

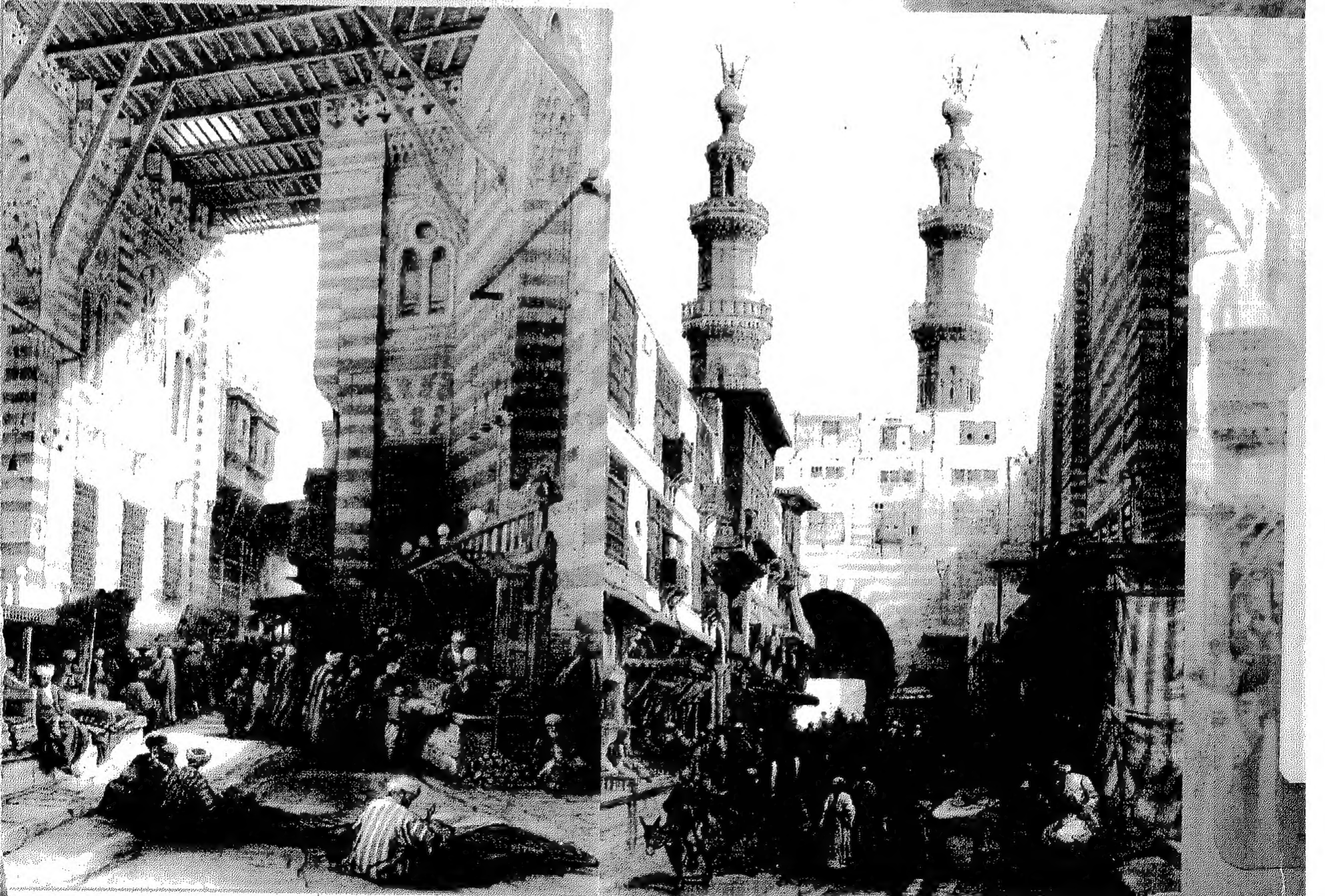


مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة القاهرة

الطوائف المهنية و الاجتماعية في مصر في العصر العثماني

تحرير: ناصر إبراهيم

إشراف: رؤوف عباس



مركز البحوث والدراسات الاجتماعية

كلية الآداب - جامعة القاهرة

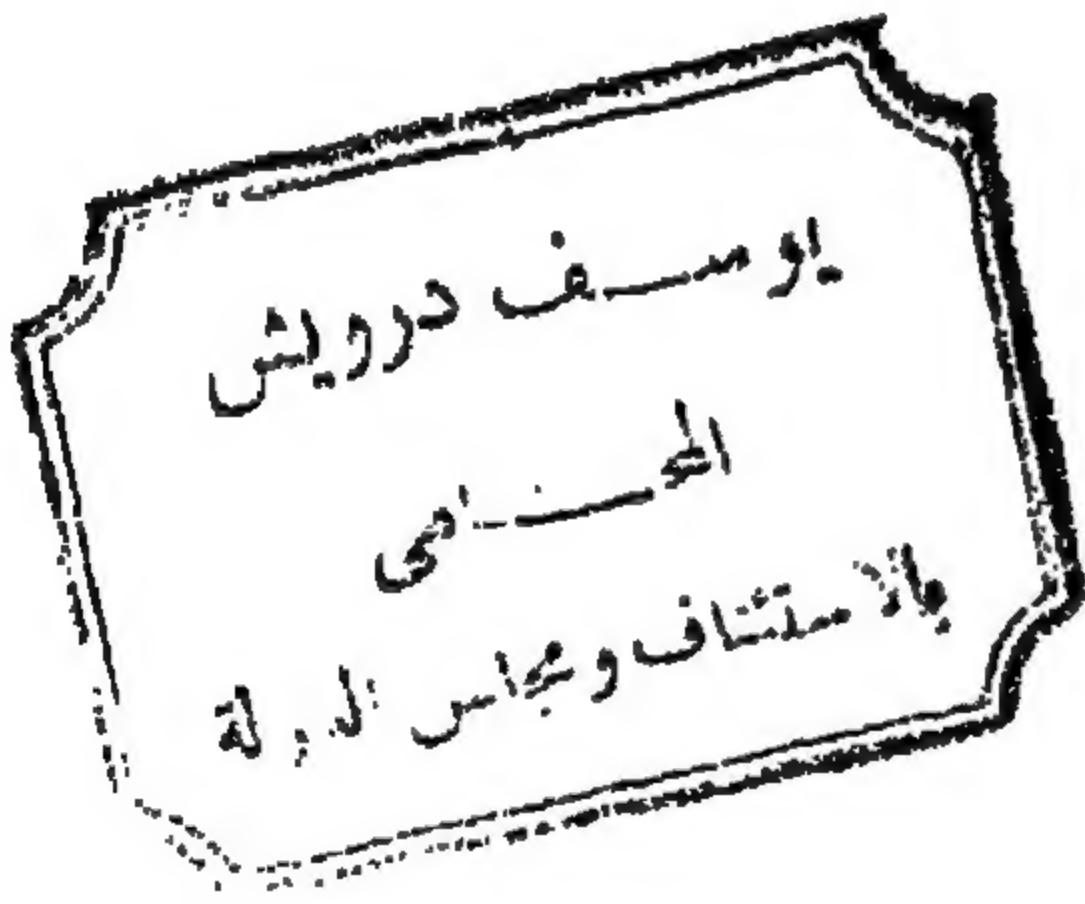
الجمعية المصرية

للدراستات التاريخية

الطوائف المهنية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى

تحرير

ناصر إبراهيم



إشراف

رعوف عباس

هذا الكتاب إهداء من
مكتبة يوسف درويش

الطبعة الأولى

٢٠٠٣

مركز البحوث والدراسات الاجتماعية
كلية الآداب - جامعة القاهرة
١ ش الشهيد عبدالهادى صلاح - الرماحة سابقاً - الجيزة
ت: ٣٣٨٥٣٦٦

المشاركون حسب الترتيب الأبجدي

حسام عبدالظاهر	باحث دكتوراه بجامعة القاهرة
حسام عبدالمعطي	دكتوراه في التاريخ الحديث وباحث في مركز تاريخ مصر المعاصر
خالد فهمي	الأستاذ المساعد بجامعة نيويورك
خالد الناغية	مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة الزقازيق (فرع بنها)
صبري العدل	دكتوراه في التاريخ الحديث وباحث بدار الوثائق القومية
عبد الحميد سليمان	الأستاذ المساعد بكلية التربية بدمياط - جامعة المنصورة
عبد المنعم الجميحي	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية التربية - جامعة القاهرة (فرع الفيوم)
على السيد على	أستاذ تاريخ العصور الوسطى بكلية التربية - جامعة القاهرة (فرع الفيوم)
غادة طوسون	معيدة بكلية الآداب - جامعة القاهرة (قسم المكتبات والوثائق والمعلومات)
لطيفة سالم	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب - جامعة الزقازيق (فرع بنها)
ناصر عثمان	باحث دكتوراه بجامعة الأزهر (فرع أسيوط)

المحتويات

صفحة	
٧	تقديم: رءوف عباس
١٣	سبل نقل الخبرة لدى أبناء الطوائف الحرفية في عصر سلاطين المماليك.
٣٥	النازحون إلى القاهرة في العصر المملوكي.
٦١	طائفة الصحافيين في القرن الـ١٧م.
٦٩	مقاطعة الخردة وتوابعها دراسة التنظيم المالي والضرائبي للحرف الهامشية والبسيطة.
١٥٧	السادة الخدام بمقامات الأولياء.
١٦٥	المغاربة في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨)
٢٠٣	موقع الحرفيين على خريطة الحياة المصرية (١٨٧٨-١٨٨٢)
٢١٣	الأمثال الشعبية مصدراً لدراسة الأعمال والحرف المصرية في القرن الـ١٩م.
	عبد السيد علي
	علي السيد علي
	ناصر عثمان
	عبد الحميد سليمان
	غادة طوسون
	حسام عبد المعطي
	لطيفة سالم
	حسام عبدالظاهر

- النساء والطب والسلطة في مصر في القرن الـ١٩م. خالد فهمي ٢٣٣
- دور العمدة في ريف مصر في القرن الـ١٩م. عبد المنعم الجميعة ٢٨١
- طائفة الصيادين في موردة المطرية في القرن الـ١٩م. خالد الناغية ٢٨٩
- طوائف المعمار في مصر خلال النصف الثاني من القرن الـ١٩م. صبرى العدل ٣٤٥

مقدمة

يضم هذا الكتاب مجموعة البحوث التي قدمت إلى 'سمنار الباحثين الشبان في تاريخ العصر العثماني' الذي ترعاه الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ويتولى تنظيمه وإدارته الباحثون أنفسهم، ويشارك معهم عادة بعض الأساتذة، سواء بالمساهمة في المناقشة أو تقديم بعض الأوراق، وغالباً ما يشاركهم هذا النشاط - أيضاً - بعض الباحثين من الجامعات الأجنبية من المصريين وغير المصريين مما يساعد على التواصل وتبادل الخبرات.

والكتاب يسجل أعمال السمنار في دورته الثانية (عام ٢٠٠١/٢٠٠٢) وقد خصصت أعمال تلك الدورة لدراسة "الطوائف المهنية والاجتماعية في مصر في العصر العثماني" في إطار زمني رحب ضم استطلاعاً لأحوال الظاهرة المتصلة - أساساً - بالمجتمع الحضري في العصر المماليكي السابق على العصر العثماني، حتى نتبين مدى التواصل أو الانقطاع بين العصرين، وامتد الإطار الزمني ليشمل القرن التاسع عشر، باعتباره عصر التغيرات التي كان محورها دعم سلطة الدولة المركزية على أسس (حديثه)؛ للوقوف على مدى التغير أو الاستمرار، واختبار علاقة ذلك بفكرة "التحديث".

وهكذا جاءت نتيجة الجهد العلمي الذي بذلته المجموعة التي شاركت في أعمال تلك الدورة من دورات 'سمنار تاريخ العصر العثماني'، هذه المجموعة من الدراسة التي يضمها هذا الكتاب، نظر بعضها إلى الطوائف ككل من خلال ظاهرة معينة أو ظروف ذات طابع خاص، واختار البعض الآخر الدراسة المجهرية لطائفة واحدة. وقد اتخذ هؤلاء وأولئك من الوثائق الخاصة بالعصر، وكتابات معاصريه المخطوطة، مصدراً أساسياً استقوا منه مادتهم، فضلاً عن استخدامهم لأدبيات تاريخ العصر العثماني التي نشرت بالعربية وغيرها من اللغات. وعلى حين اكتفى البعض برسم صورة الطائفة موضوع دراسته، اهتم البعض الآخر بالتحليل والمقارنة والنقد، وأدى ذلك إلى وجود تفاوت واضح في الحجم الكمي (من حيث عدد الصفحات) للبحوث التي ضمها الكتاب، ولم نشأ أن نطالب أصحاب الدراسات التي كبر حجمها أن يقوموا باختصارها، فهي تضم معلومات تطرح على مائدة البحث لأول مرة، ولم يسبق نشر هذه المعلومات من قبل بأي لغة من اللغات، لذلك فضلنا التغاضي عن الجري وراء

انساق الحجم الكمي للدراسات التي جمعها هذا الكتاب، حتى يصبح هذا الفيض الزاخر من المعلومات بين يدي من يرجع إلى هذا العمل من الباحثين المتخصصين في هذا المجال، في مصر والوطن العربي، والمجال الأكاديمي الدولي أيضاً. ولاشك أن هذه المعلومات الجديدة تفيد الباحثين في تطور المجتمع المصري على اختلاف تخصصاتهم الأكاديمية، وتضيء العديد من الزوايا المعتمدة في هذا المجال، وهو ما يضيف على هذا الكتاب قيمة علمية بارزة.

* * *

لقد كانت الفكرة السائدة - حتى السبعينات من القرن العشرين - أن المجتمع الحضري في العصر العثماني تكون من مجموعة من "طوائف" المتراسة إلى جانب بعضها البعض، تعد كل منها خلية قائمة بذاتها، لا يربطها غيرها إلا روابط المصلحة والتبادل، وقد تجتمع عدة طوائف في "حارة" واحدة، إذا كان ثمة صلة من إنتاجها وبعضه البعض مثل وجود الغزاليين والنساجين والمجهزين والصباغين في حي واحد، أو "حارة" واحدة. وأنه لم يكن باستطاعة أحد أن يسكن المدينة إلا إذا كان منتقياً إلى إحدى طوائفها، فله أن يفد إليها للتعامل مع سكانها بيعاً وشراءً، وخدمةً، طوال النهار، فإذا حل المساء غلقت أبواب المدينة دون الغرباء، بل وغلقت أبواب الحارات لحماية الممتلكات. وكان أبناء الطائفة يصيرون لبعضهم البعض، فلا تخرج فتاة في حياتها من البيت إلا مرتين: الأولى عندما تزف إلى بيت عريسها، والثانية عندما تحمل إلى قبرها. كما كانت الطائفة كياناً مغلقاً أيضاً من الناحية الإنتاجية، والقانونية لكل طائفة تنظيمها التراتبي (الهيراركي)، ولها وحدها تقرير أسلوب الإنتاج، والأدوات المستخدمة فيه، والبت في النزاع بين أفرادها، فلا تتعامل مع الإدارة إلا عند سداد الضرائب، ولا تخضع للقضاء إلا فيما اتصل بالحدود المنصوص عليها شرعاً.

تلك كانت صورة المجتمع الحضري في كتابات مدرسة الاستشراق التقليدية التي كانت جناحاً هاماً للمدرسة الاستعمارية (الكولونيالية) في تفسير تاريخنا، والترويج لفكرة "التخلف" و"الركود الحضاري" الذي جعلنا نعيش في مجتمع "تقليدي" في ظل اقتصاد معاشي، ننتج فيه ما نستهلك من ضرورات الحياة، ولا نتصل بغيرها إلا عندما نبادلهم بعض القدر "الضئيل" من فائض إنتاجنا بسلع ضرورية لنا من إنتاجهم. وهم

يرجعون هذه الحال إلى أصول جينية في ثقافتنا الإسلامية العربية، فهي تدعو إلى التواكل والتكاسل، ولا تحض على الإبداع والابتكار، فحاق بنا "التخلف"، الذي عشناه قروناً حتى جاءنا "الغرب" بأنوار علمه ومعارفه، وسعى لانتشالنا من وحدة التخلف، باعتبار ذلك "رسالة" حضارية في عنق الغرب نحو عباد الله محدودي الأفق من أمثالنا. فإذا طالت إقامة "الغرب" في بلادنا، وظل جاثماً على صدورنا، فمرجع ذلك إلى حيرته في أمرنا، لأننا مشدوين دائماً إلى تلك "الثقافة" التي جرت علينا نكبات "التخلف"، ولا تتسع آفاقنا للتخلص منها تماماً، وتبنى الثقافة الغربية، حتى نسعد "بالنقد"، ونصبح - حقاً - جديرين بالانتساب إلى هذا العصر.

والغريب أن تلك المنظومة الفكرية بمختلف مكوناتها وأبعادها التي روجت لها مدرسة الاستشراق كانت ترى المجتمعات الإسلامية كلها صورة واحدة، فلا تدخل في اعتبارها الفروق الإقليمية والمحلية، والاختلافات الهامة في الواقع الاجتماعي - الاقتصادي هنا وهناك، وكذلك الاختلاف في الملامح الثقافية عند من ينتمون إلى ثقافة سائدة واحدة، لأنها لو أخذت بذلك كله، لزلزت الأساس الذي تقوم عليه نظريتها، وهو سلبية الثقافة العربية الإسلامية التي تجعلها لا تنتج سوى "التخلف".

ومن عجب أن مؤرخينا أخذوا بالإطار الذي رأت تلك النظرية مجتمعاتنا داخله، فرددوا مقولات المجتمع "الراكذ" الذي فقد القدرة على الحركة حتى تفتحت عيونه على "تقدم" الغرب، فحاول أن يلحق بركبه. فرددوا تلك المقولات في كتبهم حتى أواخر الستينيات من القرن العشرين، ولازال بعضهم - للأسف - يردها حتى اليوم دون أن يعي الأبعاد الثقافية - السياسية لها.

ولكن مع بداية الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي في أواخر الستينيات، والبحث في أصول مجتمع ما قبل القرن التاسع عشر من خلال المصادر الأصلية، وخاصة سجلات المحاكم الشرعية، بدأت الصورة تتضح شيئاً فشيئاً، وبدأت الأرض تميد تحت أقدام نظرية الاستشراق التقليدية. جاء ذلك على يد باحثين عرب مثل: عبدالكريم رافق، ونيللى حنا، وعبدالرحيم عبدالرحمن، وغيرهم من الباحثين الذين اجتذبهم هذا الميدان في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وكذلك لعب الباحثون الأتراك من أمثال خليل ساحلى أوغلى، و خليل انيالكجك، وشوكت باموك، وغيرهم، دوراً في هذا

المجال. وعلى الصعيد الأكاديمي الغربي جاء أندريه ريمون، وثرثيا فاروقي، وبيتر جران في مقدمة مجموعة من الباحثين في تاريخ هذا العصر في البلاد العربية عامة ومصر خاصة.

وقد أثبتت تلك الدراسات أن القرون الثلاثة من السادس عشر حتى آخر الثامن عشر، كانت حافلة بالتحويلات والتغيرات في مصر والشام والأناضول، وأن تلك التحويلات، نبعت من معطيات الظروف الإقليمية المحلية، واتخذ التغير ملامح مختلفة هنا وهناك. وتتفق تلك التطورات صحة الصورة الجامدة للطوائف التي رسمتها المنظومة النظرية الاستشراقية العتيقة، فقد أثبتت الدراسات أن الطوائف لم تكن جامدة، بل استجابت للظروف الاقتصادية والاجتماعية وتطورت معها، وأن فكرة هيمنة الطائفة على الحرفة فكرة زائفة، فهناك من مارسوا حرفاً هامة دون أن ينتموا إلى الإطار التنظيمي للحرفة، وأن الدور الفعلي للطائفة - كمؤسسة اجتماعية بالدرجة الأولى - كان يتمثل في المحافظة على مصالح أفرادها من خلال السلطة القضائية الشرعية، وأن المدينة لم تكن قلعة لا يعيش فيها سوى من ينتمي إلى طائفة، فقد حكم التكوين الديموجرافي للمدينة عوامل هامة يأتي في مقدمتها التطورات الاقتصادية ذاتها.

كذلك أثبتت الدراسات أن الرأسمالية التجارية التي كانت قد بلغت ذروة نضجها في القرن العاشر الميلادي ثم انتكست نتيجة للتحديات الخارجية (الغزو الصليبي والمغولي) الإقطاعي، أثبتت الدراسات أن الرأسمالية التجارية استردت عافيتها في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وظلت تمسك بزمام النشاط الاقتصادي حتى عودة العسكر إلى الهيمنة على السلطة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فأصابتها انتكاسة أقل حدة، ولكنها تابعت دورها بصورة أو بأخرى حتى أخضعها محمد علي باشا لهيمنة الدولة في العقدين الأولين من القرن التاسع عشر.

وتجلى الدور الاقتصادي والاجتماعي للرأسمالية التجارية في إقدامها على تنجيز الزراعة، وتطويرها للإنتاج الصناعي في جوانب معينة، مثال ذلك إنتاج السكر، والمنسوجات وغيرهما من السلع التي اشتد عليها الطلب في أوروبا، فكسنت مصر تصدر معظم إنتاجها إلى أسواق أوروبا حتى مطلع القرن الثامن عشر - على أقل

تقدير - وصحب ذلك تطور هام لأسلوب الإنتاج الذى كانت غالبيته تتم خارج إطار الطائفة، وغلب عليه أسلوب العمل المنزلى، فتحوّلت بعض المناطق الريفية إلى مراكز للإنتاج الصناعى يمولها رأس المال التجارى.

وكان لهذه التحولات آثارها الاجتماعية، فترسخ منذ القرن السابع عشر وضع طبقة جديدة احتلت مكانها بين "الخاصة" وهم أهل السلطة، وبين "العامة" وهم أولئك الذين ترعاهم السلطة، وتعتمد عليهم فى إعالتها، فأصبح هناك طبقة وسطى من التجار بمختلف مستوياتهم والحرفيين والمتعلمين ممن لم يصلوا إلى مرتبة العلماء، وشغلوا وظائف تجارية أو اتصلوا بالسوق، واعترف أهل العصر أنفسهم بهذا التغير، فترى الجبرتى يتحدث عن "مسائير الناس" أو "أوساط الناس" أو "ميسورى الحال"، تميزاً لهم عن "خاصة الناس" و"عاميتهم" الذين اعتبرهم من "الحرافيش" و"الزعر" وحتى "الحشرات".

وتركت التحولات التى شهدتها المجتمع الحضرى أثرها أيضاً فى الواقع السياسى، تمثل فى التحالف الذى قام بين الشرائح العليا من الطبقة الوسطى ومؤسسة السلطة، كما كان له أثره على المشهد الثقافى الذى شهد تغيرات هامة رصدتها نيللى حنا فى دراستها الأخيرة عن "التاريخ الثقافى للطبقة الوسطى القاهرية فى العصر العثمانى".

لذلك لم يكن غريباً أن يختار "سمنار تاريخ العصر العثمانى" أن يخصص دورته الثامنة (٢٠٠١/٢٠٠٢) لهذا الموضوع الهام، ولاشك أن البحوث التى يضمها هذا الكتاب تشي بالجهود العلمية العامة التى تبذل لإلقاء الضوء على عصر سُحِبَت الأضواء من حوله عمداً، ورُسِمَت له صورة كشفت البحوث الرصينة الجادة زيفها.

واعترافاً بالفضل لأهله، لا يسعنى إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل - باسم الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - إلى الصديق الأستاذ الدكتور محمد محمود الجوهري، مدير مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، لعنايته الكريمة بنشر هذا العمل ضمن مطبوعات المركز، إيماناً منه ومن المركز بأهمية جهد أولئك الباحثين الذين ينقبون فى تاريخ المجتمع المصرى؛ فى تأصيل البحوث والدراسات الاجتماعية لمصر المعاصرة.

أما الصديق والإبن العزيز ناصر أحمد إبراهيم، فلا تقيہ كلمة الشکر حقہ لما بذل وبيذل من جهد مضنى فى تنظيم السمنار، وعنايته بإعداد هذا العمل للنشر، فناصر وزملاءه ممن يحملون على كاهلهم عبء هذا النشاط العلمى، خير دليل على طيب عنصر شباب الباحثين من أبناء هذا الوطن العزيز، لو رفعت عنهم الوصاية، وامتدت إليهم الأيدى بالتشجيع، ورفعت من طريقهم العقبات. ويمضى السمنار فى طريقه قدماً إلى السنة التاسعة، وجمعه لشباب الباحثين من مصر وخارجها حوله، برهان ساطع على ذلك.

والله، والوطن العزيز - دائماً - من وراء القصد.

رعوف عباس حامد

٢٠٠٣/١/١٠

سبل نقل الخبرة لدى أبناء الطوائف الحرفية

فى عصر سلاطين المماليك

على السيد على محمود

ليس من شك فى أن الذين ساهموا فى بناء صروح الحضارة العربية على أرض مصر الحبيبة يستحقون منا التوفر على دراسة أحوالهم وظروف معيشتهم . ونقصد بهم طوائف أرباب الحرف ، والذين جاء ذكرهم فى بعض مصادر العصر المملوكي على أنهم يمثلون الشريحة السادسة فى التقسيم الطبقي للمجتمع . أما الشريحة الأولى فهم أهل الدولة ، تليهم شريحة أهل اليسار من التجار ، ثم الباعة، يليها أهل الفلح ، فطلاب العلم والعلماء ، ثم هذه الشريحة وهم أرباب المهن والأجراء والحمالين والخدم والسواس والحاكة والبناء والفعلة ونحوهم ، وأخيرا ذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤال^(١). وواضح أنهم كانوا فى تناقص مستمر بسبب الأوبئة والمجاعات التى حلت بالبلاد ؛ فقد قال عنهم المقرئى فى بداية القرن التاسع للهجرة ، الخامس عشر للميلاد: "لم يبق منهم إلا القليل لموت أكثرهم"^(٢) .

وبالرغم من أنه فى الآونة الأخيرة قد حظيت الدراسات الحضارية المملوكية باهتمام كبير من الباحثين ، إلا أنه فيما يتعلق بأرباب الحرف بوجه خاص فليس هناك سوى النادر من الدراسات حول هذه الموضوع ، وأنتى وإن كنت سأحاول اليوم الحديث عن وسائل نقل الخبرة لدى أبناء الطوائف الحرفية ، فهذه المحاولة ما هى إلا مجرد إلقاء بعض الضوء ، لأن الموضوع شائق وشائك ، ويحتاج لمزيد من الوقت والجهد وهما أمران لم يتوافرا لى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإننى أرى أن أفضل تسمية للتنظيمات التى انضوى تحتها أرباب الحرف فى العصر المملوكي هي "طوائف أرباب الحرف" ، على الرغم مما يردده بعض الباحثين من أن نظام النقابات كان موجودا فى مصر على الأقل منذ فترة سابقة على العصر الروماني ؛ أي سنة ٣٠ ق م إلى سنة ٢٨٤م^(٣) .

وإذا كان برنارد لويس قد أفاض فى الكلام عن النقابات الإسلامية ونظمها ، إلا

أنه لم يخص عصر سلاطين المماليك في مصر والشام والحجاز بجزء من بحثه الذي يركز فيه على وجود هذه النقابات .^(٤) ويرى بعض الباحثين أن نقابات أرباب الحرف كانت شائعة في مصر إبان الفتح العربي ، ويعتل ذلك بأن العرب ورثوا هذا النظام ضمن ما ورثوه من النظم البيزنطية ، والتي أبقوا عليها ، وظل هذا النظام معمولاً به منذ عصر السيادة إلى نهاية الدولة الفاطمية أي من سنة ٢٠ - ٥٦٧هـ/٦٤١-١١٧١م^(٥) .

أما عن وجود نقابة أو نقابات حرفية في العصر المملوكي بالذات ، فلم نعثر في المصادر التاريخية المعاصرة على نص يفيد ذلك ، وإن كان مصطلح "نقيب" قد كان معروفاً وتم استخدامه في المصادر المعاصرة للدلالة على رئيس الأشراف ، وهم سلالة الرسول ﷺ وسلالة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ، أو رئيس أرباب العمامة أي جماعة المتقنين ؛ حيث وردت العبارات : "نقيب الأشراف" ، و"نقيب الطالبين" ، و"نقيب المتعممين" .^(٦) وهناك بعض المؤشرات التي قد توقع في الخطأ مثل مصطلح "شيخ القراءات" ، و"كبير التجار" ، و"شيخ الحرافيش" ، و"شيخ الأطباء" ، "الرئيس" ، "عمدة المؤرخين" ، و"عين المحدثين" ، و"شيخ الحجارين" ، والحقيقة أنها كلها ما هي إلا مجرد ألقاب شرفية ، أطلقت على من كان حازقاً لمهنته ، قديماً فيها ، معمولاً عليه ، ثقة في مجال تخصصه .

كذلك لم نتحدث كتب الرحلات عن وجود مثل تلك النقابات في مصر في ذلك العصر ، وحتى كتب التراجم لم تشر إلى هذه النقابات من قريب أو بعيد ، وكذلك كتب الحسبة لم تشر إليهم إلا على أنهم أرباب الصناعات ، أو السوق والمتعيشون فقط، ولعل السبب في ذلك راجع إلى ما تميز به ذلك العصر من مميزات ، فهو عصر إقطاع أولاً ، احتكرت فيه الدولة كثيراً من وسائل الإنتاج ، وانتشرت فيه كثير من الحميات التي فرضها بعض كبار الأمراء على الأسواق . فضلاً عن سياسة البذل والبرطة التي شاعت فيه .

أضف إلى ذلك أننا لم نعثر على أية إشارة تفيد أنه كان لكل نقابة مجلس إدارة، ورئيس، ولائحة تنفيذية تنظم شئونها، وتتص على أهدافها، وتوفر أفضل ما يمكن من الفرص لمستوى معيشتهم وكسب رزقهم ، فضلاً عن مساعدتهم في المناسبات التي تقتضي ذلك.

ومما يؤكد أن أرباب الحرف كانت تضمهم مجموعة الطوائف التي اختفت عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ليحل محلها نظام النقابات ، وأن هذه الطوائف حرفية واجتماعية في نفس الوقت^(٧) ، أن أرباب هذه الطوائف تركزوا في سكنهم وعملهم في أماكن بعينها كشارع أو جزء من مدينة ؛ ذلك لأن الإنسان بحكم غريزته الاجتماعية يميل إلى ممارسة نشاطاته ومن جعلتها النشاط الاقتصادي في إطار جماعة متعاونة ، لا سيما إذا ارتبطت كل شئون عملهم بهذا المكان دون غيره ، وفي بعض الحالات تباعدت أماكن ممارسة العمل بعضها عن بعض مثل "الحمامية" ؛ أي المشتغلون في الحمامات لتباعد مراكز العمل ، أو مثل "الحجارين" أو "قلائى الأسماك" ، وباعة النقانق ، وكذلك "القصارين" و"الصباغين" ، و"صناع الفخار" و"الخبازين" و"الطحانين" ، إلى جانب تفرق "الرباع" ؛ أي المساكن الشعبية التي سكنها كثير من أرباب الحرف المختلفة .^(٨) على أن أهم ما يميز أرباب هذه الطوائف هو شعورهم بالكيان الاجتماعي الواحد ؛ حيث قويت الرابطة بينهم ، وصار كل يشعر بالارتباط الوثيق بزملائه من أهل خرفته ، بل ولعله سار من أقوالهم المأثورة : "الصناعة نسب"^(٩).

ومن المرجح أنه كان من تقاليد الطوائف الحرفية في ذلك العصر اختيار شيخ الطائفة ، وربما جرت العادة - وكما كان الحال منذ العصر الفاطمي على الأقل - أن يتم اختيار هذا الشيخ بناء على رضا كبار أرباب الحرفة ورغبتهم في شغله لهذا المنصب . أما بالنسبة لاختصاصات شيخ الطائفة - رغم عدم وجود نص صريح يتعلق بأرباب الطوائف الحرفية - فإننا نستطيع قياسا على ما ذكرته بعض المصادر عن نقابة الأشراف والطلالبيين أن نقول : "لا يكون إلا من شيوخ هذه الطائفة وأجلهم قدرا ، وله النظر في أمورهم ، ومنع من يدخل فيهم من الأعداء ، وإذا ارتاب بأحد أخذه بإثبات نسبه ، وعليه أن يعود مرضاهم ، ويمشي في جنازتهم ويسعي في حوائجهم ، ويأخذ على يد المعتدى منهم ، ويمنعه من الاعتداء ، ولا يقطع أمرا من الأمور المتعلقة بهم إلا بموافقة مشايخهم ونحو ذلك"^(١٠) ولما كان دخول أى فرد جديد في حرفة من الحرف من شأنه أن يتنافس أصحابها الأصليين ، فإنهم كانوا لا يمرنون أحدا على طرق صناعتهم إلا أن يكون من أبنائهم ، ولا يسمحون لأى شخص بمشاركتهم إلا أن يكون أتى ليحل محل أحدهم ، وفي هذه الحالة يقبل بشروط خاصة. وقد وصف لين Lane الاحتفال الكبير الذى كان يقام عند قبول عضو جديد في إحدى

ما قبل ذلك .

وفي القرن السابع عشر للميلاد كان مشايخ الطوائف يقومون بتحصيل رسومًا للقبول في الطائفة ، وعند التحول إلى أسطى ، ويفتح حانوت ، وكذلك رسوم على المنتجات المصنوعة .^(١١) كل هذا يؤكد أن هذه الطوائف كانت عبارة عن تجمعات لم تتضح بعد النضج الكافي لتصبح نقابات .

التدريب وأصوله :

بداية يجب أن نشير إلى أن مسألة التدريب ، ومدته ، والأجر عليه كانت كلها معروفة وممارسة قبيل الفتح العربي لمصر ، وأن التدريب شمل الصبيان والبنات . إذ تشير أوراق البردي إلى قيام طوائف أرباب الحرف بمساعدة هؤلاء الحرفيين وتدريبهم على يد معلمين مهرة في المهنة أو الحرفة . كما وجدت عقود تدريب ترجع إلى العصر البيزنطي ، وتتضمن مدة التدريب والجر عليه ، وبعد الفتح العربي استمرت التقاليد التي كانت معروفة من قبل ، كما كانت الخبرة مما يساعد على تعلم المهن واكتسابها ، كما كانت أسرار الصناعات تنقل شفهيًا وعمليًا من أرباب الحرفة وشيوخها إلى أبنائهم داخل الحوانيت^(١٢) .

وفي عصر سلاطين المماليك فمئذ العصر الفاطمي وطوال عصر سلاطين المماليك شهدت البلاد تطورًا كبيرًا في مجال الفنون والصناعات المختلفة ، ونشاطًا ملحوظًا في الحركة العلمية وازدهار العلوم والآداب ، إذ نرى العديد من المؤلفات التي وضعت في مجال صناعة الزجاج وسك النقود والصناعات المدنية الدقيقة ، وفي صناعة التشييد والبناء ، وكان أكثر المؤلفات في صنعة الكيمياء وتطبيقاتها العملية ، ولا شك أنه أمكن الاستفادة منها في مجال التدريب والتعليم ، وهذا يدل على أن الحرفي في ذلك العصر أصبح رجلًا متعلمًا يمارس مهنته على أصول مقرة مسطورة في كتب وضعها رجال الصنعة الممارسين لها ، ومن العلماء البارزين في نفس الوقت ، والذين ربما كانوا من أبناء أرباب الحرف المختلفة ، لأنهم كانوا يستخدمون المصطلح الدارج بينهم والعبارات التي لا يفهمها إلا أرباب الحرفة أنفسهم . أدرك المعاصرون ما أدركناه نحن في العصر الحديث من أن الفرد منذ بداية وعيه في حاجة إلى التدريب حتى يصبح عضوًا منتجًا في مجتمعه . وأن ذلك لن يتأتى إلا عن طريق التدريب الذي هو بمثابة عملية تعليم مقصودة ومنظمة ومقننة لتعليم وإجادة حرفة

معينة ، وأن تدريب الفرد يعد من أكبر العوامل التي تؤدي إلى رفع مستوى إنتاجيته ، وزيادة كفاءته على الأداء ، والتقليل من كمية النلف في الأدوات والمواد المستخدمة في عملية الإنتاج^(١٢) وهذا ما عبر عنه خير تعبير ابن خلدون - وهو معاصر - عندما قال : إنه لا بد للصانع من معلم ، وعلى قدر جودة التعليم وملكة المتعلم تكون المهارة وحصول للملكة^(١٤) ولأن كثيرا من الحرف كانت تمارس بشكل وراثي داخل العائلة الواحدة ، وتنتقل من الآباء إلى الأبناء ليرثوها ضمن ما يرثون من وضع اجتماعي عبر عصور موعلة في القدم^(١٥) ، فإن التدريب كان يقصد المحافظة على أسرار الحرفة في نطاق الأسرة الواحدة التي تتوارث هذه الحرفة أو تلك ، بالإضافة إلى الاشتهار بالمكانة وجودة الأداء ، وكسب رضا المنتفعين ، وما يترتب على ذلك من رواج ، إلى جانب تجنب الوقوع تحت عقاب السلطة الحاكمة ممثلة في المحتسب وأعوانه^(١٦) .

ولأن الخروج من دائرة أرباب الحرف كان أمرا متعذرا ؛ لذلك دأب أصحاب الحرف على استمالة نوبهم إلى ممارستها بغرض الحد على استمرار وتوارث الحرفة؛ وتوريث الأبناء أدوات ممارسة الحرفة ومهارتها مما أثمر بقاء الحرفة وتوريثها بين ظهرائي ممارستها .^(١٧) كما كان من تقاليد الطوائف الحرفية أن يحتفظ أفرادها بالأسرار الفنية الدقيقة للحرفة التي حصلوا عليها بالخبرة والممارسة العملية .^(١٨) ومن الواضح أنهم كانوا يراعون القدرات الفردية لكل متعلم ، فيكلفونه بالأعمال التي تتفق وهذه القدرات ، وكذلك الإمكانيات العقلية الفردية^(١٩) .

كما كان من النادر أن يقوم بعض شيوخ الحرف أو المعلمين في ذلك العصر بوضع مؤلفات ، يمكن الاستفادة منها في أعمال التدريب ، ولكن تولى هذه المهمة بعض الفقهاء الذين دونوا كثيرا من تلك المعلومات في كتاباتهم خاصة منها ما يتعلق بكتب الحسبة ، أو كتب النقد الاجتماعي ؛ مثل المقرئ في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة ، والسبكي في كتابة معبد النعم ومبيد النقم ، وابن الحاج في كتابه المدخل إلى الشرع الشريف ، وابن خلدون في كتابة المقدمة ، وإن كانت هناك بعض كتب في فن الطهي مثل كتاب المؤلف المجهول واسمه كنز الفوائد في تنويع الموائد، وكتاب وصلة الحبيب في وصف الطيبات والطيب لمؤلف مجهول كان موجودا سنة ٦٩٦ هـ ، يتحدث فيه عن كيفية طبخ الأطعمة حسب الطريقة المتبعة في عصر سلاطين المماليك .

وبالرغم من اتخاذ الأبناء حرفة آبائهم ، غير أنه لم يكن هناك ثمة ما يقتضى إتباع هذه القاعدة على الدوام ، فبعض الأبناء اتخذوا من الحرف ما يشاءون عن طريق التلمذة الصناعية ، وكلمة تلمذة معربة عن السريانية ، وهى تطلق على المتعلم على يد أستاذ ، كما شاع استخدام الكلمة على الصانع الذى ينتسب لأستاذ فى صنعتة ، وذلك كما ورد فى بعض الكتابات على التحف الفنية العربية . (٢٢) أضف إلى ذلك أن الكثيرين من الفقهاء ، وكبار رجال الدين ، والشعراء ، وأرباب الوظائف المختلفة عند الترجمة لهم نعثر على ألقاب نسبتهم إلى كثير من الحرف كأن يقال لواحد منهم : ابن الخياط ، ابن الجزار ، ابن الصائغ ، ابن النجار ، ابن البناء ، ابن الخياط ، ابن القيم ، ابن الخراط .

ومما لا شك فيه أن نظام الطوائف الحرفية نفسه كان بمثابة مدارس فنية تشرف على إعداد الصبية "الصبيان" ليكونوا بدورهم أرباب حرف . فالعبارة التى ذكرها المقرئ فى حديثه عن قيسارية طاشتمر وقال فيها : "كان بها عدد كبير من عقادى الأزرار حتى غصت بهم مع كبرها وكثرة حوائيتها ، وكان لهم منظر بهيج فإن أكثرهم من بياض الناس وتحت يد كل يعلم منهم عدة صبيان من أولاد الأتراك وغيرهم" . (٢٣) فكلمة "معلم" هنا قصد بها ذلك الحرفى الذى حذى أسرار مهنته ، وجلس يشرف على "الصبيان" يلقنهم ويعلمهم أسرار المهنة ، ويدربهم عليها ليكونوا من أرباب هذه الحرفة مستقبلا . ونراه فى موضع آخر وهو يتحدث عن سوق المحاييرين - والمحايير جمع محارة وهى مرادفة للمحنة ، صندوقان يشدان إلى جانب الرحل كالهواذج التى تحمل على الجمال ويسافر فيها إلى الحجاز والقدس وغيرها - هذا السوق مكانه قرب الجامع الأقمر ، واستحدث آخر قرب الجامع الطولونى على عهد المقرئ ، واشتهر الباعة فيه بتجديد أثمان منتجاتهم بغير مساومة . يقول المقرئ : "وبلغنى عن شيخ كان بهذا السوق أنه أوصى بعض صبياناه فقال له: يا بنى لا تراعى أحدا فى بيع فإنه لا يحتاج إليك إلا مرة فى عمره فخذ عدلك فى ثمن المحارة فإنك لا تخس من عوده مرة أخرى إليك وسوف إذا عاد من سفره إما إلى الحجاز أو القدس يحتاج إلى بيعها فترأى عليه فى ثمنها واشترها بالرخيص وكذلك يفعل أهل هذا السوق إلى اليوم فإنهم لا يراعون بائعا ولا مشتريا" . (٢٤) ويفهم من هذا النص أن التدريب شمل أيضا فن البيع والشراء ، وأنه كان يتم تدريب الصبيان على ضرورة مراعاة الزبائن والبيع لهم بسعر معقول لاجتذابهم ، وليصبحوا زبائن

مستديمين عندهم • ومن فنون البيع التي حرص أرباب الحرف على تعليمها لصبيانهم ألا يثنى الواحد منهم على السلع بما ليس فيها ، ويتعلم أن يثنى على السلعة بما فيها من مزايا ومحاسن وفوائد وغير ذلك (٢٥) .

وكما شمل التدريب الإلتقان ، فقد شمل ضرورة تحرى الصدق ؛ فعند تعاقد الواحد منهم على أداء عمل معين يجب عليه الصدق كل الصدق ، فلا يُهَوَّن على الزبون شيئاً قبل الشروع في تنفيذه ، ويظهر له قلة التكلفة ، وبعد الشروع يفاجئه بزيادات رهيبة تربك ميزانيته • كذلك شمل التدريب محاربة الرشوة "البرطلة" ، فقد جاء في بعض كتب المعاصرين بعض التعليمات الصارمة بهذا الشأن ، ولنضرب مثلاً بما جاء بخصوص طائفة البنائين ، والذين تحتم عليهم ألا يأخذوا من "الجيارين" ولا من "الجباسين" رشوة ولا هدية ليكفوا عنهم قلة نصج الجبس ورداعته ، هذا إلى جانب ضرورة تحرى دقة المواعيد ، لأن عدم الدقة من شأنه الإضرار بالزبائن لكثرة ترددهم في طلب حاجياتهم (٢٦) .

كذلك شمل التدريب بعض الأمور الصحية ، ومنها رش الماء أمام الدكاكين لعدم إثارة الغبار الضار بالصحة العامة ، ولتلطيف درجة حرارة الجو ، إلى جانب ملء الزير الموضوع بجانب كل دكان ؛ مخافة حدوث الحريق في مكان فيطفأ بسرعة ، فضلاً عن تعليق القناديل على أبواب الحوانيت ليلاً بعد إشعالها (٢٧) .

كما كان يتم تزويد "الصبي" بعدة وصايا تعتبر نموذجاً لأداب الحرفى المصرى ، فقد جاء في وصية أحد المعلمين : "وأوصيه كما أوصى إخواني ونفسي المخالطة بالأدب الجميل ، وتواضع النفس ، وحملها على مكارم الأخلاق ، وأن لا يرفع نفسه على أحد ، وأن لا يحقر أحداً من خلق الله ، وأن يجعل دأبه لزوم الصمت والإدمان والقناعة بالقليل مع المداومة على ذكر الله بالسكينة والوقار ، وأن يسمى الله فبي أول مسكه في صنعته ، ويستمد من الله القوة وال طول ، ولا يضجر ولا ييأس من روح الله . . . (٢٨) ولعله حدث في ذلك العصر ما كان يحدث في العصر العثماني من أنه عندما يجيز شيخ الطائفة ترقية أحد الصبيان إلى المرتبة الأعلى فإنه كان يوصيه قائلاً: "يا بني إن جميع الحرف هي كارت أمانة على الأموال والأعراض والأرواح ، والأمانة هي الدين ، فإذا نفق كارك لحفظ دينك ، كن صادقاً وأميناً ، وأعلم أن كارك مثل عرضك فحافظ عليه بمقدرتك ، وإذا استلمت أموال الناس فلا تقرط بها ، وإياك

أن تخون أهل الحرفة ، والخائن قبيله الديان " (٢٩) .

وعن موقف المشتغلين بالحرف من التدريب واكتساب الخبرة ، فواضح أنهم كانوا مدركين تماما لأهمية التدريب لما فيه من رفع مستواهم الفنى والحرفى ، وهذا وحده يكفى لرفع أجورهم وتحسين مستوى معيشتهم . وفي ذلك يقول ابن خلدون : "قيمة كل امرئ ما يحسن ، بمعنى أن صناعته هي قيمته أى قيمة عمله الذى هو معاشه . . . " (٣٠) ثم يبين للمعاصرين أهمية التدريب في السن الصغيرة فيقول : "ومن كان على الفطرة كان أسهل لقبول الملكات وأحسن استعدادا لحصولها . فإذا تلونت النفس بالملكة الأخرى وخرجت عن الفطرة ضعف فيها الاستعداد باللون لحاصل من هذه الملكة ، فكان قبولها للملكة الأخرى أضعف . وهذا بين يشهد له الوجود . فقل أن تجد صاحب صناعة يحكمها ثم يحكم من بعدها أخرى ويكون فيهما معا على رتبة واحدة من الإجابة . . . " (٣١) .

وينبغى أن نشير إلى أن المعاصرين في ذلك الزمان قد أدركوا الجو النفسى الذى قد يحيط بعملية التدريب ، وأن "الصبى" قد يعانى من توتر وصراع نتيجة الخوف من العجز عن الوصول إلى ما يتوقعه منه الآخرون ، أو ما يتوقعه هو من نفسه ، أو نتيجة الخوف من نبذ الطائفة له ، أو فقدان مكانته بينهم ، أو من اكتشاف نقائصه . (٣٢) لذلك أوصوا بأن يقوم بالتدريب الأشخاص الحاذقون لحرفهم ، لأنهم بذلك يكونون قادرين على تقديم التدريب الجيد والنافع الذى يتناسب مع مهارتهم وحذقهم ، وبقدر ما هم عليه من مهارة وحذق بقدر ما يفيدون صبيانهم فيخرجون مهرة أمثالهم . وهذا ما أشار إليه ابن خلدون في قوله : "وعلى قدر جودة التعليم وملك المعلم يكون حذق المتعلم في الصناعة وحصول ملكته" (٣٣) .

وفي موضع آخر يبين لنا القواعد التى يجب أن يسير عليها "المعلم" فيقول : "أعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيدا إذا كان على التدريج شيئا فشيئا وقليلًا قليلًا" ، مع "مراعاة قوة عقل "الصبى" واستعداده لقبول ما يرد عليه ، حتى ينتهى إلى آخر الفن ، وعند ذلك يحصل له ملكة في ذلك الفن" (٣٤) . وعندما يتقن الصبى جزئية تعلمها ، يطلب منه "المعلم" تنفيذ هذه الجزئية كثيرا "لأن الملكات إنما تحصل بتتابع الفعل وتكراره ، وإذا تتوسى الفعل تتوسيت الملكة الناشئة عنه" . ولا يطلب منه "المعلم" تعلم جزئيتين معا "لما في ذلك من تقسيم البال وانصرافه عن كل واحد منهما

إلى تفهم الآخر ، فيستغلان معا ويُستصعبان ، ويعود منهما بالخيبة . وإذا تفرغ الفكر لتعليم ما هو بسبيله مقتصر عليه ، فربما كان ذلك أجدر بتحصيله . (٢٥) وبعبارة أخرى يمكننا القول: إن "الجو التدريبي" كان يسهل للصبي المحاولة والتجريب ، وكان "المعلم" يتحمل نتيجة الوقوع في أخطاء المحاولات الأولى للقيام بأنواع جديدة من السلوك . وأن إحساسه بالانتماء إلى إحدى الطوائف الحرفية كان دافعا له لأن ينقل إلى غيره في محيط العمل خبرته التي تعلمها ، وطبيعي أن تزداد احتمالات نجاحه في هذا الاتجاه كلما وجد استجابة مناسبة من جانب أولئك "الصبيان" الذين يرتبط بهم في العمل . (٢٦) والذين كانوا في حاجة ماسة إلى التعرف على أسرار المهنة ، حتى يصبح الواحد منهم جيدا فيها ويصل إلى مرحلة يطلق فيها عليه "الصانع" ، ثم يتدرج إلى أن يصل إلى مرحلة النضج والكمال والتي يطلق عليه فيها "المعلم" ثم "الأستاذ" أو "شيخ الصنعة" وهي أرفع درجة في الحرفة . كما يدربه على ما سوف يطلب منه في الاحتفالات التي تقام لترقيته من مرحلة لأخرى أمام شيخ الطائفة وكبار الأساتذة (٢٧) . هذا التدرج في الحرفة جاء عند الخالدي عندما تحدث عن "أستاذار الصنعة" ؛ أي المشرف على مطبخ السلطان ومائدته، فقال عنه : إنه هو المتحدث على "معلمي الطبخ وصناعهم وصبيانهم" ، أما كلمة "أستاذ" فقد وردت في توقيعات بعض أرباب الحرف على القطع الخزفية المصرية ، وكذلك عبارة "ابن المعلم الأستاذ" و"شيخ الصنعة" ، أما كلمة "الأسطى" فقد كانت أكثر شيوعا في العصر العثماني . (٢٨) أما "العريف" فقد أطلقت في ذلك العصر على من يختاره المحتسب معاونا له من أرباب الطوائف الحرفية ، لكي يساعده على معرفة أحوال كل طائفة وما يقدمون به من غش ، لعدم خبرة المحتسب بهذه الحرف كلها ، يبلغه بكل ما يخصهم .

التدريب العملي :

شمل التدريب العملي كل المشتغلين بالحرف من الصبيان ، ونظرا لضخامة أعداد الحرف في ذلك العصر ، ومراعاة لطبيعة البحث ، فإننا سنقصر حديثنا على عدة نماذج مختارة من الحرف التي ترتبط بالغذاء والخدمات العامة ومنها : قلاء قلاء السمك.

تأتي حرفة قلاء السمك في مقدمة الحرف المتعلقة بالغذاء في مصر المملوكية؛ وذلك راجع إلى أن أهل مصر كان لهم ولع خاص بأكل الأسماك الطازجة

والمحفوظة؛ أى "المملحة" ، لذلك كثر عدد السماكين في كل مكان . وهذا ما عبر عنه المقرئى عمدة مؤرخى ذلك العصر في قوله : "وكثير من أهل مصر يكثرون أكل السمك طريا ومالحا . . ." (٣٩) . واستمر إقبالهم على تناول مقادير كبيرة من الأسماك في العصر العثمانى كذلك (٤٠) .

ويبدو أن وفرة إنتاج الأسماك في مصر ورخصى ثمنها دفعت المصريين إلى الإقبال على أكلها ، وعدم إكثارهم من اللحوم ، هذا إلى جانب أن الأسماك كانت تصاد بكميات كبيرة في أيام الفيضان ، فعند فتح الخلجان والقنوات ليتدفق إليها ماء الفيضان ، يدخل السمك الوفير ويبقى في الخلجان بعد انحسار الماء فيصبح من السهل اصطياده ، فيأخذه الناس ويأكلون كفايتهم ويكبسون ما بقى منه بالملح ويبيعونه للتجار لينتقل إلى أنحاء البلاد . (٤١) بالإضافة إلى ما كان يرد لمصر من سمك البقلة "البقلاة" أو "البكلاة" والذي كان يصاد من بحيرة وأن ببلاد الأرمن وملح ، ويأتى إلى مصر شبه مجفف ومحفوظ في الملح . (٤٢) وبوجه عام كانت الأسماك في مصر كثيرة لكثرة مصايد الأسماك ، كما كانت أسماكها تلقى رواجاً هائلاً في الأسواق المحلية وفي الأسواق الخارجية ، وخصوصاً سمك الأبرميس ، وهو نوع من السمك كان يعيش في بحيرة تنيس ، ويحمل إلى الآفاق مملوحاً . (٤٣) وهذا النوع من السمك ، وغيره من الأسماك المملحة كانت ذات شهرة في العصر البطلمى ، وربما من قبل ذلك في العصر الفرعونى . (٤٤) واعتمد الناس عليها في طعامهم معظم أيام السنة ، إلى جانب الخضروات الطازجة ، حتى القرن الثامن عشر للميلاد وكذا عند مجيء الحركة الفرنسية إلى مصر (٤٥) .

كان "المعلم" يدرّب "الصبيان" الصغار على كيفية غسل القفاف والأطباق التى يحملون فيها السمك ، وينثرون فيها الملح الناعم "المدقوق" كل ليلة بعد الغسل ، وغسل الموازين والأنية المصنوعة من الخوص ؛ حتى لا يكون ذلك سبباً في فساد الأسماك وتغير رائحتها . وبالنسبة للأسماك التى سوف يتم قليها أو حشوها بالبصل والتوابل وطبخها مع الأرز ، أو الكشك ، أو مع الأرز مضافاً إليها ماء الليمون ، فكان يطلب منهم غسل هذه الأسماك جيداً بعد شقها وتنظيفها وتنقية ما بها من قشور . أما الأسماك التى سيتم قليها فينثرون عليها الملح والدقيق ، وغالباً ما تكون نسبة الدقيق إلى السمك ١٠% من وزن السمك ، ثم يقلونه بعد أن يجف من نداوته حتى لا يتناثر الزيت المغلى عند القلى بكميات كبيرة . (٤٦) أما الأسماك التى ستطبخ فقد كان

يدربهم على طبخها في طواجن مع بصل مخروط وزيت حار ووضعتها على النار أو دفنها في رماد الفرن الساخن إلى أن يتم نضجها مع التوابل التي تضاف إليها ، ومنها الكزبرة والكراوية ، والكمون ، والقرفة ، والفلفل ، والزنجبيل ، والمصطكي ، والقرنفل ، وجوز الطيب ، والصعتر "السعتر أو الزعتر" ، وأوراق النعنع وغيرها^(٤٧) . وربما كان يدربهم على عمل بعض الأكلات من السمك مثل أكلة "السمك المسكبيج" وهو سمك يقلى ثم يوضع في خل مصبوغ بالزعفران^(٤٨) .

كما كان يدرب صبياناه على كيفية تجهيز "الصحناء" أو "الصير" ، وهي السمك الصغير الذي يصاد من النيل عند الفيضان وانصراف الماء ، ولا يزيد عن الإصبع في حجمه ، ويسمى أيضاً الملوحة إذا كبس بالملح ، ويسمى إذا كان طازجا "البسرية" وتؤكل مشوية ومقلية^(٤٩) .

كذلك كان يدرب أحد صبياناه على قلى السمك ، وآخر على شى السمك ، وثالث على سلقه بإلقائه في الماء المغلى ، ورابع على تمليح السمك .^(٥٠) ويدربهم على تجهيز السمك المملح بنقعه أولاً في الماء لمدة طويلة ليتخلص السمك من الملح ويستعيد بعض طراوته ، ثم نقعه في الخل والزيت والتوابل حتى ينصلح مذاقه تمهيداً لقلية وتقديمه للراغبين في تناوله .^(٥١) وبالنسبة للأسماك المملحة والتي يراد حفظها فإنه يعلمهم ضرورة زيادة كمية الملح إليها حتى لا تفسد بسرعة، وفي حالة فسادها فكان عليهم أن يتخلصوا منها بإلقائها في المزابل ، خارج البلد^(٥٢) .

كما كان يدرب صبياناه على حفظ الأسماك من الذباب بالاذب عنها بالمنذبة "المنشة" ويدربهم على نزع ما يتخلف في المقلاة من بقايا الدقيق ، أو بقايا السمك حتى لا يسود زيت القلى أو يتغير طعمه أو رائحته .^(٥٣) ويدربهم على ألا يخرجوا السمك المقلى من المقلاة حتى يتم نضجه من غير سلق ولا إحراق عندما يصفر أونه، أما السمك المشوى فيجهزون له التوابل بنسبة ١٠% من وزنه ، وألا يخرجوه من الفرن حتى يكتمل نضجه .^(٥٤) كذلك كان يتم تدريبهم على التمييز بين السمك الطازج "الطرى" وغير الطازج "البائت" عن طريق فتح الخياشيم ، فالسمك الطازج تكون خياشيمه محمرة والعكس صحيح . وبعض السماكين كان يدرب صبياناه على غش الزيت عند القلى بوضع الشحم المستخرج من بطون الأسماك مع بعض الزيت عند قلّيه ، أما الذين يحافظون على سمعتهم فإنهم يتبعون أفضل طريقة للقلى ويدربون

صبيانهم عليها ، وهى التى تتم في زيت الشيرج ، مع ضرورة تغيير زيت القلى إذا أخذ في التغير من حيث اللون أو الطعم^(٥٥) .

وأخيرا ينبغى أن نشير إلى أنه في أوقات الأزمات الاقتصادية لم يتقيد كثير من أرباب هذه الحرفة بما يجب أن تكون الحال عليه ، فلجئوا إلى الغش في الموازين والمكاييل ونوع المبيعات رغبة في تعويض الأموال التي غرموها في كثرة الضرائب من جهة ، وتحقيقا لمزيد من الأرباح من جهة ثانية . فقد ذكر السخاوى في حوادث سنة ٨٤٧هـ أنه "كثر للتطيف في الموازين والغش في البضائع ، وفشا ذلك فشوا منكرا وطمع السوق لما جعل عليهم من الرواتب الشهرية والجمعية" ، وهو ما يؤكد إن إياس في سنة ٩٠٧هـ مرة أخرى^(٥٦) .

النقائق :

هو من يصنع "النقائق" ، بأن يأخذ أمعاء الخروف فتغسل وتنظف ثم تحشى بلحم الضأن المفروم والبصل والصنوبر والتوابل ، ثم تولى بزيت الشيرج ويبيعه لمن يرغب فيها ، وهى من الأكلات المفضلة في كثير من أنحاء العالم العربى وبخصوصا في مصر والشام في ذلك العصر ، بل وحتى في عصرنا الحالى .^(٥٧) أما عن السر في انتشار هذه الأكلة ، أو هذا النوع من الطعام في مصر فراجع إلى حب المصريين للحم الضأن قبل كل شيء ، ولكن الطبقات الشعبية لا يمكنها أن تستمتع بهذا الترف إلا أيام المناسبات الهامة .^(٥٨) أضف إلى ذلك أن العملة قد فقدت قوتها الشرائية منذ بداية القرن التاسع الهجرى ، الخامس عشر للميلاد بسبب التضخم الناجم عن عدم استخدام الذهب والفضة والاعتماد على النحاس كقاعدة للمعاملات ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل مهول .^(٥٩) وخصوصا لحم الضأن الذى تضاعف سعره ، وأصبح هذا النوع من اللحوم أبعد من أن يكون طعاما يوميا لعامة الناس ، فأقبلوا على الأطعمة التى بها بعض لحوم الضأن وبخاصة النقائق^(٦٠) .

وأرباب هذه الحرفة كانوا يدرّبون صبيانهم على تنقية لحم الضأن محابه من جلد وعظام ، والقيام بدقة دقا ناعما على القرم النظيفة ، بينما يقوم أحدهم وفى يده مذبة "منشة" يطرد بها الذباب ، كما يتم تدريبهم على خلط اللحم بالبصل والتوابل بنسب متعارف عليها بحسب الوزن ، إلا أن لم يتم التقيد بهذه النسب بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار . بحيث نسمع عن تدريب هؤلاء الصبية على عمليات الغش

التي شاعت ، ومنها وضع لحوم رءوس الماشية المذبوحة مع البصل والتوابل بدلا من لحوم الضأن ، أو خلطهما معا ، ومنهم من يدرّبهم على حشو النقانق بالكبد والكلاوى والقلوب بعد فرمها ، ومنهم من يفسّسها باللحوم الواقعة الهزيلة ، أو يخلطها بلحوم الإبل والبقر الواقعة . ومنهم من كان يطلب من صبيانهم رش الماء على اللحم قبل دقه حتى يزيد وزنه ، أو حشوها بلحم السمك المشوى والتوابل ، ومنهم من يغشها بالفول النابت المقشور وقلب البصل المقشور المقطع ، ويدرّبهم على قلى هذه النقانق في الدهن المستخرج منها عند تنظيفها وتنقيتها ، ثم ينثرون عليها بعد قليها التوابل المسحوقة والصالحة لها^(٦١) .

ومنهم يدرّب صبيانهم على خلط لحم الضأن بالشحم "الدهن" ، ومنهم من يدرّبهم على الغش بوضع شيء من لحوم بطون البهائم ، أو خلط لحم الضأن بشيء من السميد ، ومنهم من يغشها بلحوم الماعز . كذلك كانوا يدرّبون صبيانهم على ضرورة تغيير الطاجن الذي تقلّى فيه النقانق كل ثلاثة أيام ، وتغيير زيت الشيرج بزيت طازج ، كما يتم تدريبهم على كيفية نثر الملح عليها بعد قليها ، وكذلك التوابل المسحوقة^(٦٢) .

وتجب الإشارة إلى أن الحرص على حشوها بلحوم الضأن ، راجع إلى أن الضأن من أفضل اللحوم طعاما ، وأغلاها سعرا ؛ ذلك لأن الضأن كانت لا تعتمد في طعامها على الكلا والمراعى فقط ، بل كان أصحابها يعلفونها على مدار السنة بالفول وتبن القمح والشعير والعدس والحلبة وعبدان الذرة الخضراء^(٦٣) ومن الحرف المتعلقة بالغذاء أيضا تأتي حرفة :

اللبان :

كانت الألبان ومنتجاتها من الأطعمة التي يقبل عليها العامة والخاصة في مصر منذ العصر الفاطمي .^(٦٤) وتشير بعض المصادر المعاصرة إلى أن مصر كانت تنتج مقادير كبيرة من الألبان ؛ وذلك لوجود أعداد كبيرة من البقر الحبشية المؤبدة للحلاب أى المخصصة للحليب ، مقصورة عليه^(٦٥) .

ومن الملاحظ أن اللبان أو بائع اللبن في العصر المملوكى لم يقد بعمل الجبن وكما هى الحال فى عصرنا الحالى ، فقد ذكرت بعض المصادر أن من يقومون بعمل الجبن وبيعه هم الذين عرفوا باسم "قلاى الجبن المقلّى" ، وأنهم كانوا يقومون بعمل نوع من الجبن عرف باسم "الجبن المشوى" ،

وأنه كان من النوع "الناشف من الماء" (٦٦) .

كان بائع اللبن أو اللبان يدرّب صبيانَه على ضرورة تغطية الأواني التي يحفظ فيها اللبن بأغطية من القماش النظيف ، وعند غسلهم تلك الأواني وهي التي عرفت باسم "القصارى والمواعين" أن يقوموا بغسلها بقطع من اللبّ الجديّد والماء النظيف لئلا يسارع الفساد إلى اللبن في زمن الحرّ بوجه خاص (٦٧) .

وواضح مما أشارت إليه بعض المصادر أنه كان يقسم العمل عليهم ، بحيث يكون كل صبي منهم مسئولاً عن عمل بعينه ؛ حيث جاء النص "ولا يعمل كل واحد منهم فوق وظيفته" (٦٨) كما كان يدرّبهم على عمل اللبن الرايب ، بإضافة بعض المواد الحمضية ، وكذلك لبن السلاطة بإضافة الملح إلى الحليب بعد نزع الدهون منه ، ومن المرجح أنه كان يدرّبهم على عمل "اللبن الزبادي" ، والذي استمد اسمه هذا ؛ لأنه كان يعبأ في زبادى مصنوعة من الفخار (٦٩) .

كذلك كان يدرّبهم على كيفية الكشف عن غش اللبن عند استلامه ممن يحضّره من "الزربية" ، وذلك بوضع قطعة من نبات يسمى "حشيشة الطحلب" في الحليب ، فلن من خواصها أن تفصل الماء عن الحليب ، أو بغمس شعرة في الحليب ثم إخراجها ، فإن لم يعلق بها شيء من الحليب يكون مغشوشاً بالماء وإن علق عليها شيء من الحليب كان خالصاً . أو بوضع قطرة من الحليب على قطعة قماش فإن كان مغشوشاً تشربت قطعة القماش الماء ، وإن لم تشرب كان الحليب خالصاً وبقي مكانه . (٧٠) كما كان يدرّبهم أيضاً على معرفة غش اللبن عن طريق التذوق والشم ، فاللبن الصافي هو ما كان طبيعياً لا يخالطه شيء من الحموضة والحرافة والملوحة ، بل تكون فيه حلوة يسيرة ورائحة طيبة . (٧١) ومن الحرف المتعلقة بالخدمات تأتي حرفة :

الحمامى :

نذرت جميع المدن المملوكية في مصر والشام والحجاز بالحمامات العامة ، والتي قصدها الناس من مختلف الطبقات رجالاً ونساءً للاستحمام ؛ ذلك أن الناس في ذلك العصر - وطوال العصور الوسطى - لم يألفوا الاستحمام في منازلهم ، ولعل ذلك راجع إلى مشاكل الصرف الصحى في مدن ذلك العصر والتي كانت السبب في

عدم وجود حمامات في المنازل بصفة عامة ، فضلا عن أن بعض الحمامات كانت تستخدم لعلاج بعض الأمراض لما بها من مياه معدنية والتي غالبا ما كان يطلق على الواحد منها "حمام الشفا" ، (٧٢) ومن المعروف أن وظيفة الحمام في ذلك العصر شملت إلى جانب الاستحمام الحلاقة وإزالة الشعر من بعض مناطق الجسد ، فضلا عن أن الحمام كان يعتبر أحد المراكز الاجتماعية ، فدخل مريض للحمام كان يعنى شفاؤه من مرض ، وفي الحمام يتناقل المستحمون كثيرا من أخبار حياتهم الاجتماعية ، فضلا عن أن العريس والعروس يجب على كل منهما دخول الحمام قبل الزفاف .

وقد كان للحمام باب يؤدي إلى مسلخ به بعض الأواوين والتي كانت بمثابة المصاطب المكسوة بالرخام حيث يستريح طالب الاستحمام ، ومن المسلخ ينتقل المستحم إلى غرفة دافئة يتم فيها نزع ملابسه ويضع حول وسطه فوطة تصل إلى الركبتين ، ثم ينتقل إلى الغرفة الرئيسية وغالبا ما تسمى "بيت الحرارة" ؛ حيث يقوم عامل مخصوص بتدليك جسمه وغسله بالماء الساخن الذي يوجد بالمغطس ، وبعد الاستحمام يجفف المستحم جسمه بالمناشف ويزيل البلان الشعر من بعض المواضع إذا لزم الأمر ، ثم ينصرف المستحم إلى الغرفة الأولى حيث يقضى بعض الوقت ويرتدى ملابسه وقد يتناول بعض المرطبات (٧٣) .

وقد كان يتحتم على "الحمامي" أن يدرّب أحد صبياناه على كيفية غسل وكنس الحمام ، وتنظيفه بالماء الطاهر غير الماء المستخدم في الاستحمام ، وأن يفعل ذلك مرارا في اليوم ، وأن يدلك البلاط بالأشياء الخشنة ، وأن يغسل في كل يوم حوض النوبة من الأوساخ المتجمعة فيه ، وكذلك الفساقى والقذور من الأوساخ التي تتجمع فيها ، والمجارى من الماء العكر الراكد في أسفلها في كل شهر مرة (٧٤) .

وعليه أن يدرّب بعض صبياناه على تنظيف المقاصير باستمرار ، وكذلك المسلخ ومقاصيره التي تخصص لبعض عليّة القوم ، وغلق الأبواب عليهم لمنع اختلاط عامة الناس بهم أثناء استحمامهم . كما يدرّب بعضهم على تفقد القذور التي يتم فيها تسخين المياه بدرجات مختلفة ، وتزويدها بالماء اللازم لنقص الماء منها كل حين ، ولأنها هي المصدر الرئيسى للمغطس في بيت الحرارة ، كما يدرّب بعضهم على فرش الأتون التي هي مقر النار بنحو خمسين أردبا ملحا ، وهكذا يفعلون بأرض الأفران ، لأن الملح من طبعه حفظ الحرارة . كذلك يدرّب عددا من صبياناه على المسارعة إلى

خدمة المترددين على الحمام ، وخصوصا عند قيامهم بتكيس أعضاء الجسم ، وأن يضع كل واحد منهم في يده كيسا من الساف [شعر الذنب] ، وكذلك عند قيامهم بتليين المفاصل أن يقوموا بقطعة كل الأطراف برفق .^(٧٥) كما يدرّب بعضهم على كيفية تدليك أجسام المستحمين ، مع مراعاة أن يدلك الواحد منهم يديه بقشر الرمان لتصير خشنة فتخرج الوسخ ، ويستلذ بها الإنسان ، وألا يدلك الواحد منهم يديه بالفول والعس لأنهما من الطعام ، ولا يجوز أن يمتنها .^(٧٦) وألا يأكل الواحد منهم في يوم نوبته ما يغير رائحة فمه كالبصل والثوم والكرات وأشباه ذلك ، لئلا يتضرر الناس برائحة فيه .^(٧٧) وأن يستخدم البخور مرتين في اليوم على الأقل ، وألا يدع الواحد منهم أحدا من الأساكفة وأصحاب اللبد يغسلون شيئا من اللبد ولا من الجلد في الحمام حتى لا يتضرر الناس برائحتهما ، وأن يحرصوا على تزويد الزير الكبير في الحمام بالماء العذب ولا سيما في زمن الحر ، وأن لا يسمحوا لمجذوم أو أبرص بدخول الحمام لأي سبب كان حرصا على سلامة المترددين^(٧٨) .

وعلى الحمامي أن يدرّب بعض صبياناه على إعداد المآزر التي يقدمها للمستحمين لستر عوراتهم . وكان يعلمهم كيفية إعداد هذه المآزر؛ بحيث تكون عريضة وتستر ما بين السرة والركبة ، كذلك يدرّب بعضهم ليكون مسئولاً عن حفظ ملابس الناس، وهو الذي عرف باسم "الوقاف" ، فيدرّبهم منذ الصغر على تسلم ملابس الأشخاص ومتعلقاتهم وحفظها في أماكن مخصصة ، وكتابة اسم صاحبها عليها حتى لا تختلط مع بعضها .^(٧٩) وعادة ما يتراوح عدد هؤلاء الصبية ما بين ١٢ و ١٣ صبيا . ومن الطبيعي أن يستبدل هؤلاء الصبيان الذكور الذين يخدمون الرجال بفتيات صغيرات لخدمة النساء^(٨٠) .

وتشير المصادر المعاصرة إلى أن كل حمام كان له مستوقد لتسخين الماء الخاص بالحمام ، ويستغل أيضا في تدمير الفول . ومما لاشك فيه أن الحمامي ارتبط بباعة الفول بشكل مباشر ، لذلك كان عليه أن يدرّب بعض صبياناه على كيفية وضع القدور التي تستخدم في تدمير الفول في المستوقد ، ثم توزيع تلك القدور على من يقومون ببيع الفول في الأنحاء المختلفة ، وتسليمهم إياها عقب صلاة الفجر .^(٨٢) كذلك كان عليه أن يدرّب عددا من صبياناه على غسل قدور من الفخار كبيرة الحجم ، ثم ملئها حتى ثلاثة أرباعها بالفول المغمور بالماء مع قليل من القمح والحمص ، وبعد أن تملأ بهذه الطريقة يخلقون فوهتها تماما بالليمون وطين الطفل ، ثم تدفن في رماد

المستوقد الملتهب، وتترك هكذا لمدة تتراوح ما بين ٥-٦ ساعات ، بعدها يصبح الفول مطهوا وصالحا للبيع ، فيشتريه الجمهور مع قليل من الملح والخس المقطع إلى قطع صغيرة موضوعة مع الفول ، بعد رش قليل من التوابل عليه ، وهذه التوابل عادة ما تكون من الفلفل الأسود ، والفلفل الأخضر، والزنجبيل .^(٨٣) ومن الناس من يضع عليه عصير الليمون ، أو الرمان ، أو الخل ، وماء مذاب به مسحوق الثوم ، ومفروم البقدونس ، والطماطم ، ومن الناس من يفضل أكل الفول بالملح والصعتر (الزعر) ^(٨٤) .

من هذا العرض السريع يتضح لنا أهمية التدريب العملي لخلق كوادر مدربة وماهرة من أرباب الحرف في ذلك العصر . وخلال هذا التدريب ينقل أرباب الحرف المهرة خبراتهم العملية إلى صبيانهم .

الهوامش

- (١) المقرئى "تقى الدين احمد بن على ت ٨٤٥هـ" : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، حمص ، ١٩٥٦م ، ص ٧٣ .
- (٢) المصدر السابق : نفسه ، ص ٧٦ .
- (٣) حسين محمد أحمد يوسف : النقابات في مصر الرومانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨م . ص ١٢
- (٤) النقابات الإسلامية ، ترجمة إلى العربية - د. عبد العزيز الدورى ، مجلة الرسالة ، الأعداد ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، سنة ١٩٤٠م .
- (٥) أبو سديرة "سيد طه السيد" : الحرف والصناعات في مصر الإسلامية - منذ الفتح العربى حتى نهاية العصر الفاطمى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١م ، ص ٥ .
- (٦) أبو المحاسن "جمال الدين يوسف ت ٨٧٥هـ" : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، طبع دار الكتب المصرية ١٩٣٩-١٩٧٢ ، ح-١١ ، ص ٥٦-٥٧ ؛ ابن بطوطة "أبو عبد الله بن إبراهيم اللواتى ت ٧٧٩هـ" : الرحلة، نشر دار صادر بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ٣١ .
- (٧) صلاح هريدى : الحرف والصناعات في عهد محمد على ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص ٣٦ .
- (٨) المقرئى : الخطط ، ح-٢ ، ص ٨٥ - ٩٩ .

- (٩) اليعقوبى "أحمد بن أبى يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح" : البلدان ، طبع مطبعة بريل ، ليدن ١٨٩٢م ، ص ٢٣٨-٢٤٦ .
- (١٠) القلقشندى "أبو العباس أحمد بن على ت ٨٢١هـ" : صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، طبع للمطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩١٤م ، ج ٣ ، ص ٤٨٥-٤٨٦ .
- (١١) سعيد عاشور : المجتمع المصرى في عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٣٦-٣٧ ؛ د. نللى حنا : بيوت القاهرة في القرن السابع عشر والثامن عشر ، دراسة اجتماعية معمارية ، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ ، ص ٢٣-٢٤ .
- (١٢) السيد طه السيد أبو سديرة : نفسه ص ٣٨٧-٣٨٨ .
- (١٣) فرج عبد القادر طه : علم النفس وقضايا العصر ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ١٤٨-١٧٠ .
- (١٤) ابن خلدون "عبد الرحمن بن محمد ت : ٨٠٨هـ" : المقدمة ، مطبعة الشعب ، بدون تاريخ طباعة ، ص ٣٥٢ .
- (١٥) حسين محمد أحمد يوسف : نفسه ص ١٤٧ .
- (١٦) ابن الأخوة "محمد بن محمد بن أحمد القرشى ت : ٧٢٩هـ" : كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ١٥٤ .
- (١٧) حسين محمد أحمد يوسف : نفسه ، ص ١٤-٢٠ .
- (١٨) السيد طه السيد أبو سديرة : نفسه ، ص ٣٨٩ .
- (١٩) الشيزرى : نهاية في طلب الحسبة ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٨١م ، ص ١١٢ .
- (٢٠) السيد طه السيد أبو سديرة : نفسه ، ص ٣٨٩ .
- (٢١) السيد طه أبو سديرة : نفسه ، ص ٣٩٠ .
- (٢٢) حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ج ١ ، ص ٣٣٨ .
- (٢٣) المقرئى : الخطط ، طبع بولاق ، ١٢٧٠هـ ، ج ٢ ، ص ٩١ .
- (٢٤) المصدر السابق : نفسه ، ج ٢ ، ص ١٠١ .
- (٢٥) محمد سعيد القاسمى : قاموس الصناعات الشامية ، دمشق ١٩٨٨ ، ص ١٢ .
- (٢٦) ابن الأخوة : نفسه ، ص ٢٣٥-٢٣٦ ، الشيزرى : نفسه ، ص ٦٧ .
- (٢٧) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٠٧ .
- (٢٨) الجبرتى : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ٢ ، ص ٢١٦ .
- (٢٩) المصدر السابق : نفسه ، ج ٢ ، ص ٢١٦ .
- (٣٠) ابن خلدون : نفسه ، ص ٣٦٢-٣٦٤ .
- (٣١) المصدر السابق : نفسه ، ص ٣٦٤ .

- (٣٢) د. لويس كامل مليكة: العلاقات الإنسانية في التدريب على تنمية المجتمع، ١٩٦٤م، ص ٤ .
- (٣٣) ابن خلدون : نفسه ، ص ٣٥٢ .
- (٣٤) المصدر السابق : نفسه ، ص ٥٠٢ .
- (٣٥) المصدر نفسه ، ص ٥٠٣ .
- (٣٦) د. لويس كامل مليكة : نفسه ، ص ٤ .
- (٣٧) ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء وطبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ٢٥ .
- (٣٨) الخالدي : المقصد الرفيع للمنشا ، مخطوط ، ورقة ١٢٨ ب ؛ د. زكي محمد حسن : فنون الإسلام ، ص ٣٢٤ ؛ د. حسن عبد الوهاب : توقيعات الصناع على آثار مصر الإسلامية ، ص ٥٤٧-٥٥٧ .
- (٣٩) الخطط ، ج ١ ، ص ٤٤-٤٥ .
- (٤٠) ابن سعيد المغربي : النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٩-١٩٧٠ ، ص ٢٨ ؛ الخيارى "إبراهيم بن عبد الرحمن الخيارى المدنى ت : ١٠٨٣هـ" تحفة الأدبا وسلوة الغربا ، تحقيق د. رجاء محمود السامرائى ، بغداد ، ١٩٨٠م ، ج ٣ ، ص ١٥١ .
- (٤١) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٧-١٠٨ ؛ أبو المحاسن : المنهل الصافى ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ .
- (٤٢) الشيزرى : نفسه ، ص ٣٣ .
- (٤٣) ابن ظهيرة : الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة ، مطبوعات دار الكتب ، ١٩٦٩م ، ص ١٣٣-٢٠٢ .
- (٤٤) حسن محمد احمد يوسف : نفسه ، ص ٣٨ .
- (٤٥) شابرول : وصف مصر ، المصريون المحدثون ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٩م ، ص ٩٢ .
- (٤٦) الشيزرى : نفسه ، ص ٣٣ .
- (٤٧) الشربينى : هز القحوف في شرح قصيدة أبى شادوف ، ص ١٥٧ .
- (٤٨) المؤلف المجهول : الوصلة إلى الحبيب في وصف الطبيات والطيب ، ، ورقة ٦٦ ب ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٧٤٥ طب .
- (٤٩) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٨ ؛ د. عبد المنعم سلطان : المجتمع المصري في العصر الفاطمى ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٢٤٨ .
- (٥٠) النويرى "شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب ت ٧٣٢هـ" : نهاية الأرب في فنون الأدب ، القاهرة ، ١٩٣٤-١٩٧٨ ، ج ١٢ ، ص ٣٠٧-٣٠٨ ؛ المرجع السابق : نفسه ، ص ٢٥٠ .

- (٥١) الرازى "أبو بكر محمد بن زكريا" منافع الأغذية ودفع مضارها ، القاهرة ١٣٠٥هـ — ، ص ٢٦ .
- (٥٢) الشيزرى : نفسه ، ص ٣٣ .
- (٥٣) الشيزرى : نفسه ، ص ٢٦ .
- (٥٤) ابن الأخوة : نفسه ، ص ١١١ .
- (٥٥) الشيزرى : نفسه ، ص ٣٣ ؛ ابن الأخوة : نفسه ، ص ١١١ .
- (٥٦) التبر المسبوك في ذيل السلوك ، للقاهرة ، ١٩٧٤م ، ص ٧٧ ؛ بدائع الزهور في وقائع الدهور ، القاهرة ١٩٦٠-١٩٧٢ ، ج١ ، ص ١٦ .
- (٥٧) محمد سعيد القاسمى : نفسه ، ص ٤٨٨ .
- (٥٨) شابرول : نفسه ، ص ٩٢ .
- (٥٩) المقرئى : إغاثة الأمة ، ص ٨٤-٨٦ .
- (٦٠) المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق د. سعيد عاشور ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٢م ، ج٣ ، ق٣ ، ص ١١٠١ ؛ شابرول : نفسه ، ص ٩٢ .
- (٦١) الشيزرى : نفسه ، ص ٣٨ ؛
- (٦٢) ابن الأخوة : نفسه ، ص ٩٤-٩٥ .
- (٦٣) جبرار : الأحوال الزراعية في القطر المصرى أثناء حملة نابليون بونابرت ، ترجمة يوسف نحاس ، القاهرة ، ١٩٤٢م ، ص ٣٧ ، ٤٨ ، ٥٣ .
- (٦٤) المقرئى : الخطط ، ج١ ، ص ٤٥ ؛ ابن تغرى بردى : المنهل الصافى ، ج٣ ، ص ٢٤٨ .
- (٦٥) ابن زهير : الفضائل الباهرة ص ١٣٥ .
- (٦٦) ابن الأخوة : نفسه ، ص ١٢٨-١٢٩ .
- (٦٧) المصدر السابق : نفسه ، ص ١٣٠-١٣١ .
- (٦٨) المصدر نفسه ، ص ١٣١ .
- (٦٩) الشيزرى : نفسه ، ص ٥٩ .
- (٧٠) ابن الأخوة : نفسه ، ص ١٣١ ؛ الشيزرى : نفسه ، ص ٥٨-٥٩ .
- (٧١) الشيزرى : نفسه ، ص ٥٨ .
- (٧٢) على السيد على : القدس في العصر المملوكى ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٤٥ وما بها من مصادر ومراجع .
- (٧٣) سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ٩٤-٩٥ ؛ كامل جميل العسلى : وثائق مقدسية تاريخية ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٣ ، ج١ ، ص ١١٠ ، على السيد على : نفسه ، ص ١٤٧-٢٤٥ .
- (٧٤) الشيزرى : نفسه ، ص ٨٧ ؛ ابن الأخوة : نفسه ، ص ١٥٤ .

- (٧٥) عبد اللطيف البغدادي "موفق الدير عبد اللطيف بن يوسف بن محمد ٦٢٩هـ": الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر ، ١٩٣١ ، ص ٥٣-٥٤ ، ٢١٦ .
- (٧٦) الشيزري : نفسه ، ص ٨٨ .
- (٧٧) المصدر السابق : نفسه ، ص ٨٨ ؛ ابن الأخوة : نفسه ، ص ١٥٦ .
- (٧٨) المصدر نفسه ، ص ٨٧ ؛ نفسه : ص ١٥٦ .
- (٧٩) ابن الإخوة : نفسه ، ص ٢٤٠-٢٤١ .
- (٨٠) شابرول : نفسه ، ص ١٢٤-١٣٥ .
- (٨١) المقرئزي : الخطط ، حـ ٢ ، ص ٨٠ ، ابن تغري بردي : المنهل الصافي ، حـ ٣ ، ص ٢٨٩ .
- (٨٢) ابن تغري بردي : المنهل الصافي ، حـ ٣ ، ص ٢٨٩ .
- (٨٣) الشربيني : هز القحوف ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ ؛ شابرول : نفسه ، ص ٩٢ .
- (٨٤) الشيزري : نفسه ، ص ١١٦ ؛ محمد سعيد القاسمي : نفسه ، ص ٣٤٤ .

النازحون إلى القاهرة في العصر المملوكي

د. على السيد على

سيكون حديثنا قاصراً على النازحين من الريف المصري إلى القاهرة المملوكية وذلك لعدة اعتبارات. منها كثرة ما كتب عن النازحين من مشرق العالم الإسلامي ومغربه إلى القاهرة في ذلك العصر. فضلاً عما كتبناه عن الهجرات المغولية وأثرها، وكذلك هجرات بعض أبناء الغرب المسيحي في دور الأسرى الأجانب في مصر عصر سلاطين المماليك".

ويجب أن نذكر أن ظاهرة نزوح أهل الريف إلى العاصمة ظاهرة معروفة ومتكررة طوال عصور مصر التاريخية، أشارت إليها كثير من المصادر المعاصرة. من قديمة ووسيلة وحديثة بل والمعاصرة.

وموضوع النازحين يقوم على فكرة التاريخ المعتمد على للحياة اليومية عن الشرائح الاجتماعية التي شكلت عدداً كبيراً من سكان القاهرة المملوكية، والذين أمكن حصرهم في عدة جماعات، كان لكل جماعة ظروفها التي دفعتها للنزوح، وهم:

١- طلاب العلم والمعرفة. ٢- أرباب الحرف والصناعات.

٣- جماعة الفلاحين. ٤- جماعة التجار.

وما تركته عمليات النزوح من آثار عمرانية، واجتماعية، وسياسية، وأدبية لذا فقد قسمنا الموضوع إلى مقدمة، ثم جماعات النازحين ودوافعهم إلى النزوح، وأحوالهم المعيشية في القاهرة، ثم ملاحظات عامة على عمليات النزوح، وأثر عمليات النزوح في التوسع العمراني للقاهرة، ودور النازحين في الحياة الثقافية عامة وإنتاجهم الأدبي، والأمثال العامية خاصة.

فمن دوافع طلاب العلم فيمكن حصرها على النحو التالي:

- ١- منذ البدايات الأولى لعصر سلاطين المماليك "٦٤٨-٩٢٣ / ١٢٥٠-١٥١٧م" غدت القاهرة أهم صرح للثقافة والحضارة العربية في العالم الإسلامي، وكعبة شوامخ

الفكر الإسلامى، وخصوصاً بعد سقوط بغداد على أيدي المغول سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م، وانهيار صرح الخلافة الأموية في الأندلس في منتصف القرن السابع الهجرى/ الثالث عشر للميلاد.

٢- صعوبة نقل العلم إلا تلقياً مباشراً من الشيوخ، وذلك بالرحيل إليهم - لعدم توفر الإمكانيات المادية التى يتيسر معها نقل العلم - للحصول على الإجازات العلمية من كبار مشاهير العالم الإسلامى الذين احتشدوا في القاهرة.

٣- كانت القاهرة حاضرة مصر وأهم مدنها الثقافية، كما كان الوصول إليها أسهل من الوصول إلى بعض حواضر مصر الثقافية في الصعيد أو في الوجه البحري. فضلاً عن قصور الدراسة في بعض هذه الحواضر على نوع معين من أنواع العلوم. بالإضافة إلى كثرة المكتبات بها وتعدد أنواع الكتب.

٤- في القاهرة هناك فرص للتكسب لطلاب العلم والمعرفة من نسخ الكتب بالإضافة إلى الاشتغال بتأديب الأطفال، وهى من المهن التى كانت تدر على المشتغلين بها دخلاً معقولاً.

- كما أن التواجد في القاهرة كان فرصة للانخراط في فئة أهل العمامة أو أرباب الأقلام - الذين رغم تعرضهم أحياناً لبعض الامتهان - إلا أنه كان لهم نفوذهم في الدولة، وتمتعوا بسعة وبسطة في العيش، لتوليتهم المناصب الدينية والسياسية العليا مثل منصب قضاة القضاة الأربعة، والحسبة، والإمامة والخطابة، والوزارة وغيرها. فضلاً عن مكانتهم المرموقة في المجتمع، وثرواتهم من الأوقاف بخلاف المرتبات والأرزاق العينية.

٥- كما يبدو أن انتشار الفقر والفاقة واليأس من الحياة، وبخاصة في أواخر العصر المملوكى جعلت كثيرين يقبلون على التصوف من ظلم المماليك، فراراً من قسوة الحياة ورغبة في الهناء دون عناء.

كما أن القاهرة بما استأثرت به من عناية ورعاية سلاطين وأمراء المماليك، وما شيدوه فيها من منشآت ثقافية واجتماعية، وما أوقفوه عليها من أوقاف ضخمة، كان لها بريقها الذى جذب أعداداً ضخمة إليها من طلاب العلم والمعرفة من شتى الأنحاء.

٦- ومما شجعهم على النزوح في طلب العلم - وبخاصة منذ عهد الظاهر بيبرس -

الاهتمام الشديد بتوفير تجمعات معيشية ومكثية واجتماعية ومذهبية لطلاب العلم وأساتذتهم، ومراعاة اختلاف عادات وتقاليد أبناء أقاليم مصر العليا والسفلى فى تجمعاتهم هذه.

مثل الجامع الأزهر، الذى بلغ عدد النازلين به سبعمائة وخمسين رجلاً ما بين عجم وزیالة ومن أهل ريف مصر، ولكل طائفة رواق يعرف بهم مثل رواق الشراقة، ورواق الصعايدة^(١). وجامع الحاكم بباب الفتوح- وجامع الظاهر- وجامع شيخو "شيخون الآن" وجامع الناصر حسن- وجامع منجك- وجامع قوصون "قيسون" والجامع المؤيد بجوار باب زويلة- والجامع الباسطى خارج باب الوزير وجامع الجيوشى- ومسجد الأمير مؤسك بين القصرين بالإضافة إلى كثير من الربط والخوانق والزوايا^(٢).

- كما أن هناك بعض المدارس التى تم تخصيصها لطلبة العلم الذين قصدوا القاهرة من الريف، مثل مدرسة السلطان الملك الظاهر برقوق التى أنشأها بين القصرين، وكان ينزلها "طلبة العلم من الريف".

- وعن أرباب الحرف، فقد أمكن التعرف على بعض حرفهم التى مارسوها فى مواطنهم الأولى مثل:

عمال النسيج- المشتغلون بمعامل السكر وصناعة السكر والحلوى "من تماثيل، عرائس، حلوى المولد". وقد كانوا يشكلون أكثرية من أرباب الحرف فى الصعيد: المشتغلون بصناعة الحصر-الحدادة- عمال المناجم والمحاجر- صيادو الأسماك من النيل والبرك والترع والبحيرات وغيرها- العاملون فى الأساطيل المملوكية الحربية وخاصة من أهل الصعيد- العاملون بقطع الأخشاب من الغابات الموجودة فى الصعيد.

أما عن دوافعهم للنزوح فقد تمثلت فى:

- كثرة المظالم والمغارم- التضخم الاقتصادى وما نجم عنه من ارتفاع ضخم فى الأسعار، فمثلاً ارتفع سعر قنطار السكر فى بداية العصر من ١٧٠ درهماً إلى ٤,٠٠٠ درهم فى عصر الجراكسة "بعد حوالى خمسين سنة من بداية عصر الجراكسة"، أى تضاعف سعر السكر فى حوالى خمسين سنة إلى أكثر من عشرين ضعفاً^(٣).

- مما أدى إلى تدهور كثير من الصناعات، والتي كانت تضرب بها الأمثال في جودتها وشهرتها.
 - عدم قدرتهم على العمل في ظل عمليات طرح المواد الأولية للصناعة عليهم بأسعار مجحفة.
 - انحسار فرص التصدير أمامهم وتفوق السلع المستوردة على منتجاتهم حتى في الأسواق المحلية ؛ لرخص أسعارها وتفوقها في جودتها (من إيطاليا - الفلاندرز - إنجلترا).
 - عجز سلاطين المماليك الجراكسة عن معالجة المشكلات الاقتصادية بصورة إيجابية، فبدلاً من أن يبحثوا عن طرق جديدة لتطوير مصادر الإنتاج، بحثوا عن وسائل جمع الأموال غصباً "سياسة الاحتكار السلعي"^(٤).
 - اختلال الأمن بسبب ثورات أهل الريف، وانتشار الزعار وقطاع الطرق.
 - القاهرة لها بريقها بالنسبة لهم بعد انتشار نظام "الحمايات" على يد كثير من كبار أمراء المماليك والأعيان بوضع رنوكهم على الكثير من المنشآت الاقتصادية لحمايتها من عمليات الطرح رغم محاولة بعض السلاطين رفع هذه الحمايات حتى يتسنى لعمال السلطان "رمى البضائع" وفشلهم في الغالب"^(٥).
 - توقف الإنتاج في كثير من المناجم والمحاجر في الوجه القبلى.
 - تعطل كثير من مصايد الأسماك عن الإنتاج من برك وبحيرات.
- وفى ذلك يقول المقرئى: "وقد بطل فى زماننا اليوم- يقصد عصر المماليك الجراكسة- أمر هذه المصايد إلا من بحيرة نسترو بالبرلس وبحيرة تتيس بدمياط فقط..." وإما بسبب الجفاف "مثل بحيرة إسكندرية" أو خروجها عن يد سلطنة المماليك الجراكسة مثل ثغر أسوان فقد خرج عن يد السلطنة وتغلب عليه أولاد الكفرة" بينما كانت القاهرة تزخر بالعديد من مصايد الأسماك وخصوصاً البرك "وقد كانت البرك فى أيدي أقوام كبركة الفيل بيد أولاد الظاهر بيبرس وبركة الرطلى بيد أولاد الأمير بكتمر الحاجب وغير ذلك"، أى برك قطاع خاص، وبعضهم لجأ إلى نهر النيل، ثم يحمل سمكة إلى دار السمك فيباع ويؤخذ منه مكس السلطان"^(٦).

- هذا فى الوقت الذى كانت فيه محاجر القاهرة فى حاجة إلى جهود هؤلاء لمواجهة حركة التوسع العمرانى فنزحوا إليها.

أما عن دوافع الفلاحين:

- تدهور النظام الإقطاعى منذ عصر خلفاء الناصر محمد بن قلاوون الذى توفى سنة ٧٤١ هـ / ١٣٤٠ م وما ترتب عليه من تدهور الإنتاج الزراعى وما دهم به أهل الريف من كثرة المغارم وتنوع المظالم.

- ارتفاع قيمة إيجار الفدان من الأرض حتى بلغت من ١٢ مثلاً إلى ٢٠ مثلاً.

- تزايد كلفة العمليات الزراعية من حرث وبذر وحصاد وغيره.

- تحصيل أضعاف قيمة الخراج ، وهذا واضح منذ منتصف القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر للميلاد فى عهد جقمق ، وقايتباى ، والغورى.

وفى عهد الغورى رحل غالب الفلاحين من قرى الشرقية والغربية بسبب المغالة فى تقدير الخراج والإجحاف بهم^(٧).

- تزايد الأعباء المالية "من حقوق" يدفعها عند تسلمه الأرض ليزرعها "ما يدفعه للشهود" كأجر على حضورهم عملية تقسيم المحصول "الضيافة والهدايا" ، وتشمل منتجات الريف من غلة ودجاج وكشك وبرسيم وخراف وكعك وغيره.

"السخرية الإقطاعية" بالإضافة إلى تعجل المقطعين الخراج وتحصيله قبل مواعده فاضطروا إلى بيع ما لديهم من خيول وخلافه حتى يوردوا ما عليهم من خراج.

- نظام المسئولية المشتركة فيما يستحق عليهم من أموال.

- تعرضهم لبطش العربان المسلح^(٨).

- هناك عامل نفسى يجب أن نضعه فى الاعتبار:

فالفلاح فى جميع المؤلفات المملوكية المعاصرة موصوف بالجهل والتأخر وخشونة الطبع. وقذارة المظهر. بل إن بعض المؤلفين المعاصرين كتبوا القصص الطويلة ليثبت أن الصفات السابقة متأصلة فى الفلاح، حتى أصيبوا بمركب الشعور بالنقص، والذى لا نشك فى أنه كان أحد أسباب النزوح إلى القاهرة للتحرر من حياة

الذل والعبودية^(٩).

أو بعبارة أخرى: إن التمايز الطبقي الحاد بين الذين يحكمون والذين ينتجون قد عبر عن نفسه في عزوف الشرائح المنتجة في الريف عن ممارسة نشاطها الزراعي.

أما دوافع التجار إلى النزوح فهي:

- انتعاش التجارة في القاهرة لما لها من علاقات تجارية مع آسيا وأفريقيا وأوروبا - خصوصاً بعد أن صارت: عاصمة العالم الإسلامي كله، ومركزاً للنشاط السياسي والدبلوماسي في العالم المعروف آنذاك - وهو ما جعل هولاءكو خان يسميها "كروان سراي"، أي محط الرجال والمتاجر والمال، وهذا ما أكده الراهب جاك دي فيرون Jacques de Verone عام ١٣٢٥ من أن تجار القاهرة يتمتعون بثراء كبير نتيجة للتجارة الهندية^(١٠).

- كما أن الرغبة في تحقيق أرباح أوفر من تلك التي يمكن تحقيقها في مواطنهم الأولى، وارتقاء مكانة أرفع بين التجار، كانت من الدوافع وراء نزوحهم إلى القاهرة.

- أما عن أحوال النازحين المعيشية فمن حيث السكنى، فقد تجمعوا في كل مكان في القاهرة تقريباً في ذلك العصر. عاش كثير منهم في بعض الأحياء التي سنتحدث عنها عما قليل، وفي "الرباع" وهي للسكنى المؤجرة للغير والتي وصل ارتفاعها في الغالب إلى أربعة

- طوابق أو خمسة، وخصصت للسكنى بأجور شهرية زهيدة وزادت هذه الرباع طوال العصر المملوكي باضطراد لمواجهة تزايد النازحين.

كما كانت "السويقات" وهي الأسواق الصغيرة أحد أماكن تجمعهم، ارتبطوا بها ليس بهدف البيع والشراء فحسب، ولكن للنزهة والترويح عن النفس، وخدمة المترددين عليها، أو للعمل فيها "كدالين" أو "سمامسة" أو "وزائين" أو "كيالين" أو "مغربلين"^(١١).

وتجدر الإشارة إلى أنه وجدت للفقراء منهم بعض الأسواق التي تلبى احتياجاتهم، مثل أسواق الملابس المستعملة، ومنها "سوق الخلعين" وأسواق بعض المأكولات مثل "سوق السقطيين"^(١٢).

كذلك تواجدوا فى (الرحاب) - جمع رحبة- أى الأماكن الواسعة- واستخدموها كمأوى لهم، واشتغل بعضهم فيه كمكاريين يمشون أمام الحمير، وهى وسيلة مواصلات غالبية الشعب. بينما عاش بعضهم بلا مأوى فى النهار والليل، يهيمون فى الطرقات وأجسادهم شبه عارية.

ونزل العديد منهم فى "الخانقاوات" و "الربط" و "الزوايا"، حيث يجدون ما يعينهم على مجابهة ضروريات الحياة، كما نزل العديد من طلاب العلم فى المؤسسات الثقافية المختلفة.

ومن حيث حرف بعضهم التى مارسوها فى القاهرة : فمنهم من اشتغل برعاية البساتين والحدائق داخل القصور، أو فى الإشراف على السواقي لرفع المياه من الآبار، وإدارة الطواحين والمعاصر، وفى الإسطبلات، وكحفارين للقبور، أو بوابين وفراشين فى المنشآت الدينية^(١٣).

وانضم بعضهم لبعض الطوائف المهنية التى لم يكن الإقبال عليها كبيراً، مثل مهنة "جامعى القمامة" أى الزبالين، أو العاملين فى المستودع أو السقائين، أو العاملين فى تنظيف رءوس الماعز والضأن والأكارع فى سوق الرواسين، أو تنظيف الحمامات، أو فى الأفران والمخابز.

ومنهم من اشتغل بصناعة الأواني الفخارية ، ومنهم من اشتغل فى المحاجر والجارات أو بيع نشارة الخشب، وفى محلات بيع العصائر، ومنهم من أقبل على الاشتغال بوسائل اللهو لما لها من رواج فى المجتمع. وعندما طالت إقامة بعضهم فى القاهرة نجد منهم من اشتغل بحرفة "الدلالة" ونقصد به "الدلال"، أى "الخاطب" وما له من دور فى إتمام بعض حالات الزواج، ويحدثنا أحد شعرائهم وهو "المعمار" بخبر هام عن الدلال الذى غشه وزوجه بعروس قبيحة فيقول:

لما جلوا عروسى وعابنتها وجدت فيها كل عيب يقال

فقلت للدلال ماذا ترى فقال ما أضمن إلا الحلال^(١٤)

وكثيراً ما يتصانف أن يرتقى رجل أصله من الريف إلى بعض وظائف الدولة، الكبيرة، ولدينا العديد من الأمثلة على ذلك^(١٥).

وربما كان منهم من كونوا العصابات "وهى المناسر" وتلثموا، وحملوا السلاح

نتيجة لاختلال الأمن، فكثر السلب والنهب، ولكل جماعة رئيس يسمى "شيخ المنسر" (١٦).

ومنهم من اشتغلوا "باعة جائلين" أو بتجارة الكتب، ومنهم من اشتغل على ظهر الأساطيل المملوكية وبخاصة من الصعيد. وصيد السمك، وصناعة الحلوى. كما أن منهم من اشتغل بحرفة لها صلة بمواطنهم الأولى مثل "الخواصين" و"التبانة" و"الحطابة"، وكثير منهم اشتغلوا "كشاحين" وكانت لهم عبارات مستخدمة لذلك منها: "لوجه الله فلس" و "بشبية أبى بكر فلس" (١٧).

أما عن حرف النساء:

فقد اشتغلت كثيرات منهن بالغزل، سواء في منازلهن أو في كثير من قيساريات الغزل المنتشرة في كثير من أحياء القاهرة مثل منطقة الجودية ما بين الغورية وباب الخلق، وفي جنوب القاهرة ومصر القديمة مثل قيسارية ابن ميسر الكبرى في خط سويفة وردان (١٨).

واشتغل عدد كبير منهن بتربية الطيور، فكن يحضرن ما لديهن من بيض الدجاج والبط والأوز إلى معامل "ترقيد الفروج" ويتسلمن الفراريج بعد ثلاثة أسابيع ويقمن بتربيتها من جديد، ثم يدخلن بيضها بعد ذلك في تلك المعامل المنتشرة بطول القاهرة بين بولاق ومصر القديمة (١٩).

ومنهن من قمن ببيع البيض والجبن والخضر في الأسواق. واشتغلت أعداد منهن بعمل "الوشم"، وكانت الواحدة منهن تمشي في شوارع القاهرة وتنادى "الصانعة يا بنات"، حيث

اعتادت كثير من نساء القاهرة أن يزين أجسامهن بالرسومات المختلفة، ومنهن من اشتغلت بعملية الخضاب، وطلاء الأظافر باللون الأحمر، ومنهن من عملت "كدلالة" أو "قابلة" أو "ماشطة" (٢٠).

أما عن طعامهم:

فإن غالبيتهم لم يختلفوا عن سكان القاهرة من ذوى الدخول المحدودة، فكان أكثر طعامهم من الفول المدمس "الدميس" و "البليلة" و "الجبن القريش" و "البصل" و "بعض الخضر" وكذلك من الأسماك الصغيرة قدر الإصبع، ويسمى هذا الصنف

البسارية" فيؤكل مشوياً أو مقلياً. إلى جانب "الملوحة" (٢١).

وعن وسائلهم للتسلية: فقد استمتعوا بسماع "الراوى" الذى يروى الكثير من القصص الشعبية فى الميادين العامة، مثل "سيرة الظاهر" أو "سيرة ذات الهمّة" أو قصة أبوزيد" و "سيرة عنتره" وتمتعوا بكثير من النوادر المضحكة من نمط "ما يحكى عن جحا"، وشاهدوا تمثيلات خيال الظل (٢٢).

كذلك اشتهر عنهم كثرة التزاور والتلاقى فى شهر رمضان، والخروج إلى شواطئ النيل، وزيارة المقابر فى الأعياد، إلى جانب خروج مجموعة من البنات كان يطلق عليهن بنات العيد إلى الشوارع ويأخذن فى الغناء والرقص والضرب على الدفوف، ويطفن فى الشوارع والأسواق ويدخلن على الناس للحصول على بعض العطايا (٢٣).

كذلك عرف عنهم إعداد بعض الأطعمة فى المواسم، وزيارة أضرحة الأولياء والمشايخ والخروج للاحتفال بعودة أحد السلاطين من رحلة الحج، أو عند عودته منتصراً فى إحدى المعارك، وكذلك للاحتفال بوفاء النيل، وعيد النيروز (٢٤).

كما تلهى بعضهم ببعض الألعاب لها طابع المقامر، مثل تطيير الحمام، ومناقرة الديوك، ومناطحة الكباش والثيران، ولعبة المعالجة، "أى رفع الأثقال"، وألعاب الحواة والألعاب البهلوانية التى تقام فى الميادين العامة. ومشاهدة بعض من يقومون بألعاب السيرك الآن والذين عرفوا باسم "المشعوذين وأصحاب القروود ومن ضاهاهم من أصحاب اللعب بأنواع الحيوانات كالدب والحمير والنيوس والكلاب..." (٢٥).

بالإضافة إلى مشاهدة ما يشبه حدائق الحيوان فى عصرنا الحالى. وما فيها من حيوانات مثل الزراف، والفيلة، والثيران الهندية وغيرها. إلى جانب قراءة الطالع بواسطة بعض الطيور (٢٦).

كذلك كانت لهم معتقداتهم فى الأولياء والمجاذيب وفى الحسد والعين والجان والعفاريت والسحر.

كما كانت لهم معتقداتهم فى الفأل والطيرة والتشاؤم، إذ كان بعضهم يقوم بوضع حجر أو قليل من الملح فى الغربال عند إعارته للآخرين؛ وذلك من باب التطير ودرء الشر. كما يتشاءمون عند مرور المتوفى أمام أبوابهم.

كما شغف كثير منهم وبخاصة من النساء بعملية التتجيم وقراءة البخت وفتح المنديل وضرب الرمل^(٢٧).

وأخيرا يمكن القول: إن غالبية هؤلاء النازحين كانوا أكثر ضحايا الكثير من الطوائع والأوبئة التي اجتاحت القاهرة، وبخاصة في العصر المملوكي الثاني، نظرا لسوء التغذية ولتدنى مستوى معيشتهم المعيشي^(٢٨).

ملاحظات عامة على عمليات النزوح.

من الملاحظ أن عمليات النزوح ازدادت بشكل ملحوظ في العصر المملوكي الثاني أو عصر المماليك الجراكسة عنه في العصر الأول.

ومرجع هذا أن الأحوال الاقتصادية في دولة المماليك كانت أفضل بكثير عنها في دولة الجراكسة، وذلك للاستقرار النسبي في حالة العملة، وسياسة الإصلاح الزراعي من اهتمام بالجسور وشق الترع وتوسيع الرقعة الزراعية، فضلا عن استمرار تدفق ذهب السودان "بلاد التكرور"، وقلة الكوارث من نقص الفيضان أو انتشار الأوبئة والطوائع أو كثرة الزلازل^(٢٩).

كما أن أثر الأزمات الاقتصادية واضح في ازدياد عمليات النزوح، وهو ما يؤكد لنا أكثر مؤرخي العصر المملوكي بأنه "تلاشى أمر الصعيد منذ سنة الشراقى في أيام الأشرف

شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون، سنة ست وسبعين وسبعمائة، وتزايد تلاشي في أيام الظاهر برقوق لجور الولاة ولم يزل في إدار... ثم دمر في أيام المؤيد شيخ فلم يبق منه إلا رسوم تبذل الولاة الجهد في محوها نسأل الله حسن الخاتمة"^(٣٠).

في حديثهم عن الناصر فرج بن برقوق (٨٠١ - ٨١٥ هـ / ١٣٩٨ - ١٤١٣ م).

"وكان الناصر هذا من أشأم ملوك الإسلام، فإنه خرب بسوء تدبيره جميع أراضي مصر وبلاد الشام.. وطرق ديار مصر الغلاء من سنة ست وثمانمائة، فبذل أمراء دوله ومدبروها جهدهم في ارتفاع الأسعار... ثم زيادة أجرة أطيان أراضي مصر..."^(٣١).

ثم يذكرون أنه منذ عصر الناصر فرج بن برقوق فصاعدا "زاد تشرد

الفلاحين في البلاد". مما دفع بكثير من سلاطين الجراكسة إلى المناداة في كل مكان بالقاهرة باستمرار أو بين الحين والحين بخروج أهل الريف من القاهرة وعودتهم إلى بلادهم، وتهديد من يرفض العودة بأقصى العقوبات وإن لم يعمل بهذه التهديدات^(٣٢).

كما ترتب على اشتداد تيار النزوح هذا خراب كثير من القرى والضباع، وقيل: إنها كانت حوالى عشرة آلاف قرية قبل بداية العصر المملوكي، فوصلت إلى حوالى ألفين قرية في أواخر عصرهم^(٣٣).

عاش هؤلاء النازحون في كثير من الأحياء، كان كل منها يضم جماعة متجانسة نسبياً من الناس، أو كعمال يمارسون نفس الحرفة مثل "الطحانين" الذين عملوا في الطواحين المنتشرة في جنوب وغرب القاهرة بالقرب من سور مجرى العيون وكوم الجارح، ومنطقة "باب البحر" فيما بين باب الشعرية وشارع كلوت بك حالياً، و "النخالين" في المنطقة ما بين القاهرة والفسطاط، و "الطوايين" في منطقة الكوم الأحمر بالقرب من جامع الظاهر "منطقة الضاهر وغمرة الآن"، ومنطقة "بركة الرطلى من أرض الطبالة" بالفجالة الآن، و "الحجارين" الذي سكنوا بالقرب من باب زويلة "بوابة المتولى"، لقربهم من منطقة المحاجر. و "النبانة" في منطقة الدرب الأحمر، لقربهم من القلعة. و "الحطابة" إلى الشمال الشرقي من القاهرة وبخاصة في منطقة الدراسة الحالية التي كانت جزءاً من حارة "البرقية" بين سور القاهرة الشرقي والمشهد الحسيني^(٣٤).

أو أناس تنتمي أصولهم لبلدة واحدة مثل "السنابطة" و "الشراقة" و "الصعايدة" و "العياطين"، وجماعات ذات أصول مذهبية أو دينية واحدة مثل جماعة اليهود الذين هجر كثير منهم مدينة الفسطاط واستقروا في حارة اليهود منذ بداية العصر المملوكي. ومن الطبيعي أن تختلف مناطق تجمعاتهم في حجمها واتساعها وعدد سكانها، إلا أنهم شكلوا وحدات اجتماعية ذات روابط أسرية^(٣٥).

أو بعبارة أخرى فإن نزوحهم إلى القاهرة ساعد على استمرارية التقسيم الإيكولوجي "الحرفي" لأحياء القاهرة.

أدت عمليات النزوح هذه إلى ظهور نوع من صراع القيم بين هؤلاء النازحين والمجتمع القاهري - وهو واضح تماماً في أدب ذلك العصر - فمن تنذر القاهريين ببعض هؤلاء النازحين قولهم: عمر الفلاح إن فلاح، الفلاح مهما اترقى ما ترواحش منه

الدقة (٣٦).

وكان لكثير من هؤلاء النازحين دورهم فى اشتداد تيار النقد الاجتماعى لسائر مجتمع القاهرة المملوء بمواضع النقد، فمنهم من نقد المستخدمين وفضح أعمالهم، وهناك أسرارهم، ومنهم من انتقد الأثرak واستنثارهم بالرزق، ومنهم من انتقد الصوفية، ومنهم من انتقد بعض العادات والتقاليد الفاسدة والمجون والخلاعة.

أى أنهم عبروا عن أخلاق القرية فى مواجهة الفساد المنتشر فى المجتمع الجديد الذى نزحوا إليه (٣٧).

ويبدو أن القليل منهم من جذبهم بريق الحياة فى القاهرة فنسوا تقاليدهم تدريجياً، بل إن منهم تبرا من أصله الريفى بسرعة شديدة (٣٨).

كذلك من المرجح أنه كانت هناك بعض عمليات النزوح المضاد من القاهرة إلى غيرها من الأقاليم الأخرى، وبخاصة أمام الذين لم ترق لهم الحياة فى القاهرة، أو تتحقق لهم طموحاتهم فيها. فقد عثرنا على إشارة طريفة عند الإدفوى فى كتابه الطالع السعيد، يتحدث فيها عن أحدهم وقد ترك القاهرة وتوجه إلى مدينة قوص، فسئل عن السبب فى ذلك فقال: "لو وجدت بالقاهرة رغيفين ما خرجت منها" (٣٩).

أما عن المناطق التى نزحوا منها، فقد شملت جميع أنحاء الديار المصرية، وقد أمكن التعرف عليها من ألقاب النسبة التى امتلأت بها المصادر المعاصرة مثل (٤٠):

الفارسكورى - السنباطى - المحلى - الدمياطى - السبكى - البرلسى - التتيسى - القليوبى - والبليسى - الإسكندرانى وغيرها من بلدان الوجه البحرى. والفيومى - السوهاجى - القوصى - الإخمىمى - البهنسى - الملوى - السمهودى - الجيزاوى أو الجيزى - البباوى - الأسوانى - السيوطى - الإنسانى - الإدفوى - القناوى - الققطى. وغيرها.

استمرار ظهور كثير من المناطق العشوائية وخصوصاً فى الأحياء الفقيرة، نخص منها بالذكر المنطقة ما بين باب الشعرية وباب الحديد. وهى التى عرفت باسم "باب البحر" - المنطقة المعروفة فى وسط القاهرة باسم "الحنفى" نسبة إلى الشيخ شمس الدين محمد بن حسن بن على الحنفى، حيث أنشأ بها جامع الحنفى سنة ٨١٧هـ - وحارة السقائين بمنطقة عماد الدين نسبة إلى الشيخ عماد الدين الذى أنشأ جامعاً هناك.

ومنطقة غيط العدة "بالقرب من باب الخرق" - باب الخلق حالياً. و "منطقة الطحانين" في جنوب القاهرة والملاصقة لسور مجرى العيون وغيرها^(٤١) من المناطق. على الرغم مما توصي به كتب الحسبة من عمليات التنظيم والتخطيط والتي روعيت على ما يبدو في قلب المدينة كمركز تجارى هام^(٤٢).

إضافة الطابع الريفى على كثير من أحياء وضواحي القاهرة المملوكية، والذي تمثل في وجود كثير من الأعشاش أو "العشش" لتربية الأنواع المختلفة من الطيور، وهو ما لفت أنظار كثير من الرحالة الأجانب طوال تلك العصر من أمثال الرحالة "سيجولى" الذى قال: ليس هناك شباك إلا وتجد به عشا لهذه الطيور^(٤٣).

إقامة مناطق ريفية بحتة في كثير من ضواحي القاهرة، ولقد أمكننا التعرف على بعضها مثل "سويقة السناطة" في الشوارع المملوك من باب النصر إلى الريدانية "العباسية"، عرفت بقوم من أهل سناط إحدى قرى الغربية كانوا قد سكنوها. و "منية الشيرج" - وهى منية السيرج - بآخر شارع شبرا حالياً والتي ازدهرت منذ أواخر عهد الناصر محمد بن قلاوون، الذى أمر بزراعة البساتين للفائقة بها وأحضر إليها من يقومون بخدمتها والعمل بها من مصر وبلاد الشام، وأقام بقربها الخانقاة "قرية أبى زعل"، والتي صارت بعد قليل من شق الخليج الناصرى من أعمار الأماكن. و"منية الإصبع" وهى المنطقة المعروفة الآن باسم "منطقة الدمرداش"، وعندما كانت تبدأ الطريق الموصلة إلى بلبيس. ومنها المنطقة التى عرفت باسم "جزيرة الفيل"، وهى جميع المنطقة المعروفة الآن باسم المهمشة والزاوية الحمراء الممتدة ما بين شبرا وسرياقوس. وكذلك المنطقة المعروفة الآن باسم العطوف بمنطقة الجمالية، والتى عرفت في العصر المملوكى باسم "سويقة الفت" شمالى مصلى الأموات، وكانت تشتمل على عدة حوانيت يباع فيها الفت والكرنب، ويحمل منها إلى سائر أنحاء القاهرة. وقرية "الخدق" والتى أمكن تحديد موقعها في المنطقة ما بين باب الفتوح والمقس، وقد نسبت إلى الخدق الذى كان موجوداً منذ الفتح الإسلامى لمصر، ثم ردم وتم الشروع في حفره مرة أخرى سنة ١٩٢٢م أيام الأيوبيين^(٤٤).

حدوث نوع من الحراك الاجتماعى بشكل ما، ساعد عليه كثرة الأوبئة والطواعين، مما أدى إلى نوع من الليونة بدلاً من الصرامة في القواعد والنظم التى وضعتها الطوائف الحرفية، مما أتاح الفرصة لكثير من هؤلاء النازحين للانخراط في

كثير من الطوائف الحرفية المختلفة، وكان على رأسها تلك التي مارسوها أو كان لها صلة بمواطنهم الأولى^(٤٥).

كما أننا نرجع تأثير هؤلاء النازحين في طباع أهل القاهرة وسلوكياتهم وأخلاقهم، والتي وصفها "بيلوتى الكريتى": بأنهم يميلون دائماً إلى المسالمة والوداعة ويبتعدون عن المشاحنات، وهم على جانب كبير من الظرف، معتدلون في كل شئ وبخاصة مساكنهم، وليسوا شديدي الانفعال والتأثر، كما أنهم يتعاملون بتعاطف شديد وحرارة مع من يقابلهم، ولديهم قدر كبير من القناعة، ولذا فهم يعيشون فى سعادة بفتقدتها الكثيرون^(٤٦).

ويؤكد ما ذهبنا إليه الرحالة "فريسكو بالدى" بقوله: وعندما يتشاجرون يخيل إليك أنهم على وشك أن يمزق بعضهم بعضاً إرباً، ولكن سرعان ما ينادى أى شخص قائلاً: "استغفروا الله"، ففي الحال تنفض المشاجرة وكان شيئاً لم يكن^(٤٧).

دورهم فى الأحداث الأساسية.

انضم بعضهم إلى- الحرافيش- أو الزعر- أو العياق- والمقصود بهم الدهماء والرعاع وضعاف الخلق. وكثيراً ما كان يستعملهم الأمراء والسلاطين ضد منافسيهم، فكانوا ينهبون منزل المغلوب، وسرعان ما ينقلبون على الغالب إذا ما لاح أن نجمه فى الأقول ولم يقتنعوا دائماً بأن يكونوا أداة لخدمة من يصدق عليهم، بل كثيراً ما ثاروا ضد بعض رجال السلطة، إما بسبب التلاعب فى العملة، أو ارتفاع الأسعار، أو نقص المواد الغذائية، أو لتغيير بعض الولاة الظالمين، لدرجة أنه إذا مات أحد الولاة الظالمين، دفنته الدولة فى مقابر النصارى خوفاً عليه من أن يحرقوا جثته لظلمه وتعسفه. ولعل هذا كان أحد دوافع بعض السلاطين والأمراء لتخصيص نصيب من ثروتهم للفقراء أو الإكثار من توزيع الأموال على المساكين والمعدمين، أو جمع الفقراء والمعدمين وتوزيعهم على الأغنياء وقت الأزمات الشديدة^(٤٨).

كما كانوا يدعون على كبار الظلمة جهاراً، مما يضطر بعض السلطين إلى تهدئة خواطرهم بعزلهم، وكثيراً ما كانوا يكثررون الدعاء على السلطين أنفسهم، مما دفع بعضهم إلى تعديل سياستهم أو ترضيتهم^(٤٩).

ولعل حالات السلب والنهب التى قاموا بها كانت وراء ما اتخذته السلطات

المملوكية من إجراءات في الليل، حيث تشدد الحراسة على الشوارع، ويرتب لها جماعة من الطوائف لكشف الأزقة وغلق الدروب وتفقد أصحاب الأرباع وتأديب المخالف، ومن سار في الليل لغير سبب مقبول قبض عليه^(٥٠).

كذلك كان لهم دورهم في مساندة الجيوش المملوكية بانضمام بعضهم كقوات مساعدة ضمن جند عصر الجراكسة على وجه الخصوص^(٥١).

أثر النزوح إلى نمو القاهرة في جميع الاتجاهات تقريباً؛ ففي الغرب حدثت ثلاث عمليات "لطرّح البحر"؛ أي ظهور أراض جديدة لابتعاد النيل عن القاهرة في السنوات ١٢٦٠م، ١٢٨١م و ١٤٠٣م. فظهرت منطقة بولاق التي قال عنها ابن ظهيرة: "قصارت مدينة ضخمة ذات أسواق وحمامات وشوارع وأزقة، يتيه السالك فيها إن لم يكن معه دليل. وسكنها خلق عظيم من سائر البلاد"^(٥٢).

وفي منطقة شمال شرق القاهرة تطلبت المنشآت العديدة لسلطين وأمراء المماليك قيام أحياء سكنية لخدمة وصيانة هذه المنشآت، أو لاستغلالها. وفي جنوب القاهرة شهدت منطقة "القرافة الحالية" ازدهاراً عمرانياً ضخماً، لدرجة أن بعض الرحالة وصف هذه المنطقة بأنها غدت قدر ثغر الإسكندرية وذلك بما اشتملت عليه من مدارس وجوامع وأسبلة وحمامات ومساكن^(٥٣).

وفي وسط القاهرة أضيف حي جديد هو حي الأزبكية نسبة إلى منشئه الأمير أزبك أحد أمراء السلطان قايتباي، الذي بدأ في إنشائه سنة ١٤٨٠م. كما تم التوسع في المنطقة المعروفة منذ ذلك العصر "بغيط العدة" ومنطقة "عماد الدين"، وكذلك المنطقة المعروفة "البندقانيين" و "الخشابين" و "الزجاجين" - ما بين الدرب الأحمر وباب الخلق حالياً، إلى جانب منطقة "تحت الربع" لإنشاء الكثير من المباني من مساجد وحمامات ورباع، ومدارس وغيرها، بالإضافة إلى التوسع في مناطق "الكبش"، و"السيدة عائشة"، "الروضة" و "المنيل" حالياً^(٥٤).

هذا مع ملاحظة أن القاهرة القرن الرابع عشر أقل مساحة من القاهرة القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتي ظلت تشغل المساحة نفسها حتى أوائل القرن التاسع عشر^(٥٥). والدليل على ذلك التطور العمراني أقوال كثير من الرحالة نذكر منهم:

سيمون فيتز سيمون الذى زارها سنة ١٣٢٤م وقال إنها: ضعف حجم مدينة باريس^(٥٦)، وزارها جوتشي دى دينو سنة ١٣٨٤ وقال إنها: تمتد لمسافة عشرة أميال طولاً وخمسة أميال عرضاً، وإن عدد سكانها يصل إلى ثلاثة ملايين نسمة^(٥٧).

وذكر فريسكو بالدى سنة ١٣٨٤ أن كثير من مائة ألف من سكانها ينامون فى الحدائق أو على قارعة الطريق لاكتظاظ المدينة بالسكان، وأنها أكبر من باريس سبع مرات^(٥٨).

وزارها الرحالة الفرنسى Ogier سنة ١٣٩٥م، أى بعد الفناء الأسود بحوالى نصف قرن مع مجموعة حجاج فرنسيين، وقد شد انتباههم كبر حجمها، والعدد الهائل من سكانها، والذين قدرهم أحد المؤرخين بأكثر من ستمائة ألف^(٥٩).

وزارها الرحالة جيلبرت دى لانوى سنة ١٤٢١، وذكر أن المدينة كانت مزدحمة جداً بالسكان، كما أن أسوارها تبدو لمن يمر بها غير مرئية بسبب كثرة المنازل فى الضواحي المجاورة للأسوار فى كل جانب^(٦٠).

ويذكر بيلوتى الكريتى الذى قضى فيها الفترة من ١٣٩٦ - ١٤٣٨م أن عدد سكانها لا يحصى^(٦١).

وفى سنة ١٤٥٨ قال عنها " روبرتو سانسفرينو": إنها عظيمة الاتساع إلى حد لا يصدق، فهى أكبر من ميلانو أربع مرات^(٦٢).

وقال عنها الرحالة اليهودى موشلام بن مناحم الفولتيرى سنة ١٤٨١م: إنه لو أمكن وضع كل من مدن "روما" و "ميلان" و "فلورنسة" بالإضافة إلى أربع مدن أخرى إليها، فإنها لن تستوعب معاً عدد سكان القاهرة^(٦٣).

بينما يذكر الرحالة "قان دى جوز سنة ١٤٨٣م" أنه وجد أعداداً كبيرة جداً من السكان، حيث كانوا يعيشون كل ثلاث أو أربع عائلات فى منزل واحد، ولا يمكن أن تتسع المدينة لهذا العدد الضخم من السكان، لذا ترى كثيراً منهم يسكنون حول المدينة^(٦٤).

وقال عنها الرحالة باسيل سنة ١٤٦٥: إن بها أربعة آلاف شارع ودرج، وكل منها له بابان وحارسان، وفى بعض هذه الشوارع ما يقرب من خمسة عشر ألف مسكن، وكل شارع سوق كبير لسد احتياجات سكانه اليومية^(٦٥).

وقال عنها الأب فرنسيسكو سوريانو رئيس طائفة الرهبان الفرنسيين سكان بالقدس سنة ١٤٨٩م : إن سكانها بلغوا مليوناً ونصف المليون، واتفق معه في الرأي الرحالة " الأب باجاني " الذي زارها نفس العام. بأن سكانها ليسوا أقل من ذلك^(٦٦).

وقال عنها ابن ظهيرة "من علماء القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي": ولقد تواترت الأخبار وأجمع المسافرون والسائحون في بلاد الله تعالى الشاسعة، وأرضه الواسعة، أنه ليس في الدنيا تحت السماء من مشرقها إلى مغربها مدينة أعمر بكثرة الخلق منها، لا يكاد ينقطع الزحام بشوارعها العظيمة...^(٦٧).

ونذكر ليو الإفريقي "الحسن بن الوزان" الذي زارها سنة ١٥١٧م: بأنها القاهرة الكبرى الباهرة، أكبر مدن العالم، وأكثرها رونقاً وبهاء^(٦٨).

وأخيراً وصفها الرحالة الفرنسي تينو Thenaud الذي زارها سنة ١٥١٨م بأنها أكبر من باريس خمس مرات^(٦٩).

كل هذا يعكس النمو المطرد لعدد السكان وتأثيرهم في تضخمها العمراني.

إنتاجهم الأدبي:

كان من بين هؤلاء النازحين الكثير من الشعراء، فمنهم من التقط بعض أمثلتهم ونظمها في شعره، وكثرت في أشعارهم اللقطات السريعة التي كثيراً ما تكون تعليقاً ساخراً على الأحداث وما تتميز به من روح الفكاهة وسرعة الخاطر، وكثيراً ما جعل شعراؤهم من أنفسهم موضع السخرية، فيصور الواحد منهم نفسه في صورة الجاهل أو الأحمق أو الأبله الذي لا يكاد يعي شيئاً^(٧٠).

واصطنع كثير منهم المواويل. ومن نتاجهم الأدبي الزجل الذي لمعت فيه أسماء كثيرة- شرف الدين بن أسد- إبراهيم المعمار- أبو عبد الله خلف الغباري، وكان لهؤلاء الزجالين مكانة عظيمة في نفوس الشعب المصري، لدرجة أن من يلمع اسمه في هذا الفن يسمونه "قيماً".

وشارك الزجالون بزجلهم في السياسة وأحداثها، فالغباري مثلاً يقول مستبشراً بعهد السلطان الأشرف شعبان^(٧١):

حب قلبي موفق رشيد وجمالو أشرق ومالو حدود

وأبوه الحسن وعمه الحسين وارث الملك من جدود الجدود

كما أنهم اخترعوا نوعاً من الزجل يسمى البلايق، وهو لون يتضمن الهزل والخلاعة "إن اختراع البلايق تم في القرن السابع الهجري". ولسيرورة البلايق وخفتها على الألسنة عمد الزجالون إلى تضمينها آراءهم وتقدهم اللاذع للنواحي السياسية والاجتماعية، من ذلك ما كانوا يتغنون به في سلطنة بيبرس الجاشنكير:

سلطاننا ركين ونائبه دقین

يجينا الماء من أين هاتوا لنا الأعرج

أى أطلقوا على السلطان بيبرس الجاشنكير الذى لقبه "ركن الدين ركين" وسموا الأمير "سلار" نائب السلطنة فى عهد بيبرس هذا "دقین" لأنه كان أجرد فى حنكه بعض شعيرات.

"الأعرج" قصدوا به الناصر محمد بن قلاوون لما كان به من العرج^(٧٢).

أما عن دور هؤلاء النازحين فى الحياة الثقافية فيمكن القول بوجه عام : إنهم عبروا عن أنفسهم فى الأدب، وفنون القول والشكل، وفى الأمثال والنوادر والحكم الشعبية، وفى التراث الشعبى عامة.

وحيث إن هناك العديد من الدراسات عن "خيال الظل" وتمثلياته، "والسير الشعبية" وأبطالها، والأدب العامى، والحكم والنوادر فإننى سأنتهز الفرصة للحديث قليلاً عن الأمثال التى شاعت فى ذلك العصر، لما تعكسه من علاقات بين مختلف فئات الشعب آنذاك.

فمن موقفهم من القوى السياسية:

فمن المعروف أن ظاهرة "البذل" و " البرطلة" وكثرة عمليات عزل وتولية أرباب الوظائف الذين يدفعون الأموال الجمة، وكثرة تصيد سلاطين وأمرء المماليك، الجراكسة لمن يدفع فى المنصب أكثر لذلك فقد قالوا عن السلطان برقوق ونائبه الأمير بركة^(٧٣):

"إن برقوق وبركة نصبا على الدنيا الشبكة"

كذلك قالوا: البرطيل شيخ كبير أى الرشوة تحل المشكلات وتصرف الأمور،

كالشيخ الواصل إذا التجأ إليه ملجئاً^(٧٤).

ومن أمثالهم التي توضح العلاقة بين الحاكم والمحكوم قالوا:

آخر خدمة الغز علقه^(٧٥).

أى إن خدمتهم وأخلصت لهم فإنهم يكافئونك فى آخر خدمتك بالضرب.

ومن أمثالهم التي توضح العلاقة بينهم وبين أولاد الناس قولهم:

إكمن أبوك جندى دابر تهز وسطك

أو إكمن أبوك سنجق دابر فى حل شعرك

والمعنى: الآن أباك أمير ذو سطوة أبحث لنفسك كل محذور، وفعلت ما تشتهى بلا مبالاة.

وكذلك قالوا عنهم:

زى شحات الترك جعان ويقول مش لازم. ويضرب لما يتعالى عن قبول ما ساقه الله إليه من الرزق وهو محتاج إليه^(٧٦).

كذلك كان لهم تندرهم بهؤلاء المماليك فيما أطلقوه عليهم من ألقاب، فعند اشتهاى أحدهم بحب أكلة معينة أطلقوا عليه لقباً يفيد ذلك. مثل الأمير طشتمر البدرى الناصرى ٧٤٣هـ لقبه بلقب "حمص أخضر" والأمير قطلوبغا الفخرى ت ٧٤٢هـ لقبه "بالفول المقشر".

ولأن الأمير "بدر بكتوت" كانت له عين زرقاء والأخرى سوداء، وهذا هو الأحيف فى لغة العرب، فسموه "بكتوت الأزرق"^(٧٧).

كما أنهم عكسوا لنا عناية بعض ولاية القاهرة بتطهيرها من الكلاب، والذين أصدروا التعليمات بتكليف كل أمير وتاجر بإحضار عدداً معيناً من الكلاب وتسليمها إلى الوالى. والذين قاموا بدورهم بتكليف الكثيرين من المعتمدين من هؤلاء النصارى بصيد هذه الكلاب وبيعها لهم الكلب بدرهم فى سنة ١٣٧٩م. فقالوا:

فرجت عليه كلاب البلد^(٧٨).

ومن أمثلتهم التي يسخرون بها ممن يجعل الضعيف وسيلة لنفعه ولو

بالإضرار به قالوا: أتعلم الحجابة في روس اليتامى^(٧٩).

ومن أمثالهم التي تعكس التقلبات الاقتصادية، وخصوصاً التلاعب بالعملية وتذبذب أسعارها، قولهم: "الميدى الأبيض ينفع في النهار الأسود"، والميدى نسبة إلى المؤيد شيخ أحد سلاطين الجراكسة^(٨٠).

وفي تندرهم بالجبان في عصر الجراكسة ويقصد بهم من تم جلبهم كباراً، قالوا: "لا للسيف ولا للضيف" وهو مثل يضرب للشخص عديم الفائدة^(٨١).

وفي تندرهم بالمصادرات قالوا: المفلس يغلب السلطان أو "المفلس في أمان"^(٨٢).

وفي نقدهم ممالة الحكام قالوا: أرقص للقرد في دولته^(٨٣).

ومن أمثالهم في السخرية بمن لا يفهم ما يقال له قولهم: "أقول له أغا يقول ولاده كام". أى إذا قلت له: هذا أغا أى خصى، قال لك: كم له من الأولاد^(٨٤). وفي تعبيرهم عما كان سائداً من تفضيل الجوارى على النساء الحرائر قولهم: "ألف رفيقة ولا لزيقة"^(٨٥). أى ألف خليقة ولا زوجة تلتصق بك العمر كله.

وفي تعبيرهم عن المثل العربى الشائع: كما تدين تدان قالوا: "اللى عمله المعزة في القرض يخلصه القرض من جلدهم". يقصدون نبات القرض المستخدم في دباغة الجلود^(٨٦).

وفي تعبيرهم عن يحاول إصلاح أمر لا يصلح قالوا: "إيش تعمل الماشطة في الوجه العكر"^(٨٧).

وفي تعبيرهم لمن يفخر بما ليس له فيه شئ قالوا: "زى الأغوات يفرحوا بولاد أسيادهم"^(٨٨).

كما تجد في أمثالهم كثيراً من الدلالات الطبية، فقد فطنوا إلى أثر الهواء في انتشار الأوبئة فقالوا: "إن فلاناً أصابته لفحة هواء" أو "استهوى"، كما أدركوا أن الريح تحمل الأمراض لسخونتها أو برودتها أو رطوبتها أو لفعل الجراثيم التي قد تحملها فقالوا: "إن البطيخ إذا شم الهواء فسد"^(٨٩).

كما جرت العادة أن تكون زيادة النيل في شهر "أبيب" قليلة، حتى قيل: في

أبيب يدب الماء دبيب"، أما شهر "مسرى" فتكون الزيادة كثيرة يقال لها "عرس النيل" مظنة الوفاء حتى قيل: "إذا لم يوف النيل في مسرى فانتظره في السنة الأخرى" (١٠).

وهناك العديد من الأمثلة التي رددوها، وما زال بعضها متداولاً حتى عصرنا الحالى (١١).

الهوامش

- (١) المقرئزى "تقى الدين أحمد بن على" الخطط، القاهرة ١٩٠٧، ج، ص ٥٣ - ٥٤.
- (٢) المصدر السابق، ج، ص ٥٤ - ١١٢؛ ابن الجاج: المدخل، مدخل الشرع الشريف على المذاهب، القاهرة ١٩٢٩، ج، ص ٢٢٧ - ٢٦٤.
- (٣) المقرئزى: إغائة الأمة بكشف الغمة، القاهرة، ١٩٤٠، ص ٢٦ - ٥٨.
- (٤) المصدر السابق، ص ٥٢ - ٦٠؛ ابن إياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور، نشر د. محمد مصطفى، القاهرة ١٩٧١ - ١٩٧٢، ج، قسم ١، ص ٢٢٤.
- (٥) المقرئزى: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ٤، قسم ١، ص ٤٥٨؛ ابن إياس: نفسه، ج، قسم ١، ص ٢٧٠.
- (٦) يشير المقرئزى إلى جفاف "بحيرة الإسكندرية" و "خليج الإسكندرية" أى ترعة المحمودية منذ سنة ٧٧٠هـ، وما استتبع ذلك من هجرة كثير من الصيادين والفلاحين بحثاً عن مناطق أخرى يزاولون فيها نشاطهم، وفشل المحاولات فى إصلاح هذا الخلل، انظر السلوك، ج، ق ٢، ص ٦٠، كذلك انظر، الخطط، ج، ٢، ص ٣١٨.
- (٧) المقرئزى، السلوك، ج، ص ٦٣٣ - ٦٣٦، إغائة الأمة، ص ٣٦ - ٤١.
- (٨) أبوالمحاسن "جمال الدين يوسف بن تغرى بردى" حوادث الدهور، كاليفورنيا ١٩٣١، ج، ص ٦٥٤، النجوم الزاهرة ج، ص ١٤٩؛ المقرئزى: السلوك، ج، ق ٣، ص ٩٢٠؛ د. سعيد عاشور: نفسه، ص ٥٠.
- (٩) الشربينى "يوسف بن محمد بن عبد الجواد بن خضر": هز القحوف فى شرح قصيدة أبى شادوف، طبعة بولاق ١٨٩٠م، ص ٢ - ١٥؛ د. سعيد عاشور: المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩١٣، ص ٤٨ - ٤٩.
- (١٠) فؤاد عبدالمعطى الصياد: المغول فى التاريخ، بيروت ١٩٧١، ص ٢٣٠؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج، ص ١٠٢ - ١٠٣.
- (١١) المقرئزى: السلوك، ج، ق ٢، ص ٥٩٧ - ٥٩٨؛ الخطط، ج، ص ١٤٤؛ السخاوى: التبر المسبوكفى نيل السلوك، بولاق، ١٨٩٦، ص ٢١١؛ د. سعيد عاشور: المجتمع المصرى، ص ٣٦ - ٣٩.

- (١٢) المقریزی: الخطط الخطط، ج، ص ٨٩.
- (١٣) سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص ٣٧-٤٠ وما به من مصادر.
- (١٤) المقریزی: السلوك، ج، ق ٢، ص ٥٩٧-٥٩٨.
- (١٥) المصدر السابق نفسه، ص ٥٩٨.
- (١٦) سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص ٣٨.
- (١٧) السيوطي "جلال الدين عبدالرحمن": الكنز المدفون والفلک المشحون، ص ١٨؛ السخاوي: التبر المسبوك، ص ١٤٦-١٩٠؛ سعيد عاشور: نفسه، ص ٣٩-٤٠.
- (١٨) المقریزی: الخطط، ج، ص ١١٨.
- (١٩) لقد جذبت هذه المعامل أنظار كثير من الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر في ذلك العصر، والتي انتشرت بكثرة في غرب القاهرة بطول المنطقة الممتدة من بولاق إلى "مصر العتيقة"، والتي كان لها الفضل في أن القاهرة كانت مليئة بالدجاج والأوز والبط. أما عن الطريقة التي كانت تعمل بها هذه المعامل فمن الواضح أنهم توارثوها عبر الأجيال والتي كانت شائعة عند قدماء المصريين انظر: على السيد على: القاهرة في عيون الرحالة الأوروبيين في القرن الرابع عشر والخامس عشر للميلادي، مجلة فكر للدراسات والبحوث، العدد ١٣ أكتوبر ١٩٨٨، ص ٧٤-٧٦؛ ولیم نظیر: الثروة الحيوانية عند قدماء المصريين، ص ١٦٩؛ السيوطي، حسن المحاضرة، ج؛ ص ٣٢٧؛
- (20) Thomas Wright: Early Travels in Palestine. P. 152; Prescott: the Wanderings of Felix Fabri, PP. 146-147; Dopp: L.Egypte au commencement du quanzieme siecle, he Caire 1950, P. 38
- (٢١) سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص ١١٩-١٢٤.
- (٢٢) الشربيني: هز القحوف، ص ٥٤، المقریزی: الخطط، ج، ص ١١٨-٢٤٠.
- (٢٣) ابن اياس: بدائع الزهور، ج، ص ٢٤٣.
- (٢٤) أحمد صادق الجمال: الأدب العامي، ص ١١٨-١٤٢.
- (٢٥) ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، دار الكتب ١٩٦٩، ص ٢٠٠-٢٠١.
- (٢٦) يذكر الرحالة فيلكس فابري الذي زار القاهرة سنة ١٤٨٣م أن منازل بعض الأمراء كانت تحتوى على مجموعات من الطيور والحيوانات النادرة، وأنه شاهد بعض المصريين يقومون بتدريبها على القيام ببعض الألعاب المسلية مثل ألعاب السيرك في عصرنا الحالي. انظر:
- (27) Prescott: Once to Sinia, London, 1957, P. 118 'Martin Baumgarten:

The Travels of Martin Baumgarten. N.D, PP. 441-442.

(٢٨) يصف الرحالة العياشي الذي زار القاهرة عام ٩٠٧ هـ ما رآه بقوله: "وهناك خلق من المصريين يلعبون في سائر الأيام كأنواع المشعوثين وأصحاب القروء، ومن ضاهاهم من أصحاب اللعب بأنواع الحيوانات كالدب والحمير والتيوس والكلاب... وبالجملة فأهل مصر لهم نكاء رائد، وحيل غريبة، قد سخر لهم أنواع الحيوانات، فقليل من أصناف الحيوانات ما لا يوجد عندهم مسخرا" انظر: الرحلة العياشية، ص ١٢٥، ١٢٩، ١٣٢، ١٥٥؛ عبدالرحمن زكي: القاهرة، تاريخها، وآثارها، القاهرة ١٩٦٦، ص ١٩٥-١٩٦.

(٢٩) عبدالرحمن زكي: القاهرة، ١٩٦٦.

(30) Francesco Suriano: Treatise on the Holy Land, Jerusalem 1948, P. 192.

(٣١) قاسم عبده قاسم: النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ١٩٧٨، ص ١٣٠-١٣٧.

(٣٢) د. قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ٢-١٨.

(٣٣) المقرئزي: السلوك، ج، ص ٤٢٨؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج، ص ٤٢؛ ابن أبياس: بدائع الزهور، ج، ص ٣٤٧.

(٣٤) المقرئزي: الخطط، ج، ص ٢٨٠-٢٩١.

(٣٥) المقرئزي: السلوك، ج، ص ٤٧٧؛ د. سعيد عاشور: نفسه، ص ٥١.

(٣٦) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص ٨٠-٢٤٠.

(٣٧) علي السيد علي: القاهرة في عيون الرحالة الأوربيين، ص ٨٦ وما بها من هوامش؛ المجلة التاريخية المصرية، المجلد العشرون لسنة ١٩٧٣م، ص ٢١٣-٢١٩.

(38) Thevet, André: Voyage en Egypte, Le Caire, 1984, P. 455.

(٣٩) أحمد صادق الجمال: الأدب العامي في مصر، ص ١٨٨.

(٤٠) المرجع السابق: ص ١٥٠-١٧٥.

(٤١) زكي مبارك: التصرف الإسلامي في الأدب والأخلاق، القاهرة ١٩٣٨، ج، ص ٣٦١؛ د. سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص ٤٩.

(٤٢) الطالع السعيد، ص ٢١٨.

(٤٣) راجع: المقرئزي: السلوك؛ ابن تغري بردي: النجوم؛ الشربيني: هز القحوف؛ ابن أبياس: بدائع الزهور؛ ابن الجيعان: التحفة السنية.

(٤٤) المقرئزي: السلوك، ج، قسم ٢، نشر د. سعيد عاشور، ١٩٧٢، ص ٦٢٦، علي

- باشا مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢، ج، ص ١٨٣ - ٣٢٣.
- (٤٥) انظر على سبيل المثال: ابن الأخوة: معالم القرية.
- (46) A visit to the Holy Places Jerusalem 1948, P. 77.
- (٤٧) وراجع كذلك : المقرئى: الخطط ، ج، ص ٩٦، السيوطى: حسن المحاضرة، ص ٣٢٧.
- (٤٨) على باشا مبارك: نفسه، ج، ص ٤٢٠.
- (٤٩) المرجع السابق ، ج، ص ، د. سعيد عاشور: نفسه، ص ١٣٨.
- (50) Dopp: op. Cit. P. 67.
- (51) Ibid, P. 67; Frescobaldi: A visit to the Holy Places, Jerusalem, 1948, P. 48.
- (٥٢) المقرئى: الخطط، ج، ص ٨٩؛ ابن تغرى بردى: النجوم، ج، ص ١٣٧؛ السخاوى: التبر المسبوك فى ذيل السلوك، ص ٣٢٢.
- (٥٣) ابن تغرى بردى: النجوم، ج، ص ٤٦٤، المقرئى: السلوك، ج، قسم ٢، ص ٦٣٨.
- (٥٤) المقرئى: السلوك ، ج، ص ١٩؛ سعيد عاشور: المجتمع المصرى، ص ٨٤.
- (٥٥) ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، ج، ص ٤٣٩، حوادث سنة ٥٧٩٨.
- (٥٦) ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة، ص ٢٠٢.
- (٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٢ - ٢٠٤.
- (٥٨) على باشا مبارك: نفسه، ج، ص ٢١٨.
- (٥٩) عن عمليات طرح البحر راجع المقرئى، الخطط ، ج، ص ١١٣؛ د. عبدالرحمن زكى: القاهرة، ص ٢٣٩ - ٢٤٠؛ على السيد على: القاهرة فى عيون الرحالة الأوربيين، ص ٨٥ - ٨٦.
- (٦٠) على السيد على: القاهرة فى عيون الرحالة الأوربيين، ص ٨٧.
- (61) A visit to the Holy Places, PP.99-100.
- (62) Loc. Cit.
- (63) Jusserrand: English Wayfaring Life in the Middle Ages, London, 1961, P. 238.
- (64) Atiya (A.S): The Crusade in the later Middle Ages, London, 1938, P. 193.
- (65) Dopp: Op. Cit. 3, 101.

- (66) Ibid: PP. 105- 120.
- (67) Adler: Jewish Travelers, London,1930,PP.166-167; Lapidus: Muslim Cities in the later Middle Ages Cambridge 1967, PP. 85-95.
- (68) Van de Joosse: Le Voyage en Egypte, ؛ ص ٨٨ ، نفسه ، ص ١٨-20 PP.
- (٦٩) على السيد على: نفسه ، ص ٨٨ ؛ على السيد على: نفسه، ص ٨٩.
- (٧٠) سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص ٨٤؛ على السيد على: نفسه، ص ٨٩.
- (71) Treatise on the Holy Land,Jerusalem, 1948,PP. 191- 1903
- (٧٢) ابن ظهيرة : الفضائل الباهرة ص ١٨٨.
- (٧٣) وصف أفريقيا، ترجمة عبدالرحمن حميدة، الرياض، ١٣٩٩ هـ، ص ٥٧٩.
- (74) Thenaud, Jean: Le Voyage D'Outremer, Paris, 1884, P. 46.
- (٧٥) محمد فوزي حسين: المجتمع المصري في أدب العصر المملوكي، القاهرة ١٩٨٢، ص ١١٥ - ٢٥٠.
- (٧٦) أحمد صادق الجمال: الأدب العامي في مصر في العصر المملوكي، ص ١٣٩ - ١٨٠.
- (٧٧) المقرئزي: السلوك، ج، ص ٥٥؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج، ص ٢٩٣ - ٢٩٤؛ سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص ١١٠.
- (٧٨) قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ١٧٨؛ د. أحمد عبدالرازق أحمد: البذل والبرطلة في عصر سلاطين المماليك، والكتاب كله عن عمليات الرشوة والمزايدة في الحصول على المناصب جميعها.
- (٧٩) أحمد تيمور باشا: الأمثال العامية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الرابعة ١٩٨٦، ص ١٨، ١٢٩.
- (٨٠) المرجع السابق، ص ١.
- (٨١) المرجع نفسه، ص ٣٨.
- (٨٢) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج، ص ٣٤؛ د. سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص ٢٠٠ - ٢٠١.
- (٨٣) المقرئزي: السلوك، ج، ق ٢، ص ٤٣٩؛ ابن تغري بردي: النجوم ، ج، ص ٣٨٠؛ ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر، ج، ص ١٢٥.
- (٨٤) أحمد تيمور باشا: المرجع نفسه، ص ٩.
- (٨٥) المرجع السابق، ص ٤٨٣.
- (٨٦) أحمد تيمور باشا: نفسه، ص ٤٢٠.

- (٨٧) المرجع السابق ، ص ٤٦١.
- (٨٨) المرجع السابق ، ص ١٨.
- (٨٩) المرجع السابق ، ص ٣٤.
- (٩٠) المرجع نفسه ، ص ٤٠.
- (٩١) المقرئى: السلوك، ج، ق ٢، ص ٦١٧، أحمد تيمور : نفسه، ص ٤٧.
- (٩٢) أحمد تيمور: نفسه، ص ١١٧.
- (٩٣) المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٥.
- (٩٤) أحمد صادق الجمال: الأدب العامى، ص ١٨٠.
- (٩٥) المقرئى: السلوك، ج، ق ٢، ص ٦١٦.
- (٩٦) راجع: أحمد تيمور: المرجع السابق حيث تزخر صفحاته بالكثير والكثير من الأمثال.

طائفة الصحافين في القرن السابع عشر

أ. ناصر عثمان

علي ما يبدو أن هذه الطائفة لم تعان من التهميش اجتماعياً بقدر ما عانت في المصادر التاريخية ؛ إذ أن المصادر ضنت علينا بالكثير من المعلومات عن هذه الطائفة ؛ ولكن في ضوء ما أمكن الحصول عليه من معلومات سوف نحاول أن نجيب عن بعض الأسئلة التي تتبادر إلى ذهن عن هذه الطائفة .

فإذا نظرنا إلى التنظيم الداخلي لهذه الطائفة نراه يتكون من الوراقين و النساخين؛ والمجلدين والكتبيين (أو الدالين لبيع الكتب)، إضافة إلى شيخ الطائفة الذي يتم انتخابه بناء على اختيار مسبق من أعضاء الطائفة ؛ ويتم التصديق على هذا الاختيار أمام قاضي القضاة الذي كان بدوره يقوم بتقرير من وقع الاختيار عليه ليكون شيخاً ومتكلماً عن هذه الطائفة ، الذي كان من بين صلاحياته الكبرى أن لا يقوم أحد من بائعي الكتب ببيع كتاب بعينه إلا بعد عرضه عليه^(١)

وقد كان من أهم أعمال هذا الشيخ القيام بدلالة أو تقييم الكتب التي يخلفها الموتى ضمن تركاتهم ، مما يمكن الورثة من تقسيم ثمنها ، ونادراً ما كان شيخ الطائفة يبعث مندوباً عنه لتقييم تلك الكتب المخلفة ؛ ويحدث هذا عادة عندما تكون الكتب المخلفة قليلة العدد ^(٢) وكان شيخ الطائفة يأخذ في نظير دلالة الكتب المخلفة (عمولة) تقرب من ٢ إلى ٣,٥ % من سعر الكتب إجمالاً علي أن أهم ما يلاحظ علي عمل شيخ الطائفة ؛ ومن معه من الدالين في هذا الشأن ؛ أنه لا يقوم بتصنيف الكتب كما ينبغي - بمعنى يضع كتب كل علم علي حده - بل كان يكتفي بذكر سعر كل كتاب فقط .

ومما هو جدير بالذكر في هذا الشأن أن دلالي الكتب لم يقتصر وجودهم في العاصمة - القاهرة - فقط ؛ بل وجدوا في بعض الأقاليم أيضاً ؛ كدمياط - ذات النشاط العلمي الملحوظ في تلك الآونة ؛ ومما تجدر الإشارة إليه أن الدال كان يتم تقريره في تلك الوظيفة من قبل القاضي مع وجوب توافر عدة شروط فيه علي رأسها أن يتعامل مع العلماء وطلبة العلم بالصدق و الأمانة و الرفق ^(٣) ولعل اشتراط مثل

هذه المواصفات فيمن يتولى تلك الوظيفة يشير إلى وجود رقابة إدارية علي متوليها الأمر الذي يمنع أن تكون (العمولة) التي أشير إليها سابقاً حافزاً - لدى شيوخ الطائفة و الدالين - علي رفع أسعار الكتب التي كانوا يقيّمونها .

وأما عن النسخ وكيفية تعامل محترفيه مع أفراد مجتمع ذلك الحين فكما هو واضح من إشارات المصادر أن النسخ كان بالطلب ؛ وليس للعرض في السوق ؛ وكان علي المتعاقد أن يحضر معه للناسخ نسخة من الكتب المراد نسخها ؛ حيث يتم التعاقد بينهما بناء علي حساب كل كراس من كرايس الكتاب ، وكان يتراوح حساب كل كراس ما بين أربعة عشر و خمسة عشر نصف فضة ، مع الاتفاق على نوعية الورق التي سيكتب عليها الكتاب كما كانا يتفقان على المدة التي ينتهي فيها الناسخ من نسخ الكتاب ؛ وضماناً لذلك كان صاحب الكتاب يأخذ علي الناسخ لأيمان المغلظة علي أنه سوف ينتهي من نسخ الكتاب في الموعد المحدد (٤) .

ومن السهل علينا أن نلاحظ ارتفاع تكاليف النسخ في تلك الفترة ؛ إذ أن تكلفة نسخ كتاب كشرح " الأطول علي التلخيص " المكون من سبعة وأربعين كراساً كانت توازي ثمن تسعة عشر إردبا ونصفاً من القمح في وقت الرخاء آنذاك (٥) . ولعل غلاء النسخ بهذه الصورة مع ارتفاع سعر الكتب يشير إلى قلة عدد النساخين في القرن السابع عشر ، ويتضح هذا الأمر بصورة أكبر عند قراءتنا لتواريخ نسخ الكتب في تلك الفترات ؛ حيث إن الكتب التي يرجع تاريخ نسخها إلى القرنين الثامن عشر و التاسع عشر الميلاديين تقدر بأضعاف الكتب التي يرجع تاريخ نسخها إلى القرن السابع عشر الميلادي .

وعند اطلاعنا علي أي كتاب منسوخ باليد في تلك الفترة نلمس من أول وهله أن كان ناسخه ممن هو في مصاف العلماء ، أم كان ناسخاً عادياً ؛ وذلك من ملاحظة ما إذا كانت هناك أية إضافة أو حذف من المؤلف الأصل ، فكثيراً ما نلاحظ في معظم الكتب المنسوخة تلك أن بها حذفاً من المؤلف الأصل ؛ وهو ما يؤكد لنا أن اليد الناسخة لهذا الكتاب كان صاحبها من النساخ العاديين الذين اتخذوا من النسخ حرفة للتكسب ؛ في حين أننا نجد العالم عند نسخة لكتاب سبقه غالباً ما كانت تظهر تدخلاته في ذلك الكتاب ، وليس معني هذا أن يتدخل في نصه بل تكون إضافاته علي هامش الكتاب ، ومن ذلك ما نراه من الشيخ العالم يوسف الملواني الشهير بابن الوكيل

عند نسخه لكتاب "القول المقتضب" فيما وافق لغة أهل مصر من كلام العرب "لابن أبي السرور البكري" (ت ١٠٨٧هـ - ٦٧٦م) الذي اختصر فيه كتاب "دفع الإصر" عن كلام أهل مصر "للشيخ الأديب يوسف المغربي" (ت ١٠١٩هـ - ١٦١٠م) إذ يقول: "فإني لما شرعت في كتابة هذا الكتاب من الله علي؛ وله الحمد بأصل النسخة المنتخبة لها هذه، وهي المسماة بـ (دفع الإصر.....) فوجدته كتاباً مشتملاً علي شفاء الصدور وبهجة النفوس، مرتباً علي حروف الهجاء لترتيب القاموس، حاوياً من الأشعار الراقية والنكات الفايقة ما يشهد لصاحبه بطول اليد في اللغات، واستكمالها من العلوم لسائر الأدوات. وإن المرحوم الشيخ أبا السرور البكري قصد في الانتخاب ورأيت ذلك أخل بالمقصود خوفاً من الإسهاب من وضع الأصل وإن ما أتى به لا فائدة فيه؛ لوجوده في كتب اللغة المشهورة عند أهل الفضل، فأحببت أن أضم له ما تفرد به أهل مصر من اللغة التي لا يستعملها أحد من الأمم سواهم وباعثاً لمطالعته، لأن النفس توله بكل غريب وجديد؛ فأخلت كتابته ما تركه صاحب المختصر بالأسود ليمتاز بذلك عن كتابه، تاركاً ما أتى به الشيخ يوسف المغربي من الاستطراد؛ ليكون أسهل في فهم المعنى المراد".^(١) وغير ذلك الكثير حيث نرى لأقلام ممن هم في مصاف العلماء تدخلات وإضافات عند نسخهم لكتب الآخرين.

وقد يتبادر إلى الذهن سؤال هام، هل كانت هناك علاقة عضوية بين النساخ في تلك الفترة وبين فرص الهيمنة العثمانية في نشر مذهب الدولة الرسمي؟ ومما يدعو إلى إثارة مثل هذا السؤال أمور ثلاثة؛ أولها - وهو الأهم، والذي يتحقق بعد النظر في قوائم المكتبات الخاصة لأفراد المجتمع في تلك الفترة إذ أن السواد الأعظم من كتب الفقه في تلك المكتبات تنتمي إلى المذهب الحنفي، ويتأكد هذا بصورة أكبر عند النظر في قوائم مكتبات العلماء التابعين للمذاهب الأخرى؛ حيث نجد أن الغلبة في كتب الفقه بمكتبات هؤلاء للمذهب الحنفي، ومن ذلك مكتبة القاضي عبد الرؤوف بن القاضي عبد الوهاب ابن عبد الجواد سبط البكري الصديقي. إذ نجد أن مكتبته كانت تحتوي على ثمان وثلاثين كتاباً من كتب الفقه منها ١٢% شافعي، ١٨ و ٤٢% للمذهب الحنبلي، ٧٨.٩٤% للمذهب الحنفي^(٢) وغير ذلك من المكتبات الأخرى. ثلثي هذه الأمور هو إعادة النظر فيما أعطى لشيخ الطائفة من صلاحيات علي أعضاء طائفته، وهي عرض الكتب عليه قبل بيعها من بائعي الكتب. أما آخر تلك الأمور الثلاثة فهو ذلك التحول الذي حدث في حرفة الدلال فبعد أن كانت في الفترات التي

سبقت العصر العثماني من المهن الحرة؛ حيث كان صاحبها يجوب الأقطار بحثاً عن الكتب الحديثة وشرائها بأعلى الأثمان لنقلها إلى مختلف الأقطار؛^(٨) باتت خلال العصر العثماني وظيفة يقرر فيها صاحبها من قبل الإدارة كما رأينا ذلك سابقاً.

وثمة تساؤل آخر ، هل كان لحالة التحرج الشديد التي كان يعيشها علماء العصور العثمانية عامة و علماء القرن السابع عشر الميلادي خاصة علاقة بعدم نسخ إنتاج العلماء في الفترة التي كانوا يعيشونها واعادة نسخها في الفترات اللاحقة بعدهم ؟ فعلى ما يبدو كان لهذه الحالة التي كان يعيشها علماء تلك الفترة اثر شديد في عدم نسخ انتاجهم بصورة كبيرة في الفترة التي كانوا يعيشونها بخلاف انتشارها بصورة واسعة في الفترات المتعاقبة لهم .ومما يؤيد هذا الرأي ما نراه مثلاً في مكتبة الشيخ العالم على الأجهوري المالكي (ت ١٠٦٦ هـ - ١٦٥٥ م) إذ كانت تحتوي على اثنتين وثلاثين مؤلفاً للشيخ الأجهوري ، كاد ينعدم وجود أي منها في المكتبات الخاصة لمعاصري فترة^(٩) وأهم من ذلك - ما يتأكد لنا بعد النظر في تواريخ نسخ مؤلفات القرن السابع عشر الميلادي - أن معظمها يرجع إلى القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، ومن ذلك مثلاً كتاب "إتحاف المرید بجوهره التوحيد" للشيخ العالم عبد السلام اللقاني (ت ١٠٧٨ هـ - ١٦٦٧ م) على منظومة والدته إبراهيم اللقاني "جوهره التوحيد" الذي نجد له في فهرس المكتبة الازهرية ما يقرب من اثنتي عشرة ومائة نسخة ، نسخ معظمها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين ، ولا يتعدى نسبة واحد أو إثنين في المائة منها تم نسخه في القرن السابع عشر ، كذلك نجد كتاب " الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية " للشيخ الشبراخيتي المالكي (ت ١١٠٦ هـ - ١٦٩٨ م) له ما يقرب من سبعين نسخة معظمها تم نسخه في القرنين التاليين للقرن السابع عشر .

وأما بالنسبة للورق وأنواعه المستخدمة في ذلك الوقت فنجد أنها كانت كثيرة ومتنوعة ومتباينة فيما بينها من حيث الجودة والقيمة وأهم تلك الأنواع هي :

النوع	الكمية	السعر
ورق بندي لف	للروزمة	٣١ بارة
ورق بندي لف بلدي	للروزمة	٥٥ بارة
ورق بندي بلدي	للروزمة	٥٠ بارة
ورق بندي خام	للروزمة	٤٥.٤٥ بارة
ورق بندي رومي	للروزمة	١٠٥ بارة
ورق رومي	للروزمة	٨٥ بارة
ورق رومي أبو إبريق	للروزمة	٩٥٦ بارة
ورق رومي ثقيل	للروزمة	١٧٢ بارة
ورق بلدي خام	للروزمة	١١١ بارة
ورق بلدي مسعود	للروزمة	٦٠ بارة
ورق بلدي حسام	للروزمة	٣٧,٥ بارة
ورق أبو إبريق حسام	للروزمة	٦٠ بارة
ورق جنوي	البالة	٦٠٠ بارة
ورق اطناشري خام	للروزمة	٥٤,٤٥ بارة
ورق اربع اطناشري	البالة	٦٦٠ بارة
ورق حوشف	للروزمة	٤٠ بارة
ورق حوشف	البالة	٣٣٠ بارة
قزدير	القنطار	١٥٤٠ بارة (١٠)

ويتبين لنا مما سبق أن أغلى تلك الأنواع سعراً ، أنواع الورق الرومي ، ولعلنا نجد في تلك تفسيراً منطقياً لغلاء سعر الكتب التي كانت تحتويها مكتبات الأتراك عن كتب المصريين بصفة عامة وهو ما توضحه لنا هذه المقارنة:

مكتبات الأتراك			مكتبات المصريين		
سعرها	عدد الكتب	صاحب المكتبة	سعرها	عدد الكتب	صاحب المكتبة
٦٦٠٠ بارة ^(١٤)	٧١	محمد أفندي قاضي رشيد	٩٦٠ بارة ^(١١)	٢٥٥	العالم على الحلبي الشافعي
٥٠٣٢٩ بارة ^(١٥)	٤٩٢	مصطفى أفندي الشهير بالواعظ	٥٥٨٠ بارة ^(١٢)	٢٣٥	الشيخ نور الدين المطولسي
١٨٣٤٥٧ بارة ^(١٦)	٦٧٨	عبدالرحمن أفندي مفتي السلطنة	٩٢٠ بارة ^(١٣)	٦٥	الشيخ أبو الفتح الدنوشري

وبعد فيمكننا الخروج من دراسة هذه الطائفة بعدة أمور هامة ، أهمها أن ظاهرة إقبال الناس وشغفهم على جمع الكتب والمخطوطات - التي كانت منتشرة فيما سبق العصر العثماني من فترات - ظلت مستمرة حتى نهاية القرن السابع عشر الميلادي ، وهو ما تؤكد لنا تكاليف النسخ وغلاء أسعار الورق والكتب بالصورة التي رأيناها ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الشعب المصري شعب حضاري بطبعة ؛ يعطي الاهتمامات العلمية والنهوض بالنواحي الحضارية الأولوية على كثير من الأمور الحياتية الأخرى .

ومن الأمور التي يخرج بها من هذه الدراسة أيضا ، أن العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين مصر والمدن الأوربية ظلت كما هي حتى نهاية القرن السابع عشر الميلادي ، الأمر الذي أكدته لنا أنواع الورق المنتشرة في ذلك الوقت والتي كانت تحمل أسماء المدن التي صنعت بها . وقد نجد في هذا رداً على دعاة الآراء

القائلة : بأن الدولة العثمانية فرضت عزله كاملة بين مصر والبلاد الأوربية .

ومن الامور التي وضحت لنا من خلال هذه الدراسة مدى الدور الخطير الذي كانت تلعبه طائفة الصحافيين في ذلك الوقت من نشر الثقافة والأفكار العلمية حتى لمسنا وجود خطوط رفيعة بين هذه الطائفة والدولة العثمانية من فرص هيمنتها في نشر المذهب الرسمي لها - الحنفي - دون غيره من المذاهب الأخرى

الهوامش

- (١) دار الوثائق القومية : محكمة الباب العالي ؛ س ١٧٤ ص ١١٣ ؛ م ٣٤١ بتاريخ (١ شوال ١٠٩٩ هـ - ١٦٨٨ م)
- (٢) ومن ذلك ما نراه عندما قام الشيخ مراد شيخ طائفة الصحافيين - في وقته - بإرسال الشيخ يوسف الدماميني أحد التجار بسوق الكتبيين لتقييم كتب الشيخ محمد ابن الشيخ العالم حسن الشرنبلالي الحنفي حيث لم يزد عدد الكتب عن أربعة عشر كتاباً مع بعض الأوراق . دار الوثائق القومية : محكمة القسمة العسكرية ؛ س ٧٧ ص . ص ١٢ - ١٣ م ١٢ بتاريخ (جمادى الثاني ١٠٩٣ - ١٦٨٢ م)
- (٣) نفس الأرشيف : محكمة دمياط ؛ س ١٤٢ ؛ ص ١٥٩ ؛ م ١٩٧ بتاريخ (شوال ١٠٩٥ هـ - ١٦٨٤ م)
- (٤) دار الوثائق : محافظ الدشت ؛ محفظة رقم ١٣٢ ؛ ص ٢٧٨ بتاريخ (جمادى الثاني ١٠٢١ هـ - ١٦١٢ م)
- (٥) نفس الارشيف : محكمة القسمة العسكرية ، س ٧٥ ، ص ٤٠٩ ، م ١٦٦٠ بتاريخ (محرم ١٠١٠ هـ - ١٦٠١ م)
- (٦) الملواني : مقدمة كتاب القول المقتضب فيما وافق لغة اهل مصر من كلام العرب لابن ابي السرور البكري ، مخطوط بدار الكتب تحت رقم ميكروفيلم ١٨٣٧ ، لغة ٦٤٠
- (٧) دار الوثائق القومية : محكمة القسمة العسكرية ، س ٤٢ ، ص ٦٠٣ - ٦٠٧ م ١٠٤٥ بتاريخ (رمضان ١٠٤٢ هـ - ١٦٣٢ م)
- (٨) زيغريد هونكة : شمس العرب تسطع على الغرب ، ترجمة فاروق بيضون ، كمال نسوقي ، ط دار الجيل بيروت ٨ / ١٩٩٣ م . ص ٣٩١ .
- (٩) دار الوثائق القومية : محكمة القسمة العسكرية ، س ٦٢ ، ص ٢٢ - ٢٥ ،

- م ٣٩ بتاريخ (جماد الاول ١٠٦٦ هـ - ١٦٥٥ م)
- (١٠) دار الوثائق القومية : محكمة القسمة العربية س ٤١ ، ص ص ١٧٤ - ١٧٥ م ٢١٨ بتاريخ (شعبان ١٠٦٠ هـ - ١٦٤٩ م) . محكمة القسمة العسكرية ، س ٨٦ ، ص ٢٨٨ م ٢٩١ بتاريخ (حماد الاول ١١٠٤ هـ - ١٦٩٣ م)
- (١١) دار الوثائق القومية : محكمة القسمة العسكرية ، س ٤٤ ، ص ص ١٣ - ١٤ ، م ١٥ - ١٦ بتاريخ (١٠٤٤ هـ - ١٦٣٣ م)
- (١٢) نفس الارشيف والمحكمة ، س ٦١ ، ص ص ٢٧٢ - ٢٧٤ ، م ٤٦٣ بتاريخ (١٠٦٤ هـ - ١٦٥٣ م)
- (١٣) نفس الارشيف والمحكمة ، س ٦١ ، ص ص ١٠٠ - ١٠٢ ، م ١٨٣ بتاريخ (١٠٦٤ هـ - ١٦٥٣ م)
- (١٤) نفس الارشيف والمحكمة ، س ٦٠ ، ص ص ٤٨ - ٥١ ، م ٥٧ بتاريخ (١٠٦٣ هـ - ١٦٥٢ م)
- (١٥) نفس الارشيف والمحكمة ، س ٦١ ، ص ص ٦٣ - ٦٤ ، م ١٢٤ بتاريخ (١٠٦٤ هـ - ١٦٥٣ م)
- (١٦) نفس الارشيف والمحكمة ، س ٦٩ ، ص ص ٢٤٠ - ٢٤٧ ، م ٣٩٠ بتاريخ (١٠٨١ هـ - ١٦٧٠ م)

"مقاطعة الخردة وتوابعها"

دراسة التنظيم المالى والضريبي للحرف

الهامشية والبسيطة فى مصر العثمانية

د. عبد الحميد حامد سليمان

منذ أن دانت مصر للعثمانيين فإنها قد تراجعت وضعيتها الدولية التى حازتها زمن المماليك ومن قبلهم وتحولت إثر ذلك من دولة مركزية واسعة المساحة وعظيمة التأثير فى منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط إلى مجرد ولاية من ولايات الدولة العثمانية العديد، وأن بقى لها حظ من الاهتمام والتميز على قريناتها جعل الإدارة العثمانية فى استنبول تضع فى اعتبارها إعادة تنظيم إدارة تلك الولاية مع منح الباشوات الذين يديرونها دوراً متميزاً ومسئوليات أوسع تتناسب مع أهمية دور مصر وتأثيرها، واقترب أولئك الباشوات من حيازة مكانة تساوى منصب الصدارة العظمى فى استنبول.

وقد راعت التنظيمات المالية والإدارية الإبقاء على بعض مما استخدمه المماليك من تنظيمات ضرائبية، بهدف الاستفادة التامة من إمكانات مصر الاقتصادية، وجعلها رافداً هاماً للخزينة السلطانية مادياً وعينياً^(١)، وقد اهتمت بعض الدراسات بتفاصيل التنظيمات المالية والإدارية المركزية فى استنبول المتعاملة مع مختلف الولايات العثمانية، كما اهتم البعض الآخر بتفاصيل ذلك فى كل ولاية على حدة، وقد مثل ذلك الاهتمام وتلك النوعية من الدراسات تطوراً هاماً وإيجابياً فى مسيرة الدراسات العثمانية، إلا أنه يلاحظ انصراف الاهتمام إلى الهياكل الإدارية والمالية المتعاملة مع العناصر الرئيسية والكبيرة فى النشاط الريفى والحضرى، أما الأنشطة الهامشية والبسيطة التى باشرت طوائف حرف متواضعة فرغم كثافتها واتساعها فإن الاهتمام من الدارسين قد مسها مساً خفياً أبقى على ضرورة البحث المعمق فيها بشكل يحصر ذلك النشاط ويفرد لآليات السيطرة الإدارية والمالية عليه ويتقصى ما جادت به الوثائق من فروع أنشطته وما أسهمت به تلك الفروع تفصيلاً وإجمالاً فى مالية مصر العثمانية وصولاً إلى تقييم شامل للدور الذى أسهمت به تلك الحرف الهامشية وأهلها فى الوضع

العام لولاية مصر والدولة العثمانية.

وقد عولنا في هذا البحث على تقصى مفردات النشاط الحرفى الهامشى والبسيط فى مصر العثمانية، وكيفية التعامل الإدارى والمالى من قبل الأجهزة الإدارية مع ذلك، والتنظيم الضرائبى الذى ابتغى فى هذا الشأن، والدور الذى أسهم به شتيتها، وتلك مهمة كانت بالغة الصعوبة سيما وأن ذلك النشاط قد بدأ كثيفاً وصغيراً ومتأثراً بطبيعة ودور كل حرفة أو طائفة تتدرج فى إطاره، وكانت الإدارة المالية لمصر العثمانية قد نظمت الرسوم المطلوبة من تلك الحرف والأنشطة الكثيفة المتنوعة فى مقاطعة ضرائبية، تسميتها فى النصف الثانى من القرن ١٧ الميلادى على التسمية التى غدت أكثر شهرة من سابقاتها وهى (مقاطعة الخردة وتوابعها)، واتسعت تلك المقاطعة لتغطى نواحي ولاية مصر المختلفة، وقد جعل هذا الاتساع الجغرافى لحدود تلك المقاطعة الوثائق المعنية بها تبدو قليلة ونادرة مما ألقى بالمزيد من الصعوبة على تتبع عناصر إيرادات تلك المقاطعة، غير أن القليل الذى جانت به الوثائق كان من الندرة والطرافة والأهمية بشكل مثل دافعاً وحافزاً على الاستمرار والمداومة فى ذلك البحث، ونخلص فى بحثنا هذا إلى محاولة التقييم الشامل لها أسهمت به موارد تلك المقاطعة مالياً فى إيرادات ومصروفات مصر، والمؤثرات الإيجابية والسلبية التى اعتورت ذلك الدور الذى اضطلعت به تلك المقاطعة.

أولاً: تطور التسمية لمقاطعة الخردة^(٢):-

سجلت موارد ديوان النظر فى العصر المماليكى بعضاً من جهات التمويل الضرائبى التى اندرجت فيها بعد فى مقاطعة الخردة وتوابعها فى العصر العثمانى، وكان ديوان النظر معنياً بمالية مصر زمن المماليك، وقد أفرد المقرئى لذلك فى خطه، وأشار إلى أن مهتار الطشتخاناه السلطانى فى العصر المملوكى له حق تحصيل الرسوم والضرائب على بيوت صناعة الحشيش (ضمان الحشيش) وحرف اللهو والترفيه والتسلية (ضمان الملعب من أرباب الملاعب)، وما يؤخذ من البغايا والفواحش والمنكرات تحت اسم (ضمان المغاتى والأفراح)، وما يؤخذ من البغايا السود تحت بند (شد الزعماء)، وما يؤخذ من دباغى الجلود تحت اسم (مقرر الجلود ودباغتها) وغير ذلك^(٣)، ولما قدم العثمانيون وخضعت لهم مصر ابقوا على كثير من النظم والأساليب السائدة قبلهم، وإن أدخلوا تعديلات غير جوهرية بهدف تحقيق أقصى درجات الفائدة والسيطرة الضرائبية على كافة الأنشطة والحرف وما يمكن أن يدر دخلاً أو يحقق عائداً.

ورغم الاختلاف النسبي في التنظيم الضرائبي المتعامل مع عناصر التمويل المنضوية، تحت مظلة مقاطعة الخردة وتوابعها في العصر العثماني عنه في العصر المملوكي، ورغم تعدد التسميات، فإن التنمية المبكرة لتلك العناصر في بدايات الفترة العثمانية أشارت إلى الجهات الرئيسية من تلك المقاطعة تحت اسم (الطشتخانا^(٤))، كما نقلت وثيقة أخرى في تلك الفترة المبكرة تسمية أوسع، وهي (مقاطعة طشتخانا^(٥) وأمريّة علم محروسة مصر)، وتعود وثائق أخرى^(٥) لاحقة تعكس الاضطراب في التسمية وعدم الاستقرار عليها، فتسميها تسميتين منفصلين مختلفتين، كانت أولاهما (جهات الطشتخانا^(٦)) والثانية كانت (جهات أمير جكار^(٦)).

وقد استأثر بحياة المقاطعة أفراد جماعة (مهتران قلعة مصر)، وكان المنتسبون إلى تلك الجماعة يوصفون بالمسمى الوظيفي لعملهم وهو (المهتار) وتجمع على كلمة (المهاترة)، وهم من يوكل إليهم الإعلان عن أوقات المناوبات بقلعة الجبل وتقدم مواكب الباشوات عند نزولهم إلى المدينة^(٧).

رغم ذلك فإن تحول تسمية مقاطعة (الطشتخانا^(٨)) إلى (مقاطعة المهترة) أو (مهترة الطشتخانا^(٨)) لم يظهر إلا في أربعينيات القرن ١٧ الميلادي، حيث بدأ التأثير المتبادل^(٨)، في التسمية بين المقاطعة وبين حائزها، فأصبحت الصفة الوظيفية للمهتار ترتبطه بالمقاطعة، فتسميه الوثائق باسم (مهتار الطشتخانا^(٩))، وعلى العكس من ذلك بدأت المقاطعة الرئيسية تشهد جديدة تعكس تلك العلاقة وهي (مهترة مصر وتوابعها)، كما أطلق على حائزها أحيانا صفة (ملتزمة المهترة^(٩)).

على أن ظهور اصطلاح مقاطعة الخردة كان أسبق من مصطلح (المهترة) ظهور حيث بدأ تداوله في وثائق السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر الميلادي على استحياء إلى جانب تداول المصطلح الأشهر آنذاك (الطشتخانا^(١٠) وأمريّة علم) ومعهما مصطلح (المهترة)، وتزامن استخدام المصطلحات الثلاثة معاً وإن كان مصطلح مقاطعة (مقاطعة الخردة) في بداية الأمر أقل استخداماً من غيره، وشيئاً فشيئاً بدأ تداوله في الاتساع على حساب المصطلحين الآخرين حتى أصبحت له الغلبة، واختفى تداول ما سواه تدريجياً ليتناسب ذلك المصطلح (مقاطعة الخردة وتوابعها) مع طبيعة النشاط الذي يغطيه ضرائبياً وكثافة وبساطته وهامشيته، وقد وصفت إحدى الوثائق النادرة المقاطعة بأنها (مقاطعة الخردة وسوق الخيل)، لتربط بين المقاطعة الرئيسية وإحدى جهات التمويل فيها، كما وصفت وثيقة أخرى الملتزم الرئيسي للمقاطعة بأنه (المترف بديوان الخردة).

وتأكيداً على أن التصرف بالمقاطعة يعنى الالتزام بها وصف القائم على إدارة الالتزام بأنه (ملتزم مقاطعة الخردة^(١٠))، أما التتبع الزمني لتاريخ ظهور مصطلح (مقاطعة الخردة وتوابعها) ورحلته إلى الذبوع والانتشار واختفاء ما عداه فقد بدأ ذلك فيما أوردته وثائق المحاكم الشرعية المتداولة في أواخر القرن السادس عشر الميلادي وطوال النصف الأول من القرن الذي تلاه، واستقرت التسمية لمقاطعة الالتزام الرئيسية على اسم (مقاطعة الخردة وتوابعها) في نهايات ذلك القرن وطوال القرن ١٨ الميلادي، كما نهجت سجلات ديوان الروزنامة الضابطة لمالية مصر العامة في العصر العثماني نهج سجلات المحاكم الشرعية، واعتمدت ذلك المصطلح منذ ستينات القرن ١٧ وطوال القرن ١٨ الميلاديين، ليصبح المصطلح تسمية ثابتة ودائمة لتلك المقاطعة العامة المتضمنة لعدد من المقاطعات الفرعية الكبيرة وعدد أكبر من المقاطعات الصغيرة وأعداد واسعة من الجهات والحرف والصناعات وغير ذلك^(١١) وهو ما سوف نورد له تفصيلاً.

ثانياً: - عناصر وجهات تمويل مقاطعة الخردة: -

نعني بعناصر وجهات التمويل ألوان النشاط المختلفة التي تخضع بشكل عام لملتزمى مقاطعة الخردة، أو وكلائه، أو الملتزمين من باطنهم، أو للأفراد الذين خولوهم تحصيل الرسوم والضرائب من أفراد حرفهم وعائلاتهم وغير ذلك.

غير أنه من الضروري أن نشير إلى أن التلاؤم والانسجام والتطابق بين تسمية المقاطعة الرئيسية بتسميتها الأشهر والأكثر استعمالاً وتداولاً، وهي (مقاطعة الخردة وتوابعها)، ذات الأنشطة الصغيرة والبسيطة والهامشية التي تتسم بالكثرة والكثافة واتساع رقعة الانتشار مع طبيعة ومفردات تلك المقاطعة - قد أكسبها خصوصية كبيرة، على عكس كبريات المقاطعات الحضرية، كمقاطعات الجمارك في الموانئ المتخلفة - مثل (اسكندرية ورشيد وتوابعها)، ومناطق (دمياط وبرلس وتوابعها)، ومقاطعة (عشور أصناف بهار) المعينة بثغر السويس^(١٢)، وغير ذلك، وكذلك على عكس باقى المقاطعات الريفية التي تتحدد جغرافياً كل ولاية سواء في الوجه البحرى أو القبلى.

وذلك لأن تلك الطبيعة التي وسمت مقاطعة الخردة وتوابعها، والتي امتدت مظلتها إلى كل مراكز العمران الإنسانى في ولاية مصر في الفترة العثمانية - جعلت الوثائق الرائدة للتعاملات والعلاقات الخاصة بها تبدو قليلة مبعثرة، أو بالأحرى نادرة في سجلات مختلف المحاكم الشرعية لأخطاط القاهرة والأقاليم، وألقى ذلك بظلاله وبمزيد

من الغموض والصعوبة على التتبع التام لكل عناصر وجهات التمويل عبر سنوات البحث المختلفة وهو المر الذي لا نجد معه بدأ من اللجوء إلى التوصيف العام لتلك العناصر، وتقصى كل ما توحى به الوثائق، للوصول إلى ما يفي بحاجات ذلك البحث الرئيسية دون أن نستطيع الزعم بأننا قد أحطنا تفصيلاً بكل تلك الجهات والمفردات المكونة في مجموعها لما اصطلح عليه ضرائبياً باسم (مقاطعة الخردة وتوابعها)، وقد أشرنا آنفاً إلى اختلاف واتساع عناصر التمويل الضرائبي. وفيما يلي نتناول تفصيل ذلك:-

● المقاطعات الفرعية الكبيرة:-

اتسعت تلك المقاطعات لتشمل عدداً كبيراً من المقاطعات الفرعية المتباينة في حجم تمويلها، وأعداد العاملين بها، وتاريخ إلحاقها بالمقاطعة الرئيسية، وأسباب ذلك، وما تحققه لأربابها وملتزميها من فائض التزام يمثل الفارق بين ما يستوذي من ضرائب ورسوم، وما يدفع للملتزمين الأصلاء أو لديوان مقاطعة الخردة، وفي تناولنا لتلك المقاطعات سوف نرصدها الأقدام فالأقدام، وكذلك بحسب أهميتها، وحجم نشاط المنتسبين لها، ودورها التمويلي في المقاطعة الرئيسية، مع ضرورة التأكيد على أن التنظيم الداخلي لمقاطعة الخردة وتوابعها قد نظم جهات التمويل الكثيرة والمتنوعة في مقاطعات فرعية لكل منها ما يجب لها من مصادر التمويل وما يجب أن تؤديه من حصة في المطلوبة الإجمالية للخزينة السلطانية عن المقاطعة الأم، كما تضمن ذلك التنظيم الداخلي تحديد عدد من الجهات والأنشطة الحرفية والأنشطة الحرفية كجهات مستقلة داخل المنظومة الكلية للمقاطعة الرئيسية. وفيما يلي نرصد في تلك المقاطعات الفرعية:

أ- مقاطعة الطشتخانا:-

دفعاً للاضطراب والتداخل يجب التأكيد على أن مقاطعة الطشتخانا الفرعية ليست إلا جزءاً من تسميتها (مقاطعة الطشتخانا وأمريسة علم) وهي المقاطعة الرئيسية، وربما دعا إلى ذلك الاضطراب أن العقود الأولى للحكم العثماني في مصر لم تشهد الاتساع الكبير والتداخل في جهات تمويل المقاطعة الأم على النحو الذي شهدته سنوات النصف الثاني من القرن ١٧ الميلادي والقرن الذي تلاه؛ حيث لم تكن... إلخ، حيث لم تكن تلك الجهات الإضافية والمقاطعات المختلفة التي كثرت واتسعت في تلك الفترة قد ألحقت بعد بالمقاطعة الرئيسية، وقد أسعفتنا بعض الوثائق بما يعضد ما ذهبنا إليه، حيث فرقت بين المقاطعة الفرعية والمقاطعة الأم، وأطلقت

على الأخيرة اسم (مهتره مصر الكبرى)، كما أطلقت عليها أيضاً اسم (مقاطعة الطشتخاناه وأمريه علم)، وذلك تمييزاً لها وتفريقاً بينها وبين المقاطعة الفرعية التي أسمتها ذات الوثائق باسم (مقاطعة مهتره مصر الصغرى)، كما أسمتها (مقاطعة الطشتخاناه)، وفي تفاصيل الوثائق اتضح محدوديتها قياساً إلى المقاطعة الرئيسية^(١٣).

غاية القول في هذا: أن التعبير بمقاطعة الطشتخاناه كمقاطعة فرعية غنما يعنى أنشطة معينة ومحدودة، مثل الحرف المعينة بالترفيه واللهو وغير ذلك في مختلف نواحي القاهرة وباقي مدن الدلتا والوجه القبلي دون أن يمتد ليشمل مقاطعات فرعية أخرى مثل (ياج بازران) ومقاطعة (بيت مال عامة) وغيرها من الجهات الخاصة للمقاطعة الأم، وهو ما سوف نفرد له لاحقاً. وكان اتجاه الحكومة العثمانية المركزية وسياستها في الولايات تقوم على أساس مفهوم وفلسفة تخضع خلالها مل ألوان الأنشطة وطوائف الحرف للسيطرة الضرائبية.

وقد تضمنت مقاطعة الطشتخاناه أو المهتره الصغرى حرفاً عديدة أجملتها الوثائق بأن أهلها هم (أرباب الأصناف والحرف) وتفصيلها يأتي على النحو التالي:-

• حرف اللهو والترفيه والتسلية:-

اختصت بتلك الأنشطة حرف وأسر عديدة يربو عددها على أربعين حرفه لكل منها فروعها الممارسة لنفس النشاط في كل نواحي مصر، وهو ما لم نتمكن من حصره تحديداً، وذلك لطبيعة التعامل الضرائبي مع كل حرفه من خلال شيخ للحرفة الرئيسية يمد سلطانه ونفوذه على شيوخ نفس الحرفة في أماكن تولجدها، وقد رصدت الوثائق الحرف من خلال طبيعة النشاط لا عدد العاملين به أو عدد المشايخ التابعين والممثلين لذلك النشاط، وقد حددت بعض الوثائق المبكرة تبعية تلك النوعية من الحرف بأنها (جهات أمير جكار)، تمييزاً لها عن غيرها من الحرف التابعة لمقاطعة الطشتخاناه، وقد تمثلت^(١٤) تلك النوعية فيما يلي: (الشعرا والأدبسا والحكويين في القهاوى والمحدثين والغوازي والغياش والحواة والمشعبذين وخیال الظل والمحبطين والبرامكة وبيوت القنب بالقاهرة والمحلة الكبرى صندفاً ودمياط والطبالين والزمارين والمواشط والمغانى بالوجه القبلي والبحري والفيوم وأرباب الملاعب والنورة والشطار والعطل ونساء الغوازي والنساء العياق ومغانى العرب والحوشه والطبالين العربى والزوامل الحلبيه والمفذلکين والحلقية والسيرية والمبالقية والمذاكرية والحواة والقرادة والربابة والثالاتية واليهود الطرقية والعاملين بصناعة الطبل والزممر والهزل والقواجي

الشامية وأرباب الملاعب بالزط والرق وطائفة الفرحية العاملين بالأفراح بالمدن المختلفة وغيرها).

على أن رصد الوثائق لبعض طوائف الحرف العالمية فى الترفيه واللهو المتعارض مع الوضعية الدينية للدولة العثمانية- باعتبارها دولة تنهج نهجاً إسلامياً وتضع على رأس أجهزتها الإدارية قضاء الشرع لضمان ذلك التوجه وشكلها العام وتعاطيها ضرائبياً مع طوائف التبذل والدعارة مثل (الغوازي والخواطى الفواحش والنوره...) وغيرهم واعتبار تحصيل الرسوم والضرائب منهم بمثابة اعتراف رسمى وإقرار لذلك النشاط هو ما يصطدم مع التوجه السابق، ويوقع إما فى الازدواجية أو التناقض؛ الأمر الذى يتناقى مع إشارات غليه بعض الوثائق وما سجلته كتابات المؤرخين، مما يؤكد أن إخضاع ذلك النشاط الغير أخلاقى للمنظومة الضرائبية لم يتم إلا وفق طمع ورغبة بعض الباشوات أو الملتزمين الأصلاء أو ملتزمين الباطن فى المزيد من الكسب حتى ولو كان بذلك الأسلوب، وقد سجلت تلك المصادر رفع تلك الطوائف من قوائم دافعى الرسوم والضرائب وإلغاء جزء من المطلوب عن مقاطعة الخردة وتوابعها للخزينة السلطانية فى أزمنة عديدة ومرات كثيرة، وقد رصد شوفى قائمة عودة تحصيل الضرائب عن البغايا القاطنات فى حدائق القبة وهو مبلغ ١,٦١٦ بارة وعلى غوازي الصعيد مبلغ ١,٠٠٧ بارة^(١٥) وذلك أواخر القرن ١٨ الميلادى.

● حرف الخدمات:

أثرنا جمع تلك الحرف التى تقدم خدمات مختلفة للناس فى سياق واحد، ويربو عددها الذى أمكننا حصره على ٤٩ حرفاً وطائفة، وتلك الحرف منها (المنجدين والقباقبية والمسرامجية البلدى والحمالين والحمارة والخواصين والرختاويه السروجيه والشماعين والدخاخنية مبيضين النحاس والزليباتية والكنفانية والحلوانية والاسكافيه والحصرية والبوابين والسيارجين والحمامية ومشايخ الفتيان والمناخية والمغربلين والسماكرة والأدمية والخيمية والفراشين والعنقيه والبسيطة والعواميين ووقادين القناديل والمدافقية والبغاله والمنبرين بالمحلة وصندفا وطلاعين النخل بدمياط وسيوه والشرباتلية والخياطين والبقسماطية والطوائف بالحصر البلدى والفيومى ومشايخ الغفر ببولاق والأخفافية البلدى ومشیخة الدلاين بالمحلة ومنسف وإسكندرية ودمياط ورشيد والفيوم والطحاتين والعجائين والفرائين وغيرهم من صناع العيش والمرابيعين والسرماطية والسقائين بالكوز ومشیخة سوق أخفاف النساء وطلاعى النخل وصيادى الطير ببركة الحج والخصوص والحلوانية العربانية بأسواق

الغبار الطواف واليهود البطيطية الطوائف بالقصعة).

● حرف التجارة والصناعة:-

من تلك الحرف التي رصدتها الوثائق والتي لا تخضع لسلطة المحتسبين، ويربو عددها على ٢٩ طائفة من طوائف الحرف، منهم (قواتيل دمياط وفارسكور ودباغين الجلود والقزازين والمطرفجين والمدارجية والحبالين والحداد المحضر من القفول للخانات، كخان الصابون وغيره وكامل أهل القاعات- أى أصحاب المحلات حيث كان عليهم أن يدفعوا رسوماً لملتزم الخردة إضافة إلى ما عليهم من التزامات أخرى- وسفري الصينى والخزازين والبزازين والبيكن الدراكة والمثمين وباعة الحديد الخردة فى القاهرة والوجهين القبلى والبحرى والسماسرة والدلالين بالبقجة والسوقة والدلالين بالقماش ودلالين الرقيق والحمالين بالققص على رعوسهم والصباعين ودلالين الأسباب وسمسرة السخيتان والجلود الواردة من الشام والحلقية).

● الحرف العالمية فى مجال الطب والعلاج:-

أدرجت الوثائق ضمن ذلك طائفة (المزينين الجراحية والكحالين والأطبا والجراحية والمزينين الصانع بالحمامات وأولاد العرب والمجبرين وجهة الحوشه الحكماء وأهل الشرط والرهن وأرباب الأرواح والمنجمين والرمالة والرقايقية وأهل الدكاكين من ترك وأولاد عرب والطواهر).

● طوائف الحرف ذات التبعية المشتركة:-

وقد أسلفنا أنها طوائف للحرف تابعة لمشرفين من كبار رجال الإدارة الذين لهم إشراف فنى ومهنى على الحرف التابعة لهم، مثل (الحدادين والأمواسية والدقائين والخراطين والسيوفية والمردانية)، وبتعبير الوثيقة المتضمنة لهم (وكل ما يتعلق أغاة جبجيان) وبعض طوائف تابعة لمعمار باشا مثل (البنائين والمهندسين والحجارين والفعلة والنشارين) كما تبعت بعض الطوائف (جراح باشا)، ومنهم (الجراحية فى المثقلات والمجبرين ومشايخ المراكب) ويبدو أنهم العاملون فى المعديات فى نهر النيل وكانوا يخضعون ضرائباً وإدارياً إلى جانب ذلك للمعرفين وولاية البحر وغيرهم، وقد رصد شوفى قائمته المطلوب عن أولئك فى منتصف القرن ١٨ الميلادى بعد أن أورد المطلوب عن المواكب العاملة فى نقل الناس فى بولاق بمبلغ ٥٠,٠٠٠ واعتبرها جهة مستقلة^(١٦).

● بعض العائلات والأسر:-

رصدت الوثائق تبعية بعض العائلات والأسر لمقاطعة الالتزام فى الطشتخاناه قبل وبعد اندماجها فى مقاطعة الخردة دون أن تحدد طبيعة نشاطهم وغير ذلك، من ذلك ما رصدته بتفصيل واسع إحدى وثائق محكمة الباب العالى؛ حيث سجلت أسماء لأسر مختلفة بالوجهين القبلى والبحرى وبعض مدن مصر المختلفة ومنهم عائلات (الوحشية وأولاد هندی وأولاد على الأحمدية وأولاد يحيى وأولاد عيبة والدشناوية والحملوية وأولاد عزيزة وأولاد سليمان)، كما أشارت وثيقة أخرى إلى عند آخر من أسر مثل (عربان هيثم وأولاد عبدرية وأولاد أبى رضوان والعيادية والحلبية الحشيدة والشعنية والأنشاصية والبحاروة والشريفية وجماعة بن جوده الصعايدة وفقرا أبى طاقية وفقرا أبى قفه وفقرا بولاق ومشايخ الغفر بها)^(١٧).

ومثل تلك الأسر ورصدها يدل دلالة واضحة على شمولية التنظيم الضرائبى وإحكامه بشكل لا يفلت منه به أحد، أما عن تلك الأسر وهل كانت من المتصوفة أم من العاملين فى حرف يتجولون بها فى الأعياد والحفلات والمواسم أم كانوا حراساً أو زوايا ذلك كله ما لا يستطيع التكهن به أو ترجيح شئ منه، رغم ما ذكره بعض المؤرخين من تحصيل رسوم على القائمين على الأضرحة والزوايا لحساب ملتزم مقاطعة الخردة، حيث رصد شوفى قائمة المتضمنة للمبالغ المدفوع عن الالتزام ببعض جهات مقاطعة الخردة فى السنوات من سنة ١١٥٥ / ١٧٤٢م ما دفع من العاملين على تحصيل النذر فى ١٢ ضريح من أضرحة الأولياء فى القاهرة وبولاق ومصر القديمة وهو مبلغ ١٥٤,٤٦٤ بمعدل ١٢,٦٨٧ نصف عن كل ضريح^(١٨).

وقد ظلت مقاطعة الطشتخاناه مقاطعة هامة وأساسية داخل المقاطعة الأم إلى أن ألحقت تماماً بمقاطعة الخردة سنة ١٠٥٣هـ / ١٦٤٣م، وقد عبرت عن ذلك صراحة إحدى وثائق محكمة الباب العالى بعد ذلك بست سنوات، سنة ١٠٥٩ / ١٦٤٩، حيث رصدت طوائف الطشتخاناه المختلفة وذيلت ذلك كله بوصفها بأنها (المضافة إلى مقاطعة الخردة)، والتزم بها بعض من المهاترة من قبل الملتزم آنذاك وهو الأمير على المتصرف بالخردة على نحو ما وسفته الوثيقة^(١٩).

وظل الأمر على ذلك لفترة طويلة، وقد أورد شو فى قائمته التعامل المالى فى منتصف القرن ١٨ الميلادى على طوائف اللهو والترفيه والتسلية على نحو قسم تلك الحرف والتعامل معها جغرافياً حيث التزم ملتزمون بالمنتمى إلى تلك الحرف فى القاهرة نظير مبلغ ٧٠.٠٠٠ بارة، على حين دفع نظراؤهم من حرف اللهو والترفيه

بالوجه البحرى مبلغ ٩٧,٠٠٠ بارة بينما دفع ملتزم والصعيد عن ذلك مبلغ ١,٠٠٧ بارة^(٢٠).

أما حصة مقاطعة الطشتخاناه التى كان يحاسب عليها ملتزم المقاطعة الرئيسية أمام ديوان الروزنامة، حيث يدفعون إلى الخزينة السلطانية إجمالى المطلوب عن المقاطعة الرئيسية وفروعها- فقد ذكر شو أنها ظلت مبلغاً ثابتاً وقدره ٣٠,٠٠٠ بارة سنوياً، منذ نهايات القرن ١٦ الميلادى سنة ١٠٠٥ / ١٦٩٦ إلى سنة ١٢١٣ / ١٧٩٨، وهى تلك الفترة التى تم رصد حساباتها وذلك لوجود سجلات المالية بدور الوثائق المختلفة، وقد اتسم التنظيم المالى والضرائبى لمصر العثمانية بشكل عام بثبات المال الميرى الأصيلى المربوط على المقاطعات، وتمثلت الزيادات فى المضافات على إجمالى الميرى وغير ذلك وهو ما سوف نورد له فى حينه.

ب- مقاطعة الخردة:-

فى رصدنا لتلك المقاطعة نتناولها كمقاطعة فرعية تشكل جزءاً هاماً من مقاطعة الالتزام الأم والتى سوف نميزها عن سابقتها باسم (مقاطعة الخردة وتوابعها)، وذلك دفعاً للتساكُل والتضارب والاضطراب، وقد انضمت مقاطعة الطشتخاناه إلى مقاطعة الخردة على نحو ما أشرنا إليه آنفاً تداخلاً بعد فترة وجيزة حتى أصبحنا، مقاطعة واحدة، وقد بلغ المطلوب عن مقاطعة الخردة منفردة فى ميزانية سنة ١٠٠٥ / ١٥٩٦ مبلغ ٦٠,١١٣ بارة مع استمرار التنظيم المحاسبى لديوان الروزنامة بعد ذلك فى اعتبارهما مقاطعتين فرعيتين، كل منهما تعامل على حدة، وقد عاملهما شو بذلك الأسلوب تمشياً مع الرصد والتسجيل فى ديوان الروزنامة وهو الأسلوب الذى تعامل به مع المقاطعات الفرعية الهامة مثل (باج بازاران) ومقاطعة (بيت مال عامه)، وقد حدث الاندماج بين الخردة والطشتخاناه سنة ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١، وكذلك انضمت باقى المقاطعات الفرعية وإن ظل التسجيل المحاسبى يفرد للمطلوب لكل على حدة حتى أجملت سجلات أصول مال أسلكها ومقاطعات المطلوب عن الجميع تحت بند (الخردة وتوابعها) منذ سنة ١٠٨٨ / ١٦٧٧ م، ويحفظ الثبات الشديد للتسجيل المحاسبى ذلك الأمر على تلك الحالة حتى نهاية القرن ١٨ الميلادى.

على أن الرصد الفعلى لتعاملات الملتزمين الأصلاء مع عناصر المقاطعات الفرعية المختلفة يورد تداخلاً شديداً ومعقداً بشكل يبدو معه أن الجميع اندمجوا فى مقاطعة واحدة، ويؤكد ذلك رصده العديد من وثائق المحاكم الشرعية المختلفة فى نهايات القرن ١٧ الميلادى والقرن الذى تلاه^(٢١). وفيما يلى تفصيل الجهات التابعة

لمقاطعة الخردة والمقاطعات المنضوية تحت سلطة ملترميها:-

١ - مقاطعة باج بازاران:-

كانت تلك المقاطعة تمثل ما يجبي من رسوم على بعض الأسواق الغير ثابتة والتي تقع خارج نطاق سيطرة وإشراف المحتسبين وكذلك التجار الوافدين إلى القاهرة للبيع والشراء بصفة غير ثابتة، كما كانت تتضمن بعض الحرف المعينة بالبيع والشراء، حيث اعتبر شو أن هناك ثلاثة أنواع من الحرف أولها يخضع لإشراف المحتسب والثاني يخضع لمقاطعة باج بازاران والثالث للخردة، وظلت مقاطعة (باج بازاران) تعامل بصفة مستقلة وتؤدي ما عليها للخزينة السلطانية مباشرة إلى أن ألحقت بمقاطعة الخردة سنة ١٠٨٢هـ / ١٦٧١م.

عند ذلك أصبح على ملترمي الخردة، أن يدفعوا عنها إلى الخزينة السلطانية مالا ميريا قدره ٦٦٦٦٧ بارة مقابل تخويلهم حق تحصيل الرسوم والضرائب عن جهات ومصادر تلك المقاطعة^(٢٢). ويبدو ذلك أقل مما رصدته سجلات ميزانية مصر سنة ١٠٠٥ / ١٥٩٦ كمال ميرى مطلوب عن تلك المقاطعة قبل انضمامها إلى مقاطعة الخردة بسبعة وسبعين عاماً حيث كان المطلوب ٦٨٨,٧٠، ورغم ذلك فقد ظل المطلوب بعد انضمامها ثابتاً إلى القرن ١٨ الميلادي.

٢ - مقاطعة بيت ماله عامة:-

كانت تلك المقاطعة تعطي لمتزميها حق تحصيل تركات من يموتون، ولا وأرث لهم أو من يتبقى من تركاتهم حصص بعد استيفاء أصحاب الفروض أنصبتهم، وتلك المقاطعة عرفت باسم (جهة الموارث الحشرية) حتى أوائل القرن ١٧ الميلادي حيث شاع مصطلح (بيت مال عامة^(٢٣))، وكان قانون نامة قد أفرد لنظام تحصيل الضرائب على التركات من المسلمين وغير المسلمين وكفل من الإجراءات ما يمنع افتئات القائمين على ذلك على تركات الموتى ممن لاحق للخزينة السلطانية أو من تنبيه شرعاً في تركاتهم، غير أن الممارسة الفعلية قد أظهرت نكوص بعض الباشوات عن ذلك وما أورده ابن أبي السرور البكري في ذلك المقام عن محمد باشا سنة ١٠٤٧هـ / ١٦٣٧م. (أنه بطل أمر الميراث في زمنه لاستيلاء على التركات وقد أمر ألا يخرج ميت إلا بإذنته). ولم يكن هذا الباشا بدعاً في ذلك فقد سبقه قبل خمس سنوات أحمد باشا إلى ذلك سنة ١٠٤٢هـ / ١٦٣٢م، أما حسين باشا الذي سبق الرجلين بسنتين فقد أورد البكري في تاريخه عن ذلك الباشا أنه صار يأخذ تركة كل ميت حتى لو كان له

مائة وارث^(٢٤).

ودون الدخول فى تفاصيل ذلك الموضوع الواسعة فإن تلك المقاطعة أضيفت لملتزمين الخردة وتوابعها فى فترة سبقت سنة ١٠٨٢هـ / ١٦٧١م التى حددها شو كتاريخ لذلك الانضمام، حيث أفادت إحدى الوثائق المتعلقة بعام سنة ١٠٧٥هـ / ١٦٦٤م فى وصفها لأحد الملتزمين بأنه (ابن المرحوم مصطفى جلبى من أعيان المتفرقة وأمين مقاطعجى بيت المال العامة والخردة) وهو يطرح تاريخاً يسبق ذلك لخضوع مقاطعة بيت مال عامة لجهة مقاطعة الخردة وتوابعها^(٢٥).

أما ما ربطته الخزينة السلطانية بصفة سنوية على مقاطعة بيت مال عامة من المال الميرى فقد بلغ سنة ١٠٠٥هـ / ١٥٩٦م فى رصد شو لميزانية تلك السنة مبلغ ٢٧,٩٨٧ إلا أن ذلك المبلغ ارتفع ارتفاعاً كبيراً عقب إضافة تلك المقاطعة إلى مقاطعة الخردة الرئيسية وأصبح المربوط عليها هو ١٧٥,٠٠٠ بارة منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية القرن ١٨ الميلادى.

٣- جهة مسبك تراب الفضة:-

وقد حددت إحدى الوثائق مكانة وقيمة ما دفعه أحد ملتزمى الباطن سنة ١٠٨٨هـ / ١٦٦٧م نظير التزامه به من الباطن لجهة الخردة، حيث ذكرت أن الذمى يوسف بن إبراهيم التزم نظير مبلغ ٣٩ ألف نصف بمسبك تراب الفضة فى خط سويقة أبو الوفاء، وكان ذلك المسبك يتم به تجهيز الذهب والفضة المستخدمين فى أعمال تطريز الثياب وغيرها، وقد عوملت كمقاطعة مستقلة زمن الحملة الفرنسية ومنحت لملتزمين لقاء ٣٠٠,٠٠٠ بارة^(٢٦).

٤- حملة الخردة والصباغة بفارسكور ومعمل الفروج^(٢٧):

تمثل تلك الجهات إحدى جهات التمويل التى ارتبطت كجهة أصلية من جهات تمويلها، وقد التزم بها أحد الملتزمين لمدة تربو على خمسة وعشرين عاماً، وقد دفع فى العام السادس والعشرين عنها ٢٦ ألف نصف وذلك سنة ١٠٤٠هـ / ١٦٣٠م^(٢٨).

٥- جهة المطاحن الثلاثة:

وقد وصفتها إحدى الوثائق بأنها تقوم بطحن الحبوب وغرقتها وثيقة أخرى بأنها (الأحجار الثلاثة المتعلقة بطحن الذرة والرقاق والقمح بخط باب البحر وبيعه بالمحلات المعتادة وتوابع ذلك) وقد دفع عنها ملتزمها من الباطن سنة ١٠٨٨هـ /

١٦٧٧م مبلغ ٢٢ ألف نصف فضة^(٢٩).

٦- جهة طحن السدر والزقاق وبيع البقم:

يقوم ذلك الطاحون بطحن أشجار السدر (النبق) وتجهيزه لاستخدامه في صناعة الصابون وتمثل تلك الجهة إحدى الجهات الأصلية من جهات مقاطعة الخردة، وقد أضيف إليه طاحون آخر لشجر البقم، حيث ينتج عن ذلك أصباغ حمراء كانت تستخدم في صباغة النسيج والأقمشة، كما أضيف إليه معمل معد لتصنيع بعض أنواع الجلود التي تستخدم لحفظ السوائل^(٢٩).

٧- جهة صناعة الحلوى:

وهي تختص بمعامل صناعة الحلوى السمسرية ونوع من الحلوى يعرف بالحلوى اليمنية وكذلك معامل الحلوى الطحينية في القاهرة وبولاق ومصر القديمة وكامل المحلات لبيع ذلك، وقد بلغ المدفوع كالتزام عن صناعة الحلوى الطحينية فقط سنة ١٠٨٨هـ / ١٦٧٧م مبلغ ألف نصف^(٣٠).

٨- جهة مشيخة القلبية والقدارية:

وهي معينة بطائفة صانعي القدور والقلل الفخارية، وتسمى طائفة صناعتها (جماعة الكيزانية والقدارية) أو القلبية والقدارية، وقد رصد شو المطلوب عنها في قائمته وهو مبلغ ٩,٠٠٠ بارة وهي بخلاف ما رصد على جهة (عمل الفخار) المعينة بالأمكن المعدة لصناعة الأدوات الفخارية والتي عوملت طوال القرن ١٦ الميلادي كالتزامات متفرقة ثم ألحقت بمقاطعة الخردة في القرن ١٧، وشملت معامل الفخار بالحسينية وبولاق ومصر القديمة، ومثلت الأواني الفخارية المعدة لحفظ السوائل كالعسل والسكر والخل وغيره وما فرض عليها من ضرائب مصادر تمويل تلك الجهة.

٩- وكائل بيع النبيلة:

وهي معينة ببيع وشراء النبيلة في وكالة النبيلة البلدي بخطط الجامع الأزهر ووكالة^(٣١). اليلة بمصر المحروسة، وتستخدم بذور النبيلة لاستخراج الأصباغ المطلوبة لتجهيز الأقمشة.

١٠- مقاطعة احتساب ولاية الفيوم:

وقد اشتملت تلك المقاطعة على متحصلات الرسوم والضرائب على مبيعات الأطرون، وكان من منتجات التصدير ذات الهمة البالغة والجير الوارد من ناحية الطرانة، وكذلك تحصيل الرسوم على أسواق الغلال والجمال المباعة فى الأسواق وعلى الجزارين والسماكين والباعة، كما اشتملت على تحصيل الرسوم على تركبات الموتى بلا وارث أو من لم يستغرق ورثته كل تركته، وذلك فى نواحى الوجه القبلى والفيوم والبهنساوية والفشن وبنى سويف وأرمنت وطنبشى والقيس من قوى مغاغة وبنى مزار^(٣٢)، والواحاح وقد رصد شو فى قائمته المطلوب عن تلك الجهة واعتبرها مقاطعة فرعية وهو مبلغ ١٧٧,٧١٦ بارة، بينما ذكر جهة احتساب بنى سويف كجهة مستقلة ورصد عنها مبلغ ٢٠,٨٠٠، ويبدو أن انفصال بنى سويف عن مقاطعة احتساب ولاية الفيوم جاء فى الربع الأول من القرن ١٨ الميلادى نتيجة اتساع حجم النشاط فيها، وهو ما يعكسه حجم المطلوب عنها قياسياً إلى حجم المطلوب عن الفيوم على اتساعها وتعدد جهاتها ومصادر تمويلها.

١١- جهة تحصيل الرسوم على المستفيدين من جلود الحيوانات الميتة:

وتضمنت الميت من الحمير أو الخيل أو غيرها، وكذلك العاملين فى دباغة تلك الجلود وغيرها من الجلود، وقد التزم بها ملتزم فى فترة مبكرة تحسب اسم جهة (الكواغض والجمعيات والجلديات اللقط ببولاق والقاهرة) وقد بلغ ما دفعه ملتزمها حسبما ذكر شو سنة ١١٥٥ / ١٧٤٢ وحتى ١١٧٤ / ١٧٦٥ فى قائمته المتضمنة للمتحصلات عن الالتزام لبعض جهات الخردة مبلغ ٦٢,٤٠٠ بارة.

١٢- جهة تحصيل الرسوم على الجمال:

وهى على الوارد من الوجه القبلى إلى السوق التى كانت تقوم فى ميدان الرميلىة فى مواجهة القلعة وقد رصد شو فى قائمته المبلغ المدفوع عن ذلك التزاماً وقدره ٣,٥٣٦ بارة^(٣٣).

١٣- جهات السلخانات المعدة لذبح الجمال:-

مثلت القاهرة سوقاً كبيرة للحوم الجمال والسوائم، وقد نظمت عملية استخدام السلخانات فى ذبح تلك الحيوانات بحيث كانت لملتزمها حقوق مادية وعينية على

الذبائح المعدة للاستهلاك في القاهرة وبولاق ومصر القديمة^(٣٤).

١٤ - جهة القتب:-

وهي أماكن كان يتم تصنيع الحشيش والأفيون بداخلها ومنها بيت القتب دمياط وبيت القتب بالمحلة الكبرى وبيت القتب القاهرة وبيت القتب بصندفا^(٣٥).

١٥ - جهة مصبغة الحرير وغيرها:-

اشتملت تلك الجهة على حق تقاضى الرسوم من العاملين في تلك المصبغة، وقد حددت إحدى الوثائق مكانها في خط بين الصوريين بالقاهرة ومعها بعض المصايغ، عرفت بها إحدى الوثائق بأنها (المصايغ البرانية)، وجمعت إليها ما يؤخذ من المغازل (منافع الأنوال)، وضمت إليها الرسوم على عمليات بيع السكر الخام الوارد من الوجه البحرى والصعيد، وقد التزم بها ملتزمها نظير مبلغ ٣٧ ألف بارة بينما رصدها شو في قائمته باسم المطلوب عن صناع الحرير وقد بلغ المطلوب عنها في تلك القائمة مبلغ ٢٨٠,٢١٨ بارة^(٣٦).

١٦ - جهة سمسرة السكر:-

مثلت صناعة السكر أحد أهم ركائز النشاط الاقتصادي في مصر، حيث كانت مصر أهم مصدر لإنتاج السكر في الدولة العثمانية، وكانت أسواق الاستهلاك الواسعة في الأناضول في حاجة دائمة وماسة للسكر المصرى، كما لم تستثن القصور السلطانية وغيرها من الجهات الرسمية من الحاجة الماسة للسكر المصرى، وبلغت كمية السكر المرسل سنوياً إليها حوالى ٨٠٠ قطار من السكر^(٣٧)، وقد مثلت الرسوم المتحصلة على عمليات الإنتاج والبيع أهمية كبيرة، حيث أضيفت إلى حقوق ملتزم الخردة سنة ١٠٥٣ / ١٦٤٣ بعد أن كانت جهة مستقلة منذ إنشائها سنة ٩٦٣ هـ / ١٥٢٩، والتزم بها في تلك السنة أحد الملتزمين بمبلغ ٩٠٠٠ نصف فضة وهو مبلغ كبير إذا قيس بالمطلوب عن تلك المقاطعة في ميزانية سنة ١٠٠٥ / ١٥٩٦ وهو مبلغ ٥٠٠٠ بارة^(٣٨).

١٧ - جهة معامل النشا:-

وهي معينة بعمليات صناعة وبيع النشا، وكانت تمثل إحدى خامات صباغة الملابس، وقد ذكر شو في قائمته أن المطلوب عن تلك الجهة كان مبلغ ٣١٢٠ بارة.

١٨- جهات سوق الرميّة:-

كان ميدان الرميّة في مواجهة القلعة ميداناً لسوق أسبوعية كبيرة، تتداول فيه سلع مختلفة كان من أهمها الدواب من خيول وحمير وبغال، وسميت تلك الرسوم (موجب الدواب)، ومن باطن ملتزمى الخردة قسّمت عملية تحصيل الرسوم بين أفراد عديدين، حيث مثلت الرسوم على مبيعات الحصر الفيومي ومبيعات الحبوب وعمليات بيع الحمير والخيول والجمال عناصر تلك الجهة في هذا السوق^(٣٩)، وقد أورد شو في قائمته المطلوب على عمليات بيع الجمال وحدها في سوق الرميّة في منتصف القرن ١٨ الميلادي بمبلغ ٣,٥٣٦ بارة.

١٩- جهة تحصيل الضرائب على صناعة الخل وعمليات بيعه في القاهرة وبولاق:-

حيث كان بالقاهرة ١٢٣ معملاً للخل وبولاق ثلاثة، وبلغ المطلوب عنها في قائمة شو ٣٦٠٠ بارة.

٢٠- جهة الضرائب على طلاعى النخل:-

هم العاملون بواحة سيوة الذين يقومون بعمليات تنظيف وتآبير النخيل بتلك الواحة، وقد ذكر شو عدد أفراد تلك الجهة بأنه سبعة أفراد بالإضافة إلى صبيانهم، وقد بلغ المطلوب عنها ١٠,٥٦٧ بارة، أما طلاعى النخل بدمياط ورشيد فكان عليهم الانضواء تحت نفوذ ملتزم بالطوائف المتعددة في كل بلد منها والذي اصطلحت الوثائق على تسمية (المتحدث على مشيخة دميّاط والمتحدث على مشيخة رشيد^(٤٠)).

٢١- جهة صناعة وتجارة النارجلية والتبغ المستخدم لها (المعسل):-

وقد بلغ المطلوب عن صناع المعسل في مصر القديمة وفق ما أورد شو في قائمته ٠,٤٠٠ انصف، وبلغ المطلوب عن زملائهم بالقاهرة ٧,٠٠٠ بارة أما باعة الدخان في سمنود والمحلة فقد بلغ المطلوب عنهم ١٨,٠٠٠ بارة.

٢٢- جهة الضرائب على النجارين العاملين في صناعة الأبواب والنوافذ الخشبية: وقد أورد شو في قائمته المطلوب عنها في منتصف القرن عشر وهو مبلغ ٧,٠٠٠ بارة.

٢٣- جهة قاعة الزفاف بالديار المصرية وضواحيها وتوابعها:

وقد رصدت إحدى الوثائق تفاصيل أوسع عن توابع تلك الجهة وهى (مسيك

الزهر وأحمال القناديل وأحمال الشمع وأحمال النحاس والحطب السلطاني وقاعة الزقف الأمشاطي بمصر القاهرة وأعمالها)، بينما وصفت وثيقة أخرى تلك التوابع بأنها (المزهرات للأحمال النحاس وأحمال القناديل والقبح والمجامع والكوامل وقصور الشمع بالديار المصرية وضواحيها والخانكاه وتوابع ذلك)، وبمنظرة لتلك المفردات يتضح أن تلك الجهة كانت تتضمن حرفاً صناعية هي سباكة الزهر وتشكيله وتضييع النحاس والشمع وغير ذلك، وقد التزم بها ملتزمها سنة ٩٤٢هـ / ١٥٣٦م بمبلغ ٥٠٠ نصف فضة^(٤١).

٢٣ - جهة مشتركة مع مقاطعة بولاق وخضرا وتوابعها:-

رصدت إحدى الوثائق اقتسام إحدى الجهات بين مقاطعة (اسكلة بولاق وخضرا وتوابعها)، وهي إحدى مقاطعات الجمارك الهامة المتضمنة لإيرادات جمارك بولاق ومصر القديمة وعديد من الفروع. وبين مقاطعة الخردة وتوابعها، وتلك الجهة التابعة للمقاطعتين هي (موجب القطن ببولاق القاهرة)، وتختص بالرسوم على القطن الوارد لبولاق والمباع في كافة القطن وبذورها، واختصت مقاطعة الخردة بما يوازي ٣٨% من التحصيل بالرسوم، واختصت مقاطعة بولاق بالباقي^(٤٢).

هكذا كانت الجهات العامة والمقاطعات الصغيرة والفرعية المكونة لجهات التمويل الضرائبي لمقاطعة (الخردة وتوابعها) الرئيسية، وهي على ما أوضحنا شبكة كثيفة ومعقدة من الجهات، وما ينتمي إلى كل جهة أو مقاطعة من طوائف الحرف وعناصر النشاط الإنساني المختلف، ولكن تبقى الإشارة إلى ما أوردناه في ذلك الخصوص لم يكن حصراً شاملاً لكل عناصر التمويل فقد حاولت دون ذلك ندرة الوثائق في سجلات المحاكم الشرعية وأسلوب سجلات الروزنامة في الرصيد الإجمالي للمطلوبات المالية للخزينة السلطانية عن تلك المقاطعة الأم والذي جاءت به سجلات (دفتر ميزان أصول مال اسكلها- ومقاطعات دفتر ميزان واردات مال خراج أراضي ومال اسكلها- دفتر بسط وتطبيق واردات ومصاريف خزينة)، ورغم ما بذلته الكتابات المختلفة في هذا الاتجاه، يبقى القول: بأن الإحاطة بكل جهات تلك المقاطعة والمطلوب عن كل جهة وتطوره هو ما حاولنا إمطة اللثام عنه دون الزعم بالوصول إلى دقائق ذلك ومنتهاه.

- حيازة الالتزامات بالمقاطعة الأم وتوابعها:

أشرنا آنفاً لاتساع وتنوع وتعدد فروع وجهات مقاطعة الخردة وتوابعها، ونوهنا إلى تعرض بعض تلك الفروع للإضافة أو الإلغاء في ظروف مختلفة، وكان طبيعياً أن

يقود ذلك التنوع والانتساع وما كانت تقيض به عمليات الالتزام بالمقاطعة وفروعها المختلفة من أرباح إلى تعدد الجهات والأفراد الحائزة على الالتزام بها، وكذلك الجهات والأفراد المتطلعة إلى حيازتها ومنافسة حائزيها وانتزاعها منهم، وكان بديهاً أن تصبح المقاطعة وفروعها ميداناً للصراع ومرآة عاكسة لمبلغ النفوذ والتأثير والحجم لأولئك المتنافسين من كبار رجال الفرق العسكرية (الأوجاقات) وغيرهم من أصحاب المناصب والنفوذ من البكوات المماليك وغيرهم، وقد كانت مقاطعة (الطشـتخانة) أو (المهترة الصغرى) على ما أسلفنا عماداً وأساساً للمقاطعة الأم طوال سنوات القرن ١٦ الميلادي وسنوات النصف الأول من القرن ١٧ حينما بدأت المقاطعة في الانتساع والتمدد وابتلعت في رحلتها تلك عدداً من المقاطعات الفرعية، والجهات التي أفردها لها فيها قبل والتي كانت تعامل كجهات ومقاطعات مستقلة يتعامل ملتزموها مع الخزينة السلطانية، وكذا أسلفنا أن حائزيها في تلك الفترة المبكرة من العصر العثماني كانوا أفراداً من جماعة (مهتران قلعة مصر) الذين أدوارها كأمناء وملتزمين أصلاء، واعتبر ذلك امتداداً لما شهده العصر المماليكي حيث كان المهاترة يتضمنونها- أي يحوزونها في نظام يتفق مع نظام (الالتزام) في معظم تفاصيله^(٤٣)، وفي تتبعنا لمعطيات وثائق القرن ١٦ الميلادي التي جاءت بها سجلات المحاكم الشرعية في القاهرة والأقاليم أمكننا رصد أسماء معظم من تولى الالتزام بتلك المقاطعة الرئيسية في سنوات متعددة، تغطي مساحة زمنية واسعة من سنوات ذلك القرن، وذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن بعض الأفراد من الملتزمين بتلك المقاطعة كان يظل ملتزماً بها عدداً من السنوات، وقد جاء رصدنا لأسماء الملتزمين من المهاترة على النحو التالي

السنة	اسم حائز المقاطعة	المصدر	رقم السجل	الوثيقة
٩٣١هـ	الشهابي أحمد المهتار بالطشـتخانة	محافظ دشت	٤	٤٨١
٩٣٦هـ	يوسف بن وفا بن أحمد الزردكاش	محافظ دشت	١٠	٦٥٦
٩٤١هـ	الزيني جانم بن يوسف المهتار	محافظ دشت	١٥	بلا رقم
٩٤٢هـ	الأمير ماماي المهتار بالطشـتخانة	محافظ دشت	١٦	٨٥٣
٩٤٣هـ	محمد الغزولي المهتار بالطشـتخانة	محافظ دشت	٢٧	٢٣٢
١٠٠٤هـ	الناصرى محمد بن عسكر المهتار	محكمة دمياط	٣٥	١٥٤
١٠١٣هـ	الشهابي أحمد بن أحمد المهتار	باب عالي	٨٥	٢٣٥
١٠٢٣هـ	الأمير رجب المهتار	دمياط	٥٣	٤٢٠
١٠٤١هـ	الأمير أحمد آغا مهتران جكار	دمياط	٧٧	٨٥٣
١٠٤٩هـ	سنقر آغا مهتران باشا	دمياط	٨٥	١١٧
١٠٥٣هـ	مكندريس بن إسكندر المهتار	محكمة قناطر السباع	١٢٠	٩٧٦
١٠٥٧هـ	الزيني جعفر بن عبد الله الرزمي	باب سعادة والخرق	٣٨١	٤٠٢

وبنظرة بسيطة إلى دلالات ذلك الجدول يتضح السيطرة شبه الكاملة لرجال (جماعة مهتران قلعة مصر) على مدار القرن ١٦ الميلادي كاملاً وحيازتهم للمقاطعة الرئيسية، وهي السيطرة التي كان يتبعها حيازة بعض الفروع الكبيرة أو الجهات من تلك المقاطعة لبعض عناصر تلك الجماعة من غير كبار رجالها، وقد رصدت إحدى وثائق الدشت نزاعاً بين الملتزم الرئيسي بمقاطعة الطشتخانا واسمه الزينى جانم بن يوسف مع ملتزم الجهات التابعة للمهترية في المحلة وقد عرفته الوثائق بأنه على المهتر بالمحلة^(٤٤)، تتميزاً لها عن ملزمة في المقاطعة الأم، على أن سنة ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م قد شهدت دخول بعض كبار رجال أو جماعة المترفة في الالتزام بمقاطعة الخردة وتوابعها بقوة بعد أن شارك بعضهم على فترات متقطعة متباعدة منذ سنة ٩٧٦هـ / ١٥٦٨م وذلك بعد عشر سنوات من تأسيس ذلك الأوجاف^(٤٥)، ومع أواخر القرن ١٦ الميلادي بدأت للمشاكل والأزمات الاقتصادية تواجه الإدارة المركزية للدولة العثمانية في استنبول واشتدت حاجتها للأموال، وبدأ اتساع دائرة الالتزام الضرائبي من خلال العسكريين، وتزامن ذلك مع تزايد أعداد الجنود المستحقين للرواتب المادية والعينة وتضاعف أعدادهم، واتساع الحاجة للتجهيزات العسكرية والتسليح في تزامن مع تزايد الجهد العسكري العثماني في أوروبا، وهنا لجأت الدولة العثمانية لتعويض العسكريين عن نقص دخولهم الناشئ عن الأسباب السابقة إضافة إلى تخفيض أعباء التضخيم الناشئ عن التراجع في قيم العملات وقدرتها الشرائية، والخلل النقدي الناشئ عن تراجع نسبة الفضة داخل البارة وأوزانها بما يزيد على نسبة ٣٠% وزاد على كل هذه الاختلالات الناشئة عن تدفق الفضة الأوروبية إلى الدولة العثمانية وما أعقبها مما يمكن تسميته بتفريغ الدولة العثمانية من العملات الذهبية، وصاحب ذلك كله تغيرات حادة في الموازين التجارية بين الدولة العثمانية ودول أوروبا الغربية^(٤٦).

وقد اجتمعت تلك الأسباب إلى اضطراب الدولة العثمانية وإداراتها المركزية إلى مواجهة مشاكل في هيكل التنظيم المالي العثماني؛ حيث كانت مداخيل الدولة وإيراداتها تجبى وفقاً للسنة الشمسية، بينما كانت مصاريفها تحسب وفقاً للسنة القمرية، ومن تلك الإيرادات كانت تصرف رواتب الجنود، وقد وصلت تلك الرواتب ارتفاعها قياساً إلى الإيراد العام للدولة حتى بلغ الإنفاق على رواتب العسكريين حوالي ٦٧% من إجمالي كل النفقات التي تنفقها الدولة العثمانية ١٠٠٨هـ / ١٥٩٩م، وكانت تلك الرواتب تدفع وفقاً للتقويم الهجري مما أدى إلى نشوء اختلالات حادة بين الإيرادات والمصروفات،

ونشوء فراغ في الميزانية يحدث كل ثلاثة وثلاثين عاماً تكون فيه نفقات الدولة كما هي بينما تتلاشى الإيرادات نتيجة لفارق التقويم^(٤٦). وقد اجتمعت تلك الأسباب وما تمخض عنها من نتائج مختلفة لتؤدي إلى ما يمكن أن نسميه ظاهرة ثورات المعسكر وما أسفرت عنه من الاضطراب الأمني والسياسي، وكان أحد نتائجه التوسع في منح الأوجاقات العسكرية الالتزامات المختلفة كلون من ألوان التعويض والاسترضاء^(٤٧)، وعلى هذا تراجع إلى درجة الاختفاء دور المهاترة كملتزمين أصلاء لمقاطعة الخردة وتوابعها في أربعينات القرن ١٧ الميلادي، ويعزى ذلك لضعف الثقل السياسي والإداري واختفاء الظهير العسكري الذي يدعمهم في حلبة الصراع على المقاطعة وبدأ تنامي دور رجال أوجاق متفرقة الذي أنشأ سنة ٩٦٢هـ / ١٥٥٤م. لإحداث توازن بين أوجاق مستحفظان وعزبان وهذان هما أبرز الأوجاقات وأكثر نفوذها. وقد بدأ رجالهم في حيازة تلك المقاطعة تاركين باقي المقاطعات الحضرية للأوجاقين الأكبر مستحفظان وعزبان والأقاليم لأوجاق الأسباهية، وقد سجلت بعض الوثائق كثافة السيطرة لرجال أوجاق متفرقة على مقاطعة الخردة في السنوات من ١٠١٧ / ١١٠٨ وعلى مدار نصف القرن الأول من القرن ١٧ وفيما يلي قائمة لبعض حائزي المقاطعة في بعض سنوات تلك المدة:-

السنة	اسم حائز المقاطعة	المصدر	رقم السجل	الوثيقة
١٠١٧	الأمير محمد بن عبد الله متفرقة	محافظة دشت	١٢٨	٧٩٢
١٠١٨	الأمير سليمان بن مصطفى أغا متفرقة	باب عالي	١٢٧	٢٨٩
١٠٥٠	الأمير عبد الله بن جلويش بالخدمة العالية المتفرقة	باب سعادة	٣٧٥	١٨
١٠٥١	الأمير الناصري بن العلي جاوشان	باب سعادة	٣٧٦	٨١
١٠٥٤	الأمير أحمد جاويش ديوان مصر	دمياط	٩٠	٥٤
١٠٥٩	الأمير علي جلي جويش	باب عالي	١٢٧	٩٨٦
١٠٧٥	الأمير مصطفى جلي أغا متفرقة	محافظة دشت	١٨٥	٢
١٠٨٨	الأمير حسن أغا متفرقة	محافظة دشت	١٩٨	٥٠٩
١٠٨٩	الأمير أغا كتحذا جاويشان	محافظة دشت	١٩٨	٥١٩

وبقراءة بسيطة لمداولات القائمة السابقة يتضح مشاركة رجال أوجاق جاويشان نظراءهم من أوجاق المتفرقة في حيازة مقاطعة الخردة وتوابعها، وإن شهدت سنوات

نهاية العقد الخامس وكل سنوات العقد السادس من القرن ١٧ استيلاء رجال جاويشان على المقاطعة كملتزمين ثم استعادة رجال أوجاق المتفرقة لزام الأمور، وفي تقديرنا أن ضعف الظهير العسكري والسياسي وحجم الدور والمسؤوليات وهو الذي أقصى المهاترة من حيازة الالتزام بالمقاطعة الرئيسية (الخردة وتوابعها) كان هو نفسه السبب وراء الظهور السريع والاختفاء الأسرع لرجال أوجاق جاويشان من ميدان الصراع، حيث يعلن النفوذ والحجم والدور والتحالفات عن نفسه فيه بقوة، وما اجتمع من أسباب لتراجع واختفاء دور المهاترة ورجال متفرقة وجاويشان كانت نفسها وراء تصاعد دور رجال أوجاق عزبان الذين بدأ ظهور رجاله كملتزمين أصلاء بمقاطعة الخردة بشكل فردي ونسبة ضئيلة في العقد السابع والثامن من القرن ١٧ الميلادي، ولكن سرعان ما سيطروا بشكل كامل على الالتزام بتلك المقاطعة، وتمثلت مشاركة غيرهم بشكل ضئيل في الالتزام من باطنهم ببعض الجهات الفرعية إلى أن دانت لهم السيطرة التامة، وأصبحت عوائدهم من الخردة وتوابعها وكذلك مقاطعة سمسرة بحرين المعينة بالملاحه النيلية^(٤٨) أهم مصادر دخولهم على الإطلاق، وأصبح رجال عزبان يتداولون تلك الالتزامات على كافة مستويات الالتزام، كل حسب رتبته ومكانته في أوجاقه، وصار الحفاظ على الالتزام بالخردة وتوابعها وغير ذلك من النواحي التابعة لأوجاق عزبان أمراً حيوياً ودونه يهون كل شيء حتى ولو اقتضى الأمر الدخول في حرب طاحنة مع المتنافسين والدخول في تحالفات مع أوجاقات وعداءات مع أخرى. وفي تلك الظروف تداخلت العلاقة بين الأوجاقات وبين الحرفيين المختلفين وطوائفهم ويأتى في القلب من ذلك أوجاق عزبان باعتبار اقترابه إلى درجة الالتصاق بطوائف كثيرة من طوائف الحرف من خلال الالتزام الضرائبي بمعظمهما، وكانت العلاقة بين الأوجاقات والحرفيين علاقة تبادلية انتسب فيها كثير من الحرفيين للأوجاقات؛ احتماء بنفوذها، وفرض^(٤٩) رجال الأوجاقات حمايتهم على الحرفيين وانتسب كثير منهم للحرف، وخصوصاً الطبقات الدنيا في الأوجاقات^(٥٠).

وعبئاً حاولت الإدارة المركزية العثمانية التصدي لتلك الظاهرة دون جدوى، ومما أورده أحمد شلبي في هذا الشأن في تاريخه لسنة ١١٢٣ / ١٧١١ ما يؤكد أن رفض تلك المحاولات كان إرادة اجتماع عليها المجتمع من عسكريين وحرفيين، وقد أقراد مؤرخو القرن ١٨ الميلادي لتفاصيل تلك الصراعات بين الأوجاقات والبيوت المملوكية المتحالفة معها على الاستحواذ على مقاطعات الالتزام الحضري وعلى التجاوزات والحمايات والعوائد الإضافية التي كان كل فريق يفرضها على أوجه النشاط الخاضعة له كاللزام، كما باعت محاولات الإدارة المركزية العثمانية انتزاع مقاطعات الالتزام

من الأوجاقات بالفشل^(٥١)، وفي النصف الثاني من القرن ١٨ الميلادي استأثر بمقاطعة الخردة رجال من بيوت القازدغليه والجلقية، حيث تحول عزبان ومستحفظان من حامية عسكرية موالية للدولة العثمانية إلى محالفة ومساعدة النظام المملوكي المتمثل في البيوت المملوكية المختلفة، وبذلك حاز المماليك المناصب داخل الأوجاقات، وأسهم ذلك في نقل ولايات والأوجاقات على نحو ما أشرنا، ورغم ما أصابه على بك الكبير من نفوذ توهم معه أنه قد سيطر على مقاطعات الالتزام المختلفة إلا أنه على العكس من ذلك ترك مقاطعة الخردة وتوابعها في حيازة أوجاق عزبان^(٥٢).

وقد سجل حسين أفندي واستيف استقرار مقاطعة الخردة وفي حوزة أوجاق عزبان، ونوه استيف إلى ضخامة العوائد عن تلك المقاطعة، وفي نفس الوقت أشار إلى كثافة فروعها وتعددتها، بحيث بات من الصعب على الإدارة الفرنسية الإحاطة التامة بها^(٥٣)، وهو الأمر الذي نوهنا إليه في رصدنا لمختلف المقاطعات الفرعية والجهات والمصادر التي تتعلق بمقاطعة الخردة وترتبط بها والذي حاولنا ما أسعفتنا الوثائق والسجلات المختلفة تدراكه.

١ - نظام التعامل الضرائبي:

يبدو من الضروري الحديث عن النظام الذي اتخذته الإدارة المركزية العثمانية في ولاية مصر كوسيلة وأسلوب لجباية الضرائب من الجهات والمقاطعات الحضرية عموماً، ومقاطعة الخردة وتوابعها على وجه الخصوص، باعتبار أن هذا البحث معنى بها في المقام الأول، وقد بدت الوثائق التي باحت بها المحاكم الشرعية والتي صدرت للتعاملات المختلفة على جهات وفروع المقاطعة لنصف الأول من القرن ١٦ الميلادي متضاربة فيها تبوح به من معلومات حول ذلك النظام، ومرد ذلك التضارب يرجع إلى وصفها للقائم على إدارة تلك المقاطعة بأنه (الأمين بمقاطعة الطشتخاناه وأمريّة علم) حيناً، وحيناً آخر بأنه (المتحدث على المهترّة)، وأحياناً بأنه (أمين الخردة) أو (ناظر الخردة) بتعبير وثيقة أخرى، كما وصفت مقاطعة الخردة بأنها (ديون الذخيرة الشريفة جهة الطشتخاناه المشمولة بتحدث معالي المهتر)، وإن بدأ الترادف فيما رصنته الوثائق من توصيفات فإن التناقض يبدو سافراً حينما تصف وثائق أخرى القائم على إدارة المقاطعة - موضوع البحث - في ذات الوقت - بأنه (الملتزم بمقاطعة الطشتخاناه وأمريّة جكار)^(٥٤)، وذلك للفارق الكبير بين نظام الالتزام الذي يدير أصحابه ما التزموا عنه من مقاطعات أو جهات بالأسلوب الذي يروونه مناسباً لهم، وذلك بغرض الانتفاع من الفارق بين ما أدوه للدولة وبين ما حصلوه وبين نظام الأمانات الذي تدفع فيه

الخردة السلطانية بموظفين لديها (أمناء) تدفع لهم رواتبهم لتحصيل مستحقاتها الضرائبية، وهكذا فإن ظاهر النصوص الوثائقية يشير إلى استخدام الإدارة المركزية لأسلوبين مختلفين، هما أسلوب ونظام (الأمانات)، حيث الأصل فيه أن كل الإمكانيات الدولة وولاياتها هي ممتلكات سلطانية، وأن الدخول المتحصلة عنها هي في حقيقة الأمر دخول سلطانية تجمع بواسطة أولئك الموظفين (الأمناء)، وهو ما أشار إليه قانون نامة ولاية مصر، ثم تؤدي حصيلة ما جباه أولئك الموظفون (الأمناء) إلى ناظر الأموال، والذي حل محله الديوان الدفترى المشرف على مالية مصر العثمانية^(٥٤)، والذي أصبح فيه الفردار مضطلعاً بما كان على ناظر الأموال من مسئوليات، واختصت إحدى جهات الديوان الدفترى وهي جهة ديوان الروزنامة بتحصيل وتسجيل إيرادات المقاطعات المختلفة، وما تحدد من تلك المبالغ كنفقات في مختلف الجهات ولمختلف الأغراض^(٥٥).

أما الأسلوب الثانى الذى أوجت به الوثائق فهو نظام الالتزام، وذلك من خلال توصيفها على إدارة مقاطعة الطشتخاناه فى تلك الفترة بأنه (الملتزم بمقاطعة الطشتخاناه وأمرية علم)، أو (الملتزم بالمهترة) ونظام الالتزام- دون الدخول فى تفاصيله الواسعة وما يصحبه من ترتيب إدارية- هو نظام يرتكز على وجود جهتين تتفق كل منهما على تخويل الجهة الأخرى حقوقاً معينة مقابل التزامات محددة يتعهد بتقديمها كل طرف لصاحبه، وتكتب حجج وعقود بتلك الاتفاقات، ويشهد الشهود عليها بعد تضمينها لكل تفاصيل الاتفاق وشروطه فى المحكمة الشرعية، والطرف الأول من تلك المعادلة هو الديوان العالى ومن يمثله الذى يخول الطرف الثانى حقوقه وواجباته الإدارية، ويعطيه قانونية جمع الرسوم والضرائب من جهات ذات أنشطة محددة بوضوح، وذلك نظير سداد الطرف الثانى لمبالغ محددة يدفعها للطرف الأول بصفة معجلة، وهو ما اصطلحت الوثائق على تعريفه باسم (حق التصرف والانتفاع)، ويكفل الطرف الأول باعتبار سلطته على مختلف الأجهزة الإدارية وأجهزة الضبط الاجتماعى والإدارى فى الناحية والنشاط محل الاتفاق حق التمكين والحماية والمسئولة للطرف الثانى، كما يعطيه حق نقل تلك الحقوق إلى وكلاء أو ملتزمين من الباطن أو ملتزمين من باطن ملتزمى الباطن، وتتسحب كل تعهدات الطرف الول، وهو الديوان العالى الممثل لجهة الإدارة المركزية لولاية مصر على كل من خوله الطرف الثانى حقوقه، وذلك من خلال معادلة جديدة يلعب الطرف الثانى- وهو الملتزمون فيها- دور الطرف الأول- وهو الديوان العالى حين يلزمون آخرين من باطنهم ببعض فروع ما حدد لهم أساساً^(٥٦). من جهات التمويل وفروع النشطة المختلفة التى تدور فى إطار

وحدود ما تضمنته عقد الالتزام الأصلي، أما الطرف الثانى أو من ينيبه أو يوكله أو يلزمه من باطنه فله حق استرداد الضرائب فى إطار محدد تغل فيه يداه عن الزيادة فى الضرائب عن النطاق المستقر والمتعارف عليه، ويصبح من حق الطرف الأول والذين خولوا سلطاته من الملتزمين الأصلاء إلغاء ذلك التعاقد إن تقاعس عنه أو عن أدائه متقاعس، وهو على ذلك نظام استثمارى يستثمر فيه الملتزمون به ما يدفعونه مقدماً، وتتمثل عوائدهم فى الفارق بين ما يجبى على الأنشطة من رسوم وضرائب وبين ما يؤدى إلى الخزينة السلطانية أو الملتزم الأصلي، فى حالة الالتزام من الباطن من مبالغ، وهذا الفارق هو اصطلاح على تعريفه بأنه (فائض الالتزام).

ورغم ما ذكره البعض من تأخر العمل بنظام الالتزام إلى القرن ١٧ الميلادى، أو استخدام النظامين بطريقة تبادلية وبتدخل كبير، وما عرى إلى سنة ٩٧٦ / ١٥٦٨ باعتبارهما بداية لمعاملة الأمناء كملتزمين، رغم أن نظام الالتزام أكثر تعقيداً من نظم الأمانات، ولكن أصحاب ذلك الرأى اعتبروا أن العدول عنه إلى نظام الالتزام كان هروباً من الأعباء المالية لنظام الأمانات وما يحتاجه من رواتب للأمناء ربما تعوزهم الدافعية والحماسة للتحصيل الضرائبى، وهى التى توافرت بداهة عند الملتزمين على كافة مستوياتهم^(٥٧). ورغم ذلك فإن نصوص وثائقية مبكرة تثبت استخدام نظام الالتزام منذ دخول العثمانيين إلى مصر - لاسيما وأنه هو نفسه كان نظاماً متعاملاً به على معظم جهات النشاط الحضرى فى العصر المملوكى - تحت اسم نظام التضمين أو الضمان^(٥٨).

وقد عرفت إحدى الوثائق سنة ٩٣١هـ / ١٥٢٥م المسئول عن إدارة المقاطعة بأنه (الشهابى أحمد الملتزم بجهات الطشتخاناه)، كما أوردت إحدى الوثائق سنة ٩٣٦هـ / ١٥٣٠م نصاً يؤكد تطبيق الالتزام كنظام ضرائبى منذ السيطرة العثمانية على مصر، جاء فيه (الترم يوسف وفا بن أحمد المعروف بالزبدكاش طشتخاناه وأمر عليه بمحروسة مصر فى عشرين ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وتسعمائة وذلك لسنة كاملة فى الشهر نصف نصف دينار واثنين وأربعون ديناراً كل دينار خمسة وعشرين نصف فضة كبار سليمانى...)، كما تواترت وثائق عبر سنوات مختلفة تلت ذلك تتضمن نفس المعنى^(٥٩)، ويؤكد استخدام الإدارة العثمانية لنظام الالتزام كنظام ضرائبى للتعامل مع المقاطعات الحضرية ومنها مقاطعة الخردة.

وهكذا فإن على الأرجح فى ذلك الشأن الذى عولنا عليه بعد استقراء عديد من نصوص الوثائق واستجلائها أن استخدام الوثائق لمصطلح (الأمين كان من قبيل

الترادف مع مصطلح الملتزم)، خاصة وأن ما أوردته تلك الوثائق من تفاصيل تعاملات الأمناء القائمين على مقاطعة الطشخاناه وما تفرع عنها مع غيرهم تؤكد أن تعاملهم هذا خضع لكل قواعد وتراتب وفلسفة نظام الالتزام، وقد رصدت وثيقتان متتابعتان ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م توصيفين مختلفين لشخص واحد عند تعامله على جهات التزامه، وجاء في أولهما أنه (الأمير مراد جاويش الأمين بالثغر) وجاء في الأخرى أنه (الأمير مراد أمين السكة السلطانية سابقاً الملتزم بمقاطعة الثغر)^(١٠).

وقد اعتمد نظام الالتزام لنجاح عملية التحصيل الضرائبي أسلوب الضمان الجماعي، حيث لابد أن تنص وثيقة التعاقد على الالتزام على تحديد مدة التعاقد، وهي تتراوح بين سنة وأكثر، وإن سجلت بعض وثائق الالتزام من الباطن مدداً أقل من ذلك، ثم ضرورة وجود ضمان يضمن وفاء الملتزم بسداد ما عليه، وهو ضمان تتوافر فيه كل الشروط القانونية للضمان، من حيث اعتبار الضامن كالأصيل في الوفاء بشروط التعاقد، وينصرف الضمان إلى الذمة والمال والنفس^(١١)، ولا ينصرف الضمان أو كما أسمته بعض الوثائق (الكفالة) إلى كفلاء من غيره الطرفين فقط، وإنما كان التزام أكثر من رجل بجهة واحدة يعنى تكافلهم وتضامنهم معاً ذمة ومالاً ونفساً^(١٢).

وفي حالات الالتزام بالمقاطعة الرئيسية كان لابد أن يضمن كبار رجال الأوجاق الملتزمين الأصلاء من زملائهم للديوان، ويبدو أن ذلك الأسلوب ارتضته الإدارة لضمان الوفاء بالمبالغ المتفق عليها في عقود الاتفاق على الالتزامات، وقد نقلت لنا بعض الوثائق صورة للضمان المزدوج، وهو إجراء احترازي كانت تأخذ به الإدارة العثمانية في حالات تعدد الملتزمين، وكان ذلك الحق ينتقل إلى الملتزمين، حيث يتضامن لديهم ملتزمو الباطن ويتضامن مع أولئك بعض مشايخ الحرفة أو الطائفة أو بعض الأقارب، وفي تلك الحالات لابد أن يقبل الطرف الأول ذلك الضمان، ويتعبير الوثيقة (وقد قيل منهم ذلك قبولاً شرعياً وهم في ذلك متضامنون متكفلون في الذمة والمال والحالات الست المعتبرة شرعاً الضمان الشرعي بالإذن الشرعي والقبول المرعي)^(١٣).

على أن نظام الالتزام الذي تعاملت به الإدارة المركزية اعتبر نظاماً يتسم بالتعامل به بالمخاطر الشديد، الناشئة عن تحويل الملتزمين حقوقاً وسلطات واسعة بعيداً عن السلطة المركزية، مع أنه لا يعتبر مشروعاً خاصاً لصاحبه بصفة مطلقة؛ وذلك لأن الدولة احتفظت لنفسها دائماً بحق التدخل وتصحيح الأوضاع، غير أن كل ذلك لم يحل دون ظهور سلبيات ذلك النظام في فترات التراجع الإداري أو الفراغ السياسي، أو

النزاعات السياسية، وعلى هذا يمكن اعتبار سنوات النصف الأول من القرن ١٦ الميلادي كانت تمثل سنوات التطبيق المثالي والآمن لنظام الالتزام، وفيها برزت إيجابياته^(٦٤)، حينما كانت الإدارة المركزية تتصدى بحسم لأطماع الملتزمين، ولكن السلبيات والمحاذير الكامنة وراء استخدام ذلك النظام سرعان ما أبرزها التراجع التدريجي للقبضة الإدارية العثمانية، وإن كان ذلك كله بشكل نسبي في حجمه وتأثيره وزمانه مع ابتداء جهات التمويل وعناصر النشاط المختلفة من أساليب الحماية الذاتية ما مكنها من التأقلم مع تلك الظروف^(٦٥).

أما مستويات الملتزمين الذين أداروا مقاطعة الخردة وفروع وجهات تمويلها المختلفة فإنها تمثلت فيما يلي:

١- ملتزمو المستوى الأول:

نعني بهم الملتزمين الأصلاء الذين يتعاقدون مباشرة مع الديوان العالي وديوان الروزنامة على الالتزام بالمقاطعة الرئيسية المتضمنة لكل فروع وجهات التمويل، وهم يمثلون الطرف الثاني في التعاقد على الالتزام في تلك الحالة، وقد أسلفنا أن رجال جماعة مهتران قلعة مصر ومن بعدهم رجال أوجاقى متفرقة وجاويشان ثم عزبان قد استأثروا بالالتزام بتلك المقاطعة، وقد أشرف أولئك على ما اصطلحت عليه وثائق المحاكم الشرعية بأنه (ديوان الخردة) فكانوا يتسلمونه من سابقهم من الملتزمين عقب تعاقدهم على الالتزام، وكانت العناصر الإدارية الفنية العاملة في مقر ديوان الخردة من الكتبة وغيرهم تكفل أنسيابية عمليات تغيير الملتزمين^(٦٦)، أما مدة الالتزام فكانت سنة كاملة تتحدد وفق الالتزام بالمقاطعة الرئيسية وإرادة الطرفين، وإن سجلت بعض الوثائق مددا للالتزام من الباطن أو في مستويات الالتزام الأدنى، واتى يلتزم فيها بعض مشايخ الحرف أو كبار رجال العائلات الخاضعة لمقاطعة الخردة من تلك التي تمتن حرف اللهو والترفيه أو النشاط الهامشي^(٦٧).

وقد حكمت عمليات تداول الالتزامات على مختلف تسمياتها قاعدة التزايد، حيث كانت تلك العمليات تتم في مزاد أو ما يشبهه، يجوز الالتزام فيها من يقدم عرضا ماليا أكبر، وكان الملتزمون الأصلاء من رجال الأوجاقات المختلفة المحتكرة لمقاطعة الخردة وتوابعها يديرون ما التزموا به في إطار علاقة خاصة تحكم علاقاتهم باوجاقاتهم، والثابت المتعارف عليه في تلك العلاقة^(٦٨)، على أن حيازة تلك المقاطعة في مستوياتها الأولى مثلما دانت لشخص واحد فإن بعض الوثائق قد رصدت اشتراك أكثر من واحد في حيازتها، ومن ذلك التزام كل من الزيني جقمق والزيني أحمد

المهتاران بمقاطعة الطشتخانة الرئيسية سنة ١٠١٨هـ/١٦٠٩م، كما التزم محمد جورجى عزبان منفردا بالمقاطعة سنة ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م وقبله بعام التزم بها الأمير حسين أغا^(٦٩)، ولملتزمى المستوى الأول الأصلاء حق إدارة المقاطعة وجهاتها بالشكل الذى يروونه من حيث إدارة بعض فروعها بأنفسهم أو بمعاونيهم، أو إلزامها لآخرين وقبول العروض المقدمة للالتزام ورفضها، إعفاء من يرون إعفاه وإقامة الدعاوى القضائية فى المحاكم الشرعية على المتقاعسين والشكوى لنفس المحاكم من تقاعس ملتزمى الباطن وغيرهم، وهذا يفسر لنا ما سبق أن أشرنا إليه من تحصيل الرسوم والضرائب على البغايا وغيرهم، ورفع ذلك أحيانا أخرى، فالأمر فى تلك الحالة كان متعلق بإرادتى الباشا والملتزمين الأصلاء وتوجههم الأخلاقى والدينى.

٢- المستوى الثانى (الوكلاء- ملتزمو الباطن)^(٧٠):

رصدت الوثائق لونا من ألوان الوكالة فى إدارة الجهات والمقاطعات الفرعية، حيث استندت إلى الوكلاء فى مثل تلك الأحوال مهمة تحصيل الرسوم والعوائد من عناصر التمويل الضرائبى دون التزامات محددة على أولئك الوكلاء، باستثناء تسليم ما تم تحصيله من تلك العناصر للملتزمين الأصلاء، وقد أقام أحد المهاترة من الملتزمين بالمقاطعة الأصلية فى سنة ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م أحد مشايخ الحرف فى دمياط وهو الحاج على البرنبالى بغرض جمع العوائد والرسوم المتعلقة بالمقاطعة، وقد نصت الوثيقة على ذلك وجاء فيها (يجمع لنا عوايدنا التى عليكم بموجب الخوالى القديمة وبموجب بيور لدى شريف من صاحب الدولة من طوائف الحمامية والسقائين والطحاتين والمدافنين والعجائين وصناع العيش وسائر ما يتعلق بجهة مهتار باشا بئر دمياط)، وقد اتخذ ملتزمو المقاطعة الرئيسية ذلك الأسلوب مرات عديدة فى دمياط، حيث أطلقت إحدى الوثائق على القائم على التحصيل لقب (وكيل المهتار)^(٧١).

وجاء فى نص وثيقة الوكالة (صورة تذكرة محضرة من مهتار باشا بمصر مضمونها توكيل الشريف محمد تابع الأمير دلاور ملتزم بئر دمياط لجمع ما يتعلق بنا بموجب العادة القديمة والتحذير من المخالفة وكل منكم من يعاند فى ذلك ويخالفه فيرسل يعلمنا نحضر به إلى هنا عندنا ويخلص من حقه ويحصل له غاية التحقيق ٠٠٠) وهكذا فإن استقراء ذلك النص يشير إلى أن مهمة الوكيل لا تعدو جمع الرسوم والعوائد الضرائبية ممن يهبون لأدائها، والإبلاغ عن الممتنعين عن السداد للموكل، وهو الملتزم الأصل بالمقاطعة الذى يتخذ ما يراه مناسبا فى ذلك الشأن دون مسؤولية ما أو تأثير أو تأثر يقع على الوكيل، وعلى هذا لم ترصد وثائق الوكالة على

اختلافها مبلغا ينبغي على الوكيل دفعه أو شروطا وصعها موكل على وكيله، بل ولم ترصد المنافع التي تعود على الوكلاء من ذلك، ولذلك لا يعدو عقد الوكالة سدا قانونيا تقوم جهات التمويل من طوائف الحرف بالتعامل مع الوكيل بموجبه، ويبدو أن أسلوب الوكالة كان أسلوبا يلجأ إليه الملتزمون الأصلاء في جهات التمويل المستقرة، أو قليلة العدد، محدودة الدخل، بسيطة التركيب، أو تلك التي لم يتقدم أحد للالتزام بها من الباطن، على أن الوثائق لم تسجل شيوع استخدام أسلوب الوكالة، بل سجلت عناء وعنتا ما لاقاه الوكلاء في تحصيلهم لعوائد موكلهم، وأية ذلك أن عام ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م قد شهد عدول ملتزمى مقاطعة الخردة الأصلاء عن استخدام ما شاع استخدامه في ثغر دمياط من الوكالة، أرسل عابدى أغا مهتران باشا وكيلاً عنه اسمه أحمد الترجمان ولكن ما صادفه ذلك الوكيل من المشكلات أدى إلى العدول عن أسلوب الوكالة في ثغر دمياط وإدراج التزاما ضمن جهات عديدة في الوجهين القبلى والبحرى وإسنادها إلى الأمير حسن جاويش الذى التزم بتلك الفروع والجهات من باطن ملتزم مقاطعة الخردة الجديد فى العام التالى، وهو الأمير أحمد جاويش الذى عدل عن توكيل غيره، ربما لقصور الوكلاء عن القيام بمهمتهم، أو بتقدم أحد الملتزمين بعرض يلتزم فيه بتلك الجهات، وهو الأمر الذى لا نستطيع أن نجزم به^(٧٢).

أما ملتزمو الباطن فكانوا يلتزمون لدى ديوان الخردة والقائمين عليه بجهات محددة، ترصد بدقة فى وثائق الالتزام وأسلوب سدادها الذى غالبا ما يتناسب مع طبيعة الجهات موضع الالتزام، فهناك سداد على ثلثه أقساط متساوية فى المدة والمبلغ، وهناك أقساط أقل أو أكثر من ذلك، وهناك سداد يومية لبعض الجهات البسيطة الدخل والتركيب، وكما أسلفنا فإن لملتزمى الباطن أن يقسموا الجهات التي التزموا بها إلى جهات فردية وإلزامها الآخرين أو تحصيل رسومها بأنفسهم.

وقد غلبت على ملتزمى الباطن من المستوى الثانى أن يكونوا رجالا من الأوجاق صاحب السيطرة، ممن يشغلون رتبا ومكانة أدنى، أو بعض العاملين فى جهات التزامهم، سواء كانوا تجارا أو مشايخ حرف، وسوف نضرب أمثلة محددة لذلك:-

١- سنة ٩٤١هـ/١٦٥٣م التزم على المهتار بالمحلة الكبرى (بجهات الطباليين والزمارين والدالين وغيرهم من باطن الزينى جانم بن يوسف المهتار بالخدمة الشريفة على جهات الطشتخانة نظير مبلغ ١٠٠٠ نصف فضة لمدة خمسة أشهر) وقد جمع المهتار على إلى جانب التزامه بتلك الجهات تعيينه كنائب عن الملتزم الأصلي فى عدة جهات، وقد وافقة الملتزم الأصلي على ذلك وخوله حقوق وسلطات

العمل كنائب، وعبرت عن ذلك الوثيقة بقولها: (وأذن له أن يكون نائياً عنه بالوجه القبلى والبحرى والثغر السكندرى وفوه ومنوف والنحارية والمنزلة والشرقية والغربية وأذن له فى التكلم على جهات المغانى والحوشة بالمحلة الكبرى ٠٠٠).

٢- فى سنة ٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م التزم الشيخ على بن إسماعيل البولاقي الدخاوى للمهتار قلندريس إسكندر التوفكى بلوك ٣٥ بمبلغ ٦٠ دينار فى مدة سنتين كاملتين نظير تخويله حق جمع الرسوم من (مشيخة منف وجميع طائفة الرختاوية بالقاهرة وبولاى ومصر القديمة)^(٧٣).

٣- فى سنة ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م التزم الشريف على من باطن ملتزمى الطشتخاناه وأمريه علم وهما الزينى جقمق وأحمد المهتاران بالجهات التابعة للمقاطعة فى عدة نواحى (مهترة الفيوم والوجه القبلى نظير مبلغ ١٣ ألف نصف على ثلاثة أقساط متساوية مدة ومبلغاً)^(٧٤).

٤- فى سنة ١٠٢٦هـ/ ١٦١٧م التزم محمد بن صلاح الدين بن محمد المحلاوى لجهة الطشتخاناه وأمريه علم الجارية فى التزام المهتار الزينى قلندر بمبلغ دينارين ذهب نظير منحه حق تحصيل الرسوم والضرائب من طوائف الحرف الخاضعة للمقاطعة فى المحلة الكبرى.

٥- فى سنة ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م التزم ثلاثة رجال من أوجاق عزبان، هم الحج عبد القادر والحج نور الدين وعلى الحكيم لمحمد حوربجى عزبان ملتزم المقاطعة الرئيسية بمبلغ ١٠ ألف نصف فضة على أربعة أقساط متساوية مبلغاً وزمناً نظير تخويلهم حق جباية الرسوم^(٧٥) على بعض الطوائف المختلفة.

وقد ذكرنا أن الحقوق القانونية لملتزمى الباطن كان فى إمكانهم نقلها بدورهم إلى ملتزمين من باطنهم، أو إلى مشايخ طوائف الحرف، وأولئك كانوا يأتون فى نهاية سلم ترتيب الملتزمين، لكون معظمهم من الحرفيين أو التجار أو مشايخ الحرف، ولذلك بات من الواجب تصنيفهم داخل الفئة الثالثة من مستويات الالتزام.

٣- ملتزمو المشيخات:

نعنى بهم بعض مشايخ طوائف الحرف الذين كانوا يلتزمون بجهات تتضمن عدة طوائف فرعية، تمارس أنشطة مختلفة، بعضها متقارب النوعية^(٧٦)، والبعض الآخر يمارس أنشطة مختلفة وإن جمع المكان بين تلك الطوائف والحرف جميعاً، وكثيراً ما نسبت تلك المجموعات إلى المدينة أو إلى حرفة ذلك الشيخ الملتزم بتلك الحرفة

الفرعية، وقد أطلقت الوثائق على تلك المجموعات الحرفية عدة تسميات كانت أولها تنسبها إلى المكان (مشيخة دمياط- مشيخة منف العليا- مشيخة رشيد- دمياط- المنصورة- المحلة الكبرى) كما نسبتها بعض الوثائق إلى المكان بتوصيف آخر (جهة بنى سويف- أرمنت- أبو ثيج- الأسيوطية- جرجا- البهنساوية- المنفلوطية- وجهة فوه- وجهة الخردة بدمياط- وجهة الحوشا الحكما والكحالين)، كما أجملتها في تعبير آخر مستخدمة مصطلح (حملة) مردفاً لجهة أو مشيخة، ومن ذلك (حملة الخردة والصباغة والسبك ومعمل الفروج بفارسكور- حملة الحلوانية والشرباتلية والكنفانية بدمياط- مشيخة طوائف الحوشة والحواء والقرادين- مشيخة الحباكين والسماكرة والحصرية بالفيوم- مشيخة المنجدين)^(٧٧).

وبدور القائمين على الالتزام بالمشيخات عملية جباية الرسوم والضرائب والإشراف الإداري العام، باعتبار القائم على ذلك شيخاً أعلى لجميع مشايخ الطوائف والحرف الفرعية، والغرض من ذلك تيسير الاتصال الإداري بين عناصر الطوائف المختلفة وبين الأجهزة الإدارية بشكل يحفظ حقوقاً متبادلة لجميع الأطراف، وكذلك ضمان الشمولية الضرائبية لجميع الأنشطة، ومثل ذلك كله كان يتم في حالة أقرب إلى الإدارة شبه الذاتية لكل حرفة، وقد مثل أسلوب انتخاب المشايخ ومراقبة أدائهم وجماعية إرادة الاختيار والعزل وتداول المشيخة وسيلة ناجحة إلى حد كبير^(٧٨)، وأضفى تحرراً كبيراً على أولئك المشايخ من ضغط الأجهزة الإدارية والمتطلعين إلى استغلال طوائف الحرفيين على اختلافهم، وفيما يلي أمثلة نوردتها على سبيل المثال لا الحصر للملتزمين من المشايخ:

١- سنة ٩٤١هـ/١٥٣٤م التزم الشيخ أحمد المدني بجهة بنى سويف وأرمنت والبهنساوية لمقاطعة الطشتخاناه نظير مبلغ ٣٠٠ نصف لمدة سنة كاملة.

٢- سنة ٩٧٦هـ/١٥٦٨م التزم الشيخ على بن سلام البولاقى بمشيخة منف العليا ومعها جميع طوائف الرختاوية بالقاهرة وبولاق ومصر القديمة نظير مبلغ ثلاثة دنانير من الذهب السلطاني.

٣- سنة ١٠٤١م التزم النورى على بن الحاج أحمد السمانودى بمشيخة دمياط وطوائفها وهى (الحمامية والقزازين والمطرفجين وأهل الشرط والرهن والأبنا وأرباب الفنون وأصحاب الصنایع والدخاخنة والقرادية وغير ذلك)^(٧٩).

٤- سنة ١٥٧هـ/١٦٤٧م التزم أربعة رجال هم مشايخ طائفة الحوشة (محمد بنى

محمد الشهير بالناقاة وأخوة على الشهير بالبولاقى ومحمد بن صدقة وأحمد بن على الشهير بثوم وطوائف الحوشة والحواء والقرادة بمصر المحروسة والريف البحرى والشرقى والغربى وشيخى والبحيرة وطايفة العربانية وغيرها وذلك نظير مبلغ ٦٠٠٠ نصف فضة على ثلاثة أقساط) وفى نفس العام التزم الشيخ عمر بن نافع الشهير بالمنصورى من باطن ملتزمى الخردة بمبلغ ٨٠٠ نصف نظير تخويله جباية الرسوم والضرائب من طوائف (المثمنين والحيالين والمدارجية وبنى تقيّة)، ونصبت وثيقة الالتزام على تخويله حقوقا هي (الشد والعهد والنص والحوش والقُدوم)^(٨٠)، وتلك الحقوق تعنى تمكينه رسميا من إضافة أو فصل أعضاء الطوائف، وتقدير الرسوم عليهم، وتقسيم أو جمع الجهات المختلفة من نواحى التزامه، وفق رؤيته وما يراه مناسباً للتعامل مع الجهات التى التزم بها.

٥- سنة ١٠٨٧/١٠٨٨ التزم الحاج على بن حموده الدولابى شيخ طايفة الدخاخنية بمشيخة (الدخاخنية ومبيض النحاس والزلبانية والكنفانية بمصر وبولاق القاهرة ومشيخة المحلة والخانقاه السرياقوسية ومنف العليا وتوابع ذلك نظير مبلغ ١٦ ألف نصف فضة على أربعة أقساط متساوية مدة ومبلغاً) وتمثل تلك الحالات استخداماً واسعاً لنظام الالتزام، انطلاقاً من فكرة المشيخة، ويلاحظ تبعية حرف بعيدة عن نشاط ذلك الشيخ ونشاط أفراد حرفته فى إطار وحدود التزامه الادارية والقانونية^(٨١).

٤- مشايخ الحرفة الواحدة:-

هم آخر العاملين فى سلسلة الملتزمين بمقاطعة الخردة وتوابعها، وتمثل الجانب الضرائبى فى مسئوليات شيخ الحرفة فى وجوب قيامه بتقسيم ما على أفراد طائفته من رسوم وعوائد على حسب إمكاناتهم وحجم أعمالهم، ولم يكن واحد من أفراد الحرفة الجدد ليستطيع أن يمارس نشاطه أو يكسب عضوية الطائفة إلا بإذنه، وذلك يعنى فى جانب منه إخضاعه للمظلمة الضرائبية بعد وفائه بباقي الشروط المطلوبة لذلك، وقد مثل التزام شيخ كل طائفة أو بعض مشايخها- فى حالة تعدد المشايخ- أمراً لازماً لا يدر ربحاً للقائم عليه، على اعتبار ما يتقاضاه ذلك الشيخ من عوائد شخصية على أفراد طائفته تسمى (عوائد المشيخة)، وفى حالة التزام شيخ الحرفة بطائفته فإن غرض الربح لا يمثل هاجساً أساسياً للشيخ، وذلك لثبات الرسوم والضرائب المعتاد سدادها من أفراد الطائفة، وعدم سكوتهم على اتخاذ جبايته الضرائب وسيلة للتربح^(٨٢). وكان من دأب وثائق تعيين مشايخ الحرف اشتراط أفراد الطائفة شرطاً أساسياً على شيخهم،

وهذا الشرط يتجه مباشرة إلى الضرائب، وكانت الوثائق تعبر عن ذلك صراحة بقولها (بشرط عدم إحداث حادث ولا تجديد مظلمة وأن يسير فيهم بموجب العوائد القديمة والخوالي السابقة)^(٨٤)

وفي حالات كون جهات التمويل من أفراد عائلات محددة كان بعض أولئك الأفراد يلتزمون من باطن شيخ الحرفة الملتزم بالمشيخة على عدد من الحرف أو الملتزم من الباطن بالجهة أو الحملة التي يخضع لها أفراد تلك العائلات، ومن أمثلة ذلك ما أورده الوثائق على النحو التالي:-

١- في سنة ٩٤٢هـ/١٥٣٥م التزم المعلم محمد بن عبد الله البساطي الزففي بمبلغ ٥٠٠ نصف للمهتار نظير التزامه من باطنه بعدة جهات هي (مسبك الزهر وأعمال الشمع وأعمال النحاس وهي الجهات العاملة في صناعة ذلك وقاعة الزفف الأمشاطي) التي تعد أمشاط الأنوال العاملة في مجال نسج الأقمشة^(٨٥)

٢- في سنة ٩٤٩هـ/١٥٤٢م التزم المعلم سلطان بن مطاوع الرمكي وأخواه خطاب وفياض، وهم-كما عرفت- الوثيقة-مشايخ البرامكة- بمبلغ ٧٠٠ نصف فضة لمقاطعة الطشتخاناه نظير تخويلهم حق سداد الضرائب عن أقرنائهم من طوائف الحلبية والزوامل بالوجهين القبلي والبحري، وهي طوائف تنسب نفسها إلى أسرة البرامكة، ويعملون في حرف الملاهي والمغاني^(٨٦).

٣- في سنة ١٠١٨هـ/١٦٠٩م أفردت إحدى الوثائق لعدد كبير من العائلات التابعة التزاما لمقاطعة الخردة، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر (أولاد هندي وأولاد تعلب وأولاد يحيى وأولاد عبيه). والواضح أن تسمية تلك العائلات تعنى قيام كبارها بسداد الضرائب عنها في إطار الطبيعة الأبوية لتركيبية العائلات، وفيها تكون كل الطاعة والسلطة على أفراد العائلة لكبيرها سواء كان أبا أو أخا أو غير ذلك^(٨٧).

٤- في سنة ١٠٧٥هـ/١٦٤٧م التزم كل من الرئيس مقلد والرئيس محمد بن خليل الطبال الزمار كل منهما بمبلغ ٢٠٠ نصف فضة من باطن أحد مشايخ طوائف حرف اللهو والطرفية وذلك نظير تخويلهم جمع الرسوم والضرائب من زملاء حرفتهم، وبتعبير الوثيقة (نظير تصرفاتهما من باطنه بضاعة الطبل والزممر والهزل والقواجي الشامية بالبرين بر الجيزة والقلوبية) وقد ضمنها في ذلك عمهما^(٨٨).

٥- في سنة ١٠٥٦هـ/١٦٧٦م التزم المعلم شعبان بن أحمد القليوبى الحكوى بدمياط- وهو بذلك من طائفة الحكويين في المقاهي التي يروى أفرادها السير الشعبية

والسيرة النبوية وغير ذلك من باطن ملتزم المهترة - بمبلغ ٢ أقرش لمدة سنة أشهر، وذلك عن طائفته وعده طوائف أخرى تابعة للمقاطعة الرئيسية بدمياط هي (الحكوبين في القهاوى والفوشية والسيارجية والفرانين)^(٨٩).

٦- فى سنة ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م التزم المعلم محمد أبو غالى الحلوانى بكامل معامل الحلوى الطحينية بالقاهرة ومصر القيمة وبولاى، وكذلك بالمحلات التى تبيعها، وعددها كما حددته الوثيقة أربع محلات، وذلك من باطن ملتزم الخردة وتوابعها، لقاء مبلغ ٥٧ ألف نصف فضة، وقام بدورة بإلزام أجزاء من الجهات التابعة له لآخرين، وقد تقاضى نظير ذلك مبلغ ٢٠٥٠٠ نصف، وذلك لأحد المحلات التى تبيع الحلوى وتصنعها للتجار^(٩٠).

وبنظرة دقيقة إني ما أسلفنا عن نظام التحصيل الضرائبى وآلياته والعاملين عليه وما يحكمه من قواعد ونظم قانونية وكذلك إلى طبقات الملتزمين ومستوياتهم وأساليب التعامل البينى لتلك الطبقات، فإن الملاحظة الأبرز والتى تبدو جلية واضحة تتمثل فى دقة التنظيم الضرائبى، رغم سلبيات الممارسة المختلفة التى جعلت نظام الالتزام من أكثر نظم التحصيل الضرائبى إثارة للجدل وتعرضا للانتقاد، ولا سيما فى حالات اختلال المعادلة الضابطة لأدائه، والمتمثلة فى مراقبة الإدارة المركزية لطموحات الملتزمين فى بهظ وابتزاز جهات ومفردات التمويل من طوائف الحرف ومختلف الأنشطة إلا أن استغراق مستويات الملتزمين لكل جهات ومفردات التمويل وإن نأت أو تضاعلت فى ظل الدافعية الشخصية للملتزمين على كافة مستوياتهم، والتى بموجبها يمكن اعتبار أى حالة من حالات التهرب الضرائبى بمثابة خسارة شخصية للملتزم، الذى يدفعه حرصه على تحقيق استثماره الشخصى المتمثل فى عائد التزامه (فائض الالتزام) إلى تقصى كل مفردات التمويل الضرائبى فى جهته والاستعانة بكل ما يمكنه من ذلك من أدوات، كل ذلك يمكن معه القول: بفاعلية وكفاءة ذلك النظام الضرائبى رغم التحفظات المختلفة عليه أما الدور الذى اضطلعت به مقاطعة الخردة وتوابعها فى إجمالى دخول الخزينة السلطانية وإجمالى إنفاقات (الإخراجات) وما حصل عنها بصفة رسمية تعود للخزينة السلطانية أو غير رسمية تعود إلى جهات أو أفراد أو متنفذين من الجانبين فهو ما نعرض له فيما يلى:-

رابعاً: دور مقاطعة الخردة وتوابعها في مالية مصر العثمانية:-

١- متحصلات الخزينة السلطانية من المقاطعة وإنفاقاتها:-

اقتضى نظام الإدارة المالية لولاية مصر العثمانية اعتبار الباشوات هم الملتزمون الأصليون^(١١) بالولاية، وعلى ذلك كانت مقاطعات الالتزام المختلفة تطرح التزاماً من قبل ديوان الروزنامه ويلتزم بها لحساب الباشا مختلف الملتزمين من مستويات الالتزام الأولى للمكونة من كبار رجال الأوجاقات وغيرهم، وفي نظير ما كان يتقاضاه الباشا من هؤلاء الملتزمين كان عليه أن يدفع عنها مال الخراج السنوي، وله الفارق بين ما التزم به الملتزمون وما يدفع عن كل مقاطعة لحساب الخزينة السلطانية، إضافة إلى باقى مفردات دخله من رواتب وامتيازات، وقد مثلت مقاطعات الالتزام الحضرية- ومنها بالطبع مقاطعة الخردة وتوابعها- رافداً من روافد دخل الباشوات، وفي إطار التزام الباشوات بولاية مصر كانت الإجراءات المحاسبية الصارمة تعقب عزل كل باشا وولاية غيره^(١٢).

وعلى هذا فإن ما نعينه بمتحصلات الخزينة السلطانية من مقاطعة الخردة وتوابعها هي المبالغ المربوطة عليها التي يدفعها الملتزمون للخرينة السلطانية لحساب الباشا، الذي ينتفع بالفائض بين ما التزم به الملتزمون وما سدد لحسابه من المال الميرى، وقد اشتملت بنود تلك المتحصلات على ما يلي:-

أ- المال الميرى:-

وهو إجمالى عدة بنود مختلفة اتسم بعضها بالثبات والبعض الآخر استحدث فى ظروف مختلفة وتعرض للزيادة أو النقص فى ظروف أخرى سوف نشير إليها فى موضوعها. وأما بنود المال الميرى المختلفة فهي:-

- أصل المال الميرى

وهي المبالغ المربوطة بصفة أساسية عن المقاطعة أو فروعها المختلفة، وقد رصد شو تفاصيلها فى فترة مبكرة وهي سنة ١٥٩٥/١٠٠٤م، وإن سجلت دفاتر الروزنامه فى سنوات القرن ١٨ الميلادى ثباتها وقد جاءت كالتالى:-

مقاطعة الخردة الفرعية	٣١٢,٥٠٠	بارة
مقاطعة الطشتخاناه	٣٠,٠٠٠	بارة
مقاطعة سكر أميرى	١٧٥,٠٠٠	بارة

مقاطعة باج بازاران
إجمالي
٦٦.٦٦٧
٥٨٩.١٦٧
بارة

ب- المطلوب عن فارق التقويم (مال توتيه)^(٩٣):-

استخدمت الدولة العثمانية تقويمياً معقداً نسق على أساس السنة الشمسية والسنة القمرية، وعلى أساسه كانت دخول الدولة نجبي وفقاً للتقويم الشمسي، بينما كانت مصر وفاتها تدفع وفقاً للنسبة القمرية، وبالتالي نشأ فارق خطير عن عدم تكافؤ المعدل اليومي للجبايات والمصاريف، وبالتالي كان لا بد من حل هذه المشكلة لتغطية العجز السنوي الذي تشمل قيمته مطلوبات ومصاريف ١١ يوماً كل عام تمثل فارق التقويمين، وكان الحل هو إضافة مبلغاً على المطلوب كل عام يمثل الفارق بين التقويمين تحت بند (تفاوت السنة الشمسية)، وأسمنته سجلات الروزنامة في مصر باسم (مال توتيه)، وقد ظهر التعديل زمن إبراهيم باشا الوزير، وقد أضاف المطلوب ما نسبته ٢.٢% عن فارق التقويم لإجمالي المطلوب قبل الإصلاح وهو مبلغ ١٥٦.٨١ بارة سنوياً وذلك سنة ١٠٨٢هـ/١٦٩٧م^(٩٤).

- المطلوب عن ضريبة كشوفيه كبير

فرضت تلك الضريبة على كبار الموظفين الرئيسيين العاملين في خدمة الديوان وولاية الأقاليم من السناجق والكشاف وكبار الملتزمين من رجال الاوقاف والمقاطعات وغيرهم، وذلك لحساب الخزينة السلطانية^(٩٥) في مقابل الامتيازات المترتبة على عوائدهم المالية الضخمة من أرباح الالتزام والرواتب والعوائد العينية (جراية وعلق) وغير ذلك، ويرجع تاريخ تحصيلها إلى منتصف القرن ١٦ الميلادي، ولكنها ألحقت مالياً بالباشا سنة ١٠٨٢هـ/١٦٧١م وبلغ المطلوب عنها سنة ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م مبلغ ١٢٥.٠٠٠ بارة، ثم ارتفع المطلوب عن كشوفية كبير سنة ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م إلى مبلغ ٥٥.٣٤٧ بارة ليصل إجماليه إلى ١٨٠.٣٤٧ بارة^(٩٦) بنسبة مئوية قدرها ٤٤.٢٧%، وفي إصلاح إسماعيل باشا الذي سوف نشير إلى بعض تفاصيله لاحقاً-مضاف سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م:- أضيف مبلغ ٧.٢١٤ بارة بنسبة مئوية قدرها ٤% زيادة على المطلوب في السنوات السابقة للإصلاح، ويشهد المطلوب عن ضريبة (كشوفيه كبير) زيادة كبيرة في سنة ١١٢١هـ/١٧٠٩م بلغت ٣٨.٩٧٦ بارة بزيادة نسبتها المئوية هي ٢٠.٧٨% ليرتفع بذلك المطلوب عن تلك

الضريبة إلى ٢٢٦.٥٣٧ بارة، ويظل ذلك ثابتاً إلى أن يتم إلغاء ضريبة (كشوفيه كبير) بالكامل إثر قيام حسن باشا الغازى ببعض التعديلات المالية فى هيكل إيرادات ومصروفات الخزينة السلطانية سنة ١٢٠٠/١٧٨٥^(١٧).

- مضاف سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م

رغم محاولات إبراهيم باشا الوزير للإصلاح المالى التى أسفرت عن إضافة التقويم لمطلوبات الخزينة السلطانية، فإن المشاكل الإدارية والانحرافات داخل ديوان الروزنامة، واضطراب أسعار صرف العملات بسبب انتشار الفضة الأوربية الرديئة التى ضربت بها العملة وعزف الناس عن التعامل بها- قد أسفرت تلك المشاكل المختلفة عن اضطرابات واسعة- جعلت الحاجة ماسة لأحداث إصلاح للهيكل المالى لإيرادات وإنفاقات الخزينة السلطانية فى مصر، ولذلك عهدت الإدارة المركزية فى استنبول إلى إسماعيل باشا بعبء القيام بالمناسب من الإصلاحات. ولتحقيق ذلك الأهداف اتخذ سلسلة من إجراءات زيادة المطلوب عن بعض الجهات بشكل يناسب دخول ملتزميها المتزايدة وإنقاص المطلوب عن بعض الجهات التى تعاني مشاكل فى التمويل، واشتهرت إجراءات إسماعيل باشا تلك بمضاف إسماعيل باشا وقد تمثل ذلك المضاف فى إطاره العام بزيادة ١٠٠ بارة على كل ٢٥ ألف بارة، أى كيس مصرى بوحدة حساب ديوان الروزنامة، ومثلت تلك الزيادة ٤% على أصول المال الميرى وقد هدف إسماعيل باشا من جعل الزيادات الجديدة تؤخذ قياساً على أصل المال الميرى دون غيره من عبء ذلك المضاف على الملتزمين، وبالتالي تخفيف الأثر على جهات التمويل المختلفة. وقد بلغت الزيادة الناشئة عن ذلك المضاف فى مقاطعة الخردة وتوابعها ٢٤.١٩٤ بارة بنسبة ومئوية قدرها ٣.٠٨%. وقد أوردته سجلات الروزنامة تحت بند (مضاف برأى تكميل خزينة عامرة)^(١٨).

-مال تفاوت نقدية

ظهر المبلغ الإجمالى عن مقاطعة الخردة وتوابعها بعد مضاف سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م فى سجلات الروزنامة ٦٣٠٢١٢ بارة، وهو لا يمثل إجمالى المفردات، بل يتضمن مبلغ ١٧٠ بارة زيادة عن هذا الإجمالى، وهذا المبلغ كان عبارة عن جزء من التعديلات التى أجرتها الروزنامة على الإيرادات، بهدف زيادتها، واقتطعت بموجب بارة واحدة على كل ٤١ بارة تسدد للخزينة، وذلك كى يغطى من خلاله ديوان الروزنامة بعض نفقات شراء جلود تستعمل لتعبئة البارود المطلوب للباب العالى، وقد رصدت الروزنامة من إجمالى المطلوب على الملتزمين فى كل المقاطعات

التي تقطع منها إخراجات دون ذكر المبلغ بشكل مستقل، وقد سرى ذلك على كل من المقاطعات الحضرية، وإن شهدت بعض السنوات عدم وجود ذلك المبلغ في مقاطعة الخردة وتوابعها^(١١).

-مضاف سنة ١١٥٥/١٧٤٢

ونتيجة لظهور اختلالات جديدة في هيكل الإيرادات والمصروفات التي تتعامل بها الخزينة السلطانية، وتفاقم التضخم ومشاكل أسعار صرف العملات وانخفاض معدل الفضة في البارة الواحدة، وكون ذلك يعنى تراجعاً حقيقياً في قيمة عائدات الخزينة السلطانية مهما ارتفعت أرقام تلك العائدات، واستمرار انتشار الفساد والاختلال في ضرب البارة-وحدة التعامل المال المصري الرسمية- بشكل واصل معه الفارق بين نسبة الفضة فيها وبين مثيلاتها المضروبة في استنبول من ٢٠ إلى ٣٠% وازدياد هذا الفارق في الاتساع إلى أن وصل في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى ٥٠%^(١٠٠). وقد حدا ذلك بالإدارة المركزية العثمانية إلى التوجيه للإدارة في مصر للتصدي لتلك المشاكل، وتعويض ما نتج عنها من تأثير للخزينة وإيراداتها، وذلك بفرض مضاف جديد قدرة ألف بارة على كل كيس مصري جملته ٢٥ ألف بارة وتبلغ نسبة الزيادة هذه ٤% من جملة أصول المال الميري، وأضافت إلى المطلوب عن مقاطعة الخردة وتوابعها ٢٥.٢٠٨ بارو، ليرتفع إجمالي المضافين في سنة ١٦٩٥/١١٠٧ م ومضاف سنة ١١٥٥ هـ/١٧٤٢ م إلى مبلغ ٤٩.٤٠٢ بارة^(١٠١).

-مضاف سنة ١١٧٤ هـ/١٧٤٢ م

اضطرت الإدارة المركزية العثمانية في الضغط على الديوان العالي في القاهرة لعلاج مسألة زيادة الانفاقات والمبالغ المطلوبة لذلك المرتبة على مالية مصر، وكذلك تأخير وعجز مبالغ إرسالية الخزينة السلطانية إلى استنبول والإسهامات المالية المطلوبة لمكة والمدينة والحرمين الشريفين، ونتيجة لذلك تم الاتفاق على مضاف جديد بنفس نسبة مضاف سنة ١١٥٥ هـ/١٧٤٢ م وهي ٤% وقد بلغت حصة مقاطعة الخردة وتوابعها من ذلك مبلغ ٢٦.٢١٧ بارة بنسبة زيادة قدرها ٤% ليبلغ إجمالي المطلوب عن المضافات كلها ٧٥.٦١٩ بارة يظل للمطلوب^(١٠٢) للمال الميري عن مقاطعة الخردة وتوابعها ثابتاً منذ ذلك التاريخ وحتى سنة ١٢١٣ هـ/١٧٩٨ م وفيما يلي جدول يوضح مفردات المبالغ المطلوبة للخزينة السلطانية عن مقاطعة الخردة وتوابعها^(١٠٣) وتطورها:-

السنة	أصل غيرى المقاطعة	فارق التقويم	المضافات	إجمالي ميري المقاطعة	كشوفيه كبير	إجمالي متحصل الخزينة
١٠٠٥	٥٨٩١٦٧	—	—	٥٨٩١٦٧	١٢٥٠٠٠	٧١٤١٦٧
١٠٨٢	٥٨٩١٦٧	١٥٦٨١	—	٦٠٤٨٤٨	١٢٥٠٠٠	٧٢٩٨٤٨
١٠٩٣	٥٨٩١٦٧	١٥٦٨١	—	٦٠٤٨٤٨	١٨٠٣٤٧	٧٨٥١٩٥
١١٠٧	٥٨٩١٦٧	١٥٦٨١	٢٤١٩٤	٦٣٠٢١٢	١٨٧٠٥٦١	٨١٧٧٧٣
١١٢١	٥٨٩١٦٧	١٥٦٨١	٢٤١٩٤	٦٣٠٢١٢	٢٢٦٥٣٧	٨٥٦٧٤٩
١١٥٥	٥٨٩١٦٧	١٥٦٨١	٤٩٤٠٢	٦٥٥٤٢٠	٢٢٦٥٣٧	٨٨١٩٥٧
١٢١٢/١١٧٤	٥٨٩١٦٧	١٥٦٨١	٧٥٦١٩	٦٨١٦٣٧	٢٢٦٥٣٧	٩٠٨١٧٤

وبقراءة دلالات ذلك الجدول يتضح ما يلي:-

- ثبات المال الميري الأصلي المربوط على المقاطعات منذ سنة ١٥٩٦/١٠٠٥ باستثناء سنة ١٦٩٧/١١٠٩، حيث أضيف مبلغ ١٧٠٠ كتفاوت نقدية إلى أصل المطلوب عن الميري.
- زاد إجمالي المطلوب في بند فارق التقويم لمرة واحدة، بينما زاد المضاف لأكثر من مرة إثر الإصلاحات المالية المختلفة.
- شهدت ضريبة الكشوفية الكبيرة عدة زيادات بلغت النسبة المئوية لأعلاها قياسا إلى سنة الأساس ١٨١.٢٢% وقد رصدها شويون زيادة على عكس ما أمدتنا به دفاتر الروزنامة المختلفة، حيث ذكر أنها ١٢٥٠٠٠٠ بارة ورغم أن سجلات أصول مال أسكلها ومقاطعات الضابطة لإيرادات ومصرفات الخزينة السلطانية من المقاطعات الحضرية قد رصدها في سنة ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م فإنها سجلت المطلوب عن تلك الضريبة (كشوفية كبير) وهو مبلغ ١٨٠٣٤٧، أي بزيادة قدرها ٣٠.٣٤٧، ثم سجلت زيادة أخرى سنة ١١٠٨/١٦٩٦ بزيادة أخرى ارتفع بها المطلوب عن تلك الضريبة إلى ١٨٧٥٦١، أي بزيادة قدرها ٧٢١٤ بارة، ثم ارتفع المطلوب سنة ١١٢١/١٧٠٩ إلى مبلغ ٢٢٦٥٣٧ بزيادة جديدة قدرها ٣٨٩٦٧، ويظل المطلوب ثابتا بعد ذلك حتى نهاية القرن ١٨ الميلادي .

تلك كانت مفردات المطلوبات من مقاطعة الخردة وتوابعها للخزينة السلطانية والتطورات التي لحقت بها وظروفها، غير أن الخزينة السلطانية كلن عليها أن تتفق بمبالغ معينة من جملة حصيلتها عن المقاطعات الحضرية، ومنها مقاطعة الخردة وتوابعها، وهذه المبالغ كانت ثابتة ومحدودة في حجمها ووجوه إنفاقاتها، وقد دأبت

دفاتر الروزنامة على إدراجها تحت بند (موقف برأى مهمات ميرى وإخراجات سليمة تعلق قديم).

ب- الإنفاقات المرتبة على مقاطعة الخردة وتوابعها:-

- اتجهت الإنفاقات (الإخراجات) فى مقاطعة الخردة إلى وجهتين، كانت أولاهما معنية بأموال تتفق على بعض المهمات المطلوب للباب العالى فى استتبول، بينما اتجهت الثانية إلى مصارف محددة داخل ولاية مصر، وتفصيل ذلك يأتى على النحو التالى:-

- إخراجات للباب العالى:-

واشتملت على مبالغ محددة للإنفاق على شراء أكياس جلدية تعد كعبوات للبارود المرسل من مصر إلى استتبول، وكذلك لبعض الأشرية والأطعمة، وكأكياس تحمل فيها الأموال المرسلة من الخزينة السلطانية بالقاهرة إلى مثيلتها فى استتبول، ومثل ذلك كمكة والمدينة، وقد أجملت المصروفات المرتبة لذلك تحت بند (مهمات كيسه هاى) (١٠٤)

- فى الاحتفالات الخاصة بمولد بعض الأولياء مثل الشيخ محمد أبو طرطور والشيخ عبد الله الشرقاوى، وأجملتها وثائق الروزنامة تحت بند (مهمات شتران برأى ركوب عبد الله الشرقاوى ومحمد أبو طرطور). وفيما يلى جدول يوضح تفاصيل وإجمالى تلك الإخراجات (١٠٥):

السنة	إخراجات للباب العالى	إخراجات داخل مصر	إجمالى إخراجات الخردة	إجمالى إخراجات المقاطعات المصرية	نسبة اسهام الخردة إلى اجمالى المقاطعات
١٠٩٣	٥٦٤٨	١٩٥٢	٧٦٠٠	٢١٦٩٦٩٤	%٣٥
١١٠٣	٤٣٨٠٥	١٩٥٢	٤٥٧٥٨	٢١٩٨٥٧١	%٢٠.٨
١١٠٥	٣٨٤٩٠	١٩٥٢	٤٠٤٤٢	٢٨٦٨٧٤٦	%١٤.٠
١١٠٧	٥٦٤٨	١٥٩٢	٧٦٠٠	٢٣٥٥٩٨١	%٣٢
١١٠٨	١٥٦٣	١٥٩٢	٣٥١٥	٢٣٥٥٩٨١	%١٤
١١١١	٢٥٨٠٠	٢٠٠٠	٢٧٨٠٠	٢١٧٠٣٠٠	%١٢.٨
١١٢٠	٢٤٩١٨	٢٠٠٠	٢٦٩١٨	٢٣٥٠٦٦٦	%١١.٤
١١٥٥	٢٥١٢٢	٢٠٠٠	٢٧١٢٢	٢٢٩٥٢٥٥	%١١.٨
١٢٠٩	٢٤١٢٢	٢٠٠٠	٢٧١٢٢	٢٠٣٤٥١٨	%١٣.٣

غير أن تحليل تلك البيانات يقودنا إلى مايلي:-

- يمثل إجمالي إخراجات مقاطعة الخردة في ذلك الجدول أصول الإخراجات دون أن تتضمن ما قد يتبقى من سنة إلى أخرى من الإجمالي دون إنفاقه، وهو في تلك الحالة يرحل إلى العام التالي ويعرف باسم (فايض إخراجات)، ولم نشأ تفصيلاً أو تتبعه.
- شهدت السنوات من سنة ١١٠٣/١٦٩١ إلى سنة ١١٠٦/١٦٩٤ زيادة ضخمة في الإنفاقات التي مولتها مقاطعة الخردة، وقد بلغت نسبتها المئوية ٧٢٨.٥%، وذلك قياساً للسنوات العشر السابقة على ذلك، ثم شهدت السنة التالية عودة الإنفاقات إلى معدلها الطبيعي، ولكن سنة ١١٠٨/١٦٩٦ شهدت انخفاضاً حاداً في الإنفاقات نسبتة حوالي ٤٨%.
- شهدت السنوات من ١١١١/١٦٩٩ ولمدة ثماني سنوات عودة ارتفاع الإنفاقات إلى حوالي ٧٩٠%، قياساً إلى الإنفاقات عام سنة ١١٠٨هـ/١٦٩٦م، وإن عادت في السنوات من ١١٢٠هـ/١٧٠٨م إلى سنة ١١٥٤/١٧٤١ إلى نسبة ٧٦٥%، قياساً إلى عام ١١٠٨هـ/١٦٩٦م.
- عاودت الإنفاقات ارتفاعها الطفيف من سنة ١١٥٥/١٧٤٢م وحتى نهاية القرن ١٨ الميلادي لتصل إلى ٧٧١%، قياساً إلى سنة ١١٠٨هـ/١٦٩٦م.
- بلغ متوسط نسبة الإنفاقات المرتبة على مقاطعة الخردة داخل مصر إلى مثيلاتها التي انصرفت إلى تمويل مهمات وحاجيات الباب العالي في استنبول حوالي ٨%، وبالتالي يمكن القول إن: غالبية الإنفاقات المرتبة على مقاطعة الخردة كانت تتفق على حاجيات الباب العالي.
- تراوحت النسبة المئوية لإسهامات مقاطعة الخردة وتوابعها بشكل إجمالي إلى ما أسهمت به المقاطعات الحضرية من إتفاقات إجمالية متضمنة ما أنفق في ولاية مصر وفي غيرها بين ٠.١٤% سنة ١١٠٨/١٦٩٦م عقب إصلاح إسماعيل باشا، وهي أقل نسبة أسهمت بها مقاطعة الخردة في إجمالي إتفاقات وإسهامات للمقاطعة الحضرية عموماً في ولاية مصر، وبين سنة ١١٠٣هـ/١٦٩٦م والتي بلغ ما أسهمت به المقاطعة فيها ما نسبته ١.٢٨%. وهذا الفارق كان أحد مظاهر الاختلال في هيكل الإيرادات والإنفاقات والذي استدعى الإصلاح المالي السابق.
- تمثل سنة ١١١١هـ/١٦٩٩م بداية عودة الارتفاع في نسبة إسهامات الخردة

فى الإنفاق العام المرتب على الخزينة السلطانية فى ولاية مصر، حيث ارتفعت نسبة ذلك الإسهام إلى ١.٢٨% من جملة ما أسهمت به المقاطعات الحضرية، وهى نسبة ظلت شبة ثابتة إلى حد كبير، وذلك حتى نهاية القرن ١٨ الميلادى، ويمثل ذلك حقيقة مفادها أن الإصلاحات سواء المالية أو الإدارية التى أجراها بعض الباسوات فى أوقات مختلفة رغم أنها تعكس توجهها إصلاحيا من الإدارة المركزية فى استنبول ومن الباشوات القائمين عليها إلا أن مفعولها وتأثيرها يرتبط ببقاء المناخ الذى تمت فيه، حيث تنعكس عليها بصورة مباشرة الصراعات الداخلية المختلفة على النفوذ والمنافع والحكم، والتى كانت سمته غالبية لسنوات القرنين ١٧، ١٨ الميلاديين وإن تقاومت فى القرن الأخير، إذا لم تتأثر بسياسة كل سلطان يتولى الأمور فى استنبول.

٢- الأعباء المطلوب عن المقاطعة لغير الخزينة السلطانية.

أ) الأعباء المالية: مثلت مقاطعة الخردة وتوابعها رافدا هاما حقق لحائزيها امتيازات ومنافع مالية عديدة، ولذلك فرض على حيازتها من الملتزمين الأصلاء من كبار رجال الأوجاقات أن يدفعوا ضريبة إضافية عن تلك المنافع إلى الباشا، وسميت تلك الضريبة باسم (كشوفية صغيرة)، وانخرط ملتزمو المقاطعات الحضرية كلها فى أدائها، كل على حسب ظروفه وحجم نشاطه وعوائده، وقد وصلت إيرادات الباشا عن ذلك إلى حوالى ١٠ ملايين بارة سنة ١٠٨٢هـ/ ١٦٨٢م، ثم ارتفعت إلى ١٣ مليون بارة فى بداية القرن ١٨ الميلادى، ولكنها تراجعت بعد ذلك مع تراجع نفوذ الباشوات لحساب الباكوات المماليك، ووصلت إلى ١١ مليون بارة فى أواخر القرن ١٨ الميلادى، كما فرضت لحساب بعض كبار رجال الإدارة رسوما على تلك المقاطعات مثل الكتخدا^(١٠٦) وغيره. وفيما يلى تفصيل للمطلوب من ملتزمى الخردة للباسوات وكبار رجال الجهاز الإدارى وهى المبالغ التى دفعت فى سنة ١٢١١هـ/ ١٧٩٦م:

مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ بارة	دفع ملتزم مقاطعة الخردة الرئيسية للباشا عن تلك السنة
مبلغ ٢٥.٠٠٠ بارة	ما دفعه ملتزم مقاطعة الخردة لكتخدا الباشا ^(١٠٧)
مبلغ ١٢.٥٠٠ بارة	ما دفعه ملتزم مقاطعة الخردة لقائمقام الباشا ^(١٠٨)

ما دفعه ملتزم مقاطعة الخردة إلى أفندى المحاسبية ومعاونيه ^(١٠٩)	مبلغ ١٢.٦٠٠ يارة
ما دفعه ملتزم مقاطعة الخردة إلى كاتب الديوان العالي ^(١١٠)	مبلغ ١٠.٠٠٠ ابارة

وقد تقاضت الخزينة السلطانية تلك المبالغ لحساب الباشا باعتباره الملتزم الرئيسى والحقيقى بولاية مصر، وهى لا تمثل فى تلك الحالة عوائد شخصية له بقدر ما تعنيه من زيادت المطلوبات المستحقة عليه سواء لإرسالية الخزينة السلطانية إلى الباب العالي فى استنبول، أو ما يطلب منه من إنفاقات مختلفة لمصالح الدولة العثمانية الإدارية والإنشائية وغيرها من الأمور التى كان على الباشا تمويلها^(١١١).

ب) الأعمال الإضافية:-

نعنى بها أعمالا كانت تسند لمشايخ بعض طوائف الحرف ليكلفوا أفراد طوائفهم بأدائها وهى تمثل أعباء إضافية ترتقى إلى وصفها بأنها أداء لبعض العوائد، ولم تفرد وثائق المحاكم الشرعية كثيرا لتلك الأعمال إن أشارت إلى بعض قليل منها بما يعنى وجود ذلك الأسلوب من الداء الضرائبى ومن ذلك قيام شيخ طائفة الدخانية فى القاهرة على بن حمودة بن رمضان الدولابى ببعض الأعمال للملتزمين الأصلاء وقد قرنت الوثيقة اسمه بطبيعة عمله حيث وصفته بأنه (المبيض فى النحاس)، وكانت الأنية الكبيرة المستخدمة فى الطهى وغيره تصنع من النحاس وتحتاج بصفة دورية إلى إعادة تأهيلها باستخدام النار والقصدير فيما عرفته الوثائق بأنه (تبيض النحاس) ورغم أن ذلك تالشيخ التزم بدفع ١٦ ألف نصف فضة إلا إنه التزم بأن يقوم بأعمال إضافية تمثل جانبا من واجبات الملتزم الأصلى وقد صورت إحدى الوثائق ذلك فى هذا النص وإن أشارت فى نهايته إلى أن ذلك كان عرفا واجبا وأمرأ لازما أخذ فى مسيرته شكل العادة المستقرة (عليه القيام ببياض نحاس شهر حوالى وكاتب الديوان والأمير حسين أغا ملتزم المقاطعة حكم المعتاد فى كل سنة^(١١٢))

وهكذا فإن تلك الأعمال كانت تدخل فى صلب مسئوليات الملتزم المباشر لتلك الحرفة بما يعنى ذلك من ضرورة القيام بها إما بنفسه أو بمن يعمل فى معيته أو يدفع أجور من يؤدونها عنه إن أسند ذلك للغير وفى نفس الاتجاه ورغم سداده لمبلغ ١٠٨ نصف فضة نظير تحديثه على مشيخة السقائين بثغر دمياط. فإن شيخ تلك الطائفة التزم بإمداد المعصرة التمرازية بالثغر لصناعة السكر بحاجاتها من الماء وكذلك التزم

بإمداد صهريج مسجد ومقام الشيخ شطا التابعي^(١١٣) شرقى ثغر دمياط بحاجته من الماء وهي صورة مكررة للأعباء العملية التي تعتبر جزءا من حقوق الملزمين على الملزمين المباشرين من الباطن الذين يمثلون آخر درجات سلم الالتزام على نحو ما أشرنا أنفاً، تلك كانت الرسوم وأعباء التي رتب على مقاطعة الخردة وتوابعها ورغم قصور الوثائق عن تحديد المطلوب من أفراد كل طائفة من طوائف الحرف الخاضعة لتلك المقاطعة وهو الأمر الذي لم تكتمل به صورة التمويل الضرائبي عن تلك الأنشطة الواسعة إلا أن أعباء رسمية قد شاعت في القرن ١٧ والذي تلاه وهي ما عرف باسم (الحمايات)^(١١٤) حيث خضعت معظم عناصر النشاط التابعة لمقاطعة الخردة وتوابعها لها وتحملت عبء دفع الحمايات كما تحمل الشطر الأكبر منها ملتزموا الباطن ولذلك شاع في بعض الوثائق المتضمنة لعقود الالتزام من الباطن ما يشير إلى مسؤولية كل طرف إزاء ذلك وقد اشترط المعلم محمد أبو غالى الحلوانى الملترم بجهة صناعة الحلوى الطحينية على الملترم الأول بالمقاطعة أن يكفل الأخير عدم وقوع نشاط تلك الصناعة تحت طائلة الحمايات وقد جاء في نص الوثيقة ما يلى (تصادقا على أنه متى رفع يد المعلم محمد المرقوم عن ميزان من الموازين المرقومة بحماية أو شفاعة فيكون الميزان الذى يرفع عنه بمبلغ ٢.٥٠٠ انصف يحاسب بها الأمير جوربجي عزيزان من أصل المبلغ المعين للالتزام)^(١١٥) ولكن تلك الحمايات لم تكن قدرا محتوما وإنما اصطدمت كثيرا بنفوذ الأوجاق الذى يلتزم كبار رجاله بالمقاطعة مما حد من تأثيرها السلبى.

١- تقييم عام للدور المالى للمقاطعة:

مثلت مقاطعة الخردة وتوابعها أحد مصادر التمويل الضرائبي للخزينة السلطانية كما أسهمت بدورها فى تمويل الانفاقات والأعباء المختلفة على تلك الخزينة سواء فى مصر أو استنبول، على أن اسهامها الهام كان فيما حققته من عوائد ومنافع لملتزميها على كافة مستوياتهم وهو الأمر الذى يأتى فى المقام الأول بشكل كفل تفاعلا وانتفاعا لقطعات مختلفة من البشر وسوف نشير لبعض أمثلة ذلك فيما بعد ويرصد الجدول التالى لمحصلات الخزينة السلطانية من مقاطعة الخردة وتوابعها واجمالى المتحصلات العامة والمختلفة لتلك الخزينة من مختلف المقاطعات الحضرية والريفية كافة أوجه النشاط الخاضع للتمويل فى سنوات مختلفة فى القرنين ١٧، ١٨ الميلاديين^(١١٦).

السنة	مدفوعات المقاطعة للخزينة	مدفوعات المقاطعات الحضرية	إجمالي الدخل العام للخزينة	نسبة المقاطعة للدخل العام	نسبة المقاطعة إلى إجمالي المقاطعات
١٠٠٥	٧١٤١٦٧	١١١٣١٨٦٧	٦٦٠٨٠٤٧٦	%١.٠٨	%٦.٤١
١٠٥٠	٧١٤١٦٧	١٠٨٦٨٩٤١	٨٣٦٤٧٠٨٣	%١.٦٦	%٨.٣٦
١٠٨٢	٧٢٩٨٤٨	١٤٦٦٣٩٦٠	٩٥٨٠٥٢٣٨	%٠.٠٧٦	%٤.٨٧
١٠٩٤	٧٨٥١٩٥	١٤٠٩٠١٦٦	٩٩٨٠٨٤٩٨	%٠.٠٧٨	%٥.٩٦
١١٠٧	٨١٧٧٧٣	١٤٣٦٩٩٧٦	١٠٨١٩٦٠٠٧	%٠.٠٧٥	%٥.٩٦
١١٢١	٨٥٦٧٤٩	١٤٨٩٦٦١٠	١٠٧٤٢٨٩٩٣	%٠.٠٧٩	%٥.٠٤
١١٨٠	٩٠٨١٧٤	١٨٠١٨١٠٩	١٢٣٩٨٢١٤٣	%٠.٠٧٣	%٥.١٤
١٢٠٩	٩٠٨١٧٤	١٧٦٣٤٩٧٢	١١٩٨٩٩٢٥٩	%٠.٠٧٥	%٥.١٤

وتمثل ضالة إسهام مقاطعة الخردة وتوابعها فى إجمالى إيرادات الخزينة السلطانية، وكذلك فى إيرادات النشاط الحضرى، المتمثل فى مقاطعات الالتزام الحضرية على اختلافها- انعكاسا حقيقيا لهامشية الأنشطة التى غطتها تلك المقاطعة ضرائبيا ولكن الملمح الأهم من ذلك هو مدى شمولية التنظيم المالى والإدارى فى مصر العثمانية، بحيث أولى تلك المقاطعة وفروعها العديدة المتناثرة والبسيطة والكثيفة من الاهتمام ما جعلها تتصوى تحت مظلة ذلك التنظيم، بشكل يمكننا من القول: بأن المظلة الضرائبية لم تغادر صغيرة ولا كبيرة من أنشطة على اختلافها أو بسلطانها أو انعزالها أو اقترابها من الأنشطة الرئيسية إلا وسجلتها وغطتها فى دقة كاملة، لا تتحقق إلا فى ظل نظام الالتزام الضرائبى الذى يقتضى فيه الملتزمون كل ما يمكن من الأنشطة، حيث يمثل انفلات أى منها من طائلة الضرائب خسارة شخصية للملتزمين على اختلاف مستوياتهم، ويمثل ذلك فى شكله العام أحد إيجابيات نظام الالتزام.

وتعطى البيانات التى أوردها الجدول السابق انطبعا يبدو ثابتا بشكل كبير، حيث كانت الاختلافات فيه طفيفة لحجم إسهامات مقاطعة الخردة وتوابعها فى إجمالى حجمى إسهامات المقاطعات الحضرية ككل، كما يبدو نفس الثبات التقريبى لإسهامات مقاطعة الخردة فى مالية مصر العثمانية، حيث تزامن التزايد فى مطلوبات الخزينة السلطانية عن مقاطعة الخردة مع مطلوباتها عن باقى أوجه النشاط الحضرى والريفى بشكل بدأ الأمر معه منتظما لا يتعرض لطفرات حادة أو تراجعات كبيرة.

أما إسهامات مقاطعة الخردة وتوابعها فى الإنفاقات المختلفة المرتبة على الخزينة السلطانية فى ولاية مصر العثمانية التى تراوحت فى حديها الأدنى والأقصى بين %٠.٠١٤ كحد أدنى وما نسبته المئوية ٢.٠٨% كحد أقصى، إلى إجمالى ما أسهمت به المقاطعات الحضرية المختلفة، ومنها مقاطعة الخردة وتوابعها على نحو ما أشرنا

في معرض حديثنا عن الإنفاقات التي اضطلعت مقاطعة الخردة وتوابعها بتغطيتها، والتي قد ضمناها جدولاً تضمن تلك الإنفاقات، ونسبناها إلى إنفاقات المقاطعات الحضرية في ولاية مصر العثمانية عبر سنوات مختارة من القرن ١٧ والقرن ١٨ الميلادي، فقد بدت تلك النسبة غير بعيدة عن نسبة ما أسهمت به هي ذاتها في إيرادات الخزينة السلطانية، والتي تضمنها الجدول السابق وتراوحت بين ٤.٩٧% وبين ٦.٥٧% قياساً إلى إجمالي إيرادات الخزينة من المقاطعات الحضرية. وهو ما يمكن معه القول: بالثبات الكبير الذي لا يعرف تغيرات حادة سواء في حجم تمويل مقاطعة الخردة وتوابعها لإيرادات الخزينة السلطانية أو حجم تمويل الإنفاقات المختلفة المرتبة على ذات المقاطعة، ولا يبدو ذلك مستغرباً في ضوء سياسة الدولة العثمانية في إدارة ولاية مصر مالياً، حيث اتسمت تلك السياسة في هيكلها المالي بالثبات الذي عبر عنه حسين أفندي الروزنامجي في أواخر القرن ١٨ الميلادي في رده على استفسارات الحملة الفرنسية - حينما سئل عن المال الميري وهل حصل فيه زيادة أو نقصان - فأشار إلى ندرة ذلك وقلته، وأن تلك الزيادة في حالة حدوثها يرتفع ما يوازيها من الخصم للإنفاقات وبتعبيره (قدرت المصاريف على قدر الأصل لا زيادة ولا نقصان).

وإذا انتقلنا إلى مقاطعة الخردة وتوابعها تجره على القائمين عليها من مستويات الالتزام المختلفة من منافع، فإن قاعدتين تحكمنا في ذلك، أولاهما هي إجراء الالتزامات على أساس قاعدة التزايد، وهي في حقيقة الأمر تحكم إيرادات الخزينة السلطانية بما يعود عليها بالنفع، ويسرى ذلك الأمر على مختلف مستويات الالتزام، باستثناء المستوى الأخير من الملتزمين، وهم الذين كانوا يبشرون بأنفسهم جمع الضرائب، ويمثلون آخر حلقات مستويات الالتزام المختلفة، وفي ذات الوقت كانت تحكم المتزايدين بقاعدة أخرى، هي قاعدة عدم الخسارة، وهي تربط الأمر بحد أدنى من الأرباح لا يتجاوزونه، حيث يمثل هذا الحد خطاً فاصلاً بين الربح والخسارة، وهكذا يمكن القول: إن التزايد كان يجري بين المتزايدين على نسبة الربح، حيث يفوز بالمقاطعة أ، الالتزام بجهة من جهاتها، أقلهم طمعاً في الربح وأكثرهم عرضاً للسعر الأعلى، أما دافعوا للضرائب فإن وثائق الالتزام على مختلف مستوياتها كانت تنص على عدم رفع الضرائب زيادة أو فرضاً على من لا يخضعون لطائفة المظلة الضرائبية، وهي أمور كان المستوى الأعلى من الالتزام يشترطها على من يلتزم من باطنة، وكانت الوثائق تتضمن نصاً ثابتاً في هذا الخصوص هو (بشرط عدم أحداث حادثة ولا تجديد مظلة وأن يسير فيهم على جاري العادة القديمة حكم السنة الخالية وما قبلها^(١١٧)).

وقد قدرت نسبة الأرباح التي يحققها ملتزمو الباطن فيما بين ٢٠% إلى ٣٣.٥% في بعض أفرع المقاطعات الحضرية، كما رصدت إحدى الدراسات قيمة ما سدد عن الالتزام بسبع مقاطعات وجهات تابعة لمقاطعة الخردة الرئيسية في سنة ١٠٨٦هـ/١٦٧٥م، وجملة ذلك ٦٨٣٥٠٠ بارة، وهذا المبلغ يزيد عن المبلغ الذي كانت تتقاضاه الخزينة السلطانية في ذات العام عن كل جهات المقاطعة الرئيسية بمبلغ ٢٦٩٣٣٣، أي بنسبة ٦٥% وقد حدا ذلك بالاعتقاد بأن أرباح الملتزمين الأصلاء كانت تصل إلى ثلاثة أضعاف^(١١٨) المبلغ الأصلي الذي يدفعونه لخزينة السلطانية، ولا شك أن نسبة الأرباح كانت تتراجع مع مستويات الالتزام المختلفة، وإن شكلت في كل حالاتها دافعا كبيرا للالتزام والبحث عن طرائقه والتشبيث به، ولا تبدوا تلك التقديرات مبالغ فيها حيث نورد حالة تقترب من تلك التقديرات في قيمتها وسنتها، وفيها التزم المعلم محمد أبو غالى الحلوانى من باطن محمد جوربجى عزبان ملتزم مقاطعة الخردة الأصلي باحتكار صناعة الحلوى الطحنية بالقاهرة وبولاق ومصر القديمة وكامل المحلات التي تبيعها وأماكن تجارة الجملة فيها، وذلك سنة ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م، وذلك نظير مبلغ ٥٧ ألف نصف فضة، ثم التزم من باطنه المعلم زينى بن على الحمصانى صاحب أحد المحلات الخاصة ببيع الحلوى الطحنية في خط جامع الأزهر وأسمه (ميزان الحمصانى) بمبلغ ٢٠٥٠٠ ابنصف فضة، ويعكس هذا المبلغ ضخامة ما حصل عليه المعلم أبو غالى من أرباح إذا أخذنا في الاعتبار ما بالقاهرة ومصر القديمة وبولاق من محلات لصناعة الحلوى أو لبيعها^(١١٩)، وتفسير ضخامة الأرباح المتحققة من الالتزام بالمقاطعات الحضرية ومنها مقاطعة الخردة وتوابعها تلك الصراعات التي نشبت بين الأوجاقات المختلفة على حيازة المقاطعات، والتي أسنقرت في معظم أحوالها على احتكار رجال أوجاق مستحفظات للالتزام بمقاطعات الجمارك في نظير استئثار أوجاق عزبان بمقاطعة الخردة وتوابعها وسمسرة بحرين الخاصة بالملاحة النيلية، كما يفسر ضخامة الأرباح المتحققة للملتزمين الأصلاء ومن والاهم من ملتزمى الباطن في مقاطعة الخردة وتوابعها قلة ما كان يسدد عنها للخزينة السلطانية وما ينفق من إيراداتها على أوجه الإنفاق المختلفة قياسا إلى ما كان يجبى على نحو ما أشرنا إليه آنفا، كما يفسر ذلك لنا حقيقة انكباب رجال الأوجاقات على الالتزام بالمقاطعات المختلفة ومنها مقاطعة الخردة وتوابعها، وتحول حيازة المقاطعات المختلفة والالتزام بها إلى مصالح ومنافع تشكل عماد عوائدهم، وتدفعهم إلى خوض غمار صراعات وحروب طاحنة، أفرد لها المؤرخون^(١٢٠) كثيرا وأشاروا إلى اضطراب الإدارة المركزية في استنبول إلى قبول ذلك الوضع على شذوذه وغرابته، استرضاء

لأصحاب النفوذ من رجال الأوجاقات وتابعيهم من ملتزمى الباطن-حيناً، وعجزاً عن مواجهتهم وإعادة ضبط الأمور فى ميزانها وطبيعتها- أحياناً كثيرة.

خاتمة

يمكن القول- إجمالاً: إن التنظيم للمالى لولاية مصر العثمانية وضع فى حسابه مد مظلتها الضرائبية على كل نشاط حرفى أو إنسانى، حتى وإن صغر وبدا هامشياً قليل الجدوى والتأثير، وذلك من خلال نظام الالتزام الذى أقرنا لفلسفته وإجراءاته ومستويات الملتزمين العاملين عليه، وضوابط علاقاتهم القانونية والإدارية، وما حكم ذلك من تنظيم كانت فيه دافعية الكسب والربح تشكل سبباً رئيسياً فى تقصى أوجه النشاط المختلفة التابعة لمقاطعة الخردة وتوابعها، وهى الوحدة الضرائبية التى انتظمت فيها مختلف تلك الأنشطة، وشكلت حدودها المالية والإدارية، وإن تطرفت تلك الأنشطة أو تضاعل عائدها.

وقد ابتدع ذلك التنظيم آلية ناجحة للسيطرة الضرائبية استعان فيها بفئات مختلفة من الالتزامات والملتزمين، وقسم فيها جهات النشاط المختلفة إلى جهات متقاربة، إما فى المكان أو فى النشاط، وذلك تيسيراً للتعامل معها وحصرها من قبل الملتزمين بها وضبط كافة عناصرها، كما نجح فى استخدام التركيبة الإدارية داخل الحرف والطوائف وما تعارفت عليه من نظم وعادات وما جرت عليه طبيعة العلاقة بين الأفراد ومشايخهم فى استخدام نظام المشيخة وحقوق وواجبات المشايخ لضمان السيطرة الضرائبية على أوجه النشاط المختلفة، ومثلما كانت مقاطعات الالتزام الحضرى المتضمنة لمقاطعة الخردة مصدراً أساسياً ورافداً هاماً لحقن الخزينة السلطانية جزءاً كبيراً من مواردها المالية المختلفة كما مولت من عوائدها جانباً من نفقاتها ومسئولياتها، فإنها كانت سبباً من أسباب القلاقل السياسية والاضطرابات الداخلية حينما اتجه لحيازتها رجال الأوجاقات على اختلافهم وغدت هدفاً لهم لا يتقاعسون عنه، هذا إذا لم يبدلوا فى سبيل الحصول عليه وحيازته جل جهدهم ووقتهم ويكرسوا له نفوذهم وسلطانهم، وهو الأمر الذى اعترفت به الإدارة المركزية وأقرتهم عليه لظروف مختلفة-أشرنا إليها فى حينه، وتعاقبت على ذلك عدة أوجاقات عسكرية تعاقب رجالها على مقاطعة الخردة وتوابعها إلى أن استقرت فى أيدي رجال أوجاق عزبان، وغدت أحد أهم مصادر دخلهم وقوتهم، وذلك منذ سنوات النصف الثانى من القرن ١٧ الميلادى.

وفى خلال ذلك كله عرضنا لتطور تسمية المقاطعة مذ بدأت تحت اسم

الطشتخاناه وأمريّة علم إلى أن استقرت تسميتها على اسم "مقاطعة الخردة وتوابعها" في النصف الثاني من القرن ١٧ الميلادي، وتلك رحلة طويلة كان وراء كل خطوة وكل تغيير فيها أسباب كثيرة، عمدت تلك الدراسة إلى تفصيلها وتحري أسبابها، وكان التنظيم الإداري والمالي لولاية مصر قد أثر جمع مختلف الأنشطة الحرفية الصغيرة والهامشية في مقاطعة واحدة، أي في منظومة مالية واحدة، واتسعت تلك الحرف والأنشطة لما يزيد عن مائتي حرفة وطائفة غطت ربوع مصر ومختلف أنشطتها الحرفية التي تضمنت- إلى جانب الحرف التي يقوم رجالها على بعض الصناعات الخفيفة، كالحدادة والباغة وصناعات الحلوى-حرفا يقدم رجالها خدمات مختلفة، مثل حرف الطب والعاملين فيها من الجراحية والكحاليين وحرف اللهو والترفيه كالأدب والشعراء وغيرهم. وقد شكل أولئك مصادر التمويل لمقاطعة الخردة، وقد عرضنا لهم- باعتبار ما جرى عليه- أسلوب تنظيمهم كروافد مختلفة يمثل ما تدفعه من ضرائب مصادر التمويل الضرائب للمقاطعة الرئيسية، وتتبعنا التطور المالي المطلوب عن تلك المقاطعة وفروعها المختلفة، وأسباب زيادته ونتائجه وما أسهمت به في تمويل الخزينة السلطانية، مقارنة مع ما أسهمت به باقي المقاطعات، ولذلك الدور الذي اضطلعت به مقاطعة الخردة وتوابعها في تمويل بعض النفقات المختلفة التي ربطت عليها سواء في داخل ولاية مصر أو لحساب الإدارة المركزية في استنبول.

وعلى الرغم من ضآلة ما قامت به تلك المقاطعة من دور في تمويل إيرادات الخزينة السلطانية ونفقاتها في ولاية مصر وفي مالية الإدارة المركزية في استنبول فإن ما حققته للقائمين عليها من أرباح وعوائد جعلها سببا هاما وعنصرا رئيسيا من عناصر النشاط الإنساني والاقتصادي في ولاية مصر في العصر العثماني.

الملاحق

١- طوائف الحرف والمهن التابعة للخردة

١- الإخفاقية البلدي: وهم صناع ألوان من النعال الخفيفة للرجال والنساء من الطبقة الدنيا.

٢- الأدبا: يسمون الأدبائية وهم فئة ممن يرتجلون الأزجال يمشى فيهم اثنان يكون مع أحدهم طبل معلقة في كتفه الأيمن فينشدان معا مطلع زجل، ثم يرتجل أحدهم في واقعة الحال ويرددان المطلع ويتقدمان ويتأخران في فسحة للتفكير، ويكثر وزن ما يأتون به على (شرم برم حالي غلبان) وهو المطلع الذي يبتدأون به.

٣- الأدمية: تجار الحلود يأتون بها بعد سلخ الحيوانات سواء الحية أو الميتة، وهم يبيعون ذلك للمدابع المختلفة.

٤- أرباب الملاعب بالنزط والرق: هم بعض طوائف الترفيه واللهو ممن يقومون ببعض الألعاب التي تشبه ما يقوم المهرجون الآن في السرك، ويستخدمون بعض الأقنعة والملابس المزركشة.

٥- أرباب الأرواح: هم طوائف ممن يستخدمون بعض الخزعبلات، لاستغلال رغبة الناس في معرفة ما تخبئه الأيام، ويستخدمون بعض الآيات القرآنية والأدعية والتعوذات إلى جانب ذكائهم في تفحص أحوال من يلجأ إليهم، وهم من يعرفون بضاربي الودع.

٦- الأطباء: وهم طوائف من المعالجين بالأدوية والأعشاب والمراهم وغير ذلك، وهم من التابعين لجراح باشا مثل الكحالين والجراحين وغيرهم .

٧- أهل الشرط والرهن : هم طوائف تقوم بالكتابة والوشم على أذرع الرجال والنساء لأسمائهم وأسماء أحبائهم، ويقومون بوشم من يطلب ذلك برسم طيور صغيرة على جانب من الوجه، وكانت طوائف من العجر تقوم بذلك.

٨- البزازين : حرفة البزازة غير حرفة الخياطة، لأن البزاز هو تاجر يبيع ويشترى الثياب ومتاع البيت، والخياط يقوم بحياكة الملابس لا الاتجار فيها.

٩- الأمشاطية : يعمل أفراد تلك الطائفة في صناعة الغزل، حيث كانت معامل النسيج المختلفة تتضمن أنوالاً مختلفة عرفتها الوثائق بأنها (أمشاط الحياكة)، ومنها اتخذت تلك الطائفة اسمها.

١٠- الأمواسية : صناع الأمواس الحديدية والسكاكين وغيرها من مستلزمات الحلاقين والاستعمال المنزلي، وقد أضيفوا أحياناً إلى طائفة السيوفية من صناع السيوف وغيرها.

١١- باعة الحديد الخردة : هم باعة الأدوات الحديدية والنحاسية وغيرها مكن الأدوات المستعملة، وقد أصبحت تلك الطائفة حديثاً هي المحتكرة لمصطلح الخردة، حيث اقتصر على ما تقوم به تلك الأفراد من أعمال.

١٢- البرامكة: هم طوائف من العجر يعملون في أنشطة العجر المختلفة مثل فنون الملاهي والغناء والحدادة، وقد انتشرت تلك الطائفة في ربوع مصر المختلفة،

وسمى مشايخهم أحيانا باسم مشايخ البرامكة وأحيانا أخرى مشايخ طوائف الحلبية.

١٣- البسطية :هم صناع الأبسة من الصوف أو من القطن وبعضها من الحرير.

١٤- البغالة :هم مستخدمو البغال فى النقل للأفراد والبضائع، ومنهم طوائف كانت تعمل فى بيطرة الحيوانات وتقليم حوافرها وقرونها.

١٥- البقسماطية :هم طوائف من الخبازين صناع لونا من الخبز الجاف الذى يستخدم زادا للمسافرين والجنود، وقد شغلت عمليات خبز وتجهيز البقسماط للجنود والمسافرين جل نشاط هذه، وانتشر رجالها فى كبريات المدن المصرية من القاهرة ودمياط والإسكندرية، وبلغ عدد رجالها فى القاهرة وضواحيها بولاق ومصر القديمة سنة ١١٥٢هـ/ ١٧٣٩م ثلاثة عشر رجلا.

١٦- البنائين : هم العاملون فى صناعة البناء، وهم من التابعين لمعمار باشا فى القاهرة، أو نوابه فى الأقاليم واقتربت بطائفة المهندسين، وإضافة إلى أعمال التشييد والبناء كانت تسند إليهم أعمال تخطيط المباني وتقدير أثمانها وأعمال المساحة وغير ذلك.

١٧- البوابين :هم العاملون على بوابات الوكائل والخانات وأبواب الحارات، ودورهم ملزمة الأبواب العاملين بها ليلا ونهارا وحفظ وصون ما بحواصلها ومخازنها وما بها من بضائع للتجار أو المسافرين النازلين بها، ودورهم بذلك ذو شقين، إحداهما تنظيمى مالى يحصلون فيه أحيانا رسوما على البضائع الداخلة والخارجة، والثانى أمنى يتمثل فى حفظ الممتلكات .

١٨- البيادية :هم عازفو الأرغول فى المولد والأعياد والأفراح، ويمزجون بين العزف والغناء بمشاركة زملاء لهم فى ذلك .

١٩- البيكن الدراكة :هم طائفة كانت تقوم بحراسة بعض النواحي فى الوجه القبلى، واعتبرت تابعة لمقاطعة الخردة .

٢٠- الجرايحية :هم طائفة تضم الجراحين، ومنهم طائفة فرعية تمثل قمة العاملين فى هذا المجال، وهى طائفة الجراحين فى المتقلات، أى العمليات الجراحية الكبيرة، ومشخة الجرايحية تكون لكبير الجراحين فى البيمارستان المنصورى، وقد بلغ عدد طائفة الجرايحية بدمياط ٨ أفراد.

٢١- الحدادين :طوائف تتضمن العاملين فى تشكيل المعادن وتجهيز الآلات البسيطة المستخدمة فى كافة الأعمال، كصناعة المراكب والمعاصر وغيرها.

٢٢- الحباكين :هم والعقادون من الطوائف العاملة فى نسج الصوف والحريير والقطن، وجمعتهم معا طائفة واحدة، وكانوا معنيين بالعمل بما يستخدم للزينة وتزيين الملابس من تلك الخامات، والفارق بين الحباكين والعقادين أن الطائفة الأولى تقوم بفصل القطن أما الثانية فتقوم بصنع حبال الحرير المستديرة أو المفلطحة.

٢٣- الجبائين :هم صناع أنواعا مختلفة من الجبن من أشهر الجبن الحالوم، وتضمنت طوائفهم أيضا باعة تلك الأنواع وغيرها من الجبن المقلّى والرومى.

٢٤- الحجارين :هم من يقطعون الحجارة فى المناطق الجبلية، ويجهزون لها للاستخدام فى البناء وغير ذلك، وقد أضيفوا أحيانا إلى الطوائف التابعة لمعمار باشا.

٢٥- الحصرية :هم صناع ألوانا من الأبسط المصنوعة من النباتات والسمار، وكانت أجود أنواعه تصنع بالقاهرة والفيوم التى تعتبر بحيراتها موردا هاما لتلك الأعشاب التى تصبغ بألوان جميلة مختلفة.

٢٦- الإسكافية :هم طوائف تعمل فى إصلاح الأحذية والمصنوعات الجلدية وغيرها.

٢٧- الحكويين :هم طوائف من رواة السير الشعبية مثل سيرة على الزبيق وذات الهمة وأبى زيد الهلالي وغير ذلك ، وهم يتخذون المقاهى ميدانا لعملهم وروادها جمهورا لهم .

٢٨- الحلقية :وهم طوائف من الحكويين الذين يجوبون الشوارع، ويتحلق الناس حولهم ليسمعوا منهم ما يقولون، ثم ينتفعون مما يدفعه لهم الجمهور .

٢٩- الحلوانية :هم صناع الحلوى وبائعوها، وقد اشتهر بحرفة صناعة الحلوى بعض العربان ومنهم الحلوانية العربانيين وفق ما أسمتهم الوثائق واليهود البطيطية من الطواف بالقصعة، حيث عرف عن بعض أهل اللزمة العمل فى صناعة الحلوى فى الأسواق المتنقلة.

٣٠- الحمارة (الحميرية) :هم أصحاب الحمير المستخدمة فى نقل الناس والبضائع فى داخل المدن الكبرى وبين ضواحيها، وقد رصدت وثيقة وصفا لمكان تجمعهم فى بولاق (موقف الحمارة)، ومسئولية أصحاب هذه الحرفة عن سلامة

الركاب والبضائع وممتلكات الركاب وحاجياتهم .

٣١- الحمامية : وهم أصحاب الحمامات العامة والعاملين بها، وقد انتشرت تلك الحمامات فى المدن المختلفة، واستدعت كثرتها وجود طائفة للحمامية فى المدن، ولهم شيخ يضمن انتظام أداء أفراد طائفته والآداب العامة والمعايير المطلوبة .

٣٢- الحمالون : هم طوائف يقومون بنقل الأشياء على ظهورهم، ويسمىهم العامة باسم العتالين، وينتفعون من أجر نقل البضائع والأشياء المختلفة لأصحابها.

٣٣- الحواه : هم المشعرون ممن يستخدمون الطيور والأفاعى والحيات فى ألعابهم، ويحتالون بها لإيهام الناس بسحرهم لها، ويفعلون فى ذلك الغرائب التى تأخذ بألباب الجمهور، فيدفعون لهم إعجابا بمهارتهم .

٣٤- الحوشة : هم طوائف من العجر يسمون بالحوشة ويسمون أحيانا أخرى بالنورة، وهم يمثلون على الجماهير أدوار القوة والصلابة البدنية فى الوالد والمدن ذات التجمعات الكبيرة والأعياد، ويسيرون على الحبال ويقفون النيران وغير ذلك .

٣٥- الحوشة الحكماء : هم بعض أفراد من العجر من طوائف الحوشة، وقد اختصوا ببعض الأعمال العلاجية مثل الكى بالنار والحجامة، وهى إزالة الدم الفاسد أو الزائد وغير ذلك مما عرف باسم الطب البدوى .

٣٦- الخزازون : هم باعة الأقمشة الحريرية ذات القيمة العالية، وقد كانت لهم دكاكين وأسواق خاصة بهم، ومنها سوق الحريرين فى دمياط والقاهرة، ويسمى الخزاز أحيانا باسم الحريرى .

٣٧- الخواصون : هم صناع وسائل لحفظ المنقولات وحقايب من الخوص الناتج عن أشجار النخيل، ومن مصنوعاتهم (القفة - المقطف - الجرم - الفرد - الزنابيل)، وتنتشر تلك الحرفة فى دمياط ورشيد والصعيد .

٣٨- الخياطون : هم طوائف تعمل فى حياكة الملابس المختلفة، وقد تسموا أحيانا باسم الأسطوات الحياكين، وكانوا يعملون فى دكاكين تنتشر فى القاهرة، ورصدت إحدى الوثائق عدد كبار رجال تلك الصنعة سنة ١١٥٢هـ / ١٧٣٩م فى القاهرة وكنوا تسعة، وانتشرت طوائف فرعية فى كل نواحي مصر .

٣٩- خيال الظل : هم طوائف أطلق عليهم فى بعض الوثائق "المشبعبون" وأخرى "المحبطون" وهم كانوا من الفنانين الذين يقومون مسرحيات بسيطة ساذجة، ذات

أسلوب مباشر، وقد أنبهر بذلك السلطان سليم الأول حينما شاهد عرضاً أقيم له.

٤٠- الخيمية: هم صناع الخيام المختلفة والإيوانات وغيرها مما عسرف باسم (الصيوانات) أو السرايدات، وكان سوق الخيمية بجوار باب زويلة سوقاً دائمة لهم .

٤١- دياغون الجلود: هي عملية دبغ جلود البقر والجاموس والأغنام والماعز، ثم صبغ الجلد بالألوان المختلفة، وكانوا يستخدمون في عملية صباغة الجلد بعض النباتات كالرمان والبقم والمعادن كسلفات الحديد وغير ذلك .

٤٢- الدخاينية: ميزت الوثائق بين نوعين من الدخاينية أولهما العاملون في تبيض الأدوات النحاسية ومنها أدوات الطهي، وثانيهما تجار الدخان أى التبغ.

٤٣- الدقاقون: هم طوائف عاملة في دق البن وتجهيزه للاستخدام، وكذلك دق ملح البارود، وكانت تلك الطوائف تكلف به لمصلحة الدولة العثمانية .

٤٤- الدلالون: ترادفت الدلالة مع كلمة السمسرة وكلمة المثمنين، وارتبطت الدلالة بنوع السلعة، فعرف البعض بأنه الدلال في الرقيق الأبيض والدلال في الرقيق الأسود والدلال في البطيخ وغيره، وقد وردت الكلمة في بعض الوثائق بما يفيد التجارة، حيث وصف البعض بأنه الدلال في البقعة، وهي البضاعة التي يطوف بها على المستهلكين كذلك الدلالين في الأسباب، وعموماً إذا انصرف المعنى إلى الوساطة بين البائع والمشتري كان القائم على هذا العمل يحتاج إلى كفيل له من التجار وبلغت حصته أحد التجار من الدلالين في كفالته ٧٢ رجلاً.

٤٥- الربابة: هم طوائف من الفنانين الشعبيين الذين يتجولون في الشوارع والأسواق، يعزفون على آلات موسيقية وترية بسيطة تسمى (الربابة)، وهم كانوا في مكان وسيط بين الفنانين والمتسولين .

٤٦- الرختاوية: هم طوائف أطلق عليهم أحياناً تسمية صارت الأشهر وهي السروجية، وهم صناع طقم الحصان وعدة لجامه والأدوات الجلدية المستخدمة كسروج للدواب ومنها (اللجام - البردعة - السرج - الشدة - القربوص) وغير ذلك.

٤٧- الرماله: هم من أطلق عليهم أرباب الأرواح من يستخدمون الودع والرمل والزيحة وغيرها من الأدوات إلى جانب قدر كبير من الذكاء، لكى يوهموا جمهورهم بمعرفتهم ما كان وما سيكون .

٤٨- الزلبانية: صناع ألوان من الحلوى المكونة من الدقيق المخلوط في اللبن

والماء : تسمى الزلابية .

٤٩- الزمارين : هم طوائف من العاملين فى الأفراح وحفلات ختان الصبيان، باستخدام المزامير والناي والأرغول وغيرها من أدوات النفخ الموسيقية البدائية.

٥٠- الزوامل الحلبية : هم بعض طوائف العجر أو النورة أو الفوزة أو الشطار، وتلك الطوائف تنتمى إلى أصول انتروبلوجية شبه واحدة، وإن اختلفت التسميات باختلاف المكان إلا أن أوجه كبيرة من التشابه كانت تجمعهم .

٥١- السرماطية : عرفتهم بعض الوثائق بأنهم صناع أخفاف النساء، وبأنهم السرماحية البلدى، وعموما فهم صناع بعض النعال الخفيفة ومنها (البلغة- المركوب- الأخفاف) .

٥٢- السروجية : هم للرخاوية وقد سبق التعريف بهم .

٥٣- السقائيين : هم طوائف متعددة بعضهم يقوم بتزويد البيوت بحاجاتها من المياه، محمولة فى قرب جلدية إما على ظهور السقائيين أو على ظهور الحمير أو الجمال أو البغال، وبعضهم يقوم بسقاية الناس فى الشوارع والأسواق ويسمون بالسقائيين بالكوز .

٥٤- السماسرة : هم القائمون على تشكيل الصفيح، ويسمى المبيضون بالحديد باسم (اسماكارية) .

٥٥- السماسرة : أسمتهم بعض الوثائق بالسماسرة بقلب السين إلى حرف شين، وحددت أعمالهم فى القيام بالتقريب بين البائعين والمشتريين، وقرنتهم بعض الوثائق ببعض التجارات مثل السماسرة فى البهار والسماسرة فى الحرير تميزا لهم عن غيرهم .

٥٦- السوقة : هم صغار تجار التجزئة العاملين فى الأسواق .

٥٧- السيارجية : عرفتهم بعض الوثائق بأنهم السرجانية، وهم يعملون فى صناعة الزيت المستخرج من السمسم بعد عصره، وانتشرت تلك الطوائف فى مدن القاهرة والوجهين القبلى والبحرى.

٥٨- السيرية : هم طوائف من المتحدثين الذين يتكسبون من رواية السير النبوية وسير الأبطال والفرسان فى المقاهى والموائد والأفراح.

٥٩- السيوفية: هم صناع السيوف والخناجر والدبابيس وغيرها من أنواع الأسلحة، وكان سوق السلاح بالقاهرة سوقاً دائمة لتلك المنتجات.

٦٠- الشعرا: هم طوائف من التابعين لحرف اللهو، وأولئك كانوا يعملون فى المقاهى أو فى أماكن تعد لهم، تبدو مرتفعة عن الجمهور السامع لهم، وهم يرون قصص الهلالية وأبطالها أبا زيد الهلالي ودياب بن غانم والقاضى بدير بن فايد والسلطان حسن والخفاجى عامر وغيرهم.

٦١- الشماعين: هم صناع الشموع من الدهن والزيت وباعته، ممن عرفتهم الوثائق بأنهم العاملون فى أحمال القناديل وأحمال الشمع .

٦٢- السرياتلية: صناع ألوانا من الأشربة المختلفة من نباتات وفواكه مختلفة مثل العرقسوس والتمر هندي والسوبيا وغيرها .

٦٣- الصباغين: هم الذين يقومون بصبغ وتلوين الأقمشة، وقد ميزت الوثائق بين بعضهم فعرفوا باسم الصباغين فى الأزرق والصباغين فى الأحمر، وكانوا يستخدمون أدوات ونباتات مختلفة فى عملية الصباغة .

٦٤- الصيادين للطيور: هم طوائف من صيادى الطيور القادمة من شمال مصر والدلتا فى الخريف فى طريق قدومها وعند عودتها فى الربيع، ومن تلك الطيور (السمان - الغر - الزرزور - البلبول) وغيرها وكانت بركة الحاج والخصومي وبحيرة المنزلة مكانا لصيد تلك الطيور .

٦٥- الطبالين: طوائف من ضاربى الطبول فى حفلات الأعراس وعرفوا أحيانا باسم الطبالين بالبلدى وأحيانا أخرى بالطبالين بالعربى، كما قرنوا أحيانا أخرى بأدوات موسيقية فعرفوا باسم الطبالين بالصنج .

٦٦- الطجائين: هم العاملون فى الطواحين لعملية طحن القمح والأرز وتبيض الأرز .

٦٧- طلاعين النخل: عملت تلك الطوائف فى جنى ثمار النخل من البلح، وكذلك عملية تنظيف وتأبير التخيل حتى يثمر، وتلك الطوائف انتشرت فى دمياط ورشيد والبرلس وسيوة وبعض بلاد الصعيد حيث يكثر النخل .

٦٨- الطوافين بالحصر: هم باعة الأبسطة المصنوعة من الحصير، وكانوا يطوفون بها يبيعونها، وينتقلون فى ذلك فى القرى والمدن، وعرفوا ببائعى الحصر

البلدى والفيومى .

٦٩- الطواهر :هم القائمون من الرجال والنساء على ختان البنين والبنات، وتلك كانت مناسبات اجتماعية هامة، حيث تعقد فيها جلسات السمر والترفية ويدعى الأقارب والأصدقاء وتقام الولائم .

٧٠- العتالين :هم بعض طوائف الحماليين للأحمال الثقيلة، وقد ترادفت مصطلحات تضم أعمالا متشابهة مثل الشبالين والعتالين والمرابعين .

٧١- العتقية :هم باعة الجلود الرديئة بالأسواق، وكذلك الجلود غير المدبوغة، وبعض الأحذية البسيطة.

٧٢- العجائين :هم صناع العجين، ممن أسمتهم وثائق أخرى باسم الفرانين، أولئك كانوا يقومون بعملين إعداد وبيع الخبز .

٧٣- العطل :هم طوائف من الغجر سموا باسم الشطار العطل وأحيانا باسم النورة والبرامكة .

٧٤- العوامين :هم أولئك العاملون فى الغوص فى نهر النيل لانتشال الغرقى، أو ما فقد من المراكب أو الأفراد أو الأشياء عبر نهر النيل شمالا وجنوبا .

٧٥- العوالم :هم طوائف من النساء الراقصات وقد أسمتهم بعض الوثائق باسم (النساء العياق) وأحيانا باسم (للغوازي) .

٧٦- الغياش :هم طوائف من الرجال الراقصين الذين يتشبهون بالنساء فى ملابسهم وأفعالهم ورقصهم .

٧٧- الغالاتية :هم طوائف من الغوازي ورجالهم من الغجر الذين يعملون فى الدعارة وتسهيل وحماية أصحابها وفاعليها .

٧٨- الفعلة :العمال الذين يقومون بالعمل فى البناء والهدم إلى جانب البنائين والمهندسين وغيرهم، ويقومون بما يستلزمه ذلك من أعمال شاقة، وأجورهم كانت تقترب من نصف أجر البناء أو المهندس .

٧٩- الفراشين :هم طوائف تقوم بدهان المنازل والبيوت وبعضهم يعمل فى إقامة السراقات وتجهيزها .

٨٠- الفواتيل :عرفتهم بعض الوثائق باسم الفتالين، وهم العاملون فى عمليات

غزل ونسج الخيوط والأقمشة، وميزت بعضهم بأنهم القتالون في الحرير عن غيرهم، ونسبتهم إلى بعض الأماكن المشهورة بتلك الصناعة مثل فوانيل فارسكور وفوانيل دمياط .

٨٠١-القباقبية :هم صناع ألوانا من الأحذية الخشبية التي يعلوها جزء جلدى، ويستخدم في الحمامات العامة ولبسطاء الناس .

٨٠٢-القرادة :هم طوافون بالقردة، يديرونها على ألعاب مختلفة وحركات بهلوانية، يطوفون بها في الشوارع والحفلات وفي مواسم الحصاد، حيث يتكسبون بما يدفع إليهم من أموال أو حبوب أو طعام .

٨٠٣-القرازين :هم طائفة من نساجى الكتان وبعض الأقمشة الصوفية، وهم يصنعون ألوانا من الأزدية والمعاطف ذات الوشى والزخارف المطرزة بخيوط الذهب، وعرفت طوائف فرعية منها (القرازين الحريرية) تميزا لهم عن غيرهم من القرازين، وتركزت هذه الطوائف في كبريات المدن كالقاهرة ودمياط والمحلة وغيرها.

٨٠٤-القواجى الشامية :طوائف من الهذلية الذين يتبادلون الأهازيج والنكات، ويسخر كل منهم من صاحبه بما يستمتع به ويضحك لع الجمهور .

٨٠٥-الكاحلين :هم طوائف تعمل في مجال طب العيون ومعالجة الرمد، ونسبوا إلى بعض المواد الطبية مثل (الكحل) حيث تتزين به النساء والرجال في مواسم مختلفة مثل سبت النور وشم النسيم .

٨٠٦-الكنفانية :هم صناع ألوانا من الحلوى تسمى (الكنافة)، ويزدهر بيعها وصناعتها في شهر رمضان .

٨٠٧-المبالقة :هم رواة أغان شعبية هزلية، وقد نسبوا إلى البلايق، وهى أغان شعبية مفردتها بليق .

٨٠٨-المحبطين :هم طوائف الشعبين وخيال الظل وغيرهم، وتلك مترادفات سبقت الإشارة إليها .

٨٠٩-المحدثين :طوائف من رواة القصص على مسامع الجمهور، وهذه الطائفة من الطوائف العامة التى تضم طوائف فرعية مثل الحلقية والسيرية والحكويين والشعراء والمذاكرية وغيرهم، وكل أولئك جمهورهم من العامة أو رواد المقاهى والموائد .

- ٩٠-المجبرين :من الطوائف العاملة في تالمجتل الطبي وهو عملية تجبير الكسور .
- ٩١-المداقنة:هم الحلاقون الطوافون على زبائنهم في أماكن وجودهم في بيوتهم وحقولهم ودكاكينهم .
- ٩٢-الدارجية:هم طوائف العاملين في تزيين الحبوب وتنقيتها وغربلتها في مواسم الحصاد، ويستخدمون في ذلك أدوات منها (الشوكة- المدراة -اللوح١٠٠٠).
- ٩٣-المذاكرية : هم من طوائف المحدثين، وقد سبق التنويه لطبيعة عملهم.
- ٩٤-المرايعين :رغم أن هناك أفرادا في الريف يقومون بعمليات إدارة السواقي وري الأراضي، ويسمون بالمرايعين إلا أن المقصود هنا بعض طوائف العاملين في البيوت للخدمة الشاقة .
- ٩٥-المزينين :هم الحلاقون من أصحاب المحلات أو من أسمتهم الوثائق باسم (أصحاب القاعات) .
- ٩٦-المفذلين :هم من طوائف الحرف العاملة في اللهو والترفية بأداء يخلق بين الجد والهزل .
- ٩٧-مشايخ المراكب :هم بعض العاملين في نقل الركاب عبر نهر النيل بين شاطئية في بلاد الوجهة القبلى، ومثل أولئك كان عليهم أن يدفعوا ضريبة أخرى لصوباشية البحر التابعين لمقاطعة سمسة بحرين .
- ٩٨-مشايخ الفتيان :هم القائمون على أمر الكتائب، حيث يتم تلقين الفتيان والصبيان المعارف الأولية في القراءة والحساب ويحفظون ما تيسر من القرآن.
- ٩٩-المشيخة :هى رئاسة عامة لعدد من الطوائف البسيطة الموجودة في بعض المدن الصغيرة، حيث يكون المسئول عنهم هو أحد المشايخ، ويسمى نطاق مسئوليته مشيخة المحلة ومشيخة دمياط على سبيل المثال .
- ١٠٠-المطرفجين :من طوائف العاملين في رتق الثياب والملابس، وعرفوا باسم الرفائين .
- ١٠١-المغاني :هم طوائف من المغنين من الرجال والنساء الذين يستعان بهم لإقامة الأعراس وحفلات الختان .

١٠٢- المناخلية :هم صناع المناخل المستخدمة فى تجهيز الدقيق وفصله عن قش الحبوب باستخدام نسيج من الحرير الخفيف .

١٠٣- النجدين :هم العاملين فى تنجيد وتجهيز الأغذية والوسائد وغيرها من الحاجات المنزلية، وقد عاملتهم الوثائق أحيانا باسم القطانين المنجدين.

١٠٤- المنجمين :هم الرماله أو أصحاب الأرواح كما سبق الإشارة إليهم .

١٠٥- المنيرين :هم الذين يقومون بطلاء المنازل .

١٠٦- المهندسين :صمت طائفتهم إلى جانب البنائين طوائف الجباسين، وكان للمهندسين معاينة أحوال العقارات وما يتبع الأوقاف منها وقسمة الأراضى والمساحة، وهم من كانوا يقرون البنائين فى صلاحيتهم الفنية للعمل.

١٠٧- النحاسين :صناع الأدوات النحاسية كالأوانى والأسرة وغيرها، وقد كان لهم سوق مشهور فى القاهرة يسمى سوق النحاسين .

١٠٨- النشارين :طائفة تعمل فى قطع الأخشاب وتجهيزها للاستخدام، سوا لصناعة المراكب أو للأبواب والشبابيك وغيرها، وبذلك كان عملها يكمل عمل طائفة النجارين .

١٠٩- الهزلية :هم طوائف من العاملين فى الترفية بالسخرية كالبوالة وغيرهم على نحو ما سبقت الإشارة إليه .

١١٠- وقادين القناديل :هم القائمون على إضاءة الحفلات والأعياد والمواسم الدينية والاجتماعية باستخدام مصابيح وقناديل مختلفة الأشكال .

١١١- اليهود البطيطية :هم باعة البوظة وبعض أنواع الخمور البسيطة كالعرق وغيرها والخلوى الذين كانوا يطوفون بها فى الأسواق الأسبوعية المقامة على أطراف المدن والقرى وقد عرفوا باسم اليهود الطرقية.

-تمت استعانة بإعداد وتفسير وشرح تلك الطوائف بالمصادر والمراجع التالية:-

- ١- أحمد تيمور - معجم تيمور الكبير إعداد وتحقيق د.حسين نصار
- الطبعة الأولى القاهرة سنة ٢٠٠١م
- ٢- سعيد مغاورى محمد - الألقاب وأسماء الحروف والطوائف فى ضوء

البرديات العربية

- طبعة دار الكتب سنة ٢٠٠٠م
- ٣- كلوت بك - لمحة عامة إلى مصر - ترجمة محمد مسعود
- طبعة دار الموقف العربى سنة ١٩٨٢م
- ٤- إدوارد ولیم لین - المصريون المحدثون - شمائلهم وعاداتهم
- ترجمة عدلى طاهر نور - طبعة هيئة قصور الثقافة سنة ١٩٩٨
- ٥- جومار - وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل. ترجمة وتعليق أيمن فؤاد سيد
- الخانجى سنة ١٩٨٨م.
- ٦- دار الوثائق القومية - سجلات المحاكم الشرعية المختلفة.

٢- وثائق لم يسبق نشرها

١- الوثيقة الأولى

أ- نص الوثيقة :-

(حضر إلى مجلس الشريف وأشهد على نفسه المحترم شعبان ابن أحمد القليوبي الحكومي هو بالثغر شهوده إشهاداً شرعياً في صحته وسلامته وطواعيته واختياره من غير إكراه ولا إجبار أن عنده في ذمته لفخر أمثاله وأقرانه أحمد جلبسى بن الشيخ تاج المتحدث على الطوائف الآتى ذكرهم فيه من جانب فخر الأمانل والأعيان على جلبسى الخردة بمصر المحروسة مبلغاً قدره من القروش الفضة العديدة معاملة تاريخيه بالديار المصرية اثنا عشر قرشاً وذلك في نظير التزامه منه بتعلقات الطوائف الموعود بذكرهم أعلاه من سنة أشهر تمضى من غرة شهر محرم سنة ستة وستون وألف وهم الحكويون في القهاوى وغيرها والفوشية والسيارجية والفرانين وغيرهم من أتباع المهتارية بالثغر المذكور وأن يقوم له بذلك على ما يبين فيه ما هو في شهر ربيع الأول من السنة المذكورة أربعة قروش وما هو عن شهر ربيع الثانى من السنة المذكورة أربعة قروش وما هو في شهر جمادى الآخر من السنة المذكورة أربعة قروش وصدقة على ذلك أحمد جلبسى المذكور واعترف أن شعبان المذكور يستحق على الطوائف المذكورة طوال المدة المذكورة من غير أحداث حادث ولا تجديد مظلمة ولا خروج عن العادة القديمة وعلى ما جرى وقع التحرير في رابع عشر شهر ذى الحجة الحرام سنة خمسة وستون وألف،

الشيخ أحمد الدمياطى الشيخ عبد الرحمن بن أحمد البنتاوى الشيخ محمد المتوفى

ب- مصدر الوثيقة:-

- دار الوثائق القومية

- سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل ١٠٥ لسنة ١٠٦٥هـ وثيقة رقم ٢٩٢.

ج- ما يستفاد من الوثيقة:-

١- كيفية تعامل المستوى متمثلاً في أحد أفراد طائفة بسيطة مع مستويات الالتزام التى تسبقه من ملتزمى الباطن ثم الملتزمين الأصلاء.

٢- التزام أحد طوائف الحرف بدمياط، وهى طائفة الحكويين بجهة دمياط وكل ما

يخضع لديوان مقاطعة الخرقة وتوابعها فى تلك المنطقة .

٣- رغم بساطة وضآلة مبلغ الالتزام ومدة التعاقد على الالتزام إلا أن الوثيقة توضح حرص إدارة الالتزام بالمقاطعة الرئيسية على ضبط تلك الموارد والخاضعين لها، ومثل ذلك لا يمكن ضبطه بدون آلية نظام الالتزام وفلسفته التى يحكمها مبدأ الربح والخسارة بما يصحبها من دافعية للكسب والربح .

٢- الوثيقة الثانية

أ) النص :-

(صدر هذا الأمر الكريم الواجب القبول والتعظيم إلى كل واقف عليه وسامع له وناظر إليه من أمر الولاية الشريفة وحكام الشريعة المطهرة الإسلامية والكشاف والحكام وولاة أمور الإسلام بالفيوم والوجه القبلى نعلمهم أن فخرا الأماثل هما الزينى جقمق والزينى أحمد المهتاران بالطشتخاناه وأمرية جكار أنها لى لدى حضرتنا العالية بالديوان أن مما هو تابع لالتزامهما مهترة الفيوم زالوجه القبلى وقدالتزم من باطنهما الشريف على بمدة مقيدة بالحجة الشاهدة بذلك بمبلغ قدرة ثلاثة عشر ألف نصف من الأنصاف الفضية العددية معاملة تاريخه وهو متوجه لقبض المال الميرى الجارى به العادة من الطوائف التابعة لذلك بالفيوم وبنى سويف والبهنساوية والمنية والمنفلوطية والأسيوطية وأبى تيج وجرجا وبقية الوجه القبلى ، الخارجية عن الأربعة طوائف التى برز الأمر الشريف برفعهم وهم طائفة النورة والغوازي والمغانى وبنو الخطيات الفواحش وثبات الطوائف المتفق عليها الحال وهى طائفة خيال الظل وطوائف المواشط والمترين والجرايحية والبيادية والحصرية والدالين والخرازين ودالين الرقيق والفوايل وطوائف الواحشية والعربان والشعرى وسفرى الصينى والمحدثين والقرازين وأولاد هندی أولاد تعلب وأولاد على والأحمدية وأولاد يحيى وأولاد عبيدة والدخاوية والبزازين والبيكن الدراكه والحملوية وأولاد عزيزة وسليمان ومشايخ المراكب والدخاينية والمنجدين والحلوانية وغير ذلك من الطوائف التابعة لذلك وقد رسمنا بأن يتقدم كل واقف عليه والمشار إليهم حال ورود هذا الأمر عليهم بسرعة المبادرة إلى تقوية يد المذكور وشد عضده ومساعدته على استخلاص ما على الطوائف التابعة على قوامته من المال الميرى الخارج عن

الأربعة طوائف المرفوعة المذكورة بالتمام والكمال بالسرعة والعجلة من غير تمرد ولا تجوّه ولا عناد ولا حماية ولا تهاون ولا أهمال بحيث لا يتأخر عليهم من المال الميرى الجارى به العادة شئ قل ولا جل قولا واحدا لازما وامرا نافذا جازما ونؤكد فى ذلك غاية التوكيد مع الابرار المزيّد والحذر كل الحذر من المخالفة والتقصير والإهمال فى ذلك فليعتمد ذلك وليبادر اليه من غير تأخير ولا تقصير ولا إهمال تحريرا فى عشرين صفر سنة خمسین وألف بعد الهجرة)

(ب) مصدر الوثيقة:-

-دار الوثائق القومية

- سجلات محكمة الباب العالى سجل رقم ٢٠ السنة ١٠١٨هـ / ١٠٥١هـ وثيقة رقم ٥٣٢

(ج) ما يستفاد من الوثيقة:-

١- ما يتبع مقاطعة الخردة من جهات ونواحى تمويل من عناصر الأنشطة على اختلافها فى الوجه القبلى

٢- تشير الوثيقة إلى عدم جباية الضرائب من طوائف اللغوانى وغيرها من العاملين فى الدعارة وغيرها من الأمور التى تصطدم مع الأخلاقيات العامة والتوجه الدينى للدولة العثمانية.

٣- كانت عملية التحصيل للضرائب من الطوائف والعائلات البسيطة العدد والمتناثرة فى مختلف الأرجاء تتم بمساعدة من العناصر الإدارية المختلفة، حيث كانت الادارة المركزية فى القاهرة تلزمهم بمساعدة الملتزمين وتقديم الحماية لهم وكفالة خضوع العناصر المختلفة التابعة للخردة للملتزمين .

٣- الوثيقة الثالثة

أ- النص :-

(لدى مولانا قايم قام فخر الأكابر والأعيان الأمير على المتصرف بمقاطعة الخردة وتوابعها من الديوان العالى لواجب سنة كاملة أولها شهر رجب سنة تاريخه أدناه وغايتها غاية جمادى الثانى سنة ستين وألف أشهد على نفسه

المحترم عامر بن محمد القحافى وشريكه الزينى حسن بن أحمد الشامى شهود
الإشهاد الشرعى فى صحتها واختيارهما أن عليهما القيام سوية للأمير على
المشار إليه بمبلغ قدره من الفضة معاملة تاريخه ما جملته واحد وسبعون ألف
نصف فضة يقومان له بذلك على أربعة أقساط متساوية مدة ومبلغا فى السنة
المذكورة القيام السرى وذلك فى نظير تصرفهما سوية من باطن الأمير على
المشار إليه بمقاطعة المهترة المضافة لمقاطعة الخردة حكم ما هو معين بقيامة
كشف دفاتر الديوان العالى بمصر وهى التصرف على طائفة الصيادين للطيور
ببركة الحاج الشريف والخصوص وجماعة الغوزة والحدادين بالوجه القبلى
والبحرى وقاعة الزفق بمصر المحروسة وجميع طائفة الأدمية بسوق الركن
وموجب الجلود السخيان الوارد من الشام والقدس وغير ذلك ومشیخة الدلائين
بالمحلة ومنف العليا والثغر السكندرى وثغر رشيد ودمياط والمنصورة والفيوم
وطائفة الحوشة وغيرهم من الأطباء الكحالين والطواهر والمجبرين ومشايخ
الغفرا ببولاق والقرادة والربابة والقباقبية والسرماطية والمنجدين والأخفاقية
البلدى والمحدثين بمصر وبولاق والقاهرة ومصر القديمة وطائفة الحباكين
والسمكرية وموجب الحصر الواردة مكن الفيوم والطوافين بالحصر الفيومى
والبلدى والطبالين البلدى والشعرا بالصنج والرباب بمصر والأرياف والغياش
بالطبل وخيال الظل بمصر المحروسة والوجه القبلى والبحرى وطائفة الزوامل
الحلبية وطائفة العجر وحمالين الأقفاص بمصر بحمل السكر وطائفة من طوايف
الغوازي والنورة وأهل الفحش على جارى العادة القديمة أسوة من تقدمها فى
ذلك من غير أحداث حادث ولا تجديد مظلمة لأحد من طائفة أهل الفحش بوجهة
من الوجوه ولا يؤخذ منهم شيئا مما كان يؤخذ منهم فى الزمن الماضى وأبطال
ذلك ومنع من الديوان العالى بمصر وتصادقوا على ذلك وعلى أن ذلك خارجا
عما كان يستحق الجنب العالى الأمير أحمد جاویش بالديوان والمتصرف
بمقاطعة الخردة سابقا وتوابعها بذمة عامر وشريكة حسين المذكوران سوية
وقدره من الفضة أربعة وخمسون ألفا وتسعمائة وستون نصفاً من الفضة ودفع
الأمير أحمد المشار إليه نظير القدر بإذنهما حسب تصديقهما على ذلك
واعترافهما بذلك لشهوده وبمقتضى ذلك صار الأمير على يستحق قبض المبلغ
المرقوم الاستحقاق الشرعى وهما فى جميع ذلك متضامنان متكافلان ذمة ومالا
الضمان الشرعى المقبول وتصادقوا على ذلك كله وصدر ذلك بحضور القاضى
سليمان بن المرحوم القاضى محمد والشيخ خليفة الشعرانى مباشر ديوان الخردة

وولده الشيخ منصور واطلاعهما على الاشهاد بذلك لدى الحاكم المشار اليه
بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا وحرر في أواخر شعبان سنة تسعة وخمسين وألف
من الهجرة)

الشيخ حسين الشيخ أبو الفضل

ب- مصدر الوثيقة:-

- دار الوثائق القومية

- سجلات الباب العالي سجل ١٢٧ السنة ١٠٥٩ ووثيقة ٩٨٦

ج- ما يستفاد من الوثيقة :-

١- تضمنت تلك الوثيقة عناصر مقاطعة الطشتخاناه وأشارت إلى مقاطعة
الخردة الرئيسية، ووضحت انتشار تلك الفروع المختلفة في كل نواحي
الوجهين القبل والبحري

٢- نقلت تلك الوثيقة في رصدها لمختلف الحرف والطوائف التابعة للمهترة،
وهي المرادف لمسمى طشتخاناه، حقيقة تنوع تلك الحرف بين حرف عامله
في اللهو والتسلية وأخرى في الصناعات الخفيفة وغيرها في بعض الخدمات
البسيطة.

٣- أكدت الوثيقة على أن الإدارة في الأصل كانت لا تفرض الضرائب على
البغايا ومن شاكلهم، وأن غير ذلك كان دافعه طمع الملتزمين .

٤- أشارت الوثيقة إلى آليات الالتزام سواء في داخل ديوان الخردة حيث تتم
عملية ضبط التعامل مع الجهات والملتزمين وكذلك أشارت إلى العاملين في
هذا الديوان .

الوثيقة الرابعة

أ- النص :-

(لدى الحاكم الحنفى حضر فخر أمثاله الزينى جعفر بن عبد الله الرومى
وشريكه الأجل المحترم الزينى حسين بن عبد الوهاب الشامى الملتزم بمقاطعة
المهترة بمصر المحروسة لمدة سنة كاملة أولها شهر رجب الفرد الحرام سنة
سبعة وخمسين وألف وهى سنة تاريخه أدناه كما هو معروف الالتزام المذكور

أعلاه بحجة شرعية من هذه المحكمة تحت أيديها أعزهما الله وصحبتهما
الاخوان هما المحترم محمد بن صدقة والحاج أحمد به الشهير بالثوم الجميع
مشايخ على طائفة الحوسة واشهدوا على أنفسهما لأربعة أنفار المذكورين أعلاه
شهوده الاشهاد الشرعى فى كمال صحتهم وسلامتهم وطواعيتهم واختيارهم
وجواز الاشهاد عليهم أن عليهم القيام للزنى جعفر وشريكه الزينى حسين
المذكورين أعلاه بمبلغ قدره من الفضة الأنصاف العدديّة سنة ألف نصف
يقومون لهم بذلك على قسطين متساويين فى السنة المذكورة أعلاه القيام المرعى
وذلك فى نظير تصرفهم من باطنهما على طائفة الحوشه والحواه والقراديين
بمصر المحروسة والريف بالبحرى الشرقى والغربى وشباس والبحيرة وطائفة
اليهود الطرقية والبطيطة الطواف بالقصبة وطائفة الحلوانية العربانية بأسواق
الغبار الطواف وجماعة بن جودة الصعايدة وقرادتيه البطيطة على جارى العادة
القديمة حكم سنة الخالية وما قبلها من غير أحداث حادث ولا تجديد مظلمة لمدة
السنة المذكورة باعترافهم بذلك لشهوده الاعتراف الشرعى وقبل ذلك منهم الزينى
جعفر وشريكه الزينى حسين المذكوران أعلاه أن يدفعوا القدر المذكور أعلاه
للأمير بن المرحوم الأمير أحمد الجاويش وإن كان من طائفة التوفكجية بمصر
المحروسة ليحاسب بذلك من أصل القرض الشرعى المكتتب عليها بحجة شوعية
من هذه المحكمة مخلدة تحت يده شرعيا مقبولا وثبت الاشهاد بذلك لدى مولانا
الحاكم المشار إليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا، جرى ذلك وحرر فى
سادس عشرين رجب سنة سبع وخمسين وألف من الهجرة (٠٠٠)

ب- مصادر الوثيقة :-

- دار الوثائق القومية

- محكمة باب سعادة والخرق سجل ٣٨١ سنة ١٠٥٧ وثيقة رقم ٤٣

ج- ما يستفاد من الوثيقة :-

١- أشارت الوثيقة إلى التزام مشايخ طوائف الحوشة المختلفة بعناصر تلك
الطائفة على امتداد الوجهين القبلى والبحرى، كما التزموا ببعض الطوائف من
الباعة وحرف الترفية واليسلية وبعض طوائف الترفيحية اليهود الذين يخضع
نشاطهم لطائفة مقاطعة الخرودة الضرائبية.

٢- أشارت الوثيقة إلى امتداد المظلة الضرائبية لبعض الأفراد من التجار

المتجولين، وبعض الحرف التي كانت تصنع أنواعا من الحلوى وتقوم ببيعها فى الأسواق غير الدائمة .

٣- أشارت الوثيقة إلى ثبات كبير فى التعامل والمطلوبات التى ترتبت على جهات الخردة، وذلك يعكس صورة الثبات الكبير فى المطلوبات عن تلك المقاطعة للخزينة السلطانية، وانحصار التغيير فى هامش ضئيل .

الوثيقة الخامسة

أ- النص :-

(لدى الحاكم الشرعى الحنفى المشار إليه أقر الحاج محمد محمد على الدين البرمكى وشيخ البرامكة المتحدث على جهات أمير جكار للشهابى بن طويلة الاقرار الشرعى أنه استوفى من سلطان بن خطاب بن يوسف عرف بابن عيسوى وخطاب بن عليوى بن يوسف البرمكى، وفياض بن عليوى بن يوسف البرمكى كل منهم وشيخ طائفة الحلبية بالوجهين القبلى والبحرى ما كان له فى ذمتهم عن مقرر التزامهم له قبل تاريخه بمسند شرعى ومكتتب بالمحكمة مؤرخ فى ثالث عشرين من جمادى سنة تاريخه مما هو معلوم عندهم ولم يقبض له من قبلهم من ذلك شئ قل ولا جل وأبروا طائفة الزوامل الحلبية مما عليهم من المقرر عن سنة تاريخه ٠٠٠)

ب- مصدر الوثيقة :-

- دار الوثائق القومية

- سجلات الدشت سجل ٢٧ لسنة ٩٤٩ - وثيقة رقم ٥٥٧

ج- ما يستفاد من الوثيقة :-

١- التزم مجموعة من طوائف البرامكة بالضرائب المطلوبة عن زملائهم وأقاربهم العاملين فى نفس النشاط .

٢- امتدت مظلة شيخ طائفة البرامكة والزوامل الحلبية إلى كل المنتمين إلى تلك الطائفة فى الوجهين القبلى والبحرى، حيث يمثل ذلك سيطرة مركزية لشيخ طائفة على كل أفرادها فى سائر ولاية مصر .

الوثيقة السادسة

أ- النص :-

(لدى الحاكم الحنفى حضر فخر الأعيان المعترين الزينى جعفر بن عبد الله الرومى وشريكة فخر أمثاله الزينى حسين بن أحمد الشامى الملتزم كل منهما بمقاطعة المهترة بمصر المحروسة وصحبتهما الرايس مقلد بن عامر والرايس مصطفى ابن خليل بن عبد الله الطبال الزمار كل منهما وأشهد على نفسه الرايس مقلد وشريكة الرايس مصطفى المذكور شهوده الاشهاد الشرعى فى كمال صحتهما وطواعيتهما واختيارهما وجواز الاشهاد وعليهما أن عليهما سوية للزينى جعفر وشريكه الزينى حسين المرقوم أعلاه بمبلغ قدره من الفضة الأنصاف العدة ألفا نصف اثنان يقومان لهما بذلك على ثلاثة أقساط متساوية فى مدة سنة كاملة أولها شهر رجب الفرد الحرام سنة سبعة وخمسين وألف فى نظير تصرفهما من باطنها بصناعة الطبل والزمر والهنلى والقواجى والشامية بالبرين بر الجيزة وبر القليوبية على جارى العادة أسوة من تقديمها فى ذلك ومالهما فى جميع القدر المذكور أعلاه على حكم متضامنان متكاملان فى الذمة والمال والحالات الست المعتبرة شرعا الضمان بالإذن الشرعى القبول وصدر ذلك بحضور المحترم سليمان بن أحمد الفرجى وهو عم الرايس مصطفى المذكور أعلاه وإطلاعه على ذلك وضمن ولدا أخيه الرايس مصطفى المذكور للزينى جعفر وشريكه الزينى حسين فيما عليه من القدر المذكور أعلاه فى الذمة والمال والحالات الست المعتبرة شرعا الضمان الشرعى المقبول وثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا الحكم المشار إليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا تحريرا فى سادس عشرين شهر رجب سنة سبع وخمسون وألف بعد الهجرة...)

الشيخ إبراهيم الشعراوى

ب- مصدر الوثيقة

- دار الوثائق القومية - محكمة باب سعاد والخرق سجل ٣٨١ لسنة ١٠٥٧.

ج- ما يستفاد من الوثيقة:-

١- التزام بعض العاملين فى حرف اللهو والترفيه بفرع من ذلك النشاط هو ما فرته الوثيقة بأنه الطبل والزمر والهنلى فى الوجه البحرى.

٢- ضمن هؤلاء الملتزمين في كل مسؤوليات عمهم وهو من المنتسبين لذلك النشاط.

٣- التزام هؤلاء الملتزمون بشكل مباشر بما التزموا به من الملتزم الأصلي للمقاطعة الرئيسية، بما يؤكد خضوع عملية الالتزام بظروف مختلفة تتوالى في بعضهما عدة حلقات ومستويات مختلفة وتختصر تلك الحلقات في أحيان أخرى.

الوثيقة السابعة

أ- النص:-

(لدى الحاكم الشرعي ادعى الحاج منصور بن علي الطنحاحي علي أحمد بن حسام المنصوري بأن الجاري في التزام المدعى عليه المذكور بفارسكو حملة الخردة والصباغة والسمك ومعمل الفروج مدة تزيد على خمسة وعشرين سنة تقدمت علي تاريخه عن كل سنة ستة وعشرين ألف نصف من الأنصاف الفضية وذلك بدون زيادة، وأن المدعى عليه المزبور تعدى وزاد المدعى المزبور في الجهات المزبورة أربعة آلاف نصف في السنة الماضية زيادة عن المبلغ المرقوم وغرم بذلك لأجل الصرف مائتي قرش ثنتين وأضر ذلك بحاله وحصل التشويش له والمسلمين وطالبه بذلك فسل عن ذلك فأجاب بأنه زاد عليه في الجهات المزبورة المبلغ المزبور وأنها قابلة للزيادة وأنه يريد الفائدة لأنه متسبب فإذا كان الأمر كذلك اختلف سعر المسلمين على أن يكون في كل شيء مشترى على الناس بالزيادة بالبينة فيحتمل أدب المدعى عليه المزبور بالمجلس ولما تم الحال على هذا المنوال كتب ذلك ضبطاً للواقع تحريروا في الثالث عشرين جمادى الحرام سنة أربعة عشر وألف من الهجرة...)

الشيخ عبد الجواد- الحاكمي الشيخ يوسف الدمياط الحنفى- الشيخ محمد المرجاوى

ب- مصدر الوثيقة:-

دار الوثائق القومية سجلات دمياط سجل ٦٦ لسنة ١٠٤٠هـ - وثيقة رقم ٢٣٨.

ج- ما يستفاد من الوثيقة:-

١- توضح الوثيقة التزام أحد الحرفيين بكل نوابع الخردة في إحدى البلاد وهي فارسكو، ورغم تنوع واختلاف تلك الجهات، وهو أسلوب عرف باسم (الالتزام

بالحملة)، وهو آلية مبسطة للتعامل مع الجهات متعددة النشاط قليلة الأفراد الممارسين لتلك الأنشطة.

٢- أشارت الوثيقة إلى التزام رجل واحد بتلك البلدة وجهات الخردة فيها لما يزيد عن ربع قرن من الزمان، وكان ذلك بهامش بسيط من الربح تصدت الإدارة لإقصاء من أراد المضاربة بالزيادة عليه حماية لدافعي الضرائب، وهي إشارات تدل على تفهم الإدارة لقاعدة التزايد خاصة في المستويات الدنيا من الالتزام بشكل يعنى بعدم الإضرار بالناس ويمنع من إحداث المضاربات وما يعقبها من بلبلة وارتفاع فى الرسوم.

الوثيقة الثامنة

أ- النص:-

(أشهد على نفسه لأجل المكرم الحاج على بن حموده بن رمضان عرف بالدولابى المبيض هوفى النحاس بمصر المحروسة وشيخ طائفة الدخاينية حالا شهوده الإشهاد الشرعى وهو فى كمال صحته وسلامته وطواعيته واختياره أن عليه القيام لديوان الخردة المذكور تصرف الأمير حسين أغا المشار عليه بمبلغ وقدره من الفضة الأنصاف العددية ستة عشر ألف نصف فضة على أربعة قساط متساوية فى السنة المذكورة مدة ومبلغا القيام الشرعى وذلك بنظير حملته وتصرفه من باطن الأمير حسين أغا المشار إليه فى مقاطعة مشيخة الدخاينية ومبيضين النحاس والزلبانية والكفانية بمصر القديمة وبولاق والقاهرة ومشيخة المحلة والخانقاه الرياقوسه ومنف العليا وتوابع ذلك المتعلق بالمقاطعة المذكورة والتابع ذلك لها حكم المعتاد فى كل سنة وله نظير ذلك ما جرت به العادة أسوة من تقدمه وذلك من غير أحداث حادث ولا تجديد مظلمة لواجب سنة سبعة وثمانين وألف الخراجية المذكورة خارج ذلك عن قسط الأحد عشر يوما تفاوت الأشهر والسنة التوتية وعليه القيام ببياض نحاس شهر حواله وكاتب الديوان والأمير حسين أغا ملتزم المقاطعة المذكورة حكم المعتاد فى كل سنة، وعلى أن كل شئ تحصل من معتاد إطلاق النار المستجدة فالنصف لملتزم المقاطعة المشار إليه والنصف الثانى للحاج على شيخ الدخاينية حسب اعتراف كل منهما بذلك جميعه لشهوده وتصديق منهما على ذلك الاعتراف والتصديق الشرعية وصدر ذلك جميعه بحضور الشيخ أحمد بن إبراهيم النحاس شيخ سابق والمعلم سالم بن شحاده المبيض الشيخ والمعلم على بن محمد النحاس والمعلم محمد بن سليمان النحاس وإطلاعهم على ذلك وضمنوا أجمعهم الحاج على الشيخ

المذكور للأمير حسين أغا المشار إليه في جميع ما شرح بأعلاه على محكمة ضماناتنا شرعيا في الذمة والمال والحالات الست المعتبرة شرعا الضمان الشرعي والأذن الشرعي المقبول وتصادفوا على ذلك كله تصادقا شرعيا وثبت الإشهاد بذلك لدى سيدنا الحاكم الشرعي المشار إليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا تاما معتبرا مرضيا تحريرا في ثالث رجب سنة وثمانين وألف من الهجرة)

الشيخ على الجويني لشيخ إبراهيم الكتامي

ب- مصدر الوثيقة:-

- دار الوثائق القومية - سجلات الدشت محفظة ١٩٨ لسنة ١٠٨٧ وثيقة رقم ٥٠٩.

ج- ما يستفاد من الوثيقة:-

١- تشير الوثيقة إلى الالتزام شيخ إحدى الحرف مباشرة من الملتزمين الأصلاء بمقاطعة الخردة بحرفته وبيع بعض الحرف الأخرى من خلال ما اصطالحنا على تسميته (الالتزام بالمشيخة)، حيث يلتزم هذا الشيخ بما على بعض الحرف من خلال مشايخها وذلك في عدة نواحي وليس في كل ولاية مصر.

٢- أشارت الوثيقة إلى المطلوب عن ذلك الالتزام، متضمنا ما قدر على فارق التقويم (التوتية)، وكذلك أداء بعض الخدمات إلى بعض المسئولين من الملتزمين الأصلاء وغيرهم وهي واجبات كانت ثابتة ودائمة.

الوثيقة التاسعة

أ- النص:-

(لدى مولانا أفندي زبدت فضايله صدر ما مضمونه بعد أن ورد البيورلدى المطاع الواجب القبول والاتباع على بياض من الديوان العسالى بمصر المحروسة المكمل بالختم والعلامة على العادة من مضمونه المنيف أن عثمان أغا وكيل دار السعادة أنهى بعرض حال بالديوان العالى المشار إليه بأن جماعة السرجانية ببندر دمياط عمل مهتار شيخا عليهم وأحدث عليهم مظالم وأن الطايفة المذكورة فقرا وبرز الأمر الكريم بالبيور لدى المشار إليه بمنع من يتعرض لهم وأن يجرى لهم ما كانوا عليه من قديم الزمان ومنع ورفع من يتعدى عليهم بخلاف القانون على موجب العرض الوارد من بندر دمياط إلى آخر ما تضمنه البيورلدى المشار إليه وهو مؤرخ في رابع عشرين شهر جمادى الآخر سنة تاريخه أدناه المقابل بمزيد الامتثال ومنع

مولانا أفندي المشار إليه من يتعرض السرجانية بالثغر المذكور بأحداث مظلالم وأن
يجرى لهم ما كانوا عليه من قديم الزمان منعا شرعيا عملا في ذلك بموجى البيورلدى
المشار إليه ولما تم الحال على هذا المنوال كتب ذلك ضبطا للواقع ليعمل به عند
الطلب والسؤال تحريراً في تاسع شهر رجب الفرد الحرام سنة مائة وستين وألف من
الهجرة...)

الشيخ مسعود الدمياطى

غفر له

ب- مصدر الوثيقة:-

دار الوثائق القومية - سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل رقم ٢٣٢

لسنة ١١٥٨ / ١١٦٠ وثيقة رقم ٥٥.

ج- ما يستفاد من الوثيقة:-

١- كفلت الإدارة سواء المركزية فى القاهرة أو المحلية فى الولايات حماية لدافعى
الضرائب حينما يتعرضون لغائلة أطماع الملتزمين الذين كانت تشترط عليهم تلك
الإدارة عدم إحداث الحادث أو تجديد مظلمة بما يعنى ثبات المطلوب عنهم دون
زيادة.

٢- رغم كون عدد طائفة السرجانية بثغر دمياط عدد ضئيل إلا أن الوثيقة تؤكد
اهتمام الإدارة على مستوياتهم العليا بشكواهم وتصديها لرفع ما فرض عليهم من
مظلالم.

٣- يشير ذلك على إجماله إلى وجود آلية رسمية تتمثل فى الأجهزة الإدارية المختلفة
وآلية شعبية تتمثل فى أفراد الطوائف والحرف المختلفة للتصدي لأطماع
الملتزمين والتقليل من ذلك أو منعه تماماً.

المراجع والهوامش

١- على سبيل المثال فقد تناولت الدراسات التالية النشاط الإدارى والمالى والمركزى فى
استنبول:-

Halil Inalcik: An Economic and social History of the ottoman Empire, Cambridge
University press, 1999 Volume-1- (1300: 1600) PP: 84- 85

- Linda Darling:- Revenue- rising and Legitimacy- Taxes collection

and finance administration in the ottoman Empire, Leiden -- New York-Koln- 1996.

- Sevket Bamuk- A Monetary History of the ottoman Empire, Cambridge university press- 2000.

ومن الدراسات التي تناولت النظام المالى والإدارى والأنشطة الاقتصادية فى مصر العثمانية -André Reymond: Artisans et commerçants au caire, Damas 1974.

Stanford Shaw:- The Financial and Administration organigation development of ottoman Egypt (1517- 1798) princeton 1962.

- عبد الحميد حامد سليمان- الموائى المصرية فى العصر العثمانى- نظرة المالية والإدارية والاقتصادية- هيئة الكتاب- القاهرة ١٩٩٥- سلسلة تاريخ المصرية عدد ٨٩.

٢- كلمة خردة كلمة فارسية الأصل تعنى الصغير قليل الأهمية من أى شئ ومن أى نوع، وكانت مقاطعة الخردة مقاطعة التزام حضرى تشتمل على جهات عديدة ومتنوعة من الحرفيين وأصحاب الفنون والملاهى العامة وغيرهم على اتساع نواحي مصر- أحمد السعيد سليمان تأصيل ماورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل- ص ٨٦.

٣- المقرئى المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار- طبعة دار صاى بيروت ج ١ ص ٨٧- ٩١- ١٠٣- ١٠٦.

-Cames W. Red House- A turkish and English lexiccon- Istanbul- 1978, P. 839.

٤- طشتخاناه مأخوذة من الطشت وهى اصطلاحاً تعنى فى خزانة حفظ الملابس السلطانية المختلفة والتي يحتفظ بها ما يجلس عليه السلطان من السجاد والمقاعد، وكانت تحت مسئولية أحد العاملين فى القصور السلطانية ويلقب بمهتار الطشتخاناه ويشرف هذا المهتار على بعض معاونيه الذين يسمون بالطشتندارية وقد أطلقت كلمة بابا وهى لفظه روميه تعنى الأب على مهتار الطشتخاناه تعظيماً له ثم غلبت على من عداه. القلقشدى- صبح الأعشى فى صناعة الانشا الناشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٦٢ ج ٤ ص ١٠- ١١ ج ٥ ص ٤٦٩- ٤٧١.

٥- دار الوثائق القومية- محافظة نشت رقم لسنة ٩٣١/ ٩٣٦ ق ١٨٨ ق ٤٨١ محافظة نشت رقم ٢٧ لسنة ٩٤٩ ق ٥٥٧.

٦- أمير علم ليس هو أمير جكار وإن كانت كلمة جكار تعنى بالفارسية الصيد أو القمص وقد اختلفت الوظيفة فى العصر المماليكى، حيث كان أمير علم هو المسئول عن (الطبلخاناه) المشتملة على الآلات الموسيقية والطبول وغيرها، ويقوم أمير علم أو فى تسمية أخرى له مهتار الطبلخاناه بمسئولية حمل الأعلام السلطانية والطبلخاناه ومعه مهاتره يساعده فى ذلك، أما أمير جكار فقد كان مدلولها فى الفترة العثمانية يشير إلى المسئول عن تحيل الرسوم

من اللاعبين بالطيور وصياديهما، وهو نشاط يختلف عن دور صاحبة كملترم - القلقشدي -
المصدر السابق ج - ص ٤٦ - ٤٥٦ - ٢٤٦.

- محسن على شومان - المقاطعات الحضرية في مصر من الفتح العثماني حتى أوائل
القرن التاسع عشر. رسالة ماجستير لم تنشر - جامعة الزقايق - كلية الآداب سنة ١٩٩٠
ص ١٠٥.

٧- سيد محمد السيد: مصر في العصر العثماني في القرن ١٦ - دراسة وثائقية في النظم
الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية - الناشر مديولى - القاهرة ١٩٩٧ ص ٣١١.

- كلمة مهتر تركية من أصل فارسي تطلق على الموسيقين العسكريين الذين يعزفون
في قصور الحكم أمام الحكام أو في مقدمة قوافل الحجيج إلى مكة، وهناك أنواع مختلفة
ونعوت متعددة للمهاترة بحسب طبيعة أعمالهم؛ فمنهم مهتران خيمه ومهتران علم
وغير ذلك واسم المكان من ذلك هو (مهتره).

-Red House, op. Cit. P. 2042.

٨- دار الوثائق القومية - سجلات محكمة قناطر السباع سجل ١٢٠ لسنة ٩٦٧ هـ -
و ١٠٥٣.

- سجلات محكمة الباب العالي، سجل ١٦٧ لسنة ١٠٠٣ / ١٠٠٤ ق ١٥٢٧.

- سجلات دمياط رقم ٥٣ لسنة ١٠٢٣ ق ٤٢٠.

٩- دار الوثائق القومية - سجلات محكمة باب سعادة والخرق رقم ٣٨١ لسنة ١٠٥٧
ق ٤٢٠.

- سجلات محكمة دمياط سجل ٩٠ لسنة ١٠٥٤ / ١٠٥٥ ق ٥٤٠.

١٠- دار الوثائق القومية

- سجلات الدشت لسنة ١٠١٧ ق ١١٠١، سجل ١٣٥ لسنة ١٠٧٥ ق ١، سجل ١٢٨
لسنة ١٠١٨ ق ٦٨٩.

- سجلات محكمة دمياط سجل ٧٧ لسنة ١٠٤١ / ١٠٤٥ و ٦٩ - ٨٥٣ وسجل ٩٠ لسنة
١٠٥٤ و ٥٤٠.

١١- دار الوثائق القومية :

- سجلات محكمة الباب العالي سجل ١٢٧ لسنة ١٠٥٩ ق ٩٨٦.

- سجلات الدشت سجل ١٣٥ لسنة ١٠٧٥ ص ١، سجل ١٩٨ لسنة ١٠٨٧ / ١٠٨٨
محفظه ٢ ص ٥٠٩.

- دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات تابع فلم شهر لسنوات متعددة تبدأ من سنة ١٠٨٨
بسجل رقم ٤١٤٠ وأرقام ٤١٦٧، ٤١٧٩ وأرقام ٤٢٧٣.

١٢- لمزيد من التفاصيل حول مقاطعات الالتزام الحضري المختلفة في الموانى والمدن
والنيل وغيره والالتزام الريفي في القرن ١٨ يرجع إلى: عبد الحميد حامد سليمان.

- الموانئ المصرية في العصر العثماني - هيئة الكتاب- تاريخ المصريين- عدد ٨٩.
- الملاحه النيلية في مصر العثمانية- هيئة الكتب- تاريخ المصريين عدد ١٧٦.
- ليلي عبد اللطيف: الإدارة في مصر في العصر العثماني- مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٨.
- عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: الريف المصري في القرن ١٨ الميلادي- الناشر مدبولي سنة ١٩٨٦.
- ١٣- لمعرفة طبيعة نشاط كل حرفة مما سوف نوزده تباعا من كل الحرف والطوائف المنضوية تحت إشراف المقاطعة الرئسية للخرده انظر ملحق الحرف والطوائف..
- ١- دار الوثائق - محافظ الدشت سجل ١٩٨ لسنة ١٠٨٧ / ١٠٨٨ ق- ٥٢٠، وسجل ١٩٩، لسنة ١٠٨٩ ق- ٣٤٤.
- ٢- دار الوثائق - محافظ دشت رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٩ ق- ٣٢٠ - ٥٥٨.
- 14- Halil inalcik: op. Cit pp 217- 218.
- ١٥- من ذلك ما سجل سنة ١٠٤٩ / ١٦٣٩ زمن محمد باشا الذي رفع عن المقاطعة ٤٠ ألف بارة مقابل إلغاء الرسوم عن تلك الطوائف ومنعه، وكذلك سنة ١٠٥٢ / ١٦٤٢ زمن مقصود باشا، كما رصدت وثائق عديدة لسنوات مختلفة بيورديات وفرمانات بإبطال ذلك ومنعه، وسجلت جهود مصلحين في هذا الشأن مثل على أغاة مستحفظات وغيره.
- أحمد فؤاد متولي.
- قانون نامة مصر الذي أصدره السلطان القانوني- ترجمة وتعليق- مكتبة الأنجلو القاهرة سنة ١٩٨٦ ص٧٤- ٧٥.
- ابن أبي السرور البكري- الروضة للزهية في ذكر ولاية مصر القاهرة المعزية- تحقيق د. عفاف مسعد العبد- آداب الإسكندرية سنة ١٩٩٢ ص١٣٦- ٣٨٩ - ٤٣٩.
- أحمد الدمرداش كتخذا عزبان- الدرة المصانة في أخبار الكنانة- تحقيق د. عبد الوهاب بكر- د. داينال كريسلوس- القاهرة سنة ١٩٩٢ ص١٢٩- ١٢٩ ١٢٩ - ١٣٢.
- دار الوثائق القومية- سجلات مياط رقم ١٠٧ لسنة ١٠٧٣ ق- ٢٦٦، مصر القديمة سجل ١٣٠ لسنة ١٠٧٦ ق- ٥٦، باب عالي ١٢٠ لسنة ١٠١٨ ق- ٥٣٢.
- ١٦- لمزيد من التفاصيل حول شاغلي مناصب معمار باشا وجبجي باشا يرجع:-
- استيف.
- وصف مصر.
- الجزء الخامس ترجمة زهير الشايب.
- الناشر الخانجي سنة ١٩٧٩ ق- ١٦٩.

- Shaw: op. cit p. 122.

١٧- دار الوثائق القومية:- سجلات محكمة الباب العالي سجل رقم ٦٣ لسنة ١٠٠٣

قـ١٥٢٧، سجل ١٢٠ لسنة ١٠١٨ قـ٥٣٢ سجل ١٢٧ لسنة ١٠٢٣ و٤٢٤ قـ٩٨٦
سجل ١٩٩ لسنة ١٠٨٩ قـ٣٤.

- سجلات الدشت سجل ١٥ لسنة ٩٤١ مادة بلا رقم، سجل ١٩٨ لسنة ١٠٨٧ / ١٠٨٨
قـ٥٠٩.

- محكمة قناطر السباع سجل ١٢٠ لسنة ٩٧٦ قـ١٠٥٣.

- محكمة باب سعادة والخرق ٣٨١ قـ٤٠٣ و٤٠٦، سجل ٣٧٦ لسنة ١٠٥٠ قـ٨١.

- سجلات محكمة المحلة الكبرى ٧ لسنة ١٠٣٦ قـ٣٥٧، سجل ١٧ لسنة ١٠٩٧ / ١٠٩٨
قـ٧٢، سجل ٣٥ لسنة ١٠٧٦ قـ٦٣. ١٧٢ - ٢٦٨.

١٨- استيف- المرجع السابق صـ١٩٩.

-Shaw: op. Cit p 121- 122.

- محكمة دمياط- سجل ٣٥ لسنة ١٠٠٤ / ١٠٠٥ قـ١٠٤، ٥٣ لسنة ١٠٢٣ قـ٤٢٠، ٥٩ لسنة
١٠٢٨ قـ٢٥٨، ٦٧ لسنة ١٠٣١ قـ٩٦، ٧٣، ٣٥٥ و٣٩٥، ٧٧ لسنة ١٠٤١ / ١٠٤٢
قـ١٦٩ - ١٧٧ - ١٩٥ - ٨٥٣، ٩١ لسنة ١٠٥٤ سجل ١٠٥ لسنة ١٠٦٥ قـ٢٠٠، ٢٩٢،
٣٠١، ٩٩ لسنة ١٠٥٥ و٨٧.

- محكمة رشيد سجل ٤٧ لسنة ١٠٣٧ و١٧٢.

-Shaw: op. Cit pp. 121- 122.

١٩- دار الوثائق القومية:

- باب سعادة والخرق ٣٨١ لسنة ١٠٥٧ قـ٤٠٧.

- سجلات محكمة الباب العالي الشرعية سجل ١٢٧ لسنة ١٠٥٩ قـ٩٨٦.

- سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل ٨٩ لسنة ١٠٥٣ قـ٢٤٦.

20- Shaw: op. Cit pp 120- 123.

21- Shaw:- op, cit pp 120- 121.

- Raymond:- op. Cit pp- 519- 520.

- Shaw: the Budget of ottoman Egypt (1005-6/ 1596), ١٠٩٦ - ١٥٩٦ - ١٠٠٦
Paris 1968 pp. 100- 102.

٢٢- دار الوثائق القومية:- دفاتر أصول مال اسكلها ومقاطعات للسنوات ١٠٨٨ - ١١١٠ -
١١٦٥ - ١٢٠٨ ودفاتر ميزان مال اسكلها ومقاطعات تحت أرقام ٤١٤٠ - ٤١٥٠ - ٤٢١٤ -
٤٢٧٣.

- محافظ دشت رقم ١٩٩ لسنة ١٠٨٨ قـ٣٥٦ - ٣٢- دمياط سجل ١٨١ لسنة ١١٢٣ / ١١٢٦
قـ٣٠ المحلة الكبرى سجل لسنة ١١٣٦ و٣٥٧.

- Raymond:- op. Cit p. 606.

- Shaw:- the Budget of ottoman Egypt, 1005- 1006, pp. 30- 32- 100.
- دار الوثائق القومية:- أصول مال اسكلها ومقاطعات- عمومى أرقام ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٢١٩-١٢٧٧ لسنوات ١٠٨٨، ١١١٩، ١١٦٣، ١٢١٢.
- ٢٣- حسين أفندى الرونامجى- المرجع السابق ص٦٢-٦٣.
- عبد الحميد حامد سليمان الموانى المصرية فى العصر العثمانى ص٢٢٣.
- ٢٤- أحمد فؤاد متولى- قانون نامة مصر ص٧٥-٧٧.
- ٢٥- محمد بن أبى السرور البكرى- المصدر السابق ص٣٨٩-٣٩٩-٤٠٠-٤٠٢.
- ٢٦- دار الوثائق القومية- محافظ دشت محفظة رقم ١٨٥ لسنة ١٠٧٥ ق٤.
- Shaw: the Budget at ottoman Egypt, pp 100- 102.
- دار الوثائق القومية -دفاتر أصول مال اسكلها ومقاطعات بالأرقام السابقة ولمزيد التفاصيل حول التطور التاريخى لتلك المقاطعة
- يرجع إلى: - ليلى عبداللطيف: المرجع السابق ص٣٣٤.
- محسن على شومان: المرجع السابق ص١١٩، ١٢٤.
- ٢٧- دار الوثائق القومية: محفظة دشت سجل ١٩٩ لسنة ١٠٨٨ و٣٢.
- Shaw: the financial., p123.
- استيف: المرجع السابق ص٢٠٦.
- ٢٨- فارسكور من القرى القديمة تقع على الضفة الشرقية لفرع دمياط إلى الجنوب من دمياط وقد عوملت ككشوفية مستقلة فى العصر العثمانى غير أن تبعيتها لدمياط كانت تبعية قضائية- محمد زمرى- القاموس الجغرافى القسم الثانى والجزء الأول ص٢٤٤ طبعة هيئة الكتاب سنة ١٩٩٤.
- دار الوثائق -سجلات دمياط سجل ١٩ لسنة ٩٨٤ ق٣٠، سجل ٥١ لسنة ١٠٢٢ ق٣٨١، سجل ٧٨ لسنة ١٠٤٢ و٤٢٦.
- ٢٩- دار الوثائق القومية: محكمة دمياط رقم ٦٦ لسنة ١٠٤٠ هـ و٢٣٨.
- ٣٠- دار الوثائق: سجلات الدشت سجل رقم ١٩٨ لسنة ١٠٨٧/١٠٨٨ ق٥٨٩.
- ٣١- محسن على شومان: المرجع السابق ص١٠١.
- ٣٢- دار الوثائق: سجلات الدشت رقم ١٩٩ لسنة ١٠٨٨ ق٣٥-٣٦.
- ٣٣- محسن على شومان: المرجع السابق ص١١٠: ١١٢.
- ٣٤- طنبدى قرية تقع غرب النيل فى مركز مغاغة حاليا وقد تبعت للبنى سافى فى العصر الإسلامى وهى بخلاف قرية طنبدى التى تقع ضمن توابع مركز شين الكوم، والقيس إحدى قرى مركز بنى مزار القديمة تقع غربى نهر النيل.
- محمد رمزى القاموس الجغرافى القسم الثانى ص١٩٣ والجزء الثالث ص٢١٤-٢٤٩.

- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة الباب العالي سجل ١٢٠ لسنة ١٠١٨ قـ ٥٣٢، دشت ١٩٩ لسنة ١٠٨٨ قـ ٢٨.
- محافظ دشت رقم ١٦ لسنة ٩٤١ قـ ٨٥٣.
- محسن على شومان: المرجع السابق صـ ١١٤.
- Raymond: op. Cit, p 631.
- ٣٥- دار الوثائق القومية: محافظ دشت رقم ١٧ لسنة ٩٤٢ قـ ٣٠٨.
- Shaw: op, cit, pp- 121- 122.
- ٣٦- محسن على شومان- المرجع السابق صـ ١١٦.
- Raymond:- op. Cit, p. 635.
- ٣٧- دار الوثائق- سجلات دمياط ٨٥ لسنة ١٠٤٩ / ١٠٥٠ و ١٦٦- ١٦٧، سجل ٨٨ لسنة ١٠٥٢ و ١٧٧- ٢٨٢.
- دشت رقم ١ لسنة ٩٣٦ و ٦٥٦.
- صندوقا: إحدى القرى القديمة في مركز بنى مزار تقع على الشاطئ الشرقى لبحر يوسف تجاه بلدة البهنسا ولذلك سميت أحيانا باسم البهنسا الشرقية.
- محمد رمزى- القاموس الجغرافى- القسم الثانى- الجزء الثالث صـ ٢١٩.
- ٣٨- دار الوثائق القومية: محكمة باب سعادة الخرق سجل ٣٩٧ لسنة ١٠٩٠ قـ ٣٧٢.
- Shaw:- op. Cit, p 122.
- ٣٩- نيللى حنا: تجار القاهرة فى العصر العثمانى (سيرة أبو طاقية شاهيندر التجار) ترجمة د. رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية- القاهرة سنة ١٩٩٧ صـ ١٤٦- ١٥٥؛
- أحمد فؤاد متولى: المرجع السابق صـ ٩٤- ٩٥.
- ليلى عبد اللطيف أحمد- المرجع السابق- ٣٢٧.
- ٤٠- محسن على شومان- المرجع السابق صـ ١٠٩- ١١٠.
- Shaw: the Budget.. PP. 100- 102.
- Shaw: op. Cit, p122.
- ٤١- المرجع السابق صـ ١١٧- ١١٨.
- دار الوثائق القومية:
- سجلات دمياط سجل ٨٥ لسنة ١٠٤٩ / ١٠٥٠ قـ ١١٧، رقم ١٥ قـ ١٠٦٤ قـ ٢٠ قـ ٢٩٢.
- ٤٢- دار الوثائق القومية:
- محافظ دشت تحت رقم ١٧ لسنة ٩٤٢ ومادة بلا رقم.
- قناطر السباع سجل رقم ١٢ لسنة ٩٧٦ قـ ٢٢٨.
- باب سعادة والخرق سجل ٣٧٦ لسنة ١٠٥٠ قـ ٨١.

- ٤٣- دار الوثائق القومية: محافظ دشت تحت رقم ١٧ لسنة ٩٤٢ مادة بلا رقم.
 - قناطر السباع سجل ١٢٠ لسنة ٩٧٦ ق-٢٢٨٠.
 - باب سعادة والخرق سجل ٣٧٦ لسنة ١٠٥٠ ق-٨١.
 ٤٤- دار الوثائق القومية:
 - محافظ الدشت محفظة رقم ٢ لسنة ١٠٩٠ مادة بلا رقم.
 - عبد الحميد حامد سليمان.
 - الموانى المصرية فى العصر العثمانى ص٢٢٩: ٢٤٠.
 ٤٥- البيومى إسماعيل الشربيني: النظم المالية فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك-
 هيئة الكتاب- القاهرة- سلسلة تاريخ المصريين عدد ١١٨ لسنة ١٩٩٨ ص١٩٩- ٢٠٠.
 ٤٦- دار الوثائق القومية: محافظ الدشت رقم ١٥ لسنة ٩٤١ مادة بلا رقم
 ٤٧- ليلي عبد اللطيف أحمد: المرجع السابق ص٢٠٦- ٢١٧
 - عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى فى مصر فى القرن السادس عشر والسابع
 عشر- بدراسة وثائقيين الجزء الأول- القاهرة طبعة أولى سنة ١٩٩٦ ص١١٤- ١١٥.
 - محسن على شومان: المرجع السابق ص٢٤٣: ٢٤٥
 ٤٨- لمزيد من التفاصيل حول الاضطرابات والمشاكل النقدية والاقتصادية ونتائجها المباشرة
 وغير المباشرة فى تلك الفترة وتأثير ذلك على أوضاع مصر يرجع إلى:- عبد الوهاب بكر-
 الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن ١٨- دار المعارف سنة ١٩٨٢
 ص٥٣: ٥٩.
 - Sevket Ramuk: op. Cit, PP 85- 88- 95- 98- 172- 173.
 - Linda Darling: op. Cit, 39- 46.
 ٤٩- خليل ساحلى ادغلو- ستو الازدلاف أو أزمات الإمبرطورية العثمانية المالية- المجلة
 التاريخية المغربية عدد يوليو سنة ١٩٧٨- رقم ١٢- تونس ص١٤٣- ١٤٩.
 -Halil inaluk: op. Cit, pp- 84- 86.
 ٥٠- عبد الحميد حامد سليمان- الملاحه النيلية فى مصر العثمانية ص٧٣-٧٩.
 (٥١) Suraiya Faroghi: An Economic and Sacial History of ottoman
 Empire- Volume2, 1600- 1914 Camlridge university press 1994 pp 593-
 595.
 - Linda Darling: op. Cit, pp- 37- 39.
 - Raymond: op. cit, pp 606- 639- 669- 740.
 - Seveket pamuk: op: cit p 85- 86.
 - دار الوثائق القومية: سجلات محكمة الباب العالى سجل ٢٢٠ لسنة ١١٥٢ و٥٩٠، وتوضيح
 تلك الوثيقة علاقة عزبان بآل الشرابى ص٣٥٥.

- ٥٢- أحمد شلبي بن عبد الغنى- أوضح الإرشادات بمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات- تحقيق أ.د عبد الرحيم عبد الرحمن- الخانجي سنة ١٩٧٨.
- ٥٣- أحمد الدمرداش كتحدا عزبان- المصدر السابق ص١٠٨- ١١٦- ١٦٤- ١٧٥- ٣١٢- ٣١٤.
- ٥٤- دانيال كريسيولوس- جذور مصر الحديثة- ترجمة وتعليق د. عبد الوهاب بكر- مكتبة نهضة الشرق سنة ١٩٨٠ ص٥٤.
- محسن على شومان: المرجع السابق ص٣٤٠: ٣٤٩.
- ٥٥- استيف: وصف مصر ج٥ ص١٩٩.
- حسين أفندي الوزنامجي: ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية- نشر وتحقيق محمد شفيق غربال، مجلة كلية الآداب- الجامعة المصرية- المجلد الرابع- الجزء الأول سنة ١٩٣٦م، ص٢٢- ٥٦.
- ٥٦- أحمد فؤاد متولى: المرجع السابق ص٤٢- ٤٦.
- الأسعد بن مماتي: قوانين الدواوين - جمع وتحقيق عزيز سوريال عطية- القاهرة طبعة ١٩٣٤ ص٣٠٥.
- ٥٧- ليلى عبد اللطيف: المرجع السابق ص٢٩٨- ٣٠٢.
- ٥٨- لمزيد من التفاصيل حول نظام الالتزام وفلسفته وما يخوله من حقوق متبادلة لأطرافه وضوابطه وقرائنه الإدارية وتقييمه يرجع إلى:
- عبد الحميد حامد سليمان: الموانى المصرية في العصر العثماني ص١٧٧: ١٧٣.
- 59- Shaw: op. cit pp 3-5.
- Linda Darling: op cit pp 126- 127 .
- ٦٠- الضمان لغة الالتزام، وشرعا: يقال أن الالتزام هو حق ثابت في ذمة الغير ويسمى الملتزم لذلك ضامنا وكفيلا، كما عرف الضمان بأنه الكفالة وبأنه تقرير الدين في ذمة الضامن حتى يصير مطالبا مع الأصل ومن مترادفاته أيضا الزعامة والقبالة وهو على وجهين ضملي الدين وكفالة النفس.
- محمد فاروق بدوي العكام- الفعل الموجب للضمان في الفقه الإسلامى- رسالة دكتوراه حقوق القاهرة ١٩٧٧ ص٨: ١٢.
- ٦١- دار الوثائق المصرية:- محافظ دشت رقم ٤ لسنة ٩٣١ ق٤٨١، ورقم ١٠ ل٩٣ ق١٥٦، ورقم ١٥ ل٩٤١.
- قناطر السباع سجل ١٢٠ لس٩٧٦ ق٨٢٨- ١٠٥٣.
- ٦٢- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة مياط الشرعية سجل ٣٣ لس١٠٠٣ هـ ق٢٩٨- ٥٧٦.
- ٦٣- اصطلح قانونا على تعريف التضامن بين الملتزمين بأنه التضامن السلبي حيث يكون فيه

عدة مدنيين ملزمين بدين واحد، وكل منهم ملتزم قبل الدائن بكل، الدين كما لا يجوز لأي مدني منهم الوفاء بكل الدين فينقضى بالنسبة له ولجميع المدنيين ويكون للمدين الموفى أن يرجع زملائه كل بقدر نصيبه في الدين، وإجمالاً فإن التضامن في فلسفته يعنى وحدة الالتزام مع تعدد الروابط وكفالة متبادلة مصحوبة بمصلحة مشتركة تسوع قيام وكالة متبادلة... ولمزيد من التفاصيل حول ذلك الموضوع يرجع إلى:

- فتحى عبدالرحيم عبدالله: دروس في أحكام الالتزام - الجزء الثانى مكتبة الجلاء الجديدة ص ٢٤٥: ٢٤٨.

٦٤- دار الوثائق القومية: محكمة قناطر السباع سجل لس ٩٧٦ ق ٨٢٨.

٦٥- دار الوثائق:- محكمة باب سعادة والخرق سجل ٣٨١ لس ١٠٥٧ ق ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٦ دشت رقم ١٩٩ لس ١٠٨٨ / ١٠٨٩ ق ٣٤.

(66) Linda Darling:- op cit pp. 109- 126

٦٧- رغم مظالم الملتزمين والتراجع الإدارى فإن الأفراد في جهات التمويل المختلفة وجدوا سبلا كفلت لهم بعض الحماية من غائلة الالتزام ما قلل من سلبات الممارسة إلى حد ما، وتلك رؤية اجتمعت لدينا من خلال تصفح وثائق المحاكم الشرعية المختلفة وبعض النصوص ذات الدلالات في كتابات المؤرخين، ويمكن اعتبار ذلك قضية تحتاج إلى إعادة النظر فى الآراء المتعلقة عن اقتصاديات مصر العثمانية، أو بالأحرى هى قضية تحتاج لمناقشة عملية واسعة معمقة لا تعتمد آراء ونتائج شائعة أو مسبقة.

٦٨- دار الوثائق القومية: سجلات تقارير النظر رقم ١١ لسنة ١١٧٩ / ١١٨١ ق ٤٨٤.

- محافظ دشت رقم ١٩٩ لس ١٠٨٨ ق ٣٤.

٦٩- دار الوثائق القومية: محافظ دشت رقم ١٠ لس ٩٣٦ ق ٦٥٦، ورقم ١٥ لس ٩٤١ مادة بلا رقم.

٧٠- ذكر حسين أفندى الروزنامجى معلومات هامة عن إدارة كل أوجاق والقائمين عليها وعلى رأسهم (أفندى كبير) و(أفندى صغير) وهما من جملة المتكلمين على الأوجاق يديرون شؤونه ويساعدتهم فى ذلك (أفندية) بحيث يتسلمون رواتب الجنود ويقومون بتوزيعها بموجب دفاتر يمدهم بها ديوان الروزمانة المشرف على كل عمليات الإيرادات والمصروفات، ويتمثل دور الأفندية فى تسجيل جميع إيراد الأوجاق من جهاته المختلفة، وقد فسرت لنا بعض الوثائق عناصر تلك الإيرادات التى تمثلت فى بعض العقارات أو الأراضى أو ريعها ونسبة محددة من تركات الموتى من العسكريين وغير العسكريين المنتسبين للأوجاق، وكذلك نسبة عن عوائدهم عن التزاماتهم، وقد اختصت محكمة القسمة العسكريين بالنظر فى ذلك وتحديد الأنصبة فى حالات الوفاء، كما نقلت لنا تفاصيل واسعة لتركة كبار رجال عزيان الذين اعتبروا ملتزمين بالمقاطعات الرئيسية الواقعة فى دائرة سيطرة أوجاق عزيان كالخردة وسمسرة ومنها على سبيل المثال تركة صالح كتحذا عزيان الشهير بالرزاز وجاء فيها أكثر

- من بند كان عنوانه (عن عوايد أوجاق عزبان ورجال الطائفة من أمانة الخردة).
- ٧١- دار الوثائق القومية: محكمة باب عالي سجل ١٢٠ لسنة ١٠١٨ ق ٥٣٢، محافظ دشت لسنة ١٠١٨ رقم ١٥ لسنة ٩٤١ ق ٣٨٨، ورقم ١٩٩ لسنة ١٠٨٨ / ١٠٨٩ ق ٣٤٤.
- ٧٢- فى الأصل أن كل شخص يعبر عن إرادته بنفسه، ولكن قد تقوم الحاجة إلى أن ينب عنه آخر؛ ليبرم التصرفات التى يرغب فى إبرامها، وقد أجازت القوانين الحديثة نظام النيابة، حيث يبرم الشخص تصرفاته قانونية نيابة عن الآخر، وفى حالة كون النيابة ناشئة بالاتفاق فهى وكالة تحدد فيها سلطة الوكيل تحديدا دقيقا وشاملا، وفى حالات الالتزام من الباطن يكون تخويل النائب بكافة حقوق الأصل من إبرام التصرفات وإقامة الدعاوى وغير ذلك من الحقوق، فتترتب له الحقوق كما يتحمل بالالتزامات الناتجة عن ذلك.
- ولمزيد من التفاصيل عن ذلك يرجع إلى:
- جميل الشرقاوى- النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام)- الناشر دار النهضة العربية سنة ١٩٩٥ ص ٩٧: ١١٢.
- ٧٣- دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية سجل رقم ١٠٥ لسنة ١٠٦٤ / ١٠٦٥ وبه مواد لسنة ١٠٤٥ ق ٢٠ ورقم ٨٥ لسنة ١٠٤٩ / ١٠٤٦ ق ١١٧، ورقم ٨٩ لسنة ١٠٥٣ / ١٠٥٤ ق ٢٤٦، ورقم ١٠٣ لسنة ١٠٦٣ ق ٢٠٢.
- ٧٤- دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية سجل ٨٩ لسنة ١٠٥٣ / ١٠٥٤ ق ٢٤٦، سجل ٩٠ لسنة ١٠٥٤ / ١٠٥٥ ق ٥٤.
- محافظ دشت رقم ١٥ لسنة ٩٤١ مادة بلا رقم - باب عالي ٦٣ لسنة ١٠٠٣ / ١٠٠٤ ق ١٥٢٧.
- ٧٥- دار الوثائق القومية: محكمة قناطر السباع سجل رقم ١٢٠ لسنة ٩٧٦ ق ٨٢٨ - ١٠٢٦ - ١٠٥٣.
- ٧٦- دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي سجل ١٠٢ لسنة ١٠١٨ ق ٥٣٢ ق ١٢٦.
- ٧٧- دار الوثائق القومية: محفظة دشت رقم ١٩٩ لسنة ١٠٨٨ ق ٣٤٤.
- ٧٨- ذكر جبرائيل بير وتبعه مايكل ونتر بأن نظام المشيخات لم يكن تنظيما باتدعه العثمانيون، وإنما كان أسلوبا قديما للإدارة، وإن اتخذ العثمانيون بصفة أساسية لضبط عملية التمويل الضرائبى لأفراد الحرف وضمان انتظام مصادره للدولة، وأشار إلى فاعلية التقسيم الجغرافى للحرف، وتبقى القول: إن وثائق المحاكم الشرعية التى أفردت كثيرا لأسلوب اختيار أولئك المشايخ والشروط المتبادلة بينهم وبين أعضاء وطوائف حرفهم والممارسة الفعلية لتلك الحقوق وما رصدته الوثائق من حالات عزل عديدة لشيوخ أخلوا بمصالح رجال طوائفهم أو اتخذوا علاقاتهم بالأجهزة الإدارية وسيلة وتغريمهم ورضوخ السلطات الإدارية وفى مقدمتهم قضاة الشرع لإرادة الحرفيين وتبنى مشايخ الحرف لمشاكل وقضايا حرفهم، كل ذلك يتنافى مع ما ذكره الرجلان من فوارق بين دور مشايخ الحرف ورجالها فى مصر وبين طوائف

الحرف في أوروبا التي تبنت ما أثبتت الوثائق المختلفة في محاكم مصر العثمانية تبني مشايخ طوائف الحرف ورجالها وما كان لها من دور فاعل ومدافع عن حقوق أولئك الحرفيين.

- Michel Wintetr: op. Cit, pp 244: 250.

٧٩- دار الوثائق القومية: محافظ الدشت رقم ١٦ لسنة ٩٤١هـ - ٨٥٣، ورقم ١٩٨ محفظة ٢ لسنة ١٠٨٧ - ٥٠٩.

- محكمة دمياط الشرعية سجل رقم ٣٥ لسنة ١٠٠٤ / ١٠٠٥ - ١٥٤ ورقم ٦٦ لسنة ١٠٤٠ - ٢٣٨.

- محكمة قناطر السباع سجل ١٢٠ لسنة ٩٧٦ - ١٢٦ - ٨٢٨ - ١٠٥٣.

- محكمة باب سعادة والخرق سجل ٣٨١ لسنة ١٠٥٧ - ٤٠٢.

- Gabriel Baer: op. cit pp 42- 43- 84.

- دار الوثائق القومية: - محكمة دمياط الشرعية سجل ٨٩ لسنة ١٠٥٣ / ١٠٥٤ - ٢٨٧، وسجل ٩٠ لسنة ١٠٥٥ - ٥٤٠ وسجل ٩٦ لسنة ١٠٥٧ - ٦٤٠ وسجل ١٢٧ لسنة ١٠٨١ / ١٠٨٢ - ٢٠٤ ورقم ١٢١ لسنة ١٠٧٦ - ٤١٠.

- محكمة الإسكندرية: سجل ٣٩ لسنة ١٠٩٩ - ٧٦٧ - ٧٧٠.

- محكمة الباب العالي: سجل ٨٥ لسنة ١٠١٣ - ٥٩٧، ١٢٧ لسنة ١٠٥٩ - ٤٢٤، سجل ١٤١ لسنة ١٠٧٥ - ٩٧٨ ورقم ٢٢٠ لسنة ١١٥٢ - ٢ - ٨ - ٢٦٤ - ٥١١.

٨٠- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة الباب العالي سجل ٢٢٠ لسنة ١١٥٢ - ٨٠٢، ٤٧٢ - ٤٧٥ - ٥١١ - ٥٨٣.

٨١- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة دمياط سجل ٧٧ لسنة ١٠٤١ / ١٠٤٢ - ٨٥٣، محفظة دشت رقم ١٦ لسنة ٩٤١ - ٨٥٣.

٨٢- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة باب سعادة والخرق سجل ٣٨١ لسنة ١٠٥٧ - ٤٠٢ - ٤٠٣.

٨٣- دار الوثائق القومية: محافظ دشت رقم ١٩٨ لسنة ١٠٨٧ / ١٠٨٨ - ٥٠٩.

٨٤- دار الوثائق القومية.

٨٥- لمزيد من التفاصيل حول دور ومسؤوليات مشايخ طوائف الحرف يرجع إلى:-

- عبد الحميد حامد سليمان: الوانى المصرية فى العصر العثمانى ص ١٦٠ - ١٦٣.

- André Reymond: The Role of the Communties (tawa' if) in the adminstration of cairo in the ottoman period- Articl in (the state and its servants) edited by Nelly Hanna - Auc press cairo 1995- pp 34- 35.

٨٦- دار الوثائق القومية: سجلات المحلة الكبرى سجل ٣٥ لسنة ١٠٧٦ - ٦٣ - ١٧٢.

- سجلات الإسكندرية سجل ٥٥ لسنة ١٠٩٦ / ١٠٩٨ - ٢١٦.

- 'سجلات دمياط سجل ٧٧ لسنة ١٠٤١ / ١٠٤٢ - ١٦٩ - ١٧٧.

- سجلات الباب العالى سجل ٢٥٦ لسنة ١١٧٢ / ١١٧٣ ق٩، سجل ١٢٧ لسنة ١٠٥٩ ق٩٨٦.
- ٨٧- دار الوثائق القومية: سجلات المحلة الكبرى سجل ٣٥ لسنة ١٠٧٦ ق٦٣- ١٧٢.
- سجلات الإسكندرية سجل ٥٥ لسنة ١٠٩٦ / ١٠٩٨ ق٢١٦.
- سجلات دمياط سجل ٧٧ لسنة ١٠٤١ / ١٠٤٢ ق١٦٩- ١٧٧.
- سجلات الباب العالى سجل ٢٥٦ لسنة ١١٧٢ / ١١٧٣ ق٩، سجل ١٢٧ لسنة ١٠٥٩ ق٩٨٦.
- ٨٨- دار الوثائق القومية: دشت رقم ٢٧ ق٥٥٧- ٥٥٨.
- ٨٩- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة دمياط سجل ٧٧ لسنة ١٠٤١ / ١٠٤٢ ق٨٥٣، محافظة دشت رقم ١٦ لسنة ٩٤١ ق٨٥٢.
- ٩٠- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة باب سعادة والخرق سجل ٣٨١ لسنة ١٠٥٧ ق٤٠٢- ٤٠٣.
- ٩١- دار الوثائق القومية: محافظ دشت رقم ١٩٨ لسنة ١٠٨٧ / ١٠٨٨ ق٥٠٩.
- ٩٢- دار الوثائق القومية: محافظ دشت رقم ١٩٩ لسنة ١٠٨٨ / ١٠٨٩ ق٣٥- ٣٦.
- ٩٣- احتلت الخزينة السلطانية مبنين كان أولهما عبارة عن قلعة بها عشرة مخازن بناها إبراهيم باشا سنة ٩٣١هـ / ١٥٢٤، فى وسط قلعة الجبل ويشرف عليها الخازندار، وهو من مساعدى الباشا ويعمل تحت توجيه الروزنامجى المسئول عن تسليم وحفظ الأموال، ويخضع ذلك المبنى لحراسة مشددة من رجال أوجاق الإنكشارية وعزبان، وتتم إجراءات دخول وخروج مشددة لقاءات حفظ السجلات والنقود المتحصلة من مختلف أوجه الإيرادات، أما المبنى الثانى فكان عبارة عن مخازن كبيرة على شاطئ نهر النيل تسمى (العنبر الشريف)، حيث يتم تحصيل وتخزين المطلوب العينية من الحبوب وغير ذلك. لمزيد من التفاصيل حول ذلك يرجع إلى:
- ليلى عبد اللطيف أحمد- المرجع السابق- ٣١٤- ٣١٥.
- عبدالحميد حامد سليمان: الملاحه النيلية فى مصر العثمانية- ٦٨- ١٠٤- ١٢٢.
- ٩٤- أوردت المصادر التاريخية وسجلات محكمة الديوان العالى تفاصيل واسعة وبالغة الأهمية عن عمليات المحاسبة بين الباشوات وظروف كل محاسبة والصرامة التى كانت تتعامل بها الدولة العثمانية مع الباشوات فى مسئولياتهم المالية كملتزمين بولاية مصر ومحاسبتهم الدقيقة عن الإيرادات والمصروفات والإرسالية السنوية، وكان على الباشا الجديد أن يحاسب سلفه عن متطلبات الخزينة وباقى المسئوليات المالية فى جلسة بالديوان العالى، وببساطة كان على الباشا الجديد أن يرث تركة سلفه فإن رضى بديون كان عليه الوفاء بها، وكان من حقه مصادرة أموال الباشا القديم ومعاونيه وسجنهم فى حالة عدم وفاتهم بما عليهم أو حدوث عجز فى مستحقات الخزينة السلطانية لديهم، إلا إذا تدخل الباب العالى فيعفى عنذئذ

- الباشا الجديد من مسئولياته عن المحاسبة للمدة السابقة.
- أحمد شلبي بن عبدالغنى: المصدر السابق ص ١٠٦ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٣٩ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٩ - ١٥٢ - ١٥٧ - ١٦٠ - ١٦٤ - ١٦٧ - ٢٠٣ - ٢١٤ - ٢٥١ - ٢٦٧ - ٢٩١ - ٢٩٤.
- أحمد الدمرداش كتحذا عزبان: المصدر السابق ص ٨٩ - ٢١٩ - ٢٢١ - ٢٧٧ - ٢٩٦.
- محمد ابن بى السرور البكرى: المصدر السابق ص ٣٠٢ - ٣١٦ - ٣٢٥ - ٣٨٢ - ٣٨٤ - ٤٤٩.
- دار الوثائق القومية: سجلات الديوان العالى سجل ١ لسنة ١١٥٤ / ١١٥٧ ق ١٢ - ١٥٢ - ٣٠٣ - ٤٠٤ سجل ٢ لسنة ١١٧٧ / ١٢٦٤ و ١٨ - ١٤٥ - ١٥٢.
- ٩٥- ترجع أقدم سجلات أصول مال أسكلها ومقاطعات تاريخها الموجودة فى دار الوثائق القومية بالقاهرة والتي أمكننا الرجوع إليها سنة ١٠٨٨هـ / ١٦٧٧م وعبتا حاولنا الوصول إلى دفاتر ترجع إلى تواريخ سابقة دون جدوى والتي تمثل فى حال وجودها كترا ثميننا ربما يفيض بتفاصيل جديدة وقد رجعنا إلى شو واحصاءاته للسنوات السابقة على ذلك،
- دار الوثائق القومية- دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات رقم ٤١٤٨ لسنة ١١٠٨ ورقم ٤٢١٣ لسنة ١١٧٣.
- Shaw: op. cit p 142.
- ٩٦- أحمد شلبي بن عبدالغنى: المصدر السابق ص ١٧١.
- ٩٧- عبد الحميد حامد سليمان: إصلاح إسماعيل باشا المالى سنة ١١٠٧هـ / ١٦٩٤م دراسة فى الأسباب والنتائج ص ٨:٦
- خليل ساحلى أوغلو - سنوالازدلاف ص ٦.
- 89- Reymond: op. cit, PP. 631- 633.
- Shaw: op. cit, pp. 142. Etc.
- 99- Shaw: op. cit, pp. 123- 142- 143.
- ١٠٠- دار الوثائق القومية- دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات رقم ٤١٤٠ سنة ١٠٨ ورقم ٤١٤٢ سنة ١٠٩٣.
- Shaw: op. cit, pp. 123- 147, etc.
- ١٠١- دار الوثائق القومية- دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات رقم ٤١٤٨ سنة ١١٠٨.
- أحمد الدمرداش كتحذا عزبان- المصدر السابق ص ٧٥ - ٧٦.
- ليلى عبد اللطيف - المرجع السابق ص ٣٦٢ - ٣٦٣.
- ١٠٢- دار الوثائق القومية- دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات رقم ٤١٤٨ ولسنة ١١١١ رقم ٤١٥٣ لسنة ١١٦٣ رقم ٤٢١٣.
- 103- Savket: op. Cit, 172. 175.

- ١٠٤- دار الوثائق القومية: دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات لسنة ١١٥٥ رقم ٤٢٠١.
- ١٠٥- دار الوثائق القومية: دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات لسنة ١١٧٥ رقم ٤٢١٢.
- ١٠٦- دار الوثائق القومية: دفاتر أصول أسكلها لسنوات لسنوات ١٠٨٨، ١٠٩٣، ١١٠٨، ١١٥٥، ١١٦٣، ١١٧٥، ١٢٠٨ تحت أرقام ٤١٤٠ - ٤١٤٢ - ٤١٤٨ - ٤٢٠١ - ٤٢١٣ - ٤٢٧٣.
- ١٠٧- دار الوثائق القومية: دفاتر أصول أسكلها مقاطعات سنة ١١٦٣ رقم ٤٢١١.
- دفتر بسط وتطبيق وأردات ومصاريف خزينة عامرة محروسة مصر للسنوات ١١١٧ تحت رقم ٢١١٤.
- دفتر مصروفات من الخزينة إلى مذكورين لسنة ١١٠٧ رقم ٢١١٠.
- ١٠٨- رصدت دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات المبالغ الأصلية التي رتبت على مقاطعة الخردة وتوابعها- كإخراجات وهي مبلغ ٢٨٩٧٠ بارة وظل ذلك المبلغ ثابتا في تلك السجلات حتى نهاية القرن ١٨ ولكن ذلك المبلغ لا يمثل حقيقة الإخراجات لأن أصول المال الميرى وأصول الإخراجات ظلت ثابتة منذ دخول العثمانيين إلى مصر وحتى نهاية ١٨ أما الاتفاقات الحقيقية فقد أشارت إليها باقى سجلات ديوان الروزنامة المعنية بتفصيلات الإيرادات والاتفاقات وهي التي كان يعول عليها في حسابات الباشوات لتعرضها لظروف الزيادة والنقص.
- دار الوثائق القومية: دفتر مصروفات من الخزينة إلى مذكورين لسنة ١١٠٧ رقم ٢١١٢.
- دفتر إجمالى وإردات ومصاريف خزينة عامرة محروسة مصر لسنة ١١١١ رقم ٢١١١ وسنة ١١٣٦ رقم ٢١٢٢.
- دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات للسنوات ١٠٨٨، ١١٦٣، ١٢٠٨ تحت أرقام ٤١٤٠، ٤٢١٣، ٤٢٧٣.
- استيف: المرجع السابق، ص ٢٢٦-٢٢٧.
- ١٠٩- ليلى عبد اللطيف أحمد؛ المرجع السابق ص ٩٣:٩٠.
- ١١٠- كلمة كتحذا أصلها كتحذا وقد أطلقت على بعض مشايخ الحرف أو نوابهم وكذلك على نائب القبودان وكذلك على أحد كبار رجال الأوجاق وتردافت مع كلمة (الكخيا) التي استعملها بعض مؤرخى تلك الفترة وهنا كان الكتحذا المساعد الأول للباشا والوكيل عنه فى كل الأمور وكان يحضر معه فى جلسات الديوان.
- ١١١- القائمقام يتولى إدارة ولاية مصر نيابة عن الباشا الجديد منذ تعيينه وحتى وصوله إلى القاهرة وقد أطلقت على نواب الملتزمين الذين يدبرون جهات الالتزام فى القرى بصفة مباشرة لحساب أولئك الملتزمين.
- ١١٢- أفندى المحاسبة هو أحد العاملين فى ديوان الروزنامة فى قيد ما يصرف من الخزينة السلطانية على الأطعمة المرسله إلى استنبول والاتفاقات المرصودة لبلاد الحجاز كمكة

والمدينة وينبع ومستحقها ويقوم بمساعدته خمسة من معاونين.
١١٣- كاتب الديوان العالى هو المسئول من ضبط وتحرير وقائع جلسات الديوان العالى وإخطار أعضاء الديوان للحضور لمناقشة القضايا الهامة وكانت جلسات الديوان تعقد أربع مرات أسبوعيا لتصريف أمور.

- عبدالوهاب بكر: المرجع السابق، ص٢٠٨.
- ليلى عبد اللطيف أحمد: المرجع السابق، ص١٣٣-١٣٧.
- حسين أفندى الروزنامجى: المرجع السابق ص١٢-١٥.

- Red House: op. cit, P. 1525.

114- Reymand: op cit, p. 632- 633.

- محسن على شومان المرجع السابق ص٣١٤-٣١٦-٣١٧-٣٢١-٣٢٣.
- استيف المرجع السابق ص٥٢-٥٣.
- حسن أفندى الروزنامجى المرجع السابق ص١١-١٢-١٥-٤٢-٤٤-٥٥.
- ليلى عبد اللطيف أحمد المرجع السابق ص٩٠-٩٣-١٢٤.
- ١١٥- دار الوثائق القومية: محافظ دشت ١٩٨ لسنة ١٠٨٧/١٠٨٨ ق٥٠٩.
- ١١٦- دار الوثائق القومية - محكمة دمياط الشرعية سجل ٥٧ لسنة ١٠٢٤/١٠٢٤، ورقم ٧٧ لسنة ١٠٤١/١٠٤٢ ق١٦٩.
- ١١٧- دار الوثائق القومية - محافظ دشت رقم ١٩٩ لسنة ١٠٨٨/١٠٨٩ ق٣٥.
- محكمة دمياط سجل ٥٣ لسنة ١٠٢٣ ق٤٢٠، سجل ٧٧ لسنة ١٠٤١/١٠٤٢ ق٨٧٧.
- ١١٨- دار الوثائق القومية: دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات لسنوات مختلفة تبدأ من سنة ١٠٨٨هـ إلى سنة ١٢٠٩ تحت أرقام ٤١٥٩-٤١٥٧-٤٢٠٢-٤٢٠٩-٤٢٥٨-٤٢٧٤.

119- Shaw: op Cit, PP. 363- 368- 370- 399.

- ١٢٠- حسين أفندى: المرجع السابق، ص٤٢: ٤٤.
- ١٢١- دار الوثائق القومية: محكمة باب سعادة والخرق سجل ٣٨١ لسنة ١٠٥٧ ق٤٠٣.
- محافظ دشت رقم ١٩٩ لسنة ١٠٨٨/١٠٨٩ ق٣٤.
- ١٢٢- محسن على شومان: المرجع السابق ص٢٦٩-٢٧٠.
- ١٢٣- دار الوثائق - محافظ دشت رقم ١٦٩ لسنة ١٠٨٨ ق٣٥-٣٦.
- ١٢٤- أحمد شلبى بن عبد الغنى - المصدر السابق ص١٨٧-١٨٨-٢١٧-٢١٩-٣٤٩-٤٣٨-٤٤٢.
- القينالى: المصدر السابق، ص٥٦-٥٧-٩٤-١٩٥-١٨١-١٨٢.
- حسين أفندى: المرجع السابق، ص٢٢-٢٣-٣٥-٣٥-٥٥.

السادة الخدام بمقامات الأولياء

غادة طوسون

من المعلوم أن النتائج المستخلصة من دراسات الوثائق عامة إما أنها تقدم معلومات وحقائق جديدة، أو تنفى وتدحض حقائق سابقة، أو أنها تؤكد وتثبت حقائق ومعلومات هي موجودة بالفعل.

وينتمى الموضوع المقدم هنا إلى الفئتين الأولى والثالثة، فهو يؤكد على مدى أهمية وظائف الأوقاف ومدى تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمتوليها، ويقدم الجديد من حيث التعرف على طبيعة وماهية وظيفة جديدة من وظائف الأوقاف ألا وهي "خادم المقام".

والحقيقة أن فكرة هذا الموضوع إنما جاءت أثناء إعدادى لرسالتى العلمية التى أتقدم بها للحصول على درجة الماجستير من قسم المكتبات والوثائق والتى تحمل عنوان "وثائق الأوقاف على مقام السيد البدوى"، وذلك من خلال وثيقة وقف أو بالتحديد كتاب وقف يمثل مفردة واحدة من مجموعة الوثائق محل الدراسة^(١).

تنوعت مجالات الإفادة من الوثائق محل الدراسة على الجانبين الوثائقي والتاريخي، ومن بين النقاط التى ألفت عليها الضوء - وكانت سبباً في إخراج هذا الموضوع للنور - الفئات الاجتماعية المختلفة التى كانت تصدر أوقافاً على مقام السيد البدوى أو غير ذلك من التصرفات القانونية التى تتم لصالح جهة الوقف الأحمدي، وقد انحصرت هذه الفئات في: "أعيان- تجار- باشاوات- سيدات زوجات أمراء- وأخيراً خادم بالمقام الأحمدي أو- لتحري الدقة في اللفظ- خادم المقام الأحمدي، فأیما فرق بين الاثنين كما سنرى".

وهنا يأتى سبب لختيار الموضوع، فقد لا يسترعى الانتباه أو يثير الفضول أن نتساءل عن مصدر ثروة أصحاب هذه المراتب أو الوظائف الذين تتيح لهم مراتبهم أو وظائفهم الأموال اللازمة التى بها يمتلكون ما يوقفون، ولكن يلفت النظر أن "خادم المقام الأحمدي" ينضم إلى هذه الفئة ويثير الدهشة كم الممتلكات الضخمة التى أوقفها على المقام، فلماذا يثير الدهشة ويلفت النظر؟ هذا ما سنحاول أن نجيب عنه من خلال طرح المعلومات الآتية تليها تساؤلات ربما يكون فى الإجابة عليها ما يشفى فضولنا

التاريخي.

● المعلومات التي توافرت عن سعد الخادم من خلال حجة وقفه ومصادر أخرى:-

(١) ورث هذه المهنة عن والده الذي ذكر اسمه بالحجة محملاً بهذا اللقب "الخادم"، وهو محمد حموده الخادم^(٢).

(٢) لم يذكر بالحجة أنه كان من الأعيان أو أصحاب الثروات؛ إذ أن كل ما ورثه عن أبيه كان منزلاً كبيراً^(٣)، يعرف باسم منزل "محمد حموده الخادم" ثم منزل زين الدين سعد الخادم، ثم عرف فيما بعد اسم تكية الواردين أيام الموالد الأحمديّة، وهذا كان أول ما أوقفه سعد في الوقفية، أما جملة ما ذكر من أوقاف بعد ذلك - والتي كانت كثرتها مدعاة للتساؤل فهي من ممتلكات سعد نفسه كما ينص على ذلك بالحجة.

وقد تم رصد هذه الأوقاف أو الممتلكات كالتالي:

خمس زرايب	ثلاثة أعواد زيت مباك ^(٤)	جفاران
خمس مصابغ	عشرون وكالة متعددة الأنشطة	اثتان وخمسون حانوتاً
ست سواقي	تسع وعشرون داراً	شادران
أربع قاعات للحياكة	ثلاثة طواحين	جنينتان
بستان	معصرة	بيت قهوة
قطعتا أرض غير محدّدتي المساحة.		

وأغلب هذه الأوقاف بمدينة طنطا ما عدا بعضاً من السواقي والجنينة بالمنوفية.

(٣) استمر سعد متولياً هذه الوظيفة ما يقرب من العشرين عاماً أو يزيد:

فتاريخ هذه الحجة ٢٧ صفر سنة ١١٧٢هـ، وفي حجة أخرى مؤرخة ب١٣ ذى الحجة سنة ١١٥٣هـ ذكر فيها اسم سعد خادماً للمقام الأحمدي أيضاً، فقد يكون ما

قبل هذا التاريخ^(٥) - في نفس الوظيفة وقد يكون بعد تاريخ حجتنا - الأولى - مستمرا بها ولذلك تزيد المدة المحتملة احتفاظه فيها بالوظيفة.

(٤) نطل علينا الوثيقة عبارات توضح أصول ممتلكاته وتساعدنا في استخراج شواهد أخرى:-

*فمثلاً: إحدى قطع الأرض التى أوقفها حصل عليها بالتواجر الشرعى من دفتر دار مصر المحروسة لمدة تسع وتسعين سنة وكانت تصرف قيمة الإيجار لصالح المقام الأحمدي، وقد بنى سعد على هذه القطعة سبعة حوانيت^(٦). فأية إشارة يمكن أن نستخلصها من ذلك؟

أنه إلى جانب ممتلكاته الضخمة - السالف ذكرها - كان يمتلك من الأموال ما يتيح له البناء والتشييد والعمارة.

*يلاحظ ذلك أيضاً حينما نطلع على الوقفية فنجد أن بعض ممتلكاته التى أوقفها كانت على صورة أخرى غير الصورة النهائية التى ظهرت بها فى الحجة.

* بالوقفية جملة نصها "أوقف جميع الدار التى بخط... بعد إضافته إليها قطعة أرض من الأرض الجارية فى تصرفه". وهذه العبارة المخطوطة تعنى أنه ربما كان هناك عدد آخر من الممتلكات لم تذكر فى الوقفية.

إذا فمن هو هذا الرجل الذى تقترب ممتلكاته وأوقافه من مضاهاة الأمراء؟ وهنا تبدأ التساؤلات والافتراضات التى لا بد وأن تتسلسل منطقياً حتى نستطيع أن نتبين ماهية هذا الشخص: فمن هو الخادم؟ أو ما هى طبيعة تلك الوظيفة "خدم المقام"؟ هل تنتمى إلى شريحة الوظائف الدنيا للأوقاف؟ أم هل هى وظيفة أو لقب تشريفى يحمله صاحبه كخادم الحرمين مثلاً؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فما هى مهمة من يحمل هذا اللقب؟ أو ما هى طبيعة هذه الوظيفة الشرقية؟

من خلال الإطلاع على تقارير النظر ومحافظ الأبحاث الخاصة بالأوقاف، ومحافظ نظارة الأوقاف التابعة لمجلس الوزراء وبعض محافظ عابدين الخاصة بالأوقاف أيضاً - وجدت أن الوظائف التى صنف على أنها من الوظائف الدنيا للأوقاف أو من وظائف الخدمات كان ينص عليها صراحة ويتضح من اسمها التى يقوم بها صاحبها ككناس/ وقاد/ سقا/ بواب/ سباك، وعندما صادفنا لفظة "الخادم" كان ينص "الخادم بالمقام الفلانى أو بالزاوية الفلانية" دون تحديد لطبيعة المهمة التى يقوم

بها صاحب هذا اللقب الوظيفي.

وقد ورد في الحجة المؤرخة بـ ١٣ اذى الحجة ١١٥٣هـ - السابق ذكرها - نصّ يخص توزيع النذور فيه

"(أنه إذا ورد من فيض الله سبحانه وتعالى - صدقة لمولانا السيد أحمد البدوي المشار إليه تكون ثلاثاً، حكم القوانين القديمة؛ فالثلث من ذلك للسادة المجاورين بالمقام الأحمدي، والثلث الثاني للسادة العلماء وأرباب الوظائف والخدام بالمقام المذكور والثلث يقسم ثلاثة أثلاث، فالثلثان منه للسادة الخلفاء والثلث الباقي للشيخ سعد الخادم حكم القوانين القديمة".

ونستخلص من هذا النص أنه لو كان سعد هذا ينضم إلى طائفة الخدام بالمقام الذين يقومون بوظائف الخدمة الدنيا لكان ضم إليهم وما تمتع بحصة متميزة عند ذكره والاهتمام به في توزيع النذور. وعلى ذلك فإن ما سبق يرجح أن هذا اللقب (خادم المقام الأحمدي) يخرج عن الافتراض الأول من كونه ينتمي إلى الوظائف الدنيا، ومن ثم يبقى الاحتمال الثاني وهو أن يكون هذا اللقب شرفياً وظيفياً في ذات الوقت، يتولى صاحبة مهمة الإشراف على شئون الضريح وتلبية احتياجاته واستقبال كافة الموارد المالية التي ترد على الضريح، وربما يقوم هو بتوزيعها وفق القواعد والقوانين القديمة المنصوص عليها. وربما يؤيد هذه الفرضية أمرين: الأول أننا نجد من أدلة ما تدحض هذا الافتراض، أو ربما ما يؤكد مما يجعلها فرضية محتملة.

والثاني يتعلق بما توصل إليه أحد الباحثين لما يقارب نفس النتيجة عند عمله على سجلات بطريركية الأقباط الأرثوذكس، حيث أشار إلى وجود فرق كبير بين نظام الوقف ونظام الكنائس، فالقناة الأولى يتولون إدارة أموال الوقف وفقاً لوقيات بها شروط الواقفين، بينما اختصت الفئة الثانية يجمع النذورات التي ترد إلى الكنيسة والإشراف على بيوت الوقف وكفاية الكنيسة من كل احتياجاتها بل وكفاية الواردين والمترددین عليها، وأنه في مناطق كثيرة كانت نظارة الكنائس تورث^(٧)، وهو الأمر الذي حدث بالفعل في هذه الوظيفة، فقد ورث "سعد" خدمة المقام عن والده وورثها عن "سعد" أبناؤه وأبناء أبنائه^(٨).

وبفرض صحة هذه الفرضية السابقة ننتقل للسؤال الثاني:-

(٢) كيف نجح "سعد" في الاحتفاظ بهذه المهنة لنفسه ما يزيد على عشرين عاماً،

هذا الكتاب إهداء من

مكتبة يوسف درويش

بل والأكثر توارثها داخل العائلة طوال أكثر من أربعين عاماً؟

تجيب على ذلك نتائج الدراسة التي قام بها أحد أساتذة التاريخ الحديث حين يتحدث عن مبدأ وراثته الوظائف في العصر العثماني، فيقرر أن هذا المبدأ كان من المبادئ المحترفة في وظائف الأوقاف تستوى في ذلك الوظائف الإدارية والمالية وحتى الخدمات^(٩).

ومع فرض أنه تعرض لمحاولة الاستيلاء على هذه الوظيفة منه بإقصائه عنها مثلاً، وتعيين غيره بها، فإنه مع ذلك قد يتمكن من الاحتفاظ بها؛ بشرائها وفراغ متوليها الجديد عنها له، مقابل مبلغ مالي يتفق عليه مسبقاً، وهو ما عرف في ذلك العصر باسم "إسقاط الوظائف"^(١٠).

يضاف إلى ما سبق فساد ذمم القضاة وانتشار الرشوة بالنظام القضائي على ذلك العصر، مما هيا له باباً جديداً لينفذ منه ويحقق مطامعه وأهدافه.

(١) ما هي افتراضاتنا عن مصدر هذه الثروة الهائلة؟ أو من أين له بها؟

وتستلزم الإجابة عن هذا السؤال الإجابة عن التساؤل التالي:

ما مصادر تمويل الضريح؟

المعروف أن مصادر تمويل الضريح عديدة: النذور والصدقات- التبرعات والهبات- الأوقاف والزكاة.

أ- النذور والصدقات:

هل تسير وفق نظام معين؟ أو وفق تقدير شخصي؟

- من خلال عرض جزء من نص الحجة- السابق ذكرها- المؤرخة بـ ١٣١٥ هـ الحجة ١١٥٣ هـ لاحظنا جملة تكررت مرتين- عند النص- على كيفية توزيع النذور- وهي "حكم القوانين القديمة"، وهي جملة تدل على وجود نظام محدد لتوزيع النذور، تشير الحجة ضمناً إلى احتفاظ العثمانيين بهذا النظام والسير عليه وأنه لم يتغير، وأنه ربما كانت النذور توزع على العاملين داخل المقامات والأضرحة من علماء وموظفين وخدام وكذلك المترددين. أما الاستفسار عن احتمالية وجود مستفيداً آخر من النذور، أو الأصية التي تخص كل فئة، ومسألة تقيد هذه النذور في دفاتر كنوع من الضبط لها، فلأسف لم تتوافر عن معلومات

لهذه الأمور، لأمر الوثائق أو المصادر التاريخية الأخرى.

هذا وقد ورد بسجل ترتيب الوظائف المحفوظ بدار الوثائق القومية أمر رقم (٤٠) إلى ناظر أوقاف السنيين (الدسوقي والبدوي) مؤرخ في غرة صفر سنة ١٢٧٢هـ فيه إشارة إلى صدور لائحة من مجلس الأحكام مكونة من تسعة بنود وخاتمة فيها يلزم إجراؤه في النذور والصدقات التي ترد بالمقام الأحمدي خصوصاً^(١١).

وقد استنتجت أن هذه اللائحة لا بد وأن تكون صدرت في الفترة من ١٢٦٧هـ—: ١٢٧٢هـ، وقد حاولت جاهدة الوصول إلى هذه اللائحة باعتبارها أقرب اللوائح تاريخياً والتي يمكن أن تمدنا بتصور عن كيفية توزيع النذور إلا أنني للأسف لم أعثر عليها^(١٢).

وعند محاولة البحث عن هذه اللائحة أطلعت على بعض الشكاوى والتظلمات التي تفيد في النهاية أن "صناديق النذور والصدقات" كانت تمثل باباً كبيراً للثروة، فبالرغم من وجود رقيب رسمي على صناديق المقامات التابعة لديوان الأوقاف، إلا أن هذه الرقابة فيما يبدو كانت صورية، وتعرضت صناديق النذور للنهب والسلب تارة من قبل مسئولين بالمقام أم الضريح، وتارة من مسئولين بديوان الأوقاف نفسه، والضحية دائماً كانوا من المساكين— أصحاب الوظائف الدنيا بالمقام الذين يجهلون حقيقة موارد الصندوق، وهل ما لا يذهب إليهم هو نصيبهم بالفعل أم لا؟^(١٣) وهكذا فإنه مع اختفاء الرقابة الحقيقية على هذا المصدر التمويلي الهائل، وطول المدة الزمنية التي تولى فيها "سعد" وظيفته لربما يجيب عن التساؤل السابق.

ب- الأوقاف التي تتول للمقام

يتولى إدارتها ناظر الوقف، ومن المفترض أنه يتحرى الأمانة والعدل في أوجه الصرف المخصصة للمقام، وأنه من خلال الرقابة المفروضة عليه من قبل الديوان وإلزامه بتقديم كشفاً بالحسابات سنوياً أن ذلك يغل يده— إلى حد ما— في أي سرقة تسول له نفسه أن يقوم بها، إلا أن واقع الأمر أن هذه الرقابة لم تكن تتم بشكل حاسم ودورى، وأن الناظر غير ملتزم في أغلب الأحوال بتقديم هذا الكشف، يدلنا على ذلك التماس مرفوع من بعض الإشراف موجه إلى ناظر ديوان عموم الأوقاف، يتضررون فيه من استيلاء نقيب الإشراف على ريع الأوقاف المخصصة للسلادة الإشراف، وأنه تجرأ يبيع بعض الوقف الواقع تحت نظارته بغير إذن شرعى ولا قانونى، وأنهم يلتمسون صدور أمر كريم بالتحري في الأمر لحين تقديم الحساب الذى بعهدة النقيب،

حيث إنه لم يقدر كشوفات بالحسابات للديوان كما هو مقرر^(١٤).

فإذا كانت هذه هي حال الرقابة على الوقف فكيف هي على ناظر المكان أو المقام، فهل يحاسبه أحد على ما وصل إليه من ريع الأوقاف، وتحري أوجه صرفها؟ وهل يهتم ناظر الوقف وهو على هذه الحال المشين بمراقبة من تحت يده؟ أيحاسب المغتصب مغتصباً مثله؟!

وفي النهاية أقول: إن عمل الباحث - أيا كان المجال العلمي الذي ينقب ويبحث فيه - يعتمد في المقام الأول على المعلومة المثيرة المستقرة لعقله، والتي تستفز كل همته وعزيمته؛ ليسارع بالبحث وراءها ليصل إلى نتيجة ما، وقد عملت من خلال محاولتي هذه أن العمل في مجال البحث التاريخي لا يشترط أن يكون له نتيجة حتمية ومؤكدة دائماً، وفي النهاية فالفرضيات والاحتمالات تدخل دائرة النتائج المستخلصة وتفتح الباب دائماً لكل جديد، فإذا لم يظهر الجديد تبقى الفرضية هي النتيجة الاحتمالية الأقرب إلى الحقيقة.

ومن خلال العمل الذي أنقدم به، أقدم أقرب الاحتمالات في تفسير طبيعة وماهية وظيفة جديدة من وظائف الأوقاف؛ وظيفة "خادم المقام"، وأنقب وراء صاحبها، محاولة تفسير مصدر ثروته، ويظل الباب مفتوحاً أمام أي جديد.

المراجع والهوامش

- (١) هذا الكتاب محفوظ بالأرشيف التاريخي لوزارة الأوقاف تحت رقم ٩٥١. ومؤرخ بـ ٢٧ صفر سنة ١١٧٢هـ والواقف هو زين الدين سعد بن المرحوم الشيخ شمس الدين محمد حموده بن المرحوم الشيخ نور الدين على خادم مقام سيدى أحمد البدوى.
- (٢) سطر (٤) صفحة نمرة (١١).
- (٣) الصفحات ١١، ١٢ فيها ذكر المنزل ووصفه وحدوده.
- (٤) عود الزيت: هو أحد أشكال معاصر الزيتون وبالحجة وصف لشكله وبناءه في أكثر من موضع منها ص ١٣، ص ١٧.
- (٥) خجة عثر عليها الباحث "سالم مرزوق بسيونى الرفاعى" مع خليفة المقام الأحمدي، وكانت من جملة وثائق الدراسة فى رسالته للماجستير "خلفاء السيد أحمد البدوى ودروهم السياسى والحضارة فى العصر المملوكى ٦٧٥ - ٩٢٣هـ، تحت إشراف أ.د/ أحمد عبد الحميد خفاجى ١٩٩٢م.
- (٦) انظر الوثيقة ص ٢٧: ص ٢٩.

(٧) مجدى إبراهيم جرجس: السجلات القضائية لبطريكية الأقباط الأرثوذكس ١٨٥٣-١٨٨٣، تحقيق ١٦ ص ٢٨١.

(٨) يذكر الجبرتي في أحداث عام ١٢١٥هـ فى العشرين من ذى الحجة عن دخول الفرنسيين إلى طنطا (... .. واستدعائهم لخدمة الضريح الذين يقال لهم أولاد الخادم وهم ملترمون البلدة وأكابرها ومهتمون بكثرة الأموال من قديم الزمان... الخ النص) فاستدعاء أولاد الخادم عبارة تؤكد استمرارية توارث الوظيفة فى العائلة، والعبارة التى يذكرها الجبرتي بأنهم (مهتمون بكثرة الأموال...) تشكك فى مصدر ثروتهم التى أسسها سعد من البداية.

(٩) محمد محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين (٤٤)، ١٩٩١، ص ١١٨.

(١٠) محمد محمد عفيفي: المرجع السابق، ص ١٢٤: ١٢٧.

(١١) سجل ترتيب الوظائف أمر رقم ٤٠ نمرة ٢٣ ظهورات بدار الوثائق القومية.

(١٢) عام ١٢٦٧هـ هو ذلك العام الذى عاد فيه ديوان عموم الأوقاف إلى ممارسة نشاطه بعد أن ألغى عام ١٢٥٤هـ. أنظر سجل ترتيب الوظائف، دار الوثائق القومية، ص ٤٦٥. وقد أطلعت فى سبيل الحصول على هذه اللائحة على:-

محافظ الأبحاث الخاصة بوزارة الأوقاف، سجلات مجلس الأحكام، محافظ ديوان عموم الأوقاف، محافظ نظارة الأوقاف التابعة لمجلس الوزراء، هذا وقد حاولت البحث فى أرشيف وزارة الأوقاف نفسه إلا أن وكيل وزارة التنمية هناك صرح بأن الوزارة لم تحفظ بآية قرارات أو لوائح قديمة كانت قد أصدرها وأن أقدم لائحة تنفيذية للذور والصدقات فى الوزارة هى تابعة للقرار الوزارى ٢٢ لسنة ١٩٧١.

(١٣) للإطلاع على بعض هذه التظلمات وأطرفها انظر:

١- محفظة ٢/أ موضوعات متفرقة- نظارة الأوقاف مجلس الوزراء من ١٠ / ٥ / ١٨٨٠ إلى ٣ / ٤ ، ١٩٢٣.

٢- محفظة ٢/ب نظارة الأوقاف- مجلس الوزراء مؤرخة من ١٣ / ٥ / ١٨٨٣ : ١٧ / ١٠ / ١٩٢٣.

٣- محفظة ١٧١ عابدين بعنوان (الأوقاف- تكايا ونذور- قضاء شرعى) ٨ / ٦ / ٨١٨٩ : ١٧ / ٨ / ١٩٤٨ وبالرغم من أن الأمثلة لفترات متأخرة إلا أنها تعطى انطباعاً أن السرقة والنهب إنما هو إرث يتواصل عبر الأجيال.

(١٤) محفظة ٢/أ موضوعات متفرقة- نظارة الأوقاف/ مجلس الوزراء، التماس تاريخه ١٧ ربيع آخر سنة ١٣٠٧هـ.

طائفة المغاربة في مدينة الإسكندرية في العصر

العثماني (١٥١٧-١٧٩٨)

د. حسام عبدالمعطي

حظيت دراسة الجاليات والأقليات والطوائف في مصر، إبان العصر العثماني في الفترة الأخيرة، بنوع من الاهتمام المتزايد؛ بهدف دراسة البناء الداخلي للمجتمع المصري في هذه الفترة المهمة من تاريخ مصر. ولن نركز هذه الدراسة على كل الطائفة المغربية في المجتمع السكندري، لكنها سوف تطرح فقط إشكالية تطور العائلات التجارية المغربية، ودورها في الاقتصاد السكندري والغاية ليست دراسة العائلة المغربية في حد ذاتها فقط، بل دراستها كخلية اجتماعية اقتصادية متحركة؛ أي بصورة أوضح دراسة حراك المجتمع السكندري من خلال العائلة المغربية، وبالتالي فقد جاءت هذه الدراسة ترجمة لعائلات النخبة التجارية المغربية ودورها الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع السكندري إبان تلك الفترة التاريخية، والمدى الجغرافي الذي اتخذته معاملاتهم التجارية بمختلف أنواعها والرخاء الاقتصادي الذي تمتعوا به وأسبابه، في الوقت الذي غلب الظن فيه أن الإسكندرية قد أصابها الكساد.

رغم أنه ثمة عوامل عديدة كانت وراء الهجرة المغربية إلى الإسكندرية، إبان العصر العثماني، إلا أن الوجود المغربي بها يضرب بجذوره إلى فترات تاريخية أقدم من ذلك بكثير. فمنذ العصر الفاطمي كان للمغاربة وجود قوى في الإسكندرية، كما شهد العصر المملوكي هجرة مغربية قوية إلى الإسكندرية، وبخاصة بعد سقوط غرناطة في سنة ٨٩٨ هـ / ١٤٩٢ م. وقد شكل هؤلاء المهاجرون طائفة مهمة، عشية نهاية العصر المملوكي، وبسبب العديد من العوامل التي حدثت في بلدان المغرب أثناء العصر العثماني، شهدت مصر هجرة واسعة النطاق من المغرب. ويمكن تحديد هذه العوامل في :-

أولاً: طرد المورسكيين من أسبانيا ففي سنة ١٥١٨ هـ / ١٦٠٩ م أصدر الملك فليپ الثالث ملك أسبانيا قراره بطرد حوالي ٢٧٢١٤٠ مسلم من أسبانيا، حيث توافدت منهم أعداداً كبيرة إلى الإسكندرية، وقد استقر المورسكيون في شمال المدينة

القديمة وأعمروا حارة البلقراطية جرءاً رئيسياً من المنطقة التى تطلق عليها الوثائق " الجزيرة الخضراء " ، ويطلق عليها المؤرخون "المدينة التركية" (١) . ففى سنة ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م اشتكى أهالى الثغر السكندرى إلى الديوان فى القاهرة بأن المغاربة القادمين من المغرب بنوا بيوتهم بجزيرة الثغر حتى تعدوا على مقابرهم . ورغم ذلك فقد جاءت أوامر الباشا بعدم التعرض للمغاربة وعدم منعهم من البناء ، وكانت حارة البلقراطية واحدة من تسع حارات تتكون منهما الإسكندرية (٢)

ثانياً : الضغط الأسباني على المغرب العربى فقد كانت مدن الشمال الإفريقى تتعرض بين آن وآخر لهذه الهجمات الأسبانية ، مما كان يدفع عدداً كبيراً من سكانها إلى الفرار باتجاه الشرق وخاصة مصر التى كانت فى مأمن من هذه الهجمات كما كانت تتميز بالاستقرار النسبى ، وكان أغلب هؤلاء المهاجرين الفارين من وجه الهجمات الأسبانية من الطبقات التجارية الوسطى والتى كانت تخشى على أموالها ومصالحها التجارية ، لذلك يمكن ملاحظة أن عدداً كبيراً من التجار المغاربة الذين توافدوا على الإسكندرية واستقروا بها كانوا من أبناء هذه المدن الساحلية التى تعرضت للهجمات الأسبانية وكانت تربطها علاقات تجارية قوية مع الإسكندرية مثل وهران والجزائر وتلمسان وجربة وغيرها (٣) ولعل هذا يفسر صغر الحجم السكاني لمدن ولايات الشمال الأفريقى إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر (٤) .

ثالثاً : تعرضت بلدان المغرب العربى إبان الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر إلى أوضاع سياسية غير مستقرة سواء بسبب الهجمات الأسبانية التى سبق الحديث عنها أو بسبب الصراع الملتهب دائماً بين رؤساء البحر الأتراك والأمراء المحليين ، وما كان أحدهم يصل إلى السلطة حتى يعمل على التتكيل بخصومه السياسيين ونفيهم وإبعادهم من أجل إحكام قبضته على السلطة . فمثلاً ، فى سنة ١٠٠٧هـ / ١٥٩٨م استطاع عثمان دى أن يصل إلى مقعد الحكم فى تونس وكانت أول أعماله أن قام بنفى جميع أهالى جربه القاطنين بتونس بدعوى أنهم يخضعون ويعلنون الولاء لأمير طرابلس (٥) .

رابعاً : موقع مصر والنشاط التجارى بها فقد جذبت مصر بموقعها الاستراتيجى هذا العديد من العناصر التجارية المغربية ، بل والشامية والتركية ، الراغبة فى الثراء والعمل التجارى الضخم . ومن المؤكد أن المغاربة تعرفوا على النشاط التجارى

الضخم في الإسكندرية من خلال الحج^(٦) . وأن الأمل في تحقيق أرباح أوفر من تلك التي يمكن تحقيقها في المدن المغربية والرغبة في ارتقاء مكانة رفيعة بين التجار كانت وراء اتخاذ عدد كبير من التجار المغربية قرار النزوح والاستقرار في الإسكندرية ، فقد كانت الإسكندرية واحدة من أهم نقاط تلاقي الطرق التجارية الدولية. ونتيجة لذلك كانت تجارة الإسكندرية ضخمة ومتنوعة^(٧) . وكان التجار المغربية الكبار يعرفون جيداً فرص النجاح التي تنتظر التاجر الذي يمتلك وكيلاً أو يمارس نشاطه في مدينة ضخمة مثل الإسكندرية .

ومن أجل ذلك كانت الإسكندرية مدينة مغربية على أرض مصرية إذ كان التواجد المغربي كثيف جداً بها . ولعب المغربية الدور الأول في حركة إعمار المنطقة الواقعة شمال الثغر والمعروفة بالجزيرة الخضراء . ولا تزال المدينة الحالية تحتفظ في أحيائها بأسماء العائلات المغربية مثل كرموز " كرموس " والشاطبي والبيطاش^(٨) وغيرها من الأسماء ، كما سيطر المغربية على أغلب الأنشطة التجارية بالثغر فسيطروا مع اليهود على حركة التجارة الدولية في التوابل ثم البن^(٩) . ومن بين تسع حارات كانت تنقسم إليها المدينة في سنة ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م كان منها خمس حارات قام المغربية بالدور الأول في إنشائها وهي حارات البلقراطية والسبالة والمغاربة والشمرلي والنجع البحري " عرفت فيما بعد ببجري فقط " ^(١٠) .

والواقع أن عدد العائلات المغربية في الإسكندرية كان كبيراً جداً وخاصة قياساً على الفترة التاريخية الطويلة ، ولذلك قد كان من الصعب إحصاء هذه العائلات من خلال وثائق المحاكم الشرعية ، ولكن يمكن أن نشير إلى أهم وأشهر هذه العائلات في الجدول التالي : -

م	اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار
١	فحيمة	النصف الأول ق ١٦ م	طرابلس	الإسكندرية
٢	رحومة	القرن السادس عشر م	أوجلة	الإسكندرية
٣	كريماني	القرن السادس عشر م	مسراته	الإسكندرية
٤	تريانة	النصف الأول ق ١٧ م	مسراته	الإسكندرية - القاهرة
٥	غانم	بداية ق ١٧ م	بني غازي	الإسكندرية

٦	الغرياني	النصف الثاني ق ١٧ م	طرابلس	الإسكندرية
٧	الناضوري	النصف الثاني ق ١٧ م	مسراته	الإسكندرية
٨	البواب	النصف الأول ق ١٨ م	طرابلس	الإسكندرية - القاهرة
٩	البرادعي	النصف الأول ق ١٨ م	مسراته	الإسكندرية
١٠	حميدان	النصف الأول ق ١٨ م	طرابلس	الإسكندرية
١١	جويلي	النصف الأول ق ١٨ م	مسراته	الإسكندرية
١٢	دخيل	١١٤٣هـ / ١٧٣٠م	طرابلس	الإسكندرية
١٣	الزناز	١١٤٠هـ / ١٧٢٧م	طرابلس	الإسكندرية
١٤	الزوارى	النصف الأول ق ١٨ م	طرابلس	الإسكندرية - القاهرة
١٥	عجيبة	١١٣٣هـ / ١٧٢٠م	مسراته	الإسكندرية
١٦	العكروت	النصف الأول ق ١٨ م	بنى غازى	رشيد والإسكندرية
١٧	الفاوى	١١٥٦هـ / ١٧٤٣م	مسراته	الإسكندرية
١٨	القول	النصف الأول ق ١٨ م	طرابلس	الإسكندرية - الغورية
١٩	ميلاد	النصف الأول ق ١٨ م	تاجوراء	الإسكندرية
٢٠	الهجرسى	النصف الأول ق ١٨ م	طرابلس	الإسكندرية - القاهرة
٢١	الأرزملى	١١٦٠هـ / ١٧٤٧م	تاجوراء	الإسكندرية
٢٢	ابن الكاتب	٩٣٠هـ / ١٥٢٣م	منستير	الإسكندرية
٢٣	الفهمى	٩٣٠هـ / ١٥٢٣م	جربه	الإسكندرية
٢٤	الكريماتى	٩٥٦هـ / ١٥٤٩م	سفاقص	بولاق - الإسكندرية
٢٥	تبين	٩٦٠هـ / ١٥٥٢م	منستير	الإسكندرية
٢٦	ابن عطية	النصف الأول ق ١٦ م	مصمودة	الإسكندرية - رشيد
٢٧	كرناف	النصف الأول ق ١٦ م	سوسه	الإسكندرية
٢٨	الدشطوطى	النصف الثاني ق ١٦ م	سفاقص	الإسكندرية

الإسكندرية	سفاقص	النصف الثاني ق ١٦ م	ملاعب	٢٩
الإسكندرية - رشيد	سفاقص	١٠١٥هـ/١٦٠٦م	الخلوفى	٣٠
الإسكندرية	جربه	١٠٤٠هـ/١٦٣٠م	بكوش " بكوس "	٣١
الإسكندرية	مستير	النصف الأول ق ١٧ م	ابن ربيع	٣٢
الإسكندرية	جربه	النصف الأول ق ١٧ م	جميع	٣٣
الإسكندرية	سفاقص	النصف الأول ق ١٧ م	الحامدى	٣٤
الإسكندرية	؟	النصف الأول ق ١٧ م	الحداد	٣٥
الإسكندرية	جربه	النصف الأول ق ١٧ م	درغت	٣٦
الإسكندرية	سفاقص	النصف الأول ق ١٧ م	دويب	٣٧
الإسكندرية - بولاق	سفاقص	النصف الأول ق ١٧ م	الزحاف	٣٨
الإسكندرية	المهدية	النصف الأول ق ١٧ م	السافى	٣٩
الإسكندرية	سفاقص	النصف الأول ق ١٧ م	شلتوت	٤٠
الإسكندرية	منستير	النصف الأول ق ١٧ م	الصيدى	٤١
الإسكندرية	سوسة	النصف الأول ق ١٧ م	كرموس "كرموز"	٤٢
الإسكندرية	جربه	النصف الأول ق ١٧ م	موروا	٤٣
القاهرة	جربه	النصف الأول ق ١٧ م	مؤمن	٤٤
الإسكندرية - بولاق	سفاقص	النصف الثاني ق ١٧ م	الجربوعى	٤٥
الإسكندرية	سفاقص	النصف الثاني ق ١٧ م	الركراك	٤٦
الإسكندرية	سفاقص	النصف الثاني ق ١٧ م	غربال	٤٧
الإسكندرية - بولاق	سوسة	١٠٩٦هـ/١٦٨٤م	الجبالى	٤٨
الإسكندرية	جربه	١٠٨١هـ/١٦٧٠م	القشاش	٤٩

الإسكندرية	جربة	١١١٤هـ/ ١٦٢٠م	الرضوى	٥٠
الإسكندرية	جربة	١١٤٠هـ/ ١٧٢٧م	أبو حفص	٥١
الإسكندرية	سفاقص	١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م	الحكيم	٥٢
الإسكندرية	جربة	النصف الأول ق ١٨م	البیطاش	٥٣
الإسكندرية - رشيد	سفاقص	النصف الأول ق ١٨م	حزام	٥٤
الإسكندرية	جربة	١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م	جميعى	٥٥
الإسكندرية	جربة	١١٤٦هـ/ ١٧٣٣م	الرجبى	٥٦
الإسكندرية	مجربة	١١٦١هـ/ ١٧٤٧م	ابن الحاج	٥٧
الإسكندرية	سفاقص	١١٦٢هـ/ ١٧٤٨م	السلامى	٥٨
الإسكندرية	سوسة	١١٦٢هـ/ ١٧٤٨م	الأكدش "الأقدش"	٥٩
الإسكندرية	جربة	النصف الأول ق ١٨م	الصوينى	٦٠
الإسكندرية	سفاقص	النصف الأول ق ١٨م	الزواوى	٦١
الإسكندرية	جربة	النصف الأول ق ١٨م	فايد	٦٢
الإسكندرية	جربة	النصف الأول ق ١٨م	عزون	٦٣
الإسكندرية	سفاقص	النصف الأول ق ١٨م	السماوى	٦٤
الإسكندرية	سفاقص	النصف الأول ق ١٨م	المسيرى	٦٥
الإسكندرية	مستير	النصف الأول ق ١٨م	كريشة	٦٦
الإسكندرية - القاهرة	جربة	القرن الثانى ق ١٨م	اللمسى	٦٧
الإسكندرية	سوسة	١١٨٢هـ / ١٧٦٨م	قويسم	٦٨
الإسكندرية	جربة	١٢١١هـ / ١٧٩٦م	البارونى	٦٩
الإسكندرية	جربة	١٢١١هـ / ١٧٩٦م	زكيكوت	٧٠
الإسكندرية - القاهرة	قسطنطينية	٩٤٠هـ / ١٥٣٣م	القسطنطينى	٧١
الإسكندرية	تلمسان	٩٤٠هـ / ١٥٣٣م	ابن منديل	٧٢

٧٣	أبو زيان	بداية القرن ١٦ م	تلمسان	الإسكندرية
٧٤	شامخ	النصف الأول ق ١٦ م	وراسنه وأجلة	الإسكندرية
٧٥	الصباحي	النصف الثاني ق ١٨ م	الجزائر	الإسكندرية
٧٦	السعران	لنصف الأول ق ١٨ م	الجزائر	الإسكندرية
٧٧	التمراني	١١٩٠هـ / ١٧٧٦م	الجزائر	الإسكندرية
٧٨	الدرشايي	ق ١٦ م	الجزائر	الإسكندرية
٧٩	الواراسني	بداية القرن ١٦ م	الجزائر	الإسكندرية
٨٠	المراكشي	ق ١١هـ / ق ١٧م	مراكش	الإسكندرية
٨١	الشاطبي	١٤٤٥هـ / ١٥٣٨م	أنطلسية ؟	الإسكندرية
٨٢	الطرودي	١٦٦٩هـ / ١٥٦١م	أنطلسية ؟	الإسكندرية - القاهرة
٨٣	البرجي	١٥٠٠هـ / ١٥٤٣م	أنطلسية ؟	الإسكندرية - القاهرة
٨٤	ابن الكاتب	للقرن ١٦م	أنطلسية ؟	الإسكندرية
٨٥	غروش	القرن ١٦ م	أنطلسية ؟	الإسكندرية
٨٦	جبريل	بداية القرن ١٧ م	قرطبة	القاهرة - الإسكندرية
٨٧	المقري	١٠٣٠هـ / ١٦٢٠م	قرطبة	الإسكندرية
٨٨	مراسي	القرن ١٨ م	مرسه	الإسكندرية - القاهرة

تلك كانت أهم العائلات المغربية التي استقرت في الإسكندرية ومارست العمل التجاري بها ، ولم تكن هجرتها تعني للقطيعة مع المدن المغربية التي نزحوا منها، حيث بقيت هذه العائلات على اتصال وثيق بوطنها الأصلي تجارياً وعائلياً^(١١) . ولسم يكن استقرارها بالإسكندرية سوى استقرار حفزته فرص الاستثمار والتجارة المربحة، إذ حافظت أغلب هذه العائلات على أعمالها وتجارها ببلدان المغرب مدعمة إياها باستثماراتها الجديدة في الإسكندرية^(١٢) . حتى أن بعض هذه العائلات فضلت إرسال

أبنائها أو أقاربها للعمل وكلاء لها في الإسكندرية بدلاً من أن تهاجر إليها خصوصاً في بداية استقرار هذه العائلات بالإسكندرية ^(١٣) . ولكنها أمام تحقيق أرباح كبيرة فضلت الهجرة والاستقرار في الإسكندرية أو غيرها من الموانئ خاصة وأن هذه المدن كانت بها أعداد كبيرة من المغاربة مما جعلها لا تختلف كثيراً عن البيئة المغربية ^(١٤) . وعلمنا منذ البداية أن نأخذ تواريخ هجرة العائلات المغربية بنوع من الحذر ؛ فبالطبع ليست كلها أكيدة بل هي تقريبية إلى حد كبير . ولعل هذا الجدول يوضح أن العائلات التونسية كانت أكبر وأكثر العائلات بين الطائفة المغربية في الإسكندرية . فالجدول السابق يضم ثمانية وثمانون عائلة كانت هي الأشهر من بين العائلات المغربية التي استقرت في الإسكندرية خلال العصر العثماني ، وقد مثلت العائلات التونسية حوالي ٥٥% من إجمالي عدد العائلات التي يضمها الجدول ، فقد كان عددها ٤٩ عائلة بينما تبوأ العائلات الطرابلسية المرتبة الثانية حيث بلغ عددها ٢١ عائلة بنسبة ٢٣% من إجمالي عدد العائلات التي رصدها الجدول ، بينما كان عدد العائلات الجزائرية تسعة عائلات والأندلسية ثمانية عائلات وبنسبة ١٠% و ٩% على التوالي ، فيما لم يحتوى إلا على عائلة فاسية واحدة ، مما يؤكد على أن العلاقات التجارية النشطة للغاية بين موانئ تونس وطرابلس والإسكندرية كانت هي أهم العوامل وراء هذا الوجود المغربي الكثيف في الإسكندرية ، ويعكس ذلك أيضاً التواصل العائلي القوي بين الإسكندرية والمدن التونسية والطرابلسية ولعل الترجمة لبعض هذه العائلات توضح الدور الهام الذي كانت تقوم به هذه العائلات في جميع نواحي الحياة في المجتمع السكندري .

عائلة تربية : تعد من أشهر العائلات المغربية التي لا يزال السكندريون يعرفونها إلى اليوم جيداً ، بسبب ذلك الجامع العتيق الذي أسسه الخواجا إبراهيم بن عبيد الشهير بتربية في خط الميدان بحي المنشية في نهاية القرن السابع عشر ، وتلك الوكالة الضخمة التي تحمل اسمه والتي ما تزال باقية كأهم الآثار الإسلامية بالثغر ^(١٥) إلى اليوم ، وتبدو المعلومات الأولى عن آل تربانه غامضة ، فالوثائق الأولى عن هذه العائلة تبدأ في منتصف القرن السادس عشر تقريباً حيث تشير إلى استقرار الحاج سليمان تربانه المسراتي في أقدار ^(١٦) حيث عمل وكيلاً لعدد كبير من التجار في توريد تراب الذهب الذي ظل واحدة من أهم السمات التي ميزت أنشطتهم التجارية . ويبدو أن سليمان تربانه هو الجد الأكبر للعائلة ، ورغم الغموض الذي يحيط بعمليات استقرار آل تربانه في الإسكندرية ، فالثابت أن النصف الأول من القرن السابع عشر

قد شهد انتقال الحاج إبراهيم بن عبيد بن سليمان الشهير بتربانة إلى مصر مع ابن أخيه على بن سليم بن عبيد بن سليمان الشهير بتربانة إلى الإسكندرية . ويبدو أن النشاط التجارى الكبير للإسكندرية مع مسراته وطرابلس هو الذى دفعهما إلى الانتقال إلى الإسكندرية لممارسة التجارة بها ، وبخاصة عمليات صفقات البن الذى أصبح سلعة مطلوبة فى شمال إفريقيا (١٧) .

إن متابعة ودراسة النشاط التجارى للخوaja إبراهيم تربانة تدل على أن الرجل رغم انتقاله إلى مصر . لم يفقد شبكاته وعلاقاته التجارية التى كان قد كونها فى مسراته ، واستمرت علاقاته التجارية قوية مع الموانئ التونسية وظل وكلاؤه ومبعوثوه يترددون على كانو وأكدار لجلب تراب الذهب (١٨) وهو ما ساعده على احتلال مكانة مهمة فى الإسكندرية بصورة سريعة ، كما ساعده وجود ابن أخيه عبد الرحيم بن هويدى بن عبيد تربانة فى القاهرة على تزايد أعماله التجارية بصورة كبيرة، حيث كان عبد الرحيم واحداً من أهم تجار طولون إبان هذه الفترة (١٩) . وقد تمكن الخوaja إبراهيم تربانة بفضل نشاطه الواسع والمكثف وعلاقاته التجارية والسياسية القوية عبر كامل أرجاء مصر وشمال إفريقيا من مد علاقاته وشبكاته التجارية لتشمل أيضاً البحر الأحمر . كما تمكن الخوaja إبراهيم بفضل ذلك وبفضل الشركات التجارية القوية التى دخل فيها مع كبار تجار القاهرة ورشيد من الدخول فى شركات مع الخوaja عبد العزيز بن قاسم الشهير بالبرجى ، والذى كان أهم شخصية تجارية فى الثغر السكندرى خلال الربع الثالث من القرن السابع عشر (٢٠) . وقد تمكن إبراهيم تربانة بفضل ذلك وبفضل مهارته فى العمل التجارى من تهميش منافسيه التجاريين فى الثغر ، ليصبح أهم شخصية تجارية فى الإسكندرية إبان الربع الأخير من القرن السابع عشر وحتى وفاته فى سنة ١١٠٧هـ / ١٦٩٥ م (٢١) . ولإدراكه بأهمية وجود مركز له فى القاهرة ، باعتبارها المحور الأساسى للحركة التجارية ، فقد اشترى الخوaja إبراهيم تربانه فى أواخر سنوات حياته منزلاً كبيراً فى طولون وأصبح يتنقل بين القاهرة والإسكندرية لإنجاز أعمال تجارية كبيرة (٢٢) .

وتبدو أهمية الخوaja إبراهيم تربانة بصورة أكثر وضوحاً من مجموعة المنشآت المعمارية الضخمة التى قام بإنشائها بالثغر حيث أدرك الرجل بحسه التجارى أن أهم المناطق التجارية هى القرية من ديوان جمرک الثغر فقام بإنشاء ثلاث وكالات ومسجد معلق على مجموعة كبيرة من الحواصل والحوانيت ، كما أنشأ عدداً كبيراً من

الحوانيت . وبذلك فقد أنشأ الرجل سوقا كاملا أطلق عليه سوق خط الميدان (٢٣) . وقبل وفاته كان الخواجا إبراهيم تربانة قد أوقف كل منشأته العقارية في وقف ضخيم ظل الرباط الأساسى الذى يجمع أغلب أفراد عائلة تربانة ، حيث شمل الخواجا إبراهيم فى وقفه أغلب أفراد عائلته مما دعم من الترابط العائلى فى أعقاب وفاته حيث حل ابنه الأكبر محمد محله فى إدارة أعمال العائلة ، واستطاع محمد أن يحافظ على الشركة بين أفراد عائلته فظلت جميع أملاك وأموال والده تحت إدارته وخلف والده فى رئاسة تجار الثغر السكندري (٢٤) . وكان والده قد زوجه من عائلة كبيرة لتسانده فى أعماله هى عائلة غانم ، فكان والد زوجته هو يونس كتحدا (٢٥) مستحفظان (٢٦) بالثغر السكندري واحدا من أهم الشخصيات الحاكمة بالثغر ، كما قام الخواجا محمد بتزويج ابنته عائشة من الأمير محمد جوربجى عزبان (٢٧) بن سالم الشهير بابن غانم والذى كان ملتزما لقوه . وقد دعمت هذه المصاهرات موقف الخواجا محمد تربانة أمام الإدارة السياسية . كما ظل حجم تجارته كبيرا حيث ورث عن والده شبكاته وعلاقاته التجارية . وعند وفاته فى سنة ١١٣٠هـ / ١٧١٧م لم تسجل للأسف تركته حيث وضع أخوه على " الذى خلفه فى رئاسة العائلة " يديه على جميع أمواله وشركاته وحصل على تفويض من العائلة فى إدارة جميع أموال العائلة ما عدا زوجة أخيه الخواجا محمد " زينب بنت يونس غانم" (٢٨) . وظل على بن إبراهيم تربانة أهم شخصية تجارية فى الثغر السكندري ، واستطاع أن يدير جميع الأنشطة التجارية المتعلقة بالعائلة خاصة بعد أن شب أخوه عمر وراح يعاونه فى إدارة الأنشطة التجارية (٢٩) . غير أنه بوفاة الخواجا على تربانة تحول آل تربانة إلى كبار أعيان يعيشون على إيرادات أملاكهم من العقارات الضخمة (٣٠) ومن دخولهم من العمل العسكرى حيث أصبح جلهم من الجوربجية (٣١) والأمراء العسكريين فى الثغر السكندري (٣٢) ، كما امتلكوا عددا من المشروعات الصناعية والزراعية مثل معاصر الزيت والبساتين (٣٣) .

عائلة غانم : يعود أصل هذه العائلة إلى مدينة بنى غازى وهى إحدى المدن التى أسسها المورسكيون . وقد هاجر آل غانم إلى مصر فى حوالى النصف الأول من القرن السابع عشر (٣٤) . وقد تميز بيت غانم بالعمل المزدوج فى التجارة والنشاط العسكرى . ورغم غموض المعلومات حول رأس هذه العائلة الحاج صالح بن أحمد غانم ، فالوثائق توضح أن الرجل أصبح ذا شخصية قوية فى الثغر السكندري منذ

تسعينيات القرن السابع عشر ، فكان يمتلك حانوتا في سوق الطيارة يبيع فيه البضائع الواردة إليه من طرابلس ومن جربه وبخاصة الزيت والكبريت كما كان له أربعة منازل إلى جانب ترسانة الثغر بالنجع البحرى (٣٥) .

ومنذ بداية السبعينيات أصبح الحاج صالح بن أحمد غانم شيخا لطايفة المغاربة في الثغر السكندري وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته في سنة ١٠٨٠هـ / ١٦٦٩م . وقد ترك الحاج صالح بن أحمد غانم عند وفاته ولدين هما أحمد ويونس وقد امتسهن الولدان العمل البحرى في ترسانة الثغر . وعمل أحمد في التجارة بين مصر وأزمير وكان يمتلك نصف مركب شركة مع حسن الجزايرلى ، وكان يتردد بصفة دائمة على أغلب موانئ البحر المتوسط من سالونيك إلى أزمير حتى سوسة وسفاقص ، حيث كان يصدر البن من مصر إلى أزمير وإسطنبول ؛ فعند وفاته في سنة ١١٠٧هـ / ١٦٩٥م ترك ١٥٠ قنطارا من البن كان بصدد شحنها في مركبه إلى إسطنبول ، وقد بلغت تركته ٣٦٦,٠٠٠ بارة ، وهو مبلغا كبيرا يعكس الثراء الواسع لهذه العائلة (٣٦) . أما يونس فقد عمل في الحياة العسكرية بالثغر السكندري حتى أصبح كتخدا مستحفظان " وهو أهم منصب عسكري في الثغر " خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر (٣٧) . وقد خلف يونس أخاه أحمد في رئاسة العائلة ، ولیدعم الوحدة والتماسك بين عائلته زوج حبيبته لطيفة ابنة سليمان من ابن أخيه صالح بن أحمد بن صالح غانم الذى يستطيع أن يحل محل عمه يونس في رئاسة العائلة . كما ارتقى أيضا إلى درجة كتخدا مستحفظان بالثغر السكندري .

وتوضح الأملاك العقارية لآل غانم مدى التلاحم الذى كان يربط أفراد العائلة، ففي سنة ١١٤٩هـ / ١٧٣٦م قام صالح كتخدا بترك وقف ضخم شمل وكالتين كبيرتين إضافة إلى أكثر من واحد وأربعين حانوتا وعددا كبيرا من المنازل بجزيرة الثغر السكندري ، وأوقف ذلك على نفسه وعلى عائلته حيث دعم هذا الوقف عرى التلاحم العائلى لآل غانم (٣٨) . وقد تميزت عائلة غانم بالتحول نحو العمل العسكري أكثر من النمط التجارى منذ أربعينيات القرن الثامن عشر ، وراح أفراد العائلة يلحقون بألقابهم كلمة " زاده " ليؤكدوا على أصولهم الأرستقراطية العسكرية وللتشبه بالفئة التركية . كما أصبحت الاستثمارات العقارية وسيلة أساسية لإدارة عوائد مالية ثابتة على أفراد العائلة (٣٩) سمة أساسية لهم ، وقد تميز آل غانم بلقب " القبودان " وهو لقب يعكس الدور المهم لهذه العائلة في العمل البحرى ، إذ عمل عدد

كبير منهم فى النشاط البحرى بين موانئ مصر والدولة العثمانية (٤٠) وقد تصاهر آل غانم مع كبريات العائلات للسكندرية من أجل تدعيم قوتها ووجودها بالمدينة فتصاهروا مع عائلة أبى هيف وتربانة وغيرها (٤١) .

عائلة الناضورى : من العائلات الممراتية المهمة التى استقرت فى مصر خلال القرن الحادى عشر الهجرى (السابع عشر الميلادى) ، حيث هاجر إلى الإسكندرية الحاج عبد القادر بن أحمد الناضورى فيما بين عامى ١٠٦٠-١٠٧٠هـ / ١٦٥٠ - ١٦٥٩م حيث استقر بها وعمل وكيلا لأخويه سالم وأحمد فى مسراته ، وكان يرسل إليهم الأرز والأقمشة المصرية والبن وكان يرسلان إليه الكبريت والزيت والصابون . ومن الإسكندرية استطاع الحاج عبد القادر أن يكون العديد من الشركات فى مصر مع عدد من التجار المغاربة ، فكون شركة مع الحاج سالم بن غانم للتجارة فى تراب الذهب ، كما كون شركة أيضا مع عبد الله بن غلبون لنفس الهدف ، وقد أدى انتقال أخيه أحمد من مسراته إلى أدرنة والاستقرار بها إلى دعم العلاقات التجارية لآل الناضورى حيث امتدت الشبكة التجارية لهم لتشمل شرق البحر المتوسط (٤٢) . وعند وفاته فى سنة ١١٠٤هـ / ١٦٩٢م كان عبد القادر قد ترك لولده الوحيد القاصر فتح الله تركة ضخمة قدرت بـ ٢٠٠,٠٠٠ بارة (٤٣) . وقد تزوج إبراهيم بن محمد بن أحمد الناضورى وهو ابن أخو عبد القادر من زوجة عمه فاطمة بنت منصور الناضورى حيث كان وصيا على فتح الله أيضا ، لكن فتح الله عندما شب أخذ فى إدارة أمواله واستطاع رغم صغر سنه أن يحقق إنجازات تجارية عظيمة مما دفع عمه أحمد إلى أن يجعله المشرف على جميع أعمال العائلة فى مصر بدلا من ابنه إبراهيم (٤٤) . استطاع فتح الله أن يجمع بين العمل العسكرى والعمل التجارى ؛ فارتقى فى المناصب العسكرية حتى أصبح كتخدا ومشرفا على قلعة الركن ، كما أصبح من أهم تجار الثغر السكندرى بعد وفاة الخواجا أحمد جميع فى سنة ١١٤٣هـ / ١٧٣٠م حيث لعب فتح الله دورا مهما فى العلاقات التجارية بين مصر وأدرنة وإسطنبول حيث كان عمه أحمد يرسل إليه بالدخان الذى أصبح سلعة مطلوبة بصورة واسعة فى الأسواق المصرية إضافة إلى الأخشاب والأقمشة الرومية ، وكان فتح الله يرسل إليه بالبن والأقمشة المصرية والأرز وغيرها من السلع (٤٥) . كما لعب فتح الله دورا مهما فى تجارة الذهب . وقبل وفاته قام فتح الله بإنشاء وكالة ضخمة فى منطقة المنشية بالقرب من الميناء . كما أصبح ابنه عبد القادر بن فتح الله جوربجى

بقلعة الركن بالثغر السكندري . وبعد عبد القادر ظل لآل الناضوري تواجدا قويا بالثغر السكندري ، إلا أنهم عملوا في الفرق العسكرية بقلاع الثغر السكندري واعتمدوا على مجموعة من الأوقاف التي تركها لهم والدهم.

عائلة القسنطيني : تنتمي هذه العائلة إلى مدينة قسنطينة التي تقع إلى الجنوب الشرقي للعاصمة الجزائر . وقد هاجر رأس هذه العائلة الحاج شحاتة بن أحمد بن علي المغربي القسنطيني إلى مصر في النصف الأول من القرن العاشر الهجري ، وقد استقر في الإسكندرية وعمل بالتجارة ، ورغم ندرة المعلومات حول نشاط شحاتة ، فإن الوثائق تشير إلى أنه كان يمتلك حانوتا في سوق باب البحر ^(٤٦) وأنه في سنة ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م تمكن من استئجار نصف وكالة لمدة عامين كان يستخدمها في أنشطته التجارية التي توسع فيها حيث كان يتاجر في التوابل والأقمشة والكتان ^(٤٧) . ورغم عدم وضوح تاريخ وفاته وحجم الثروة التي خلفها ، فالثابت أنه ترك لابنه عثمان تركة لا بأس بها من نشاطه التجاري ، وقد استطاع عثمان سريعا أن ينمي الثروة التي تركها له والده ويحصل على لقب الخواجا ، حيث دخل عثمان في جميع الميادين التجارية ، وخاصة تجارة الأراضي ، حيث قام بشراء مساحات ضخمة من أراضي الجزيرة الخضراء من بيت المال ثم قام بإعادة بيعها ^(٤٨) مما أسهم في نمو ثروته كثيرا ، كما دخل عثمان جميع ميادين التجارة فقام بدور كبير في عمليات تصدير التوابل إلى فرنسا والبنديقية ^(٤٩) . كما دخل جميع ميادين التجارة في الثغر السكندري فكان يتاجر في الزيت والمسلي ^(٥٠) ويشترك الجزاريين ، ويقدم القروض إلى كل الطالبين بشرط توفير ضمانات كافية ^(٥١) . هكذا ظل الخواجا عثمان القسنطيني منذ سنة ٩٨٤هـ / ١٥٧٦م إلى وفاته في سنة ١٠٣٠هـ / ١٦٢٠م مثالا رائعا للتاجر الناجح في العمل التجاري ، حيث كان حريصا دائما على تحقيق الأرباح ، فدخل في العديد من الشركات مع كبار التجار المغاربة وحرص على السفر مرارا إلى القاهرة لشراء التوابل ولعقد الصفقات مع كبار تجارها مثل أحمد الرويعي وعبد المنعم البساطي وغيرهم ^(٥٢) . وقد استطاع الخواجا عثمان أن يصبح واحدا من أهم تجار الثغر السكندري فكون شبكة تجارية ضخمة شملت إسطنبول وأزمير وسالونيك وسفاقص إضافة إلى المدن الإيطالية ، وكان يدير هذه الشبكة التجارية الكبير من الوكالة الضخمة التي أنشأها في سوق باب البحر ، ومع إزدياد ثروته لجأ إليه ملتزموا الجمارك اليهود لتمويل التزاماتهم للجمارك ، ولم يكن يرفض هذا أبدا طالما كان ذلك

بفوائد مرضية " ١٠% " وضمانات كافية . ففي سنة ١٠١٨ هـ / ١٦٠٩ م اقترض منه المعلم سلمون بن داود اليهودي الملتزم بجمرك الثغر مبلغ قدره ١٢٠٠٠٠٠ بارة ليسدد بها الأموال المطلوبة لجهة الدولة " الميرى " عن التزامه لجمرك الثغر ^(٥٣) . ولم يكن الخواجا عثمان يتردد أبدا في إلقاء المقترضين منه في غيابات السجون طالما لم يدفعوا ما عليهم من أموال ^(٥٤) . كما كان يضع يديه فورا على الرهن إذا تقاعس المدين في الدفع ، ثم يقوم ببيع الرهن إلى الراغبين أو تقيمه وشرائه ^(٥٥) .

وفي سنة ١٠١٩ هـ / ١٦١٠ م توفي الخواجا عبد اللطيف بن محمد الوراسنى شهبندر تجار الثغر السكندري ، وتولى الخواجا عثمان بن شحاتة القسنطيني هذا المنصب من بعده ، ولتشهد الفترة من ١٠١٩ هـ / ١٦١٠ م وحتى ١٠٣٠ هـ / ١٦٢٠ م قمة نشاط الرجل الذي يرسى دعائم مؤسسة تجارية قوية ، أصبح نشاطها ينصب خلال هذه الفترة على عمليات تصدير التوابل إلى أوروبا والكتان والسكر إلى إسطنبول وكان يستورد المرجان والحديد والكبريت والخشب والقصدير والقرمزية . وتميزت صفقات الخواجا عثمان القسنطيني خلال هذه المرحلة بضخامتها حيث كان متوسط قيمة هذه الصفقات يتراوح بين ٩٠,٠٠٠ بارة و ١٠٠,٠٠٠ بارة فمثلا في سنة ١٠٢٠ هـ / ١٦١١ م عقد عثمان صفقة مع المعلم سعيد بن خلف الله اليهودي الشهير بالوارقلى لشراء قرمزية وقصدير قيمتها ٢٨٠٢٢٠ ^(٥٦) . وفي سنة ١٠٣٠ هـ / ١٦٢٠ م بلغت المبالغ التي قدمها الخواجا عثمان القسنطيني للرئيس عمر بن سليمان الشهير برحمائه لشراء كتان من الفيوم ٢٨٣٢٢٠ بارة ^(٥٧) . وقد امتلك الخواجا عثمان ناصية الأمور التجارية بالثغر ، وكان اليهود مضطرين دائما إلى مهادنته حتى يمول التزاماتهم للجمارك بالأموال ^(٥٨) . وفي مجال الاستثمار العقاري لا مبالغة على الإطلاق القول بأن الرجل كان يسيطر على حوالي ١٠% من جملة حركة السوق العقارية في الثغر السكندري ؛ فكان يشتري العقارات المطروحة للبيع من بيت المال ، لقد كان يشتري الأرض والعقارات بلا حساب لأنه يعرف جيدا أن الأراضي مضمونة ولا تغش . فمثلا في سنة ١٠١٧ هـ / ١٦٠٨ م اشترى حاصلا وأربعة حوانيت بسوق باب البحر بـ ١٢٠٠ بارة رغم أن قيمتهم كانت تساوي ضعف ذلك ^(٥٩) ولكن الرجل كان يعرف دائما حاجة من أمامه للأموال ، وقد أقام الرجل العديد من المنشآت التجارية فاشترى عددا من الوكالات بالثغر وجدها ^(٦٠) . وأقام عدة منشآت معمارية في منطقة سوق باب البحر أهم أسواق المدينة شملت وكالة

وسرجه وحوانيت ومساكن ^(٦١) . كما امتلك عددا من طواحين الغلال كان يؤجرها ويعطى للمؤجرين الغلال لطحنها وبيعها لحسابه كدقيق ^(٦٢) . وقام بإنشاء مسجد كبير ورصد عليه مجموعة كبيرة من الأوقاف كما أنشأ مدرسة لتعليم الأطفال وأوقف عليها مبلغ ٢٢٠٠ نصف في كل سنة من ديوان جمرك الثغر ^(٦٣) . وكان عثمان يدرك جيدا الموقف السياسى الراهن فى البلاد فكان يعرف مدى أهمية وجود من يحمى هذه الأموال ومن يحافظ عليها وينميها من بعده فقام الخوجا عثمان بتعليم ابنه الأكبر محمد التجارة ليخلفه من بعده فى منصبه فحرص على أن يعلمه فنون التجارة فكان يعتمد عليه فى إتمام وإبرام الصفقات وكان يرسله إلى أزمير وإسطنبول والقاهرة ، حتى يتمرس فى العمل التجارى كما كان يشرف بنفسه على العمليات التى يقوم بها محمد وكان يترك له كل شئ ويفاجئه بالتدخل ليعلمه كيف يدار العمل . أما ابنه الثانى قاسم فقد دفع به إلى الفرق العسكرية وساعده على الترقى فى البحرية العثمانية حتى حصل على رتبة قابودان ثغر رشيد فى حياة والده ^(٦٤) .

وفى سنة ١٠٣٠هـ / ١٦٢٠م تولى منصب القضاء فى الثغر مصطفى أفندى الشهير بقباصلى زاده ، ويبدو أن هذا القاضى طلب مبلغا كبيرا كقرض من الخوجا عثمان ^(٦٥) الذى رفض إعطائه ذلك المبلغ دون فوائد ودون ضمانات كافية . وعلى أثر ذلك حدث نزاع عنيف وقوى بين مصطفى أفندى والخوجا ، وأقسم القاضى أن يفلسه وأن يجعله يموت كمدا على هذا المال ^(٦٦) . وبالفعل بدأ القاضى على الفور فى المكيدة للخوجا فأرسل إلى التجار وغيرهم من المدينين للخوجا عثمان وأصدر لهم حجج إبراءات ثم بتسلم الخوجا عثمان للأموال التى عليهم له ^(٦٧) . وعندما جاءه رجلان يشكيان إليه مقتل والدهم الذى وجدوه مقتولا خارج الثغر ، قال لهم إن الخوجا عثمان القسطنينى هو الذى قتله وأرسل مصطفى أفندى إلى الديوان العالى والوالى فى مصر يشتكى إليهم من الظلم الواقع من الخوجا عثمان على الرعية بالثغر وتعيده على الحاج سلامه بن كريم وقتله وأن أولاده تقدموا لديه بشكوى من ذلك ، وأنه لا يستطيع القبض عليه بسبب تجبره ونفوذه ^(٦٨) . وعلى الفور صدرت أوامر حسين باشا والى مصر بضرورة القبض على الخوجا وإرساله إلى مصر ، فقبض مصطفى أفندى عليه وأودعه السجن لمدة أسبوع ثم إرساله إلى الديوان فى مصر ، ولما كان الخوجا عثمان يبلغ من العمر ما يناهز على الثمانين عاما فسرعان ما توفى فى مصر بسبب مشاق السفر ^(٦٩) .

ولم يكتف مصطفى أفندى قاضى الثغر بذلك ؛ ولكنه أرسل إلى الديوان فى القاهرة يشتكى من الخواجا عثمان بأنه أنشأ مسجدا بالثغر وأنه أخذ أموالا ومرثبات كانت مخصصة لمكاتب وأسبلة وأضرحة داخل الثغر وجعلها مخصصة لمسجده ، وبذلك تعطلت الشعائر فى هذه المكاتب والأسبلة مما أضر بأهالى الثغر ، فصدرت أوامر الديوان العالى بإعادة المرثبات المخصصة من الجمرى إلى هذه الأماكن مرة أخرى (٧٠) . كما أرسل مصطفى أفندى إلى حسين باشا والى مصر يؤكد له أن الخواجا عثمان القسطنطينى يخفى كميات ضخمة من الذهب فى منزله . ولما كان حسين باشا معروفا بحبه لجمع الأموال ، فقد سمح بالفعل لمصطفى أفندى بمهاجمة المنزل ، فهدمه وحفر حوله ، لكنه لم يجد شيئا (٧١) . وكان قاسم بك بن الخواجا عثمان فى رشيد عندما حدث هذا ، ويبدو أن مصطفى أفندى حاول إخفاء هذه الأخبار عنه ، بينما كان محمد فى القاهرة عندما وقع ذلك ، وفور وصوله إلى الإسكندرية استدعى محمد أخيه قاسم حيث تكاثفا معا ومع تجار القاهرة فى إرسال الشكاوى فى حسين باشا بسبب سياسته العدائية تجاه التجار ومصادرته لعدد كبير منهم إلى السلطان العثمانى الذى أمر بعزله ومصادرة أمواله لصالح التجار (٧٢) . كما سعى إلى عزل مصطفى أفندى من قضاء الثغر السكندرى ، وكان مصطفى أفندى قد حاول إغراء واستمالة ثانى أهم تجار الثغر الخواجا محمد بن منديل لتعيينه شهيدرا لتجار الثغر ، ولما كان محمد بن عثمان القسطنطينى متزوجا من ابنته فاطمة فقد رفض ابن منديل ذلك . وأبى أن يدخل فى صراع مع نسيبه محمد بن عثمان مفضلا مساندته ليحل محل والده فى منصب شهيدر تجار الثغر (٧٣) وبالفعل نجح الأخوان محمد وقاسم فى استعادة مكانة والدهما وأملاكه ، كما تعهد لديهم جميع مدينين والدهم بسداد ديونهم التى أخذوا عنها إيرادات ذمة دون تسديدها (٧٤) .

وأصبح محمد يلقب بملك التجار بالثغر السكندرى وعمدة الخواجية المعتبرين وشهيدر التجار بالثغر السكندرى (٧٥) . وقد استطاع الأخوان أن يلعبا دورا بارزا فى الحياتين السياسية والاقتصادية خلال الربع الثانى من القرن السابع عشر ، حيث ساند قاسم بك أخاه بقوة وترك له إدارة جميع المؤسسة التجارية . وبالفعل نجح محمد فى أن يحقق نجاحا أكثر من والده فكان يرتبط بعلاقات تجارية قوية مع جمال الدين الذهبى شهيدر تجار مصر (٧٦) وكانت تربطه به صداقة حميمة وكان يشتري لحسابه كميات كبيرة من الأخشاب والسلع الأوربية مثل المرجان والقصدير والحديد ، كما

رابطته علاقات تجارية قوية بإسطنبول التي كان له بها الوكلاء وكان يرسل إليها كميات ضخمة من البن . ونجح قاسم في أن يصبح قابودان الإسكندرية مما أعطى لتجارة أخيه دفعة قوية ^(٧٧) ومنذ سنة ١٠٤٧ هـ / ١٦٣٧ م وحتى سنة ١٠٥٣ هـ / ١٦٤٣ م أصبح قاسم قابودان للسويس ^(٧٨). ويبدو أن الخلافات الشخصية دبت بين قاسم وأخيه محمد في السنوات الأخيرة من عمر الأخير الذي لم ينجب إلا ابنة واحدة هي خديجة. ويبدو أن زوجته فاطمة بنت الخواجا محمد بن منديل قد لعبت دورا ملحوظا في هذه الخلافات، فأصبح لكل منهما منزل منفصل وإن بقيا متجاورين ^(٧٩).

ورغم ذلك ، فقد حافظ الوقف الضخم الذي أوقفه الخواجا عثمان الأب على وحدة العائلة ، فكان دائما محورا مهما لوحدة العائلة من بعده ، وقبل وفاته كان الخواجا محمد راغبا في إنشاء وقف على ابنته خديجة وذريتها ؛ ففي سنة ١٠٤٧ هـ / ١٦٣٧ م أوقف وقفا ضخما ضم معصرة للزيت ووكالتين من إنشاءه ، واحدة بسوق المغاربة والأخرى بسوق الطيارة ، إضافة إلى حوالي عشرين حاصلا وحانوتا وما فوقها من المباني ، وقد أوقف الخواجا محمد ذلك الوقف الكبير على ابنته خديجة وذريتها ، دون أن يشرك معها أولاد أخيه قاسم إلا بعد انقضاء ذرية خديجة ^(٨٠) مما يوضح سوء العلاقة التي أصبحت تربط الأخوين في أواخر أيام محمد الذي على ما يبدو قد وقع تحت تأثير نفوذ زوجته فاطمة ابنة محمد منديل ^(٨١) . وبوفاة محمد في سنة ١٠٤٨ هـ / ١٦٣٨ م ترك آل القسطنطيني ميدان التجارة إلى ميدان الحياة العسكرية والأرستقراطية ، فتحول آل القسطنطيني إلى أسرة أرستقراطية عسكرية كانت تعيش على إيراداتها من المنشآت العقارية الضخمة التي ورثوها عن جدهم عثمان ، فأصبح أحمد بن الأمير قاسم بك قابودانا للسويس وأميرا صاحب لواء شريف وواحدا من كبار الأمراء في القاهرة ^(٨٢) . وتزوج أحمد بك من فاطمة بنت عبد الرحمن البكري نقيب أشرف مصر ، وأصبح أولاده يلقبون بالشرافة ، وصارت الوثائق تطلق على ابنه الشريف يحيى بن أحمد بك بن قاسم بك . وهكذا ظل آل القسطنطيني يعيشون في القاهرة من إيرادات أوقاف جدهم عثمان ومن رواتبهم كفتة من الأعيان ، مفضلين عدم المجازفة بأموالهم في التجارة ^(٨٣) .

عائلة ابن منديل : تنتمي عائلة ابن منديل إلى أصول شريفة ؛ فالوثائق تحرص دائما على ذكر كلمات " الحسيب النسيب السيد الشريف " أمام أي فرد من

أفراد هذه العائلة^(٨٤) . وقد هاجرت هذه العائلة إلى الإسكندرية من مدينة تلمسان فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي ، وارتبطت بعلاقات اقتصادية قوية مع عائلة القسطنطينى عندما جمعت علاقات الصداقة والعمل بقوة بين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن منديل والخوaja عثمان بن شحانة القسطنطينى^(٨٥) . ولا توضح الوثائق معلومات كثيرة عن النشأة التجارية لآل منديل ، ولكنها توضح المكانة الكبيرة التى أصبح يحتلها آل منديل منذ نهاية القرن السادس عشر ، حيث أصبحت الوثائق تلقب محمدا منذ هذه الفترة بلقب الخوaja عين أعيان التجار الكارمية بالثغر^(٨٦) ، وهو ما يعنى عمق الدور الذى أصبح يقوم به الخوaja محمد منديل فى تجارة التوابل التى شهدت انتعاشا مرة أخرى خلال النصف الثانى من القرن السادس عشر^(٨٧) .

وقد ربطت العلاقات التجارية القوية بين الخوaja محمد منديل والتجار البنادقة كثيرى التردد على الإسكندرية من أجل شراء التوابل ثم البن والكتان ، فعقد معهم الصفقات الضخمة ، ولم يكن لدى الخوaja محمد منديل أى مانع من بقاء مبالغ كبيرة على التجار البنادقة فى هذه الصفقات طالما كانت هناك الضمانات الكافية من جانب القنصلية البندقية وفوائد معقولة (١٠%) على هذه المبالغ . وقد سمحت هذه التسهيلات التى كان يقدمها التجار المغاربة فى الإسكندرية بسهولة العمليات التجارية وانسيابها مع أوروبا . فمثلا فى سنة ١٠٣١هـ / ١٦٢١م كان للخوaja محمد منديل مبلغ ٣٠٠٠٠ بارة فى ذمة قزمو البندقي من أصل صفقة كتان قيمتها حوالى ١٥٠٠٠٠ بارة^(٨٨) ، كما شارك آل منديل مع غيرهم من التجار فى عمليات تمويل القطاع الزراعي بالأموال اللازمة لإنتاج ما يحتاجه السوق ، فكان الخوaja محمد منديل يرسل باتباعه إلى الفيوم لتقديم القروض والأموال اللازمة لزراعة الكتان الذى كان مطلوبا فى أسواق بلدان المغرب وأوروبا بصورة واسعة ؛ فكان للخوaja محمد مبلغ ٧٨٠٠٠ بارة بذمة فلاحين فى الفيوم عند وفاته فى سنة ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م ، كما استورد ابن منديل القطن من سورية لمصر لإمداد قطاع الغزل والنسيج بما يحتاجه من القطن لصناعة الأقمشة القطنية فى مصر .

كما ربطت العلاقات التجارية أيضا بين آل منديل وملتزمى الجمارك من اليهود حيث أسهم آل منديل فى إمداد ملتزمى الجمارك بالأموال عند احتياجهم إليها فى كل عام جديد لتسديد أموال الالتزامات العثمانية ، وفى مقابل ذلك كانوا يحصلون على تسهيلات جمركية واسعة ، كما تاجر الخوaja محمد بن منديل فى الرقيق فكان يجلب

الرقيق الأسود من إفريقيا ويعيد تصديره إلى إسطنبول التي كانت سوقا رائجة لهذه التجارة ، كما كان يستورد من أزمير الرقيق الأبيض الذي كان مطلبا مهما في القاهرة . وتُعكس استثمارات آل منديل تحولا مهما كان يجري في التجارة ، وهو تزايد الطلب على البن الذي أصبح واضحا في تركة الخوجا محمد الذي كان له وكلاء في مخا هو سالم عاشور كان عليه أن يرسل له بالبن ، فيما تراجعت تجارة التوابل تراجعاً تدريجياً^(٨٩).

وتوضح الاستثمارات العقارية لآل منديل مدى الدور الحيوى الذى قاموا به فى حركة التنمية العمرانية للثغر السكندري ، فقد امتلك الخوجا محمد منديل ثمانية عقارات فى الجزيرة الخضراء فى منطقة النجع البحرى " بحرئى فيما بعد " . كما قام بإنشاء طاحون وفرن فى نفس المنطقة^(٩٠) وقام بإنشاء وكالة فى سوق الطيارة تكلفت ١٢٠٠٠٠ بارة مما يعكس ضخامتها ، ومن حانوته الصغير فى سوق باب البحر كان الخوجا محمد منديل يدير هذه الشركة إلى أن عاجلته الوفاة فى سنة ١٠٣٠هـ / ١٦٢٠م بعد أن ترك تركة كبيرة قدرت بـ ٥١٧٥٩٠ بارة ، وقد ترك محمد ثلاثة أولاد من الذكور هم محمد ومصطفى وعبد الرحمن وثلاثة من البنات هن فاطمة وأمنة وملوك^(٩١) وكان الوصي على تركة الخوجا محمد منديل هو شهبندر تجار مصر الخوجا إسماعيل أبو طاقية حيث ارتبط الخوجا محمد بن منديل بعلاقات قوية مع إسماعيل أبو طاقية فكان محمد منديل يشتري بالانتمان كميات ضخمة من التوابل والأقمشة من أبى طاقية^(٩٢) غير أن محمد الابن الأكبر سرعان ما لحق بوالده فى سنة ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م^(٩٣) . إن الأجيال التالية من آل منديل كانت أكثر محافظة ففضلت البعد عن العمل فى الميدان التجارى ، ورأت عدم المخاطرة بالأموال التى تركها لهم والدهم ، وفضلوا استثمار هذه الأموال فى الأنشطة العقارية . كما دخلوا الفرق العسكرية وعملوا نظارا للأوقاف الخيرية فى الثغر السكندري فتولى مصطفى بن محمد منديل منصب جوربجى أوجاق المتفرقة^(٩٤) بالثغر^(٩٥) وقد ظل آل منديل يقومون بدور رئيسى فى الحركة العقارية بالثغر على مدار الأجيال التالية ؛ إذ ظلوا يتاجرون فى الأراضى والبساتين المحيطة بالمدينة ، إلا أنهم أحجموا عن العمل التجارى السلى ، كما ظلوا طوال القرن الثامن عشر أعضاء بارزين فى الأوجاقات والفرق العسكرية بالثغر^(٩٦) .

عائلة البرجى : عائلة أندلسية هاجرت إلى تونس بعد سقوط غرناطة ،

واستقر بها المقام في مدينة سوسة ، حيث عملت في النشاط التجاري ، وقد جذب النشاط التجاري الضخم لسوسة مع موانئ الشرق هذه العائلة حيث هاجر إلى القاهرة الحاج قاسم بن علي بن أحمد المغربي الأندلسي الشهير بالبرجي حيث عمل في تجارة تراب الذهب ، ففي سنة ٩٥٠هـ / ١٥٤٣م قدم الحاج محمد إلى إسكيان بن محمد التكروري مهرا وثلاث نياق في مقابل خمسة وأربعين مثقالا من الذهب ^(٩٧) . ولا توضح الوثائق الكثير عن حياة الرجل ، غير أنها تعطي تفاصيل أكبر عن ابنه الخواجا عبد العزيز الذي استقر في الإسكندرية منذ بداية القرن السابع عشر ، حيث قام بدور كبير في النشاط التجاري بين الإسكندرية ورشيد من ناحية والموانئ التونسية من جانب آخر ، وكانت تجارة الزيت واحدة من أهم المحاور التجارية التي ارتكز عليها النشاط التجاري للخواجا عبد العزيز ، حيث قام بدور مهم في استيراد زيت الزيتون من تونس إلى مصر ، بل وإعادة تصديره إلى الحجاز أيضا ، وقد أسهم ثواء آل البرجي وامتلاكهم للعديد من الوكالات والعقارات في سوسة في دعم مكانتهم التجارية واستحوازهم على قدر كبير من التجارة بين مصر وتونس ، حيث ظل الخواجا عبد العزيز يتنقل بين سوسة والإسكندرية ورشيد ثم بولاق . ومنذ النصف الثاني من القرن السابع عشر أصبح الخواجا عبد العزيز أهم شخصية تجارية في الثغر السكندري ، ودخل في العديد من الشركات التجارية مع عائلات دويب وثرانة للتجارة في تراب الذهب. كما كانت التوابل تحتل مرتبة مهمة من أنشطة الخواجا عبد العزيز أيضا فكان له شركة مهمة مع الحاج محمد رضوان أحد تجار جدة في تجارة التوابل برأس مال قدره ٢٥٤٠ ريال كان لكل منهما النصف ^(٩٨) ، ومع تزايد أعماله في القاهرة واتجاهه إلى تجار البحر الأحمر فقد قرر الخواجا عبد العزيز الانتقال ولو لبعض الوقت إلى بولاق ؛ فقام بشراء أربع حواصل بوكالة الزيت ببولاق ، حيث كان ميناء بولاق الميناء الرئيسي للصادرات والوارد من موانئ مصر الشمالية والشرقية ^(٩٩).

وعند وفاته في سنة ١٠٧٢هـ / ١٦٦١م جاءت تركته ومخلفاته معبرة عن واقع تجاري كبير ونشاط سلعي واضح ؛ فلم يترك الرجل سلعة إلا وتاجر بها مثل المرجان و اللبان (البخور) والفلفل والقرفة والبن سم الحوت والتبر واللك والزيت والزيتون والكحل والحديد والكتان وغيرها من السلع . كان يشحن السفن بالبضائع إلى إسطنبول وفور عودتها حاملة الخشب والحديد والأقمشة الصوفية يعيد شحنها إلى تونس بالتوابل والبن والكتان ليعيد أفراد عائلته في سوسة إليه شحن الزيت والزيتون

وغيره من السلع التونسية . وقد ساعده على ذلك امتلاكه لمركب كبير شركة الحاج على دويب ، وهو ما دعم مكانته التجارية بين موانئ البحر المتوسط ^(١٠٠) ، ولم يترك الخوارج عبد العزيز من الأولاد سوى محمد وفاطمة وكانا قاصرين كما ترك إحدى جواريه حاملا منه وتدعى صايمة بنت عبد الله وقد أنجبت ولدا أطلق عليه عبد العزيز سرعان ما لحق بوالده ، وكان والدهم قد عين عليهم أخاه يوسف وصيا ، ورغم أن يوسف كان يعمل بالتجارة إلا أنه لم يكن في كفاءة أخيه ^(١٠١) . وقد توفي يوسف في سنة ١٠٩٩ هـ / ١٦٨٧ م بعد أن كان محمد قد شب وتولى جميع أموره هو وأخته فاطمة ، غير أن محمد فضل دخول الفرق العسكرية والعمل بها والحياة من إيرادات أوقاف والده على المجازفة بالأموال التي تركها له والده . وهكذا ظلت عائلة البرجي موجودة ولكنها كانت تتصرف تدريجيا عن العمل التجاري ^(١٠٢) .

هكذا نوضح دراسة العائلات التجارية المغربية في الإسكندرية أن هذه العائلات لم تكن تستمر طويلا في العمل التجاري فربما استمرت جيلين أو ثلاثة أجيال أو حتى أربعة أجيال ثم كانت تهجر التجارة لتحلل مواقع أقل تعرضا للمغامرة وأكثر اتساما بالتشريف فكانت تشتري مناصبا إداريا في أجهزة الأوقاف وفي الفرق العسكرية، كما تزيد من أملاكها العقارية وتشيّد مزيدا من المنشآت العقارية التي تدر دخولا ثابتة كالوكالات والحمامات والرباع وغير ذلك .

لقد كانت تجارة البحر تعنى الثروة بالنسبة للمغاربة في الإسكندرية . فقد كان النقل البحري متغلغلا بصورة واسعة في حركة التجارة الإسكندرية في صورة حياة بحرية بسيطة ولكن قوية ، قوامها سفن أكثرها عادية بغير سقوف وكانت إنتاجية السفينة مرتبطة بحجم الشحنات وقيمتها ونوعيتها ومصيرها ، فإذا كان مالك السفينة محترفا للنقل فحسب فإن عليه أن يحصل على أسعار متناسبة مع النفقات حتى يحقق في النهاية ربحا ، وكان العمل على هذه السفن حرفة صعبة معرضة للمخاطر لا تعطى من عائد إلا الشيء القليل لذلك فإن عددا كبيرا ممن كانوا يعملون على هذه السفن من المغاربة كانوا يستقرون في أحد الثغور مثل الإسكندرية ورشيد أو جدة ويأخذون في إنابة أتباعهم أو عبيدهم أو أفراد مأجورين للعمل على هذه السفن ^(١٠٣) مثل عائلات غانم وغراب والجربوعي وغيرها ، فالخوارج أحمد بن سعيد الجربوعي كان هو وأخيه محمد يعملان كريسّان على المراكب العاملة بين سفاقص والإسكندرية ، حيث امتلكوا بعض الأسهم في هذه المراكب ^(١٠٤) ومع استمرار ترددهما على

الإسكندرية قررا أن يستقرا بها حيث عملا في التجارة ، وخاصة تجارة البحر الأحمر ، حيث أخذ أحمد يتردد على الحجاز في كل عام ، فيما بقى محمد في الإسكندرية يدير أموالهما بها وعند وفاة أحمد بالمدينة المنورة في سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م كان قد أصبح من أعيان تجار رشيد التي استقر بها حيث بلغ إجمالي التركة التي خلفها ٦٧٨,٣٦٩ بارة استحوذ البن فيها على حوالى ٧٦% وهو ما يؤكد انخراطه الشديد في تجارة البحر الأحمر ، وهكذا كانت العائلات البحرية تفضل دائما - إذا ما انتهت الفرصة - الاستقرار والعمل التجارى على الاستمرار في الأعمال البحرية (١٠٥) .

والواقع أن موضوع تأجير السفينة من جانب هذه العائلات والأفراد لم يكن أمرا واسع النطاق ، إنما كان التجار يقومون بتطبيق وتجهيز السفينة لي شحنوا عليها بضائعهم ، فكانت السفينة تدخل على هذا النحو كجزء في عملية تجارية تتجاوزها أو لنقل تحيط بها ، ولهذا كان المؤلف أن تتم عملية النقل في إطار عملية التجارة التي تدخل فيها دخول الجزء في الكل ، فتكون عنصرا من بين عناصر متعددة تتناول النفقات والمخاطر (١٠٦) .

وكان أى تاجر مغربى سواء في الإسكندرية أو في إسطنبول وأزمير وموانئ الشام يجد في أبناء جنسه في أى من هذه المناطق وكلاء يثق بهم ويأمن إليهم وهو ما ساعدهم على تكوين شبكات وصلات تجارية قوية بين إسطنبول وأزمير وموانئ الشام من جانب والإسكندرية من جانب آخر (١٠٧) فعائلة بكوش "بكوس" كان لها فروع في إسطنبول والإسكندرية . وكان الخواجه سليمان بن مسعود الشهير ببكوش يمتلك حانوتا بإسطنبول بالقرب من ميناء المدينة كان ثمنه يبلغ ١٢٠٠٠ بارة (١٠٨) .

لقد بدأ عدد كبير من التجار المغاربة في الإسكندرية حياتهم التجارية بحارة على السفن أو كانت لديهم سفن خاصة يعملون عليها مثل عائلات جميع وغراب وغانم وكريشه وغيرها (١٠٩) حيث امتلك عدد كبير من التجار المغاربة المقيمين في رشيد والإسكندرية أسهما وحصصا في مراكب البحر المتوسط (١١٠) . وتوضح وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية أن عددا كبيرا من العائلات الكبيرة التي قامت بدور مهم في النشاط الاقتصادي في الإسكندرية قد مارست النشاط والعمل البحريين في بداية حياتها في مصر ، وكان هؤلاء يقومون بشحن السفن لحسابهم أو لحساب غيرهم بالبضائع إلى مدن شرق المتوسط (١١١) . فمثلا في سنة ١٠٨٠هـ / ١٦٦٩م تم شحن ثلاثة عشر

مركبا بالبضائع من ميناء الإسكندرية إلى إسطنبول كان منها أربعة مراكب يمتلكها تجار وبحارة من المغاربة وهي مراكب الجربوعى والفاوى والزوارى وكريشه (١١٢) . وإلى جانب ذلك أسهم المغاربة أيضا فى تنشيط عمليات النقل البحرى بين موانئ مصر وشرق البحر المتوسط عن طريق غير مباشر أيضا ؛ فكانوا يستأجرون السفن الأوربية ويقومون بشحنها بالبضائع الخاصة بهم وببضائع التجار (١١٣) . وتوضح وثائق الإسكندرية علاقات الصداقة التى كانت تربط العائلات التونسية بوجه خاص بقيادة السفن البنادقية والفرنسيين ، حيث استطاع التجار التونسيون إدخال الطمأنينة إلى قلوب التجار فى الموانئ المصرية لي شحنوا بضائعهم فى هذه السفن التى استأجروها من الأوربيين (١١٤) . وقد استفادت هذه العائلات المغربية أموالا كبيرة من وراء ذلك حيث كانوا يعملون وسطاء فى نقل البضائع بين التجار ووكلائهم أو شركائهم ، وكان ذلك إضافة إلى تهريب البضائع إلى أوربا أحد العوامل التى أسهمت بدور مهم فى بروز عائلة جمبوعى كواحدة من أهم العائلات فى الثغر السكندرى منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، ففي سنة ١١٧٦هـ / ١٧٦٢م شحن الحاج أحمد جمبوعى بمركب بندقى إلى أزميز ٧٧٦ أردبا من الأرز و ٢٤٨ قنطارا من البن و ١٧٨ جوالا من الحنا و ٤١ قنطارا من غزل الكتان و ٢١ قنطارا من السكر و ٦ دسات من الحصى الفيومى و ٢٠ قنطارا من الكتان وفى نفس العام شحن أخوه محمد جمبوعى فى مركب بندقى أيضا فى الإسكندرية ٧٥٠ أردبا من الأرز و ١٣٤ قنطارا من البن و ٧٨ جوالا من الحنا و ١١ بالة من الكتان (١١٥)

وقد قامت العائلات التونسية والطرابلسية بسبب وجودها القوى فى الإسكندرية ورشيد بدور أكثر فاعلية فى العلاقات التجارية مع موانئ البحر المتوسط حيث ظهرت فى هذا المجال عائلات الجملى والمصعبى والسيفاوى وتربانة والنبار وغيرها (١١٦) ؛ فكانت تقوم بشراء المنتجات الأوربية وإعادة تصديرها إلى جدة . فمثلا عند وفاة الخواجه قاسم بن على النبار فى سنة ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م ترك فى مخازنه بوكالة التركمانى بالبندقين ٣١٣ فردة من الخرز ، حيث كان الخرز يجد سوقا واسعة فى مصر والحجاز بخاصة أثناء مواسم الحج ، وقبل عام ٩٩٨هـ / ١٥٨٩م لم تكن الجمارك فى مصر تحصل عليه ضرائب ومع تزايد الكميات الواصلة إلى مصر منه حوالى ٢٠٠ صندوق كبير تم فرض العشر عليه فى جمرك الثغر السكندرى (١١٧) . كما ترك قاسم أقمشة جوخية فرنسية قيمتها ١٢٤١٠ بارة إضافة إلى ٢٦١ رزمة من

الورق الجنوى. وكان لقاسم شركة مع الخواجا أحمد بن سعيد الجملى وعبد السلام السيفاوى فى تجارة الورق . وقد بلغت ديون هذه الشركة للتاجر البندقى مارتين جيوفانى ثمن ورق ٧٨٤٠٢ بارة ، وكان للشركة كميات كبيرة من الورق تحت يدى وكيلهم فى جدة (١١٨) .

لقد شكلت الإسكندرية على مدى أجيال متعاقبة عمقا اقتصاديا فى الوجود المغربى فى مصر ، وقد اتسمت العلاقات التجارية بين مصر وبلدان المغرب العربى بالقوة والاستقرار بفضل انتظام حركة النقل البحرى بين الإسكندرية والموانئ التونسية والطرابلسية والجزائرية ، ومن أجل ذلك قامت العائلات التجارية المغربية فى الموانئ والمدن المغربية بإرسال الأفراد الأصغر سنا بها لإدارة المصالح التجارية لها فى الإسكندرية ، وقد شمل هذا النمط عددا كبيرا من العائلات المغربية مثل الجربوعى والمستيرى والزحاف وشلتوت وغيرها ، وعبر هذه الشركات التجارية كانت تتداول المنتجات المغربية والمصرية وحتى اليمنية والهندية وغيرها .

وهكذا فلم يكن التواجد المغربى كبيرا فى مدينة ما فى مصر مثلما كان فى الإسكندرية . فقد شكلت الإسكندرية العمود الفقرى للوجود المغربى فى مصر ، حيث ظلت قطب الجاذبية الرئيسى لهم وظلت تحتفظ بأكبر طائفة مغربية بين المدن المصرية قاطبة ، وكانت هذه الطائفة فى معظمها من التجار النشطاء ، لذلك فقد سيطر هؤلاء على منصب شهندر التجار بها طوال أغلب فترات العصر العثمانى . وفى أول وثيقة يعثر عليها الباحث لتعيين شيخ للتجار بالثغر " شهندر " فى سنة ١٠٠٠هـ / ١٥٩١م كانت لتعيين الخواجا عبد الرحمن بن محمد بن ساسى المنستيرى (١١٩) وقد خلفه فى سنة ١٠٠٩هـ / ١٦٠٠م الخواجا عبد اللطيف ابن محمد الوراسنى حيث ظل يشغل هذا المنصب إلى حين وفاته فى سنة ١٠١٩هـ / ١٦١٠م ليخلفه أيضا تاجر مغربى آخر هو الخواجا عثمان بن شحاتة القسنطينى الذى خلفه ابنه محمد عند وفاته فى سنة ١٠٣٠هـ / ١٦٢٠م حيث ظل محمد بن شحاتة يشغل هذا المنصب حتى وفاته فى سنة ١٠٤٧هـ / ١٦٣٧م إن هذه السيطرة المغربية على هذا المنصب التجارى المرموق كانت تعبر عن سيطرة محكمة من قبل التجار المغاربة على أغلب الأنشطة التجارية والاقتصادية بالمدينة .

وليس ثمة من شكوك فى أن تولى أى تاجر لهذا المنصب كان يدعم من

مكانته ومكانة الجماعة أو الطائفة التي ينتمى إليها بصورة قوية . فقد كان منزل شهبندر التجار دائما مقصد للتجار الغرباء القادمين إلى الثغر السكندري ، كما كانت أجهزة الإدارة تطلب غالبا منه توفير ما يتعذر عليها جمعه من سلع وبضائع ، كما استفاد شهبندر التجار من الثقة الواسعة في مكانته التجارية ، كما كان دائما موضع احترام الجميع بوصفه أغنى وأهم تجار الثغر السكندري قاطبة . ولم ترد أية وثائق حول احتكار شهبندر التجار أو أحد من طائفة التجار لإنتاج وبيع وشراء سلعة معينة ؛ فلم تمارس هذه الطائفة التجارية أى احتكار معين ، بل كان السوق مفتوحا دائما أمام الجميع . فكان من السهل على أى تاجر وافد أن يشتري حانوتا في أحد أسواق الإسكندرية ، وأن يصبح عضوا في الطائفة التجارية التي يريد أن يكون بها عضوا بها حسب نوع تجارته أو جنسيته^(١٢٠) .

أما عن الطائفة المغربية في الإسكندرية، فقد سيطرت على مصر خلال العصر العثماني تلك النزعة المميزة للحكم العثماني والتي كان ينضم بموجبها كافة السكان في طوائف مهنية أو طوائف جنسية ، ولم يستثن من هذا الوضع سوى ذوى الوظائف المرموقة والعلماء، وكانت هذه الطوائف تخضع لما يتماشى مع طبيعة السياسة الاقتصادية المركزية العثمانية؛ لإشراف السلطة عليها . وقد تمثلت الأهداف الرئيسية من وجود هذه الطوائف في الإشراف على السكان المقيمين في المدن الكبرى، والحفاظ على الأمن والاستقرار، وتأمين دفع الضرائب ، والقيام بالأعمال العامة والمنافع الخدمية، بما يتماشى مع احتياجات الطائفة^(١٢١).

وفي الإسكندرية كان للمغاربة طائفة كبيرة تقوم بدور أكثر ثقلا في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمدينة ، وكان شيخ طائفة المغاربة يلى في الأهمية الاجتماعية في المدينة "نقيب الأشراف"، وكان يمارس سلطات قوية على أغلب المغاربة في المدينة^(١٢٢) كما كان مسئولاً عن رعاية الأرامل واليتامى في المدينة^(١٢٣) وكان عليه الإشراف على الزوايا والأضرحة التي أقامها المغاربة في الإسكندرية، شريطة عدم وجود أحد من ذرية هؤلاء؛ فمثلا قام الخواجا "سليمان درغث" شيخ المغاربة بالإسكندرية، والذي كان ناظرا على زاوية المغاربة وأوقافها، بإعادة بناء القرن المعد لحرق الجير الكاين داخل الثغر بخط الجامع الغربى من ماله، وأوقف القرن على جامع الخواجا عبد اللطيف الوراسنى؛ من أجل دعم استمرار الجامع في أداء شعائره ومهامه، حيث كان من أكبر المساجد المغربية بالثغر^(١٢٤) كما

كان شيخ مغاربة الثغر مسئولاً عن زاوية "المغاربة المصامدة"؛ حيث كانت هذه الزاوية تقدم وجبات غذائية للفقراء من المغاربة الوافدين على الثغر ، وكانت تمتلك مجموعة كبيرة من الأوقاف، كان غالباً هو الناظر على إدارتها^(١٢٥).

ولم يكن شيخ الطائفة المغربية في الإسكندرية هو أغنى وأهم شخصية تجارية مغربية في الثغر^(١٢٦)؛ ذلك أن التجار المغاربة الكبار في الإسكندرية حاولوا البعد عن رئاسة الطائفة المغربية؛ لحيازة مكانة اقتصادية واجتماعية أكبر بمحاولتهم تولي منصب شهبندر تجار بالثغر^(١٢٧) لذلك فقد حازت عائلات مغربية متوسطة الثراء هذا المنصب مثل عائلات الحداد وغانم وبلغيث في الإسكندرية^(١٢٨) . إن اختيار شيخ الطائفة كان بالتراضي والاتفاق بين أفراد الطائفة أنفسهم، ولم تكن السلطات الحاكمة تتدخل في هذا الاختيار؛ إلا لإقرار ما اتفق عليه بين أبناء الطائفة^(١٢٩) . كما أن بعض العائلات توارثت هذا المنصب طالما كان لدى العائلة ابن قوى الشخصية يحل محل والده أو أخ قوى الشخصية، يحل محل أخيه، ولم يكن شيخ الطائفة يتقاضى رواتب ثابتة ، إلا أنه كان يستفيد بخلاف الوجاهة الاجتماعية من خلال نظارته على مجموعة الأوقاف الخيرية للمغاربة سواء في الثغر السكندري^(١٣٠) . وقد حرص مشايخ الطائفة على إنشاء الأوقاف والظهور بمظهر الخيرين على فقراء المغاربة؛ فأسهموا في إنشاء الأسبلة^(١٣١) والكتاتيب^(١٣٢) . ورغم هذا الثراء العريض الذي حققه التجار المغاربة ، فلم يشكل المغاربة أقلية ثرية مختلفة عن باقي عناصر المجتمع السكندري بل عرفت الطائفة أو الطوائف المغربية تفاوتاً اجتماعياً ملحوظاً . ففي الوقت الذي كان آل القسنطيني وتربانة على قمة الهرم الاجتماعي السكندري كان عدد ليس بالقليل من المغاربة من المتسولين يجمعون الصدقات من الطرقات^(١٣٣) . وقد أنشأ التجار المغاربة زوايا للفقراء من بني وطنهم أو حتى من غيرهم لتقديم الطعام^(١٣٤) وأوصى عدد كبير منهم بشراء كميات كبيرة من القمح وتوزيعها على الفقراء.

سمحت الثروات الكبيرة التي كونتها العائلات المغربية لها بعملية حراك اجتماعي واسعة داخل بنيان المجتمع السكندري ، حيث سعت هذه النخبة التجارية المغربية إلى الارتباط والاختراق والدخول في النخبة العسكرية الحاكمة والفئة الأرستقراطية في الثغر ، وكان أمام هذه العائلات طريقان لتحقيق هذا الحراك الاجتماعي ، الأول بدخولهم وأبنائهم في الفرق العسكرية وقد نجحوا في ذلك إلى حد كبير حتى أصبح من أبناء هذه العائلات أمراء ألوية وقبودانات للثغور المصرية ،

فكان قاسم بك بن الخواجا عثمان بن شحاتة القسطنطيني شهيندر تجار الثغر السكندري قبودانا لثغر دميّاط ورشيد ثم الإسكندرية ثم السويس (١٣٥) على التوالي . وكان ابنه أحمد بك أمير لواء شريف وقبودانا للسويس أيضا . كما كان كبار رجال الإدارة والحكم في الثغر السكندري في أكثرهم ينتمون أو يعودون في أصولهم إلى المغاربة منذ بداية القرن السابع عشر ، حيث كانت العائلات التجارية سرعان ما تهجر التجارة وتتجه إلى الأرستقراطية الحاكمة فعائلة زيان (بوزيان) عائلة تلمسانية هاجرت لمصر خلال القرن السادس عشر . وقد تصاعد نجم آل زيان مع نجم عائلتي القسطنطيني وابن منديل حيث ارتبط آل زيان بوصفهم من الأشراف مع آل منديل بمصاهرات عديدة (١٣٦) . وقامت هذه العائلة بدور مهم في تجارة التوابل والبن ، حيث قام الخواجا محمد أبو زيان بدور مهم في حركة التجارة وأنشأ سوقا كاملة يشتمل على وكالة كبيرة ومجموعة ضخمة من الحوانيت (١٣٧) ولكن أبناءه وأحفاده انتقلوا إلى العمل بالإدارة العسكرية في الإسكندرية فكان محمد بن علي بن محمد أبو زيان أغا قلعة الإسكندرية في سنة ١١٠٣هـ / ١٦٩١م كما كان نقيبا للأشراف (١٣٨) . وفي سنة ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م كان أغلب رجال الحكم في الثغر السكندري ينتمون إلى أصول لعائلات مغربية كانت تمتن التجارة في الأساس ؛ فكان محتسب الثغر ونقيب الأشراف إسماعيل بن علي بن إبراهيم الشهير بابن الكاتب (١٣٩) وكانت عائلة ابن الكاتب عائلة منستيرية هاجرت إلى مصر في بداية القرن السابع عشر وعمل جده في القبانة "وزان" وعمل أبيه بالتجارة كما كان سليمان تربية جورجي عزبان وسردار لأوجاقه بالثغر (١٤٠) ، وكان الأمير محمد الغرياني كتخدا ترسانة بالثغر السكندري أيضا (١٤١) . وهكذا انخرط أبناء وأحفاد كبار التجار في النخبة السياسية الحاكمة .

أما الطريق الثاني والذي استهدف منه المغاربة الدخول إلى بنيان الصفوة السياسية الحاكمة والأرستقراطية فكان عن طريق الزواج إذ كانت بعض العائلات المغربية تحقق ذلك الحراك الاجتماعي سواء بالانتساب لجماعة الأشراف أو الانتقال إلى النخبة العسكرية الحاكمة عن طريق عمليات الزواج ، حيث عمل كبار التجار المغاربة على تحقيق أفضل صفقة ممكنة لأنفسهم ولأبنائهم سواء على المستوى المادي أو الاجتماعي ؛ فحرص قاسم بك ابن الخواجا عثمان القسطنطيني على أن يزوج ابنه الأمير أحمد بك من آل البكري وأصبح أولاده وأحفاده من الأشراف (١٤٢) . وتزوج الشريف محمد بن محمد للدرشابي الجزائري وكان من أعيان التجار بالثغر السكندري

من عائشة بنت الأمير قاسم بن أحمد الشهير بمرزة جوريجي مستحفظان وكان أخو زوجته على بن قاسم يشغل منصب أغازدار قلعة الركن بالإسكندرية وهو ما كان يدعم بالتالي مكانته التجارية داخل الثغر^(١٤٣) .

لقد ساعدت عدة عوامل على بروز دور التجار المغاربة في الحركة العمرانية في الإسكندرية في العصر العثماني منها ، تراجع دور الفئات الحاكمة التي كانت تقوم بإنشاء المشروعات العمرانية بعد انتقال عاصمة الدولة إلى اسطنبول ، وتكوين عدد كبير من التجار المغاربة ثروات كبيرة وتراكم مالي نتيجة لانتعاش حركة التجارة ، والنمو السكاني والعمراني الذي شهدته الإسكندرية إبان هذه الفترة حيث شهدت توسعا عمرانيا كبيرا في ظهيرها ، كما حرص التجار المغاربة على تنويع أصولهم المالية خشية حدوث أية عمليات مصادرات لهم ، وكان امتلاك وكالة أو ربع أو حمام أو غير ذلك يدر على أي تاجر دخلا منتظما مما يقوم بتحصيله من إيجار تلك المنشآت وهذا أمر مهم ، فقد كان هذا النوع من الاستثمار الأكثر ضمانا والأقل ربحية مطلوبا بصفة خاصة في الأوقات التي تتذبذب فيها الأسواق أو تتذبذب أسعار العملة^(١٤٤) في مثل تلك الأزمات المتكررة كان الاحتفاظ بالأموال أو البضائع عرضة للمخاطرة ، ولكن كان الاستثمار في العمائر الحضرية والعقارات يميل دائما إلى الزيادة في مثل تلك الأزمات ؛ فالأرض لا تغش أبدا ، وكان التجار يعرفون هذه الحقيقة ، ويعرفون أن الأرض غير معرضة لغوائل وتقلبات الزمان والقدر وما تتعرض له الشركات التجارية من الخسارة .

لذلك فقد كان للمغاربة الدور الأول في إنشاء الوكالات في الثغر ، فكان عدد كبير من الوكالات التي أنشئت في الثغر " خلال الفترة ١٠٥٠-١٢١١هـ / ١٦٤٠ - ١٧٩٦م " تعود إلى عائلات تجارية مغربية . ويكفي فقط أن تُعدد وكالات الفهمي ومنديل المراكشي والقسنطيني وتربانه ودويب والبرجي وجميعي والناضوري وغيرها^(١٤٥) ، وكان إنشاء التجار المغاربة لمثل هذه الوكالات الضخمة مختلفا عن الوضع في القاهرة حيث أن أغلب هذه المنشآت التجارية كانت من إنشاء هؤلاء التجار ؛ وذلك لأن المنطقة التي كان التجار المغاربة يبنون فيها في الثغر كانت منطقة إعمار جديدة^(١٤٦) على النقيض مع القاهرة حيث كان إقامة مثل هذه المؤسسات التجارية الكبيرة تتطلب إزاحة مناطق سكنية وبيوت عن طريق شرائها وإزالتها وهو ما كان يتطلب أموالا أكبر لإنشاء مثل هذه الوكالات الكبيرة ، حيث تركز التوسع التجاري

للقاهرة فى تمدد منطقة الوسط " القاهرة الفاطمية " (١٤٧) . ولكن المشروعات العمرانية التجارية فى الثغر السكندري ارتبطت إلى حد كبير بديوان جمرك الثغر ، أكثر من ارتباطها بوسط المدينة ، فكان لنقل منطقة الجمرك من منطقة باب البحر إلى الجزيرة الخضراء واحدا من العوامل الرئيسية فى انتعاش حركة التعمير والعمران التجارى فى المنطقة المحيطة بالجمرك تدريجيا ، حيث أخذ التجار فى إنشاء الوكالات الكبيرة القريبة من ديوان جمرك الثغر (١٤٨) . وقد لعب التجار المغاربة دورا بارزا فى ذلك . وتمثل الوكالات الثلاث التى قام ببنائها الخواجا إبراهيم بن عبيد بن تربانه المسراتى فى سنة ١١٠٥هـ / ٦٩٣م بالإضافة إلى مسجده المعلق نماذج جيدة وواضحة لما أسهم به التجار المغاربة فى التنمية العمرانية فى الإسكندرية حيث ما لبثت هذه المنطقة التى عمرها الخواجا إبراهيم تربانه أن تحولت إلى السوق الرئيسى فى المدينة بسبب هذه المنشآت التجارية الضخمة . وقد خصص الخواجا إبراهيم تربانه أحد الرباع المبنية فوق وكالته والمكون من عشرة بيوت لليهود حيث تميز الوجود اليهودى فى هذه المنطقة بالكثافة بسبب عملهم فى ديوان الجمرك (١٤٩) . ولم ينته دور آل تربانه العمرانى عند هذا الحد ، بل أسهم الخواجا محمد بن إبراهيم بن عبيد تربانه بدور حيوى فى إنشاء حى المنشية حيث نشط آل تربانه فى المرحلة التالية لوفاة الخواجا إبراهيم فى عمليات بناء وإنشاء العقارات وإعادة بيعها أو تأجيرها (١٥٠) وحتى اسم المنشية ربما يعود فى الأساس إلى مدينة طرابلس التى كانت تقسم إلى قسمين أساسيين هما الساحل والمنشية حيث أن عددا كبيرا من أهالى المنشية الطرابلسيين كانوا يسكنون بها (١٥١) .

كما يمكن الإشارة إلى الوكالات الثلاث التى بناها الحاج محمد ساعى باشا بن عمر المغربى الشهير بالمراكشى حيث كانت إحداها بالنجع الأوسط فى الشارع الذى عرف بالمراكشى نتيجة لوجود هذه الوكالة الكبيرة به ، والأخرتان وقعتا بالقرب من الميناء الغربية (١٥٢) . كما أنشأ الخواجا محمد بن سالم بن سعيد الجربى ثلاث وكالات كبيرة بالثغر السكندري أيضا (١٥٣) وفى سنة ١٠٥٧هـ / ٦٤٧م اشترى الأخون محمد وأحمد ولدا الحاج سعيد للجربوى قطعة أرض كبيرة بخط الميدان وأقاما عليها وكالة كبرى أيضا كانت تضم حوالى ٢٣ حاصلا (١٥٤) .

كما أسهم التجار المغاربة بدور مهم فى إنشاء المساجد وخاصة فى منطقة الجزيرة الخضراء حيث لعب للمغاربة بصفة عامة دورا مهما فى عملية إعمار هذه

المنطقة ، وقام كبار التجار المغاربة بإنشاء العديد من المساجد والمنشآت الخيرية فى الإسكندرية ، فأنشأ الخواجا عبد اللطيف بن محمد الوراسنى وهو الذى شغل منصب شهيندر تجار الثغر السكندرى منذ سنة ١٠٠٩ هـ / ١٦٠٠ حتى ١٠١٩ هـ / ١٦١٠م مسجدا كبيرا فى منطقة الجزيرة الخضراء بمنطقة سوق المغاربة وقد استطاع الخواجا عبد اللطيف إدراج مسجده ضمن المنشآت التى تحصل على إيراد ثابت من جمرك الثغر السكندرى فكان يصرف له فى كل عام ١٢٠٠ بارة وقد أسهم ذلك فى استمرار وجود هذا المسجد ^(١٥٥) . كما أنشأ الخواجا عثمان بن شحاتة القسطنطينى والذى شغل نفس المنصب منذ سنة ١٠١٩ هـ / ١٦١٠م حتى ١٠٣٠ هـ / ١٦٢٠م مسجدا ضخما فى منطقة سوق الطيارة ، وأوقف عليه مجموعة ضخمة من أملاكه ومنشآته العقارية ^(١٥٦) كما أنشأ الخواجا إبراهيم بن عبيد تربانة مسجدا كبيرا ولكن من نوع آخر وهو مسجد معلق مبنى على عدد كبير من الحوائيت وقهوتين ، حيث كان مسجد إبراهيم تربانه فى مواجهة ديوان جمرك الثغر السكندرى وفى واحدة من أهم مناطق المدينة كثافة بالمنشآت التجارية ، وقد أوقف الخواجا إبراهيم على نفسه ونزيرته وعلى مسجده حوالى اثنين وثلاثين منشأة تجارية ؛ منها طاحونتين بالإضافة إلى عدد كبير من الحوائيت والحواصل والقهاوى وقد خصص الخواجا تربانه لكل العاملين فى خدمة المسجد رواتب نقدية كما خصص أيضا مبالغ لكل احتياجات المسجد ^(١٥٧) . كما أنشأ الخواجا سعيد بن قاسم الوراسنى الشهير بابن بدر مسجدا بالنجع القبلى ^(١٥٨) . كما أنشأت عائلات المراكشى والزوارى وغيرها مساجد فى الثغر السكندرى أيضا ^(١٥٩) .

وقد أسهم التجار المغاربة بإنشائهم لهذه المساجد فى دعم عمليات التوسع الحضرى والعمرانى فى المناطق التى أنشأوا بها هذه المساجد. فقد حرص كل منشئ مسجد على ترك أوقاف لتوفير خدمات عامة للفقراء مثل إنشاء سبيل أو كتاب وغير ذلك.

كما قامت العائلات المغربية بدور مهم فى عملية إعمار أغلب الأحياء التى نشأت فى ظهير المدينة فى منطقة الجزيرة الخضراء ، حيث كانت الإسكندرية مركز جذب دائم للمغاربة ومثلت فى الواقع عمقا بشريا مغربيا فى مصر ، وكانوا يقولون عنها دائما أنها بوابة المغرب العربى ^(١٦٠) ، وقد أحدثت الهجرة المغربية أكبر تغيير سكانى وعمرانى فى تاريخ الإسكندرية العثمانية ، حيث أسهمت هذه الهجرة المغربية

واسعة النطاق فى النصف الأول من القرن السابع عشر مع تغيير موقع ديوان جمرك الثغر من منطقة باب البحر إلى الجزيرة^(١١١) فى حركة إعمار واسعة فى الجزيرة الخضراء حيث تم إنشاء مدينة جديدة عرفها المؤرخون بالمدينة التركية ، كانت تمتد من الشاطبى إلى جزيرة فاروس . وتطل على المينائين الشرقى والغربى ، فقد كان جسر الهبتاستاديوم عندما تحطم فى العصر الإسلامى قد تراكت عليه الرواسب شيئاً فشيئاً إلى أن اتسعت رقعته فأقيمت عليه المباني^(١١٢) ، وقد أطلق المغاربة على هذه المنطقة الجزيرة الخضراء نسبة إلى الجزيرة الخضراء فى الأندلس^(١١٣) . وأصبحت أغلب أحياء المدينة الجديدة تعرف بأسماء مغربية مثل الشاطبى والمنشية وكرموز والبيطاش^(١١٤) . ومن بين تسع حارات رئيسية كانت تنقسم إليها الإسكندرية فى بداية القرن التاسع عشر . كان منها أربع حارات رئيسية أنشأها المغاربة هى حارة المغاربة، وحارة السبالة وحارة البلقراطية وحارة الشمرلى^(١١٥) . وقد قام التجار المغاربة بالدور الأول فى إعمار وتخطيط ميادين وشوارع المدينة .

لقد أصبحت الجزيرة الخضراء مدينة مغربية فى أغلب تكويناتها ، وقد دافع المغاربة عنها بكل قوتهم لاستمرار الحياة بها ونقل المراكز الرئيسية للأمن والحياة من داخل أسوار المدينة القديمة إلى هذه المنطقة . وفى سنة ١٠٨١هـ / ١٦٧٠م حدث نزاع كبير بين أهالى الثغر السكندرى بسبب مناطق بيع الغلال الغذاء الرئيسى لسكن المدينة ، فقد كان أهالى المدينة القديمة ممثلين فى عائلة أولاد شرف راغبين فى بقاء بيع الغلال فى منطقة باب سدره ، ولكن المغاربة كانوا راغبين فى نقل مناطق بيع الغلال إلى الجزيرة الخضراء فى سوق الطيارة فى وكالة الخولجا صالح بن عبد العزيز الجربى المغربى ، وبالطبع بالقرب من منازلهم وقد نجح المغاربة بنفوذهم ومكانتهم التجارية والسياسية داخل الثغر فى نقل أسواق الغلال إلى سوق الطيارة^(١١٦) .

ولم يكن اندماج المغاربة فى المجتمع السكندرى اقتصادياً لينجح كل هذا النجاح لولا اندماجهم وتأقلمهم الاجتماعى فى بنية المجتمع وفهمهم العميق للشخصية السكندرية وبنيتها النفسية والثقافية والحضارية فضلاً عن الأمن والاستقرار الذى نعموا به منذ وصولهم مهاجرين إلى الإسكندرية ، إلى جانب عدم وجود فواصل فى اللغة والدين إضافة إلى قدم تواجدهم بالمدينة الذى يعود إلى مئات السنين . والواقع أنه لم تؤثر طائفة وافدة فى المجتمع السكندرى خلال العصر العثمانى أكثر من التأثير المغربى ؛ فقد أسهم التواجد المغربى الكبير فى الإسكندرية فى نشر الكثير من العادات

والتقاليد المغربية في المجتمع السكندري وبمرور الوقت أصبحت هذه العادات والتقاليد جزءا من كيان ووجدان المجتمع السكندري خلال هذه الفترة ، وهو ما يؤكد على التواصلين الاجتماعى والثقافى فى بناء المجتمعات العربية بصفة عامة . ولعل التصوف هو الظاهرة الأكثر بروزا فى كل العادات والتقاليد التى نشرها المغاربة فى الإسكندرية فالعديد من الأولياء والأضرحة بها ينتسب أصحابها إلى المغرب العربى ، مثل المرسى أبى العباس والشاطبى والعجمى وغيرهم الكثير .

الهوامش

- ١- دار الوثائق القومية ، مجلات محكمة الإسكندرية الشرعية : س ٤٠ ، ص ٤٠٥ ، م ١٠٥٥ سنة ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م .
- ٢- دار الوثائق القومية ، مجلات محكمة إسكندرية إشارات : س ١٨ ، ص ٢٩ ، ٣٠ م بدون ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م .
- ٣- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى ، الجزائر ، ١٩٨٢ ، ص ٢٣ .
- ٤- أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ط ١ ، ص ٤٧ .
- ٥- أبو عبد الله محمد بن أبى القاسم المعروف بابن أبى دينار : المؤنس فى أخبار إفريقية وتونس ، نهضة تونس ١٣٥٠ هـ ص ١٨٢ .
- ٦- القسمة العسكرية : س ١٦٩ ، ص ١٩٣ ، م ١٤٢ بتاريخ ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م .
- ٧- نبيلى حنا : تجار القاهرة فى العصر العثمانى ، سيرة إسماعيل أبو طاقية شهبندر التجار - ترجمة رؤوف عباس ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٧ . ص ٦٦ .
- ٨- الباب العالى : س ٥ ، ص ٢٨٤ ، م ١٠١٨ بتاريخ ٩٤٥هـ / ١٥٣٨م .
- ٩- الإسكندرية الشرعية : س ٣٦ ، ص ١٠٥ ، م ٢٨٢ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م .
- ١٠- إسكندرية إشارات : س ١٨ ، ص ٢٩ ، ٣٠ ، م بدون تاريخ ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م .
- ١١- الدشت : س ٢٩٥ ، ص ٢٠ ، بتاريخ ١١٩١ هـ / ١٧٧٧م .
- ١٢- إسكندرية الشرعية : س ٧٣ ، ص ٤٧٠ ، م ٥٨١ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م .
- ١٣- إسكندرية الشرعية : س ٧٣ ، ص ٤٦٥ ، م ٥٧٩ بتاريخ ١١٤٦هـ / ١٧٣٣م .
- ١٤- إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، ص ١٧٥ ، م ٢٥٤ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م .
- ١٥- عوض عوض محمد الإمام : وكالة جديدة فى ضوء وثيقة الحاج إبراهيم بن عبيد المسراتى ، مجلة كلية الآداب بسوهاج ، العدد ١٦ ، ١٩٩٤ ، ص ٤٩٩ .
- ١٦- محافظ الدشت : س ١٩ ، م ٣٥٦ بتاريخ ٩٤٤هـ / ١٥٣٧م .
- ١٧- القسمة العسكرية : س ٨٩ ، ص ٤١٨ ، م ٦٨٨ بتاريخ ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ .

- ١٨ - الصالحية النجمية : س ٧٥٤ ، ص ٤٠ ، م ١٠٥ بتاريخ ١١٠٥هـ - ١٦٩٣م .
- ١٩ - الباب العالى : س ١٤٧ ، ص ٧٤ ، م ٢١٧ بتاريخ ١٠٧٩هـ - ١٦٦٨م .
- ٢٠ - القسمة العسكرية : س ٧٦ ، ص ٤٥٨ ، م ٦٢٣ بتاريخ ١٠٧٢هـ / ١٦٦١م .
- ٢١ - الإسكندرية : س ٣٥ ، ص ١٢٩ ، م ٣١٤ بتاريخ ١٠٩٩هـ - ١٦٨٧م .
- ٢٢ - الباب العالى : س ١٦٢ ، ص ٢٠١ ، م ٨٧٢ بتاريخ ١٠٨٧هـ / ١٦٧٦م .
- ٢٣ - الإسكندرية : س ٨٥ ، ص ٣٧٩ ، م ٤١٣ بتاريخ ١١٧٥هـ / ١٧٦١م .
- ٢٤ - إسكندرية الشرعية : س ٦٠ ، ص ١٢٧ ، م ٢٣٤ بتاريخ ١١١٤هـ / ١٧٠٢م .
- ٢٥ - كتحذا : بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء وهى كلمة فارسية من كلمتين "كد" بمعنى البيت "وخدا" بمعنى الرب والصاحب والكتخدا فى الأصل رب البيت ويطلقها الفرس على السيد الموقر وعلى الملك ويطلقها الترك على الوكيل المعتمد أو النائب . وقد تبع كل قائد عثمانى ومملوكى كتحذا كان ملازما رئيسى له ومدير شئونه وأعماله بصفة دائمة ، وغالبا ما كان الكتحداوات عبيد أو معتقين لسانتهم وفى مصر كان مصطلح كتحذا يعنى الضابط الأول فى الأوجاق بعد الأغا ، أنظر ، أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد فى الجبرتي من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٧٦ .
- ٢٦ - مستحفظان : وهم الإنكشارية وكان منوط بهم الإقامة فى القلعة " قلعة الجبل " حيث مركز الحكم العثمانى ، وذلك لحفظ الأمن بها وحراستها ، ومن هنا عرفوا بمستحفظان ، وهم من العسكر المشاة المسلحين بالبنادق ، وكان أوجاق مستحفظان أكبر وأهم الفرق العسكرية العثمانية فى مصر وقد استحوذ هذا الأوجاق على نصيب وافر من الموارد نظرا لما أسبغه عليه السلاطين من عطف باعتباره أوجاق السلطان فأُسندت إليه إدارة كثير من الجمارك والمقاطعات الهامة ، أنظر : عراقى يوسف محمد : الوجود العثمانى فى مصر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، بيت الحكمة للإعلام والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٧٩ ، ص ١٢٢ .
- ٢٧ - عزبان : جمع فارسى لكلمة عزب ، وهى تطلق على الجندى غير المتزوج كما كان متبعا أساسا منذ نشأة الجيس العثمانى فى القرن الرابع عشر الميلادى ، وكان العزب ضمن جماعات المشاة بالجيش العثمانى منذ وقت مبكر ، كما كان بعضهم يشتغل فى السفن ، وكانوا يتركزون فى باب السلسلة فى القلعة وكانوا ثانى أهم فرقة عسكرية من حيث القوة والنفوذ فى مصر ، أنظر عراقى يوسف محمد : مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠ .
- ٢٨ - إسكندرية الشرعية : س ٦٥ ، ص ٢٢٤ ، م ٤٠٧ بتاريخ ١١٣١هـ / ١٧١٨م .
- ٢٩ - إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، ص ٢٢٧ ، م ٣٣١ بتاريخ ١١٣٤هـ / ١٧٢١م .
- ٣٠ - إسكندرية الشرعية : س ٧٣ ، ص ٢٢٥ ، م ٢٧٤ بتاريخ ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م .
- ٣١ - الجوربجية : مفردا جوربجى ، وهى كلمة تركية من أصل فارسى " وجور " بمعنى لذيذ أو الطعام المطهو والشربة هى المرق ، والجوربجى هو ضابط يشرف على مراجل الطعام فى المعسكر وهو رئيس المشاة ومع أنه كان رئيس المشاة فقد كان يمتطى جودا وقد

- تضمنت مهام عمله حفظ النظام في داخل الأوجاق ، أنظر ، أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٦٦ .
- ٣٢ - إسكندرية الشرعية: س ٩٧ ، ص ٣٥٩ ، م ٤٥٢ بتاريخ ١١٩٢هـ / ١٧٧٨م ؛
إسكندرية الشرعية: س ٧٣ ، ص ٣٥٩ ، م ٤٥٢ بتاريخ ١١٩٢هـ / ١٧٧٨م .
- ٣٣ - إسكندرية الشرعية: س ٧٣ ، ص ٣٥٩ ، م ٤٥٢ بتاريخ ١١٩٢هـ / ١٧٧٨م .
- ٣٤ - إسكندرية الشرعية: س ٩٧ ، ص ٢٨٤ ، م ٣٦٥ بتاريخ ١١٨٢هـ / ١٧٦٧م .
- ٣٥ - إسكندرية الشرعية : س ٥٢ ، ص ٦٣ ، م ١٣١ بتاريخ ١٠٨٠هـ / ١٦٦٩م .
- ٣٦ - القسمة العسكرية : س ٥١ ، ص ٦٨ ، م ٨٠ بتاريخ ١١١٠هـ / ١٦٩٨م .
- ٣٧ - إسكندرية الشرعية : س ٥٧ ، ص ١١٢ ، م ٢٥٣ بتاريخ ١٠٩٩هـ / ١٦٨٧م .
- ٣٨ - إسكندرية الشرعية : س ٧٥ ، ص ٣٠٥ ، م ٣٩١ بتاريخ ١١٤٩هـ / ١٧٣٦م .
- ٣٩ - إسكندرية الشرعية : س ٧٨ ، ص ٣٠٦ ، م ٥٣٨ بتاريخ ١١٥٨هـ / ١٧٤٥م .
- ٤٠ - إسكندرية اشهادات : س ٥ ، ص ١٤١ م ٤٤٧ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م .
- ٤١ - إسكندرية الشرعية : س ٩٥ ، ص ٦١ ، م ٩٣ بتاريخ ١١٨٧هـ / ١٧٧٣م .
- ٤٢ - إسكندرية الشرعية : س ٥٣ ، ص ١٣٧ ، م ٣٠٨٧ بتاريخ ١٠٤٩هـ / ١٦٣٩م .
- ٤٣ - إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، ص ٦٥ ، ٦٦ ، م ٩٨ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م .
- ٤٤ - إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، ص ٦٠ ، م ٩٣ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م .
- ٤٥ - إسكندرية الشرعية : س ٦٥ ، ص ٢٠٥ ، م ٣٨١ بتاريخ ١١٣٠هـ / ١٧١٧م .
- ٤٦ - إسكندرية الشرعية : س ٢ ، ص ٣١٩ ، م ١٠٥٦ بتاريخ ٩٦٢هـ / ١٥٥٤م .
- ٤٧ - إسكندرية الشرعية : س ١ ، ص ١٢٩ ، م ٦١٦ بتاريخ ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م .
- ٤٨ - إسكندرية الشرعية : س ٣٨ ، ص ١٦٣ ، م ٥٩٤ بتاريخ ١٠٢٩هـ / ١٦١٩م .
- ٤٩ - إسكندرية الشرعية : س ٣٦ ، ص ٣٩ ، م ١٠٥ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م .
- ٥٠ - إسكندرية الشرعية : س ٤ ، ص ٢٣ ، م ٦٥ بتاريخ ٩٨٤هـ / ١٥٧٦م .
- ٥١ - إسكندرية الشرعية : س ٤٨ ، ص ٣٠٣ ، م ٧٣٦ بتاريخ ١٠٤٩هـ / ١٦٣٩م .
- ٥٢ - الباب العالي مكرر : ٩٠ مكرر ، ص ١٧١ ، م ٢٣٣ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م .
- ٥٣ - إسكندرية الشرعية : س ٤٣ ، ص ٩٩ ، م ٢٨٠ بتاريخ ١٠١٨هـ / ١٩٠٦م .
- ٥٤ - إسكندرية الشرعية: س ٤٣ ، ص ٣١٢ ، م ٩٢٢ بتاريخ ١٠١٨هـ / ١٦٠٩م .
- ٥٥ - الصالحية النجمية : س ٤٨٦ ، ص ٨٣ ، م ٣١١ بتاريخ ١٠٢٤هـ / ١٦١٥م .
- ٥٦ - إسكندرية الشرعية : س ٣٧ ، ص ١٣٨ ، م ٤٨١ بتاريخ ١٠٢٠هـ / ١٦١١م .
- ٥٧ - إسكندرية الشرعية : س ٤٠ ، ص ١٧٢ ، م ٤٧١ بتاريخ ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م .
- ٥٨ - إسكندرية الشرعية : س ٤٣ ، ص ٢٨٨ ، م ٨٤٧ بتاريخ ١٠١٩هـ / ١٦١٠م .
- ٥٩ - إسكندرية الشرعية: س ٣٦ ، ص ٥٥ ، م ١٥٠ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م .
- ٦٠ - إسكندرية الشرعية: س ٤٢ ، ص ٢٩٢ ، م ٩١٣ بتاريخ ١٠١٥هـ / ١٦٠٦م .
- ٦١ - إسكندرية الشرعية: س ٣٨ ، ص ٢٦ ، م ١٠٧ بتاريخ ١٠٢٦هـ / ١٦١٧م .

- ٦٢ - إسكندرية الشرعية: س ٤٣ ، ص ٣١٢ ، م ٩٢٢ بتاريخ ١٠١٨ هـ / ١٦٠٩ م
- ٦٣ - إسكندرية الشرعية: س ٣٩ ، ص ٢٤٨ ، م ٧٤٤ بتاريخ ١٠٣١ هـ / ١٦٢١ م .
- ٦٤ - إسكندرية الشرعية: س ٣٩ ، ص ١٣٢ ، م ٤٣٢ / ١٠٣١ هـ / ١٦٢١ م .
- ٦٥ - إسكندرية الشرعية: س ٤٢ ، ص ٥١ ، م ١٣٩ / ١٠١٨ ، إسكندرية الشرعية: س ٣٩ ، ص ١٦٩ ، م ٥٤٩ بتاريخ ١٠٢٩ هـ / ١٦١٩ م .
- ٦٦ - إسكندرية الشرعية: س ٣٩ ، ص ٤٨ ، م ٤١٢ بتاريخ ١٠٣١ هـ / ١٦٢١ م .
- ٦٧ - إسكندرية الشرعية : س ٣٩ ، ص ٨٢ ، م ٢٨٠ بتاريخ ١٠٣١ هـ / ١٦٢١ م .
- ٦٨ - إسكندرية الشرعية: س ٣٩ ، ص ١٦٥ ، م ٥٤٠ بتاريخ ١٠٢٩ هـ / ١٦١٩ م .
- ٦٩ - إسكندرية الشرعية: س ٣٩ ، ص ٤٨ ، م ٤١٣ بتاريخ ١٠٣١ هـ / ١٦٢١ م
- ٧٠ - إسكندرية الشرعية: س ٣٩ ، ص ٢٤٨ ، م ٧٤٣ بتاريخ ١٠٣١ هـ / ١٦٢١ م
- ٧١ - إسكندرية الشرعية : س ٣٩ ، ص ٤٨ ، م ٤١٣ بتاريخ ١٠٣١ هـ / ١٦٢١ م .
- ٧٢ - محمد بن عبد المعطى الإسحاقى : مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٦ .
- ٧٣ - إسكندرية الشرعية : س ٤٨ ، ص ٣٠٣ ، م ٧٣٦ بتاريخ ١٠٤٩ هـ / ١٦٣٩ م .
- ٧٤ - إسكندرية الشرعية : س ٨٨ ، ص ٣٤٧ ، م ٤٣٣ بتاريخ ١٠٣٥ هـ / ١٦٢٥ م .
- ٧٥ - إسكندرية الشرعية : س ٤٠ ، ص ١٧٢ ، م ٤٧١ بتاريخ ١٠٣٣ هـ / ١٦٢٣ م .
- ٧٦ - إسكندرية الشرعية : س ٤٨ ، ص ٣٠٣ ، م ٧٣٦ بتاريخ ١٠٤٩ هـ / ١٦٣٩ م .
- ٧٧ - إسكندرية الشرعية : س ٤٥ ، ص ٧٧ ، م ١٨٠ بتاريخ ١٠٣٥ هـ / ١٦٢٥ م .
- ٧٨ - إسكندرية الشرعية : س ٣٥ ، ص ١٥٦ ، م ٢٩٣ بتاريخ ١٠٥٣ هـ / ١٦٤٣ م
- ٧٩ - الباب العالى : س ١١٩ ، ص ٢٦٥ ، م ١٣٥٩ بتاريخ ١٠٤٨ هـ / ١٦٣٨ م .
- ٨٠ - الدشت : س ١٥٥ ، م ٦١٥ ، م بتاريخ ١٠٤٧ هـ / ١٦٣٧ م .
- ٨١ - إسكندرية الشرعية : س ٤٨ ، ص ٣٢٣ ، م ٧٩٨ بتاريخ ١٠٤٩ هـ / ١٦٣٩ م .
- ٨٢ - القسمة العربية : س ٥٠ ، ص ٢٣٢ ، م ٤٣٧ بتاريخ ١٠٧٥ هـ / ١٦٦٤ م .
- القسمة العسكرية : س ٥٨ ، ص ٢٥٧ ، م ٣٠٠ بتاريخ ١٠٦١ هـ / ١٦٥٠ م
- ٨٣ - إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، ص ١٥٩ ، م ٢٣٠ بتاريخ ١١٣٣ هـ / ١٧٢٠ م
- ٨٤ - إسكندرية الشرعية : س ٣٩ ، ص ٢٠٨ ، م ٦٢٠ بتاريخ ١٠٢٩ هـ / ١٦١٩ م .
- ٨٥ - إسكندرية الشرعية : س ٣٤ ، ص ٣٤٣ ، م ٩٧٦ بتاريخ ١٠١٨ هـ / ١٦٠٩ م .
- ٨٦ - إسكندرية الشرعية : س ٣٦ ، ص ٢٩٦ ، م ٦٧٢ بتاريخ ١٠١٨ هـ / ١٦٠٩ م .
- ٨٧ - نبلى حنا : تجار القاهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .
- ٨٨ - القسمة العسكرية : س ٣٧ ، ص ٣٤٤ ، م ٥٢٨ بتاريخ ١٠٣١ هـ / ١٦٢١ م .
- ٨٩ - القسمة العسكرية : س ٣٩ ، ص ٩٨ ، م ٤٢٥ بتاريخ ١٠٣٣ هـ / ١٦٢٣ م .
- ٩٠ - إسكندرية الشرعية : س ٣٩ ، ص ٩٨ ، م ٣٢٦ بتاريخ ١٠٣١ هـ / ١٦٢١ م .
- ٩١ - القسمة العسكرية : س ٣٧ ، ص ٣٤٤ ، م ٥٢٨ بتاريخ ١٠٣٠ هـ / ١٦٢٠ م .
- ٩٢ - القسمة العسكرية : س ٣٨ ، ص ٣٧٠ ، م ٤٩٤ بتاريخ ١٠٣٥ هـ / ١٦٢٥ م .

- ٩٣ - القسمة العسكرية : س ٣٩ ، ص ٢٧٥ ، م ٤٥٢ بتاريخ ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م .
- ٩٤ - المتفرقة : أصل كلمة متفرقة يرجع إلى نوع من الإقطاعات المعروفة باسم " زمامات متفرقة " التي كانت تمنح لبعض العسكر في الجيش العثماني ثم أطلق هذا الاسم على الحرس السلطاني بإسطنبول وكذلك الحرس الخاص بالباشا الحاكم في مصر ، وفي مصر لم تعرف هذه الفرقة العسكرية في عهد السلطان سليم الأول ولم يرد ذكرها في قانون نامسة مصر ، ولكنها ظهرت في منتصف القرن السادس عشر حوالي سنة ١٥٥٤ بأمر من السلطان العثماني وقد أختير أعضاؤها وجلبوا بصفة خاصة من إسطنبول أى من العناصر التركية بالإضافة إلى نفر قليل من المماليك وكان المتفرقة بمثابة الحرس الخاص للباشا ، أنظر : عراقى يوسف محمد : مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢ ، ٨٣ .
- ٩٥ - إسكندرية الشرعية : س ٧١ ، ص ٦٧ ، م ٧٧ بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م .
- ٩٦ - إسكندرية الشرعية : س ٧٨ ، ص ١٠٢ ، م ١٤٠ بتاريخ ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م .
- ٩٧ - الدشت : س ٢٨ ، ص ٧٣ بتاريخ ٩٥٠هـ / ١٥٤٣م .
- ٩٨ - القسمة العسكرية : س ٧٦ ، ص ٧٢٢ ، م ٩٨٥ بتاريخ ١٠٧٢هـ / ١٦٦١م .
- ٩٩ - القسمة العسكرية : س ٧٦ ، ص ٤٥٨ ، م ٦٢٣ بتاريخ ١٠٧٢هـ / ١٦٦١م .
- ١٠٠ - القسمة العسكرية : س ٧٦ ، ص ٧٢٢ ، م ٩٨٥ بتاريخ ١٠٧٢هـ / ١٦٦١م .
- ١٠١ - إسكندرية الشرعية : س ٥٧ ، ص ١١٠ ، م ٢٥١ بتاريخ ١٠٩٩هـ / ١٦٨٧م .
- ١٠٢ - القسمة العسكرية : س ٨٣ ، ص ٨٣ ، م ١٢٢ بتاريخ ١١٠١هـ / ١٦٨٩م .
- ١٠٣ - القسمة العسكرية : س ٩١ ، ص ٥٣ ، م ٦٣ بتاريخ ١١١٠هـ / ١٦٩٨م .
- ١٠٤ - الإسكندرية الشرعية : س ٥٢ ، ص ٣٣٦ ، م ٦٥٥ بتاريخ ١٠٨٢هـ / ١٦٧١م .
- ١٠٥ - القسمة العسكرية : س ١٢٩ ، ص ٣٦٧ ، م ٦٥٢ بتاريخ ١١٤١هـ / ١٧٢٨م .
- إسكندرية الشرعية : س ٤٨ ، ص ٤١٧ ، م ١٠٧٤ بتاريخ ١٠٥٧هـ / ١٦٤٨م .
- ١٠٦ - القسمة العسكرية : س ١٢٩ ، ص ٣٥٧ ، م ٦٣٣ بتاريخ ١١٤١هـ / ١٧٢٨م .
- ١٠٧ - القسمة العسكرية : س ٧٠ ، ص ٥٢٠ ، م ٥٦٥ بتاريخ ١٠٨٣هـ / ١٦٧٢م .
- ١٠٨ - القسمة العسكرية : س ٥٠ ، ص ١٧١ ، م ٢٢٠ بتاريخ ١٠٥٣هـ / ١٦٤٣م .
- ١٠٩ - إسكندرية الشرعية : س ٢٩ ، ص ٢٢٠ ، م ٦٤٤ بتاريخ ١٠٠٠هـ / ١٥٩١م .
- ١١٠ - إسكندرية الشرعية : س ٤٩ ، ص ٧١ ، م ٢١٤ ، بتاريخ ١٠٦٢هـ / ١٦٥١م .
- ١١١ - الدشت : س ١٩٩ ، ص ٩١ ، بتاريخ ١٠٨٨هـ / ١٦٧٧م .
- ١١٢ - إسكندرية الشرعية : س ٥٢ ، ص ٤٥٨ ، م ٩٠٣ بتاريخ ١٠٨٠هـ / ١٦٩٦م .
- ١١٣ - إسكندرية الشرعية : س ٨٥ ، ص ١٣٢ ، م ١٤٠ بتاريخ ١١٧٦هـ / ١٧٦٢م .
- ١١٤ - بولاق : س ٦٤ ، ص ٢٨٥ ، م ٧٤٧ بتاريخ ١١٣٢هـ / ١٧١٩م .
- ١١٥ - إسكندرية الشرعية : س ٨٥ ، ص ١٥٦ ، م ١٨٠ بتاريخ ١١٧٦هـ / ١٧٦٢م .
- ١١٦ - القسمة العسكرية : س ١٨١ ، ص ٢٠ ، م ٢٤ بتاريخ ١١٨١هـ / ١٧٦٧م .
- ١١٧ - إسكندرية الشرعية : س ٤ ، ص ١٢٣ ، م ٣٦٣ بتاريخ ٩٨٨هـ / ١٥٨٩م .

- ١١٨ - القسمة العسكرية : س ١٤٣ ، ص ٢١٥ ، م ٤٩٤ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م .
- ١١٩ - إسكندرية الشرعية : س ٢٩ ، ص ٣٨٢ ، م ١١١٦ بتاريخ ١٠٠٠هـ / ١٥٩١م .
- ١٢٠ - نبلى حنا : مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ .
- ١٢١ - يعقوب لاندوا : تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية (١٥١٧-١٩١٤) ، ترجمة جمال أحمد الرفاعي ، أحمد عبد اللطيف حماد ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٣ ، ص ١١٤ .
- ١٢٢ - إسكندرية الشرعية : س ٦٠ ، ص ١٨٨ ، م ١٥٣ بتاريخ ١١١٤هـ / ١٧٠٢م .
- ١٢٣ - إسكندرية الشرعية : س ٥٧ ، ص ٣٤٨ ، م ٧٩٧ بتاريخ ١١٠١هـ / ١٦٨٩م .
- ١٢٤ - إسكندرية الشرعية : س ٢٤ ، ص ٢٩٠ ، م ٨٧٢ بتاريخ ١١١٦هـ / ١٧٠٤م .
- ١٢٥ - إسكندرية الشرعية : س ٣٥ ، ص ١٨٥ ، م ٥٨٠ بتاريخ ١٠٥٣هـ / ١٦٤٣م .
- ١٢٦ - إسكندرية الشرعية : س ٥٢ ، ص ٥٧ ، ص ١٢٠ بتاريخ ١٠٨٠هـ / ١٦٦٩م .
- ١٢٧ - إسكندرية الشرعية : س ٧٢ ، ص ٢٥٣ ، م ٣١١ بتاريخ ١٠٤٥هـ / ١٦٣٠م .
- ١٢٨ - إسكندرية الشرعية : س ٤٨ ، ص ٤٢٠ ، م ١٠٨٣ بتاريخ ١٠٥٧هـ / ١٦٤٧م .
- ١٢٩ - طولون : س ١٩٧ ، ص ٨١ ، م ٢٨٤ بتاريخ ١٠٤٥هـ / ١٦٣٠م .
- ١٣٠ - الإسكندرية الشرعية : س ٤٥ ، ص ٨٢ ، م ١٩٩ بتاريخ ١٠٣٥هـ / ١٦٢٥م .
- ١٣١ - إسكندرية الشرعية : س ٤٢ ، ص ١٢٧ ، م ٣٧٠ بتاريخ ١٠١٩هـ / ١٦١٠م .
- بولاق : س ٣٨ ، ص ٣٦٨ ، م ٩٨٢ بتاريخ ١٠٤٦هـ / ١٦٣٦م .
- ١٣٣ - الباب العالي : س ٣٥٢ ، ص ١٥٢ ، م ٢٤٥ بتاريخ ١١٩٨هـ / ١٧٨٣م .
- ١٣٤ - الإسكندرية الشرعية : س ٢٤ ، ص ٢٩٠ ، م ٨٧٢ بتاريخ ١١١٦هـ / ١٧٠٤م .
- ١٣٥ - الباب العالي : س ١٩٩ ، ص ٢٥٨ ، م ١٣٢٦ بتاريخ ١٠٤٨هـ / ١٦٣٨م .
- ١٣٦ - إسكندرية الشرعية : س ٥٨ ، ص ١٩٧ ، م ٣٤٧ بتاريخ ١١٠٣هـ / ١٦٩١م .
- ١٣٧ - إسكندرية الشرعية : س ٥٨ ، ص ٢٠٨ ، م ٣٧٢ بتاريخ ١١٠٣هـ / ١٦٩١م .
- ١٣٨ - إسكندرية الشرعية : س ٧٨ ، ص ١٠٢ ، م ١٤٠ بتاريخ ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م .
- ١٣٩ - إسكندرية الشرعية : س ٩١ ، ص ٤٤٤ ، م ٦١١ بتاريخ ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م .
- ١٤٠ - إسكندرية الشرعية : س ٧٣ ، ص ١٠٦ ، م ١١٢ بتاريخ ١١٤٦هـ / ١٧٣٣م .
- ١٤١ - إسكندرية الشرعية : س ٧٣ ، ص ٤٢١ ، م ٤٢٠ ، بتاريخ ١١٤٧هـ / ١٧٣٤م .
- ١٤٢ - القسمة العربية : س ٥٠ ، ص ٢٣٢ ، م ٤٧٣ بتاريخ ١٠٧٥هـ / ١٦٦٤م .
- ١٤٣ - إسكندرية الشرعية : س ٥٢ ، ص ٢٦٤ ، م ٥٠٦ بتاريخ ١٠٨٣هـ / ١٦٧٢م .
- ١٤٤ - نبلى حنا : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠١ .
- ١٤٥ - إسكندرية الشرعية : س ٧٣ ، ص ٤٧٠ ، م ٥٨١ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م .
- ١٤٦ - إسكندرية الشرعية : س ٨٨ ، ص ٢٨٣ ، م ٣٤٥ بتاريخ ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م .
- ١٤٧ - أندري ريمون : القاهرة ، تاريخ حاضرة ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر العربى للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٢٤ .

- ١٤٨ - إسكندرية الشرعية : س ٧٣ ، ص ٣٠٤ ، م ٣٧٧ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م .
- ١٤٩ - إسكندرية الشرعية : س ٥٣ ، ص ١٢٩ ، م ٣١٤ بتاريخ ١٠٩٩هـ / ١٦٨٧م .
- ١٥٠ - إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، ص ١٧٣ ، م ٢٥٢ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م .
- ١٥١ - إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، ص ١٩٨ ، م ٢٨٨ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م .
- ١٥٢ - إسكندرية الشرعية : س ٦٦ ، ص ١٤٣ ، م ٢٤٤ بتاريخ ١١٣٢هـ / ١٧١٩م .
- ١٥٣ - إسكندرية الشرعية : س ١٠٨ ، ص ٢٠٤ ، م ٤٠٤ بتاريخ ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م .
- ١٥٤ - إسكندرية الشرعية : س ٤٨ ، ص ٤١٧ ، م ٧٤ بتاريخ ١٠٥٧هـ / ١٦٤٧م .
- ١٥٥ - إسكندرية الشرعية : س ٥٢ ، ص ١٦٧ ، م ٣١٥ بتاريخ ١٠٨١هـ / ١٦٦٩م .
- ١٥٦ - إسكندرية الشرعية : س ٣٩ ، ص ١٣٢ ، م ٤٣٢ بتاريخ ١٠٣١هـ / ١٦٢١م .
- ١٥٧ - عوض عوض الإمام : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٨ .
- ١٥٨ - إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، ص ١٠٨ ، م ١٥٧ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٦٢٣م ؛
- إسكندرية الشرعية : س ٥٨ ، ص ١٨٧ ، م ٣٣٣ بتاريخ ١١٠٣هـ / ١٦٩١م .
- ١٥٩ - إسكندرية الشرعية : س ١٠٨ ، ص ١٩٨ ، م ٣٨٩ بتاريخ ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م .
- ١٦٠ - محمد جبريل : حكايات عن جزيرة فاروس ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ١٩٩٨م ، ص ٤٨ .
- ١٦١ - إسكندرية الشرعية : س ٤٠ ، ص ٤٠٥ ، م ١٠٥٥ بتاريخ ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م .
- ١٦٢ - جمال الدين الشيال : تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٥٧ .
- ١٦٣ - علي مسعد النادى : الإسكندرية في العصر العثماني ١٥١٧/١٧٩٨ ، رسالى ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص ٢٤٢ .
- ١٦٤ - إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، ص ١٧٣ ، م ١٧٣ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م .
- ١٦٥ - إسكندرية إشارات : س ١٨ ، ص ٢٩ ، ٣٠ ، م بدون تاريخ ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م .
- ١٦٦ - إسكندرية الشرعية : س ٥٢ ، ص ٦٢ ، م ١٣٠ بتاريخ ١٠٨١هـ / ١٦٧٠م .



موقع الحرفيين على خريطة الحياة المصرية

١٨٧٨ - ١٨٨٢

أ.د. لطيفة محمد سالم

مع بناء مصر الحديثة كان من الممكن أن يتحول الحرفيون إلى برجوازية صناعية ، ولكن النهضة الصناعية التي خلقها محمد علي افتقدت مقومات بناء ذلك لاعتمادها على نظام أبعتها عن أن تقوم بدور في هذا الشأن . ومع تولي عباس الحكم عانت الصناعة وبالتالي الحرفيون من تصرفاته التي أضرت بهما ، ولم يكن الأمر بأحسن حالاً مع سعيد الذي ارتبط بالرأسمالية الأجنبية مما كان له الأثر على الصناعة ومن يعملون بها . وعندما تولى إسماعيل الحكم أقدم على سياسة اقتصادية انصب جزء منها في القناة الصناعية ، ولكن التخطيط الذي اعتمد على الصناعات الزراعية من ناحية وازدهار الرأسمالية الأجنبية من ناحية أخرى انعكسا على الحرفيين ، حيث غزت الأسواق الصناعات الأوربية ، ومن ثم بارت الصناعات الوطنية التي كُبلت بجمود نظام الطوائف ، ومعروف أن كل حرفة تعرف باسم الطائفة ، ولكل منها شيخ ينتخب وتصدق الحكومة على تعيينه مقابل رسم ، وهو يحدد أثمان العمل ، ويرتب درجات الأجور ، ويستقبل الأعضاء الجدد ، وهو أيضاً المسئول عن دفع أعضاء الحرفة للضرائب .

وزاول الحرفيون نشاطهم في إطار محدود ، ففي القرية هناك النساجون والصباغون وصانعو الحصير ، وفي المدينة هناك الحدادون وصانعو الطوب والنجارون والخُصريون وصانعو الملابس والنحاسون وصائدو السمك والنوَّبيون وصانعو الورق وصانعو الزجاج والقلّباطيون ومركبو المزاريب والسروجيون والمغربلون والمرخماتيون والفحامون والنقاشون وعاملو الشبّابيك والخيالون والفخاريون، وقد وصلت أعدادهم عام ١٨٧٧ إلى ٩٧,٢٧٧ حرفياً^(١) .

وعلى الرغم من امتلاكهم لوسائل بسيطة للإنتاج ، فإنهم عاشوا تحت وطأة الفقر وخطر البطالة ، وقد تحول الكثير منهم إلى أجراء في المشروعات الاستثمارية

الأجنبية ، وفيها وجدوا المنافسين من الحرفيين الأجانب المنتمين للبحر المتوسط .

وكانت الحكومة متراخية معهم ، فلم تقدم لهم المساعدات ، ولم تُعفِ أدواتهم المستوردة من الجمر ، وفرضت الأجور العالية على النقل ، ووضعت العراقيل أمام فتح باب التسليف من المصارف ، كما أنها لم تفكر فى إنشاء نقابات تقدم لهم المساعدات وتكفل لهم الوقاية من أمراض المجتمع .

أما بالنسبة للضرائب فقد فرضتها الحكومة على أقل المهن وزناً ، وحتى على من ليس له مهنة ، وعندما سئل أحد كبار الموظفين أمام لجنة الدين عن سبب ذلك أبدى الدهشة وقال : "هل هى غلطة الحكومة أن ذلك الرجل لا يمارس أى مهنة ، وإنه يستطيع أن يشغل نفسه بأى مهنة يختارها ، وأن الحكومة لم تمنعه من أن يفعل ذلك؟ ولكن إذا لم يختار أية مهنة ، فيجب على الأقل أن يدفع الضريبة وإلا فيقع الظلم على المشتغلين بالمهن والحرف المختلفة" (٢) .

وتعددت الضرائب ، ضريبة التمغة المضروبة على الأصناف المصنوعة باعتبار ٥% ، وضريبة معاصر الزيت ، والضرائب على القبانة والصيارفة والطبالين والزمارين والشبالين والحمّارين والفخّارين ، كما خضعت مصنوعات المنسوجات والمحيك والقماش الخام للضرائب بالإضافة إلى ضريبة الدخولية والويركو - بالتركية تعنى الضريبة وهى أساساً كانت تفرض على الأملاك - وقد سجل نائب القنصل الإنجليزى كم كانت الضريبة الأخيرة مُحجفة بطائفة الفحامين (٣) . وكان يضاف إليها ضريبة التذاكر الشخصية - تفرض على تنقل الأفراد من مكان لآخر - ، فمثلاً " أحد البنائين الذين قل أن تبلغ أجرتهم عشرة قروش فى اليوم تجده مُكلفاً بدفع ويركو وقيمة تذكرة شخصية وتذكرة صناعية وقيمة يومين من أجرته فى السنة" (٤) .

وكانت القاعدة الضريبية مبنية على غير أسس ، ولعب القائمون على الأمر الدور لصالحهم " فقرازية الحرير كان المربوط عليهم كل ألف درهم عوائد مقدارها عشرون قرشاً ، ثم تزايدت بطرق غير رسمية ، وقد اتفقوا مع شيخ الطائفة على أن يغض النظر عن ذلك ، وهم يدفعون له أقمشته بدون أجر أو رسم " (٥) . إذا فشيوخ الطوائف وقفوا حاجزاً دون النهوض بالحرف ، وبالغوا النظر فى الإساءة للطوائف بتلك الالتزامات والأعباء ، وكثيراً ما اختلسوا حقوق الحرفيين دون الالتفات إلى حالتهم التى يرثى لها . وارتفعت الأصوات بالشكوى من هذا الظلم ، فاشتكى السقّاعون

من شيخهم وبينوا ظلمه لهم " أنه منذ أن تولى الشياخة تأله ، وجعل له منكأ في قهوة الكلزة ، فنفذ عليه أفراد الطائفة أقولجاً يقبلون يده ويمتثلون بين يديه مثل العبيد في خدمة أسيادهم ، وله ضريبة ضربها على أفراد الطائفة مقدارها عشرة قروش في الشهر ، فمن تأخر عن أدائها أرسل للضبطية ووضع في السجن بدعوى أنه تأخر وعاص عن اللورية ، هذا بالإضافة إلى ويركو الميرى ، وعند تحصيله يعين بطرفه شخصاً خارجاً عن الطائفة للتحويل وجاعلاً له في نظر ذلك عن كل عشرة قروش قرش صاغ ، وهو الآن حائز على عقارات وغيرها في المدة الوجيزة التي شيخ فيها^(٦).

وساعت الحالة إلى أقصى درجة ، وعلى لسان أحد الورشجية يقول : " القوت الضروري ماحناش واجدينه ، وإحنا ورشجية ولا لناش صنعة ثانية ، والملاعين دول رفتونا وبأريت صرفوا لنا المهية ، بعنا الهدمة اللي بتستر عورتنا ، وآد إحنا دايرين نشحت على البيان^(٧) . هذا على الرغم من أن حكومة رياض (٢١ سبتمبر ١٨٧٩ - ١٠ سبتمبر ١٨٨١) قد ألغت بعضاً من الضرائب ، ولكن الواقع أنه عند التنفيذ كانت هناك الاستثناءات التي أصبحت قاعدة في المسألة الضريبية ، بالإضافة إلى أن الضرائب التي دخلت تحت الإلغاء لم تكن لتمس الجوهر .

وبجوار الظلم الذي وقع على الحرفيين من الضرائب ، كانت هناك مزاحمة الحرفيين الأجانب لهم ، فعلى سبيل المثال نرى الإيطاليين يعملون في البناء والنجارة وأيضاً امتهنوا قيادة العربات ، وأغفوا من الضرائب وفقاً لنظام الامتيازات الأجنبية ، واعتادوا على المشاجرة مع الحرفيين المصريين ، وكانت الغلبة دائماً لهم . وقد سجل عبد الله النديم كيف تمكن الأجانب من احتكار بعض الحرف ، فيذكر على لسان أحد الخياطين " إني كنت خياطاً أيام كانت هذه الصنعة رابحة في بلادنا ، وكنت في نعمة بالنسبة لأشغالي ، ولا يخفاك ما آل إليه أمر هذه الصناعة من الكساد بعدم استعمال الملابس الوطنية حتى عُدت بالكلية ، وغُثم معها كار العقادين والقصبية والكوا ، وغير ذلك مما كانت تدعو إليه الخياطة ، فلحق بالخياطين الفقر والفاقة ما لا يحتاج لدليل حتى اشتغل بعضهم في التراب وبعضهم في الحدادة وبعضهم لا يجد القوت ، فلما رأيت الأمر كذلك وصرت لا أقدر على دفع أجرة الدكان تركته وصرت حليراً لا أدري ماذا أصنع لعدم معرفتي غير صنعتي " وينتهي النديم إلى أن السبب أن حرفة الخياطة تحولت إلى أيدي (الأسطى الاقرنكية)^(٨) .

وكان الحرفيون عندما يعملون لدى الأجانب يتعرضون للامتهان والذل؛ فنرى أحد الخواجات " يصاب شيالاً يعمل في مكبسه ، وذلك بعد أن جرّده من ملابسه وتركه في الغروب إلى صحوة النهار بلا ستر ولا غطاء ، والبرد يلعب به والأمطار تجلبسه بملابسها الثلجية ، فضج الشيالون إلى شيخهم في استنقاذ أخيه ، لكن الخواجة أقسم ألا ينزله إلا بعد ثمانية أيام ^(١) .

وتصف صحيفة الوطن حال الحرفى في صورة (عربى الحجر) الذى " يدأب نهاره عملاً يقطع الصخر ويحملة فيغلى نافوخه كالمرجل ليبنى القصور وأجرته ثلاثة قروش ونصف وأسبوعه خمسة أيام لتعطيل يوم الجمعة ويوم آخر فى مقابله لبحث عن عمل فيرجع يومه إلى قرشين ونصف، فلو أكل النخال واثتم الملح وشرب البحر وستر سوءته بالخيش وسكن القفر ما قومت تلك الأجرة أودّه ، وهو ذو عيال عاجزين ، هذا وإن لم يسجن على الفردة - تفرض على أصحاب الحرف - والتذكرة الشخصية يوم أو يومين فى الأسبوع ^(١٠) .

ووفقاً لتلك الحالة ، فقد امتلأت الشوارع بالشحاذين ، وضافت الأرزاق، وكثرت المظالم على الحرفيين وأصبح " الغذاء الحيوانى هو غذاؤهم ، والكساء المتبطن بالأقدار هو ملابسهم ^(١١) . بل فى بعض الأحيان كان عليهم لزاماً أن يقبضوا عملهم (سندات) أعطاهما لهم الأهالى نظير خدماتهم إليهم كطائفة السقائين ^(١٢) .

وأغلقت أبواب الأرزاق أمام الحرفيين ، وباتوا فى أسوأ حال ، وأصبحوا على أهبة الاستعداد للتمرد ، وكان للصحافة دورها فى إنكاء تلك الروح ، فراحت تعطى الوصف الدقيق لحالتهم المتردية : " الحمّار والجمّال والبويجى والبواب والإسكافى والزبّال والعربجى والعقال ، إنها لا تكسب صاحبها ما يسد به رمقه ، أما الحدادة والنجارة والنحت والبناية والخياطة والصباغة والنقش مكاسبها حقيرة ، ولا يخلو واحد من أربابها عن دين ثقیل لا يمكنه سداذه ^(١٣) .

وأصبح لمثل تلك الكتابات صداها وأثرها العميق فى نفوس الحرفيين ، ففى نهايات حكم إسماعيل كان من الصعب أن يكون هناك حمّار لم يسمع عن يعقوب بن صنوع ، وينصت لمن يقرأ ما يكتبه عليه ، وكثيراً ما كان يحثهم على رفض الظلم ^(١٤) .

وبدأت الوداعة التى لتصف بها المصريون تخرج عن إطارها بعد ذلك

الإحساس العميق بالقهر ، مما خلق شعور الكراهية ضد الظروف التي يمرون بها بعد أن طُفح بهم الكيل وأصبحوا يطرقون الأبواب ، وغدت معنوياتهم مهيأة وعلى استعداد للمشاركة في أى عمل يمكن له أن يقضى على تلك المعاناة التي يعيشون في كنفها . وسرعان ما فرض التغيير نفسه على الساحة مع بزوغ أولى خطوات الثورة العربية .

ولقيت الصحافة الثورية الأذان الصاغية لها من الحرفيين ، حيث تمكنت من مس الأوتار الحساسة لدى المصريين ، فيصور النديم وضع العاملين في المعمار بصفة عامة فيقول " تعطى المقاوله بالمناقصة ، ويُطلب من العامل تأمين وضامن غارم ، ولا يصرف له شيء مقدماً ، فيبتدئ المسكين ببيع مصاغ زوجته وحليها وأمتعة بيته ، وإذا انتهى العمل يقال له: هذا العمل مغاير لما في الشروط ، فإن الحجر أجرش والبلاط معصراني والقصر ملء تراب والهيئتم مرمل والجير قليل وقلب البناء فارغ والبياض قشرة واحدة والجبس بارد والسلم قائم والسقف واطى والجدار ناقص وسبك الحائط ناقص عشرة سانتى مترا ... ويخرج من العمل بخراب بيته وكثرة ديونه " . ويمضى النديم ليوضح " بينما لو تقاضى أجنبى عمل بمائة جنيه يأخذ مائتين وخمسين" (١٥).

وينبه النديم إلى أهمية أن يكون هناك نظامٌ شبيهة بالنقابات "أن نسعى في عقد جمعية لكل طائفة تحت رئاسة عقلائها ، فإذا طرأ عليه عمل من الأعمال كان أمره مفوضاً لمجاس الرؤساء من الطائفة يساوم من يشاء ثم يوزع فيه من العمال بقدر ما يحتمله ، وعندما يطرأ غيره يوزع فيه من لم يكن في الأول" (١٦).

كما رأى النديم صندوق دعم تكون أمواله موزعة بأسهم على الصناع ويكون لهم نصيب في الأرباح (١٧). وراح يبحث عن الطرق التي تتشمل الحرفيين من أوضاعهم ، وناشد أصحاب رؤوس الأموال المساعدة في ذلك .

ويتساءل النديم " أين البنائون والنجارون والحدادون والبرادون والخراطون والمبلطون والمبيضون والحجارون والرمالون والمُتجدون والخياطون والدقانون والقصابون والقزازون والغزالون والنحّاتون والطحّانون والسبّكية والخرازون والصباغون والصائغون والحريريون والفوطية والنحاسون والقفاصون والفخارية وغيرهم ؟ أين أهل الطوائف والمهن ؟ تالله إنهم في أماكنهم بين الأغنياء ، لم تنزل عليهم صاعقة ولا خُسفت بهم أرض ولا جهلوا الصنعة ولا قصروا في الخدمة ، وإنما

سُلِّطَ عليهم الأغنياء فحاربوهم بسهام مسمومة حتى ماتوا ، فقد تركوهم يتكفون الأبواب ويلتمسون الإحسان^(١٨).

ويتحرك الحرفيون بعد أن وجدوا من يشجعهم على الجهر بالشكوى والمطالبة بحقوقهم ، فيطلب الصيادون في الفيوم تعويضهم عن فترة تسخير مراكبهم لخدمة أمير النمسا^(١٩)، ويصر صيادو الإسكندرية على حقهم في الصيد بالميناء الغربية^(٢٠). وتعلن صحيفة المعارضة ضد الضرائب ، فيتتمر الحلاقون من " دفع العوايد " ثلاث مرات في السنة ، وكذلك الحال بالنسبة للماعونجية بالسكة الحديد ، وتتوالى البرقيات على المسؤولين من " أرباب الكارات " في هذا الصدد ، ويعبرون عن آلامهم من ضرب الكرباج^(٢١).

وراح مجلس النواب ينظر إلى قضايا الحرفيين؛ ففي تقرير عرض عليه من رئيس طائفة التمجعية بالقاهرة بشأن الويركو والرغبة في تعديله مع ربطه على الأجانب ، فأحاله المجلس على المالية . أيضاً عُرض عليه ما تعاني منه طوائف الحبالين والقبانية والعتالين من الضريبة نفسها ، وكذلك شكاوى طائفة عربات الركوب من الشركات التي كونها الأجانب وكيف أثرت على هذه الطائفة مما أدى إلى تأخيرها في سداد "عوايد الميرى"^(٢٢). إذاً فهذه ثورة على الأوضاع القائمة وبلورة للوعى الكامل ورغبة في تطبيق شعار الثورة (مصر للمصريين) .

ومع تقدم خطوات الثورة ، خطا معها الحرفيون بعد أن أصبحوا على درجة من التيقظ ، فقد أحبوا عرابي وشغفوا به لأنه هو المخلص والمنقذ لهم ، ويسجل شاهد عيان عقب وقعة ٩ سبتمبر ١٨٨١ أنه قد " تزايد تساؤلهم عما في صحف الأخبار وأكثروا من شرائها ، واضطر من لا يعرف القراءة من العامة إلى مصاحبة من يعرف القليل منها ، فكنت تراهم في شوارع القاهرة ومصر القديمة جماعات وبينهم الرجل أو الصبي من صبيان المكاتب وهو يقرأ عليهم ترجمة لصاحب جريدة التيمس الإنجليزية أو لصاحب جريدة الديبا الفرنسية أو لغيرهما من صحف الأخبار الأجنبية وهم في ضجة وحوقة ، وعم هذا الحال السوق وأصحاب الحرف الدنيئة كالصباغين والزياتين والحلاقين ، وقد رأيت صبيا في حانوت لرجل يبيع البقل بيده صحيفة الأخبار العربية وأمام الحانوت خلق من السوق وهم مُحذِقُونَ بالصبي وهو يقرأ عليهم"^(٢٣).

وساهم الحرفيون فى المسيرة الثورية ، فنجد أنه من بين الوفود التى تكونت ومثلت قوى مصر من أجل رفض المذكرة الأتجلو فرنسية (٢٥ مايو ١٨٨٢) وطلب عودة عرابى إلى منصبه كان هناك من ينوب عنهم ، أيضاً أقدموا على خطوات عملية، ففرى شيخ الخياطين بالإسكندرية يتولى المساهمة فى عملية تختم طائفته فى هذا الصدد ويزيد بتسجيل المطالبة بعزل الخديوى^(٢٤). وعندما حضر درويش باشا مندوب السلطان العثمانى حمل الحرفيون لواء المعارضة لتلك المذكرة وللوجود الأجنبى ، وأحاطوا بعربته وأغلقوا عليه الطريق فى ضجة شعبية قومية ومظاهرة عنيفة ، فكان منهم الحمّارون وماسحو الأحذية صائحين (نصر الله دين الإسلام ، أهلك الله دين الكفار ، أتاكم الموت يا كفار ، أتاكم الموت بحرق النار) ، وتبعهم باقى الحرفيين كل شريحة على رأسها متعهدوها ، وصحب ذلك الدعاء لعرابى والحزب الوطنى^(٢٥).

ومما لا شك فيه أنه كان لمتقى الثورة دورهم فى جذب هذه القوة للثورة ، ولا ننكر فضل التديم فى إنكاء ذلك الحماس ، فقد كان لخطبه التى يُلقيها فى الساحات الشعبية الأثر الكبير فى هذا المجال ، حيث تواجد الحرفيون فيها ، وتعددت الحوادث التى عبروا فيها عن وجودهم ، فعلى سبيل المثال أثناء وجود ثلاثة من من الشىاليين على محطة سكة حديد بركة السبع ، علت أصواتهم بالدعاء لعرابى ، وسرعان ما تطاولوا على بعض الأجانب الواقفين على رصيف المحطة ، ورغم ما حُرر ضد هؤلاء الشىاليين ، فقد تم الإفراج عنهم^(٢٦).

لقد كان الحرفيون تواقين لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وإقصاء الظلم بعيداً عنهم ، ومن أجل ذلك قدموا ما لديهم من أجل نصرة الثورة ، وانتشرت الخلايا الثورية، فعلى سبيل المثال نجد " محمد سليمان سائق الوابور كان مهيجاً للأفكار فى السكة الحديد"^(٢٧) ، وقد عُدّت هذه تهمة وجهت له بعد هزيمة الثورة .

ولم يخل الحرفيون على الثورة رغم فاقتهم ، فدفعوا بنفس راضية الإعانة الحربية التى فرضت عليهم " كل صناعى يدفع عشرة قروش"^(٢٨) ، وكذلك أسهموا فى المجهود الحربى بتقديم ما يتفق مع أحوالهم^(٢٩).

واستناداً على وضعهم الجديد ، راحوا يتمردون على مرعوسيتهم من الأجانب، فقد سيطر عليهم الشعور بأن مصر ستكون لهم وحدهم وما هو إلا وقت قصير وينزح

الأجانب عن مصر ، فعلى سبيل المثال "يُضْرَبُ حَمَالُو مصلحة خفر السواحل ببور سعيد عن العمل ويرفضون نقل البالات ولا يُبالون بأوامر رئيسهم الخواجة فكاري ويجاوبونه بالقول : افعل ما تريد" (٣٠).

أما عن الاشتراك في الحرب ضد الإنجليز ، فقد سجل الحرفيون صفحة طيبة من صفحات الكفاح الوطني ، فواصل " عمال الورش والفابريقات العسكرية أشغالهم مع مزيد من الهمة والنشاط ليلا ونهارا" (٣١).

وعندما شرع في إقامة الاستحكامات والتجهيزات الحربية "استحضر محمود فهمي البنائين والنجارين والمرخماتية والسباكين وباقي الصنایعية والورشجية" (٣٢). واستطاعوا بكفاءة فنية أن يقوموا بالعمل على خير وجه .

وعمل الحرفيون على رفع الروح المعنوية للمصريين إبان الحرب "فالإسكافية والقهوجية والخياطين كانوا يطوفون بالشوارع مهللين يا لطيف يا جبار إهلك عسكر الكفار" (٣٣)، ومنع الخبازون الخبز عن الجنود الإنجليز ، وخبزوا ما يكفي القوات المصرية فقط رغم التهديدات التي وجهت لهم (٣٤).

وقد رأى عرابي إمكانية الاستفادة من تعبئة قوة الصيادين ، وخاصة في المناطق التي يتوقع هجوم الإنجليز عليها ، وطبق ذلك على منطقة بحيرة المنزلة ، كما كان للصيادين دورهم في تحصين طابيتي الجميل والديبة بدمياط (٣٥). كذلك شارك حرفيو الإسكندرية في الأحداث ، فساعدوا عساكر الطوبجية في جلب المهمات والذخائر وخراطيش البارود والمفرقات (٣٦).

ويذكر لنا أحد شهود العيان - الذي أطلق على الحرفيين تارة أصحاب المسهن الحقيرة وتارة الغوغاء - القول : "خرجت الغوغاء من الحارات وانتشرت في الأطراف واختلطت بالجنود وهم في جلبه وصياح ، وتزاحموا على القلاع والحصون يريدون معاونة الجند ، فكان إذا هم الجندى بتصويب مدفعه نحو سفن الإنجليز هلّوا وصاحوا ونادوا يا أهل بيت رسول الله، يا شيخنا يا أباصيري ، يا سيدى ياقوت" (٣٧). وبالطبع كان كل دعاء مقرونا بدعاء آخر يتضمن النصر لعرابي وجيشه .

لقد عبروا عما يجيش في صدورهم من حبهم لقائد الثورة، فهو الذى يمتلك العصا السحرية التى سينالهم منها تغيير أحوالهم للبائسة ، قلن يعودوا المعذبين فى الأرض ، وإنما سيصبح لهم الكيان الجديد فى ظل تلك الحياة التى أشرقت عليهم بنورها لتردد " لا ظلم بعد اليوم " .

الهوامش

- (١) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، الطبعة الثانية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ٣٣٤ .
- (2) Cromier: The Earl of Modern Egypt , VOL.1, London , 1908 , p . 49.
- (3) Egypt No 3 (1880) , Enclosure 13, Acting consul General Wolff - Mallet, Port Said , May 5 , 1880, p.11.
- (٤) الوقائع المصرية ، ٢٣ فبراير ١٨٧٩ .
- (٥) التجارة ، ٣٠ نوفمبر ١٨٧٨ .
- (٦) الوقت ، ١٢ ديسمبر ١٨٧٩ .
- (٧) أبو نظارة زرقاء ، ٤ أبريل ١٨٧٩ .
- (٨) التتكيك والتبكيك ، ٢٤ ، ٣١ يوليو ١٨٨١ .
- (٩) المحروسة ، ١٩ يناير ١٨٨٠ .
- (١٠) الوطن ، أول فبراير ١٨٧٩ .
- (١١) التجارة ، ١٨ نوفمبر ١٨٧٨ .
- (١٢) الوقت ، أول أغسطس ١٨٨٠ .
- (١٣) الكوكب المصرى ، ١٢ يونيو ١٨٧٩ .
- (١٤) أبو نظارة زرقاء ، ٢٨ مارس ، ٤ أبريل ١٨٧٩ .
- (١٥) التتكيك والتبكيك ، ١٩ يونيو ١٨٨١ .
- (١٦) المصدر نفسه .
- (١٧) المصدر نفسه .
- (١٨) المصدر نفسه ، ٢١ أغسطس ١٨٨١ .
- (١٩) محفوظات الداخلية ، محفظة ٣٦ ، ١٣ مارس ١٨٨١ .
- (٢٠) المصدر نفسه ، محفظة ٣٧ ، ١٣ يونيو ١٨٨١ .
- (٢١) المصدر نفسه ، محفظة ٣٧ ، ٦ يونيو ١٨٨١ ، محفظة ٣٨ ، ١٥ يوليو ١٨٨١ ، محفظة ٣٩ ، ٢١ نوفمبر ١٨٨١ .
- (٢٢) الوقائع المصرية ، ٢٠ أبريل ١٨٨٢ ، جلسة ٢٥ مارس ١٨٨٢ ، محفوظات الداخلية ، محفظة ٤٣ ، ٢٦ أبريل ١٨٨٢ .
- (٢٣) ميخائيل شاروبيم ، الكافى فى تاريخ مصر للقديم والحديث ، الجزء الرابع ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٠٠ ، ص ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .
- (٢٤) محافظ الثورة العربية ، محفظة ١٠ ، نوسيه ١٢٠ .
- (٢٥) ميخائيل شاروبيم ، المرجع المذكور ، ص ٢٩٧ ، محافظ الثورة العربية ، محفظة

- ١٠، دوسيه ١١٩.
- (٢٦) محفوظات الداخلية ، محفظة ٤٣ ، ١٣ يونيو ١٨٨١ .
- (٢٧) محافظ الثورة العربية ، محفظة ١٤ ، دوسيه ٣٢٣ .
- (٢٨) المصدر نفسه ، محفظة ٤١ ، دوسيه ٢ .
- (٢٩) الوقائع المصرية ، ١٣ أغسطس ١٨٨٢ .
- (٣٠) محافظ الثورة العربية ، محفظة ١٠ ، دوسيه ١٠٣ .
- (٣١) الوقائع المصرية ، ١٥ يوليو ١٨٨٢ .
- (٣٢) محافظ الثورة العربية ، ، محفظة ٢ ، دوسيه ١٧٩ .
- (٣٣) ميخائيل شاروويم ، المرجع المذكور ، ص ٣٣٢ .
- (٣٤) محافظ الثورة العربية ، محفظة ١١ ، دوسيه ١٦٧ .
- (٣٥) المصدر نفسه ، محفظة ٣ ، دوسيه ٤٥ .
- (٣٦) محمود فهمى ، البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر ، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٣١٢ هـ (١٨٩٤م).
- (٣٧) ميخائيل شاروويم ، المرجع المذكور ، ص ٣٠٤ .

الأمثال الشعبية مصدراً لدراسة الأعمال والحرف المصرية

فى القرن التاسع عشر

حسام عبد الظاهر

الأمثال الشعبية هى عبارات أدبية قصيرة تلقائية يتداولها الناس وتعبّر عن مواقف حدثت فى الماضى ، وتلخص تجارب هؤلاء الناس وفلسفتهم . وتعتبر الأمثال إحدى أدوات التعبير الشعبى مثلها فى ذلك مثل السير والحكايات ، والأغاني والمواويل ، والنكت والنوادر ، والألغاز والفوازير . وهذه الأدوات جميعاً هى ما اصطلح على تسميته بالفولكلور أو المأثورات الشعبية^(١). ولكن الأمثال تعتبر أوسع فنون هذه المأثورات شيوعاً وانتشاراً وأكثرها دوراً على الألسنة ووثوباً للذاكرة^(٢) .

وتصور لنا الأمثال الشعبية - بوجه عام - حياة الشعوب ؛ وهى لذلك تعد بمثابة المرآة الصافية التى تنعكس عليها عادات وتقاليد الشعوب ، بل وتعطى صورة إجمالية للمجتمع بجوانبه المختلفة . ومن هنا يمكن القول: إنها مصادر تاريخية ذات طبيعة خاصة .

وهذا القول ليس جديداً ؛ فقد أدرك بعض علماء الفولكلور الأهمية التاريخية للفولكلور وأدواته المختلفة بما فيها الأمثال الشعبية ، وعلى سبيل المثال يقول الكزاندر كراب: "الفولكلور علم تاريخى"^(٣)، وعرف لورنس جوم الفولكلور بأنه "دراسة سيكولوجية للموروثات التاريخية"^(٤) ، أما رايت فيرى "أن الفولكلور ينشد أن يستكنه تاريخ الناس غير المدون"^(٥) ، ويذكر يان فانسينا أن "المأثورات الشفهية مصادر تاريخية يمكن أن تمدنا بمعلومات جديرة بأن يعول عليها عن الماضى إذا استعملت بكل حذر يتطلبه تطبيق المنهج التاريخى على أى نوع من المصادر أياً كان"^(٦) .

ومن المؤسف أننا لم نجد لذلك صدئ واضحاً بالنسبة لتاريخ بلادنا ، وإذا طبقنا ذلك على الأمثال الشعبية سنجد أن دراستها إما أن تكون جمعاً وتبويباً^(٧) ، أو دراسة أدبية واجتماعية^(٨) ، ومن الباحثين من درس الأمثال وعينه على علم النفس^(٩) ، والبعض حاول أن يبحث عن الفلسفة الكامنة وراء الأمثال الشعبية^(١٠) ، كما أن هناك

البعض لم ينظر إلى الأمثال الشعبية المصرية إلا في ضوء وسواس مخالفتها للثقافة العربية وأحكام الدين^(١١) ... إلى غير ذلك من اتجاهات علمية أو غير علمية .

ومما سبق يمكن القول بأن: دراسة الأمثال الشعبية في مصر لم تلتفت إلى الجانب التاريخي لهذه الأمثال الثقافات مناسبة^(١٢) ، وإن كان البعض قد مسه مساً خفيفاً أو مر عليه سريعاً، بالرغم من أن الأمثال الشعبية لا يمكن فهمها فهماً حقيقياً في غياب المنظور التاريخي لها . وهذا المنظور التاريخي ينهض من كون المثل الشعبي وليد لموقف تاريخي معين كان هو الدافع وراء ظهور أو ترديد وانتشار المثل ، وليس صحيحاً أبداً ما يذكره البعض بقوله : " أما عن تحديد الزمان والمكان اللذين نشأ فيهما المثل فهذا لا فائدة وراءه "^(١٣) ؛ فكيف لا يكون " لا فائدة وراءه " إن الأمر لا ينقصه حتى تتضح هذه الفائدة سوى تحديد الأسس والمنطلقات التي يمكن على أساسها التعامل التاريخي مع الأمثال الشعبية المصرية ، وهذه القضية ليست موضوعنا الآن فقد تناولناها تفصيلاً في موطن آخر^(١٤) . أما موضوع هذا البحث فهو دراسة تطبيقية تبين أهمية الأمثال الشعبية كمصدر تاريخي للأعمال والحرف المصرية في القرن التاسع عشر .

والملاحظ على كتب الأمثال الشعبية في القرن التاسع عشر^(١٥) ما يأتي:

أولاً : معظمها تم تأليفه بعد الثورة العربية ، ولعل ذلك مرجعه إلى تأثير هذه الثورة في توجه الشخصية المصرية ؛ الأمر الذي دفع البعض إلى البحث والتفتيش في كل ما يمكن من خلاله فهم طبيعة الشخصية المصرية .

ثانياً : كل الكتب مجرد جمع لنصوص الأمثال الشعبية ، وتفسيرها لغوياً ، دون التعرض لدراساتها أو تحليلها إلا في نماذج قليلة قام بها بوركهارت في مجموعته .

ثالثاً : معظمها تم تأليفه عن طريق أشخاص من غير المصريين، ولعل عمر الباجوري هو المصري الوحيد الذي وضع كتاباً عن أمثال القرن التاسع عشر .

رابعاً : كل الكتب تتصف بالاختيارية أو الجزئية فيما عدا مجموعة الباجوري، والتي ضمت نحو ثلاثة آلاف مثل (٣٠٠٠) وهو عدد ضخم جداً، بل إنه أكبر من مجموعة أحمد تيمور الشهيرة في القرن العشرين - بعد ذلك - والتي بلغ عدد أمثالها ستة وتسعين وستمائة ألفين (٢٦٩٦) مثلاً.

خامساً : أن مجموعات أمثال القرن التاسع عشر - حتى مجموعة بوركهارت - حرصت في تجميعها للأمثال على ما يسمى الآن بالبحث الميداني؛ أي أنها جميعاً قامت بجمع الأمثال من أفواه المصريين ؛ وفي هذا الصدد يقول عمر الباجوري: - على سبيل المثال - إنه جمع مجموعته بمخالطة الشعب وجمع الأمثال الدائرة على السنة أهل البلاد المصرية^(١٦) ، أما نعوم شقير فيذكر أنه قام بالتجول في أنحاء البلاد ومازج الكثيرين من أهلها على اختلاف طبقاتهم ونحلهم، ثم ضمن كتابه مجموعة من الأمثال العصرية^(١٧) .

ويمكن عن طريق هذه المجموعات المختلفة أن نضع أيدينا على الأمثال الشعبية التي ردها الناس في مصر في القرن التاسع عشر ، والأمثال بدورها تعطينا تصوراً شعبياً أو قراءة شعبية لأحداث المجتمع المصري في ذلك القرن ، وإذا ضربنا على ذلك مثلاً بالأعمال والحرف فإننا سنجد مجموعة كبيرة من الأمثال المتعلقة بأوجه النشاط الاقتصادي ، والتي تشكل في مجموعها ما يمكن تسميته بالمنظومة الاقتصادية الشعبية ؛ حيث إنها تضم العديد من البنود والأفكار مثل صورة العمل والقيم المرتبطة به ، ورؤى الناس في القضايا الاقتصادية ، كما أنها تلقى الضوء على مصادر الدخل الشعبي بتبيانها للعديد من أنواع الأعمال والحرف .

ويبين الملحق المرفق بهذه الدراسة بعض الأعمال والحرف في القرن التاسع عشر والتي تناولتها الأمثال الشعبية ، وبطبيعة الحال ليست هي كل ما كان يوجد في المجتمع المصري من أعمال وحرف وعبرت عنه أمثالنا الشعبية ؛ فهناك أعمال كثيرة أخرى . ويكفي أن نقول: إن أمثال الفلاح والزراعة - على سبيل المثال - تستحق دراسة خاصة لكثرتها وشموليتها ، كما أن هناك الأعمال الرسمية وموقف الشعب منها . وكل ذلك لا يمكن التعرض له في بحثنا الصغير هذا ، ويكفي القول هنا: إن الأعمال والحرف متعددة تعدداً كبيراً^(١٨) ، وهو ما حاولت الأمثال الشعبية أن تصوره وتعبّر عنه .

وبخصوص الأعمال والحرف التي اخترناها مجالاً للدراسة في ضوء الأمثال الشعبية فيمكن تقسيمها إلى عشرة أقسام رئيسية يحتوى كل قسم منها على العديد من الأعمال والحرف كما يلي :-

أولاً : أعمال التجارة مثل: الخضرية والجزارون والزياتون والسقاعون والعطارون

والفسخانية .

ثانياً : أعمال الصناعات المختلفة ، وهم يتوزعون كالآتى :-

١- عمال الصناعات الغذائية مثل : الخبازين والخلالين والطحانيين والعصارين .

ب- عمال الغزل والنسيج مثل : الغزالين والخباطين والصباغين .

ج- عمال البناء مثل : ضرابى الطوب والبنائين والنشارين والنجارين .

د- صناعات أخرى مثل : صناعة الأحذية (الصرا ماتية) ، وصناعة الحديد (الحدادون) ، وصناعة الزجاج (الزجاجون) ... الخ .

ثالثاً : أعمال الطب والحجامة : مثل الأطباء والحجامين والكحالين .

رابعاً : أعمال مرتبطة بالأوزان : كالكيالين والقبانية والعتالين .

خامساً : أعمال بحرية : كالرؤساء والنوتية والمراكبية .

سادساً : أعمال دينية : كالمؤذنين والمسحراتية .

سابعاً : أعمال النظافة : كالزبالين والسرباتية .

ثامناً : أعمال مرتبطة بالحيوانات : كالحمارين والجمالين .

تاسعاً : أعمال فنية : كالزمارين والطبالين والغوازي والمغنين

عاشراً : أعمال أخرى : كالشحانين واللصوص والعاهرات .

والأمثال الشعبية فى تناولها للأعمال السابقة والعمل عموماً تتناول العادات والتقاليد المصاحبة لها ، كما تلقى الضوء على أخلاقيات المهن والصعوبات التى تواجه العاملين فيها ، وأيضاً تبين المواقف الشعبية من بعض هذه الأعمال .

ويمكن للدارس الذى يريد بحث حرفة ما أن يستقى بعض ما يتعلق بها من خلال الأمثال الشعبية ؛ وعلى سبيل المثال فإن من يدرس طائفة البحارة أو الذين يعملون بالبحر سوف يجد أن الأمثال تبين درجاتهم المختلفة، وعلى رأسهم (الرئيس) والذى يكون شخصاً واحداً (المركب اللى فيها رئيس تغرق) ، وشروط توليه لهذه المهنة والمتمثلة فى الخبرة والدراية الكبيرة بالأعمال البحرية (الرئيس يجيب الريح من

قرونه) . وبجانب (الريس) هناك النوتية والمراكبية ، وكل واحد منهم له عمله المحدد ولا توجد بينهم كثرة غير مبررة (إن كثرت النوتية غرقت المركب) ، وكانت النساء أحياناً ما تصاحب الرجال فى البحر (يركب بلاش ويغامز امرأة الريس) ، وتُظهر الأمثال أن الصيد ليس وحده هو العمل فى الحر فهناك التجارة وتبين الأمثال تفضيل التصدير عن الاستيراد (المركب اللى تودى أخير من اللى تجيب) . وبجانب ذلك فإن الأمثال الشعبية تُظهر بعض السلوكيات السلبية لدى بعض عاملى البحر؛ كالبخل (زى عزومة المراكبية من بعيد لبعيد) مما قد يعكس وضعاً اقتصادياً ما لهذه الفئة ، وتشير الأمثال إلى بعض أخطار البحر كحركة الرياح غير المواتية أو الأمواج الشديدة (تجرى الرياح بما لا يشتهى السفن) و (تضارب الريح والبحر قالت المراكب دى نوبة وقعت علينا) .

والباحث الذى يقوم بدراسة طائفة السقائين يمكن أن يجد مادة معلوماتية معضدة له فى الأمثال الشعبية ؛ فسوف تبين الأمثال له وجود حارة خاصة بهذه الطائفة (تبيع المية فى حارة السقايين) وهو ما تؤيده الدراسات التاريخية والتي تذكر أن هذه الحارة هى كفر الشيخ ريحان القريب من باب اللوق بالقاهرة^(١٩) .

أما من يدرس اللصوص فسوف يجد فى الأمثال الشعبية الكثير من المعتقدات الشعبية الخاصة باللصوص واللصوصية ؛ حيث تترجم الأمثال سلوكيات اللصوص مثل عدم التعدى على ممتلكات الحى الذى يقيمون فيه (الحرامى الشاطر ما يسرقش من حارته) وربما اتخذ كثير من اللصوص هذا المسلك حتى لا تحوم حولهم الشبهات وحتى يخلقوا ستاراً من السمعة الطيبة والتي تخفى وراءها أعمالهم اللصوصية فى الأحياء الأخرى . وتفرق الأمثال بين نوعين من اللصوص أحدهما يسهل معرفته وضبطه لتوتره وارتبأكه (الحرامى على رأسه ريشة) و (الحرامى مالوش رجليسن) وثانيهما من الصعب اكتشاف أمره لرباطة جأشه (الحرامى يقتل القتل ويمشى فى جنازته) ، كما أن الكثيرين منهم على استعداد للقسم الكاذب طالما ينجيهم من العقاب ويجعلهم يغنموا حصيلة سرقاتهم المتنوعة (قالوا لسراق الدقيق احلف قال لامرأته انخلى) و (قالوا لسراق العجين احلف قال لامرأته اخبزى) وبشكل عام (قالوا للحرامى احلف قال جاك الفرج) .

ونختتم هذه النماذج بالحديث عن الشحانين والذين تُظهر الأمثال الشعبية عملهم

بأنه يحتاج إلى دقة وترو وإتقان (الشحاتة كيميا) فهي كصنعة لا تتأتى إلا بالتدريب والتعليم والممارسة (علمتك الشحاتة سبقتني على الأبواب) . وهناك بعض الأمثال التي تبين بعض المأثورات المتداولة في أوساط الشحاذين (إن ابتليت بالشحاتة عليك بالباب العالي) ، وتُظهر الأمثال الطريقة التي يتبعها الشحاذون في عملهم وهي الإلحاح المستمر والاستجداء وإراقة ماء الوجه (الشحات خرجت عنيه وصاحب البيت على مهله) و (اللى يعرف الشحات طريق بابه يا طول عذابه) ، كما أن الأمثال تلتفت إلى الطبيعة النفسية للشحاذين وأنهم لا يمكن أن يتخلصوا من الشحاذة بسهولة لأنها طبع نفسى قد رُكب في معظمهم (جوزوا بنت الشحات تغتنى قالت حسنة يا ستى) ، وأيضاً كثيراً ما يكره الشحاذون بعضهم البعض كنتيجة للمنافسة التي تنشب فيما بينهم (شحات يكره شحات) .

وهذه النماذج القليلة كافية للدلالة على أن الأمثال الشعبية تعطى لنا مادة علمية موازية للمادة الوثائقية والمؤلفة يمكن أن يُعَوَّلَ عليها في الدراسة التاريخية .

ومن خلال الأمثال الشعبية المصرية في القرن التاسع عشر وحديثها عن الأعمال والحرف من الممكن الخروج بعدة ملاحظات نجلها في النقاط التالية :

أولاً : كثرة عدد الأعمال والحرف التقليدية البسيطة عن الصناعات الحديثة المتطورة في أوساط العامة ، وهذا ما يبينه الملحق المرفق بهذه الدراسة ، وهذه الملاحظة أكدتها المصادر التاريخية في القرن التاسع عشر ، وإذا تصفحنا قائمة الأعمال والحرف في الخطط التوفيقية^(٢٠) سنجد أن هناك بعض الأعمال الحديثة ولكن عدد المشتغلين بها قليل جداً قياساً بأعداد المشتغلين بالحرف والأعمال التقليدية ؛ ففي هذه القائمة نجد على سبيل المثال عدد الخراطين ٩٨ وعدد سباكى الرصاص ٢٥ في حين نجد عدد المزينين ٨٣٦ والخياطين ١٢٣١ والحمارين ١٧٣٩ .

ثانياً : وجود المنافسات الحادة بين أهل المهن أو الأعمال الواحدة والتي تصل في بعض الأحيان إلى حد الكراهية ، وهو سلوك طبيعى وإفراز مهنى يوجد في كل العصور (خلال ما يحب خلال) و (خباز ما يحب خباز) و (صراماتى ما يحبش صراماتى) ... الخ .

ثالثاً : تمدنا الأمثال الشعبية بأسماء الكثير من الأدوات المستخدمة في نطاق الأعمال والحرف كالحجر عند صانعى الزجاج (حجر فى دكان إزاز) ، والفوط عند الحماميين

(زى فوط الحمام كل ساعة فى وسط راجل) ، والنار عند الحدادين (من جاور الحداد ينحرق بناره) ، والشبكة لدى الصيادين (قال يا صياد اصطدت ايه قال اللي فى الشبكة راح) ، والقربة عند السقائين (اللى يشيل قربة مخروقة تخر على دماغه) ، و (عمر التشفيت ما يملا قرب) والطبلة والمزمار لدى الطبالين والزمارين (طبل طبلك وزمر زمرك) ، والغرة عند النجارين (انت لزقة بغرة) الخ .

رابعاً : كشفت الأمثال الشعبية عن وجود نوعاً من التمايز الطبقي بين أهل الأعمال والحرف ؛ فجانِب الأعمال التى ينظر لها باحترام هناك أعمال أخرى محتقرة (لا تصاحب بطل ولا حمار) و (اسمه عنبر وصنعتة سرباتي) .

خامساً : تشير الأمثال الشعبية على وجود بعض التقلبات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها مصر فى القرن التاسع عشر ؛ وهى لذلك توجه المصريين إلى أن العمل هو الملاذ الحقيقى والحصن الأخير أمام هذه التحديات، فالزمان لا تأمن غادرته (إن مال عليك الزمان ميل على دراعك) ، لذلك فعلى المصريين بذل كل الطاقة لتوفير لقمة العيش وعليهم أن يتحملوا ألوان الكد والعناء حتى يحصلوا عليها ، خاصة وأن القرن التاسع عشر شهد ازدياد النفوذ الجنبى وتدفق المنتجات الأجنبية ومناقستها للمنتجات المصرية^(٢١) ، وربما كانت معاناة المصريين من ذلك هى التى جعلت المصريين آنذاك يرددون ذلك المثل الذى نجده فى كتب أمثال القرن التاسع عشر وهو (ديار مصر خيرها لغيرها) والذى يلخص مشاعر المصريين ومنهم العمال والحرفيون تجاه ما يجابه وطنهم من تحدٍّ اقتصادى خارجى .

سادساً : ونجد فى أمثال القرن التاسع عشر موقفاً صارماً من البطالة والبطالين ، وهو الموقف الذى يسير عبر منطلقات أربعة هى :-

- ١- التحذير من البطالة وعدم العمل (خرا العمل ولا زعفران البطالة) .
- ٢- مهاجمة البطالين والسخرية منهم (انت زى الكلاب تحب الجوع والراحة) و (ايش انت فى الحارة يا منخل بلا طارة) و (لا هو نافع طبلة ولا طار) .
- ٣- الدعوة إلى العزل الاجتماعى للبطالين (لا تعامل بطال) و (اشتغل بجديد وحاسب البطال) ؛ فالإنسان يتفاضل على غيره بعمله، ومن لا يعمل ينبغى عدم مصاحبته أو للتعامل معه ، فهو لا يستحق ذلك ، وربما يكون هذا العزل

الاجتماعى سبباً فى أن ينصرف عن بطالته ويعمل عملاً مفيداً لنفسه ومجتمعه .

٤- الدعوة إلى العمل أياً كان نوعه (العمل بالنزيت ولا القعاد فى البيت)؛ أى العمل ببيع الكيوسين أفضل من البطالة ، (جنازة بطار ولا قعاد الراجل فى الدار)؛ أى أن العمل بالنزيب فى الجنازات أشرف للمرء من جلوسه فى بيته دون عمل . بل إن الأمثال تدعو المصريين إلى السعى فى خلق فرص العمل حتى لو كانت وهمية ولا طائل من ورائها (اللى عنده مال محيره يشتري حمام ويطيره) .

ولا تقتصر نظرة المجتمع المصرى فى ذلك الوقت إلى العمل على أنه فقط الوسيلة الآمنة للمعيشة فى حياة مستقرة، بل أيضاً تؤكد على أن العمل فى حد ذاته وسيلة للكرامة الإنسانية والإحساس بالذات والاعتزاز بها والشعور بالمسئولية (بدال ما أقول للعبد سيدى أقضى حاجتى بايدى) و (تخيط بسلاية ولا تخلق المعلمة تقول هلت كراية) ، وهو ما يؤكد موقف الإنسان المصرى من قدراته خاصة الاقتصادية منها ، ونجد فى الأمثال ما يدل على معنى ضرورة الاعتماد على الذات فى تحقيق الأعمال (ما يمسح دمعك إلا ايدك) و (احضر إردبك يزيد قدح) و (احضر محبوبك يزيد قيراط) و (الحجامة بالفاس ولا الحاجة للناس) .

سابعاً : وترصد أمثال القرن التاسع عشر خطوات اكتساب الأعمال والحرف والتى يمكن تلخيصها فى عشر نقاط هى :

١- إدراك أهمية التعليم (غلام عالم خير من شيخ جاهل) و (قيمة كل إنسان معرفته) .

٢- اختيار مهنة واحدة للتعلم فـ (صاحب بالين كداب) .

٣- معايشرة أهل المهنة (عاشر المعنى تغنى) .

٤- التعلم خطوة بخطوة (أول الرقص حنجلة) .

٥- تدبير أدوات المهنة وهى لا تهم فى حد ذاتها ؛ بل المهم هو ما يفعله بهذه الأدوات (الغزالة الشاطرة تغزل برجل حمار) .

٦- التدريب: المبدئي بدون أجر أو بأجر متواضع (يتعلموا الحجامة فى رءوس اليتامى) و (يتعلموا البيطرة فى حمير الفقرة) .

٧- التكرار المتواصل فى أداء الأعمال (التكرار يُعلم الحمار) .

٨- التعاون مع زملاء المهنة (الإيد ما تصفّش لوحدها) و (القفة اللى لها ودنين يشيلوها اتنين) .

٩- المشاورة مع أهل الخبر (شاوّر أكبر منك وأصغر منك وارجع لعقلك) .

١٠- مراعاة التسلسل المهني والتخصص وتقسيم العمل (أنا أمير وأنت أمير ومين فينا يسوق الحمير) .

ثامنا : تلقى الأمثال الشعبية بعض الأضواء على التنظيم الداخلى للمهن والحرف فى القرن التاسع عشر ، والذى كان يضم صبيبة ثم زملاء وعرفاء ثم المعلم أو الأوسطى^(٢٢) ، وهذا الأخير لا بد أن يكون من أهل الخبرة والدراية الكبيرة (دقة المعلم بألف) ، وكانت الطائفة هى وحدة تنظيم المهن والأعمال والحرف ، وكل طائفة لها شيخها (اللى ما لوّش شيخ شيخه الشيطان) ، وكان هذا الشيخ يتمتع بسلطات واسعة ، فكان يضع قواعد المهنة ويوقع العقوبات على المخالفين ويفض المنازعات فيما بين أهل المهنة كما كان يقوم بجمع الضرائب المفروضة على أصحاب مهنته ، وكان لهؤلاء الشيوخ نواب أو وكلاء يطلق عليهم نقباء ، وكان يختارهم حكام المدن التى يقيمون بها أو السلطة العليا^(٢٣) ، وهو لذلك يتمتعون أيضا بنفوذ كبير (يا بخت من كان النقيب خاله) .

تاسعا : دعت الأمثال الشعبية المصرية العمال والحرفيين فى القرن التاسع عشر إلى الاستفادة من النصائح والعظات وخبرات السابقين موضحة أنه إذا التزم المصرى بها جنبته الوقوع فى كثير من الأخطاء المهنية ، كما أتاح له التفوق والنبوغ فى عمله أو حرفته (ان كنتم اخوات اتحاسبم) و (السلف تلف والرد خسارة) و (اللى تغلب به العب به) و (قال له لا تبيع رخيص قال له لا توصى حريص) و (بع بخمسة واشترى بخمسة يرزقك الله من بين الخمستين) ... إلخ. ومن المعروف أن الأمثال الشعبية فى حد ذاتها تمثل إحدى الطرق الشعبية لنقل الخبرة الحياتية من جيل إلى آخر ؛ فالأمثال تضع التجارب التى حصلها السابقون أمام الأجيال اللاحقة لكى تسير عليها (قالوا

لأولاد مصر تعرفوا الغيب بآيه قالوا بكثرة التجارب) .

عاشراً : هناك قضية اقتصادية هامة فى محيط الأعمال والحرف وهى قضية الرزق ، وقد أخذت هذه القضية حيزاً كبيراً فى الأمثال الشعبية التى ردها الناس فى القرن التاسع عشر ، والتى تقدم نظرة المصريين لهذه المسألة ورؤيتهم لأسباب الاختلاف فى توزيع الأرزاق بين الناس . ويمكن من خلال مجموعة الأمثال أن نتلمس وجود تيارين متعارضين تعبر الأمثال عنهما؛ التيار الأول يركز على العامل الدينى والنواحي الغيبية فقط (تجرى جرى الوحوش غير رزقك ما تحوش) و (ربنا يرزق العمال والبطال والنائم على صماخ ودنه) و (قيراط بخت ولا فدان شطارة) ... الخ ، وهذه الأمثال وغيرها قد توهمنا بانتشار روح السلبية فى أوساط العمال فى ذلك الوقت ؛ حيث إن الاستسلام المطلق لهذه المعانى معناه أنه ما دام الرزق مقسوماً مسبقاً فإنه يمكن اعتبار ما يبذله الإنسان من جهد أمراً لا طائل من ورائه ، وبهذا فإن ذلك يعتبر مبرراً وحجة للفاشلين والعاطلين، وهذا الأمر غير صحيح فالمعانى السابقة لها مدلولاتها الجزئية خاصة وأن الأمثال الشعبية - كما ذكرنا من قبل - لا ترضى بالبطالة ، ولذلك أيضاً فإن هناك تياراً آخر تبينه الأمثال؛ وهو التيار الذى يفهم الرزق فهماً واقعياً ويصمم على أن الرزق يأتى بجهد الإنسان ولا يستحقه إلا من يعمل ويبذل الجهد ويكد من أجل الحصول عليه (الرزق يحب الخفية) و (الرزق تابع للقدم)؛ ويفهم من ذلك أن هذا التيار يرى أن الرزق لا يُمنح كهبة من السماء ولكن لا بد من دفع المقابل له نشاطاً وحركة وعملاً مستمراً؛ أى أن هناك ترابطاً عضوياً بين جهد الإنسان فى عمله وبين استحقاقه للرزق والجزاء الحسن والذى يمثل ثمرة هذا العمل .

حادى عشر : تقدم الأمثال الشعبية بعض الإشارات التاريخية غير المباشرة لأوضاع الأعمال والحرف المصرية فى القرن التاسع عشر يمكن أخذها كأدلة ظرفية على الأوضاع التاريخية المقدمة لنا فى الوثائق وكتابات المؤرخين . وعلى سبيل المثال من المعروف أن القرن التاسع عشر قد شهد تدخلاً كبيراً من قبل الدولة فى أمور الطوائف الحرفية ، وظهر هذا للتدخل فى صور أبرزها سياسة الاحتكار الجزئى التى اتبعتها محمد على ، وأيضاً التدخل فى تحديد الأسعار ، والتدخل فى تعيين مشايخ الطوائف وعزلهم ... إلى غير ذلك من أمور^(٢٤) . وقد قامت الأمثال الشعبية بترجمة هذه التطورات بإظهارها لمواقف المصريين فى مواجهتها ؛ فمن المصريين من ارتضى ذلك وأخذ يتوحد إلى رجال الحكم سواء بالرشوة (البرطيل شيخ كبير) ، أو بالاتفاق

على نسبة من المكسب (خباز ومحتسب) و (القباى شريك المحتسب) ، أو الرضا بأى عمل فى ظل الحكومة المصرية (إن عدم الميرى تمرغ فى ترابه) وهو الأمر الذى يؤكد مدى نفوذ الدولة فى الأوضاع الاقتصادية بدرجة جعلت كثيراً من العمال والحرفيين لا يأمنون على حياتهم إلا بالعمل الحكومى أو التمسح فى الأعمال الحكومية. وأيضاً من مظاهر تدخل الدولة ما تذكره كتب المؤرخين من أنه فى ٩ يناير ١٨٩٠م صدر دكريتو (الباتنتا) والذى ألغى التزام التمرين الحرفى وأصبح لا يؤلف بين أفراد الحرفة الواحدة سوى جماعات اختيارية ، كما سمح هذا الدكريتو بحرية الحرف؛ أى حرية الأشخاص فى تعلم ما يريدون من أعمال وحرف^(٢٥) ، وهو الوضع الذى يترجمه المثل الشعبى بسخرية مريرة واستهزاء (سبع صنایع فى یدى واسألوا عنى طبال وزمار وبيع لب ومغنى) .

وفى نهاية هذه الدراسة يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن الأمثال الشعبية تعمق لدينا الرؤية فى فهم صورة الأعمال والحرف فى مصر فى القرن التاسع عشر ؛ حيث إنها تقدم لنا رؤية العمال والحرفيين لأوضاعهم المختلفة ، وآرائهم وانطباعاتهم حول الأحداث التاريخية المرتبطة بأعمالهم والمؤثرة عليهم ؛ فالأمثال الشعبية تُعتبر فى مجموعها - فى ظل الإطار التاريخى لها - صورة تاريخية صادقة للأعمال والحرف المصرية ، وهى صورة لم ترسمها - على الوجه الأكمل - الدولة فى وثائقها ولا المؤرخين فى كتاباتهم ، بل رسمها أصحاب الشأن بأنفسهم ؛ ولهذا فمن الممكن التعويل عليها فى كتابة تاريخ الأعمال والحرف المصرية، واعتبارها مصدراً لآى دراسة فى هذا الصدد .

ملحق البحث
مختارات من أمثال الطوائف المهنية والحرفية في مصر
في القرن التاسع عشر

<p>١- الأطباء</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ اسأل مجرب ولا تسأل طبيب . ■ طبيب يداوى الناس وهو عليل . ■ عليل وعامل مداوى . ■ لما يطيب العليل ينسى جميل المداوى . ■ آخر الطب الكى . <p>٢- البحارة</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ تجرى الرياح بما لا يشتهى السفان ■ تضارب الريح والبحر قالت المراكب دى نوبة وقعت علينا . ■ قال يا ريس عد موج البحر قال الجيات أكثر من الرايات . ■ الريس يجيب الريح من قرونه . ■ النوتى فى حساب والريس فى حساب ■ الريس يحبك امسح إيدك فى القلع ■ المركب اللى فيها ريسين تغرق . ■ إن كثرت النوتية غرقت المركب . <p>٣- الخبازون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ باتت جعانة وجوزها خباز . ■ خباز ما يحب خباز . ■ خباز ومحتسب . ■ الرغيف المقر للصاحب اللى يدور ■ الرغيف اللى يلمع للصاحب اللى ينفع . ■ أنا خابزة وعاجنة . <p>٤- الخضرية</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ ضربوا بتاع البامة خرى ■ بتاع الملوخية قال داهية وطبلت على الخضرية . ■ ضربوا بتاع التوم خرى ■ بتاع الكزبرة . 	<p>٤- البيطرة</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ جاءوا لينعلوا خيل الباشا فمدت الخنفسا رجلها . ■ يتعلم البيطرة فى حمير الأكراد . ■ يتعلم البيطرة فى حمير الفقرة . <p>٥- الجزارون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ الجزار ما يخافش من كتر الغنم . ■ كل جزار كذاب . ■ صاهر كراشأتى جزار قال جا الخرا لباب الدار . ■ الخروف يسبق أمه على المجزرة <p>٦- الجمالون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ كل جمل وله جمال . ■ اللى يبيع الجمل ما ينقىش قراده . ■ الجمل فى شئ والجمال فى شئ . ■ إما بالجمال أو بالجمال أو بصلحب الجمل . ■ حدش شاف الجمل ولا الجمال . <p>٧- الحانوتية</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ أنت مغسل وضامن جنة . 	<p>٤- البيطرة</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ جاءوا لينعلوا خيل الباشا فمدت الخنفسا رجلها . ■ يتعلم البيطرة فى حمير الأكراد . ■ يتعلم البيطرة فى حمير الفقرة . <p>٥- الجزارون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ الجزار ما يخافش من كتر الغنم . ■ كل جزار كذاب . ■ صاهر كراشأتى جزار قال جا الخرا لباب الدار . ■ الخروف يسبق أمه على المجزرة <p>٦- الجمالون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ كل جمل وله جمال . ■ اللى يبيع الجمل ما ينقىش قراده . ■ الجمل فى شئ والجمال فى شئ . ■ إما بالجمال أو بالجمال أو بصلحب الجمل . ■ حدش شاف الجمل ولا الجمال . <p>٧- الحانوتية</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ أنت مغسل وضامن جنة .
---	--	--

<ul style="list-style-type: none"> ■ ضربوا بتاع القرع خـرى ■ بتاع البادنجان قال داهية ■ وطبلت على الجيران . ■ مطرت على الملح غنى ■ بتاع القلقاس . 	<p>٨- الحجامون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ الحجامة بالفلس ولا ■ الحاجة للناس ■ يتعلموا للحجامة فى ■ رعوس اليتامى . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ زى المراكبية ما ■ يفتكروش ربنا إلا ■ وقت الغرق . ■ زى عزومة ■ المراكبية من بعيد ■ لبعيد
<p>١٥- الخالكون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ خلال ما يحب خلال . 	<p>٩- الحدادون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ بينه وبينه ما صنع ■ الحداد . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ يركب بلاش ويغامز ■ امرأة الرئيس .
<p>١٦- الخمرجية</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ خمرجى ما يحب خمرجى . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ من جلور الحداد ■ ينحرق بناره . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ حايلا القلوع وارسينا ■ وأصبحنا مثل ما ■ أمسينا .
<p>٣٥- ضرابو الطوب</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ زى ضرابين الطوب يعدوا ■ بالآلوف ويتغطوا بالبروش 	<p>١٠- الحمارون (الحمارة)</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ لا تصاحب بطل ولا ■ حمار . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ المركب اللي تودى ■ أخير من اللي تجيب ■ .
<p>٣٦- الطبالون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ سبع صنایع فى يدى واسألوا ■ عنى طبال وزمار وبياع لب ■ ومغنى . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ كل حمار وله حمار ■ . 	<p>٣- البناعون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ أنا أبنى وهو يهد . ■ يا بانى فى غير
<p>٣٧- الطحّاتون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ انت لا لك فى الطور ولا ■ فى الطحين . 	<p>٢٨- الشحاتون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ الشحاتة كيميا . ■ ان ابتليت بالشحاتة ■ عليك بالباب العالى . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ ملكك يا مربى فى ■ غير ولدك .
<ul style="list-style-type: none"> ■ القمح يدور ويجى الطاحون ■ . ■ من الساقية للطاحون . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ شحات يكره شحات ■ . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ البانى طالع والحافت ■ نازل .
<ul style="list-style-type: none"> ■ لسانه زى رقاص الطلحون ■ . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ الشحات خرجت ■ عينه وصاحب البيت ■ على مهله . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ يبنى قصراً ويهدم ■ مصرأ .
<p>٣٨- العاهرات</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ ان كانت المية تروب القحبة ■ تتوب . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ علمتك الشحاتة ■ سبقتنى على الأبواب ■ لللى يعرف الشحات ■ طريق بلبه يا طول ■ عذابه . 	<p>١٧- الخياطون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ زى الخياط كنراه ■ تحت ...
<ul style="list-style-type: none"> ■ ان كانت المية تروب القحبة ■ تتوب . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ جوزوا بنت للشحات ■ تغتنى قالت حسنة يا ■ متى . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ زى الإبرة تكسى ■ الناس وهى عريانة .
<ul style="list-style-type: none"> ■ ان كانت المية تروب القحبة ■ تتوب . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ جوزوا بنت للشحات ■ تغتنى قالت حسنة يا ■ متى . 	<p>١٨- الخيالون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ كل فرس ولها خيال ■ .
<ul style="list-style-type: none"> ■ ان كانت المية تروب القحبة ■ تتوب . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ جوزوا بنت للشحات ■ تغتنى قالت حسنة يا ■ متى . 	<p>١٩- الراقصون</p>

<ul style="list-style-type: none"> كلم القحبة تدهيك وللى فيها تحببه فيك. القحبة الجوادة ما تحب لها قوادة . قحبة مدارية ولا حرة مبهرجة . تابت القحبة ليلة قتالت ولا والى يميك القحاب . ربنا يكفينا شر تاجر جديد وقحبة قديمة. الفواجر دموعها حواضر . ٣٩- العتالون <ul style="list-style-type: none"> زى العتال المشنوم ما يذكر الله الا تحت الحمل . ٤٠- المعصارون <ul style="list-style-type: none"> ما يجيب الزيت الا المعصار . ٤١- العطارون <ul style="list-style-type: none"> صباح الفوال ولا صباح العطار . ٤٢- الغزالون <ul style="list-style-type: none"> من يعرف عيشه فى سوق الغزل . الغزالة الشاطرة تغزل برجل حمار. ٤٣- الغنّامون <ul style="list-style-type: none"> غنّام ما يحبش غنّام . ٥٩- المكاسون <ul style="list-style-type: none"> لا تصاحب القواص ولا المكاس .. ٦٠- المنجدون <ul style="list-style-type: none"> باتت عريانة وجوزها منجد 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٩- شيوخ الكتاتيب <ul style="list-style-type: none"> بعد ما شاب ودوه الكتاب . ٣٠- الصاغة <ul style="list-style-type: none"> الذهب يعوز النخالة . ٣١- الصبّاغون <ul style="list-style-type: none"> زى الصبّاغين تتاه على صهر ايده. كل صبّاغ كداب . يموت الصبّاغ بحسرة المبلول . ٣٢- الصراماتية <ul style="list-style-type: none"> صراماتى ما يحبش صراماتى . قال اسمك ايه قال عنبر قال وصنعتك قال صراماتى قال خسرت الاسم بالصنعة . ٣٣- الصيادون <ul style="list-style-type: none"> كل غزالة ولها صياد . العصفور يتقلّى والصياد يتقلّى . لو كان فى الحداية خير ما فسات الصيادين . ٣٤- الصيارفة <ul style="list-style-type: none"> أعمى وعامل صراف . ما يدخل الدرهم الزغل الا على الصراف الشاطر . 	<ul style="list-style-type: none"> أول الرقص حنجلة . قال له ايش منعك من الرقص قال قصر الأكمام . ٢٠- الزيّالون <ul style="list-style-type: none"> زبال الدنيا وقاد الآخرة . زبال وفى ايده وردة . ٢١- الزجّاجون <ul style="list-style-type: none"> حجر فى دكان ازاز . ٢٢- الزمّارون <ul style="list-style-type: none"> يموت الزمّار وصباعه يلعب . طول ما انت طبال وانا زمّار ياما تشوف من الليلالى للملاح . زامر الحى لا يطرب . ٢٣- الزيّتون <ul style="list-style-type: none"> العمل بالزيت ولا للقعاد فى البيت . لو تاجر الفقير فى الزيت لمحا الله آية الليل . ٢٤- السريّاتية <ul style="list-style-type: none"> اسمه عنبر وصنعتة سريّاتى . ٢٥- السقّاعون <ul style="list-style-type: none"> باتت عطشانة وجوزها سقا . الى يشيل قربة
---	--	--

	<ul style="list-style-type: none"> ■ للصراف لما يفتقر يدور فسي الدفاتر القديمة . 	<ul style="list-style-type: none"> ■ مخروقة تخر على دماغه . ■ تبيع المية في حارة السقاين . ■ عمر التشفيت ما يملا قرب .
٢١- المنجمون	٥٤- للصوص	٢٦- السماكون
■ لا تعطى المنجم على دا	■ صار نقاب الغراير	■ كل سمالك كداب .
فلوس .	■ واعظ .	٢٧- السياس
٢٢- المهرجون	■ للحرامي على راسه	■ خلى العنص للسياس
■ دب لا يجلب ولا يجنب ولا	■ ريشة .	
يركب .	■ جه نقبه على شونة .	٤٤- الغوازي
٢٣- المؤذنون	■ للحرامي الشاطر ما	■ اللي يحتمى بغازية
■ على المؤذن أن يؤذن .	■ يسرقش من حارته .	■ تحميه .
٢٤- النجارون	■ زي الحرامي يقتل	■ الدنيا زي الغازية
■ باب النجار مخلع .	■ القتل ويمشى في	■ ترقص لكل واحد
■ انت لزقة بغرة .	■ جنازته .	■ شوية .
■ الشاب لما يتلع زي الباب	■ قالوا للحرامي احلف	■ زي حمار الغازية
المخلع	■ قال جاك للفرج	■ يسمع الدبكة يهز
٢٥- النحالون	■ علمتك السرقة	■ وسطه .
■ اللي ياكل العسل يصير	■ حطيت ايدك في	■ تموت الغازية
تقرص النحل .	■ للخرقة .	■ وكعبها يرقص .
٢٦- النشارون	■ الحرامي ما لوش	٤٥- الفخارون
■ زي المنشار ياكل داخل	■ رجلين .	■ لولا الكمورة ما
وخارج .	■ قالوا لسراق الدقيق	■ كانت الفاخورة .
	■ احلف قال لامراته	٤٦- الفراشون
	■ انخلي .	■ الفراش الشاطر ما
	■ قالوا لسراق العجين	■ يحتاج مهماز .
	■ احلف قال لامراته	٤٧- الفرانون
	■ اخبزي .	■ ادي عيشك للفران
	٥٥- الماوردية	■ ولو لكل نصه .
	■ زي سلام الموردي	٤٨- الفسخانية
	■ لبياع الفسيخ	■ زي سلام الموردي
	٥٦- المزينون (الحلاقون)	■ لبياع الفسيخ .
	■ مزين فتح باقرع	٤٩- القوالة
	■ استفتح .	
	■ ان حلق جارك بل	
	■ انت .	

	<p>٥٧- المسحراتية</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ سموك مسحر قال ▪ فرغ رمضان. <p>٥٨- المقتون</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ عاشر المغنى تغنى . ▪ المغنى يغنى وكل ▪ حى على معناه يسال ▪ غنا بلا نقوط زى ▪ ميت بلا حنوط. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ صباح القوَال ولا ▪ صباح العطار . <p>٥٠- القبانية</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ النقل ورا يا قبانى . ▪ القبانى شريك ▪ المحتسب . <p>٥١- القواصون</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ لا تصاحب القواص ▪ ولا المكاس . <p>٥٢- الكخالون</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ من العجايب أعمش ▪ كخال . ▪ جه يكحلها عماها . <p>٥٣- الكيالون</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ ما تم فولة مسوسة ▪ الا لها كيال أعور .
--	---	--

الهوامش

- (١) سلوين جبرنى شامبيون : أمثال الشعوب . ترجمة : أحمد مرسى . [ضمن] دراسات فى الفولكلور . تأليف : أحمد أبو زيد (وآخرون) . القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٢م ، ص ٣٠٧
- (٢) محمد قنديل البقلى : وحدة الأمثال العامية فى البلاد العربية . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨م ، ص ٦
- (٣) للكزاندركراب : علم الفولكلور . ترجمة : أحمد رشدى صالح . القاهرة ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨م ، ص ١٨ .
- (٤) فوزى العنتيل : الفولكلور ... ما هو ؟ الطبعة الثانية . بيروت ، دار المسيرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤٦ .
- (٥) فوزى العنتيل : المرجع نفسه ، نفس الصفحة .
- (٦) يان فانسينا : المأثورات الشفاهية . ترجمة وتقديم : أحمد مرسى . مكتبة الدراسات الشعبية - ٤٥ . القاهرة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ١٩٩٩م ، ص ٣٤٦ .
- (٧) انظر على سبيل المثال : فايقة حسين راغب : حقائق الأمثال العامية . الطبعة الأولى . القاهرة ، مطبعة أمين عبد الرحمن ، ١٩٤٣م ؛ أحمد تيمور : الأمثال العامية . الطبعة الأولى . لجنة نشر المؤلفات التيمورية . القاهرة ، مطبعة الاستقامة ، ١٩٤٩م ؛ وفاء الخناجرى : الأمثال الشعبية فى حياتنا اليومية . ط ٢ . الإسكندرية ، منشأة المعارف ١٩٨٧م ؛ سامية عطا الله : الأمثال الشعبية المصرية . ط ٢ . القاهرة ، ١٩٨٧م ؛ عادل غريب : قاموس الأمثال العامية . ط ١ . القاهرة ، مكتبة مدبولى للصغير ، ١٩٩٤م ... الخ .
- (٨) إبراهيم أحمد شعلان : الشعب المصرى فى أمثاله العامية . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م ؛ عزة عزت : الشخصية المصرية فى الأمثال الشعبية ، كتاب الهلال - ٥٦١ ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٦٧م .
- (٩) فاطمة حسين المصرى : محاولة لدراسة الشخصية المصرية من خلال بعض مظاهر الفولكلور المصرى ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة عين شمس ، ١٩٧٤م .
- (١٠) محمد إبراهيم أبو سنة : فلسفة المثل الشعبى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤م .
- (١١) أنور الجندى : أخطاء المنهج الغربى الوافد ، بيروت ، دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٨٢م ، ص ٢٥٦ ؛ محمد كامل عبد الصمد : الأمثال الشعبية التى تخالف ما جاء فى نصوص الإسلام وروحه . الإسكندرية ، المركز العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧م .

(١٢) بعد الانتهاء من كتابة بحثنا هذا ويتصفح كتاب (الإنتاج الفكرى العربى فى علم الفولكلور) للأستاذ الدكتور / محمد الجوهري (وآخرون) فى طبعته الأولى بالقاهرة سنة ٢٠٠٠ م ، علمنا بوجود دراسة للدكتور محمد رفعت عبد العزيز بعنوان (الأمثال مصدراً لدراسة التاريخ ، قراءة فى التاريخ المصرى والتاريخ السعودى) صدرت سنة ١٩٩٩م إلا أنه لم يتيسر لى الإطلاع على هذه الدراسة بعد .

(١٣) نبيلة إبراهيم : أشكال التعبير فى الأدب الشعبى، ط٢ . القاهرة ، دار نهضة مصر ، ١٩٧٤م ، ص ١٧٤ .

(١٤) لكاتب هذه الدراسة مقالاً (قيد الطبع) عن " تاريخية الأمثال الشعبية المصرية " .
(١٥) أهم كتب الأمثال الشعبية المصرية فى القرن التاسع عشر هو ما ذكرته الدكتورة عابدة إبراهيم نصير فى كتابها : الكتب العربية التى نشرت فى مصر فى القرن التاسع عشر ، والمطبوع بالقاهرة سنة ١٩٩٠م . وهى : جريـن (مترجم) : مجموع حكايات وأغاني وأنوار وأمثال، القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٨٨٦م ؛ محمود عمر الباجورى : أمثال المتكلمين من عوام المصريين . القاهرة ، المطبعة الشرفية ، ١٨٩٣م ؛ نعوم شقير : أمثال العوام فى مصر والسودان والشام، القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٨٩٤م ؛ نصرى حنا فقير : التحفة الأدبية فى الأمثال الشعبية، القاهرة ، مطبعة العصر التاسع عشر ، ١٨٩٤م . ويمكن إضافة بعض الكتب الأخرى لمجموعة الدكتورة عابدة وهى : جون لويس بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية فى عهد محمد على، ترجمة : إبراهيم شعلان . ط٣ . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠م ، وهو كتاب قام مؤلفه بتأليفه سنة ١٨١٧م ؛ كرلوندبرج الأسوجى : الأمثال السائرة والأقوال الدائرة عند أولاد العرب، لندن ١٨٨٣م ؛ يوسف خانكى : مجموع أمثال عامية مصرية، القاهرة ، مطبعة البيان ، ١٨٩٧م .

(١٦) الباجورى : مصدر سابق ، ص ٣ .

(١٧) نعوم شقير : مصدر سابق ، ص ٤ .

(١٨) انظر : على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠م ، ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ؛ عبد السلام عبد الحليم عامر : طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤ ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣م ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(١٩) أندريه ريمون : فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة : زهير الشايب . القاهرة ، مؤسسة روزاليوسف ، ١٩٧٤م ، ص ٩٩ .

(٢٠) على مبارك : مصدر سابق ، ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

- (٢١) انظر تفصيلات ذلك فى : عبد السلام عامر : مرجع سابق ، ص ١٣٢ - ١٣٣ .
- (٢٢) راجع : أحمد أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ط ٣ . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨م ، ص ١٢ ؛ حلمى محروس : دراسات فى الحياة الاجتماعية فى مصر ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٧٧م ، ج ١ ص ١٩ - ٢٠ ؛ رياض سوريال عطية : للمجتمع القبطى فى مصر فى القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة القاهرة (د . ت) ، ص ١٠٤ ؛ سمير عمر إبراهيم : الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢م ، ص ٢٥ ؛ عبد السلام عامر : مرجع سابق ، ص ١٤ وما بعدها .
- (٢٣) عبد السلام عامر : مرجع سابق ، ص ١٤ .
- (٢٤) عبد السلام عامر : المرجع نفسه ، ص ١٩١ وما بعدها .
- (٢٥) رياض سوريال عطية : مرجع سابق ، ص ١٠٤ ؛ عبد السلام عامر : مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .

النساء والطب والسلطة في مصر القرن التاسع عشر

خالد فهمي

(ترجمة شريف يونس)

في عام ١٨٢٥ وصل إلى القاهرة بناء على طلب والي مصر؛ محمد علي باشا، طبيب فرنسي من مرسيليا يدعى دكتور أنطوان بارثلمى كلوت Antoine Barthélemy Clot؛ ليضع نظاما طبيا للبلاد. وبعد سنتين نجح دكتور كلوت في إقامة مدرسة طبية حديثة، ألحقت بها إسبالية (مستشفى) جديدة مثيرة للإعجاب، كان هو أيضا الذي أنشأها، في أبي زعل في الضواحي الشمالية للقاهرة، والتي نجحت بحلول أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر في تخريج ٤٢٠ حكيما (طبيبيا) لخدموا جيش الباشا وأسطوله الكبيرين^(١). وكانت الاسبالية، التي سميت لاحقا اسبالية قصر العيني (بعد انتقالها إلى مقرها الجديد في جنوبي غربى القاهرة عام ١٨٣٧)، تهدف أساسا إلى علاج جنود جيش الباشا الضخم؛ أما السكان المدنيون فكانوا غالبا يعالجون في الاسبالية الملكية (المستشفى المدني) التي أنشئت في عام ١٨٣٧، وكانت تقع في حي الأزبكية، في شمالي غربى القاهرة. وفي الإسكندرية كانت اسبالية المحمودية التي أنشئت عام ١٨٢٧ تعالج جنود البحرية وعمال ترسانة الإسكندرية وعائلاتهم. وبالإضافة إلى إقامة المستشفيات وفتح ما يعتبر بكل المعايير مدرسة طبية مثيرة للإعجاب، أسس الباشا وكبير مستشاريه الطبيين نظام تطعيم ضد الجدري على مستوى مصر كلها، وأدخل العناية الطبية المجانية لسكان المدن، واضطلعوا، بعد إقامة مطبعة حديثة، بمشروع طموح لترجمة أكثر من خمسين عنوانا طبيا من مختلف اللغات الأوروبية إلى العربية^(٢).

وتعتبر مدرسة القابلات إحدى أكثر المؤسسات الطبية للعديدة التي شهدها مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر إثارة للاهتمام. فقد أقيمت عام ١٨٣٢ بهدف تعليم بعض الشابات بعض أسس للطب الحديث. ولثناء سنوات الدراسة الست، كانت البتتان الأوليان تركزان على محو الأمية العربية، تليهما أربع سنوات من التدريب المتخصص في المجالات التالية: الولادة، العناية بالأم قبل الولادة وبعدها، تضييد

الجروح، الكى، التطعيم، التشريط، الحجامه، ووضع العلاقات، بالإضافة إلى التعرف على معظم الأدوية شائعة الاستعمال وتحضيرها. وعلى ذلك لم تنلق هؤلاء الطالبات العلم فى مجال التوليد وحده على عكس ما يوحي اسم المدرسة، وإنما تلقين أيضا المعارف الأساسية للطب الحديث. وكان هذا سببا كافيا عند لافرن كونكي LaVerne Kuhnke، المؤرخة الرائدة فى هذا الموضوع، لأن تطلق عليهن لا دايسات، مثل القابلات التقليديات، وإنما حكيمات، أى طبيبات^(٣). وتواصل كونكي قائلة: إن المدرسة جديرة بالثناء أيضا لأنها كانت "أول مؤسسة تعليم حكومية للنساء فى الشرق الأوسط"^(٤). وفوق ذلك إذا قارنا بين وضع تلك المدرسة ونظيراتها المعاصرة فى أوربا سنجد أن المقارنة فى صالحها إلى حد كبير. فعندما كان الرجال (خصوصا فى إنجلترا وفرنسا) يحلون تدريجيا محل للنساء فى مهنة الطب، بحجة أنهن ضعيفات، وغير كفاء للخدمة الطبية، أو أنهن، خصوصا فيما يتعلق بالقابلات، يشكلن طبقة دنيا من ممارسى المهنة^(٥)، كانت مدرسة القابلات المصرية توفر للنساء الفرصة لتعلم العلوم الطبية الحديثة، وليكن جزءا من النظام الطبى الذى ترعاه الدولة.

كان الجانب الطليعى للمدرسة مثيرا لإعجاب كل الرحالة الأوربيين المعاصرين؛ فالأمر لم يقتصر على أنهم وجدوا النساء المصريات غير معزولات فى أجنحة الحريم، ولكن رأوهن يعملن فى مؤسسات الصحة الحديثة. فمثلا تأثر أحد هؤلاء الرحالة، الدكتور ويلد Wilde، وكان زميلا لكلية الجراحين الملكية فى أيرلندا، بأن محمد علي "ليس مشغولا فحسب بحياة جنوده ورعاياه، ولكن حتى بأدنى النساء فى أملاكه... فقد أوجد مرة أخرى قابلات من النساء فى مصر"^(٦). وأبدى رحالة آخر إعجابه بالسماح له بدخول المدرسة وبأنه وجد "عالما، طبيبا مسلما، يدرس النساء- إنها ثورة حقا. وحين يرى المرء هذا، يبدو مبهما أن نضيف أن الطالبات لم يبد عليهن الخرج على الإطلاق لبقائهن بوجوه سافرة، حتى فى وجود أوربيين. كانت رعوسهن محاطة ببساطة بحجاب من الشاش الأبيض يغطى الذقن وينساب برشاقة على الكتفين"^(٧). وبصعب ألا يلاحظ المرء أن الرحالة الأوربي فى هذه الحالة لم يكن مشمئزا من الحجاب، الذى كان أحد الموضوعين النمطيين اللذين كانا يبرزان دائما فى كتابات الزوار الأوربيين للشرق الأوسط فى القرن التاسع عشر (أما الموضوع الآخر فكان، بالطبع، الحريم). وتجرى الحجة المقدمة ضمنا فى هذا الوصف الموحى، وإن كان مختصرا، لمدرسة القابلات فى أوائل أربعينيات القرن التاسع

عشر، على النحو الآتي: كان من أثر التعليم الحديث الذي تلقته هؤلاء النساء، أنهن تتورن، ولم تستطع مؤسسة الحجاب التي عزلتهن وساعدت على وضعهن في موضع أدنى أن تقاوم ضغط الحداثة: فالحجاب الآن "ينساب برشاقة" وسرعان ما سيُنسى. فالحجاب لا يبدو هنا وكأنه يحجب الوجه ويمنع الرؤية والضوء، وهو الوصف الاستشراقي الغالب في كتب الرحالة الأوروبيين، وإنما هو "يحيط" بالرأس ويضفي الطهر على هذه الشخصيات الجميلة، مثل الهالة فوق رموس الملائكة والقديسين. والرسالة واضحة: الدين والخرافة والعادات القديمة لا تستطيع أن تكون ندا لقوة إغراء العلم الحديث.

وفوق ذلك لم يتمالك المؤرخون الأحدث أنفسهم من الإعجاب بالمدرسة؛ فأميرة سنبل رحبت بها بوصفها "واحدة من أكثر إصلاحات محمد علي جدارة بالتقدير"^(٨)، واعتبرتها ليلي أحمد بأنها توضح مدى تتور نظام محمد علي، بسبب "تفتحه وقبوله لوجود نساء يدرسن موضوعات أوربية"^(٩). لقد روى حقا أن هذه المدرسة قد غيرت بشكل حاسم وضع النساء المصريات بطريقة جعلتهن أكثر استعدادا من النساء الأخريات في الشرق الأوسط للمطالبة بتحررهن. وتتعجب ندى توميش من هذه التجربة قائلة: "ألم تكن هذه الغزوة لمجالات. تتجاوز تلك المقصورة بشكل تقليدي على [المرأة المصرية]، عاملا كبح تراجعها إليها؟ ألم تكسر تلك الرابطة الضعيفة التي تربطها باختصار بالحياة، تاركة خلفها شعورا بالحنين يفسر لماذا كنت المرأة المصرية أول امرأة في العالم العربي تدعى أن لها حقوقا في العمل وفي الحياة العامة والسياسية، بعد حوالي نصف قرن من الاستقلال الأكبر؟"^(١٠).

على هذا النحو جرى النظر إلى هذه المؤسسة ودراساتها؛ أي كمثال على المشروع المتطور الذي منحته حكومة إصلاحية لساكناتها المعزولات من النساء. فمجازات النور والرؤية والتنوير المصحوبة بإدخال العلم الحديث في مقابل الحجاب والدين والخرافة وفيرة في الأدبيات المكتوبة عن هذه المدرسة، مثلما هي الحال بالطبع بشأن كل المؤسسات التي استحدثها محمد علي "المستير". في هذا البحث أتحدى هذه الرؤية الإيجابية الحداثية التي اعتنقها عامة المراقبين المعاصرين والمؤرخين اللاحقين على السواء بشأن هذه المدرسة. قبالاعتماد على وثائق المدرسة المحفوظة في دار الوثائق القومية بالقاهرة، سأطرح مجموعة منظمة من الأسئلة بشأن أدائها اليومي، ستمكننا فيما أمل من أن نفهم بوضوح أكثر طبيعة وغرض

إنشائها، وتأثيرها على طالباتها اللاتي التحقن بها، وأثرها على المجتمع ككل. وبصفة خاصة سائير الأسئلة التالية: ما ظروف التحاق هؤلاء الفتيات ودراستهن بالمدرسة؟ وما المشكلات اللاتي واجهتهن عند تخرجهن في تولي مناصبهن وأداء مهامهن؟ وماذا كان رأيهن هن أنفسهن في هذه "التجربة" ككل وفي دورهن فيها؟ وأخيرا: ما الذي تخبرنا به هذه المؤسسة عن إدخال "الإصلاحات" الحديثة على المجتمع "التقليدي" - أي الإصلاحات التي كانت موجهة للنساء والتي كان من شأنها، حسب الرواية التقليدية عن هذه المدرسة، أن تحسن وضع المرأة في المجتمع؟

فبدلا من أن نرى في هذه المدرسة مجرد مؤسسة استعملتها الدولة لنشر التعليم الحديث بين النساء المصريات، أو تحسين وضعهن في المجتمع، أو حسب رواية أخرى، القول بإنها كانت مجرد مؤسسة أخرى استخدمتها الدولة لنشر نفوذها والسيطرة على السكان، يوضح هذا الفصل أن مدرسة القابلات، وكل المؤسسات الصحية بالطبع، كانت مواضع للصراع، دارت فيها معارك مختلفة عن "الحداثة" و"العلم". ففي سياق مدرسة القابلات وطالباتها، وبالمثل في سياق أي من مؤسسات محمد علي "الحديثة" الأخرى، كان يتم تنفيذ وتحدي الأفكار المختلفة بشأن "التحديث" و"الإصلاح" و"التطوير"؛ وفيها أثرت قضايا من قبيل مكانة المرأة الطبيعية في المجتمع، وآراء رجال الدين بشأن التغيرات التي كانت مصر تشهدا، والوضع النسبي لمختلف الجماعات الاجتماعية والإثنية في مصر. - يبين هذا الفصل، بدراسته عن قرب لمؤسسة كانت في مقدمة عملية "التحديث" للمثيرة التي شهدتها مصر القون التاسع عشر، أن أكثر الناس ارتباطا بهذه المؤسسة، أي خريجات مدرسة القابلات، لم يكن فقط موضوعات للانضباط وسيطرة الدولة، وإنما كن أيضا ذواتا واعية استفدن بشكل ملحوظ من الفرصة التي منحت لهن لتحسين وضعهن في المجتمع.

العلم وإنشاء الأمة المصرية.

ومع ذلك ربما كان من المفيد أن نتبع أصول الرؤية التقليدية لمدرسة القابلات قبل أن ندرسها عن قرب في أدائها اليومي. من المثير للاهتمام أن أحد هذه المصادر يتمثل في تصريحات محمد علي ذاته لزواره الأوربيين. كان هؤلاء الرحالة الأجانب تواقين لإضافة المزيد من الحيوية على رواية جولاتهم الشرقية، الغرائبية أصلا، بزيارة "العنكبوت العجوز في عرينه"، وهو الوصف الذي منحه رحالة بريطاني للقاء، الذي كاد يكون شعائريا، بالباشا في قلعة في القاهرة^(١١). كان الباشا، المستميت من

ناحيته في التأثير على الرأي العام في أوروبا وتحسين فرصه في إجبار السلطان العثماني على منحه الحكم الوراثي لمصر، يستخدم هؤلاء الرحالة في إطار مسعيه لتصوير نظامه كنظام مستنير وغير مستبد، يعمل على إدخال الأفكار الجديدة في ولايته بينما تعاني الأراضي المركزية في الدولة العثمانية من التعصب الأعمى والخرافة. ولما كان واعيا بأنه ليس من حقه أن يعين وكلاء سياسيين (سفراء أو قناصل) في العواصم الأوروبية: لأنه كان عمليا وقانونيا مجرد وال لولاية عثمانية، لم تتوفر له سوى أدوات قليلة متاحة لتحقيق مشروعه في التأثير على الرأي العام الأوروبي. وتتمثل إحدى تكتيكاته في إخراج زيارات السائحين الأوروبيين له بشكل مسرحي، وبالتالي يتحكم بمعنى ما فيما يكتبونه عنه^(١٢). وترجع الكتابات التي خلفها هؤلاء الرحالة أنه قد نجح غالبا في استخدامهم في هذا الغرض. انظر مثلا الرواية التالية عن مقابلة منحها للسير جون باورنج John Bowring، وهو "خبير" بريطاني أرسله اللورد بالمرستون Lord Palmerston، وزير الخارجية البريطاني، لمصر ليعد تقريرا عن الأوضاع المالية للبasha وعن حكومته، ولكنه أقام أيضا علاقة صداقة حميمة للغاية مع الباشا العجوز: "لا تحكم على" بمعيار معرفتك، قارن بيني وبين الجهل المحيط بي... لم أجد سوى القليلين ليفهموني ويقومون بما أمرهم به... لقد كنت وحيدا تقريبا في معظم فترات حياتي"^(١٣). كيف يستطيع المرء أن يقاوم التأثير بهذه التصريحات البارة التي يكشف فيها الباشا عن نفسه كمصلح عظيم يعاني الوحدة، نادرا ما فهمه شعبه، ولكنه مصمم مع ذلك على دفع بلاده إلى "الحدثة"؟ لقد انتشل البلاد، التي وصل إليها حين كانت تترنح على شفا الانهيار والبؤس، من حافة الفوضى الشاملة وحاول برباطة جأش وبانتظام أن يحدثها. إن ما يعنينا هنا هو إشارته إلى العلم الحديث في تبرير منصبه في مصر وفي الرد على النقد الأوروبي لحكمه وتمرده المثير للجدل على السلطان العثماني.

ومن المثير للاهتمام أن محمد علي، في محاولته للتأثير على آراء هؤلاء الزائرين الأجانب (بل والتحكم فيها)، وصل هو وكبار موظفيه إلى أقصى حد لتقديم المؤسسات المختلفة التي يفحصها هؤلاء الزوار بأفضل شكل ممكن، تماما مثلما يفعل الموظفون المصريون في عصرنا هذا عند حلول الزيارات "المفاجئة". فمثلا كتبت شوري الأطباء (إدارة الصحة) لديوان الجهادية، الذي يشرف على أنشطتها إداريا، قائلة:

"إن استتالية قصر العينى ربعها الآن بغير بنا وهذه الربع معد لعمل اجز لخانة

الاسبتالية وما يتبعها ومطبخ الاجزاخانة للموجود الآن عمل وقتنا [أى مؤقتا؟] وضيق جدا ومتعرض لجميع الاهويا والتراب لكونه فى حوش صغير فحبذا هذا المكان غير كافى ومتعب وعديم الانتظام حتى اننا لم عندنا] جراءة لتوريته الى السواح^(١٤).

وفى خطاب آخر كتب ديوان تفتيش صحة المحروسة (أى القاهرة) إلى طبطية مصر (شرطة القاهرة) لتخبرها أنه أثناء جولة تفتيشية فى شوارع المحروسة

"وجدنا تمن [أى حى] الازبكية أوسخها كليا ... مع ان مقتضى [أى من الأولى] أن يكون هذا التمن أنظف من خلافه لوجود ديوان ضبطية طرفكم به ولوجود سائر القناصل الافرنك والاوروباويين فهذا المناسبة لازم يكون نظيف نظافة عظيمة زيادة عن خلافه كما لا يخفى على حضرتكم... فالرجا مجازاة [المسؤولين عن هذه القذارة] ادبا لهم وعبرة لغيرهم ... سيما وأن سائر السواحين دائما بالمرور بجهات هذا التمن فبالملاحظة على [أى إذا رأوا] تلك الوساخة الموجودة به فيصير معلومهم ان سائر جهات المحروسة بهذه المناسبة وهذا لا ترضوا به سعادتكم"^(١٥).

وفى خطاب ثالث كتبت شورى الأطباء إلى ديوان المدارس تؤيد طلب أحد مدرسى مدرسة القابلات لتوفير إحدى المعدات المهمة التى تقتقر إليها المدرسة. وفى هذا الخطاب قالت شورى الأطباء إن طلبه ضروري "ليس فقط لشدة لزومه لفائدة التلامذة بل أيضا التميز للمدرسة نفسها التى تعود منها فوايد عظيمة على الأهالى سيما وإن جميع السواح المعتبرين يتوجهوا إليها لمعاينتها..."^(١٦).

ويبدو أن هذه الإعدادات البهرة كانت قد أتت أكلها: نظرا لأن السجلات تبين وجود شكاوى مستمرة من الأداء الواقعى للمؤسسات الطبية المختلفة، بينما وصف الكتاب الأوربيون المعاصرون الاسبتاليات كما لو كانت بلا نواقص. انظر مثلا وصف اسبتالية قصر العينى كما كتبه الدكتور وبلد، الذى سبق والتقينا به وهو مسحور بجهود الباشا لتعليم "أدنى النساء فى أملاكة". كانت زيارته لقصر العينى فى ٢٧ يناير ١٨٣٨: "كان معى خطاب يقدمنى لكبير المرافقين الطبيين، دكتور برونر Prunner، فزرت فى ذلك الصباح الاسبتالية العسكرية والكلية الطبية فى قصر العينى [كذا]... هذه المؤسسة الرائعة، وهى بلا جدال الأفضل تأسيسا، والمؤسسة التى تقدم،

من بين العديد من التحسينات الجديدة في مصر، أقوى برهان على إنسانية وليبرالية الباشا، [فهى] تقع وسط أفضل الحقائق الساحرة... ولا يسعنى سوى أن أقول إنها أكثر المؤسسات الطبية التى زرتها على الإطلاق نظافة وتنظيماً وكفاءة فى الإدارة" (١٧). إننى أقتبس من وِلد هنا وأضع طبعته عما رآه إلى جانب الخطابات التى كتبها موظفو الصحة التى تلمح إلى إمكانية أن زيارته ربما كانت معدة سلفاً للتحذير من استخدام روايات الرحالة بشكل غير نقدى ونحن نصيغ رؤانا لمدرسة القابلات. وبصفة أعم، أهدف إلى الإشارة إلى أن رؤيتنا للباشا العظيم قد شكلها الباشا ذاته إلى حد كبير. فالأمر يبدو كما لو أن الباشا قد نجح فى إملاء سيرته الشخصية حتى بعد وفاته. مرة أخرى، كان "العلم" هو ما لجأ إليه الباشا ليؤثر على رؤية زواره الأوروبيين لحكمه وحكمهم عليه. لقد ترك لنا هؤلاء المحاورون من الزوار الأوروبيين "شهادات عيان" عديدة عن الباشا وحكمه المستنير، علينا أن نقرأها بعناية، لا أن نقبلها بشكل غير نقدى على نحو ما فعل بعض كتاب سيرته (١٨).

ويمكن تتبع مصدر آخر لهذه الرؤية لتتور الباشا فى كتابات معاصريه المصريين، خصوصاً هؤلاء الطلبة الذين أرسلهم "ليروا بأعينهم... كيف ولماذا يتفوق علينا [الغرب]" (١٩). فقد أوفد ما يزيد على ثلاثمائة طالب للدراسة فى أوربا (فى فرنسا فى أغلب الأحوال) منهم حوالى خمسون طالباً أرسلهم لدراسة الطب، وبعد عودتهم بدأ البعض منهم فى ترجمة الكتب من اللغات الأوروبية ونشر المعرفة التى تلقوها فى أوربا بين زملائهم المصريين الذين أصبحوا يدرسون آنذاك فى استبالية قصر العيني المتوسعة. فهؤلاء الأطباء الشبان الذين اختارهم الباشا بعناية لم يكن لديهم أدنى شك فى أن محمد علي هو صاحب الفضل فى إدخال الطب الحديث فى مصر. فإذا كان الباشا يريد أن يصور نفسه كمستبد مستنير، فإن هؤلاء الطلبة الذين أرسلهم إلى أوربا كانوا يفضلون أن يعتبروه نبياً شغوفاً بتحسين أوضاع شعبه بحكمته وبصيرته وعزيمته. انظر مثلاً كتابات أحمد الرشيدى، أحد هؤلاء الطلبة، الذى أرسل إلى فرنسا عام ١٨٣٢ بعد أن أنهى دراسته فى قصر العيني، فقد كتب بعد عودته إلى مصر أن علم الطب "كان قد اندرس رسمه وانمحي من بلادنا أثره ووسمه... حتى من الله على تلك البلاد بأعظم الوزراء على سطح البسيطة مشرقاً ومغرباً... فخر الوزراء الأماجد محمد علي... فعزم أبقاه الله على أحياء ما اندرس هنا من العلوم" (٢٠). وأخيراً، أخذ الحكيم (الطبيب) ذاته على عاتقه مهمة ترجمة كتاب عن

الولادة والوضع للاستخدام في مدرسة القابلات الجديدة^(٢١).

لم يكن خطاب العلم والحداثة والتطوير منحصرًا في محمد علي ومحاوريه الأوربيين وطلبة المصريين: فالمؤرخون من المدرسة الوطنية في سعيهم المتواصل لإيجاد أبا مؤسساً للأمة المصرية صوروا الباشا العظيم في صورة هذا النوع من القادة. لم يكن "مؤسس مصر الحديثة"، إذًا، مجرد شخصية مألوفة لدى المؤرخين البريطانيين لأنه يذكرهم بمهمتهم الحضارية في الهند^(٢٢)، أو المؤرخين الفرنسيين الذين رأوا في سيرته امتدادًا منطقيًا لما خلفه نابليون ولم يكمله^(٢٣)، فالمؤرخون المصريون أيضًا اعتبروه بطلا وطنيا حقيقيا صمم على تخليص مصر من نيرها العثماني، واستخلاص البلاد أيضا من قبضة السيطرة الأوربية، والبريطانية خصوصا^(٢٤). غير أن تدابيرهم لتصميم برنامجاً حديثاً للصحة العامة هو الذي يعتبر - خصوصاً - أعظم إنجازاته؛ لأن به "أخذ للطب الحديث يتغلغل في غمار الريف، فكان أكبر عامل على تبديد سحب الجهل التي خيمت على البلاد قرونا طويلة"^(٢٥). وبالمثل اعتبرت أميرة سنبل مدرسة قصر العيني "أكثر من مجرد مؤسسة أكاديمية إضافية... فقد لعبت دورا مركزيا في خلق مهنة طبية في مصر، و... أصبحت بذلك تمثل مركز حضارة قدر لها أن يكون لها أثر تنويري على البلاد ككل"^(٢٦).

أصول مدرسة القابلات

بدلاً من أن نعتبر إقامة مدرسة طبية حديثة عام ١٨٢٧، أو مدرسة القابلات بعدها بخمس سنوات، "مركز حضارة" ساعدت على "تبديد سحب الجهل التي خيمت على البلاد قرونا طويلة"، سأحاول في الصفحات القليلة اللاحقة أن أضع "تجارب" الباشا هذه ضمن سيرته العسكرية الأشمل. فقد كانت إقامة جيش وأسطول ضخمين في وقت مبكر كالعشرينيات من القرن التاسع عشر (وصل عدد القوات المقاتلة إلى الذروة بعد عقد، فبلغ رقما مذهلا هو ١٨٠ ألف مقاتل) هي التي دفعت الباشا للاضطلاع ببرنامج إصلاح طبي مكلف ومثير للخلاف. فقد أدرك الباشا أن خلق جيشاً قائماً على التجنيد يستتبع جمع وتدريب عشرات الآلاف من المجندين في معسكرات محروسة بإحكام وتعليم آلاف الطلبة في مدارس عسكرية لا تقل ازدحاماً، وهي أفعال تشكل بحد ذاتها خطراً صحياً معتبراً، لأسباب ليس أقلها أهمية أن مصر كانت عرضة لزيارات متكررة من وبائى الطاعون والكوليرا^(٢٧).

ولا يقل عن ذلك أهمية الاهتمام بحجم القوة المقاتلة المحتملة، والذي تعاضم مع تزايد تواتر أوامر التجنيد والسخرة^(٢٨). وبصفة خاصة، فيما يتعلق بالقضية محل البحث هنا، مسألة ارتفاع معدل وفيات الأطفال بسبب الجدري ووفاة الأطفال حديثي الولادة. وكان يُعتقد أن كلا الأمرين يمكن التعامل معه بكفاءة إذا ما أولى الاهتمام الكافي لتكوين فريق من النساء اللاتي يعملن حكيمات للصحة. كان كلوت بك يشارك معاصريه في تحاملهم على الدايات التقليديات، وكان يعتبرهن وحدهن مسئولات، بممارساتهن الخرافية غير العقلانية، عن عدد كبير من حالات الولادة المتعسرة ووفاة عدد كبير من الأطفال حديثي الولادة كل عام. وكان يأمل في أن يوفر فتح مدرسة للقبالات الفرصة لاستبدال حكيمات متعلّقات تعليمًا صحيحًا محل الدايات التقليديات، كخطوة نحو الإبادة الكاملة لما كان يعتبره "رمزا لكل المركب المعقد لـ"طب الرُّكّة" أي طب الزوجات العجائز بكل تزييفاته السحرية ورقاه وتعاويذه"^(٢٩).

غير أن الجدري هو الذي اعتُبر أكثر تدميرا لأحلام محمد علي التوسعية؛ تكفى فقط معدلات الإصابة العالية لتوضيح أهميته: في أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر، كان يقع ضحية له خمسون إلى ستين ألف طفل سنويا، فكان بالتالي مسئولا عن رفع معدل وفيات الأطفال بنسبة أربعين أو خمسين في الألف، وهو ما رفع بدوره معدل الوفيات العام السنوي بما يتراوح بين ثلاثة وأربعة في الألف^(٣٠). وفي مواجهة ذلك أمر الباشا كِتخداه (نائبه) في وقت مبكر يرجع لعام ١٨١٩ بوضع برنامج تطعيم ضد الجدري على مستوى البلاد^(٣١). وبعد خمس سنوات طلب الباشا من م. دروفيتي M. Drovetti، قنصل فرنسا العام، إحضار عدداً من الأطباء من فرنسا لإدارة نظام تطعيم في الريف، فوصل ثلاثة منهم إلى مصر وبدأوا في تطعيم الأطفال ضد الجدري في مختلف مديريات الدلتا^(٣٢)، ثم انتقلوا إلى مصر الوسطى في العام التالي^(٣٣). وبعد وصول دكتور كلوت عام ١٨٢٥ وتوليّه مسؤولية مؤسسة الصحة بمجملها، أقنع الباشا بأن السيطرة الفعالة على الجدري والأمراض الأخرى تتطلب الاهتمام بالصحة والقواعد الصحية للنساء والأطفال، الذين لم يكونوا حتى ذلك الحين هدفا للسياسة الصحية العامة^(٣٤). وأوضح كلوت "ضرورة تدريب نساء على حماية صحة نساء مصر وأطفالها"^(٣٥)، ويجب خصوصا أن يُعهد لهن بالتحصين ضد الجدري، وهو ما كان حلاقو الصحة ينجزونه بصعوبة.

وإذا كانت السيطرة على الجدري هي الهدف الأول الذي دفع الباشا عام ١٨٣٢

ليقبل نصيحة كبير مستشاريه الطبيين ويوافق على إقامة مدرسة للقابات، فإنه لم يكن العامل الوحيد. فقد كان هناك مرض أكثر خطورة تتطلب السيطرة عليه إيجاد سبيلاً للوصول إلى النساء وإتاحة أجسادهن للنظرة الطبية الفاحصة: وهو الزهري. وربما كانت علاقة الزهري بجيش محمد علي أكثر وضوحاً من علاقة الجدرى به، ففي مصر القرن التاسع عشر، مثل كل مكان آخر آنذاك، كان يُعتقد أن الزهري ينتشر أساساً من خلال الدعارة، وهي ظاهرة غير مرغوب فيها، وإن كان يبدو أنه لا يمكن تجنبها، تصاحب جيوش القرن التاسع عشر الحرارة التي بالإضافة إلى ضخامتها كانت تمتاز عن الجيوش السابقة عليها بأنها لم تكن تسرح بعد انقضاء هذه الحملة أو تلك بل كانت جيوشاً تتصف بالدولم.

وهناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن الدعارة كانت تتزايد في مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهو أمر لا يعود تماماً إلى أي انهيار مفاجئ في الأخلاق، أو أي زيادة مفاجئة في الرنيلة، على نحو ما تمثلها العالمية كوتشوك هانم^(٣٦)، أو تختها، أو "خولات"^(٣٧) القاهرة الذين يرقصون في الشوارع بملابس نسائية لإمتاع الأغنياء والفقراء على حد سواء. كما لا يرجع إلى ما يلمح إليه كلوت، وهو ارتفاع معدل الطلاق أو "الطبيعة الشبقية للنساء المصريات"^(٣٨)، وإنما ترتب بالأحرى على التمزيق غير المسبوق للحياة العائلية الذي نتج مباشرة عن سياسة التجنيد النهم، التي أجبرت عشرات الآلاف من الرجال على التنقل من مدينة لأخرى ومن منطقة لأخرى، تاركين خلفهم الزوجات والأمهات والبنات. "اضطر العديد من الزوجات الشابات، وقد هُجرن بهذا الشكل، تحت وطأة الجوع أو لتجنب هلاك أبنائهن، إلى الانضمام إلى العوالم [أي الدعارة]، وسوف يكتسبن بالضرورة وبسرعة كل عاداتهن الخلية"^(٣٩). وقد وصف سان جون زيارة قام بها لبني سوييف في مارس ١٨٣٣، من المرجح أنها تمثل مشهداً نموذجياً: "عند وصولنا إلى المدينة كان ثمة صخب ونشاط غير عاديين بشكل ملحوظ في الشوارع... وسرعان ما اكتشف السبب: كان أحمد باشا يكن قد وصل على التو من الحجاز ومعه قسم من الجيش المصري، وكان الجنود... يوزعون أنفسهم في كل أنحاء المدينة، ليخطفوا متعجلين المتع الفظة التي يجدونها في متناولهم. وبالتالي ظهرت كل الفتيات الراقصات، وشرع المغنيون والموسيقيون في العمل، ووجدنا للفنادق مشغولة عن آخرها بهذه الحثالة العسكرية بحيث تعذر العثور ولو على غرفة واحدة"^(٤٠).

ومن الواضح، كما تبين من ملاحظة هذا الزائر الأوربي المعاصر، أن جيش الباشا لم يكن يشكل ضغطاً على ثروات البلاد وحدها، بل أيضاً على النساء في أية منطقة يحدث أن يزحف عبرها. وبالتالي ساعد جيش محمد علي، مثلما يحدث في جميع التحركات العسكرية، في نشر الأمراض التناسلية حيثما زحف^(٤١). فمثلاً بعد اندلاع الحرب السورية عام ١٨٣١ مباشرة واجه الجيش حالة وبائية خطيرة للزهري^(٤٢). وعجزت مستشفيات الميدان التي أقيمت على عجل في سوريا عن متابعة الأعداد المتزايدة من الجنود المصابين بالزهري، واضطر الجيش لإعادة الكثيرين إلى مصر ليعالجوا هناك^(٤٣). وكشفت إحدى عمليات الفحص الطبية التي أجريت في الجيش عن أن عدد المصابين بالزهري يساوي عدد كل المرضى الآخرين مجتمعين^(٤٤). وكان على محمد علي وقد أدرك خطورة الوضع أن يأمر أحمد باشا بكن، ابن اخته، أن يشرف بنفسه على عملية الفحص الطبي^(٤٥). وأخيراً، كدليل على الاهتمام الخاص بالزهري، وضعت خانة خاصة له (وأخرى للجرب) في نماذج التقارير اليومية المطبوعة للمستشفيات في سوريا، ولم يكن على مدير الاستبالية سوى أن يكتب أمامها عدد الجنود المصابين بالزهري^(٤٦).

ولما وجد كلوت بك أنه يواجه ما يشبه الوباء في معدل الإصابة بالزهري، وعدم كفاءة الأطباء المشرفين في التصدي له، كتب كتيباً مخصصاً للموضوع، ترجم إلى العربية وطُبع في مطبعة الجهادية^(٤٧). وكان الكتيب على هيئة خطاب شخصي من حكيمباشي (كبير أطباء) الجيش لأطباء الآليات لمساعدتهم على فهم محتواه. ولكن أياً كانت فوائد هذا المقال في مساعدة الأطباء الشبان على تشخيص وعلاج المرض، فإن السلطات قد شعرت بأن المشكلة الأساسية تكمن في المحل الأول في فشل المؤسسة العسكرية في منع انتشار المرض. ومن الواضح أن منع الإصابة كان يتطلب نظاماً صارماً في السيطرة على حياة الجنود الجنسية، وحظراً صارماً على دخول النساء إلى المعسكرات أو التكنات^(٤٨). فلم يُسمح للرجال باستقدام المومسات، وتم تطبيق الأمر أيضاً على الضباط الأوربيين "أيا كانوا"^(٤٩)، وعلى الضباط المتحدثين بالتركية^(٥٠).

بمجرد منع دخول المومسات إلى المعسكرات، وإصدار اللوائح الصارمة ضد التماس الجنود والضباط لخدماتهن، أصبحت المشكلة الرئيسية هي زوجات الجنود. ففي البدء كان يُسمح لعائلات الجنود باللاحاق بهم وتتبعهم من معسكر لآخر طالما

ظلوا في مصر^(٥١)، ولكن بمرور الوقت أصبح من الواجب إيقاف هذه الممارسات لأسباب صحية. غير أنه ثبتت صعوبة تطبيق قرار حرمان الجنود من زوجاتهم، فقد تنكرت بعض النساء في هيئة جنود ليتبعن أزواجهن على طول الطريق وحتى سوريا^(٥٢). وحين أصرت السلطات على منع الزوجات من مصاحبة أزواجهن تذر الرجال بشدة "قسُح لزوجات ومحظيات ووالدى المجندين بمصاحبتهن، للحد من الشعور باليأس بقدر الإمكان"^(٥٣).

أثبت محمد علي بتسليمه بحاجة الجنود من هذه الناحية أنه أكثر مرونة وبراجماتية من قادة الأسطول البريطاني المعاصرين، الذين كانوا يهدفون إلى تحقيق معيار أخلاقي "كان في مجمله مرتفعاً للغاية بالنسبة للرجال الذين يتناولهم... بواسطة نظام من الضغط بلا تمييز، غير منطقي برمته، بما في ذلك عدم السماح للرجال بالنزول إلى الشاطئ حين يكونون في الميناء"^(٥٤). هدأ السماح للنساء بالحقاق بأزواجهن في سوريا الجنود وساعد على كبح التمردات التي كانت ممكنة، ولكنه خلق مشكلات صحية خطيرة ساهمت في نشر الزهري والأمراض التناسلية الأخرى بين هيئة الجنود، وأصبحت السلطات تواجه صعوبة في التعامل معها.

يصور كلوت بك في القسم الثاني من كتيبه عن الزهري طريقة كان يأمل في أن تكون فعالة في السيطرة على انتشار الزهري من خلال الوقاية بدلا من العلاج. وهي طريقة تتناول بالدرجة الأولى الأحوال الصحية لمساكن الزوجات وأجسادهن. فكان يجب تقسيم زوجات جنود كل آلاى إلى أربعة أقسام، تناظر الأورط التي ينقسم إليها الآلاى، فيتم عزلهن وفحصهن على يد زوجات الأطباء المسؤولين عن رجال الأورطة المعنية^(٥٥). وكان على الأطباء أن يعلمن زوجاتهن طريقة تشخيص الزهري والتعرف على أية أعراض على أجسام النساء اللاتي يوقعن الكشف عليهن. وبعد ذلك يجب على "الطبيبات" أن يبلغن النتائج إلى أزواجهن بعد كل كشف أسبوعي. والأهم من ذلك أن الجنود أمروا بالآلاى يسمحوا بدخول أية امرأة إلى المعسكرات باستثناء زوجاتهن، "ولو كانوا أمهات وأخوات وغير ذلك فان ذلك يحوج العسكرى إلى زيادة المصروف وإنفاق قوته عليهم ويورثه الأمراض"^(٥٦).

يتضح من هذه الانعطافة في الشؤون العسكرية أن كلوت بك كان يدرك بوضوح أن هؤلاء النساء، سواء كن زوجات أو محظيات أو مومسات، يشكلن خطرا صحيا

كبيراً. وقد واجه اقتراحه الأول بمنع النساء من الالتحاق بأزواجهن لأسباب صحية بمعارضة اضطرت السلطات العسكرية للاستسلام لها وإهمال توصياته. غير أن السماح بدخول النساء إلى المعسكرات خلق مشاكل واضحة، وخصوصاً مشاكل صحية، كانت مؤسسة كلوت بك للطبية المبهرة، كما أدرك هو ذاته، غير مؤهلة لحلها لافتقارها إلى هيئة عاملة مؤهلة مسموح لها بالكشف على النساء.

وإذا كانت حالة الجيش الصحية قد أزعجت كلوت بك، فإن انزعاجه قد تزايد حين أدرك أن الزهرى قد انتشر بشكل وبائى بين طلبة المدارس العسكرية فى القاهرة. فحين أبلغ فى يونيو ١٨٤٧ أن عدد الطلبة المصابين بالزهرى قد بلغ ٣٠٥ فى مدرسة واحدة كتب رسالة توبيخ فظة لديوان المدارس طالباً منهم أن يتخذوا إجراءات جادة للسيطرة على الوضع^(٥٧). أجاب ديوان المدارس قائلاً: إن كلوت بك يبالغ فى الأمر نظراً لأن عدداً من الأسماء فى القائمة التى أرسلها مكررة أكثر من مرة، وبالتالي فإن العدد الإجمالى للطلبة المصابين ليس بالقدر الذى يدعيه. رد كلوت بك على هذه الحجة قائلاً: إنه حتى لو كانت بعض الأسماء مكررة فإن العدد يظل كبيراً بما يكفى ليثير القلق. وختم رده قائلاً: إنه الانتشار الشديد للمرض يعود بلا شك إلى "وجود عدم أدب وافعال الأمور الغير لائقة"^(٥٨).

وفى النهاية قرر كلوت بك أن جذر المشكلة يكمن فى الدعارة:

"ولسبب هذا الدأ يكون عدم معالجة النساء الفواحش المصابين به [أى أن السبب وراء انتشار هذا الداء هو عدم معالجة المومسات اللاتى قد يكن مصابات به] لأن حرمة واحدة تكون مصابه به تكفى لعدوة مائت رجل [أى يمكن أن تعدى مائة رجل] فمن حيث ان موجود فى المديرىات اسبتاليات فيكون اجراء عظيم جبر تلك الحريمة على معالجتهم... وعلى ظننا ان معالجة الحريمات الفواحش فى الاسبتاليات لا مانع لها لأن تلك الحريمة بما ان لا حيا عندهم فى فعل الفسق والزنا بكل وقاحة لا يوجب حبذا ان يكون عندهم حيا فى تسليم أنفسهم للمعالجة [أى أنه نظراً لأن هؤلاء المومسات لا حياء لهن فبالطبع لسن يعترضن على الذهاب طواعية للإسبتاليات لكى يُكشف عليهن]... فنرجو ... الالتفات لهذا الأمر ومعالجة الحريمة الفواحش هو أحسن من منعهم [من ممارسة عملهن؟] لأن تلك الحريمة واسطة ضرورية لصيانت النساء الأحرار وعدم منعهم [أى

السماح لهن بممارسة عملهن بشرط الكشف عليهم طبيياً] يكون أوفق من استعواضهم برزيلة أقبح منهم وضد الطبيعة البشرية ومعنا [أى معنى] قولنا هذه الأولاد الذين بحجت الرقص يفعلو ما لا ينبغى ذكره" (٥٩).

رأى كلوت بك أن مفتاح السيطرة على انتشار الزهرى يكمن إذاً فى القدرة على الكشف على المومسات وعلاجهن: لأنهن كن فى نظر كلوت بك مسئولات وحدهن عن انتشار المرض بين "النساء الأحرار"، وهو الاسم الذى كان يُطلق على نساء الطبقة العليا المسلمات. يضاف إلى ذلك أن الافتقار إلى الفحص الطبى للمومسات أجبر الرجال، خوفاً من العدوى بالأمراض التناسلية، على البحث عن المتعة فى مكان آخر، وارتكاب "ما لا ينبغى ذكره"، أى ممارسة الجنس مع الأولاد "الخولات". غير أن الفحص الطبى الإجبارى الأسبوعى للمومسات لم يتقرر إلا بعد الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ (٦٠). ومع ذلك يبدو مما سبق أنه كان هناك بعض الإدراك منذ وقت مبكر يرجع إلى ثلاثينيات القرن التاسع عشر للحاجة إلى ممارسات للطب ليفحصن المومسات من سكان المحروسة والمدن الكبرى الأخرى. بل وتمثلت إحدى محاولات السيطرة على هذه الجماعة السكانية المنتشرة من المومسات فى محاولة تجنيد بعضهن فى مدرسة القابلات. ففى خطاب موحٍ من شورى الأطباء لديوان المدارس قال كلوت بك:

"والحال أن محروسة مصر كبيرة وبها عددا كثيرا من البنات البعض اغلبهم يتما وفقرا ولسبب عدم اقتدارهم على المعيشة كثيرا منهم يرتكبوا الرزايل والقبليح... فنؤمل... المخاطبة لسعادة ميرلوا ظابط بك [أى رئيس شرطة المحروسة] ليجلب [؟] مشايخ الأتمان وبولاق ومصر القديمة والزام كل منهم باحضار ثلاثة بنات لأجل أخذ ما يلزم [منهن]" (٦١).

يتضح من هذه المراجعة السريعة للأسباب التى ربما تكون قد دفعت السلطات لإقامة مدرسة طبية للنساء أن الغرض لم يكن الشروع فى مشروع "تنويرى" بين السكان من النساء. ربما كان كلوت بك مهتماً بالأخلاق العامة، وكان كما هو واضح مشتمزاً من "عدم الأدب والأمور الغير لائقة" لطلبة المدارس العسكرية، وربما مهتماً أيضاً بتنظيف المحروسة من المومسات اللاتى كن يفترشن طرقاتها، وربما كان أيضاً صادقاً فى رغبته فى إعطائهن فرصة أخرى؛ غير أن السبب الأول

لتأسيس مدرسة القابلات بمساندة محمد علي الكاملة لم يكن تحرير سكان المحروسة المومسات، ولا كان منح "نسائها الأحرار" الفرصة للحصول على تعليم حديث، وإنما كان بالأحرى الحاجة إلى الحفاظ على صحة الجنود في الجيش، التي كان يُعتقد أنها مهددة بالمومسات المصابات بالزهري وبالدائيات التي رفعت ممارساتهن النابعة من الخرافة معدل الوفيات بين الرضع، بما يهدد في نهاية المطاف حجم القوة المقاتلة المحتملة. ونستطيع أن ندعم القول بأن الدافع الرئيسي لإقامة هذه المؤسسة الجريئة كان يتشكل من كل من معايير الصحة العامة للسكان التي كانت تؤثر بدورها على حجم الجيش وهدف المراقبة الدائمة للأخلاق العامة، من مراجعة واجبات ومسؤوليات طالبات المدرسة عند تخرجهن والمهمات التي كُلِّفَ بها. ولكن قبل أن نتبع خريجات مدرسة القابلات لنرى ما إذا كن قد حقن بالفعل توقعات السلطات بعدما تولين مناصبهن؟ ثمة كلمة واجبة الآن عن هؤلاء النساء، من هن أولاً؟ وكيف التحقن بالمدرسة؟

المشكلات المبكرة: العثور على طالبات ومعلمات

كانت أول مشكلة واجهت كلوت بك في إقامة المدرسة الجديدة هي العثور على بنات قادرات على إكمال ما يعتبر بكل المعايير برنامجاً تدريبياً طويلاً وصارماً وغير تقليدي. فالناس عموماً، لا النساء فقط، قاوموا سياسة محمد علي التعليمية "التقدمية". ولم تكن هذه المقاومة ناتجة عن تعصب أعمى أو معارضة رجعية لـ "العلم" الحديث، وإنما كانت نتيجة طبيعية لطريقة تطبيق سياساته والمنطق الذي أملاها. وهنا يجب أن نتذكر أن محمد علي لم يكن مستريحاً لفكرة التعليم العام، ناهيك عن مسألة تعليم النساء من السكان، لأنه كان قلقاً بشأن المشكلات السياسية والاجتماعية المقدر لها أن تنشأ إذا حصل رعاياه من المتحدثين بالعربية على فرصة تحدى القلة الحاكمة العسكرية/ البيروقراطية المتحدثة بالتركية التي جمعها حوله بك وواجتهاد^(٦٢). وبالتالي كان الباشا يعارض فتح مدارس أولية لتعليم البنات (أو الأولاد.. طبعاً). فقد فتح هذه المدارس الابتدائية فقط بعد أن أصبحت الحاجة الملحة إليها بالغة الوضوح، حين أصبحت المدارس الثانوية والعالية عاجزة عن العمل بسبب النقص في الطلبة غير الأميين. وبالتالي كانت سياسته التعليمية متخبطة، وبدأت بالأحرى كسلسلة من القرارات غير المتسقة، اتخذت كرد فعل على أزمات. ويتضح هذا بصفة خاصة في حالة مدرسة القابلات التي كانت، على خلاف مدرسة أبي زعبل الطبية التي جندت

طلبتها من طلبة الأزهر الرجال، تفتقر إلى مؤسسة مماثلة للبنات تستطيع أن تزود كلوت بك بطالبات غير أميات قويات البنية قادرات على مواظبة الدراسة لسنوات عدة.

وفوق ذلك نادرا ما سمح محمد علي وكبار موظفيه للسكان بالالتحاق بالمؤسسات التعليمية، المفترض أنها مفيدة لهم، بإرانتهم الحرة. فقد قاوم الفلاحون بضراوة تجنيد الطلبة لمدارس الباشا، وكان للوالدان غالبا ما يخفيان أطفالهما ليتجنبوا وقوعهم في أيدي رجال الباشا. لم يفجر هذه المعارضة نفور متأصل من قيم التعليم، وإنما طريقة إدارة السلطات لعملية إلحاق الأطفال بالمدارس: كان يجرى إرسال الموظفين المتحدثين بالتركية من القاهرة ليجمعوا أكبر عدد يجدونه من الأطفال الصغار، ثم يسحبونهم إلى المدارس، وبالتالي دفعوا الفلاحين لإجراء مقارنة بين جمع الأطفال للمدارس وعصابات التجنيد وموظفي السخرة وجباة الضرائب. وكانت المعارضة تتخذ أحيانا طابعا مأسويا، مثل حالة الأم التي بترت إصبع ابنها للحيلولة دون إلحاقه بإحدى مدارس الباشا؛ ومع ذلك طُلب منه لاحقا أن يلتحق بها أيا كانت حالته^(٦٣).

في ضوء هذه المشكلات في العثور على بنات متطوعات للالتحاق بالمدرسة لجأت السلطات إلى "إجراء يبدو لنا الآن بالغ الشذوذ"^(٦٤): أرسل الموظفون إلى سوق الجوارى لشراء عشر بنات حبشيات وسودانيات، شكلن الدفعة الأولى من طالبات المدرسة. وقد ألحقن في البداية باسبئالية أبي زعبل، وأمر الباشا بتعيين اثنين من الخصيان من قصره بالقلعة لحراستهن في مكانهن الجديد. وبعد ثلاث سنوات جلبت السلطات عشر بنات أخريات من سوق الجوارى بالمحروسة؛ ليرتفع العدد إلى عشرين طالبة. وبعد ذلك أخذت الحكومة عشر بنات صغيرات من مارستان المنصورية القديم، الذي كان تكية للفقراء منذ عصر المماليك^(٦٥). كانت هؤلاء الفتيات ممن أرسلهن أهلن إلى هذا المارستان ليعالجوا ولم يطلبوا استردادهن. من هذا المزيج "الشاذ" من الإماء سابقا ونزيلات التكايا القديمة للمحروسة تشكلت النواة الأولى لهيئة طالبات مدرسة للقبيلات.

وبرغم حاجة الحكومة الملحة لهؤلاء الحكيمات للقيام بمهام طبية عديدة، كما سنفصل فيما بعد، ظلت صعوبة العثور على بنات مناسبات للمدرسة مشكلة خالدة

رافقت المدرسة على مدى تاريخها. كان كلوت بك يتخيل في البداية أنه يمكن تجنيد عدداً يصل إلى مائة فتاة، وهو رقم يمثل الحد الأدنى المطلق الضروري لتشكيل هيئة طبية نسائية أساسية^(٦٦)، ولكن نادراً ما وصل عدد الطالبات إلى نصف هذا الرقم: فبعد نقل المدرسة عام ١٨٣٧ من أبي زعبل وإحاقها بالاسبائية الملكية في الأزبكية مباشرة، لم يكن فيها أكثر من اثنتين وعشرين فتاة؛ وبحلول الأربعينيات من القرن التاسع عشر كن إحدى عشرة فتاة فقط^(٦٧). وفي عام ١٨٤٤، طلب كلوت بك، بناءً على طلب عيسوى النحراوى، المشرف على المدرسة (كما سنذكر لاحقاً)، تعيين ستاً من هؤلاء الحكيمات للقاهرة: أربعاً لأثمان (أحياء) القاهرة الثمانية، واثنين لبولاق ومصر القديمة. غير أنه تبين أنهم لم يكملن المقرر الدراسى التدريبى، وسرعان ما تبين أن "إذا اشغلت عدد التلامذة المذكورة يلزم الأمر إلى مدة مائة سنة لحين ان القطر المصرى يستكمل فى القابلات"، وبالتالي تقرر ألا يتم تخريجهن بالكامل من المدرسة، وإنما يقمن بتقسيم جدول عملهن اليومى بين الدراسة وأداء واجباتهن خارج المدرسة^(٦٨). كانت شورى الأطباء تشكو باستمرار من عدم كفاية عدد الحكيمات، وكانت تدرك تماماً أن كل تمن من أثمان المحروسة يحتاج على الأقل إلى حكيمة واحدة التى قد يحدث - كما أضافت الشورى - أن "يحصل لها المرض" وتحتاج إلى استبدالها بحكيمة أخرى^(٦٩). ومع ذلك كانت الفتيات اللاتى التحقن بالمدرسة بإرادتهن الحرة قليلات للغاية، وكن فى معظمهن يتيمات^(٧٠). وبحلول عام ١٨٥٩ وضعت شورى الأطباء بعض المعايير العامة بشأن القبول بالمدرسة. فجاء فى خطاب أرسلته لمجلس الأحكام (أعلى سلطة قضائية فى البلاد والذى كان يتمتع أيضاً بصلاحيات تشريعية وإدارية) أن "كيفية قبول تلامذة مدرسة الولادة أن يسمح أولاً للبنات اليتما ثم لبنيات ضباط المحروسة ثم للبنات أولاد الجهادية ثم للبنات أولاد المستخدمين على العموم [أى الموظفين العموميين]^(٧١). وبرغم هذه التنظيمات كان عدد الطالبات عام ١٨٦٣ أربع طالبات فقط، الأمر الذى دفع القائمين على المدرسة أن يشتكوا قائلين إن هذا العدد "لا يكفى مطلقاً للوزم الخدمة الصحية بمناسبة [أى بالنسبة إلى] عدد الأهالى..." وطالبوا زيادة العدد إلى عشرين تلميذة^(٧٢). وبعد ثلاثة عشر عاماً استقر رأى شورى الأطباء أن يكون عدد للتلميذات ثلاثين فتاة فحسب^(٧٣).

كانت العقبة الثانية، إلى جانب تشجيع الفتيات المناسبات على الالتحاق بالمدرسة، إيجاد مدرّسات كفاء. حين افتتحت المدرسة عام ١٨٣٢ تولت تعليم

المجموعة الأولى من الطالبات امرأة فرنسية من أتباع سان سيمون^(٧٤) تدعى سوزان فولكان Suzanne Voilquin^(٧٤)، وظلت مسئولة عن المدرسة حتى عام ١٨٣٦، حين حلت محلها امرأة فرنسية أخرى تدعى بسالمير جول Palmyre Gault ولا نعرف المدة التي أمضتها مدام جول في مصر، ولكن في عام ١٨٤٤ تم تعيين حكيماً مصرياً، هو عيسوى النحراوى، ناظراً على المدرسة وكبيراً لمعلميها^(٧٥). وبعد ثلاث سنوات أجرى من يدعى اسطفان أفندى مفاوضات بتفويض من كلوت بك للعثور على امرأة فرنسية أخرى لتتولى منصب كبيرة المعلمين، ولكن السجلات لم تورد اسمها، والمعروف فقط أن عقدها نص على راتب سنوى قدره ١٥٠٠ قرش^(٧٦). وفي عام ١٨٤٧، أنهت جليلة تمرهان، إحدى طالبات المدرسة دراستها التدريبية وعُينت مساعدة مدرسة^(٧٧). وأثبتت تمرهان أنها حكيمه متفوقة وفي النهاية رُقيت إلى منصب كبيرة المعلمات في المدرسة عام ١٨٥٧، وظلت فيه حتى وفاتها عام ١٨٦٣^(٧٨). وبعد وفاتها أوصى كبار أطباء قصر العيني واسبتالية الإسكندرية بتعيين طبيبة أوربية في منصبها، وهي توصية عضدها مجلس الصحة. غير أن المجلس الخصوصى رفض التوصية وقرر تعيين إحدى الحكيمات الموجودات بالفعل بالمدرسة خصوصاً أن ذلك من شأنه أن يحفز التلميذات على الدراسة إذ ترين أن بإمكانهن الترقى والتقدم لأن بغياب الترقى "يعتريهن الفتور ويضيع النشاط"^(٧٩). وفي النهاية أجرى امتحان عام للحكيمات وتم تعيين ظريفة عمر كبيرة للمعلمات^(٨٠).

واجبات خريجات المدرسة

كانت الطالبات خلال إقامتهن في المدرسة تتلقين راتباً شهرياً من الحكومة إلى جانب الإقامة والطعام؛ وعند تخرجهن كن يحصلن على راتب شهري قدره ٢٥٠ قرشاً، ورتبة عسكرية مساوية لرتبة زملائهن الأطباء الذكور، ووسيلة مواصلات (حمار في العادة)، ومكان للإقامة، وعمل داخل مؤسسة الصحة الحكومية، عادة في مكاتب الصحة التي أقيمت في المجروسة والمديريات لتقديم المشورة الطبية مجاناً للسكان. وبالتالي يبدو للوهلة الأولى أن مقولات التنوير التي بدأنا بها هذا البحث صائبة وفي محلها، إذ يبدو من ذلك أن خريجات مدرسة القابلات قد تحسنت مكانتهن في المجتمع ونجحن في عبور حواجز العرق والطبقة والجنس. ولكن إذا تتبعنا عن قرب هؤلاء النساء في مناصبهن الجديدة، سنجد صورة أقل وريفة، وسيبدو لنا وضعهن الجديد في المجتمع أكثر إشكالية مما يريد منا التحليل الغاى لإدخال العلم

"الحديث" في المجتمع "التقليدي" أن نعتقد. وسيثبت لنا ذلك حين نراجع ما قامت به هؤلاء النساء فعليا بعد التخرج من المدرسة، ولدائهن اللواجبات الموكلة إليهن.

فإذا صدقنا جريدة الوقائع المصرية الرسمية، كانت إحدى المهام الرئيسية الموكلة لهؤلاء النساء هي الخدمة في مكاتب الصحة المنشأة حديثا في المحروسة، وهي عيادات تقدم خدمات طبية مجانية لسكان المدينة، عولج فيها على نحو ما جاء في الجريدة ٢١٤٦٨ مريضا زائرا بين عام ١٨٤٥ حين أنشئت ستة من هذه المكاتب للمرة الأولى، وعام ١٨٤٨، حين رفع عددها إلى ثمانية: ستة مكاتب لأتمان المحروسة الثمانية وواحدة لبولاق وأخرى لمصر القديمة. وكان يفترض في هذه المكاتب أن تعالج [الناس من] الأمراض الشائعة مثل الرمد والجرب والزهرى وانخلاع المفاصل وكسور الأطراف... [وكان عليها بالإضافة إلى ذلك، أن تقدم] استشارات طبية لكل سكان المدينة، وإسعافات سريعة في حالات الغرق والاختناق، وتضميد الجروح، وتطعيم [الأطفال] مجانا، وإرسال الحكيمات لفحص الحالات المحتجزة [في الضبطيات أو السجون؟]، [و] للتحقق من أسباب الوفاة وتسجيلها^(٨١).

هذا هو ما تريد منا جريدة الوقائع أن نعتقد: أن مكاتب الصحة تلك كانت مؤسسات خيرية تقوم بدورها بدون مشاكل. غير أن قراءة سجلات هذه العيادات تكشف لنا عن صورة مختلفة: لم يكن عدد المرضى الذين التمسوا المساعدة الطبية كبيرا بهذه الدرجة، ولا كانت العناية الطبية مجانية. وفوق ذلك فإن الصورة التي تظهر لنا هي صورة صراع والتباس، وأن هذا الصراع والتباس يكونان على أوضح ما يكون في القضايا التي تكون الحكيمات من أطرافها. لا شك أن التطعيم كان أحد الواجبات المهمة التي كانت تؤديها هؤلاء الحكيمات في المكاتب وكذلك في الاستبالية الملكية بالأزبكية. غير أن هؤلاء النساء كن مكلفات بالإضافة إلى ذلك بمسئوليات أخرى نادرة ما تذكر في الأدبيات؛ وهي واجبات فعالة في تمكين السلطات من تشديد قبضتها على السكان وتوسيع مجال سيطرتها، وكانت فيما أرى أكثر أهمية للدولة من الواجبات الخيرية التي تبرزها الأدبيات القليلة التي تناولت هذه المؤسسة بالبحث. كذلك وضعت هذه الواجبات الحكيمات في مواجهة جماعات في المجتمع أصابتها إصلاحات الدولة بالضرر، وكانت لا حيلة لها أمام السلطة الجديدة، اللهم إلا مهاجمة أضعف حلقات هذه السلطة الجديدة؛ أي الحكيمات خريجات مدرسة القابلات.

الحكيمات والدايات

كما ذكرنا سابقا كان عدد الحكيمات المتخرجات من مدرسة القابلات أقل بكثير من المطلوب للإشراف على كل حالات الولادة في البلاد والحلول محل الدايات بالكامل، فظلت الدايات مسؤولات عن الغالبية العظمى من حالات الولادة في مصر^(٨٢). وقد ذكر مثلا أنه على مدى سنتين أجريت ثلاث ولادات فقط في الاسبتيالية الملكية، الأمر الذي دفع الحكومة لتقنين حوافز للحوامل لتشجيعهن على التعامل مع تسهيلات العناية بالأمهات في الاسبتيالية^(٨٣). ولكن الحكيمات برغم قلة عددهن كن منخرطات في عمليات الولادة بشكل غير مباشر، حيث كن يشرفن على عمل الدايات التقليديات، اللاتي كان مطلوبا منهن أن يبلغن عن كل حالات الولادة المتعسرة، وأن يلجأن على الفور إلى مساعدة حكيمة التمن الذي يعملن فيه، فإذا لم يجدنها يبلغن حكيمة طبطية مصر بالأزبكية على الفور^(٨٤).

ويتمثل رابط آخر بين القابلات الجدييات والقدييات في الاشتراط على النساء الراغبات في الحصول على ترخيص بممارسة التوليد، ويتبين أنهن تفتقرن إلى المعلومات الأساسية، أن يتجهن إلى "حضرة معلمة مدرسة الولادة... لتعليمها وتفهمها ويكون ذلك برأى لا داخلي" أي بشكل شخصي وخارج المدرسة^(٨٥). غير أن الوظيفة الأهم للحكيمات إزاء الدايات إنما تتمثل في إجبار الدايات على مدهن بالإحصائيات الحيوية. فالسلطات كانت تشك دائما في أن الدايات (بالإضافة إلى مشايخ الاتمان والقرى) يتجنبن النظم الحكومية بشأن تسجيل أسماء ومواعيد ولادة الأطفال الذين ساعدن في ولادتهم وتوصيل هذه المعلومات بانتظام. فوفقا للوائح كان على الدايات أن يقدمن البيانات عن هؤلاء الأطفال يوميا، غير أن عددا كبيرا من الدايات كن يقدمنها مرة واحدة في نهاية كل شهر^(٨٦)، وكان المفروض أن يسلمن هذه المعلومات إلى مشايخ الحارات، الذين كان يفترض أن يسلموها بدورهم لمكتب صحة التمن. غير أن السلطات كانت تشكو باستمرار من انخفاض عدد المواليد المبلغ عنهم بشكل لا يعقل، ومن عدم قيام الدايات ومشايخ الحارات على حد سواء بالإبلاغ عن المواليد بسرعة^(٨٧). وغالبا كان عدد حالات الوفاة المسجلة يفوق عدد المواليد، وهو أمر مثير تماما للشك حين لا تكون ثمة أوبئة كبرى^(٨٨).

تمثلت إحدى وسائل السيطرة على ما تبدى كثغرة في النظام في تشديد السيطرة

على الدايات. وقد أمكن تحقيق ذلك بأن طُلب منهن الحصول على ترخيص يمنحهن حق مزاوله حرفتهن، وتجديده سنوياً^(٨٩). وكانت أية داية يُشك في أنها تتقاعس عن الإبلاغ عن بيانات الرضع الذين ساعدت في ولادتهم تغرم مبلغ "فرانسة نقدية" في المرة الأولى، ثم "ترفع من وظيفتها وتأخذ منها للتذكرة" عند العود^(٩٠). أما من يضبطن وهن يمارسن المهنة بغير ترخيص فكن يغرمن ويعاقبن^(٩١). هنا يجب أن نعرف أن الحكيمات هن اللاتي كن يقمن بهذه المهمة: فالترخيص التي كان يتم تسليمها للدايات كان يجب أن تختمها الحكيمات^(٩٢). يتضح من ذلك أن الحكيمات كن من الأدوات المهمة في أيدي السلطات، استخدمن ببراعة في إخضاع قسم من السكان كان حتى ذلك الحين خارجا عن السيطرة الفعالة للحكومة، أي الدايات. لم تكن السيطرة على الدايات مهمة فقط لإجبارهن على التماس مساعدة رئيساتهن الأفضل تعليماً، ولكن أيضاً لضمان حصول الحكومة أولاً بأول على المعلومات الحيوية التي "تعتمد عليها أمور من قبيل الإرث والزواج والمعاشات والتجنيد والضرائب والتطعيم"، على نحو ما جاء صراحة في منشور حكومي رسمي صدر عام ١٨٧٩^(٩٣).

الحكيمات والموتى

من بين الواجبات الأخرى التي كان على الحكيمات أن يقمن بها، إجراء فحص جنث الموتى الإناث للتحقق من أسباب الوفاة^(٩٤). وكان هذا الواجب على أقصى قدر من الأهمية، خصوصاً أثناء الأوبئة، وأهمها الطاعون والكوليرا. فمن خلال الوقوف على أسباب الوفاة تحديداً، تمت السيطرة الفعالة على الطاعون ثم القضاء عليه نهائياً في مصر.

أثناء أوبئة الكوليرا والطاعون لم تكن تُدفن أية جثة بغير صدور "تذكرة" صحية تؤكد أن الموت لم ينتج عن أي من هذين المرضين، أو أية أسباب أخرى مثيرة للشبهة، مثل القتل. ولما كان الدفن في المدينة ممنوعاً، كان فحص هذه التذاكر يتم عند بوابات المدينة^(٩٥). ومن الناحية العملية، أمر حراس البوابات باستلام الشهادات من أهل المتوفى وتسليمها للبطية. وحين تبين أن الحراس يسلمون عدداً قليلاً من التذاكر يثير الشك، عوقبوا^(٩٦). هكذا يبدو أن النظام كان يعمل على نحو محكم، وأن المشكلة الوحيدة الممكنة هي مسألة فحص جنث الإناث. وربما أمرت الشابات

المتخرجات من مدرسة القابلات بإجراء عمليات فحص جنث الإناث من أجل إرضاء المعارضين لقيام الأطباء الذكور بفحص جنث النساء، وتدرجيا أصبح هذا الفحص واحد من مهماتهن الرئيسية. لم تكن للحكيمات تفحصن الجنث في أزمنة الأوبئة فقط ولكن أيضا في حالات الاشتباه في قتل امرأة. وبصرف النظر عن طبيعة أسباب الوفاة "غير الطبيعية"، سواء كانت الإصابة بالوباء أو الاشتباه في جريمة قتل، كان يجب على الحكيمات أن يرسلن الجنثة إلى استبالية قصر العيني للوقوف على سبب الوفاة^(١٧).

كانت هذه الوظيفة بالذات - أي عملهن في التحقيق في أسباب الوفاة - هي التي جعلتهن يواجهن أقوى معارضة من جماعات اجتماعية مختلفة. فأحيانا كان رؤساؤهن الرجال يتهمونهن بعدم الكفاءة؛ وفي أحيان أخرى كن يواجهن مقاومة السلطات الدينية التي وجدت أن الحكيمات تتولين مهمات غير تقليدية مثيرة للخلاف. لقد فجر تعاملهن مع الموت هذه المعارضة لأن تشريح الجنث وفحصها بصفة عامة قدم، كما سنرى، أرضا خصبة لنزاعات أكبر بين الرجال والنساء بشأن الوضع السليم للمرأة في المجتمع، وبين السلطات الدينية والعلمانية، وبين الأرستقراطية المتحدثة بالتركية، من جهة، والمستشارين الأوربيين في الإدارة المصرية والأطباء الشبان المتحدثين بالعربية الذين كانوا يشقون طريقهم بمساعدتهم صعودا في السلم الاجتماعي، من جهة أخرى، وأخيرا بين شوري الأطباء وفروع الحكومة الأخرى المسؤولة عن الصحة والصحة العامة. فإذا أردنا أن نفهم العقبات وألوان المعارضة المختلفة التي واجهتها الحكيمات، يجب أن نعرج هنا لنشرح الإطار الاجتماعي والإداري والقانوني الذي كان يحكم مدرسة القابلات.

كان العامل الأهم في التأثير على أداء مدرسة القابلات، بل والمؤسسة الطبية التي أسسها كلوت بك بمجملها، هو الافتقار إلى الاستقلال الإداري. فلم تكن شوري الأطباء التي كان يترأسها الرجل الفرنسي هيئة حكومية مستقلة، وإنما كانت إداريا مجرد قلم من أقلام ديوان الجهادية. ومعنى ذلك أن ديوان الجهادية كان يجب أن توافق على كل عملياتها ومالياتها وطلباتها ومراسلاتها؛ وقد شكّا كلوت بك ومرعوسوه بمرارة من التعقيدات البيروقراطية الحتمية التي تترتب على هذا الوضع. ففي خطاب للجهادية أكد كلوت بك أن المستشفيات العسكرية لم تصرف لها كفايتها من الأدوية والغذاء، وأردف قائلا: "ولم نفهم لماذا هنا استعداد ليس فقط لتتقيص بل لإعدام ما

يتعلق بالخدمة الطبية عوضا عن المساعدة في إصلاحها والدستور الجارى عليهم عليه
بإسباليات العموم بمصر يحتوى إلا على جزء من عشرون جزء منها هو فى
إسباليات أوروبا وهذه النسبة توجد فى جميع الاشيا فذلك الآن الأمور وصلت على
أدنا درجة التى [لا] يمكن تنقيصها...^(٩٨). وفى خطاب آخر رد على اتهام الجهادية
له بأن إدارته هى المسئولة عن حوادث التأخير فقال إنه لا يقبل هذه اللهجة: "وعلى
ظننا أن هذه الملحوظات تكفى لقطع مخاطبة مثل هذه الذى يستبان لنا منها انها جعلت
فقط لاحتقارنا مع أن أمر مثل هذا لا يحصل لنا مع بقية الدواوين وديوان الجهادية
يجب أن يعامل الناس المتقدمين فى السن الذى مثلنا وقضوا أكثر عمرهم أعنى ما
ينوف عن اثنين وعشرين سنة فى الخدمة بدون أننا نستحق اننا تعزير..."^(٩٩).

وما زاد الطين بلة أن شورى الأطباء كانت خاضعة أيضا لإشراف ديوان
المدارس فى الشئون المتعلقة بمدرسة قصر العينى (بينما كانت الاسبالية ذاتها تحت
إشراف الجهادية)، والديوان الخديوى (الذى كان يعنى بالشئون المدنية) فى الأمور
المتعلقة بالإسباليات المدنية مثل إسبالية الأربكية ومكاتب الصحة فى المدن
والمديريات. وقد استدعت هذه البنية الإدارية المزعجة كل أنواع النزاع والتوتر؛
فمثلا كان ديوان المدارس يشكو لشورى الأطباء من أن مدرسة قصر العينى الطبية
تخاطب الشورى مباشرة ملتفة حول ديوان المدارس. فرد كلوت بك على ذلك قائلا
إن هذا قد حدث فقط بغرض توفير الوقت، وأنه لم يكن قصده أن يشير ضمنا إلى أن
شورى الأطباء على نفس المستوى الإدارى لديوان المدارس^(١٠٠). ولم تكن حتى المهام
التي تبدو بسيطة، مثل تعيين الأطباء وإدخال المرضى إلى المستشفيات وتقديم
الطلبات وجلب الطعام والدواء والإمدادات لمستشفيات المديريات، تستكمل إلا بعد
خطابات عديدة^(١٠١). ويقدم الخطاب الساخر التالى الذى أرسله كلوت بك لديوان
المدارس عن طول وطبيعة البوص للآزم لتغطية أسقف المساكن القروية أفضل دليل
على التوتر الذى ميز العلاقة بين شورى كلوت بك والإدارات الحكومية الأخرى التى
كانت تسيطر عليها وتتدخل فى عملها:

"بخصوص البوص للآزم لتسقيف البلاد المستجدة صار معلوم. والحال ولو أننا
لم فهمنا [أى لم نفهم] مدخل [أى علاقة] البوص الطويل والقصير فى الوسائط
الصحية ولاكن بنجاوب سعادتك [أى ديوان المدارس] بحسب ما اقتدرت
مفهوميتنا، أولا: ان أى محل انكان لا يمكن تسقيفه بدون أخشاب. ثانيا: انكان

يوضع على تلك الاخشاب لما لوح بوص طويل أو قصير واما جرايد فبالنظر للصحة جميع ذلك على حد سواء. ثالثا: اذا قيل ان القصد بالقول ان لاجل عدم الاصراف لا يريد [لأى لا يفضل] سقف للمحلات بالبوص ففي هذه الحالة يحتاج الامر ان البيوة [أى البيوت] تكون صغيرة [حتى يتسنى للبوص القصير أن يسقفها] وحبذا [أى وفي هذه الحالة] لم تكن [أى لن تكون] موافقة للصحة ولا للسكنة [أى للسكن] وكان الأوفق ابقا القديمة عليما كانت عليه. ومن حيث سعادتك تشرفتونا بالمخاطبة فى هذا الخصوص فنزداد حظا بافادتنا لسعادتك ان جناب الخديوي الأعظم [محمد على] ولى نعمت الجميع قصده فى إنشاء وتجديد البلاد ببر مصر وعين لذلك خمسين ألف كيس سنوى وهذه شىء أمره مشهور ومنشور فى الوقايع المصرية حتى أن جميع كزيئات [أى صحف] بلاد أوربا تكلموا فى هذه الخصوص. وغايت القسم ان بواسطة تجديد البلاد تزداد صحة العباد والآن مضت أكثر من سنة والنشغيل داير فى ثلاثة بلاد فقط واذا داومت الامور على هذه الوجه تتم عمارتهم بعد سنة ونصف فحبذا يقال ان كل بلد تمت فى سنة فعلى هذه الصورة لنشاء الله تعالى بعد أربعة آلاف سنة تنتهى تجديد جميع البلاد....» (١٠٢).

هذا الخطاب مثير للاهتمام ليس فقط لأنه يوضح نوع المشاكل اليومية التى واجهها كلوت بك ومؤسسته الطبية، وإنما أيضا لأسلوبه اللاذع. فلم يكن كلوت بك يستخدم لغة كهذه لأنه كان وافدا حديثا إلى مصر، وأثار اشمئزازه عجز وعدم كفاءة البيروقراطية المحلية؛ ولكنه بالأحرى خطاب كتب بعد قضاء أكثر من عشرين عاما فى مصر، وبعد أن أصبح وضعه فيها آمنا. فهذه اللهجة اللاذعة قد فجرتها بالأحرى معارضة واقعية للغاية واجهها كلوت بك يوميا فى عمله معارضة عزاهما إلى التعقيدات البيروقراطية أو التعصب الأعمى من جانب كل من رؤسائه والسكان بصفة عامة (١٠٣).

ومع ذلك وبرغم حجج كلوت بك "العلمية"، لم تكن المعارضة التى واجهتها مؤسسته غير عقلانية ولا صدفية ولا ناشئة عن التهور، وإنما انبعثت بالأحرى من زمر مختلفة رأت فى مجمل مؤسسة الطب الحديث شيئا ضارا بمركزها الاجتماعى. فبرغم ادعاءات كلوت بك المتكررة بأن "أرباب شوراى اطبا لم يكن لهم الا لفائدة المصلحة فقط ولم يكن عندهم حماية لاحد ولا قرابة راعوها ولا اسباب اخرى خلاف

ذلك^(١٠٤)، رأى أعضاء البيروقراطية المتحدثون بالتركية فى شورى الأطباء هيئة حكومية جديدة قوية ومرموقة تحظى بدعم محمد علي ومحظور عليهم دخولها بسبب افتقارهم للمعرفة بالعربية أو الفرنسية. بالإضافة إلى ذلك أدرك رجال الدين عن حق أنهم ليس لهم مكان فى خريطة محمد علي الاجتماعية الجديدة؛ فقد سبق أن أصابهم بضربة شديدة حين وضع أوقافهم تحت رقابة حكومية قوية، كما أن برنامج الإصلاح التعليمى الذى شرع فيه لم يكن فيه مكان للأزهر، كذلك كانت البنية القانونية الجديدة تضع تدريجيا محل الشريعة مزيجا من القوانين العثمانية والأوربية ليس فى استطاعتهم استيعابها، وأخيرا كانت المؤسسة الطبية الحديثة تتحدى ما تبقى من مكانتهم الاجتماعية، خصوصا فيما يتعلق بالشعائر المرتبطة بالموت. أما من حيث ما يتعلق بالسكان ككل، فقد رأوا فى المؤسسة الطبية الحديثة وسيلة تتيج التدخل فى حياة الناس اليومية بشكل غير مسبوق. فقد وجد سكان المدن والريف على السواء أمامهم مؤسسة قوية سيطرت على أجسادهم وتلاعبت بها بشكل غير مسبوق من خلال ممارسات من قبيل تسجيل المواليد و الوفيات والتطعيم والحجر الصحى وتشريح الجثث.

لقد كانت هذه الاعتبارات التى أملتها توترات لغوية ودينية وطبقية هى التى فجرت المعارضة ضد مؤسسة كلوت بك الطبية الجديدة. وفيما يتعلق بمدرسة القابلات كانت المعارضة أكثر شراسة بسبب إضافة التوترات المتعلقة بالجنس والعرق^(١٠٥). ويترتب على ذلك إذا، أنه برغم أن مقاومة الأدوار الجديدة التى اضطلعت به هؤلاء النساء كانت تكتسى أحيانا باللغة الدينية، كما سنرى لاحقا، فإن المدرسة وطالباتها كن غالبا (وعن حق) يعتبرن جزءا من مؤسسة أكبر كانت تواجه معارضة تنبع من أسباب واهية الصلة بالدين. وبالمثل، برغم أن جنس الحكيمات ربما كان سببا فى بعض الصعوبات التى كن يواجهنها فى أعمالهن اليومية، فإن الاعتبارات الأخرى لعبت غالبا دورا فى إيجاد صعوبة فى وصف حياتهن بأنها كانت سارة، وهو ما توضحه الأمثلة التالية.

فى نوفمبر ١٨٧٧ ماتت فجأة سيدة فى منتصف العمر، هى زهرة بنت سيد أحمد. واتجه الشك منذ البداية إلى أن زوج ابنتها محمد عبد الرحمن قد تسبب فى موتها، حين أشاع الجيران أنه قد شوهد وهو يضربها ضربا شديدا فى معدتها حين تدخلت فى نزاع بينه وبين زوجته. فقبض عليه شيخ الحارة وتم حزه فى قرقول

(حجز) الموسكى فى شمال القاهرة. استدعيت حكمة التمن (الحى)، واسمها أمنة، للإدلاء برأيها فى القضية، فذكرت فى تقريرها أنها لم تجد ما يثير الشك فى أن الموت ناتج عن قتل، وأنه نتج عن مشكلات معوية، وإذا كان أقارب المتوفاة يشكون فى الأمر فعليهم أن يرسلوا الجثة إلى استبالية قصر العينى ليجرى الحكيم تشريحا لها. حين سمع محمد الإسكافى، ابن المتوفاة، ذلك خاف وقبل رأيها، وسحب اتهامه لنفسه: "ومن خوفه من ذلك اقتنع بكشفها"، وبالتالي أفرج عن المشتبه فيه الأول، زوج الابنة. ولكن بعد ذلك بقليل تجددت الشكوك فى نفس الابن وذهب إلى الطبعية حيث أصر على إجراء التشريح. وفى هذه المرة تولى التشريح حكيم ذكر بعد استخراج الجثة من القبر. وانتهى تقريره إلى أن المرأة قد ضربت، وأشار تقريره التفصيلى إلى أن المرأة كانت تعيش برئة واحدة وأنه "حصل انضغاط للرئة اليمنى السليمة التى كانت بمفردها فى حالة الحياة معدة للتنفس وإصلاح السدم ومن هذا الانضغاط حصل إعاقة وقتية فى التنفس فى هذه الرئة... وباتحاد أعاققت التنفس مع التمزق التى حصل فى الكبد حصل الوفاة الفجائية وكانا هما السبب [للموت] والسبب لهم هو الرض البادى الضاهرى فى حالة الحياة".

غير أن ابن المتوفاة وأخته (زوجة المتهم) قررا إسقاط الاتهام وادعيا أن أمهما كانت مريضة من مدة وأن موتها كان "بالقضا والقدر"، وطلبا إسقاط كل الاتهامات الموجهة ضد محمد عبد الرحمن. ولكن الطبعية لم تقبل طلبهما؛ فبناء على شهادة الجيران (التى لم يرق عليها دليل) بأن المرأة قد ضربت، اتهمت الطبعية محمد عبد الرحمن بالقتل. وقد بنى هذا الاتهام أيضا على تقرير قصر العينى عن تشريح الجثة، الذى ناقض شهادة أمنة المكتوبة، وبالتالي أصبحت كفاءتها ضمنيا محل تساؤل. وبالطبع لم يتحسن موقف أمنة حين زعم ابن المتوفاة أنه قد غير رأيه بشأن طلب إجراء تشريح لأنها قد حيرته: فمن جهة أخبرته أنه لا يوجد سبب لشكوكه، ومن جهة أخرى أخبرته أن عليه إذا أراد التأكد من أن الوفاة ترجع لأسباب طبيعية، أن يرسل الجثة لقصر العينى. (١٠٦)

حين أحييت القضية لمجلس ابتدائى مصر (وكان بمثابة محكمة ابتدائية للقاهرة)، أنكرت الحكمة أنها قد قالت له ذلك. على أن المحاكمة لم تكن تهدف فقط إلى معرفة ما إذا كان محمد عبد الرحمن مذنباً أم لا، وإنما أيضا إلى تقييم أداء أمنة وكفاءتها. فتم تشكيل لجنة خاصة من اثنين من كبار الحكماء لمراجعة التقرير الذى كتبته. وقد

أيذا تقرير أمانة وقالوا: إنهما لم يجدا به أخطاء، ربما لأنهما أدركا أن الموضوع محل التساؤل هو مؤسستهما الطبية ذاتها، لا كفاءة أمانة فحسب. وأيداهما أيضا في إنكارها أنها أدلت بأقوال متضاربة لابن المتوفاة، ولكنهما مع ذلك قالوا: إنها قد انحرفت عن لوائحهما الطبية التي تنص على ضرورة أخذ رأى حكيمة أخرى إذا ثار أبسط شك. وبالتالي اعتبر المجلس أمانة مذنبية بالإهمال البسيط (لا عدم للكفاءة) وحكم عليها بالحبس عشرة أيام، ولكن الحكم خفف إلى الخصم من مرتبها.

غير أن القضية لم تتوقف عند هذا الحد. فقد استأنف محمد عبد الرحمن الحكم (وكان قد اعتبر مذنباً وحكم عليه بالسجن سنة في ليما الإسكندرية سيئ السمعة)، فحكم مجلس استئناف مصر على أمانة بالحبس لمدة شهر في "الإبلخانة" (وكانت تلك ورشة لصناعة الحرير معدة كسجن للنساء في بولاق). ومن جهة أخرى فإن محمداً، بدلا من أن يحصل على تخفيف للحكم، حكم عليه بالسجن لمدة سنتين في الليمان. وهنا أتى الدور على أمانة لتستأنف قائلة: إنها تفضل حكم المجلس الابتدائي. وعندما عرضت القضية على مجلس الأحكام قبل استئنافها، ولكنه رفض حكم محكمة الاستئناف، فحكم على محمد عبد الرحمن بالسجن لمدة سنة واحدة (كان آنذاك قد قضاها بالفعل في السجن، فأطلق سراحه)، وتقرر أن يحقق مجلس الصحة مع أمانة^(١٠٧).

إن ما يثير اهتمامنا في هذه القضية، هو أن الحكمة وشهادتها أصبحتا محلا لصراعات ووجهات نظر ومواقف اتخذها أناس مختلفون بشأن الطب الحديث، وموظفي الصحة، والدولة ككل. لاحظ مثلا موقف محمد الإسكافي المتذبذب (وهو ابن المتوفاة)، بشأن طلب إرسال جثة أمه إلى الاستبالية لإجراء التشريح. لا شك أنه كان قرارا صعبا، خصوصا لأنها كانت قد دفنت بالفعل، وبالتالي يتطلب التشريح استخراج الجثة من قبرها، وهو إجراء يثير آراء ومشاعر محيرة وموترة ومتناقضة. بالإضافة إلى ذلك لم يكن المتهم، محمد عبد الرحمن، غريبا عنه، فقد كان زوج أخته. (للأسف لا تكشف أوراق القضية بأي درجة برغم اهتمامها بالتفاصيل عن طبيعة العلاقة بين الرجلين، باستثناء أنهما لم يكونا شديدي الغرام ببعضهما البعض). وربما تفسر علاقة القرابة إسقاط الإسكافي للاتهام في نهاية الأمر. فربما كان الأقارب قد اجتمعوا معا وقرروا أن هذه مسألة عائلية في المقام الأخير، وأن الحكومة ليس لها أن تتدخل في ما لا يعنيها. وبديهي أن السلطات لم تلق بالاً لهذا الرأي، بل أن

الظبطية قد غضبت من تذبذب الإسكافي وسألته لماذا لم يطلب إجراء تشريح فى البداية. وحين حاول أن يجيب على هذا السؤال البالغ الأهمية لم يجد أحدا أكثر عرضة للوم من آمنة. صحيح أن آمنة برئت فيما بعد، ولكن هذا الحكم شكل أضعف نقطة فى هذه القضية المعقدة. لقد كانت كفاءة الحكمة وقدرتها على تأكيد أسباب الوفاة بكفاءة محلا للمحاكمة، مثلها مثل محمد عبد الرحمن. ولا يقل عن ذلك أهمية موقف الطبيين الكبارين اللذين استدعيا ليقدا رأيهما فى شهادة آمنة. فبرغم إدانتها بالإهمال البسيط، فإنهما لم يكونا راغبين فى إلقاء اللوم عليها وحدها فيما حدث، واكتفيا بأن يشيرا إلى أن خطأها كان الانحراف عن لوائحهما الخاصة التى تحتم استشارة رأى آخر. كان الحكم النهائى إذا مناسباً تماماً لميولهما، لأنهما كانا يفضلان إجراء تحقيق داخلى، لا تستطيع فيه الإدارات الحكومية الأخرى أن تحكم على كفاءة إدارتهما وجدارتها بالثقة.

لم تكن تلك الحالة فريدة من نوعها فى الاعتراض على شهادة الحكمة. فمثلاً فى عام ١٨٥٧، حين ماتت امرأة تدعى قطومة بنت علي عبيد، أعلنت حكيمات الظبطية أنها قتلت، وكان يجب أن يصادق على رأيهن حكماء شورا الاطبا الذين خالفوهن قائلين: إن هؤلاء الحكيمات قد اختلط عليهن الأمر بسبب تصلب الجثة بعد موتها. فقد تسببت حالة الجثة فى عجز الحكيمات عن تحديد سبب الوفاة. غير أن كبار الحكماء كان عليهم أن يدافعوا عن موقفهم، لئلا يوجه واحد من المؤسسة القضائية، وهو يراجع القضية، الاتهام لمجمل المؤسسة الطبية الحديثة التى كانت تتدخل بشكل متزايد من خلال تشريح الجثث وفحصها فى عملية التحقيق الجنائى. وبالتالى كان على هؤلاء الحكماء أن يقولوا: "أما من خصوص الحكم الذى تشابهوا فيه حكيمات الاثمان الذى أجروا [أى اللاتى أجرين] للكشف على هذه الحرمة ابتداء فمن المهم انه التبس عليهم علامات التعفن الشديد بعلامات الموت الذى يحصل بفعل فاعل لان هذه الحكيمات لم يتلقوا المعارف العملية...". ومن نافلة القول: إن رأى هؤلاء الحكماء الرجال من الرتب العالية هو الذى كان يقبل فى حالات الخلاف^(١٠٨). وأخيراً ذكر هذا الوضع الأدنى للحكيمات صراحة فى أمر صادر عام ١٨٧٩ ينص على أن يتم فحص الجثث أولاً فى الثمن، فإذا لم تكن النتيجة حاسمة، يتم تغليب رأى حكماء ظبطية مصر؛ وأخيراً إذا ظل ثمة شك فى رأى الطبى يجب أن يتولى حكماء قصر العينى، وكلهم من الذكور، فحص الحالة^(١٠٩).

وعلى ذلك وجدت الحكيمات أنهن يشغلن أدنى المراكز في المؤسسة الطبية المقامة حديثاً. وبينما كن يشغلن مواضع هامشية في المجتمع من قبل - أى فى حياتهن السابقة، إن جاز التعبير - فإن هذه الهامشية، هذا الوضع الذى تعودن على التكيف معه، ولو بشكل غير مريح، قد استبدل به الآن وضع محدد بصرامة، مؤسسياً فى المرتبة الدنيا من المؤسسة. فوقهن كانت توجد مؤسسة صارمة هرمية لم تكن هى ذاتها متجانسة، على رأسها رجل فرنسى، هو كلوت بك، وحل محله بعد رحيله أطباء أوروبيون آخرون. تحت هذه الشريحة الأوربية كان هناك الأطباء المتحدثون بالعربية (الحكماء أولاد العرب) الذين تلقوا العلم فى قصر العينى أو أرسلوا إلى أوربا ليدرسوا فيها الطب. وتحتهم يوجد الممرضون الذين لم يتلقوا تعليماً، والأمويون فى معظمهم، الذين عينتهم الحكومة لتزود بهم عياداتها والمؤسسات الصحية الأخرى فى العاصمة. وفى قاع القاع، وأسفل كل هؤلاء الرجال، سجد الحكيمات. فبرغم أنهن تلقين تعليماً حديثاً، وبرغم أهمية المهام التى كن يؤدنها، فإنهن شغلن الدرجة الدنيا فى هذه المؤسسة الحديثة، وكن بطبيعة الحال الطرف الخاسر دائماً فى حالات النزاع.

وربما يسهم المثال التالى فى إلقاء مزيد من الضوء على هذه النقطة. فكما ذكرنا سابقاً، لم يكن هناك ما يكفى من الحكيمات لمجاعة ضغط العمل، خصوصاً بشأن إجراء فحص الجثث. وكان العجز يتفاقم فى حالات الأوبئة، أو حين تمرض إحدى الحكيمات، لتتقاسم مهماتها حكيمات التمن الأقرب. وتصبح هذه المشكلة أكبر حين تحدث فى أبعد تمنين، هما مصر القديمة فى الجنوب وبولاق فى الشمال. فهنا كان المعتاد أن يستغرق وصول البديل وقتاً أطول، الأمر الذى كان يؤدى إلى تأخير الدفن ويثير معارضة رجال الدين، الذين شكوا قائلين: إن فشل الحكيمات فى أداء عملهن على الوجه الأكمل تسبب فى خرق المبدأ الإسلامى الخاص بسرعة الدفن^(١١٠). لقد كان رجال الدين، فى معارضتهم للمؤسسة الصحية الجديدة، قد أضعفتهم بالفعل الإصلاحات التى أجراها محمد علي وخلفاؤه فى مصر، ولم يجرعوا على رفع صوتهم بالمعارضة علناً؛ ولم يكونوا ليجرعوا أيضاً على مهاجمة كلوت بك أو أى من مساعديه صراحة. ولكنهم سيكونون آمنين إذا اتهموا الحكيمات بالبطء وعدم الكفاءة، وبالحيلولة دون إجراء الشعائر الدينية كما ينبغى. مرة أخرى، لقد كان الوضع الهش للحكيمات فى المؤسسة الطبية المقامة حديثاً هو الذى أتاح للعلماء أن يهاجموهن.

ولما كانت الحكيمات تواجهن معارضة فئات اجتماعية متعددة، وكان مطلوبا منهن فى نفس الوقت أن يؤدبن قدرا مبالغا فيه من العمل، فإن بعضهن كان يقاوم أحيانا.. وبرغم أن أفعال المقاومة لم تكن ضخمة ولا بطولية، وإنما اتخذت شكل شكاوى من المعاملة التى يتلقينها والأعباء الضخمة المتوقع منهن حملها، فإن هذه الأفعال تبين مع ذلك أنهم لم تكن موضوعات طيعة خرساء مثلما أرادت لهن السلطات. فمثلا فى عام ١٨٥٩ تم تعيين زينب بنت محمد حكيمة فى مدينة دمنهور، وكانت واجباتها مشابهة لواجبات زميلاتها فى القاهرة: التطعيم، فحص الجثث، منح التراخيص للدبايات، وما شابه. وفى يوم من الأيام طلب منها أن تساعد فى إجراء ولادة متعسرة لامرأة تعيش فى قرية صغيرة على بعد ساعتين من دمنهور، ظلت فى حالة ولادة لمدة أسبوع. رفضت الحكيمة أن تقوم بمهمتها، وفى النهاية ماتت المرأة أثناء الوضع. ولدى التحقيق مع زينب قالت: "إنه لم يسبق لها التوجه إلى النواحي الخارجة عن البندر"، وأضافت "بأن عدم توجيهها هو بناء على عدم وجود لزومها من ركوبة وأدوية وآلات، وأنها أوضحت عن ذلك سابقا إلى حكيمباشى المديرية". وختمت قولها: بأن "مادام المجلس [أى مجلس الصحة] أشار عن لزوم توجيهها فى المواد المماثلة لذلك فيترتب لها بدل تعيين، وعليقة، ويصرف لها بدل ركوبة وتخصم من استحقاقها بالتدريج ثم ويرتب لها وريان [أى حارس] مخصوص أيضا للتوجه برفقتها ويحضر الآلات اللازمة للولادة...". وبينت أنها لم ترفض الذهاب إلا بعد أن رفضت طلباتها. سمع مجلس الصحة قضيتها ولكنه لم يقبل حججها واعتبرها مذنبة بتهمة الإهمال، وحكم عليها فى البداية بالحبس لمدة شهرين. ولكن سرعان ما اكتشف المجلس أنه لا يستطيع أن يتحمل خسارة خدماتها، فقرر أن يستبدل بعقوبة السجن خصم نصف أجرها. ولكنهم قبل أن ينفذوا حكمهم راجعوا سوابقها واكتشفوا أن هذه لم تكن المرة الأولى التى ترفض فيها الخروج من البندر بناء على استدعاءات طبية، وبالتالي تقرر، عقابا لها، أن تعود إلى مدرسة القابلات كطالبة لمدة سنة. وحين استأنفت زينب هذا الحكم أمام مجلس الأحكام، لم يقف الأمر عند فشلها فى إسقاط حكم مجلس الصحة، بل حكم بفصلها من الخدمة نهائيا^(١١).

الغذاري والحكيمات وأزواجهن

إن الأدلة التى راجعناها حتى الآن بشأن الحكيمات وأصولهن وتدريبهن وواجباتهن داخل المؤسسة الطبية أبعد ما يمكن عن أن تشكل علامات لا يشوبها

الغموض على الصورة الأكبر لوضع النساء في المجتمع. فإذا كانت مدرسة القابلات ستعتبر مثالا نموذجيا على جهود "التحديث" التي شهنتها مصر في القرن التاسع عشر، فإن سجل هذا التحديث سيبدو بالتأكيد معقدا. فمن جهة سنجد أن الحكومة قد اختطفت بعض الإماء الحبشيات والبنات اليتيمات، ومنحتهن الفرصة لتلقى تعليم مجاني في العلوم الطبية، ومنحتهن راتبا بل وخلعت عليهن رتبة عسكرية داخل البيروقراطية المتوسعة المرموقة. ومع ذلك، وفي نفس الوقت، فإن هؤلاء النساء وجدن أنفسهن مؤسسيا أسيرات بنية هرمية صارمة منحن داخلها أدنى المراتب. وسرعان ما أدركن أيضا أنهن كن في كثير من الأحيان هدفا لمعارضة شرسة كانت موجهة من الناحية الاستراتيجية إلى المؤسسة الطبية اللاتي كن جزءا منها، وكن بوصفهن أكثر مكونات هذه البنية المثيرة للجدل هشاشة، للهدف الأسهل في الهجوم. وقد حاولن أن يدرأن عن أنفسهن معارضة مختلف قطاعات المجتمع، ولكن بلا جدوى.

غير أن أوضح الأمثلة على غموض طبيعة مدرسة القابلات، وكيف أنها كثيرا ما استخدمت للسيطرة على النساء بدلا من أن تحررهن، تتعلق بمهمة معينة كان يتوقع من الخريجات أن يقمن بها في مكاتب الصحة الحضرية، والطبقيات، كجزء من عملهن الروتيني، وهي تحديدًا مهمة فحص بكاره العذارى الصغيرات اللاتي كن يتجولن في الشوارع بعد الهرب من منازلهن.

خذ مثلا حالة المرأة المعذمة المسماة "صباحة" التي ذهبت تنشد مساعدة صديقة لها، هي "حسنة"، التي أورتها بأنها فقيرة [مثلا] ... وصحتها بطالة وأنها إذا كانت توافق على أن تكون مع ابنتها سيدة في منزل تفتح لهم [أي لهما] كرخانة [أي بيت للدعارة] وتصير عظيمة وفي غاية الصحة وتصير صاحبة مصاغات وساعات واستيكات... فوافقت "صباحة" على هذا العرض المغري؛ وفي أحد أيام الجمعة هربت بعد خروج أبيها لدكانه و"خروج أمها لتوصيل فطور إليه بالدكان" وذهبت إلى "حسنة" كما وعدتها. ولكن أباه سرعان ما وجدها فاقدة الوعي في خماره بالمنشية بعد "أن حصل لها دوخان زائد"، وسألها عما إذا كانت لا تزال عذراء، فقالت نعم، ولكنه لم يصدقها واقتادها إلى الضبطية حيث فحصتها حكيمه ووجدت "أن بكارتها منزلة من مدة وأنها سيب [أي ثيب]"^(١١٢). وهذه حالة أخرى تورطت فيها امرأة في العشرين من عمرها اسمها "سيدة"، كانت تعيش في الجمالية في شمالي القاهرة مع

والديها، اللذين رفضا عدة خطاب تقدموا لها، لأنهما كانا يطلبان مهرا أكبر. فلما يئست منهما قررت أخيرا أن تترك المنزل، ولتتهزت فرصة نشوب نزاع بينهما "وكل منهم عزل عفشه عن عفش الآخر وغضبوا من بعض" وانطلقت سرا لتجد مأوى في بيت بعض أصدقاء الأسرة. وهناك مارست الجنس مع ابنهم "حسنين" البالغ من العمر ١٨ سنة. وبعد يومين وجدها عمها الذي كان يمر بالمكان بالصدفة وكان يعرف أن أخاه وزوجته يبحثان عن ابنتهما التي لم يجداها في المنزل. جرها معها إلى ضبطية التمن لفحصها، ولكن حكيمة مكتب صحة تمن الجمالية "حصل لها اشتباه" ولم تستطع أن تحدد ما إذا كانت سيدة عزراء أم ثيبا، وتطلب الأمر إحضار حكيمة طبطية مصر، التي أعلنت أن سيدة "سبيب، ومنزال البكارة بالكلية وهي مستعملة من مدة قديمة". وبرغم أن "سيدة" و"حسنين" وافقا فيما بعد على أن يتزوجا، إلا أن الطبطية أصرت على تقديم القضية للمحاكمة^(١١٣).

وهناك قضية أخرى بشأن امرأة تدعى "حفيظة" بنت عبد المنعم، طلب منها من يدعى "أحمد محمود" أن تعمل في بيته في غربلة قمح "ولكونها تغربل بالأجرة توجهت معه ومع دخولها بالمنزل أوراها بأن تدخل القاعة لتخرج القمح منها ودخلت ودخل معها ولما صاروا الاثنين دخل القاعة أوقعها على ظهرها ومسك أيديها بيده وببده الثانية خرق لباسها ثم برك عليها وكنم حنكها وبلغ غيه من تبويظها وهي لم أمكنها الصياح...". وبعيد حضورها للضبطية فحصتها الحكيمة ووجدت أن "غشاء البكارة منزال من مدة قديمة ومستعملة". وحين استدعت الطبطية "أحمد" أنكر في البداية كل التهم تماما، ثم أقر بفعلته، ولكنه أصر على أن "الفعل بها كان برضاها". وحين واجهوا "حفيظة" بشهادة أحمد "كانت اجابتها أنه برضاها بما أنها ترغب التزوج به وأورت بأنه من حيث إنه بوظها فتريد التزوج به". وبرغم أن المحكمة الشرعية أسقطت القضية نظرا لمسامحة المدعية، إلا أن الطبطية قررت أن ترفع الدعوى إلى مجلس الأحكام^(١١٤). وهناك قضية أهم في مغزاها، عن امرأة تدعى جازية وقعت في حب رجل يدعى حسن الفل، "ولسبب ما بينهما من المحبة وعدم التسليم من والدها في تزويجها به" ففرت من المنزل إليه "واتفقا على أنه يزيل بكارتها ويتزوجها وقد كان وتوجهوا لمنزل الحرمة أم الرزق... وسكرا وازال بكارتها واقامت بذلك المنزل الى أن صار احضارها" عن طريق بصاص كانت الضبطية قد عينته بعد أن أخطر أبو جازية عن اختفائها. وعند إرسالها إلى الطبطية

فحصتها حكيمة ضبطية بولاق ثم حكيمة الضبطية نفسها، ووجدت كلتاها أنها "سبب"، وطلب كل من "جازية" و"حسن" أن يتزوجا، ووافق الأب في النهاية بعد أن قبل حكم المحكمة الشرعية الذي ألزم حسن "بذفع مبلغ ٥٠٠ قرش ارش البكارة قيمة مهر المثل" الذي نصت عليه الشريعة. غير أن السلطات المدنية، وهي هنا الضبطية، قالت أنه برغم أن القضية قد انتهت من وجهة نظر الشريعة، فإن كلا من جازية وحسن، وفوقهما أم رزق التي منحتهما مأوى، ما زالوا جميعا متهمين وبقا لـ "السياسة"، واصبحوا مستحقين المجازاة بالسجن^(١١٥).

إن ما تكشف عنه هذه القضايا هو أن الدولة بدلا من أن تحرر النساء، كانت تقحم نفسها في تنظيم "حشمتهن" وجنسائيتهن، وتستولي على هذه الوظيفة من الآباء والأخوة والعائلات. وبالإضافة إلى ذلك شهدت الفترة نمجا بين الأخلاق الخاصة والأمن العام. فقبل "إصلاحات" محمد علي كان الأب الذي يبحث عن ابنته المفقودة والسيد الذي يبحث عن خادمة منزله مسئولين عن العثور عن المرأة المفقودة بنفسيهما. صحيح أن أمن المدن لم يكن أبدا أمرا خاصا، ولكن الحكومات المصرية المختلفة قبل القرن التاسع عشر لم يكن لديها يوما هيئة بلدية تستطيع أن تفرض الأمن وتحافظ عليه بشمول يكافئ ما قام به محمد علي. ويمثل خلق هذه الإدارات البلدية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر في القاهرة مفهوما جديدا للمدينة، يعتبرها كينونة متحدة يجب أن تتم حماية سلامتها وأمنها. ومن هنا لم يكن السلام والأمن اللذان كانت تدافع عنهما السلطات، هما فقط سلامة وأمن الأطراف المعنية. فكما رأينا، لم تكن القضية لتسقط بالضرورة في حالة موافقة كل أطرافها على إسقاط الاتهامات. لقد كانت المدينة بحد ذاتها هي ما يجرى الدفاع عنه، وكان أمن الحياة الحضرية بحد ذاته هو الموضوع. لم يعد فقدان الفتاة لبيكرتها إذا أمرا خاصا، ولم يعد ينظر إليه أيضا كمجرد مسألة تتعلق بالحدود الشرعية، وإنما أصبحت فعلا يدمر سلطة الدولة وقدرتها على الحفاظ على أمن المدينة. وكان تعيين الحكيمات في الضبطيات - حيث كلفن، ضمن أمور أخرى، بفحص بكارة الفتيات اللاتي يتم العثور عليهن، بعد فقدانهن - تطفلا جديدا على حياة الناس. كان هذا النوع من السيطرة على أجسام النساء وجنسائيتهن أمرا غير مسبوق، وقد أمكن تحقيقها ليس فقط عن طريق إدارة البصاصين وضباط الضبطية، ولكن أيضا إدارة هؤلاء الحكيمات، اللاتي تلقين تعليمهن في مدرسة القابلات.

وسنجد المثال الأوضح على المكانة المنخفضة التي وجدت هؤلاء الحكيمات أنفسهن فيها، في قاع النظام التراتبي الطبى، فى مسألة زواجهن هن أنفسهن، التى حاولت بيروقراطية الدولة الخديوية الخائفة أن ترتبها. لم يكن مسموحاً للحكمة بأن تترك المدرسة إلا إذا وجدت زوجاً مناسباً من بين الحكماء. وكانت هذه السياسة تهدف أولاً: "لحفاظ" على هؤلاء الكائنات الضعاف^(١١٦)، وثانياً: لتخفيض النفقات؛ حيث نصت التعليمات على "وضع كل حكيم فى مكتب زوجته أو محل يقرب من مكتبها بدون أن يصير كلفة على الميرى"^(١١٧)، وألا تصرف أجرة المنزل لزوم سكن الحكيمات "لكونهم متزوجين وقاطنين مع أزواجهم"^(١١٨). ها نحن مرة أخرى نرى التناقضات فى منطق السلطات؛ فمن جهة كانت السلطات تجند النساء وتعلمهن وتمنحهن أجراً منتظماً ورتبة محترمة، ومن جهة أخرى كانت تتخذ موقفاً أبوياً تجاههن، أولاً: بعدم السماح لهن بترك المدرسة إلا فى حالة زواجهن، وثانياً بإيجاد زوج لهن^(١١٩).

بالطبع كان من حق البنات، نظرياً، وبالطريقة الأبوية المعروفة، أن يوافقن على زواجهن بأنفسهن، وكان على السلطات أن تسأل الحكمة "ان كانت تريد تتزوج [بالحكيم الفلانى] فعند رضا الطرفين يصير البس بغایت الدقة لربما ان المذكور يكون متزوج وطمعاً يريد يتزوج [الحكمة] المذكورة"^(١٢٠). غير أن الأمور كانت مختلفة على أرض الواقع، وكانت الحكيمات تشتكين أحياناً من الأزواج الذين اختيروا لهن. ولدينا مثلاً حالة أمنة بنت محمد، التى منحت رتبة ملازم ثان بعد انتهاء دراستها فى المدرسة، براتب شهرى قدره ٢٥٠ قرشاً، وسرعان ما زوجها من "علي أفندى جبريل" حكيم بندر دمياط، وحصلت على مهر قدره ٥٠٠ قرش "وجهازها مثل إخوانها"، وأرسلت معه للعمل فى دمياط. وقد عاشا سوياً لمدة ثلاث سنوات يؤديان عملهما بكفاءة ويتلقيان مديح رؤسائهما. ولكن فى يوم من الأيام ذهبت أمنة إلى الشورى فى المحروسة وقدمت التماساً تشتكت فيه فى حق زوجها من عدم امتزاجها معه وشراسة أخلاقه وبهذلته لها واخذ دراهمها ومجامعته لجارية سودة لا يمتلكها وفضلاً عن ذلك طلق زوجته [الثانية] وتزوج بامرأة كان تزوج بها قبل وكان مطلقها قبل زواجه بأمنة". فاستدعت الشورى الزوج للحضور إلى المحروسة للتحقيق^(١٢١).

حين حضر علي إلى شورى الأطباء، تم جمعه مع زوجته فى رئاسة الشورى

بحضور كلوت بك، "تحقق ان اللال والليل الذى حصل بينهم ناشئ عن نفسانية وغيره فقط ...". وبعد يومين من المفاوضات تم حل المشكلة بالطريقة الآتية: "أولا، بأن "على أفندى" يبيع الجارية ويطلق زوجته الموجودة معه الآن حيث أكثر اللال والليل كان بسببها وسبب الجارية. ثانيا، أن "أمنة أفندى" تترك اختها ووالدتها بالمحروسة لكون كانوا سببا فى النزاع. ثالثا، كذلك أن على أفندى يرسل أخيه إلى المحروسة. رابعا، أن أمنة أفندى المنكورة تعطى لزوجها كل شهر نصف ماهيتها لأجل الإعانة على المصروف..." (١٢٢).

يبين سجل مدرسة القابلات، على نحو ما توضح حالة "أمنة"، التعقيدات التى صحبت إدخال المؤسسات "الحديثة" فى مصر القرن التاسع عشر، والتى تنطبق أيضا على "مشروع التتوير" ككل. فمن جهة نستطيع أن نرى بوضوح أن المدرسة قد ساعدت الفتيات اللاتى التحقن بها بتحويلهن إلى حكيمات، وأنقذتهن بذلك من مصير أسوأ: فقد التقطن من الشوارع وتلقين تعليمًا وعناية، ومنحن راتبًا منتظمًا وإقامة خلال وجودهن فى المدرسة. بل كن يحصلن عند التخرج على راتب أعلى، ويتم تعيينهن فى أماكن عديدة، لا فى المحروسة فقط، بل فى المديريات المختلفة أيضا، حيث كن يؤتمن على أداء مهمات مهمة، وقد تعتبر مرموقة أيضا. وعلى ذلك يكن قد منحن تعليمًا مجانيًا وسلطة اقتصادية وقدرة على الحركة، ووضعًا اجتماعيًا يحسدن عليه؛ أى أنهن باختصار قد تلقين كل المزايا التى يطرحها دارسو الحداثة وبرامج التحديث كحقوق تكتسبها النساء فى ظل برامج كهذه. ومع ذلك فإن هؤلاء النساء، كما رأينا، قد وجدن أنفسهن مأسورات بإحكام فى نظام هرمى كن يشغلن فيه أدنى المراكز. وعند وقوع مشاكل، الأمر الذى كان يحدث بانتظام، كن يكتبن التماسات، ويحتجن على ما كن يعتبرنه نظامًا غير عادل، وكثيرا ما كن يشتكين من وضعهن المتدنئ فى البنية الطبية الجديدة. ومع ذلك فقد وجدن أنفسهن، وأجسامهن، تحت سيطرة محكمة، وليس عندهن من يلجأن إليه سوى عائلتهن وأصدقائهن. وسرعان ما أدركن أن المدرسة كانت فى نفس الوقت قوة انضباط وتنظيم، و مؤسسة "تتوير"، بل و "تمكين". وباختصار، فبرغم أنه من الواضح أن إقامة الحكيمات فى المدرسة ووظائفهن التالية قد منحتهن الفرصة ليصبحن فاعلات متحررات ذوات سلطة، بل وفى بعض الحالات ذوات تمتع بالإرادة القوية قادرات على الاضطلاع ببعض أعمال المقاومة الصغيرة، فإنهن كن أيضا واعيات قطعا بأن الدولة كانت تستخدمهن عن

عمد كأدوات للانضباط والتنظيم. وقد أدركن بالإضافة إلى ذلك أن أجسامهن تخضع لسيطرة صارمة ومراقبة يقطعة. إن هذه الطبيعة المتناقضة ظاهريا لمدرسة القابلات الحديثة، التي هي واحدة من أكثر مؤسسات محمد علي وكلوت بك شهرة، هي التي تجعلنا نتساءل، حين نتأمل في حالة آمنة: هل كانت آمنة ستوافق على الالتحاق بالمدرسة إذا كانت تعرف ما ستكون عليه حياتها مع علي جبريل؟؟

الهوامش

- (1) F. M. Sandwith, "The History of Kasr-el-Ainy," *Records of the Egyptian Government School of Medicine*, 1 (1901): 11.
- (2) وضع الشيال قائمة بستين كتابا في الطب والطب البيطري ترجموا أثناء حكم محمد علي فقط، ولم يفقها في العدد سوى الكتب العسكرية: جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة والحياة الثقافية في عصر محمد علي (القاهرة، ١٩٥١)، ص ٣٨ من الملحق.
- (3) LaVerne Kuhnke, *Lives at Risk: Public Health in Nineteenth Century Egypt* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1990), p. 123.
- (4) Ibid., p. 122.
- (5) أنظر مثلا: Jean Towler and Joan Bramall, *Midwives in History and Society* (London: Croom Helm, 1986), pp. 99-146, and Jean Donnison, *Midwives and Medical Men: A History of the Struggle for the Control of Childbirth* (London: Historical Publications, 1988), pp. 72-93.
- (6) Sir William Robert Wilde, *A Narrative of a Voyage to Medeira, Teneriffe, and along the Shores of the Mediterranean* (Dublin, 1844), pp. 234-53.
- (7) Victor Schoelcher, *L'Egypte en 1845* (Paris, 1846), pp. 44-45.
- (8) Amira el- Azhary Sonbol, *The Creation of a Medical Profession in Egypt, 1800- 1922* (New York: Syracuse University Press, 1991), p. 45.
- (9) Leila Ahmed, *Women and Gender in Islam* (New Haven: Yale University Press, 1992), p. 135.
- (10) Nade Tomiche, "The Situation of Egyptian Women in the First Half of the Nineteenth Century," in *Beginnings of Modernization in the Middle East*, ed. William R. Polk and Richard L. Chambers (Chicago: University of Chicago Press, 1968), pp. 183-84.

(11) A.W.C. Lindsay, *Letters from Egypt, Edom, and the Holy Land* (London: Henry Colborn, 1838), 1:34.

(١٢) للاطلاع على مناقشة لكيفية إخراج محمد علي لمقابلاته مع الزوار الأجانب، أنظر: خالد فهمي، كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، ترجمة شريف يونس، ط١، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠١، ص ص ٢١-٢٩.

(13) John Bowring, "Report on Egypt and Candia," *Parliamentary Papers, Reports from Commissioners*, 21 (1840): 146.

(١٤) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكتبة رقم ٣٨٩، ص ١٦٣، في ٢٥ جمادى الأولى ١٢٦٣ / ١١ مايو ١٨٤٦.

(١٥) محافظة مصر، صادر تفتيش الصحة، سجل رقم ل/١/٥، [الرقم القديم ١٨٣]، مكتبة رقم ٩، ص ص ١٧ و ٣٢، في ١٦ ربيع الأول ١٢٧٦ / ٢٣ أكتوبر ١٨٥٩.

(١٦) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكتبة رقم ٤٦، ص ٤٩، في ٢٩ ذو القعدة ١٢٦٢ / ١٨ نوفمبر ١٨٤٦.

(17) Wilde, *A Narrative of a Voyage*, pp. 234-35.

(١٨) كان الباشا مشهوراً، حتى في عصره هو، بالكثرة البالغة للمقابلات التي يمنحها وكثرة التصريحات. أنظر ملاحظة الفصل النمساوي القائلة أن "الباشا لا يتمتع دائماً بفضيلة الصمت والتظاهر [به]"، اقتبس: M. Sabri, *L'empire égyptien sous Mohamed-Ali et la question d'Orient (1811-1849)* (Paris: Paul Geuthner, 1930) p. 142.

(19) Bowring, "Report on Egypt and Candia," p. 146.

(٢٠) أحمد الرشيدى (مترجم)، ضياء النيرين في مداواة العيانيين (القاهرة: بولاق، ١٨٤٠)، ص ص ٣-٤.

(٢١) أحمد الرشيدى (مترجم)، كتاب الولادة (القاهرة: بولاق، ١٨٤٢).

(٢٢) أنظر: Henry Dodwell, *The Founder of Modern Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1931)، حيث تتردد هذه الفكرة فيه من أوله لآخره، وذكرت صراحة في خاتمته.

(٢٣) أنظر مثلاً: Édouard Driault, *Mohamed Ali et Napoleon (1807-1814)* (Cairo: Royal Egyptian Geographic Society, 1825).

(٢٤) للاطلاع على آخر الأمثلة على هذا التحليل أنظر: Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).

(٢٥) أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٣٨)، ص ٢٦٦.

المصرية، ١٩٣٨)، ص ٢٦٦.

(26) Scribol, *Creation of a Medical Profession*, p. 21.

(٢٧) للاطلاع على رواية مختصرة لتاريخ هذين اللوبائين في مصر في بدايات القرن التاسع

عشر، أنظر: Kuhnke, *Lives at Risk*, pp. 49-57, 75-78.

(٢٨) بشأن اهتمام محمد علي بمشكلة عدم كفاية للرجال لتلبية احتياجاته العسكرية، أنظر،

خالد فهمي، كل رجال الباشا، ص ص ١٣١-١٣٢.

(29) Kuhnke, *Lives at Risk*, p. 129.

(30) Daniel Panzac, "The Population of Egypt in the Nineteenth Century,"

Asian and African Studies, 21 (1987): 18.

(٣١) أمين سامي، تقويم النيل (القاهرة: دار الكتب، ١٩٢٨)، ج ٢، ص ٢٧٨، خطاب مؤرخ

٥ جمادى الأول ١٢٣٤ / ٢ مارس ١٨١٩.

(٣٢) ديوان كتحدا محفظة رقم ١، وثيقة رقم ١٠١، و معية سنية تركي، سجل رقم

س/٥٠/١ [الرقم القديم ٤]، مكتبة رقم ٤١٣؛ وكلاهما في ٢٦ ذو القعدة ١٢٣٩ / ٢٤

يوليو ١٨٢٤. وحصل كل من هؤلاء على راتب شهري قدره ٥٠٠ قرش (حوالي خمسة

جنيهات إسترلينية): المصدر السابق، مكتبة رقم ٤١٩ في ٢٩ ذو القعدة ١٢٣٩ / ٢٧

يوليو ١٨٢٤.

(٣٣) معية سنية تركي، سجل رقم س/٧/٤٧/١، [الرقم القديم ١٧]، مكتبة رقم ٢١٦، في

٢٧ محرم ١٢٤١ / ١٢ سبتمبر ١٨٢٥.

(٣٤) يدعى كلوت بك في مذكراته أن إدخال التطعيم في مصر يرجع الفضل فيه إليه وحده.

ويتضح مما ذكرناه سابقا أن ذلك غير صحيح؛ Antoine-Barthélemy Clot,

Memoires, ed. Jacques Tagher (Cairo: I.F.A.O., 1949), p. 157.

(٣٥) Kuhnke, *Lives at Risk*, p. 123. مُنح كلوت اللقب الشرفي "بك" عام ١٨٣٢ بعد

نجاحه في السيطرة على وباء الكوليرا في ذلك العام.

(٣٦) وهي الغازية التي خلدتها فلوبيير في ملاحظاته على رحلته إلى مصر؛ أنظر:

Gustave Flaubert, *Flaubert in Egypt, a Sensibility on Tour*, ed. and trans.

Francis Steegmuller (Chicago: Academy Chicago Press, 1979), pp. 114-20.

(٣٧) وهم "مشخصاتية" للشخصيات النسائية، كانوا يرقصون غالبا في الشوارع أمام البيوت،

وفي بعض قصور الأعيان في الريف في الأفراح وحفلات الختان. أنظر:

Edward W. Lane, *An Account of the Manners and Customs of the Modern*

Egyptians (London: Ward, Lock, 1890), pp. 351-467.

(38) A.B. Clot Bey, *Aperçu général sur l'Égypte* (Paris: Fortin, Masson, 1840),

1:336.

James Augustus St. John, *Egypt and Mohammed-Ali* (London: Longman, (٣٩) 1834), 2:176. وعن الالتباس الذي وقع فيه أغلب الرحالة بين العوالم والغوازي انظر:

John Rodenbeck, "Awalim; or, The Persistence of Error", in *Historians in Cairo: Essays in Honor of George Scanlon*, ed. Jill Edwards (Cairo: American University in Cairo Press, 2002), pp. 107-121.

(40) St. John, *Egypt*, 2, p. 265.

(٤١) بشأن أول مرة يتفشى فيها مرض الزهري في أوروبا، حوالى نهاية القرن الخامس عشر، وعلاقة ذلك بالحروب الإيطالية في المدة من ١٤٩٤ إلى ١٥٥٩، أنظر: William McNeill, *Plagues and Peoples* (New York: Doubleday, 1977), pp. 192-193.

وعن نشر جيوش نابليون للزهري، أنظر: John Elting, *Swords around a Throne: Napoleon's Grande Armée* (London: Macmillan, 1988), pp. 294 ff.

(٤٢) الوقائع المصرية، على ٣٣٤ في ٢٩ ديسمبر ١٨٣١، نقلا عن: Kuhnke, *Lives at Risk*, p. 135.

(٤٣) أنظر: الشام، محفظة رقم ١، وثيقة رقم ٢٧، في ٢٠ جمادى الثاني ١٢٤٧ / ٢٦ نوفمبر ١٨٣١، وهي عن مرضى أرسلوا لاستبالية أبو زعل؛ الشام، محفظة رقم ٢، وثيقة رقم ٥٤، في ٧ رجب ١٢٤٧ / ١٢ ديسمبر ١٨٣١؛ الشام، محفظة رقم ٢، وثيقة رقم ٨٨، في ٢٣ رجب ١٢٤٧ / ٢٨ ديسمبر ١٨٣١، وهي عن إرسالهم إلى استبالية الإسكندرية. وفي كل هذه الحالات تم نقل المرضى بالسفن.

(٤٤) الشام، محفظة رقم ٣، وثيقة رقم ١٠١، في ١٠ شعبان ١٢٤٧ / ١٤ يناير ١٨٣٢.

(٤٥) سجلات عابدين، سجل س/٥/٥١/٢، مكاتبة رقم ٦٢، في ٣٠ شوال ١٢٤٧ / أول أبريل ١٨٣٢.

(٤٦) للاطلاع على نماذج لهذه الاستثمارات المطبوعة أنظر: الشام محفظة رقم ٧، وثيقة رقم ٧٨، في ١١ محرم ١٢٤٨ / ١١ يونية ١٨٣٢، والشام محفظة رقم ١٠، وثيقة رقم ١٥٠، في ١٧ ربيع الأول ١٢٤٨ / ١٤ أغسطس ١٨٣٢؛ وخالد فهمي، كل رجال الباشا، ملحق رقم ٤ و ٥.

(٤٧) أ. ب. كلوت بك، رسالة من مشورة الصحة إلى حكماء الجهادية (القاهرة: مطبعة ديوان الجهادية، ١٨٣٥).

(٤٨) قانون الداخلية (القاهرة: مطبعة الجهادية ١٢٥٠ هـ / ١٨٣٤-٣٥ م)، المادة ٢٧٣، ص ٥٢. (وهو قانون بشأن المعسكرات والتكنات).

(٤٩) معية سنية تركي، سجل رقم س/١/٤٨/٤، مكاتبة رقم ٥٩٤ في ٢٠ جمادى الأول

- ١٢٥٠ / ٢٤ سبتمبر ١٨٣٤. وهى بشأن حالة ضابطين أوريبيين، صيدلى ورسام خرائط، ضبط فى خيمتهما "راقصة ومغنية" ليلا. كانت لهجة الباشا فى هذا الخطاب حادة بشكل خاص، وصارمة فى حظر معيشة المومسات بالقرب من أى معسكر.
- (٥٠) أوامر للجهادية، محفظة رقم ١، وثيقة رقم ١٠، فى ٦ صفر ١٢٤٦ / ٢٧ يوليو ١٨٣٠. وكانت هذه حالة عثمان أغا الذى حصل على تصريح بمغادرة المعسكر لمدة ٢٤ ساعة، ولكنه عاد بعد خمسة أيام من مواعده. وحين تم التحقيق فى المسألة تبين أنه قضى وقته فى كرخانة. وقد رفت من الخدمة نهائيا.
- (51) Judith Tucker, *Women in Nineteenth-Century Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 136.
- (٥٢) الشام، محفظة رقم ١، وثيقة رقم ٢٧، فى ٤ جمادى الثاني ١٢٤٧ / ١٠ نوفمبر
- (٥٣) Bowring, "Report on Egypt and Candia," p. ٨٦.
- (54) Michael Lewis, *The Social History of the Navy* (London: George Allen and Unwin, 1960), p. 282.
- (٥٥) كلوت بك، رسالة، القسم الثانى، مادة ١، ص ٦.
- (٥٦) نفسه، مادة ٤، ص ٦.
- (٥٧) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكتبة رقم ١٨٩، ص ١٨٢، فى ١٧ جمادى الأول ١٢٦٣ / ٢ يونية ١٨٤٧.
- (٥٨) نفسه، مكتبة رقم ٢١٢، ص ١٩٥، فى ٤ رجب ١٢٦٣ / ١٨ يوليو ١٨٤٧.
- (٥٩) نفسه، مكتبة رقم ١٤٣، ص ١٦٩، فى ٧ جمادى الثاني ١٢٦٣ / ٢٣ مايو ١٨٤٧.
- (٦٠) فيليب جلا، قاموس الإدارة والقضاء، الإسكندرية ١٨٩٠-٩٢، ج ٣، ص ١٢١٧، لائحة نظارة الداخلية المؤرخة ١١ نوفمبر ١٨٨٢.
- (٦١) ديوان استبالية، سجل رقم م/١/١ (الرقم القديم ٤٣١)، مكتبة رقم ٨٢، ص ١٨، فى ١٥ شوال ١٢٦٠ / ١١ نوفمبر ١٨٤٤.
- (٦٢) بشأن تحفظ محمد علي عل فكرة نشر التعليم الأساسى، أنظر: خالد فهمى، كل رجال الباشا، ص ص ٣٧٠-٣٧١.
- (٦٣) عوقبت بجلدها بالسوط ٢٠٠ جلدة: جمعية الحقانية، سجل رقم س/٦/٢/١، مكتبة رقم ٥، ص ٥٢، فى ٧ شوال ١٢٦٤ / ٦ سبتمبر ١٨٤٨.
- (64) Naguib Mahfouz, *The History of Medical Education in Egypt* (Cairo: Government Press, 1935), p. 71.
- (٦٥) أقامه السلطان المملوكى منصور قلاوون فى ٦٨٣ / ١٢٨٤، وكان أحد مستشفيات القاهرة الرئيسية التى قدمت خدماتها لفقراء الحضر، برغم أنه يعتقد الآن أنها لم تكن

كافية بالنسبة لعدد سكان المدينة. للاطلاع على تاريخها وتطورها واطمئنانها النهائي في القرن الثامن عشر أنظر الوصف للقيم الذي قدمه الرحالة التركي إقليا شلبي في: Evelia Çelebi, *Seyahatnamesi*, vol. 10, *Misir, Sudan, Habeş* (1762-80), (Istanbul: Devlet Basimevi, 1938), chap. 35. الحملة الفرنسية، أنظر: *Description de l'Egypte*, 2d ed., (Paris, 1822), vol. 18, pt. 2, pp. 318ff.

(66) Clot Bey, *Memoires*, p. 321.

(67) Kuhnke, *Lives at Risk*, p. 127.

(٦٨) ديوان اسبتالية، سجل رقم م/١/١ (الرقم القديم ٤٣١)، مكتبة رقم ١٩٥، ص ٢٣، في ٢٧ شوال ١٢٦٠ / ١٠ نوفمبر ١٨٤٤؛ نفسه، مكتبة رقم ١٨٢، ص ص ٤٠-٤١، في ١٦ ذو الحجة ١٢٦٠ / ٢٧ نوفمبر ١٨٤٤.

(٦٩) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٢، مكتبة رقم ٣٠، ص ص ٤٦، ٤٨، في ٢٨ ذو القعدة ١٢٦٤ / ٢٧ أكتوبر ١٨٤٨.

(٧٠) لم أستطع أن أجد سوى حفنة من الالتماسات من بنات يرغبن في الالتحاق بالمدرسة. الالتماس الأول قدمته فتاة فرنسية عمرها ١٠ سنوات، واسمها جوستين، وكانت "يتيمة ولم موجود لها أهل ولا أقارب": ديوان للجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكتبة رقم ٦٦، ص ٥٨، في ٢١ ذو الحجة ١٢٦٢ / ١١ ديسمبر ١٨٤٦. أنظر أيضا حالة فتاة تدعى نفيسة التي قدمت التماسا تتطلب فيه إلحاقها بالمدرسة فكشف عليها ووجدت "قويت البنيا صاغ سليم... وتفهم في القرابة...": نفسه، مكتبة رقم ٢١٦، ص ١٩٥، في ٨ رجب ١٢٦٣ / ٢٢ يولية ١٨٤٧.

(٧١) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٥٠، مكتبة رقم ١، ص ٢، في ٢٢ صفر ١٢٧٦ / ٢١ سبتمبر ١٨٥٩.

(٧٢) مجلس الخصوصي، سجل رقم س/١١/٨/٤، (الرقم القديم ٦٦)، قرار رقم ١٦، ص ص ١٤-١٥، في ١٨ ذو الحجة ١٢٧٩ / ٦ يولية ١٨٦٣.

(73) Sandwith, "History of Kasr-el-Ainy," p. 18.

(*) سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥)، هو مصلح اجتماعي وفيلسوف فرنسي، قدم نظرية عن التنظيم الاجتماعي واعتبر فيما بعد أبو الاشتراكية الفرنسية. وترى نظريته الأساسية أن المجتمع يجب أن ينظم على نمط المصنع، وأن يتولى الصناعيون قيادة المجتمع، بينما يتولى العلماء إرشاده. ومن أهم أعماله: النظام الصناعي (١٨٢١) والمسيحية الجديدة (١٨٢٥). [المترجم]

(٧٤) أنظر روايتها لرحلتها إلى مصر وإقامتها فيها : Suzanne Voilquin, *Souvenirs*

d'une fille du peuple, ou la Saint-Simonienne en Egypte (Paris: François Maspero, 1978).

(٧٥) ديوان اسبتالية، سجل رقم م/١/١، (الرقم القديم ٤٣١)، مكاتبة رقم ١٠٥، ص ٣٢، في ٢٧ شوال ١٢٦٠ / ١٠ نوفمبر ١٨٤٤. ولم يتضح لي سبب اختيار النحراوى لشغل هذه الوظيفة، فلم يكن مستولا عن تدريس الولادة في مدرسة قصر العيني، وكان رئيس قسم الولادة بالمدرسة هو أحمد الرشيدى، الذى ذكرناه من قبل (أنظر الهامشين ٢٠ و ٢١ أعلاه)، والذى نشر كتابا عن الموضوع: بهجة الرؤساء فى أمراض النساء (القاهرة: بولاق، ١٨٤٤). أما النحراوى، فقد ترجم كتابا عن التشريح العام بهذا الاسم: (القاهرة: بولاق، ١٨٤٥)، وفى عام ١٨٤٧ عين حكيمباشى جفالك نبوة: ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكاتبة رقم ١١، ص ١٨، فى ١٥ شوال ١٢٦٣ / ٢٦ سبتمبر ١٨٤٧: وأرسل فى عام ١٨٥٠ للإشراف الطبى على مولد ايراهيم الدسوقي: ديوان تفتيش الصحة، م/٥/١ (الرقم القديم ١٦٣)، ص ٩، فى ١٥ ذو الحجة ١٢٦٦ / ٢٢ اكتوبر ١٨٥٠، وعين فى عام ١٨٥٧ كبيرا لحكام مديرية المنيا: ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٤، مكاتبة رقم ٧٥، ص ١٤، فى ٢٣ شعبان ١٢٧٣ / ١٩ أبريل ١٨٥٧.

(٧٦) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكاتبة رقم ٣٨، ص ٥٠، فى ٨ ذو القعدة ١٢٦٣ / ١٨ اكتوبر ١٨٤٧؛ نفسه، مكاتبة رقم ١٢٠، ص ٩٤، فى ١٢ ربيع الأول ١٢٦٤ / ١٧ فبراير ١٨٤٨. وبالنسبة لوصولها إلى المحروسة والامتحان الذى أعدته للطالبات فور توليها منصبها الجديد، أنظر: نفسه، مكاتبة رقم ٨٧، فى ٢٦ محرم ١٢٦٤ / ٤ يناير ١٨٤٨، وبشأن النزاع حول الجهة المسئولة عن تحمل تكلفة إقامتها فى فندق أستريا (ربما كان فى الأزيكية)، أنظر: نفسه، مكاتبة رقم ١٢٩، ص ١٠١، ١٠٦، فى ٢٣ ربيع الأول ١٢٦٤ / ٢٨ فبراير ١٨٤٨.

(٧٧) الوقائع المصرية، رقم ٤٦، فى ٥ يناير ١٨٤٧، ص ١-٢. نقلا عن: Kuhnke, *Lives at Risk*, p. 128.

(٧٨) ثمة خطابات عديدة بشأن هذه الشخصية المرموقة. بشأن تعيينها كبيرة للمعلمات أنظر: ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٥٢، مكاتبة رقم ٢٣٥، ص ٤٤، فى ١٦ ذو القعدة / ١٩ يوليو ١٨٥٧. وعن كفاءتها، أنظر: محافظة مصر، سجل رقم ل/١/٥/٢ (الرقم القديم ١٨٥)، مكاتبة رقم ١٥، ص ٤٠، فى ١٦ ربيع الثانى ١٢٧٧ / أول نوفمبر ١٨٦٠؛ محافظة مصر، سجل ل/١/٢٠/٥ (الرقم القديم ١٠٤٣)، قضية رقم ٢٤، ص ١٣٧-٣٨، فى ٨ شوال ١٢٧٧ / ١٩ أبريل ١٨٦١.

(٧٩): مجلس الخصوصى، سجل رقم س/١١/٨/٤ (الرقم القديم ٦٦)، قرار رقم ١٦، ص ١٤-١٥، فى ١٨ ذو الحجة ١٢٧٩ / ٦ مايو ١٨٦٣.

(٨٠) وكانت ظريفة قبل ذلك حكيمة المنصورة، وعند ترقيتها إلى وظيفتها الجديدة أعطيت لها الرتبة الأولى بدرجة يوزياشي بمرتبة شهرى ٧٥٠ قرشا: محافظة مصر، سجل ل/١/٤/١، (الرقم القديم ٤٥٤) مكاتبة رقم ٢٢، ص ٦٨، فى ٢٢ ذو القعدة ١٢٨٠ / ٣١ مارس ١٨٦٤. على أنه سرعان ما تبين شراسة أخلاقها وعدم امتثالها لقوانين المدرسة... (محافظة مصر، صادر تفتيش الصحة، سجل ل/١/٤/٣ [الرقم القديم ٤٥٧]، مكاتبة رقم ٥٣ ص ص ١٠٢ و ١٠٥، فى ٨ محرم ١٢٨٢ / ٣ يونيو ١٨٦٥) وأنها كانت تفعل "أفعال مغايرة" مع خديجة المغربية، إحدى التلميذات المشاغبات (محافظة مصر، صادر تفتيش الصحة، سجل ل/١/٤/٩ [الرقم القديم ٤٥٨]، مكاتبة رقم ١٣٠، ص ص ٢٧ و ٢٩، فى ١١ ربيع أول ١٢٨٢ / ٤ أغسطس ١٨٦٥) ولذا رأت لجنة خاصة شكلت لإصلاح المدرسة أنه إذا كانت "البنات الشابات... مختلطات بإنسان غير حسن الأطوار والأخلاق فيسرن طبعهن من طبعه... [وبما أن] المرام منها [أى من المدرسة] تربية حكيمة كاملات الصفات والأخلاق الحميدة وحيث أنهن [يتدربن] للمعالجة والولادة فى البيوت ويختلطن بمن فيها فينبغى أن يكن ذوات أخلاق حميدة صاحبات معارف لئلا يحصل منهن الضرر... فلما وجدت أرباب الجمعية أن هذا القصد يتعذر الحصول عليه ببقاء ظريفة أفندى وخديجة المغربية [فطلبت] إخراجهما من المدرسة لاسيما أن رب الدار أدرى بما فيه... وأن ظريفة أفندى ليس فيها الكفاية المطلوبة لتربية البنات... لأنها غير حسنة الأخلاق ويخشى على البنات أن يسرقن من طبعها... وفى النهاية فصلت ظريفة أفندى من نظارة المدرسة وعينت حكيمة المحلة (نفسه، مكاتبة رقم ١٥٣، ص ٤٠، فى ٢٨ ربيع أول ١٢٨٢ / ٢١ أغسطس ١٨٦٥). وفى وقت لاحق عينت حكيمة ضبطية مصر (ضبطية مصر، سجل ل/٢/٣١/١، مكاتبة رقم ٣١٧، ص ٩٩، فى ٩ شوال ١٢٩٦ / ٢٦ سبتمبر ١٨٧٩).

(٨١) Kuhnke, *Lives at Risk*, p. 142. وقد أخذت كونكى كل معلوماتها من "الوقائع".
 (٨٢) لم أستطع أن أجد أية مكاتبة تنص صراحة على عدد الدايات. ومع ذلك ربما تعطينا الوثائق التالية فكرة عن العدد التقريبى. كان عدد الدايات المسجلات عام ١٨٥١ (فى أغلب الظن فى المحروسة وحدها) ٥٦٥ داية: ديوان تفتيش الصحة، سجل م/٥/١ (الرقم القديم ١٦٣)، مكاتبة رقم ١٢٦، ص ٦٢، فى ٢٥ ربيع الثانى ١٢٦٧ / ٢٨ فبراير ١٨٥١؛ وفى عام ١٨٦٠ تم طبع ستمائة ترخيص للدايات فى الإسكندرية: محافظة مصر، صادر تفتيش الصحة، سجل ل/٥/١، (الرقم القديم ١٨٣)، مكاتبة رقم ٧، ص ٥٦، فى ٢١ جمادى الثانى ١٢٧٦ / ١٦ يناير ١٨٦٠؛ وفى أواخر عام ١٨٥٩ صدر أمر بطباعة أربعة آلاف ترخيص للدايات فى مصر كلها: نفسه، مكاتبة رقم ٣٨/ص ٦٥، فى ٣ جمادى الثانى ١٢٧٦ / ٢٨ ديسمبر ١٨٥٩.

(83)Kuhnke, *Lives at Risk*, pp. 129-30.

(٨٤) أنظر التعليمات المحددة التي صدرت لإحدى الدايات، وهى هنا بنت حسن الدمنهورى، بـ"التبنيه عليها [بأنها فى حالة] تعسر ... ولادة فتبادر باخطار [حكيمباشى التمن] لإحضار حكيمة معها لأجراها الإسعافات المقتضية لسهولة الولادة": محافظة مصر، سجل رقم ل/١/٥/١١ (الرقم القديم ٢٠٩)، مكتبة رقم ١٠، ص ٣٧، فى ٢٢ جمادى الثانى ١٢٨٦ / ٣٠ سبتمبر ١٨٦٩. أنظر أيضا حالة داية لم تكتف بعدم إبلاغ الحكيمنة المختصة عن ولادة متعسرة، أدت للوفاة فى النهاية، ولكن أيضا "عملت زنبا بان حفرت حفرة بحوش المنزل ودفنت بها الجتين": ديوان تفتيش الصحة، سجل رقم م/٥/١ (الرقم القديم ١٦٣)، مكتبة رقم ١٣٣، ص ٥٨، فى ٢٨ ربيع الثانى ١٢٦٧ / ٣ مارس ١٨٥١. (٨٥) ضبطية مصر، سجل ل/٢/٣١/١، مكتبة رقم ١٧٥، ص ١٢٤، فى ٢٨ شوال ١٢٩٦ / ١٦ أكتوبر ١٨٧٩.

(٨٦) ديوان تفتيش الصحة، سجل رقم م/٥/١ (الرقم القديم ١٦٣)، مكتبة رقم ٢٠، ص ٧، فى ١٦ ذو الحجة ١٢٦٦ / ١٩ أكتوبر ١٨٥٠.

(٨٧) ثمة خطابات عديدة بنفس الفحوى، أنظر مثلا: المرجع السابق، مكتبة رقم ١٩١، ص ٧٤، فى ١١ جمادى الثانى ١٢٦٧ / ١٣ أبريل ١٨٥١.

(٨٨) مرة أخرى، هناك خطابات عديدة بنفس الفحوى، أنظر مثلا: المرجع السابق، مكتبة رقم ٦، ص ٢٨، فى ١١ ربيع الأول ١٢٧٦ / ٢٧ سبتمبر ١٨٦٠، حيث ذكر أن عدد المولودين فى شهر صفر ١٢٧٦ (سبتمبر ١٨٥٩) كان أقل بـ ٤٠٧ عن عدد المتوفيين فى نفس الشهر، الأمر الذى لا يستسيغه عقل.

(٨٩) محافظة مصر، صادر تفتيش الصحة، سجل رقم ل/٥/١ (الرقم القديم ١٨٣)، مكتبة رقم ٣٨، ص ٦٥، فى ٣ جمادى الأول ١٢٧٦ / ٢٨ ديسمبر ١٨٥٩. وللاطلاع على صيغة مثل هذه الشهادات، أنظر: نفس السجل، مكتبة رقم ١٢، ص ٣١، فى ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٦ / ٢٠ أكتوبر ١٨٥٩، حيث يذكر ما نصه: "رافقة هذه التذكرة الحرمة نفيسة أم حنفى الداية سكنها بالقوطية التابعة لتمن الأزبكية شياخة على عمار والمذكورة داية وقد تحررت لها هذه التذكرة بيدها بالاجازة بأجراها عملية الولادة بدون معارضة لها فى تلك المادة بإذن من طرفنا لما وجدنا فيها من اللياقة والدراية فى هذه العملية وبهذا قد يقبل منها التبليغ عن اسما الاطفال الذين يصير ولانتهم عنيدها [أى عن يدها] بدون معارضة وتوقف معها فى ذلك."

(٩٠) ديوان تفتيش الصحة، سجل رقم م/٥/١ (الرقم القديم ١٦٣)، مكتبة رقم ١١٨، ص ٥٧، فى ٨ ربيع الثانى ١٢٦٧ / ٢٠ فبراير ١٨٥١.

(٩١) محافظة مصر، ديوان تفتيش الصحة: سجل رقم ل/٥/١ (الرقم القديم ١٨٣)، مكتبة

- رقم ٢٤، ص ٣٨، في ٦ ربيع الثاني ١٢٧٦ / ٢ نوفمبر ١٨٥٩.
- (٩٢) ضبطية مصر، سجل رقم ل/٣١/٢، مكتبة رقم ٤٤، ص ٤٢، في ١٤ شعبان ١٢٩٦ م ٤ أغسطس ١٨٧٩.
- (٩٣) نفسه، مكتبة رقم ٩٦، ص ١١٩، في ٢٩ شوال ١٢٩٦ / ١٧ أكتوبر ١٨٧٩.
- (٩٤) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكتبة رقم ٢١٢، ص ٢١٨، في ٢ رمضان ١٢٦٤ / ٢ أغسطس ١٨٤٨.
- (٩٥) ديوان تفتيش الصحة، سجل رقم م/١/٥، (الرقم القديم ١٦٣)، مكتبة رقم ٤، ص ١، في ١١ ذو القعدة ١٢٦٦ / ١٨ سبتمبر ١٨٥٠.
- (٩٦) ديوان تفتيش صحة، سجل رقم م/١/٤، (الرقم القديم ١٦٥)، مكتبة رقم ٢٨، ص ٢٢، في ٢٤ صفر ١٢٦٦ / ١٠ يناير ١٨٥٠.
- (٩٧) وكمثال على ذلك أنظر قضية المرأة التي وجدت متوفاة في فم الخليج والتي لم تستطع حكمة مصر القديمة أن تحدد سبب الوفاة فبعث بالجثة إلى قصر العيني: ضبطية مصر، سجل رقم ل/٣١/٢، مكتبة رقم ٢١٦، ص ٩، في ٦ رجب ١٢٩٦ / ٢٦ يونية ١٨٧٩.
- (٩٨) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكتبة رقم ١٥٠، ص ص ٧٢-٧٣، في ١٢ محرم ١٢٦٣ / أول يناير ١٨٤٧.
- (٩٩) نفسه، مكتبة رقم ١٥٥، ص ٧٤، في ١٢ محرم ١٢٦٣ / أول يناير ١٨٤٧.
- (١٠٠) نفسه، مكتبة رقم ٣٩، ص ٣٨، في ٢١ ذو القعدة ١٢٦٢ / ١١ أكتوبر ١٨٤٦.
- (١٠١) توجد وثائق عديدة بشأن هذا الأمر، أنظر مثلا: نفسه، مكتبة رقم ٥١، ص ٧٥، في ١١ محرم ١٢٦٣ / ٣٠ ديسمبر ١٨٤٦، وفيها توضيح العلاقة بين شوري الأطباء، من جهة، وكل من ديوان الجهادية وديوان خديوي، من جهة أخرى، على الشكل الآتي: "إن شوراى اطبا امام [ديوان خديوي] فيما يتعلق بمصلحة الطب الملكي [أى المدنى، غير العسكرى] مثل وظيفتها بديوان جهادية بمصلحة الطب الجهادى..."؛ ونفس السجل، مكتبة رقم ٢٣، ص ٣٤، في ٣ ذو القعدة ١٢٦٣ / ١٣ أكتوبر ١٨٤٧، وهى بشأن النزاعات مع ديوان المدارس، بشأن الطريقة الأمثل لإدارة مدرسة قصر العيني الطبية.
- (١٠٢) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكتبة رقم ١٢٠، ص ص ١٠٦-١٠٧، في ٤ ربيع الأول ١٢٦٣ / ٢٠ فبراير ١٨٤٧.
- (١٠٣) أنظر أيضا خطابه الطريف الذى يشكو فيه من خبر نشر فى الوقائع ذكر أن نعجة قى قرية بالصعيد قد ولدت عجلا برأس إنسان، وقال إن "حضرة وكيل مديريت قبلى ... وقت ما عرضت له هذه للقضية كان مصاب بأمراض مخية [أى أنه كان فى الأغلب مخبول] لان لا تكن أبدا أن الحرمة ولدة بهيم [أى أنه لا يعقل أن امرأة تلد بهيمة] ولا

ان البهيمة ولده انسان ولا ان بهيمة ولده حيوان نصفه انسان ونصفه بهيمة....ومن كون ان نشر هذه الأمر بالوقائع يتولد عنه نتائج ردية فلذلك يوجب [أى يجب] تكذيب هذه الأمر لان حصل ان بعض النساء المساكين لسبب خرافية مماثلة مثل هذه تهموا [أى اتهموا] بانهم جامعوا حيوانات وكذلك رجال تهموا بانهم جامعوا بهائم انثى: ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكتبة رقم ١٩٤، ص ١٨٢، فى ١٨ جمادى الثانى ١٢٦٣ / ٤ يونية ١٨٤٧.

(١٠٤) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكتبة رقم ٤٥، ص ٤٤، فى ٧ ذو القعدة ١٢٦٣ / ١٦ نوفمبر ١٨٤٧.

(١٠٥) يجب هنا أن نتذكر أن أول مجموعة من الطالبات كن من الإماء السود.
(١٠٦) طبطية مصر، سجل رقم ل/٢/٢، (الرقم القديم ٢٠٢٨)، قضية رقم ١٩٩، ص ص ١٧٦-٨٧، فى ٢٢ ذو القعدة ١٢٩٤ / ٢٨ نوفمبر ١٨٧٧.

(١٠٧) مجلس الأحكام، سجل رقم س/٧/١٠/١٢١، (الرقم القديم ٧٥١)، قضية رقم ٤٤١، فى ٢٣ ذو القعدة ١٢٩٥ / ١٩ نوفمبر ١٨٧٨.

(١٠٨) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٤، مكتبة رقم ١٣٣، ص ٢٥، فى ٢٨ ذو القعدة ١٢٧٣ / ٢١ يوليو ١٨٥٧.

(١٠٩) طبطية مصر، سجل رقم ل/٢/٣١/١، مكتبة رقم ٢٨٢، ص ٦٧، فى ٨ رمضان ١٢٩٦ / ٢٦ أغسطس ١٨٧٩.

(١١٠) أنظر المراسلات المثيرة للاهتمام بين الخطاب بك (مدير طبطية مصر)، وشورى الأطباء بشأن شكوى رجال الدين من تأخير عمليات الدفن أثناء وباء الكوليرا عام ١٨٤٨، وإلقاؤهم مسئولية ذلك على الحكيمات: ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكتبة رقم ٢٠٦، ص ٢٢٢، فى ٢٦ شعبان ١٢٦٤ / ٢٨ يوليو ١٨٤٨: من الشورى إلى خطاب بك؛ ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤١، مكتبة رقم ١١٥١، ص ١٢١، فى ٢٩ شعبان ١٢٦٤ / ٣١ يوليو ١٨٤٨: من خطاب بك إلى الشورى؛ ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكتبة رقم ٢١٤، ص ٢٢٦، فى ٢٩ شعبان ١٢٦٤ / ٣١ يوليو ١٨٤٨، وهى الرد على الخطاب السابق.

(١١١) مجلس الأحكام، سجل رقم س/٧/١٠/٨، (الرقم القديم ٦٧٠)، قضية رقم ٧٤، ص ص ١٢٥-٢٧، فى ١١ ربيع الأول ١٢٧٦ / ٨ أكتوبر ١٨٥٩.

(١١٢) طبطية مصر، سجل رقم ل/٢/٣، (الرقم القديم ٢٠٣٠)، قضية رقم ٢٥١، ص ص ١٩٩-١٩٦، فى ١ ربيع الأول ١٢٩٥ / ٥ مارس ١٨٧٨.

(١١٣) طبطية مصر، سجل رقم ل/٢/٢، (الرقم القديم ٢٠٢٨)، قضية رقم ٢٢١، ص ص ٢٠٠-٢٠١، فى ٢٦ ذو القعدة ١٢٩٤ / ٣ ديسمبر ١٨٧٧.

- (١١٤) طبطية مصر، سجل رقم ل/٣/٦/٢، (الرقم القديم ٢٠٣٠)، قضية رقم ١٠٧، ص ص ٨٣-٨٤، في ٢٤ محرم ١٢٩٥ / ٢٨ يناير ١٨٧٨.
- (١١٥) مجلس الأحكام، سجل رقم س/٧/١٠/١٨ (الرقم القديم ٦٢٦)، قضية رقم ٤١٠، ص ص ١٠٠-١٠١، في ٤ شعبان ١٢٨٠ / ١٤ يناير ١٨٦٤.
- (١١٦) أنظر كمثال على هذا المنطق حالة وسيلة بنت محمد الحكيم التي عينت لبندر اسنا فكتبت رياسة الاسبتالية (وهو على الأرجح الاسم الذي أطلق على شوري الأطباء لاحقاً) إلى ديوان مدارس قائلة "أننا نرى من الصواب عدم ارسال مثل هذه البنت في مثل هذه البلدة ... لصغرها وعدم تأهلها ممن يحافظ عليها...": محافظة مصر، صادر رياسة الاسبتالية، سجل ل/١/٤/٢٤ (الرقم القديم ٤٦٤)، مكتبة رقم ٣٩، ص ١٠٩، في ٨ ربيع أول ١٢٨٥ / ٢٩ يونية ١٨٦٨.
- (١١٧) ديوان تفتيش الصحة، سجل م/٥/١ (الرقم القديم ١٦٣)، مكتبة رقم ١، ص ١ في ٥ ذو القعدة ١٢٦٦ / ١٢ سبتمبر ١٨٥٠.
- (١١٨) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكتبة بدون رقم، ص ٧٠ في ١٢ محرم ١٢٦٤ / ٢٠ ديسمبر ١٨٤٧.
- (١١٩) وتوجد أمثلة كثيرة على طلبات الزواج هذه؛ أنظر مثلاً: ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكتبة رقم ٩٩٥، ص ٩٠، في ٤ صفر ١٢٦٣ / ٢٢ يناير ١٨٤٧.
- (١٢٠) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكتبة رقم ٢١٢، ص ١٩٥، في ٢٧ رجب ١٢٦٤ / ٢٩ يونية ١٨٤٨.
- (١٢١) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكتبة رقم ١٢١، ص ص ١٢٤، ١٣٥، في ١٣ ربيع الثاني ١٢٦٣ / ٣١ مارس ١٨٤٧.
- (١٢٢) نفسه، مكتبة رقم ١٢٨، ص ص ١٣٨ و ١٤٦، في ٧ جمادى الأول ١٢٦٣ / ٢٣ أبريل ١٨٤٧.

دور العمدة في ريف مصر في القرن التاسع عشر

أ.د. عبدالمنعم إبراهيم الجميعي

لم يكن منصب العمدة معروفا في مصر قبيل الربع الأول من القرن التاسع عشر، بل كان منصب شيخ مشايخ القرية أو المقادم هو التطور التدريجي لظهور هذا المنصب^(١). الذي أدخله الفرنسيون إلى مصر خلال تواجدهم بها^(٢). وهو منصب يماثل لقب العمدة في بعض الأحوال . وقد استعان محمد علي باشا بهؤلاء المشايخ خاصة بعد أن ألغي نظام الالتزام، حيث كانوا سنده في الحفاظ على الأمن والنظام في قرأهم ، بالإضافة إلى مسئوليتهم في جمع الضرائب ، ثم تطور لقب هؤلاء من شيخ البلد إلى العمدة، وإن ظل اللقب الأول ملتصقا ببعضهم^(٣). وظل اللقبان يستعملان دون تمييز؛ فكان لقب شيخ البلد معادلا للفظ العمدة في العديد من الأحيان، وكان تعيين العمدة في بداية الأمر يتم عن طريق الاختيار من بين أرباب الأطيان ، وأغنى العائلات في القرية ، ومن أكثرها نفوذا و سطوة^(٤). وغالبا ما كان هذا المنصب يستمر في عائلة واحدة لعدة سنين ، وعلى سبيل المثال نذكر أن منصب العمدة استمر في إحدى العائلات بقرية نقيطة بالوجه البحري ١٩٧ عاما^(٥).

ويعد منصب العمدة من أدق المناصب المؤثرة في إدارة القرية المصرية في ذلك الوقت ، وفي ربط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وكافة الشئون الحياتية بين أهالي القرية^(٦). فكان العمدة صاحب الأمر والنهي في قريته ، ويده مفتاح شقاء أهل القرية أو سعادتهم؛ فهو نائب الحكومة والرئيس الإداري لقريته ، وصاحب السلطة التامة عليها والمتصرف في أمور الفلاحين ، وكانت الحكومة تعتمد على خبرته في إدارة شئون القرية والزمم التابع لها ، وفي تنفيذ أوامرها وتعليماتها بين الأهالي، خاصة من ناحية تحصيل الإيرادات والقيام بأعباء الأشغال الحكومية الأميرية والشخصية ، وتقديم واجبات الضيافة لموظفيها ، والمحافظة على الأمن والقبض على المجرمين والمشتبه فيهم ، وقطع دابر الأشقياء واللصوص ومصادرة مسروقاتهم^(٧) ، وفض المنازعات بين الأهالي ، ومساعدة الصيارفة في جمع الضرائب ، وكانت للعمدة سلطة حبس الفلاحين ، وجلدهم بالسياط، وإلى جانب ذلك فقد شارك العمدة في عمليات التعداد التي

جرت بين عامي ١٨٤٥ ، ١٨٨٠ ، كما أضيفت إليهم بعض المسئوليات المرتبطة بالصحة العامة ، وربط الضرائب على الحرفيين في قرينتهم .

ونتيجة لتكليف العمدة بكل هذه الأعمال أمر محمد علي بإعفائهم من قسم من ضريبة مسموح الأراضي الخاصة بهم^(٨) .

ونظرا لاتساع سلطات العمدة وامتيازاتهم استطاعوا تحقيق مكانة اجتماعية مرموقة ، ونفوذاً متزايدا بين الفلاحين .

فقد أتاحت هذه الوظيفة لشاغليها زيادة ممتلكاتهم من الأراضي على حساب الفلاحين، خاصة وأن بعض العمدة استغلوا مناصبهم لزيادة رقعة أراضيهم ، فكانوا لا ينقلون ملكية الأرض إلى الحكومة عند موت المنتفعين بها الذين لا ورثة لهم ، كما أنهم كانوا يستغلون سلطاتهم في تحديد الأراضي الخصبة من الأراضي البور وفقا لمصالحهم ، ويقدرّون الضرائب على أراضي الدولة التي تباع للأفراد على هواهم ، ويستولون على الأراضي التي يتركها الفلاحون هربا من سوء المعاملة وأعباء الضرائب والقسوة الزائدة^(٩) ، وإلى جانب ذلك فقد كان للعمدة نفوذ القوي وسلطاته على الفلاحين وأراضيهم ، فقد كان مسئولا عن تقديم الفلاحين للسخرة، والتي كانت تفرض دوما على فقراء الفلاحين ، أما من كان يستطيع تقديم الرشاوى فقد نجا بنفسه من شدة قبضتها^(١٠) ، كما كان مسئولا عن تقديم الفلاحين للتجنيد؛ فهو الذي يحدد ويختار من سيرسلهم إلى الجندية من الشبان، خاصة وأنه كان غالبا ما يحدث التزوير في دفاتر التعداد حتى يمكن للعمدة إخفاء بعض الشبان المطلوبين لأداء الخدمة العسكرية مقابل حصوله على مبالغ معينة^(١١) . وليس معنى ذلك أن كل العمدة كانوا كذلك ، ولكن هذه كانت السمة الغالبة على معظمهم؛ فهناك من العمدة من قام بمساعدة الأهالي في حل مشاكلهم ، وراعى الحق وأتاب عنهم في عرضها أمام السلطات المختصة ، واستمرت الأحوال على هذا المنوال حتى تقلصت سلطات العمدة فيما يتعلق بضرائب الأقطان بعد صدور اللائحة السعيدية^(١٢) التي أعطت للفلاحين حق توريث الأرض الخراجية مما حرم العمدة من سلطتهم في هذا الخصوص ، أما في عصر إسماعيل فقد أعيد للعمدة مكانتهم، ووصلوا قمة السلم الاجتماعي والاقتصادي وتولى بعضهم مناصب حكومية هامة ، كما وصل معظمهم إلى عضوية مجلس شورى النواب الذي أنشأه إسماعيل والذي خرجت منه تباشير مشاركة الأعيان في السلطة،

وخلال ذلك أصدر مجلس شورى النواب قراره في عام ١٨٦٩ بأن يتم توليه منصب العمدة عن طريق الانتخاب مع احتفاظ الحكومة بحقها في اتخاذ القرار بشأن نتيجة الانتخاب أو الاعتراض عليه ، ولكن ذلك الوضع لم يستمر طويلاً^(١٣)، فبعد عزل إسماعيل وسقوط مصر في قبضة الاحتلال قامت الحكومة بإصدار قانوناً جديداً للعمد في ١٦ مارس ١٨٩٥ أعادت عن طريق تعيين العمد به قيام المديرية بتشكيل لجان تعد قائمة بأسماء المرشحين لمناصب العمد والمشايخ بحيث يجرى الاختيار النهائي منها برئاسة المدير أو من ينوب عنه ، وعضوية بعض موظفي الداخلية وبعض الأعيان الذين يختارهم المدير . . . وكان من حق الداخلية الاعتراض على هذه الترشيحات بحجة عدم ولاء أو ارتباط المرشح أو أسرته للحكومة ، أو أن المرشح لا يتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية ونفوذ لدى الفلاحين^(١٤).

كما اشترط هذا القانون ضرورة ألا تقل ملكية العمدة عن عشرة أفدنة ، وإذا تعدد المرشحون المستوفون لهذه الشروط تكون المفاضلة بين أكثرهم دفعا للضرائب، وأكثرهم معرفة بشتون الزراعة ، وأكثرهم إقامة في قريته .

وقد حدثت سلطات الاحتلال البريطاني لمصر من سلطات العمد ، خاصة في ظل الأنظمة الإدارية الجديدة التي استحدثتها؛ فقيدت مهام العمد التي كانت تعود عليهم بالمكاسب المادية وتزيد من مكانتهم الاجتماعية أمام مواطنيهم ، فألغت كل اختصاصاتهم الخاصة بإجبار الناس على أعمال السخرة ، وأصبح كل ما بقي للعمدة من الاختصاص في هذه الشأن هو إعداد قوائم بأسماء القادرين على العمل من الرجال وتسليمها للمديرية حتى يستعان بها في أوقات الطوارئ ، كالفيضانات . وحدثت نفس الشيء بالنسبة لتقديم الشبان للجندية، يضاف إلى ذلك أنها ألغت سلطة العمد فيما يتعلق بتقدير الضرائب وجمعها ، وتركت هذه المسألة للصيارفة، كما حددت اختصاصات العمد بشأن فض المنازعات، وأصبح محظوراً عليهم فرض غرامة أكثر من خمسين قرشاً أو احتجاز أى شخص لأكثر من أربع وعشرين ساعة^(١٥).

وقد أضافت سلطات الاحتلال للعمد مهاماً جديدة أنقلت كواهلهم ، واضطرت بعضهم إلى الهروب من هذه الوظيفة؛ مثل تكليفهم بمراقبة أحوال قراهم الصحية، والإبلاغ عن الأوبئة، وردم البرك والمستنقعات^(١٦)، وحماية أملاك الحكومة، ومنع الأهالي من استغلالها ، والقيام بأعمال التعداد، وتسجيل المواليد والوفيات ، وإعداد

قوائم الانتخاب ، والإشراف على حراسة المنشآت البريدية والتلغرافية والتلفونية ، وخطوط السكك الحديدية ، ومراقبة القنوات والجسور والعمل على سلامتها ، وتنفيذ تعليمات المديرية بشأن مصادرة محاصيل المستأجرين الذين توقفوا عن تسديد الإيجارات لأصحاب الأراضي^(١٧) ، هذا بالإضافة إلى مشاركتهم في لجان تحديد مساحة الأراضي الزراعية التي يصعب زراعتها بسبب نقص مياه النيل^(١٨) .

وهكذا تأرجح دور العمدة في الريف المصري بين الصعود والهبوط خلال القرن التاسع عشر .

فقد كان عصر عباس الأول هو العصر الذهبي لتزايد نفوذ العمدة ، خاصة وأنهم كانوا مكلفين بتقديم الفلاحين للسخرة والتجنيد .

وقد تراجع هذا الدور في عصر سعيد بعد إلغاء نظام المسؤولية الجماعية في دفع الضرائب ، وفرض عقوبات على العمدة الذين يرغمون الفلاحين على العمل دون أجر ، أما في عصر إسماعيل فسرعان ما استرد العمدة نفوذهم خاصة بعد أن نجحوا في استصدار قانوناً بتعطيل العمل بقوانين الميراث ، وجعل تكاليف الأطيان باسم أكبر أولاد المتوفى ، كما أعيدت مسؤولية جمع الضرائب من الفلاحين إليهم؛ نظراً للأوضاع المالية المتردية ، ورغبة إسماعيل في جمع أكبر قدر من المال . وفي بدايات حكم توفيق وعهد الاحتلال تدهور وضع العمدة بسبب القيود التي فرضت على سلطتهم، مثل تقدير الضرائب ، وتجنيد الفلاحين للأشغال العامة والخدمة العسكرية ، بالإضافة إلى أن تنظيم القضاء قد حد من سلطتهم ، كما أن تحريم الضرب بالكرباج قد أدى إلى تداعى نفوذهم .

هذا عن دور العمدة الإداري والسلطوي ، أما عن دورهم السياسي فقد برز بعد تشكيل مجلس شورى النواب في عصر إسماعيل؛ حيث اتخذ منهم الخديوى أساساً وقاعدة في إنشاء هذا المجلس؛ ففي المجلس الأول الذي أُنْتُخِبَ في عام ١٨٦٦ بلغ عدد العمدة ٥٨ عضواً من بين مجموع الأعضاء البالغ ٧٥ عضواً^(١٩) . وفي الهيئة النيابية الثانية التي انتُخِبَت في عام ١٨٧٠ بلغ عدد الأعضاء من عمدة ومشايخ القرى ٦٣ عضواً ، وفي الهيئة النيابية الثالثة التي انتُخِبَت في عام ١٨٧٦ بلغ عدد الأعضاء من عمدة ومشايخ القرى ٦٠ عضواً^(٢٠) . وقد برز من خلال اجتماعات المجلس روح المعارضة لدى بعض النواب؛ نتيجة للتكبات التي حلت بالبلاد من جراء

سياسة الحكومة المالية ، وبدايات التدخل الأجنبي في شئون البلاد^(٢١) ، مما يوضح أن نفوذهم وقوتهم قد تجاوزت حدود مجتمع القرية إلى المجتمع القومي الأكثر اتساعا ، كما اتضح هذا الدور جليا خلال قيام الثورة العرابية؛ حيث وقفت الغالبية العظمى من العمد بجانب عرابي وساندوا الثورة ، بينما رأى البعض منهم أن استمراره في مساندة الثورة سيعرض مصالحه للخطر خاصة بعد أن نادى عرابي وعبد الله النديم بالتخلص من الظلم الاجتماعي المسيطر على الفلاحين، ومن هنا انسحب معظم أصحاب الملكيات الكبيرة من العمد من ميدان الثورة ، وانضموا إلى معسكر الخديو ، بينما استمر أصحاب الملكيات المتوسطة والصغيرة في مساندة عرابي ، واشتركوا في حركة التوكيلات المؤيدة لعرابي ، كما طالبوا في الجمعية العمومية التي دعا إليها عرابي في ٢٢ يوليو ١٨٨٢ باستمرار عرابي في منصبه وتكليفه بالدفاع عن البلاد رغم قرار الخديو بعزله ، كما شاركوا في التبرع بالأموال وكل ما يلزم من متطلبات الحرب؛ فامتلأت معسكرات العرابيين في كفر الدوار والتل الكبير وغيرها بالغلال والخيول والمواشي والأغنام والحبوب والأرز والأقمشة وغيرها^(٢٢) . وقد برزت أسماء العديد من هؤلاء العمد والأعيان الذين تبرعوا لجيش عرابي؛ من هؤلاء حميد أبو ستيت بسوهاج ، وعبد النور بجرجا وزغول بابيانه غربية ، وعائلة طنطاوي بسنورس فيوم^(٢٣) وغيرها .

وهذه التبرعات التي قدمها العمد والأعيان مكنت عرابيا من الصمود بعد أن نقل الإنجليز أموال الخزانة إلى أسطولهم .

وإلى جانب ذلك فقد قام بعض العمد بجمع المتطوعين من قراهم للجهاد ضد الإنجليز، كما شارك بعض الفلاحين تحت إشراف عمد ومشايخ قراهم في حراسة شواطئ بحيرتى المنزلة والمطرية، بعد أن قام عبد العال حلمي بالاشتراك مع عمد ومشايخ مركزى دكرنس وفارسكور بترتيب بعض نقاط الحراسة وتحديد منطقة معينة من الشاطئ لكل شيخ أو عمدة ليتولى ترتيب الخفر اللازم لها تحت إشرافه^(٢٤) .

ولم يقتصر دور العمد على موازنة الثورة خلال قيامها ، بل وقفوا بجانب أحد زعمائها بعد محنة الهزيمة؛ فعبد الله النديم خطيب الثورة وأحد كبار رجالاتها وجد المساندة والمساعدة منهم خلال فترة اختفائه بين قرى مصر ونجوعها أثناء بحث الحكومة عنه والترصد له للقبض عليه بكافة الوسائل .

وبالرغم من تهديدات الحكومة للعمد والمشايخ بإعدام من يأوى النديم ولم يبلغ عنه^(٢٥)، وعلى الرغم من إعلانها عن مكافأة قدرها ألف جنيه لمن يقبض عليه حياً أو ميتاً فإنه كان لبعض العمدة من الشهامة والمواقف الوطنية ما دفعهم إلى مساندة النديم خلال محنته، وعدم الإبلاغ عنه وهؤلاء عديدون، نذكر منهم الشيخ محمد الهمشري عمدة العتوة القبلية بمركز كفر الشيخ^(٢٦)، الذي أنزل النديم ضيفاً عليه وجعله يقيم بمنزله أكثر من ثلاث سنوات^(٢٧)، ثم مؤازرة أسرة هذا العمدة للنديم بعد وفاة عائلتها وضيافتها له أكثر من أربع سنوات^(٢٨)، وعمدة قرية الكوم الطويل غربية الذي ساعد النديم في تنقلاته من قرية إلى أخرى، وإبراهيم حرفوش عمدة البكاتوش غربية^(٢٩) وأبو العزم البسيوني عمدة الجميزة غربية، وأحمد بك المنشاوي أحد أعيان قرية القرشية غربية وغيرهم.

هذه أمثلة لمواقف العمدة الوطنية خلال محنة النديم، رغم التهديدات بإعدام من يأويه والمكافأة السخية لمن يقبض عليه. ومع كل ذلك يمكن القول: إن دور العمدة في القرن التاسع عشر كان متأرجحاً بين الصعود والهبوط، ليس فقط في النواحي الإدارية والتنظيمية فحسب، ولكنه كان أيضاً في خدمة قضايا بلادهم الوطنية؛ فعلى الرغم من وقوف العديدين منهم بجانب الثورة فإن موقف بعضهم بعد هزيمتها كان يدعو للأسف؛ فغالبيتهم أرسل برقيات يهنئون فيها الخديو بانتصاره على العربيين^(٣٠)، كما حررت عرائض تحمل توقيعات عديدة للعمد والمشايخ أوضحوا فيها أن تبرعاتهم للعربيين كانت تفرض عليهم قسراً وعلى غير إرادتهم^(٣١).

وهكذا كانت الأمور تتقلب بانقلاب الأحوال، وكان الخوف من العقوبة أو فقدان المنصب أو الجاه السمة الغالبة لدى معظم هؤلاء، وإن استمر البعض الآخر ثابتاً على مواقفه الوطنية لا يأبه بتهديد أو وعيد.

الهوامش

- ١- على بركات : تطور الحركة الزراعية في مصر ص ٢٣١-٢٣٢ .
- 2- Baer : Studies in Social History of Modern Egypt, pp. 30-61 .
- ٣- كينيث كونو : فلاحو الباشا ، الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري ص ٢١٣ .
- ٤- مجلس شورى القوانين : جلسة السبت ٢ مارس ١٨٩٥ .
- ٥ رظنا ليصافئلا -كونو : مرجع سبق ذكره ص ١٢٢-١٢٣ .
- 6- Baer, G : History of Land Ownership in Modern Egypt, p. 50 .
- ٧- فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضاء ح٣ ص ١٤٦ .
- ٨- مسموح المشايخ كان أرضا معفاة من الضريبة في نظير قيام المشايخ بواجباتهم المكلفين بها، بينما كان مسموح المساطب لدعم تكاليف ضيافة الغرباء ، ولهذا أعفيت من الضريبة أيضا : للتفاصيل انظر كونو : مرجع سابق ص ٢١٦ .
- ٩- على مبارك : الخطط التوفيقية ح١٤ ص ٥١ .
- ١٠- على شلبي : الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ص ٣٧٩ .
- ١١- على شلبي : مرجع سابق ص ٣٨٢ .
- ١٢- بذل سعيد باشا جهودا كبيرة لإصلاح أحوال الفلاحين فاصدر قانونه المشهور باللائحة السعيدية الصادرة في ٥ أغسطس ١٨٥٨ والتي تعد بمثابة التشريع الخاص بملكية الأقطان في مصر للتفاصيل انظر فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضاء ح١ ص ١١٨ ،
- وجرجس حنين : الأقطان والضرائب في القطر المصري ص ٣٨٨ .
- ١٣- عبد الله عزباوى : عمد ومشايخ القرى ودورهم في المجتمع المصري في القرن التاسع عشر ص ١٤-٢١ .
- ١٤- محمود عوده : القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ص ٢٠٥-٢٠٦ .
- ١٥- محمود عوده : مرجع سابق ص ٢٠٩-٢١٠ .
- ١٦- فيليب جلاذ مصدر سابق ح٢ ص ٣٠٧ .
- 17- Baer : Studies in Social History p. 30-61 .
- ١٨- جلاذ : مصدر سبق ذكره ص ٣٠٧ .
- ١٩- الرافعى : عصر إسماعيل ح٢ ص ٨٢-٨٤ .
- ٢٠- على شلبي : دور القوى الاجتماعية في الثورة العربية ص ١٤٦ .
- ٢١- الرافعى : مرجع سابق ح٢ ص ١٣٤ وما بعدها .
- ٢٢- لتفاصيل ذلك انظر محافظ الثورة العربية ، محفظة رقم ٧ دوسيه رقم ٥ ، ٧ ومحفظة ٩ .

- ٢٣- للتفاصيل انظر محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ٧ دوسيه ١٧ .
- ٢٤- على شلبي : الريف المصرى ص ٤٣٨-٤٣٩ .
- ٢٥- محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ١٠ دوسيه ١٢٣ .
- ٢٦- دار المحفوظات : دفتر قيد أسماء المشايخ والعمد بمديرية الغربية حـ ١ رقم ٧٠٨ ، عين ٥٥ مخزن ٧ .
- ٢٧- محفوظات مجلس الوزراء : نظارة الداخلية ، محفظة ٢٢ مذكرة لمجلس النظار بخصوص عبد الله النديم .
- ٢٨- المقطم العدد ٧٨٨ في ١٨٩١/١٠/٩ .
- ٢٩- محافظ مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية محفظة ٢٢ .
- ٣٠- انظر على سبيل المثال محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ٥ تلغرافات .
- ٣١- نفسه محافظ أرقام ٧ ، ٩ .

طائفة الصيادين فى مَوْرِدَة* المطرية

فى القرن التاسع عشر

خالد عيد الناغية

تعد حرفة الصيد من الحرف ذات الأهمية الكبيرة فى مصر؛ نظراً للإيرادات التى تحققها للخزانة العامة، وما تنتجه من كميات ضخمة من كافة أنواع الأسماك التى هى من إنتاج طائفة الصيادين الذين يشتغلون بحرفة الصيد، ومن ثم حظيت هذه الحرفة برعاية وحماية الحكومة المصرية، فأصدرت اللوائح والقوانين التى تنظمها، وتحافظ على حقوق أصحابها.

ويرجع اختيار طائفة الصيادين فى ماردة المطرية إلى الأسباب التالية:

١- موقع المطرية المتوسط بالنسبة لبحيرة المنزلة؛ فهى تقع فى جنوب البحيرة، ففى شمالها ماردة بور سعيد، وفى شرقها شطوط البحيرة التى تتبع حدود مديرية الشرقية، وفى غربها محافظة دمياط، وفى جنوبها الأقاليم التابعة لمديرية الدقهلية، وقد أتاح هذا الموقع لمراكب الصيد حرية التنقل فى أنحاء البحيرة دون أن تشعر بطول خطوط مواصلاتها.

٢- تعد ماردة المطرية أكثر موارد مصلحة المطرية اعتماداً على بحيرة المنزلة، ويقاس مستوى الحياة فيها بحالة الصيد والملاحة فى البحيرة.

٣- أن ماردة المطرية من أكبر موارد مصلحة المطرية ازدحاماً بالسكان؛ إذ بلغ عدد سكانها فى بداية القرن التاسع عشر نحو ثلاثة آلاف نسمة، ووصل فى أواخر القرن التاسع عشر إلى نحو ستة عشر ألف نسمة، ويعمل حوالى ٩٠% من السكان بحرفة الصيد وذلك لعدم وجود أراضٍ زراعية ببلادهم^(١).

وقد سار البحث فى دراسته لهذا الموضوع فى المحاور التالية:

أولاً : الهيكل التنظيمى لطائفة الصيادين.

ثانياً: الجهاز الإدارى الذى يشرف على الصيد والصيادين.

ثالثاً: أنواع مراكب الصيد.

رابعاً : طرق الصيد وأدواته.

خامساً: علاقة الصيادين بالملتزمين.

سادساً: علاقة الصيادين بالحكومة.

سابعاً : الحياة الاجتماعية للصيادين.

أولاً: الهيكل التنظيمي لطائفة الصيادين:

تشكل طائفة الصيادين مثل غيرها من طوائف الحرف الأخرى وحدة اقتصادية واجتماعية خاصة، حيث ينتظم فيها مشايخ الصيادين ورويسا المراكب وأصحاب المراكب وعمال الصيد المشتغلين بهذه الحرفة، فقد تكونت موردة المطرية من جزيرتين إحداهما تسمى العقبين والثانية تسمى الغصنة، وكان الاتصال بينهما يتم عن طريق معدية بحراً، ثم أنشئ بين الجزيرتين جسر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عرف باسم الجباليه، وكان يتم ردم وتعليه هذا الجسر كل عام لحمايته من طغيان مياه البحيرة، وكانت المبالغ التى تتفق على تعليه وتعمير هذا الجسر تخصص من مستحقات الصيادين^(٢).

وكانت موردة المطرية مقسمة إلى مناطق إدارية تسمى حصص أو حارات، ففي ناحية العقبين وجدت حصة العلادية، وحصة الدعابسة، وحصة العقبين. أما ناحية الغصنة فوجدت بها حصة الحمالطة، وحصة المزارعة، وحصة الغصنة. ولكل حصة صيادوها ومراكبها، ولا يسمح بانتقال صياد من حصة إلى أخرى أو من مركب إلى آخر خوفاً من تعطيل المراكب عن الصيد بخروج أحد صياديها وبالتالي ينخفض الإيراد من الأسماك^(٣). فتشير إحدى الوثائق إلى أن خلافاً حدث بين أحمد برايا صاحب مركب صيد والدواوى الخياط عامل صيد فى مركب الأول نتيجة خروج الداودى الخياط من مركب أحمد برايا وعمل بمركب إبراهيم الحماحمى، مما يعد مخالفاً للقواعد المتعارف عليها بين الصيادين التى تقضى بعدم التصريح لأى عامل من عمال الصيد بالخروج من مركب إلى مركب آخر، ولذلك تدخل مشايخ طائفة الصيادين لفض النزاع بين الطرفين، بإرغام الداودى بالعودة للعمل فى مركب أحمد برايا، وإلزام صاحب المركب بإجراء كل ما فيه راحة الداودى الخياط لمنع شكواه^(٤).

وكان لكل حصة شيخان، فأصبح للموردة اثنا عشر شيخاً، وكان على رأسهم شيخ طائفة الصيادين، وتقوم الحكومة بتعيين مشايخ الصيادين. عندما يقدم ناظر موردة المطرية كشفاً من نسختين مدوناً به أسماء أهالى المطرية الذين تتوافر فيهم شروط الانتخاب وهى التمتع بالسمعة الطيبة بين الصيادين ومن كبار عائلاتهم، ولم يصدر ضدهم أى أحكام قضائية^(٥).

وبعد تعيين مشايخ طائفة الصيادين من جانب نظارة المالية أصبح هؤلاء المشايخ بمثابة الواسطة بين الحكومة وصيادى موردة المطرية فى "رؤيا أشغالهم وتأدية كافة طلباتهم، وإجراء كل ما يكون فيه تحسين حالتهم، واتساع مكانة معيشتهم، وتأدية جميع ما تقتضيه الشياخة بمعرفتهم وتحت مسؤوليتهم؛ ولذا فإنهم المسئولون أمام مصلحة المطرية ونظارة المالية دون خلافهم عن تأدية وتنفيذ كل هذه الأعمال دون اشتراك أو مداخله أحد غيرهم فى أى نوع منها"^(٦).

وهكذا تمتع مشايخ طائفة الصيادين دون غيرهم بسلطة على الصيادين التابعين لهم، ونقل تعليمات الحكومة إليهم، وتشجيعهم على ضرورة التوجه باستمرار إلى البحيرة للصيد من أجل زيادة الإيراد من الأسماك، وفى الأوقات التى يقل فيها إيراد الصيادين من الأسماك كانت الحكومة تلزم مشايخ طائفة الصيادين بالمرور فى البحيرة بالتناوب- أى شيخين كل أسبوع- وذلك لحث الصيادين على كثرة الصيد^(٧).

وحاولت الحكومة الاستفادة بخبرة مشايخ طائفة الصيادين فى إصدار بعض التشريعات المتعلقة بالصيادين على أساس أنهم أهل خبرة فى شئون حرفة الصيد فى بحيرة المنزلة، وعلى دراية تامة باللوائح والقرارات التى تتناسب مع أبناء طائفتهم، فقد استعانت الحكومة برأيهم فى طريقة بيع الأسماك والطيور بالقرش الصاغ بدلاً من الريال، وذلك لسهولة المراجعة، وحسن عملية كتابة البيع^(٨).

وعندما كانت الحكومة تريد معرفة الأوقات المناسبة التى تباع فيها الأسماك بأثمان مرتفعة كانت تستدعى مشايخ طائفة الصيادين لمعرفة هذه الأوقات، فأجمع هؤلاء المشايخ على أن أسماك القاروص، واللوت، والبورى تباع بأثمان مرتفعة إذا كانت "تازة" فى وقت الصيف، وفى وقت النيلية يجب تمليحها لتباع بأسعار مرتفعة، ولما كان غير واضح لمصلحة المطرية بداية ونهاية مدة الصيف ومدة النيلية، فقد بين مشايخ طائفة الصيادين بأن مدة الصيفية هى بداية من شهر مايو حتى شهر أغسطس،

أما مدة النيلية من شهر سبتمبر حتى نوفمبر^(٩).

واستعانت الحكومة أيضاً بمشاىخ الصيادين فى معرفة أماكن صيد الطيور فى بحيرة المنزلة، وأسماء العائلات التى تعمل بتلك الحرفة، وعدد مراكبهم، والطرق التى يستخدمونها فى الصيد، وكان الهدف من ذلك وضع حدود ومواعيد للصيد بين صيادى الأسماك وصيادى الطيور لتفادى قيام نزاع بينهما، وضمان حسن سير عملية الصيد^(١٠). فقد وردت إشارات متعددة فى الوثائق إلى قيام حالات تعدّ بين الصيادين بعضهم مع بعض بسبب عدم تحديد برور الطير؛ ففى إحدى هذه الوثائق تعرض ثلاثة من الصيادين "الإجريج" - اليونانيين - للضرب من جانب صيادى الطيور بسبب قيامهم بصيد الأسماك فى أماكن صيد الطيور، مما أدى إلى طيران الطيور وحدث ضرر لصيادى الطيور^(١١).

كما أن مشايخ طائفة الصيادين مكلفون بالقيام بإعداد إحصاء بعدد سكان كل حصة فى موردة المطرية، وبجوار كل اسم الحرفة التى يعمل بها، وحصر مراكب الصيد، وأسماء أصحابها، وأسماء عمال الصيد فى كل مركب، وكذا عمل حصراً بأسماء معامل* الصيادين، فقد قام الحاج محمد الغوابى، والشيخ عبد الله غزى شىخاً حصة الغصنة بحصر عدد سكان هذه الحصة والتى بلغ نحو ٨٧٣ نسمة^(١٢).

وكان هدف الحكومة من هذا الحصر معرفة الأشخاص الذين لا يعملون بحرفة الصيد لفرض العوائد عليهم، إذ أن مصلحة المطرية اكتشفت انقطاع عدد كبير من سكان الموردة عن الصيد فى البحيرة مستغلين إعفائهم من الويركو باعتبارهم جميعاً صيادين، فالحكومة كانت تعفى صيادى المطرية من الويركو لأنها تأخذ حقها من صيادتهم، فترتب على هذا الانقطاع قلة الإيراد، ولذلك صدرت الأوامر من الحكومة إلى مشايخ طائفة الصيادين بالقيام بحصر عدد سكان موردة المطرية لمعرفة الصيادين من غيرهم لفرض الويركو على الذين لا يعملون بحرفة الصيد^(١٣).

وعلاوة على ذلك فإن مشايخ طائفة الصيادين كانوا يتعهدون "بالضبط والربط وعدم حدوث اضطرابات بناحية المطرية" وكذلك تسوية الخلافات التى تنشأ بين الصيادين، والبحث عن الصيادين الذين يفرون من موردة المطرية للعمل بجهات أخرى؛ إذ كان مشايخ الصيادين يعينون من ينوب عنهم للبحث عن هؤلاء الصيادين الفارين وإحضارهم إلى الموردة للعمل بحرفة الصيد من أجل جلب الإيراد من

الأسماك^(١٤). كما أن الحكومة لا تسمح بانتقال الصيادين من بحيرة إلى بحيرة أخرى، فعندما فر بعض صيادى المطرية إلى بحيرة البرلس للصيد بها، اقترحت مصلحة المطرية على نظارة المالية عند إعلان مزاد بحيرة البرلس وجوب وضع شرط يتضمن عدم السماح لصيادى المطرية الذين يفرون فيها بالصيد فى بحيرة البرلس، ويتم القبض عليهم وإرسالهم إلى موردة المطرية، أما صيادو البرلس الذين يأتون للصيد فى بحيرة المنزلة فإن مصلحة المطرية ملزمة بضبطهم وإرسالهم إلى بلادهم، وذلك لعدم تشتت الصيادين فى كلا البحيرتين^(١٥).

ومن مهام مشايخ طائفة الصيادين أيضاً تعبئة الصيادين المطلوبين للخدمة العسكرية من جدتى الغصنة والعقبين بالمطرية، والتأكيد عليهم على ضرورة الحضور إلى ديوان مديرية الدقهلية فى المواعيد المحددة للفرز، وكان يرافق أفراد كل جده أحد مشايخها^(١٦). أما العساكر الجهادية الذين يحضرون إلى المورددة أثناء إجازاتهم فكان يسمح لهم بالصيد فى البحيرة لحين الانتهاء من إجازاتهم وبعدها يتوجهون إلى آلياتهم^(١٧).

يتضح مما سبق أن للصلاحيات التى منحت لمشايخ طائفة الصيادين كان لها أثرها فى النهوض بحرفة الصيد الذى يعود فائدته على الحكومة والصيادين، علاوة على قيامهم بإمداد الحكومة بالمعلومات المهمة الخاصة بحرفة الصيد وطرقه مما سهل عليها إصدار العديد من القرارات التى تنظم عملية الصيد فى موردة المطرية.

ثانياً: الجهاز الإدارى الذى يشرف على الصيد والصيادين:

أنشأت الحكومة المصرية مصلحة شبه مستقلة تعرف باسم "مصلحة المطرية" للإشراف الفنى والإدارى على بحيرة المنزلة، وهى مصلحة حدودها واسعة تتصل بحدود ثلاث مديريات هى الغربية والدقهلية والشرقية وبضهره البحر المتوسط من قرية البرلس حتى بورسعيد وترعة القناة فى القنطرة، وتتبع المصلحة نظارة المالية مباشرة^(١٨). وتتكون مصلحة المطرية من عدد من الموارد هى موردة غيط النصارى، وهى مركز ديوان العموم لمصلحة المطرية، وموردة أولاد حمام، وموردة عزبة البرج، وموردة الناسيمة، وموردة أشنوم الجميل، وموردة السخارين، وموردة صان الحجر، وموردة الجمالية، وموردة البصراط، وموردة البحر الصغير، وموردة الحراية والطويل، وموردة الصوفية، وبحر حادوس، ومورد الجماملة، ومورد المطرية،

وموردة بور سعيد، بالإضافة إلى إشراف مصلحة المطرية على الوكالات المعدة لبيع الأسماك مثل وكالة مصر، وسوق فارسكور، وسوق دمياط، ووكالة الزقازيق، ووكالة سمنود، ووكالة المنصورة.

وكان لكل موردة ووكالة جهازها الإداري الخاص بها، علاوة على الجهاز الإداري للمصلحة ذاتها الذي تخضع له هذه الموارد والوكالات، وكان على رأس هذه المصلحة مأمور يتقاضى راتباً شهرياً قدرة أربعة آلاف قرش^(١٩).

أما الجهاز الإداري في موردة المطرية فكان يرأسه ناظر يسمى ناظر موردة المطرية ويتقاضى راتباً شهرياً قدرة سبعمائة وخمسون قرشاً، ومقر إقامته في مركز الموردة بناحية الغصنة، حيث فيها الشروط التي حددتها نظارة المالية لمركز الموردة، والتي تتمثل في مكان يصلح لرسو المراكب فيسهل عملية نقل البضائع والركاب، ويتيح للصيادين الحضور بسهولة إلى الموردة بأسماكهم، كما أنه مكان يسهل تأمينه والسيطرة عليه^(٢٠).

وقد تعددت الصلاحيات التي منحت لناظر الموردة، وهي:

- ١- تنفيذ اللوائح والمنشورات الصادرة من نظارة المالية إلى مصلحة المطرية.
- ٢- اتخاذ الإجراءات التي تضمن حسن سير العمل فيها، وتجنب كل ما فيه إضرار بالمصلحة العامة^(٢١).
- ٣- حث الصيادين على ضرورة التوجه إلى البحيرة للصيد وجلب الإيراد، وعدم بقائهم في الموردة، وكذا القيام بكشف دوري على إيرادات الصيادين لمعرفة المراكب التي تأتي بالإيراد من المراكب التي تقصر في توريده^(٢٢) وفي هذا الإطار كان ناظر الموردة لا يمنح أى إجازة للصيادين لإصلاح شباكهم، لأن تجديد وتركيب هذه الشباك يقوم بها كبار السن والأولاد والنساء الذين لا يكون لهم انشغال في حركة الصيد، ويمكن لهؤلاء الأشخاص تجهيز هذه الشباك دون تعطيل للصيادين، وإذا دعت الضرورة التصريح بإجازة للصيادين، فكان على ناظر الموردة التحقق من أن شباكهم تحتاج إلى إصلاح، وإذا منح بعض الصيادين إجازة فيجب عليه أن يتأكد من أنهم مشغولون في تركيب الشباك في الميعاد الذي حدده لهم، كما أن المقيّة التي تحتاج إلى شباك فإن ذلك لا يمنعها من

توريد الإيراد من الأسماك، لأنه في هذه الحالة لا يكون كل مراكب المقيمة والصيادين معطلة ولكن بعضها معطل وبعضها الآخر يكون مشغولاً بالصيد في البحيرة^(٢٣).

٤- أن ناظر موردة المطرية من مأموري الضبطية القضائية، فأصبح من حقه ضبط ما يقع في دائرة اختصاصه من جرائم قتل أو سرقة أو التعدي بالسب والشتم^(٢٤).

وبالرغم من الصلاحيات للواسعة التي منحت لناظر الموردة فإنه لم يدخل في اختصاصه توقيع أي جزاءات على موظفيه باستقطاع أياماً من مرتباتهم أو رقتهم، وإنما يجب عليه فقط تبليغ مأمور مصلحة المطرية بأحوال موظفيه للنظر في إذا كان الموظف يستحق العقاب فتكون مجازاته بما يستحق^(٢٥). ووصل الأمر إلى درجة أن ناظر الموردة نفسه كان يتعرض للجزاء بالخصم من راتبه، إذ تشير إحدى الوثائق إلى أن على أفندي سليمان ناظر موردة المطرية تم استقطاع خمسة أيام من راتبه لخروجه عن حدود وظيفته، عندما اعترض على الإنذار الذي وجهته إليه نظارة المالية في ٢٢ ديسمبر ١٨٨٨ بسبب عدم قيامه بتقديم المساعدة لمأمور الملاحات^(٢٦).

وكان يساعد ناظر الموردة ثلاثة من معاونين براتب قدره ثلاثمائة قرش لكل واحد منهم؛ الأول للإشراف على نقطة بوابة المطرية، للختم على تصاريح الأسماك التي تخرج من بوابة الموردة، والتحقق من الكمية المدونة بالتصاريح، وضبط الأسماك والفسخ الزائد عن هذه التصاريح، أما الثاني فيشرف على ناحية العقبين لتفتيش مراكب الصيادين عند مرورهم بهذه الناحية، والمعاون الثالث يتحصر مهمته في صرف الملح للصيادين لتمليح أسماكهم، والمساعدة في أعمال الموردة. وفي بعض الأحيان كان أحدهم يتوجه إلى موردة صان الحجر لاستلام النقدية الموجودة بها، وكذلك تسليم النقدية الموجودة بموردة المطرية إلى ديوان العموم بغيط النصارى^(٢٧).

ويضم الجهاز الإداري في الموردة ثمانية كتبة تتراوح مرتباتهم بين ثلاثمائة قرش وثلاثمائة وخمسون قرشاً، ويرأس هؤلاء الكتبة موظف يسمى رئيس حسابات موردة المطرية، ويتقاضى راتباً قدره خمسمائة قرش^(٢٨)، كانت اختصاصات هؤلاء الكتبة:

١- قيد كل الإيرادات بالموردة، فالأسماك والطيور التي تباع بالمزاد في حلقة الأسماك عندما تبلغ الأثمان المعقولة يتم تدوينها في دفاتر الموردة، والحصول

على أثمان الأسماك من التجار الذين لا يقدمون أى ضمانات ومن جهات بعيدة، وكذلك قيد إيرادات واستحقاقات الصيادين فى دفاتر خاصة، وكان يتولى هذه المهمة كاتب الصيادين^(٢٩). وكانت ترسل نسخ من هذه الدفاتر إلى ديوان العموم لمراجعتها، والوقوف على حالة الإيراد من حيث الزيادة أو النقصان^(٣٠).

٢- تقديم كشفاً باحتياجات الموردة من طعام وأدوات وغيرهما إلى ديوان العموم فى المواعيد المحددة^(٣١).

٣- إعداد كشف مرتبات الموظفين فى استمارة نمرة ١٠١ وبعد مراجعتها يتم صرف المرتب من خزينة الموردة، وأن يتسلم كل موظف مرتبه بيده ويوقع فى الاستمارة أمام اسمه، وبعد صرف المرتب واستيفاء الاستمارة ترسل إلى ديوان العموم، ثم يقوم باشكاتب المصلحة بدوره بإرسالها إلى مديري عموم حسابات مصر خلال العشرة الأيام الأولى من الشهر الجديد، وإذا وصلت هذه الاستمارة بعد تجاوز هذه المدة يتعرض للجزاء بالاستقطاع من راتبه^(٣٢).

ولحسن سير العمل وتجنب وجود عقبات عند تسوية الحسابات كان على هؤلاء الكتبة أن يتخذوا الإجراءات التالية:

١- أن يوضح بجانب القسيمة المنصرفة من مراكز الموارد المكان الذى يرد منه النقدية، وتاريخ التوريد.

٢- أن يبين بالحساب الشهرى البيانات اللازمة من مضبوطات بأنواعها، وأثمان أدوات النقل المستخدمة فى عملية تهريب الأسماك والفسيوخ، وتسجيل أسماء الأشخاص الذين قاموا بعملية الضبط.

٣- التأكد من توقيع ناظر الموردة بختمه على كل بيعة من الأسماك تباع بالحلقة، كإقرار منه بحدوث بيعها على يده^(٣٣).

ولكى تضمن مصلحة المطرية وجود كتبة نوى مهارة فائقة فى الأعمال المحاسبية فى مواردنا المختلفة، كانت تصدر أوامرها إلى هذه الموارد بالتنبيه على كل الكتبة العموميين الموجودين بدائرة نفوذهم- التوجه إلى محافظة دمياط لأداء امتحان فى الأشغال المتعلقة بالمصلحة للحصول على رخصة لممارسة مهنة الكتبة^(٣٤).

وعُين في موردة المطرية قباني ومخزنجي بمرتب شهرى قدره ثلاثمائة وخمسون قرشاً من أجل وزن الأسماك التى يتم شراؤها على نمة مصلحة المطرية وإدخالها إلى المخزن لصناعتها فسيخاً^(٣٥)، وكان عليه أن يقيد هذه الأسماك فى دفتر خاص، يدون فيه اسم طالب الوزن وتاريخ الوزن، ونوعية الأصناف الموزونة، ومقدار الوزن، وثمن هذه الأصناف^(٣٦). وكل ما يرد إلى المخزن يكون بموافقة قباني ومخزنجي الموردة، وكان عليه أيضاً أن يلاحظ خروج السبوبة من المخزن وعد شققها ليتحقق من أنها مطابقة للسند المحرر للمستلم أو بها زيادة أو عجز، وفى آخر كل يوم يقوم بختم أبواب المخازن، والتأكد من أنها مغلقة تماماً ومفاتيحها بحوزته^(٣٧).

ويشترط فيمن يعين فى وظيفة قباني ومخزنجي الموردة أن يكون لديه رخصة بمزاولة هذه المهنة، وتمنح إليه هذه الرخصة من ناظر الداخلية بناءً على الشهادات القانونية التى تدل على أهلية الشخص واستقامته، ويستخدم فى عملية الوزن ميزانان هما الميزان الشاهينى ذو الكفتين، والميزان ذو الطبلية المعروف باسم ميزان (باسكول) -الذى يوجد فى موردة المطرية وقوته ٨٠٠ أوقه- ويجب على القباني استخدام العبارات المصرية، ومقدار الوزن بالكيلو جرام والجرام، والميزان ذو الطبلية يجب أن يصنع بكيفية أن تكون قوته فى الوزن بنسبة واحد إلى عشرة مئمة وضع عليه من أثقال، بمعنى إذا وضعت عليه عشرة قناطر ينبغى أن تعادل قنطاراً واحداً^(٣٨).

وقد حظيت الموازين الموجودة بالموارد باهتمام مأمور مصلحة المطرية؛ حيث كان يصدر تعليماته بين الحين والآخر إلى ناظر موردة المطرية بالتبنيه على قبانية الموردة بالمواظبة على نظافة ومسح وتزييت الموازين الموجودة بالموردة، وحمايتها من الأتربة وأشعة الشمس حتى لا تتعرض للتلف، وإذا تساهلوا فى مهمة تنظيف هذه الموازين فإنهم كانوا معرضين للجزاء بما يستحقونه^(٣٩).

وكانت مصلحة المطرية تسند عمل صناعة الفسيخ إلى شخص يسمى معلم صناعة أسباب المصلحة، ويشترط فيه أن يكون لديه خبرة طويلة بصناعة الفسيخ، فكان عليه قبل تمليح الأسماك أن يغسلها جيداً مرة أو أكثر، ثم رصها بملح أبيض نظيف من ملاحات البحيرة، ويأخذ لكل جنبه خوصاً - وزنها خمسة وسبعون أوقه سمك - كيلة^(٤٠) ونصف ملح فى أيام الشتاء، وكيلتين فى أيام الصيف، وذلك حتى

تستكمل صناعتها ويحدث رواج للأسباب ببيعها بأسعار مرتفعة^(٤٠).

أما إذا حدث تقصير من معلم صناعة الأسباب في صناعة الفسيخ فإنه يتعرض للعقاب بالخصم من راتبه أو للرفق من وظيفته، فتشير إحدى الوثائق إلى أنه ورد إلى وكالة الفسيخ بمصر سيويه مقدارها ست عشرة جنيه لوت لم يستوفوا الصناعة، وتم بيعها بأسعار منخفضة، لذلك قرر مأمور مصلحة المطرية برفق معلم صناعة الأسباب من وظيفته بسبب إهماله في صناعة الأسباب الصناعة المناسبة، وعين شخص آخر بدلاً منه^(٤١).

وينبغي على معلم صناعة الأسباب أن يقطع علاقاته بتجار الفسيخ أثناء بيع الأسماك في الحلقة، وفي هذه الحالة يكون خصماً لهم، وأن تكون كل الإجراءات التي يتخذها معلم صناعة الأسباب تحت ملاحظة ناظر المورد، وإذا رأى فيها أى مخالفة كان يعاقبه في الحال، ومن أجل هذا نجد أن مصلحة المطرية قبل أن تعين هذا الموظف كانت تضعه تحت الاختبار مدة كافية لكي تتحقق من أهليته، فإذا أثبت جدارته كان يتم تعيينه على الفور^(٤٢).

أما خولى مورد المطرية فقد كانت مهمته الكشف عن الأسباب والتأشير على الحواظ الخاصة بهذه الأسباب بعد التحقق من مطابقتها للأسباب^(٤٣). وإذا ثبت تساهله في الكشف عنها فإنه يتعرض للجزاء بالخصم من راتبه^(٤٤). وإذا تغيب خولى المورد عن أشغاله فإن ناظر المورد يقوم بتعيين من ينوب عنه فترة غيابه^(٤٥).

وكان يوجد بمورد المطرية سبعة عشر قواصاً يرأسهم مقدم القواصة، وكانت مهمتهم حفظ الأمن بالمورد، ومراقبة مراكب الصيادين لمنع تهريب الأسماك، وحراسة الأسباب التي ترسل للمبيع في الوكائل التابعة للمصلحة^(٤٦). وبالإضافة إلى القواصة وجد بالمورد أربعة مراكب غفر، كل مركب مرتب له ناظر وريس وثلاثة بحارة، ووظيفتهم المرور بالبحيرة وملاحظة الصيادين أثناء قيامهم بعملية الصيد، ومنعهم من بيع صيانتهم من الأسماك والطيور إلى المراكب الميكارية، وإذا اكتشفوا قيام الصيادين بتهريب صيانتهم كان يتم القبض على الصيادين وإرسالهم إلى مركز المورد، وكان ناظر كل مركب يكتب تقريراً كل عشرة أيام، يبين فيه الإجراءات التي اتخذها خلال هذه المدة في البحيرة، ويعرض هذا التقرير على مأمور مصلحة المطرية ليتخذ من الإصلاحات ما يعود بالنفع على المصلحة^(٤٧).

ووجد بموردة المطرية أيضاً مجموعة من الملاحطين مزودين بالأسلحة ومكلفين بالمحافظة على إيراد المصلحة من الأسماك والطيور أثناء حضورها من مصايد البحيرة للمبيع بالموردة، وكذلك تفتيش مراكب المنقولات بالبحيرة^(٤٨). وكثيراً ما تعرض الملاحظون للاعتداء عليهم من جانب الصيادين الذين يقومون بتهريب الأسماك والطيور، ونظراً لعدم وجود شهود غير المعتدى عليهم، فإن المحكمة تحكم للمعتدى بالبراءة، لذلك كانت النيابة تطلب من الملاحظين عند قيامهم بضبط واقعة تهريب الأسماك يجب أخذ شهادة من حضر الواقعة من الأهالي، ولكن مأمور مصلحة المطرية اعترض على ذلك لأن حدود مصلحة المطرية كبيرة، وفي بعض الأحيان لا يوجد شهود للواقعة، وأحياناً أخرى يكون الشهود أقارب المتهمين أو من أهالي بلدهم أو النواحي المجاورة لها، وبدلاً من قيامهم بتأدية الشهادة فإنهم يساندون السارقين في مقاومة المستخدمين والتعدي عليهم، للهروب بالمسروقات^(٤٩).

يتضح مما سبق أن الجهاز الإداري في موردة المطرية كانت وظيفته رعاية مصالح الموردة، ومنع ما يكون فيه إضرار بحقوق مصلحة المطرية، والحفاظ على زيادة إيراداتها من الأسماك والطيور، وحماية حقوق الصيادين، كما أن المصلحة لا تتوانى عن عقاب من يقصر من عناصر الجهاز الإداري في أداء وظيفته على الوجه الأمثل، بالخصم من مرتبه أو رفته من وظيفته أو حرمانه من المعاش.

ثالثاً: أنواع مراكب الصيد:

تعتمد حرفة الصيد في بحيرة المنزلة على المراكب الشراعية التي لها قرينة أي عمود مد- وتنقسم هذه المراكب إلى الأنواع التالية:

النوع الأول: يبلغ متوسط طولها أربعة عشر متراً، وعرضها خمسة أمتار ونصف، وتعرف باسم المراكب الميكارية التي تستخدم للشحن والتفريغ، لكن في وقت الشتاء يصرح لها بالصيد في البحيرة، ويتكون طاقم كل مركب من ثمانية بحاره وأربعة صبية مساعدين، ممن تقل أعمارهم عن أربعة عشر عاماً.

النوع الثاني: ويبلغ متوسط طولها اثنا عشر متراً، وعرضها أربعة أمتار ونصف، ويطلق عليها الصيادون اسم "زهريّة"، وكان عدد بحارة كل مركب يتكون من ستة رجال من عمال الصيد، وثلاثة أولاد مساعدين.

النوع الثالث: ويبلغ متوسط طولها تسعة أمتار، وعرضها متران ونصف، وتعرف لدى الصيادين باسم "لوكس" وعدد رجالها ثلاثة من عمال الصيد، واثنان من الصبية^(٥٠). وكان لكل مركب من الأنواع الثلاثة السابقة وريس له خبرة طويلة بشئون البحيرة، وعلى دراية تامة بالأمكان التي تتوافر فيها الأسماك.

وبالإضافة إلى هذه الأنواع الثلاثة وجدت أنواع أخرى صغيرة الحجم تستخدم في عملية الصيد وهي الفلايك والصالات، وكان سكان المطرية يستخدمون الصالات في نقل الغلال لطحنها في ناحية الجماملة*، ولكن مأمور مصلحة المطرية منع استخدام الصالات في البحيرة لنقل الغلال خوفاً من استخدامها في تهريب الأسماك والفسيح، وتكليف أصحابها باستخدامها في الصيد فقط^(٥١).

ونظراً لارتفاع تكاليف إنشاء مراكب الصيد التي تتراوح ما بين مائة إلى ثلاثمائة جنيه، فإن عدداً من الصيادين كان يشترك في ملكيتها، كما أن كثيراً منها كان ملكاً لتجار السمك وأصحاب الحلقات والمعلمين، ومشايخ طائفة الصيادين، فالحاج محمد الغواي شيخ حصة الغضة كان يمتلك عشرة مراكب من النوع الذي يسمى "زهريّة"، وتستخدم في حرفة الصيد بالبحيرة^(٥٢).

وكان الصيادون قبل الشروع في إنشاء مراكب جديدة للصيد في البحيرة ينبغي عليهم الحصول على تصريح من مصلحة المطرية بإنشاء هذه المراكب، ثم يقدمون إعلانات عن مراكبهم من أجل وضع النمر عليها، فقد صدر أمر المالية في ١٨ يولية ١٨٨٨ بضرورة تسلسل نمر المراكب الموجودة بموارد مصلحة المطرية من نمرة واحد حتى آخر نمرة، ولما كانت موردة المطرية تمتلك أكبر عدداً من المراكب، فقد تقرر وضع النمر على مراكبها أولاً، ثم تبدأ موردة ثانية في وضع النمر على مراكبها^(٥٣). فإذا كانت موردة المطرية قد أجرت تتمير مراكبها من نمرة ١ إلى نمرة ٧٩٥، فإن موردة غيط النصارى الموجود بها ٤٩ مركباً يتم تميزهم من ٧٩٦ حتى وضع النمر على آخر مركب بها أي حتى ٨٤٤^(٥٤).

وكانت هذه النمر توضع على المراكب بالبوية وبالزيت، بأرقام واضحة بالجهة الخارجية من مقدمة المركب، فتوضع أولاً البوية باللون الأبيض في المكان المخصص لوضع النمرة عليه، وفوق البوية البيضاء توضع النمرة بالبوية الحمراء^(٥٥). كما كانت

تصرف لكل مركب صفيحة من النحاس متموغة بختم الحكومة، ومكتوباً عليها مصاديد المطرية ونمرة المركب، وتلصق هذه للصفيحة في مكان واضح في القسم الثابت من المركب الذي يسمى البطنسة^(٥٦)، بواسطة مسامير غير المسامير البرمه حتى يصعب نقلها إلى مركب آخر، أما ثمن الصفيحة فيكون من طرف صاحب المركب ويبلغ عشرة قروش^(٥٦). ويتم تحصيل أثمان للصفائح من الصيادين عند صرف استحقاقهم، ولا يصرف لأي مركب من مركب الصيادين استحقاقهم إلا المراكب التي بها صفيحتها، والمراكب التي لا يكون بها صفيحة يتم مصادرتها وبيعها لحساب الحكومة^(٥٧).

واعتقد أن تمسك مصلحة المطرية بوضع النمر والصفيحة على كل مركب يتيح لها حصر المراكب المستعملة للانتفاع بالبحيرة، ومعرفة أسماء مالكيها، ويضمن لها قيام المراكب بتوريد إيراداتهم من الأسماك في الموارد المخصصة لهم في المواعيد المقررة، كما أن وجود الصفيحة يثبت حقيقة أو شرعية المركب الملوقة عليها هذه الصفيحة.

وإعلان المراكب ينبغي تجديده كل عام في الخمسة عشر الأول من شهر يناير، وهذا التجديد لا يتطلب إعطاء صفيحة جديدة، أما مراكب الصيادين التي تستهلك في البحيرة وأصبحت قديمة ويريدون تكسيروها فكان على أصحابها إبلاغ ناظر الموردة الذي يتحقق من عدم صلاحية المركب، فيعمل المحضر اللازم عنها ويقدمه إلى ديوان عموم المصلحة للتصريح بتكسيروها، وبعد حصول صاحب المركب على هذا التصريح يسلم الصفيحة التي كانت على ذلك المركب^(٥٨). ولكن صيادي المطرية لم يلتزموا بهذا الإجراء إذ كانوا يتركون مراكبهم القديمة التي استهلك على الشاطئ ويقومون بإنشاء مراكب جديدة، وينزعون صفائح المراكب القديمة ويضعونها على المراكب الجديدة مخالفين بذلك لائحة المصلحة، وفي حالة ضبطهم كان يتم نزع الصفيحة من المركب الجديد ووضعها على المركب القديم، وحجز المركب الجديد وعمل المحضر القانوني، وبعد انتهاء المدة المحددة للمعارضة يتم تنفيذ القانون عليها ببيعها بالمزاد لحساب الحكومة^(٥٩).

رابعاً: طرق الصيد وأدواته:

تعتبر شباك الغزل أهم أدوات طائفة الصيادين، وتصنع من غزل القطن، وكثيراً

ما تتعرض هذه الشباك للتلف نتيجة وجود الحشائش النباتية بكثرة في المياه الضحلة ببحيرة المنزلة، والتي لا يمكن إزالتها لأهميتها في تغذية الأسماك، وكذلك نتيجة ملوحة مياه البحيرة وشدة حرارتها، لذلك يلجأ الصيادون إلى صبغ شباكهم لحمايتها من ملوحة المياه^(٦٠).

وتنقسم شباك الغزل إلى نوعين:

النوع الأول: وهو عبارة عن شباك من الطبقة الواحدة تستخدم في المناطق العميقة، ويبلغ ارتفاع هذا الشباك نحو متر ونصف، ومزودة بالرصاص من أسفل وبقل من أعلى لتعويم الشباك.

النوع الثاني: وهو عبارة عن شباك تتكون من ثلاث طبقات تستخدم في المناطق الأقل عمقاً، ولا يزيد ارتفاعها عن ٨٠ سم، ومزودة بالرصاص من أسفل وبقل من أعلى، ويطلق الصيادون على هذا النوع من الشباك اسم غزل "مسجون" لأن الأسماك عندما تدخل في هذه الشباك لا تستطيع الخروج منه كأنها في سجن^(٦١).

وقد تعددت طرق الصيد التي اعتادت طائفة الصيادين في ماردة المطرية استخدامها ومنها:

أ- الشباكة:

عبارة عن غزل يتكون من طبقة واحدة مزود برصاص من أسفل ولكن بدون قل من أعلى، ويستخدم هذا النوع من الشباك في الصيد عندما تجتمع عدة مراكب وبكل واحدة منها ٤٠ متراً من الغزل، وتربط جميعها ببعضها، ثم يقوم مربيان بأخذ جميع الغزل، وتلقيانه في المنطقة المراد الصيد فيها كل في اتجاه مضاد للآخر، بحيث يأخذ شكل دائرة، ثم يقف بعض صيادي هذه المراكب في المياه على مسافات متناسبة لرفع الطرف الأعلى من الشباك فوق سطح المياه، أما باقي الصيادين يقومون بالضرب في المياه بالأيدي أو الهراوى لطرده السمك نحو الشباك، ثم يسحب الغزل من طرفيه على بعضها ويدخلها السمك^(٦٢).

ب- اللواته:

عبارة عن غزل ذي طبقة واحدة مزود برصاص من أسفل وبقل من أعلى،

وتقوم هذه الطريقة في الصيد على تجمع عمال الصيد في مركبين، ويكون في كل مركب نصف الغزل، ثم يربط النصفان أحدهما بالآخر، ويسير المركبان بالشرع مع إلقاء الغزل في المياه على شكل دائرة، وعندما تتم الدائرة يأخذ أحد المركبين كلا طرفي الغزل والمركب الآخر يأخذ الغزل من الوسط في اتجاه مضاد للآخر، وذلك لجمع جانبي الغزل أحدهما مع الآخر، ثم ينزل بعض الصيادين في المياه لجمع الأحبال المركبة في أسفل الغزل، وبعد ذلك تسحب الشباك على ظهر المركبين من كلا الطرفين^(٦٣). وتستخدم طريقة اللوثة في وسط الأبحر أي في المياه العميقة، وهي الطريقة المفضلة في الصيد، وذلك لفائدتها للحكومة والصيادين^(٦٤).

ج- الطواشي:

وتعتمد هذه الطريقة في الصيد على خمسة مراكب على الأقل، وفرقة غزل من طبقة واحدة، وفرقتين أخريين من غزل ثلاث طبقات، ويثبت في الغزل بوص لتعويمه على سطح المياه، ويوضع الغزل ذو الطبقة الواحد في الماء بشكل رأسي مثبت بالبوص على أبعاد متناسبة، أما الغزل الثلاث طبقات فيوضع أفقياً على سطح الماء، ثم يقف مركبان في موقع مناسب بالنسبة للغزل، وتتقدم المراكب الأخرى من مسافة بعيدة في اتجاه الغزل لطرد الأسماك داخله^(٦٥).

د- غزل الخداوى:

وهو عبارة عن غزل ذي ثلاث طبقات، به رصاص من أسفل وليس به فل من أعلى، ويوضع الغزل رأسياً في الماء بواسطة غرائز مثبتة في قاع البحيرة على مسافة معينة بطول الغزل، ويترك الغزل عدة ساعات في الماء، ثم يرفع بعد ذلك ويدخله الأسماك، وهذه الطريقة لا يستخدم فيها عدد كبير من الصيادين لذا يفضلها الملتزمون^(٦٦).

وتعد الطراحة من الطرق الشائعة في الصيد الفردي، حيث تلقى في الماء، ثم تسحب بواسطة حبل، ويساعد الرصاص الذي يوجد في دائرها السفلى على انطباق الغزل وبدخله الأسماك. أما عدة الجرافة فتستخدم في صيد الجمبري ليلاً، ولكن هذه الطريقة في الصيد لا تناسب الصيد في ترعة القناة لكونها تجرف كل ما يصادفها من السمك صغيراً كان أو كبيراً، ومن ثم تضر بالإيرادات، لأن الأسماك الصغيرة تباع بأثمان منخفضة^(٦٧).

ومن طرق الصيد المخالفة في موردة المطرية؛ عدة الكركبة* وعدة الدباكة* لأن الصيد بهاتين الطريقتين يترتب عليهما الإضرار بحرفة الصيد في بحيرة المنزلة، لذلك تحرر مخالفة للصيادين الذين يتبعون هاتين الطريقتين في عملية الصيد، ويتم حجز مراكبهم لحين سداد الغرامة التي تفرض عليهم، ولما كان معظم الذين يستخدمون عدة الكركبة والدباكة من الأجانب فقد أخذ عليهم التعهد اللازم بعدم استخدامهما في حرفة الصيد^(١٨).

وإذا كانت الشباك هي الأداة الأولى لطائفة الصيادين، فإن هناك بعض الصيادين لا يعتمدون على الشباك في عملية الصيد، بل يعتمدون على السنار، ويعرف هؤلاء باسم الصيادين السنارية؛ حيث يقوم الصيادون السنارية بصيد الأسماك الصغيرة جداً لاستخدامها كطعم للأسماك، وهذا النوع من السنار يتكون من خيط طوله متر ونصف أحد طرفية به سنارة والطرف الآخر يربط بغريزة مثبتة في قاع الماء، وتوضع الغرائز في عدة صفوف، وتطعم كل سنارة بسمكة صغيرة، ثم تترك الخيوط في الماء عدة ساعات وتجمع بعد ذلك وبداخلها السمك، ومن أشهر الصيادين السنارية عائلة الحماحمى بحى الغصنة^(١٩).

أما الأسماك التي كان الصيادون يصطادونها فهي خليط بين الأسماك النيلية والبحرية وأهمها البورى، والقاروص والحيتان، والوقار، واللوت، والطوبار، والسهيلي، والقشور، والحشاش، والجران، والجمبرى، والدنيس، والبياض، والبلطى، والشيلان والقراميط.

خامساً: علاقة الصيادين بالملتزمين:

مقاطعة المطرية مثل غيرها من المقاطعات الحضرية في مصر كانت ملكاً للدولة، وكانت الحكومة تعهد إلى الملتزمين بجمع الضرائب التي تفرض على طائفة الصيادين.

وحددت الحكومة شروطاً معينة للالتزام من بينها تعرض كل مقاطعة بالمزاد قبل نهاية مدة الالتزام السابقة بثمانين يوماً، وخلال هذه المدة كان من حق الراغبين فى دخول المزاد معرفة شروط المقاطعة المعروضة للالتزام، على أن يتم المزاد خلال العشرين يوماً الأخيرة من هذه المدة. وبعد مرسى المزاد على أحد الملتزمين، كان عليه أن يقدم ورقة الضمانة وسند التعهد إلى ديوان الإيرادات، ثم تتسخ صورتان من

المزايدة، يوضح فيها تاريخ المزايدة، واسم الملتزم الذي رسا المزايدة عليه، ومدة الالتزام، ومقدار المبلغ، وتحفظ نسخة في ديوان المالية، والأخرى تعطى للملتزم^(٧٠).

وكان ضمن شروط التزام مقاطعة المطرية أن الملتزم ملزم بسداد المال عن كل سنة ثلاثة أقساط كل قسط أربعة شهور، وأن لكل قسط فترة سماح مدتها ٣١ يوماً، فإذا حصل تأخير في سداد القسط بعد انتهاء السماح، فيطلب السداد من الضامن، وإذا كان الملتزم قادراً على الدفع فيحصل منه القسط بالقوة، وإذا كان للملتزم مهمات وممتلكات وديون طرف آخرين سواء من الصيادين أو التجار، ويرغب الملتزم تسويتها لصالح الحكومة مقابل الديون التي طرفه إليها فإن الحكومة لا تقبل منه ذلك، بل يكون ملزماً بسداد المتأخرات التي عليه للحكومة في الأوقات المحددة حتى تنتهي مدة التزامه ولا يكون عليه شيء للحكومة^(٧١).

ومنحت مقاطعة المطرية بطريق المزايدة لأفراد من كبار الموظفين والتجار والأعيان ومشايخ الصيادين والأجانب، فقد التزم الخواجة قراييت مصلحة المطرية في عام ١٨٥٨ بمبلغ واحد وثلاثين ألف وسبعمائة وتسعين قرشاً^(٧٢). أما الأجانب الذين يدخلون المزايدة ولا يرسى عليهم، فإن الحكومة كانت تمنحهم مبلغاً من المال إحساناً منها عليهم. إذ تشير إحدى الوثائق إلى أن قنصل فرنسا طلب من سعيد باشا أن يساعد أحد رعاياه في رسو مزايدة سمك المطرية عليه، فلما رسي للمزايدة على غيره طلب القنصل من سعيد باشا أن يمنحه مبلغاً من المال، فمنحة سعيد باشا ستين ألف قرش^(٧٣).

وأحياناً كانت مصلحة المطرية تجدد للملتزم دون إجراء مزايدة، فقد أبتت المالية مصلحة المطرية في عهده ملتزماً مصطفى بك عناني لمدة ست سنوات جديدة بدون مزايدة "إحساناً من لدن ولي النعم" بشرط ألا يشرك معه أحداً سواء أكان من رعايا الحكومة أم من رعايا الدول الأجنبية، وإذا أشرك معه أحداً فإنها تنزع منه في الحال، ولا يحق له أن يطلب من الحكومة أرباحاً عن المدة الباقية من الالتزام^(٧٤)؛ وذلك بسبب القضية التي رفعها حنا عنجورى - أحد الرعايا الأجانب - ضد مصطفى بك عناني شريكه في التزام المطرية - لأنه رفض أن يسدد إليه مبلغاً وقدره ثلاثة آلاف ومائتان وخمسون جنيهاً أرباحاً عن المدة السابقة، وقام عنجورى - أول ترجمان قنصلية ألمانيا - بتقديم التماسا إلى الخديو إسماعيل يطلب فيه سرعة الفصل في القضية

لإنقاذ عمه وأولاده من حالة البؤس التي يعيشونها^(٧٥).

وقد اشترطت الحكومة على الملتزمين قبل فتح المزاد إبلاغ ديوان المالية بشركائهم في الالتزام إذا كان هناك شركاء حتى يكونوا معروفين لدى الديوان، أما إذا قام أحد الملتزمين بمشاركة آخر من الباطن بعد انتهاء المزاد دون معرفة ديوان المالية، فإنها تعتبر هؤلاء الملتزمين مخادعين، ولا تقبل منهم مزاداً بعد ذلك^(٧٦). وكان دافع الحكومة من وضع هذا الشرط هو أن كثيراً من الشركاء في الالتزام يتنازغون فيما بينهم بشأن الالتزام، ففي هذه الحالة لا تسمع الحكومة لهم دعوى، ولا تعترف بوجودهم، ولا يكون لها دخل في هذا النزاع، بل هي ملزمة فقط باتباع الأصول والقواعد مع الملتزم الذي وقعت معه عقد الالتزام.

وبعد مرسى مزاد مصلحة المطرية على الملتزم فإن كل معاملة الصيادين والمتسببين تكون مع الملتزم، أما الأصناف التي تلزم أهالي المطرية وصياديها من عمارة المراكب مثل أخشاب وبياض وقطران ومسمار وغيرها، وكذلك الأصناف التي تلزمهم من شباك الصيد مثل الكتان والرصاص، واحتياجاتهم من الأرز، والغلال، والدشيش، فكل هذه الأصناف يتم شراؤها من المصلحة بموجب حجج وسندات والربح الناتج من بيع هذه الأصناف يورد إلى خزانة المصلحة، وتخضع أثمان هذه المنتجات من استحقاقات الصيادين. فبيع هذه الأصناف لا يكون حكراً على الملتزم، وليس من حقه أن يمنع أحداً من المتسببين والتجار من التوجه إلى موردة لبيع منتجاتهم للصيادين، والأصناف التي يبيعها الملتزم إلى الصيادين تكون برضاهم وبمعرفتهم ولا تزيد أرباحها على ٢٠% من الثمن، ويقيد ذلك في دفاتر المصلحة^(٧٧). لمنع تلاعب الملتزمين في أسعار السلع المختلفة.

وإذا خالف الملتزم شروط التزام مصلحة المطرية بتحصيل أموالاً من الصيادين زيادة عن المقرر، فإن الحكومة تسترد منه هذه الزيادة وتردها إلى أصحابها، أما إذا حدثت المخالفة من أحد موظفي الملتزم دون علمه، فتؤخذ من الموظف، فإذا ثبت عدم قدرته على الدفع، فيتحصل المبلغ الذي أخذه من الصيادين زيادة عن الشروط من ضامنه، وإذا لم يكن له ضامناً فيتحصل المبلغ من الملتزم نفسه، لأنه استخدم موظفين دون أن يستوفى عليهم الضمانة المعتمدة، ومن يقع منه المخالفة خلال فترة التزامه فإن الحكومة لها حرية الاختيار في أن تقبل منهم مزاداً مرة أخرى أو لا تقبل^(٧٨).

وفي حقيقة الأمر كان دافع الحكومة في التأكيد على الملّزم ومصلحة المطرية بضرورة تمويل الصيادين بكافة احتياجاتهم من عمارة المراكب والشباك والمؤونة حتى يتفرغوا للصيد وجلب الإيراد الذي يعود فائدته على الدولة.

وفي ظل نظام الالتزام كان الصيادون يأتون بإيرادهم من الأسماك إلى حلقة الموردة، وتباع بالمزاد لمن يرغب من التجار والمستبشرين أو الملّزم نفسه، ويؤخذ من أثمان سمك الصيادين إلى الالتزام "مسموح" يعرف باسم مسموح المشايخ مقدار ٢ باره عن كل ريال ٩٠ فضة، والباقي يقسم مناصفة بين الملّزم والصيادين، وكان الملّزم يفرض عن كل مركب ترد إلى الموردة لصيد الأسماك رسماً مقداره ١٦ فضة تحت اسم عشاء، وأسماء معامل اللواتي، والشبابة، والطواشي إذا بلغ إيرادها نحو ٢٣ قرشاً و ٣٠ فضة أو زيادة، فإن الملّزم يمنح للمعمل ٦ قروش و ٣٠ فضة عوائد شهرية للصيادين تسمى "عريب"؛ وذلك تشجيعاً للصيادين على الاجتهاد في الصيد لزيادة الإيراد من الأسماك؛ لأنه كلما زاد إيراد المعامل زادت حصة الملّزم سواء من المسموح أو من حق نصف الإيراد^(٧٩).

ومقابل العريب الذي يمنحه الملّزم للصيادين كان من حق مصلحة المطرية جمع أسماكاً من معامل الصيادين تحت اسم سمك اللّم، وكان هذا السمك يؤخذ إلى المضاييف، وبعد أن تأخذ المضاييف كفايتها من الأسماك يتم بيع الباقي، ويورد ثمنه إلى خزينة المصلحة. وكان الملّزم يحجز من حصة الصيادين مسموح للفساخة والمتسببين مبلغ مقداره نصفان فضة عن كل ريال^(٨٠). لتشجيعهم على الاستمرار في شراء أسماك الصيادين من الحلقة.

ولم يقتصر البيع في حلقة الموردة على الأسماك فقط، وإنما أيضاً الطيور بأنواعها المختلفة^(٨٠)، حيث كانت تباع بالمزاد في الحلقة، ويأخذ الملّزم نصفين فضة عن كل ريال يبلغ ٩٠ فضة باسم مسموح المشايخ، والباقي يقسم بالتساوي بين الملّزم والصيادين، وللملّزم أيضاً عشر فضة عن كل مائة فضة من أصل ثمن البيع، كما فرض الملّزم على مراكب صيادي الطيور في موردة المطرية ضريبة تسمى "مسواق"، وهو عبارة عن "جوز" من الطيور يؤخذ عن كل مركب، ثم تحول إلى رسم نقدي بلغ ٤٢ باره^(٨١).

أما مسموح المشايخ الذي كان الملّزم يقوم بتحصيله من طائفة الصيادين بموردة

المطرية فكان يأخذه كله سواء كان كثيراً أو قليلاً، ويعطى الملتزم من جانبه سنوياً نحو ٣٧٥ جنيهاً، ٤٢ كيساً إلى مشايخ الصيادين والكتبة والميكارية التابعين لمصلحة المطرية، وكذلك مشايخ العربان^(٨٢). وذلك نظير الخدمات التي يؤدونها للملتزم والصيادين.

وبالإضافة إلى مسموح المشايخ فإن الملتزم كان يدفع ٢٢٥ قرشاً عوايد سنوية إلى مساجد موردة المطرية في شهر رمضان، و ٢٠ فضة عوايد فقراء المطرية، و ٢٥ قرشاً لمولد عبد الله بن سلام^(٨٣)، و ١٢ قرشاً لمولد النصف من شعبان، و ٣٠ قرشاً معتاد قاض شرع دمياط، كما أن الملتزم كان يدفع مرتبات شهرية لفقهاء المساجد بموردة المطرية مقدارها نحو ٤١ قرشاً، و ١٦ فضة. أى فى العام نحو خمسمائة قرش، ويدفع ٣٣ قرشاً، و ٣٠ فضة لمركب نقل الجراية للعساكر الطوبجية فى قلعة الديبه، و ٥٠ قرشاً لمركب نقل المياه إلى أشتوم الهداوى^(٨٤).

والمبالغ التى تنفق على إصلاح الطرق التى تقع داخل دائرة التزام الملتزم تكون من طرفه، وكذا تطهير الأشاتيم وما يلزمها من أنفار ومعدات وغيرهما تكون على الملتزم لأن فوائدها تعود عليه. أما المحلات التابعة لمصلحة المطرية أو الأهالى التى يستخدمها الملتزم كشوارى لصناعة الفسيخ أو تخزين الملح فتكون أجرتها من طرف الملتزم كل شهر خلاف مال الالتزام^(٨٥).

يتضح مما سبق أن كافة أنواع الأسماك والطيور التى بصطادها طائفة الصيادين بموردة المطرية كانت تباع بالمزاد داخل حلقة الأسماك بالموردة، وإذا لم ترد إلى الحلقة، وتضبط خارجها فإنه يتم بيعها بالحلقة وأخذ ثمنها لمصلحة المطرية، وفرض غرامة على الذى قام بمحاولة تهريب هذه الأصناف تعادل أربع طاقات الثمن الذى تم بيعها به فى الحلقة. معنى ذلك أن مهربي الأسماك والطيور من التزام المطرية يعاملون نفس المعاملة التى يتم تطبيقها على راكبى القطار بدون تذكرة؛ حيث تؤخذ منهم ثمن التذكرة أربعة أضعاف^(٨٥). إذا كان الدافع من وضع هذه العقوبة الحد من تهريب الأسماك والطيور وبيعها خارج حلقة الأسماك بالموردة، وبالتالي يؤدى إلى الإضرار بمصالح الملتزمين.

كما أن مصلحة المطرية تقوم بحماية الصيادين التابعين للالتزام، وإعفاؤهم من الأشغال العامة وبخاصة السخرة من أجل التفرغ لعملية الصيد، إلا أنه ليس من حق

الملتزم معارضة تجنيد الصيادين في الخدمة العسكرية؛ فتشير إحدى الوثائق إلى أن ملتزم مقاطعة المطرية يلتزم من سعيد باشا بالا بتعرض أحد للصيادين ومراكبهم التابعين له، وأن يمنع قوارب رجال يلبس من الدخول في بحيرة المطرية للصيد فيها^(٨٦).

وفي الحقيقة أن التزام مصلحة المطرية قد ضمن مورداً ثابتاً للحكومة، ووفر الكثير من الجهود التي تبذل في الرقابة على الصيد في مورد المطرية، وتحصيل الرسوم على الصيادين، إلا أن هذا النظام وضع بحيرة المنزلة تحت تصرف الملتزم الذي كان شغله الشاغل الحصول على أكبر قدر من الأسماك، علاوة على تحكمه في الصيادين. إذ لم يكتف الملتزم بتحصيل الرسوم المتنوعة التي فرضها على الصيادين بل نجده يشاركهم في إيرادهم بالحصول على النصف.

كما أن بعض الملتزمين خالف شروط الالتزام بشراء الأسماك من الصيادين في حلقة المورد بربع الثمن، وألغى الغريب الذي كان يصرف للصيادين، وفي الوقت نفسه كان يأخذ سمك اللجم أربعة أضعاف من مراكب الصيادين، بالإضافة إلى قيامهم ببيع احتياجات الصيادين بأسعار مرتفعة، وحققوا أرباحاً تصل إلى نحو ستة وثلاثين في المائة. فتشير إحدى الوثائق إلى أن الخواجه يعقوب التزم بمقاطعة المطرية في عام ١٨٤١ قام ببيع بعض المنتجات إلى الصيادين بمبلغ ٤٩٧٣ قرشاً و ٢٥ بارة، بينما الثمن الأصلي لهذه المنتجات ٣٦٥٠ قرشاً، و ١٨ بارة و ٣٦ فضة، أي أن الأرباح بلغت ١٣٢٦,٩٦,١٠ بنسبة ٣٦% وعلاوة على ذلك فإن صراف مصلحة المطرية كان يقبض العملة من التجار حسب التعريفة ويصرفها إلى الصيادين بزيادة عن التعريفة فالريال أبو مدفع بـ ٢٢ قرشاً، والجنية بـ ١٠٥ قرشاً^(٨٧).

هذه الظروف التي تعرض لها الصيادون في ظل نظام الالتزام دفع بعضهم إلى ترك حرفة الصيد والهروب من مورد المطرية، ففي خلال فترة التزام محمد أفندي - مأمور أشغال المحروسة سابقاً - لمصلحة المطرية في عام ١٨٢٩ - فر نحو خمسون صياداً من مورد المطرية إلى الإسكندرية، وعملوا مع طائفة المعمار في خدمة الأبنية، فأصدر محمد علي أوامره إلى محافظ الإسكندرية بضرورة عودة هؤلاء الصيادين إلى بلادهم؛ لأنهم لا يستطيعون العمل إلا في حرفة الصيد فقط^(٨٧). كما فر نحو ثلاثمائة صياد من المطرية في التزام الخواجه يعقوب بسبب الديون التي تراكمت

عليهم نتيجة ظلم هذا الملتزم الذي مارس سياسة الاستبداد تجاه الصيادين وحرّمهم من الحصول على ثمرة جهدهم من الصيد يفرض رسوماً متنوعة عليهم، مما دفع مشايخ الصيادين المطرية إلى رفع دعوة قضائية ضده في ديوان جمعية الحقانية^(٨٨).

سادساً: علاقة الصيادين بالحكومة:

ظلت موردة المطرية خاضعة لنظام الالتزام لفترة طويلة من القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٧١ عندما قررت الحكومة المصرية إدارة مصلحة المطرية على ذمتها، وقامت بتعيين يوسف فهمى بك الذى كان وكيل محافظة مصر - مأموراً على مصلحة المطرية، وأنعم عليه الخديو إسماعيل برتبة متميز^(٩٠).

ويبدو أن الدافع الذى دفع الحكومة إلى إدارة هذه المصلحة لحسابها، وتعيين الموظفين اللّازمين لها- هو الديون التى تراكمت على الملتزمين نتيجة تأخرهم فى سداد الأقساط فى المواعيد التى كانت تحددها لهم نظارة المالية؛ مما ضيع على الحكومة مبالغ كبيرة، فى حين أنها لو أدارت هذه المصلحة لحسابها فإنها ستحقق مكاسب ضخمة. فقد بلغت الديون المتركمة على ملتزم مصلحة المطرية مصطفى بك عنانى فى عام ١٨٧٠ نحو سبعة عشر ألفاً وسبعمائة وثمانون كيساً وتسعة وثمانون قرشاً وخمسة وعشرون فضة^(٩١).

هذا بالإضافة إلى سوء أحوال الصيادين فى ظل نظام الالتزام، وتعرضهم للظلم والاستبداد من جانب الملتزمين، مما دفع عمد ومشايخ الصيادين فى موردة المطرية إلى تقديم عدة شكاوى إلى الحكومة لحمايتهم من الملتزمين، فقد تقدم محمد الجيار، وأحمد حسين من عمد المطرية بشكوى إلى محافظ دمياط ضد مصطفى بك عنانى ملتزم مصلحة المطرية لقيامه بسلب ونهب أموال الصيادين والميكارية، وقيام مساعديه بضربهم^(٩٢).

وعندما قامت طائفة الصيادين برفع عدة قضايا ضد الملتزمين فى عام ١٨٦٨ رأت الحكومة تعيين أحد موظفيها للإشراف على مصلحة المطرية خلال فترة التحقيق^(٩٣). ومن ثم قامت الحكومة بإدارة هذه المصلحة قبل نهاية مدة الالتزام، إلا أن مصطفى بك عنانى اعترض على ذلك، وبين بأن له فى موردة المطرية مبانى أنشأها فى مدة التزامه، وأن له ديوناً عند أهالى المطرية ولا يستطيع تحصيلها ما دام بعيداً عن التزامه، لذلك طلب من الحكومة إعادة مصلحة المطرية إلى عهده كما كانت،

وأن يمنح مدة تساوى المدة التى قامت الحكومة خلالها بإدارة المصلحة لحسابها^(١٤).

وبالرغم من أن الحكومة استجابت لالتماس مصطفى بك عنانى بإعادة مصلحة المطرية لالتزامه، إلا أنها كانت عاقدة العزم على إدارة هذه المصلحة بنفسها بعد أن لمست الإيرادات السنوية الكبيرة التى حققتها خلال فترة إشرافها عليها، فمجرد انتهاء مدة التزام مصطفى بك عنانى قررت الحكومة إلغاء نظام الالتزام فى مصلحة المطرية، وإدارة هذه المصلحة لحسابها فى عام ١٨٧٢، وحققت مصلحة المطرية خلال هذه السنة إيراداً بلغ نحو ٦٠,٠٠٠ جنية، وكان معظم الإيراد من موردة المطرية، وفرح الخديو إسماعيل بهذا الإيراد، ووجه شكراً لصيادى المطرية، وحثهم على ضرورة زيادة الإيراد عاماً بعد عام، كما طلب منهم زيادة مراكب الصيد والتقليل من مراكب الميكارية، واجتمع مأمور مصلحة المطرية بمشايع الصيادين وعمدهم، وأبلغهم سعادة الخديو بهذا الإيراد، وتعهد للمشايع بتوريد الإيراد بحق النصف أى نصف الإيراد للحكومة والنصف الآخر للصيادين^(١٥).

وفى الحقيقة أن إيراد مصلحة المطرية ناتج من حقوق تعود على الحكومة من قيمة ما يصطاده الصيادون من الأسماك والطيور ومن أجرة ما ينقلونه المراكبية داخل البحيرات التابعة للمصلحة، وحقوق الحكومة من الصيادين لم يكن على نسق واحد فى كل الموارد، بل تختلف من موردة إلى أخرى، فهناك موردة تأخذ منها الحكومة بحق الثلث، وثانية تأخذ منها بحق الربع، وثالثة تأخذ منها بحق النصف^(١٥).

فالأسماك التى ترد إلى موردة المطرية تأخذ الحكومة نصف إيراداتها، بالإضافة إلى فرض بعض العوائد على الصيادين تحت مسميات مختلفة وهى اللمم^(١٦) ومسموح المشايخ^(١٧) والحائنة^(١٨) وفرق النحاس^(١٩) ومسموح الفساختة^(٢٠) فالأسماك التى ترد إلى موردة المطرية يتم بيعها فى الحلقة، فإذا بلغت أى بيعة على سبيل المثال مبلغ ٣٧ ريال باعتبار الريال تسعين فضة، أى أن قيمة البيعة تساوى ٨٣ قرشاً و ١٣ بارة* ويطلق عليه الثمن الأصيل للبيعة، ويقيد باسم الصياد، ويضاف على هذا المبلغ ٦ قرشاً و ٢٧ بارة على المشتري للحكومة تحت اسم حائنة، و ١٦ بارة رسم عشا عن كل مركب، فيصبح إجمالى المبلغ ١٠٠ قرش و ١٦ بارة^(٢١).

أما المبلغ الأصيل الذى تم البيع به وهو ٨٣ قرشاً و ١٣ بارة فيقسم مناصفة بين الحكومة والصيادين بعد استبعاد مسموح المشايخ وهو واحد قرش و ٣٤ بارة؛ فيكون

نصيب الحكومة ٤٠ قرشاً و ٣٠ بارة، ويضاف إليه ١٦ قرشاً و ٢٧ بارة حادثة، و ٥ قروش، و ١٣ بارة فرق نحاس، و ١٦ بارة رسم عشاء، و قرش و ٣٤ بارة مسموح، فيكون إجمالى حصة الحكومة نح ٦٥ قرشاً. أما حصة الصيادين وهى ٤٠ قرشاً و ٢٩ بارة فيخصم منها ٥ قروش و ١٣ بارة فرق نحاس، واحد قرش و ١٨ بارة مسموح الفساختة، والباقى يكون من نصيب للصيادين وهو ٣٣ قرشاً و ٣٨ بارة (٩٨).

أما العوايد التى فرضت على الصيادين فتتمثل فقط فى الحصول على ستين فى المائة من إيراد الصيادين دون إضافة أى رسوم، فقد كان على الصيادين أن يوردوا جميع ما يصطادونه من السمك إلى الموارد المخصصة للبيع لهم، أما صيادو المطرية فكانوا يوردون محصولهم إلى موردة غيط النصارى، وموردة بور سعيد، وموردة المطرية، وذلك حسب الأسعار التى تباع بها الأسماك فى هذه الموارد. إذ كان لمقايى الصيادين بعض الأفراد يطلقون عليهم اسم "حضارة" يمكنون فى المورد لاستقبال أسماك مقايهم، وتجهيزها داخل حلقة الأسماك، وإعطاء الأخبار يومياً لرويسا الصيادين بالبحيرة عن الأسعار التى تم بيع السمك بها، وكانت مهمتهم أيضاً تقديم المساعدات اللازمة للمقاي داخل البحيرة من غذاء وأدوات الصيد، بالإضافة إلى استلام حصص المقاي من النقود المستحقة لهم من خزينة المورد بالنيابة عن رويسا الصيادين، وذلك لانشغالهم فى عملية الصيد وعدم قدرتهم مغادرة مراكب المقاي والحضور لاستلام مستحقاتهم (١٠٠).

وعند وصول مراكب الصيادين بإيرادهم من الأسماك إلى المورد تتم عملية بيع هذه الأسماك فى حلقة الأسماك بالموردة عن طريق المزاد على يد دلال المصلحة وبحضور ناظر المورد أو معاونها، وإذا ظهر لناظر المورد أن المزاد لم يحقق أعلى سعراً مطلوباً، أو حدث اتفاق بين التجار والميسبين فى عدم رفع المزاد عند حد معين، فمن حقه أن يشتري هذه الأسماك لحساب المصلحة وتمليحها (١٠١). ويجب على ناظر المورد مراعاة أن تكون الأسماك المباعة فى المزاد تشمل جميع الأصناف أى الأسماك الكبيرة مع الأسماك الصغيرة، فالطوبار والقشر والشبار باعتبارها أسماكاً غير مرغوب شراؤها توضع مع البورى والدنيس واللوت التى يزداد الإقبال عليها، وذلك حتى يحول دون حدوث تواطى بين معلمين المورد ومعلم صناعة الأسباب وبعض الموظفين بشراء الأسماك الصغيرة لحساب المصلحة، بينما يأخذ الفساختة الأسماك الكبيرة (١٠٢).

وبعد انتهاء مزاد حلقة السمك تقيد نتائج المزاد فى دفاتر خاصة، وعند مرسى المزاد يصدق الناظر أو المعاون فى هذه الدفاتر على صحة ما جاء فيها، ثم يضع عليها ختمه، وهذه الدفاتر ترقم وتختتم بمعرفة المصلحة، ويشترط البيع فى المزاد بالقرش بدلاً من الريال، وتحذف كسور القرش من المزاد من أجل سهولة المراجعة وحسن عملية كتابة مبيعات الأسماك، وقد وافق مشايخ الصيادين وأصحاب مراكب الصيد على هذا الشرط^(١٠٣). وإذا دل ذلك فإنما يدل على أن الحكومة المصرية كانت لا تقرر أمراً يمس حقوق الصيادين أو عملية الصيد فى البحيرة إلا وأخذت رأيهم فيه.

وتسلم مصلحة المطرية رويسا مراكب الصيادين سركى بمبلغ ثلاثة قروش يدفعها ريس كل مركب، ويقيد بهذا السركى يومياً محصول بيع السمك، والحصصة الآيلة للصيادين، ولا يجوز لأى مركب صيد مغادرة المورد إلا بعد قيد إيراداتها، وتاريخ مغادرة المورد، وتوثق هذه السراكى بختم ناظر المورد^(١٠٤).

والحصصة التى تؤول إلى صيادى السمك توضع تحت طلبهم ابتداءً من اليوم الثانى للمزادات ويكون الدفع بموجب إيصال، كما يدون فى سركى الصياد حصوله على استحقاقه، وكان حرص الحكومة على منح الصيادين هذه السراكى لتحقيق أمرين:

الأول: الحفاظ على حقوق الصيادين وعدم ضياعها.

الثانى: أن التأشير على سراكى الصيادين بتاريخ قيامهم من المورد وساعته يلزم الصيادين الحضور إلى المورد فى مواعيدهم المحددة لتوريد إيرادهم من صيادتهم، مما يسهل على موظفى المورد معرفة المراكب التى تتأخر عن توريد الإيراد، وبالتالي تقع تحت أحكام العقوبات المنصوص عليها فى لائحة المصلحة التى تقضى بأن مراكب الصيادين التى تتأخر عن توريد الإيراد أربعة أيام وتحضر فى اليوم الخامس تدخل تحت العقوبة المترتبة على التأخير فى الدفعة الأولى وهى معاقبة المركب بغرامة تساوى ضعف متوسط ما تم بيعه فى الثلاث مرات الأخيرة^(١٠٥).

وتشير إحدى الوثائق إلى أن على حماد أحد صيادى المطرية تأخر عن توريد الإيراد خمسة أيام فتكون الغرامة المستحقة عليه ضعف متوسط الإيراد فى الثلاث دفعات الأخيرة قبل الانقطاع وقدرها أربعمائة وأربعون قرشاً، كما هو واضح من المثال التالى:

٩٤٠	قرشاً	إيراد على حماد في الثلاث دفعات الأخيرة.
٤٦٩	قرشاً	تتزيل النصف عن حصة الصياد.
٤٧١	قرشاً	حصة الحكومة.
١٨٩	قرشاً	حادثة "عوايد بنسبة ٢٠% على المشتريين".
٦٦٠	قرشاً	

∴ متوسط الإيراد = ٢٢٠ قرشاً.

وبالتالى يكون ضعفه = ٤٤٠ قرشاً^(١٠٦). أى أن حساب ضعف متوسط الإيراد يأتى من حصة الحكومة مضافاً إليه ٢٠% الحادثة.

أما إذا تأخرت مراكب الصيد أكثر من ثمانية أيام وأقل من اثنى عشر يوماً فتكون الغرامة ثلاثة أضعاف متوسط المبيع فى الثلاث دفعات الأخيرة، والمراكب التى تتأخر عن توريد الإيراد أكثر من اثنى عشر يوماً فإن هذه المراكب تقع تحت عقاب الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من لائحة مصلحة المطرية وتقضى بضبط المركب وأدواتها بالموردة وإشهار مزاد بيعها على من يرغب فى شرائها^(١٠٧).

ولم تقتصر المصادرة على مراكب الصيادين التى تتأخر عن توريد الإيراد اثنى عشر يوماً وإنما امتدت لتشمل معاقبة مرتكبى سرقة الأسماك والطيور، أو شحنها بدون تصاريح، فالشحنة بأكملها والمركب وأدواته ووسائل النقل الأخرى تضبط وتباع لصالح الحكومة دون أن يكون لصاحبها أى كان أدنى مطالبة^(١٠٨).

وإذا كانت الإجراءات السابقة الخاصة بمصادرة مراكب الصيادين بموردة المطرية التى تحدث منهم مخالفة تستوجب المصادرة على النحو المشار إليه سابقاً، فإن الأمر اختلف مع الصيادين الأجانب فقد كانت مصلحة المطرية فى حيرة من أمرها بشأن تطبيق عقوبة المصادرة على للصيادين الأجانب الذين تقع منهم مخالفة أسوة بالصيادين الوطنيين، لأنها كانت تخشى من قيام الصيادين الأجانب برفع قضايا ضد الحكومة فى المحاكم المختلطة، ومن ثم طلب مأمور مصلحة المطرية من مفتش المالية ضرورة توضيح الإجراء الذى يجب اتخاذه تجاه الصيادين الأجانب الذين يرتكبون مخالفات تستوجب مصادرة مراكبهم وفلايكهم وأدوات الصيد^(١٠٩).

وقد أجاب مفتش المالية بأن قوانين الحكومة المصرية يجب تنفيذها على رعايا الدول الأجنبية ما دام أحكامها في العقوبات لا تخرج عن المنصوص عليه في باب المخالفات من عقوبات المحاكم المختلطة، وفي هذه الحالة يجب استشارة محكمة الاستئناف المختلطة قبل إجراءاتها، أما إذا كانت العقوبة تشبه عقوبات الجنح والجنايات فيكون نظرها بمعرفة القناصل، ولما كانت المخالفة التي وقعت من الصيادين الأجانب يلزم تقديمها إلى محكمة الجنح لأنهم لم يقدموا معارضة إلا بعد ثمانية أيام من حجز المراكب أو الفلايك، فإنه لا يمكن تقديم الصيادين الأجانب إلى محاكم الجنح الأهلية لأن الدكرينو الخاص باستقلال مصادم المطرية الصادر في ١٨ يولية عام ١٨٨٨ لا يسرى على الرعايا الأجانب، بسبب صدوره بعد قانون المحاكم المختلطة، ودون أخذ رأى الدول التي وافقت على إنشاء هذه المحاكم ولذلك فإن الفصل في القضايا التي تتعلق بالصيادين الأجانب في مودة المطرية تتطلب صدور قانون، ولحين صدور هذا القانون كان من رأى مفتش المالية تسليم مضبوطات الصيادين الأجانب بالضمانة اللازمة^(١١٠).

وبالنسبة لإيراد الغرامات والمصادرات فإن نظارة المالية كانت تقسمه بين مصلحة المطرية والموظفين الذين قاموا بعملية الضبط وذلك على النحو التالي:

١- إذا كانت المخالفة تستوجب تجزئاً بسيطاً أو مضاعفاً فإن المبلغ الذي يحصل من الغرامة يوزع مناصفة بين المصلحة والموظفين.

٢- وإذا كانت المخالفة تتطلب مصادرة المركب الذي استخدم في ارتكاب المخالفة، فإنه يتم بيع هذا المركب وألواته، وإيراد البيع تأخذ منه الحكومة تسعة أعشاره، والموظفون الذين قاموا بعملية الضبط يأخذون عشراً^(١١١).

ومما لا شك فيه أن حصول الموظفين على نصيب من إيراد الغرامات والمصادرات أدى إلى اجتهدهم في أداء أعمالهم على الوجه الأمثل، بالقبض على الصيادين الذين يحاولون تهريب الأسماك بعيداً عن أعين الحكومة لحرمانها من حصتها في الإيراد. كما أن الحكومة بهمة ونشاط هؤلاء الموظفين في ضبط مهربي الأسماك -مضاعف من إيراداتها لأن الأسماك التي يتم تهريبها تقوم الحكومة ببيعها والاستيلاء على ثمنها دون أن يأخذ الصياد منها شيئاً، فضلاً عن حصول الحكومة على حصتها من بيع المركب والذي استخدم في تهريب الأسماك.

ولم تكن مصلحة المطرية بمجرد الاستيلاء على إيراد الأسماك التى قام الصيادون بتهريبها، ومصادرة الوسائل المستخدمة فى نقلها، بل نجدها تطالب بتقديم السارقين إلى النيابة لمحاكمتهم بموجب العقوبات المنصوص عليها فى القانون وبخاصة أن لائحة المصلحة لا تتضمن عقوبات عليهم باستثناء مصادرة ما معهم لصالح الحكومة، وأن مصادرة الأسماك المهربة لا يعد من وجهة نظر مصلحة المطرية عقاباً، لأن هذه الأسماك إنما هى حق من حقوق الحكومة، وبمثابة الشيء الذى يسرق من صاحبه ثم يرد إليه، ولذلك فإن استمرار الوضع على هذه الحال يؤدى إلى اضطراب الأشغال فى مصلحة المطرية، ومن ثم طالب مأمور مصلحة المطرية من رئيس النيابة العمومية بمحكمة للمنصورة الأهلية بتوقيع أقصى العقوبة على مهربى الأسماك أدباً لهم وردعاً لأمثالهم المعتادين على السرقة^(١١٢).

هذه الظروف القاسية التى تعرض لها صيادو المطرية نتيجة تشدد موظفى الحكومة فى تنفيذ لائحة مصلحة المطرية، بمصادرة مراكبهم وبيعها بالمزاد، وتأخر صرف استحقاقاتهم - خلفت رجالاً من الصيادين يفهمون ويتذبذبون ويحيدون عن الطاعة التى اتصفوا بها، فاعترضوا على إجراءات المصلحة، وبدأوا يتمردون على الأوضاع، ويطالبون باسترداد حقوقهم ومستحققاتهم وإصلاح أحوالهم.

وقد اتخذ هذا الاعتراض والتمرد ثلاثة أشكال:

الشكل الأول: الانضمام إلى جانب رجال الثورة العرابية ١٨٨١-١٨٨٢؛ فقد تجاوبت طائفة الصيادين مع أحداث الثورة العرابية، بعد قيام القوات البريطانية باحتلال بور سعيد فى ٢٠ أغسطس عام ١٨٨٢، وتوجهها ناحية طابية الجميل للاستيلاء عليها، وكان أحمد عرابى يدرك أنه يوجد ببخيرة المنزلة عدد كبير من المراكب المعدة لنقل البضائع وصيد الأسماك والطيور، وبها عدد كبير من الرجال الأقوياء المعدين لهذه الأعمال من أهالى المطرية، ولذلك أصدر أوامره إلى قومندان فرقة دمياط بمنح صيادى المطرية الأسلحة اللازمة للدفاع عن سواحل بخيرة المنزلة وصيد من يجرؤ من القوات البريطانية على المرور بالبخيرة بالصنادل أو الصالات، ومنعهم من المرور من بوغاز الجميل^(١١٣).

وساهم عمد ومشايخ المطرية بتقديم كافة التجهيزات الحربية لقوات عرابى؛ حيث كانت مراكبهم تحمل كل احتياجات الجنود والعمال فى طابية الجميل، كما تطوع عدد

كبير من الصيادين للمساعدة في إنشاء الاستحكامات في شواطئ بحيرة المنزلة والدفاع عن طابية الجميل^(١١٤). وكان من بين هؤلاء الصيادين السيد نعاة أحد عمال الصيد في مراكب على الشناوى، وعثمان عبد الفتاح، حيث تم القبض عليه بتهمة اشتراكه مع رجال عرابى فى أشتوم الجميل، وبالتحقيق معه عن سبب اشتراكه فى هذه الثورة، أجاب "بأن سبب اشتراكه مع الجهادية نتيجة ظروفه المادية السيئة لأن دخله من حرفة الصيد لا يكفى للإنفاق على أسرته"^(١١٥).

كما تم القبض على كثير من أهالى المطرية بعد هزيمة عرابى واتهامهم بالاتصال بعبد العال حلمى والاشتراك مع قوات عرابى فى إعلان العصيان ضد الحكومة، وكان من بينهم أحمد داود الرئيس الذى تبرع بنحو ثلاثين إرباً من الأرز وشحنها بمراكب صيادى المطرية التى تعمل بحرفة الصيد بالقرب من دمياط، وعند وصولهم إلى دمياط أرسل جزءاً من الأرز إلى أشتوم الجميل والجزء الآخر إلى عزبة البرج، كما قام أحمد داود الرئيس أيضاً بجمع تبرعات من صيادى وأهالى المطرية وصلت إلى نحو خمسة آلاف جنية لتقديمها إلى الثوار^(١١٦).

الشكل الثانى: تمثل فى جميع توقيعات من الصيادين وأهالى المطرية ضد إجراءات مصلحة المطرية، وتقديمها إلى الخديو لكى يرفع الظلم عنهم، فتشير إحدى الوثائق إلى أن عائلة الرئيس قامت بجمع توقيعات من بعض الصيادين والميكارية من ناحيتى العقبين والغصنة ضد تشدد موظفى المصلحة فى معاملة الأهالى^(١١٧).

أما الشكل الثالث: فيتمثل فى توقف الصيادين عن القيام بأعمال الصيد، والتعدي بالضرب على موظفى المصلحة، وحجز مراكب الحكومة، وقد رأت نظارة الداخلية أن تمرد صيادى المطرية وتوقفهم عن الصيد يؤدى إلى الإضرار بإيرادات الحكومة، ومن ثم طلبت من ناظر مودة المطرية بتهدة الصيادين، وحثهم على ضرورة التوجه إلى البحيرة للصيد، وإذا كانت لديهم أى شكوى فعليهم أن ينوبوا عنهم ثلاثة أو أربعة أشخاص ممن يتقنون فيهم لعرض شكاوهم، من أجل اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع هذه الشكوى^(١١٨). ثم اضطرت الحكومة مع استمرار تمرد الصيادين إلى إلغاء مصلحة المطرية، وتعديل طريقة استغلال بحيرة المنزلة منذ أول يناير عام ١٨٩٨؛ بحيث

أصبح الصيادون أحراراً في بيع إيرادهم من الأسماك مقابل فرض رسوم سنوية على مراكب الصيد^(١١٩).

سابعاً: الحياة الاجتماعية للصيادين:

عاش الصيادون الأوائل في موردة المطرية منذ العصر المملوكي (١٢٥٠-١٥١٧)، وكانت أرض المطرية عبارة عن جزيرتين متجاورتين داخل بحيرة المنزلة، وقام الصيادون بإصلاح أرضهما بطريقة الردم المستخدمة عندهم؛ وهي وضع الأحطاب والقش والرمال بعضها فوق بعض حتى تصبح الأرض صالحة لإقامة المساكن عليها، وكان كل صياد يقيم منزله حسب قدرته، فمنهم من يجعله من العشش، أو الخشب، أو يبنيه بالطوب. وكان يساعد الصيادين في إقامة هذه المنازل عدد من الأشخاص المعمارين مثل الفعلة والبنائين والتجاريف والنشارين وغيرهم، أما المواد المستخدمة في بناء هذه المنازل من طوب ورمل وتراب فكان الصيادون يحضرونها بمراكبهم من الجزر المنتشرة بالبحيرة^(١٢٠). وسمح الخديو لأهالي المطرية في عام ١٨٧٢ باستخراج حججاً شرعية من محكمة المطرية تقضى بتمليكهم المنازل التي أقاموها على أرض المطرية^(١٢١).

وكان يوجد بموردة المطرية خلال فترة الدراسة نحو تسعة مساجد، خصص لها تسعة خطباء، ومثلهم أئمة، ومؤذنين، وثمانية فراشين، من بين هذه المساجد مسجد الحاج داود الرئيس، ومسجد كشك، ومسجد عزام، ومسجد الجيار، ومسجد الحسانين، وأقيمت معظم هذه المساجد على شاطئ البحيرة حتى يسهل على المصلين الوصول من مياهها، نظراً لأن مياه الشرب^(٩) كانت قليلة في المطرية، وكان المصلون حريصين على أن تكون مياه البحيرة المحيطة بالمسجد نقية ونظيفة، إذ تشير إحدى الوثائق إلى أن الحاج محمد كشك بن الحاج إبراهيم كشك رفع قضية أمام قاضي محكمة المطرية الشرعية ضد الحاج حميد بن عبد الخالق حميد بن الحاج حميد بسبب قيامه وضع حطب في ماء البحيرة ليبنى عليه، مما أتلّف ماء وضوء المصلين في مسجد الكشايكة، فالزم القاضي الحاج حميد بإزالة ما أحنّته مع دفع رسماً قدره خمسة وعشرون قرشاً لخزينة موردة المطرية^(١٢٢).

وكان يوجد بموردة المطرية نحو واحد وخمسين دكاناً بعضها تحت منازل الأهالي، والبعض الآخر خارج المنطقة السكنية، وذلك لبيع كافة السلع المختلف

للصيادين وأهالى المطرية، كما أقيمت على شاطئ البحيرة بالمرودة واحد وأربعون شادراً معدة لوضع الفسيخ وصناعته بها^(١٢٣).

وافتقرت المطرية لوجود مستشفى أو أطباء خلال الفترة موضوع الدراسة، بل كان السكان متروكين لمدعى الطب من المنجمين والحلاقين؛ فقد كان حلاق الصحة بمثابة وكيل الصحة في المرودة؛ إذ يقوم بإجراء الكشف الطبى على السكان فى الحالات البسيطة، أما الحالات الحرجة التى تحتاج إلى أطباء متخصصين فكانوا يذهبون إلى أقرب مستشفى للمرودة فى دمياط أو ذكرنس^(*) وفى حالات عديدة كان حلاق الصحة يجرى الكشف الطبى على المصابين بجروح خلال المشاجرات التى تقع بين الأهالى بعضهم مع بعض، أو بين الصيادين وموظفى مصلحة المطرية، ثم يكتب تقريراً يبين فيه حجم الإصابة والمدة التى يحتاجها المصاب للعلاج، وعلى أساس هذا التقرير يحدد القاضى العقوبة التى توقع على المتهم^(١٢٤).

وكان حلاق الصحة بمرودة المطرية يجرى أيضاً الكشف الطبى على الأشخاص المتوفيين قبل التصريح بالدفن، لمعرفة إذا كانت الوفاة طبيعية أم جنائية، ثم يقيد الحالة فى دفتر الوفاة، ويعطى تذكرة بالوفاة إلى اللحد تكون بمثابة تصريح له بدفن الجثة، وإذا لم يتبع حلاق الصحة هذه الخطوات فإنه يتعرض للعقاب. فتشير إحدى الوثائق إلى أن أثناء وجود مفتش أول مصلحة المطرية بناحية المطرية قدم له ناظر مورتها بلاغاً يتضمن مشاهدته لسيدة متوفية خلال مروره بالبلدة فتم دفنها بعد التأكد من عدم ورود بلاغات عنها من جانب شيخ الحصة، فقام مفتش أول المصلحة بإجراء التحقيق اللازم حول هذا الموضوع، فأتضح له أنه لم يتم توقيع الكشف الطبى بمعرفة حلاق الصحة على السيدة المتوفاة قبل دفنها، ولم تقيد بدفتر المتوفيين، وأن اللحد دفن الجثة قبل الحصول على تذكرة الوفاة، ودفنها بإذن من حلاق الصحة شفويًا، ومن ثم رأى مفتش أول المصلحة عرض أوراق الواقعة على النيابة العمومية لأن ما فعله حلاق الصحة واللحد مما يعاقب عليه قانونياً^(١٢٥).

وكان أهالى المطرية يدفنون موتاهم بجزيرة ابن سلام؛ حيث كانوا ينقلون موتاهم بمراكبهم إلى الجزيرة بعد الحصول على تصريح من مصلحة المطرية بذلك، وكسنت المصلحة تشترط على الأهالى بعدم استغلال هذا التصريح فى تهريب محمولات البحيرة من أسماك وغيرها^(١٢٦).

واعتقد أن قيام أهالى المطرية بدفن موتاهم فى جزيرة ابن سلام يعود إلى:

أولاً: كإجراء صحى بدفن الموتى خارج الكتلة السكنية.

ثانياً: صغر مساحة المطرية بالنسبة للكثافة السكانية المرتفعة.

ثالثاً: اعتقاد أهالى المطرية أن هذه الجزيرة مباركة بسبب وجود مقام الصحابى الجليل عبد الله بن سلام بها، بدليل أنه بعد تخطيط المقابر الجديدة داخل البلدة فى أواخر القرن التاسع عشر، كان بعض الصيادين يفضل دفن موتاهم بالجزيرة.

أما عن البوليس فى مورد المطرية؛ فإنه على الرغم من زيادة عدد سكانها فإن الحكومة المصرية لم ترتب نقطة بوليس بالمطرية للإشراف على حالة الأمن بها، مثل غيرها من جهات القطر المصرى، وإنما الذى كان يقع على عاتقه القيام بهذه المهمة موظفو مصلحة المطرية إضافة إلى وظيفتهم الرئيسية وهى إدارة الأشغال الخاصة بمصلحة المطرية من مبيع الأسماك وتحويل أجرة ما ينقل بمراكب البحيرة*. وكان ناظر مورد المطرية باعتباره من رجال الضبطية القضائية يفصل فى المنازعات والمشاكل التى تحدث بين الصيادين بعضهم مع بعض، وبينهم وبين موظفى المصلحة، وذلك بالصلح بين المتنازعين من أجل عدم تعطيل الصيادين عن التوجه إلى البحيرة للصيد.

ودعا ناظر المورد إلى تعيين مجلساً بلدياً فى المطرية للنظر فى القضايا التى تحدث فيها، على أن يتألف هذا المجلس من ناظر المورد رئيساً للمجلس، وأحمد حسين من عمد المطرية وكيلاً للمجلس، وعضوية داوود الرئيس، ومحمد الجيار الصغير، والحاج عثمانى حسين، وينضم إليهم قاضى محكمة المطرية للفصل فى الأحكام الشرعية، وفى حالة غيابه ينوب عنه أحد مشايخ المطرية^(١٢٧).

أما بالنسبة لقضايا الجناح والجنايات والمخالفات التى تقع فى حدود مصلحة المطرية فقد اتفق مأمور مصلحة المطرية مع بوليس دمياط فى ٨ مارس عام ١٨٩٢ - على الإجراءات التى يجب اتخاذها فى هذه القضايا، ويتبع فيها ما يلى:

أولاً: محاضر المخالفات ترسل أولاً بأول من ناظر المورد إلى مأمور مصلحة المطرية، مبيناً فيها نوع الشكوى أو البلاغ، وأقوال المتهم والشهود، وأسمائهم، وألقابهم، وصناعاتهم، ومحل إقامتهم، ويحدد مادة العقوبة التى

تطبق عليها المخالفة، وإذا كان مع البلاغ كشف طبيى كان يرفق مع المحضر.

ثانياً: قضايا الجرح يتم التبليغ عنها فور حدوثها لمأمور المصلحة وتحرر في استمارة نمرة ٦، وتوضح بخانة الجناية مادة العقوبة التي تنطبق عليها القضية.

ثالثاً: قضايا الجنايات أو الجرح الكلية التي تكون فيها السرقة تزيد عن خمسين جنيهاً، أو سطو أو تريبص أو تسلق جدار فيتم تحريرها في استمارة نمرة ١٠ وترسل إلى مأمور المصلحة^(١٢٨).

وقد تعددت قضايا المخالفات والجنايات والجرح مع زيادة مساحة أرض المطرية وزيادة سكانها، لدرجة أن ناظر المورد لم يعد في استطاعته القيام بأعباء وظيفته، علاوة على تجاهل الأهالي له، وتعرضه للسب والشتم والإيذاء من جانب الصيادين، ووجد ناظر المورد أنه لو تفرغ لعمل محاضر للصيادين في كل واقعة فإن الأمر يؤدي إلى عدم استقامة أشغال المورد، لذلك طلب من مأمور مصلحة المطرية أن يحث ناظر الداخلية على ترتيب نقطة بوليس في مورد المطرية لحفظ الأمن في المورد، وحماية إيرادات مصلحة المطرية من عبث الفاسدين والمهربين، فناظر الداخلية يستطيع أن يصدر أوامره إلى مديرية الدقهلية لإرسال أربعة أو خمسة رجال من مركز بوليس المديرية وجعلهم نواة لنقطة بوليس في المطرية^(١٢٩).

وتحظى المناسبات والاحتفالات الدينية باهتمام طائفة الصيادين، ومن بينها الاحتفال بالمولد النبوى الشريف، ومولد السيد أحمد البدوى، ومولد أحمد الرفاعى بدمياط، ومولد عبد الله بن سلام، وذلك بإقامة الزينات وحلقات الذكر بالمساجد، وكانوا حريصين على حضور هذه الموالد الدينية، إذ كانت مصلحة المطرية تعفيهم من أجرة انتقالهم بالبحيرة لحضور هذه الموالد، كما كانت تصرف مرتبات للفقراء في مولد عبد الله بن سلام. فتشير إحدى الوثائق إلى أن الشيخ أحمد غنايم أمير طائفة الفقراء بناحية المطرية - حضر إلى المورد لصرف خمسة وعشرون قرشاً مرتب الفقراء في أعمال مولد الأستاذ عبد الله بن سلام^(١٣٠).

وكان يصرف مجاناً في المولد الأحمدي أصناف متنوعة من الأسماك - بطارخ، وحيثان، ولون، وطوبار - لإطعام الفقراء الذين يحضرون هذا المولد^(١٣١). وبعد مولد السيد أحمد البدوى موسماً لتصريف الأسماك؛ إذ كان مأمور مصلحة المطرية يطلب

من ناظر موردة المطرية ضرورة التنبيه على الفساختة بضرورة إرسال الأسماك التي توجد بشوارعهم لبيعها في المولد (١٣٢).

ولطائفة الصيادين في المطرية عيد سنوي للصيد يحتفلون به يوم ١٥ أكتوبر من كل عام يطلق عليه يوم الحدود* ويستعد الصيادون بإعداد شباكهم، وإصلاح مراكبهم وتلوينها وتزينها، ووضع الرايات والأعلام المختلفة الأشكال والألوان على سوارى وأشرعة المراكب، وبدت المراكب في ألوانها الجميلة ورسومها البديعة أشبه بالعروس ليلة زفافها، وتتطلق هذه المراكب في يوم ١٥ أكتوبر كالحمام البيضاء تجاه الأشاتيم* حيث يلقي الصيادون شباكهم في البحيرة لتحمل إليهم الرزق الحلال من شتى أصناف الأسماك كالبورى والقاروص والدنيس والطوبار (١٣٢).

أما الأغنية الشعبية فقد احتلت مكانة مهمة بين طائفة الصيادين، لأنها تساعدهم على العمل وترغبهم فيه، وتشجذ الهمة عليه، وتعبّر إلى حد كبير عن حالتهم النفسية، إذ كان لكل مقية أو معمل صياد يحدّى يتميز بعذوبة صوته، وقدرة على الغناء لفترة طويلة، ويضيف إلى الأغنية كل ما يطرأ على ذهنه من كلام يتفق مع لحن الأغنية، ويردد الصيادون الأغنية خلف الحادى عند جمع الشباك على المراكب وبداخلها الأسماك، ففي بداية عملية الصيد يحدّى بقوله:

يا رزاق يا كريم	يا فتاح يا عليم
وأنا ضيفك يا كريم	أصبحت بالله ضيفاً
صلى على النبي صلى	وتوكلت على الله
مكسبى	وصلاة النبي
ياولاد النبى	حسين
ونزور النبى	ودى حجة
ونشاهد نوره	ونزوره
يا سيد	يا شيخ العرب
ياولاد النبى	حسين

محبوبى	تجمعنى على
اللبانة	وانجاني محبوبى
جنيته	لعمله على السرة
من الغيبة	وأقول له سلامات
طول على	وغيابك
يا سيد (١٣٤)	يا شيخ العرب

وأحياناً يختار الحادى قصيدة دينية يشدو بها، وتتعلق هذه القصيدة بذكر الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام، فكل كلام يرتبط بذكر الرسول يمكن أن يندرج فى القصيدة. حتى إذا استنفذ الحادى قدرته على إيجاد الألفاظ المناسبة توقف عن الغناء وربما توقفت معه عملية الصيد. ومن كلمات هذه القصيدة الدينية ما يلى:

محمد رسول الله	لا إله إلا الله
هو والصديق وياه	طه الزين نصره مولاه
والعنكبوت خيم على الزين	أبو بكر كحيل العين
سيدنا النبي فى لذيذ النوم	خيم عليه فى الغار وكساه
على خد النبي صحاه	نزلت دموع الصديق عوم
أنت بتبكي حصاك ضيق	قال الرسول مالك يا صديق
قرصنى يا رسول الله	فقال ثعبان فى الوكر عتيق
ملس على الجرح بريقه	سيدنا النبي من توفيقه

كأنه دواء وشفاه (١٣٥)

وقد تتغنى طائفة الصيادين بكلمات تكشف عن حرفته، مثال ذلك:

آه يا ليصا	هيله هيلسه
آه يا ليصا	أنا قلت لأمى

جوزيني	آه يا ليصا
ينت بيضة	آه يا ليصا
ياما اشتريني	آه يا ليصا
قالت لي أمي	آه يا ليصا
ما جوزكش	آه يا ليصا
لما أنت تعمل	آه يا ليصا
في البحر ريس	آه يا ليصا
واشوف عذابك	آه يا ليصا
يابني بعيني	آه يا ليصا
يا بحر غازي	آه يا ليصا
شبيت راسي	آه يا ليصا
تميل قلو عاك	آه يا ليصا
فيك المراسي	آه يا ليصا
دا كل ريس	آه يا ليصا
يمشي يهزه	آه يا ليصا
والهم كله	آه يا ليصا
يعود على أمه	آه يا ليصا (١٣٦)

ففي هذه الأغنية وفي غيرها من الأغاني يردد عمال الصيد عبارة آه يا ليصا (١٣٧)، وكأنهم يناجون الأسماك لكي تدخل شباكهم فهي الملاذ الوحيد لهم، ومع زيادة الأسماك داخل الشباك ترتفع أصوات الصيادين بالتهليل والتكبير والصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم، وتعم الفرحة بين الصيادين؛ لأن كثرة إيرادهم يؤدي إلى قيامهم بسداد ديونهم، وكسوة أولادهم، وتموين منازلهم بالثمن والأرز والعسل.

وبعد نهاية عملية الصيد يتناول الصيادون طعام الغذاء أثناء عودتهم محملين بالإيراد من كافة الأسماك، وهذا الطعام عادة من الأسماك المستوية في قدورهم^(*) فقد كانت مصلحة المطرية تسمح للصيادين بالحصول على مقدار من الأسماك المشوية "والمستوية" برسم مأكلهم بالبحيرة على حسب احتياج كل مركب، إذ كان يُمنح كل صياد من صيادين المقايا سمكة واحدة من الأسماك المتوسطة الحجم، أو سمكتين من أصناف الشبار وقطع البورى والحنشان، أو قيمة كيلو واحد من أصناف الأسماك الكبرى مثل القاروص أو اللوت^(١٣٨).

وقد لعبت المرأة دوراً مهماً في حياة الصيادين، إذ كانت تساعد زوجها عند حضوره بالمراكب من البحيرة إلى الموردة، وذلك بإنزال الأسماك وتجهيزها، وتنظيف الشباك، لكن كان لا يسمح للنساء بالسفر بمراكب الصيادين لمساعدتهم في عملية الصيد، خوفاً من وقوع المشكلات بين الصيادين الأمر الذى يؤدى إلى تعطيل العمل، واستغل الصيادون وجود النساء معهم بمراكب الصيد أثناء تعرض مراكبهم للضبط من جانب موظفى الحكومة باتهام هؤلاء الموظفين بمعاكسة نسائهم؛ مما أدى إلى اضطراب الأعمال فى المصلحة، وفتور همة الموظفين فى تأدية الأعمال المكلفين بها خوفاً من مكائد للصيادين^(١٣٩).

ومن اللافت للنظر فى علاقة الصيادين بزوجاتهم، أنه انتشرت حالات الخلع بين الصيادين، ففي عام ١٨٨٢ رصدت الوثائق نحو عشر حالات خلعاً مقابل حالة طلاق واحدة، إذ كانت الزوجة تصحب زوجها إلى قاضى المحكمة الشرعية، وتطلب من زوجها أن يخالعه من عصمته وعقد نكاحه مقابل براءته من ذمته من مؤخر صداقها، وكذا نفقة عدتها، وأحياناً كانت تدفع مبلغاً من المال للزوج لكى يوافق على أن يخالعه^(١٤٠).

ويبدو أن الدافع لكثرة حالات الخلع نتيجة طبيعة حرفة الصيد الشاقة التى تجبر أحياناً الصيادين إلى البقاء داخل البحيرة لفترات طويلة تمتد إلى خمسة شهور مدة الصيد فى الأشاتيم.

* * *

وفي نهاية الدراسة يمكن التوقف أمام بعض النقاط التي عالجتها الدراسة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- يتضح من خلال هذه الدراسة أن الصيادين الذين يمارسون حرفة صيد الأسماك في بحيرة المنزلة يكونون طائفة فيما بينهم، مثل أي حرفة أخرى في مصر، فقد ظهرت طائفة لصيادي الأسماك على رأسها شيخ الطائفة، ويساعده اثنا عشر شيخاً من الصيادين، ويلتف الصيادون حولهم ويخضعون لأوامرهم. ولما كان مشايخ الصيادين على دراية تامة بكل صغيرة وكبيرة بشئون حرفة الصيد، فقد استفادت الحكومة من خبراتهم في تطوير هذه الحرفة لزيادة الإيراد من الأسماك مما يعود بالفائدة على الحكومة والصيادين.
- وأصبح مشايخ الصيادين ممثلين عن الصيادين أمام مصلحة المطرية، وهي هيئة شبه مستقلة قامت بالإشراف على حرفة الصيد في بحيرة المنزلة من خلال مجموعة من الموظفين على رأسهم مأمور يعرف باسم مأمور مصلحة المطرية، وكانت مهمة هذا الجهاز الإداري تنفيذ لوائح وقوانين المصلحة على الصيادين في بحيرة المنزلة من أجل تنظيم عملية الصيد في البحيرة، وضبط المخالفين من الصيادين، والحفاظ على إيراد البحيرة من الأسماك.
- وأظهرت الدراسة أن حرفة الصيد في موردة المطرية تعتمد اعتماداً رئيسياً على المراكب الشراعية وشباك الغزل؛ فالمراكب الشراعية التي يسمح لها بالصيد في البحيرة هي المراكب التي لها قرينة ولا يقل طولها عن تسعة أمتار، وتشارك هذه المراكب بعضها مع بعض في عملية الصيد على هيئة معامل أو مقايا، ولا يقل عدد كل معمل أو مقية عن خمسة مراكب؛ وذلك لتوفير شباك الغزل، وصيد كميات كبيرة من الأسماك. وكان لكل مركب تسير في البحيرة نمرة خاصة بها توضع في مقدمة المركب بأرقام واضحة بالزيت والبوية، علاوة على الصفيحة التي تثبت في بطنسة المركب.
- أما شباك الغزل، فتعد من أهم أدوات الصيد، وتنقسم إلى أنواع حسب نوع السمك ومكان صيده، فهناك شباك تستخدم للصيد في المياه العميقة من البحيرة لصيد البورى، وأخرى تستخدم للصيد في المياه الأقل عمقاً لصيد الطوبار والبلطي، وحرمت لوائح وقوانين المصلحة استخدام شباك الغزل التي تزيد عيونها عن ٢٦ عيناً في كل

ذراع طوله ٥٠ سم، لأن زيادة عيون شباك الغزل عن تلك يؤدي إلى صيد كميات كبيرة من الأسماك الصغيرة قبل أن تتاح لها فرصة للنمو والتفريخ؛ مما يحرم البحيرة من زريعة الأسماك، وكذلك يحرم صيادي الأسماك من مصدر ثروة كبيرة وبخاصة أن الأسماك ترتفع قيمتها بازدياد حجمها.

- كانت بحيرة المنزلة مثل غيرها من بحيرات مصر الشمالية ملكاً للدولة، لذلك وضعت الحكومة نظاماً لاستغلالها من بين هذه للنظم نظام الالتزام الذي يمنح حق الصيد في بحيرة المنزلة لمن يرسي عليه المزداد، وإذا كان هذا النظام قد ضمن مورداً ثابتاً للحكومة فإنه وضع بحيرة المنزلة تحت تصرف الملتزم، وأدى إلى وقوع صيادي السمك تحت رحمته، ففرض عليهم للضرائب المتنوعة، وشاركهم في الحصول على نصف إيرادهم من الأسماك، فساعت أحوالهم ودب اليأس في نفوسهم؛ مما دفع كثير من الصيادين إلى هجرة حرفة الصيد والهروب من مورد المطرية.

وإزاء هذا الظلم الواقع على الصيادين من قبل الملتزمين قررت الحكومة إلغاء نظام الالتزام، وإدارة مصلحة المطرية لحسابها، كما قامت بإلغاء الضرائب المتنوعة التي كانت مفروضة على الصيادين، واكتفت فقط بالحصول على ستين في المائة من الإيراد، وحصول صيادي المطرية على أربعين في المائة دون إضافة أي رسوم، وذلك لتحسين أحوال الصيادين، وتشجيعهم على الاستمرار في عملية الصيد لجلب الإيراد من الأسماك.

- وأخيراً ثبت من خلال هذه الدراسة أن طائفة الصيادين لم تكن تعيش بمعزل عن الأحداث السياسية التي مرت بها مصر في القرن التاسع عشر، وبخاصة إبان أحداث الثورة العرابية، فقد قامت طائفة الصيادين بتقديم كافة المساعدات المادية والعينية إلى قوات عرابي أثناء قتالها للقوات البريطانية، ومنهم من اشترك مع القوات العرابية في الدفاع عن طابية الجميل ومنع القوات البريطانية من المرور من أشنوم الجميل إلى بحيرة المنزلة، مما دفع الحكومة إلى إلقاء القبض على كثير من الصيادين ومشايخهم وتقديمهم للمحاكمة عقاباً لهم على مساعدتهم لرجال الثورة العرابية.

الهوامش

- * المَوْرِدَة في اللغة: هي مآناة الماء وقيل الجادة، ويُقصد بها الأرض التي تتصل بالماء من عدة جهات، ومعناها الاصطلاحي المكان الذي يصلح لرسو المراكب للشحن والتفريغ.
- لسان العرب لابن منظور، ج ٦، دار المعارف، القاهرة، ص ٤٨١١.
- * رويسا مفردا ريس، وأصل الكلمة في اللغة العربية من رأس القوم أو ترأس عليهم فهو رئيس وخففت الهمزة وقلبت إلى ياء ثم أُدغمت فيما بعدها وعوض عنها بالتشديد واستعملت في التركيبة (رئيس) وجمعها (رؤسا) ومن معانيها المختلفة إضافة إلى الرئاسة صفة من يتولى قيادة المراكب التجارية والحربية.
- الزمخشري: أساس البلاغة، طبعة دار للتوزيع العربي، بيروت ١٩٨٤، ص ص ١٤٨-١٤٩، نقلاً عن، عبد الحميد سليمان: الملاحه النيلية في مصر للعثمانية ١٥١٧-١٧٩٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م، ص ٢٩.
- (١) مصلحة المطرية، دفتر رقم ٧٥٤١ تعدل نفوس المطرية في سنة ١٢٦٣هـ - ١٨٤٦م، كوبيا مصلحة المطرية، م/٧/٤٢ من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر المالية - يناير ١٨٩٠، ص ٤٦.
- (٢) نفس المصدر السابق.
- (٣) محكمة دمياط الشرعية: اشهادات محكمة دمياط الحمراء، سجل رقم ١٧٣ وثيقة رقم ٢٢٣، جماد أول ١١١٧هـ - أغسطس ١٧٠٥م
- ديوان المطرية، م/٥/٥، وارد عرضحالات، وثيقة رقم ٢٤ وارد من موردة المطرية، في ٢٤ صفر ١٢٩٥ - ٢٧ فبراير ١٨٧٨، ص ١٢.
- (٤) كوبيا مصلحة المطرية: م/٧/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، فبراير ١٨٩٠، ص ١١٥.
- (٥) المصدر السابق: م/١/٤٦، من مأمور مصلحة المطرية إلى مديرية الدقهلية، سبتمبر ١٨٩٧م، ص ٤٦٦.
- (٦) نفس المصدر السابق: م/١/٤٣ من نظارة المالية إلى مأمور مصلحة المطرية، وثيقة رقم ٢٥٨، بتاريخ ٢٩ أبريل ١٨٩٤م، ص ٦٢.
- (٧) ديوان المطرية: م/٣/٢٢، صادر إدارة الموارد، صادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٧٢٥، بتاريخ ١٥ ذي الحجة ١٢٩٤هـ - ٢١ ديسمبر ١٨٧٧م، ص ٥٧.
- (٨) المصدر السابق: م/٢/٢٢، صادر إدارة الموارد - صادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٥٨١، بتاريخ ٦ صفر ١٢٩٤هـ - ٢٠ فبراير ١٨٧٧م، ص ٦٦.
- (٩) كوبيا مصلحة المطرية: م/١/٤٥، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش المالية، ٦ أغسطس ١٨٩٥م، ص ص ٦٥-٦٦.

- (١٠) المصدر السابق: م/٤٧/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش المالية، ١٣ يناير ١٨٩٥م، ص ٥، ٢٤٩.
- (١١) ديوان المطرية: وارد مصالح م/٢/٣، وارد من موردة بور سعيد وثيقة رقم ١٠، بتاريخ ١٢ ذي القعدة ١٢٨٩هـ - ١٢ يناير ١٨٧٣م، ص ٨.
- * المعامل أو المقاييا: مفرد معمل أو مقية والمقصود بها لشتراك عدد من مراكب الصيد قد يصل إلى سبعة مراكب في عملية الصيد.
- (١٢) ديوان المطرية: م/٢/٣، وارد مصالح. وارد موردة للمطرية وثيقة رقم ٣٧٧، غرة رجب ١٢٨٩هـ - ٤ سبتمبر ١٨٧٢م، ص ١٢.
- (١٣) المصدر السابق: م/٣/٢٢، صادر إدارة الموارد، صادر لموردة للمطرية، وثيقة رقم ٦٥، بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٩٥هـ - ٢٤ يناير ١٨٧٨م، ص ٥٣.
- (١٤) نفس المصدر السابق: م/٢/٢٢، صادر إدارة الموارد، صادر لموردة للمطرية، وثيقة رقم ٦٠٥، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٩٤هـ - ٢٧ فبراير ١٨٧٧م، ص ٨٥.
- ، نفس المصدر السابق: م/١٧/١٠، صادر مصالح، صورة للصادر إلى موردة المطرية، وثيقة رقم ٣٤٦، بتاريخ ٤ رجب ١٢٩٤هـ - ١٥ يولييه ١٨٧٧م، ص ٦.
- (١٥) نفس المصدر السابق: م/٧/١٦، صادر الدواوين، صورة للصادر إلى المالية، وثيقة رقم ٢١٣، بتاريخ ٣ جماد ثاني ١٢٩٣هـ - ٢٦ يونيه ١٨٧٦م، ص ١٠.
- (١٦) كوبيا مصلحة المطرية: م/١/٤٦، قسم الإدارة، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، ٤ شعبان ١٣١٤هـ - ٨ يناير ١٨٩٧م، ص ٥.
- (١٧) ديوان المطرية: وارد مصالح م/٢/٣، وارد موردة للمطرية، وثيقة رقم ٣٦١، بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٨٩هـ، ٢١ يناير ١٨٧٣م، ص ٥.
- (١٨) ديوان المجلس الخصوصي: س/٤/٨/١١، القرارات واللوائح للصادرة، وثيقة رقم ٣٤، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٨٠هـ - ١١ أغسطس ١٨٦٣م، ص ٩٦.
- (١٩) ديوان المطرية: دفتر المستخدمين بمصلحة المطرية، م/١/٤٩.
- (٢٠) كوبيا مصلحة المطرية: م/٢/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة بورسعيد، أول أبريل ١٨٩٠، ص ٢٣٣.
- (٢١) ديوان المطرية: م/٢/٣٣، قيد الأوامر للصادرة لفروع المصلحة، صورة للصادر إلى موردة المطرية، وثيقة رقم ٨١٥، بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٨٨٨م، ص ١٦.
- (٢٢) نفس المصدر السابق: م/٥/١٧، صادر المصالح، صورة للصادر إلى ناظر موردة المطرية، وثيقة رقم ٣٦٧، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٨٩هـ - ٣٠ أبريل ١٨٧٢م، ص ١١٥.
- (٢٣) كوبيا مصلحة المطرية: م/١/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، مارس ١٨٨٩م، ص ١٣٦.
- (٢٤) نفس المصدر السابق: م/٢/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، أبريل

- ١٨٨٩م، ص ٢٥٢.
- (٢٥) نفس المصدر السابق: م/٢/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، يونيو ١٨٨٩م، ص ٣٨٤.
- (٢٦) ديوان المطرية: م/١/٤٩، دفتر المستخدمين بمصلحة المطرية، حـ ١، ١٨٨٦م، ص ١٢.
- (٢٧) كويبا مصلحة المطرية: م/٢/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، وثيقة رقم ١٧٧، بتاريخ ٤ مارس ١٨٨٩م، ص ٢١٠.
- (٢٨) ديوان المطرية: م/١/٤٩، دفتر قيد مستحقات مستخدمين مصلحة المطرية، حـ ١، عام ١٨٨٦م، ص ص ١٣-١٤.
- (٢٩) ديوان المطرية: م/٥/١٧، صادر المصالح، صادر لملاحظ المنزلة، وثيقة رقم ٥٢، بتاريخ ٣ شوال ١٢٨٩هـ، ٤ ديسمبر ١٨٧٢م، ص ٧٨.
- (٣٠) كويبا مصلحة المطرية: م/٣/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، مارس ١٨٨٩م، ص ٣٠.
- (٣١) نفس المصدر السابق.
- (٣٢) نفس المصدر السابق: م/١/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى مديري عموم حسابات مصر، فبراير ١٨٨٩م، ص ١٨.
- (٣٣) نفس المصدر السابق: م/٣/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية وثيقة رقم ٢٢، بتاريخ ٩ أبريل ١٨٨٩م، ص ٥٦.
- (٣٤) نفس المصدر السابق: م/٤/٤٣، من مأمور مصلحة المطرية إلى محافظ دمياط، ٣ أغسطس ١٨٩٢م، ص ٢٢٥.
- (٣٥) ديوان المطرية: م/١/٤٩، دفتر قيد مستحقات المستخدمين بمصلحة المطرية، حـ ١، عام ١٨٨٦م، ص ١٤.
- (٣٦) محفوظات مجلس الوزراء: محظية ٢/١، مصلحة المساحة، موازيين ومكايل، من ١٨٩٠/١/١٤ - ١٩١٦/٢/١م.
- (٣٧) ديوان المطرية: م/٥/١٧، صورة الصادر إلى موردة غيط للنصارى، وثيقة رقم ٤٦، غرة صفر ١٢٨٩هـ - ١٠ أبريل ١٨٧٢م، ص ٧٧.
- (٣٨) محفوظات مجلس الوزراء: محظية ٢/١، صورة الأمر للعالى للمتعلق بلوائح القبانة الصادر في ٣١ ديسمبر ١٨٨٩م.
- (٣٩) كويبا مصلحة المطرية: م/١/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، مارس ١٨٨٩م، ص ١٦٣.
- * الكيلة تساوى ١٦,٥٠ لتر.
- (٤٠) ديوان المطرية: م/٣/١٦، تلغراف من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، شعبان ١٢٩٤هـ - أغسطس ١٨٧٧م، ص ١١.

- (٤١) نفس المصدر السابق، م/١/٢٢، صادر لإدارة الموارد، صادر لموردة غيط النصارى، وثيقة رقم ١١٠، بتاريخ ٦ رجب ١٢١٤هـ - ١٧ يوليه ١٨٧٧م، ص ١٠.
- (٤٢) نفس المصدر السابق: م/٢/٣٣، قيد الأوامر الصادرة لفروع المصلحة، صورة الصادر إلى موردة المطرية، وثيقة رقم ٨١٥، بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٨٨٨م، ص ١٦.
- (٤٣) نفس المصدر السابق: م/٢/٣٢، قيد للقرارات الصادرة لفروع المصلحة، جماد أول ١٣٠٥هـ - يناير ١٨٨٨م، ص ١٤.
- (٤٤) نفس المصدر السابق: م/١/٤٩، دفتر مستخدمين مصلحة المطرية، ج ١، ١٨٨٦م، ص ١٥.
- (٤٥) نفس المصدر السابق: م/١/٢٢، صادر لإدارة الموارد، صادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٣٤٥، بتاريخ ٤ رجب ١٢٩٤هـ - ١٥ يوليه ١٨٧٧م، ص ٩.
- (٤٦) ديوان المطرية: م/٧/١٧، صادر مصالح، ص ١٨٧.
- (٤٧) نفس المصدر السابق: م/٥/١٧، صادر مصالح، صادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٣١٥، بتاريخ ٢ صفر ١٢٨٩هـ - ١١ أبريل ١٨٧٢م، ص ٧٠-٧١.
- (٤٨) كوبيا مصلحة المطرية: م/١/٤٣، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش عموم البوليس، ١٨ أغسطس ١٨٩١، ص ١١.
- (٤٩) نفس المصدر السابق: م/١/٤٣، من مأمور مصلحة المطرية إلى رئيس نيابة محكمة المنصورة الأهلية، أغسطس ١٨٩١، ص ١٢.
- (٥٠) عبد المنصف محمود: على ضفاف بحيرات مصر، بحيرة المنزلة، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٥٧.
- ، لقاء مع الرئيس عبد غنام أحد كبار الصيادين فى المطرية من مواليد عام ١٩١٢. فى يوم السبت الموافق ٢٠٠١/١٢/١٥. فالباحث من أبناء موردة المطرية مما سهل عليه الانتقال إلى موقع الدراسة لتسجيل الملاحظات.
- * الجماملة: أصلها من توابع ناحية إقليم المنزلة ثم فصلت عنه من الناحية الإدارية فى سنة ١٨٦٣م، وكانت تابعة لمركز دكرنس فلما أنشئ مركز المنزلة فى سنة ١٩٢٩ ألحقته به لقرىها منه.
- محمد رمزى: القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، القسم الثانى، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٢٠٥.
- (٥١) كوبيا مصلحة المطرية: م/٧/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى وكيل نظارة المالية فبرابر ١٨٩٠م، ص ٦٩.
- (٥٢) محكمة المطرية الشرعية: مضبطة لشهادات، جماد ثانى ١٢٨٨هـ - أغسطس ١٨٧٧م، ص ١٤٣.
- (٥٣) ديوان المطرية: م/٢/٣٣، قيد الأوامر الصادرة لفروع المصلحة، صورة الصادر إلى موردة المطرية، وثيقة رقم ٨٠٠، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٨٨٨م، ص ٦.
- (٥٤) كوبيا مصلحة المطرية: م/١/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة غيط النصارى،

- يناير ١٨٨٩م، ص ٦٤.
- (٥٥) ديوان المطرية: م/٢/٣٣، صورة الصادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٨٠٠، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٨٨٨م، ص ٦.
- * البطنسة: هي ألواح من الخشب تتركب في أعلى جوف المركب في المقدمة والمؤخرة.
- عبد الحميد حامد سليمان: المرجع المذكور، ص ١٩١.
- (٥٦) تقرير منشور عن مصلحة المطرية: إدارة عموم الأموال غير المقررة والدخوليات، مطبعة بولاق عام ١٨٨٤، ص ١٩.
- (٥٧) ديوان المطرية: م/٢/٣٧، يومية إيرادات موردة للمطرية، وثيقة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٦ يولييه ١٨٨٩م.
- (٥٨) كوبيا مصلحة المطرية: م/٢/٤٤، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش المالية، ١٢ يناير ١٨٩٥م، ص ٥.
- (٥٩) نفس المصدر السابق: م/١/٤٤، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش المالية، ٨ نوفمبر ١٨٩٤م، ص ٣٤٠.
- (٦٠) سعد قسطنطين ملطى: بحيرات مصر الشمالية، دراسة طبيعية وبشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة عام ١٩٦٠، ص ١٧٢.
- (٦١) نفس المرجع السابق، ص ص ١٧٢-١٧٣.
- لقاء مع الرئيس عبده غنام أحد كبار الصيادين في المطرية.
- (٦٢) عبد المنصف محمود: المرجع المذكور، ص ٥٩.
- (٦٣) لقاء مع الرئيس عبده غنام.
- (٦٤) كوبيا مصلحة المطرية: م/١/٤٧، صادر لمفتش المالية، وثيقة رقم ٤٢٤، بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٨٩٦م، ص ٢٧٨.
- (٦٥) عبد المنصف محمود: المرجع المذكور، ص ٦.
- لقاء مع الرئيس عبده غنام.
- (٦٦) سعد قسطنطين ملطى: المرجع المذكور، ص ١٧٣.
- (٦٧) كوبيا مصلحة المطرية: م/١/٤٧، صادر لمفتش المالية، وثيقة رقم ٣٦٨، بتاريخ ١١ أكتوبر ١٨٩٦م، ص ٢٤٤.
- * الكركبة: تستخدم طريقة الصيد بعدة الكركبة غزل يتألف من ثلاث طبقات بقل من أعلى ورصاص من أسفل، ويوضع الغزل في مركب يسمى "لوكس"، ثم يلقي الغزل في الماء، ويقوم عمال الصيد بالضرب على سطح المركب بقطعتين من الخشب لإحداث ضوضاء من أجل تشتيت فكر الأسماك لتدخل الشباك.
- لقاء مع الرئيس عبده غنام.
- * الدباكة: تتألف عدة الدباكة من غزل ثلاث طبقات برصاص من أسفل وقل من أعلى، وتكون

المسافة بين كل فله وأخرى نحو ٢٥ سم، بينما المسافة بين قطعة الرصاص والأخرى نحو ٥ سم، وكل فرقة غزل طولها ١٥ باعاً تأخذ نحو ٣ كيلو جرام رصاص. ويوضع هذا الغزل في مركب أو قلوكة، ويلقى في الماء بطريقة طولية أو عرضية أو يأخذ شكل نصف دائرة، ثم يمسك الصياد غريزة من الخشب يثبت في أسفلها قطعة من الحديد ترن نحو نصف كيلو جرام وتأخذ شكل كوب، ويقوم برفعها إلى أعلى ويضربها في الماء، فتحدث نوعاً من الضوضاء مما يؤدي إلى تشتيت فكر الأسماك، فتسير في الاتجاه المعاكس للضوضاء فتصطدم بالشباك وهذا هو المراد. لقاء مع الحاج معاطي سرحان- من كبار الصيادين من مواليد عام ١٩١٧م- يوم الاثنين الموافق ١٦/١٢/٢٠٠١.

(٦٨) كويبا مصلحة المطرية: م/٧/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر مودة بورسعيد، يناير ١٨٩٠م، ص ٤٥.

المصدر السابق م/٣/٤٣، من مأمور مصلحة المطرية إلى وكيل النائب العمومي بدمياط، ديسمبر ١٨٩٤م، ص ٢.

(٦٩) نفس المصدر السابق: م/١/٤٧، صادر لمفتش المالية، وثيقة رقم ٢٧٠، بتاريخ ٢ أغسطس ١٨٩٦م، ص ١٧٢.

، سعد قسطنطين ملطى: المرجع المذكور، ١٧٤.

(٧٠) ديوان المالية: سجل مجموعة ترتيبات الوظائف من عهد محمد علي، أقلام إيرادات الحمل والمقاطعات، وثيقة رقم ٥، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٥٩هـ-١٦ نوفمبر ١٨٤٣م، ص ١٥٦.

(٧١) ديوان الداخلية: ل/١٩/٣٦/٢، قيد للقرارات واللوائح والمنشورات، من ٤ صفر ١٢٧٥ إلى ٥ رجب ١٢٧٦هـ-١٣ سبتمبر ١٨٥٨-٢٨ يناير ١٨٥٩م، ص ١٠٦.

(٧٢) مجلس خصوصى: محفظة ١٣، إفادة واردة إلى الداخلية من المالية، في ١٧ شوال ١٢٧٤هـ-١ يونيو ١٨٥٧م.

(٧٣) معية تركى: محفظة رقم ١٣، وثيقة رقم ١٠١، صادر إلى المعية، ١٠ رجب ١٢٧٣هـ-٥ مارس ١٨٥٦م.

(٧٤) ديوان الداخلية: ل/١٩/٣٦/٢، قيد الأوامر واللوائح والمنشورات، ص ١٠٦.

(٧٥) معية عربى: محفظة رقم ١٣، مستخرجه من محفظة ٤٤ معية تركى، ملخص الوثيقة العربية رقم ٧٠، بتاريخ ١٦ جمادى ثانى ١٢٨٥هـ-٢ أكتوبر ١٨٦٩م من عنجورى أول ترجمان قنصلية ألمانيا إلى المعية.

(٧٦) ديوان الداخلية: ل/١٩/٣٦/٢، ص ١٠٦.

(٧٧) نفس المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٧٨) نفس المصدر السابق، ص ١٠٦.

* بارة: كلمة فارسية معناها "قطعة" وقد استخدمت في مصر كعملة و ٤٠ بارة تساوى قرشاً واحداً.

- غريب عبد الغنى أحمد السيد: للضرائب في مصر ١٨١٣-١٩٠٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق عام ٢٠٠٠م ص ز.

(٧٩) نفس المصدر السابق، ص ٧١.

(٨٠) ديوان جمعية الحقانية: س/١/٩/٦، دفتر قيد الخلاقات وثيقة رقم ٤١، من الخواجة يعقوب ملتزم مقاطعة المطرية إلى جمعية الحقانية، ٢٣ شوال ١٢٦٠هـ - ٥ نوفمبر ١٨٤٤م، تقرير عن مصلحة المطرية، إدارة عموم أموال غير مقرره ودخوليات، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٨٨٤م، ص ص ٢٨، ٢٧.

* تنتشر في بحيرة المنزلة أنواع مختلفة من الطيور المائية التي تترك أوطانها الأصلية في جنوب شرق أوربا، وغرب آسيا في فصل الخريف سعياً وراء لقوت والدفع، وتساعد في الهجرة الرياح الشمالية، وتصل إلى بحيرات مصر الشمالية ظامئة منهوكة القوى، ومن أهم هذه الطيور الغر، والحرماوى، والبابلول، والبشاروش، والبجع، والخضيري، والعجاج، والشرشير، وهي تصاد في الفترة من نوفمبر حتى مارس من كل عام.

- ديوان مصلحة المطرية: م/٤/٢٢، صادر إدارة المولد، يناير ١٨٧٨م

سعد قسطنطين ملطى: المرجع المذكور، ص ١٥٠.

(٨١) ديوان الداخلية: ل/١٩/٣٦/٢، قيد القرارات واللوائح والمنشورات، ص ٧٦.

تقرير عن مصلحة المطرية: المصدر السابق، ص ٢٨.

(٨٢) ديوان الداخلية: ل/١٩/٣٦/٢، ص ٧٦.

* يوجد في جزيرة تونة الأثرية المعروفة الآن باسم جزيرة بن اسلام والتي تقع في قلب بحيرة المنزلة على بعد ٥ كيلو متراً من موردة المطرية - مقام لأحد الأولياء الصالحين، ويعتقد سكان موردة المطرية أن هذا المقام للصحابي الجليل عبد الله بن سلام، وكانوا يحتفلون بمولده كل عام في هذه الجزيرة التي حملت اسمه، لكن الثابت تاريخياً أن عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي الأنصاري، أسلم عند قدوم النبي - صلى الله عليه وسلم - المدينة، وشهد له النبي بالجنة، ومات بالمدينة سنة ٤٣هـ. الشيخ الذهبي: التفسير والمفسرون، ج ١، دار الكتب الحديثة، ١٩٧٦م، ص ١٨٤.

(٨٣) ديوان الداخلية: ل/١٩/٣٦/٢، ص ١٠٢.

(٨٤) نفس المصدر السابق: ص ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٨٥) دفتر ٥٥٣ معية تركي: وثيقة رقم ٢٠٤، من المعية إلى ناظر المالية، ١٤ ذو الحجة ١٢٨١هـ - ١٠ مايو ١٨٦٥م.

(٨٦) محافظ الأبحاث: محفظة ١٤١، موضوعات مختلفة، دفتر رقم ٥١٦ معية تركي، من جعفر باشا محافظ دمياط إلى المعية السنية، ٢ ذو الحجة ١٢٧٥هـ - ٣ يولييه ١٨٥٩م.

(٨٧) ديوان الحقانية: س/١/٩/٦، دفتر قيد الخلاقات، من المالية إلى محافظة دمياط، وثيقة رقم ٤١، بتاريخ ٢٣ شوال، ١٢٦٠هـ - ٥ نوفمبر ١٨٤٤م.

(٨٨) محافظ الوقائع المصرية، محفظة ٢٠، من المعية إلى محافظ الإسكندرية، ٢٠ شعبان ١٢٤٤هـ - ٢٥ فبراير ١٨٢٩م.

(٨٩) ديوان الحقانية: س/١/٩/٦، المصدر السابق.

- (٩٠) محافظ الداخلية: محفظة ٢، أمر إلى ناظر الداخلية، ١٠ شوال ١٢٨٩هـ - ١١ ديسمبر ١٨٧٢م.
- (٩١) محافظ المجلس الخصوصي: محفظة ٢٣، من المالية إلى المجلس الخصوصي، ٢٥١ محرم ١٢٨٩هـ - ٤ أبريل ١٨٧٢م.
- (٩٢) محافظ الداخلية: محفظة ٥ مكاتبات، شكوى مقدمة من محمد الجيار، وأحمد حسين من عمد المطرية إلى ناظر الداخلية، ٢١ رمضان ١٢٨٥هـ - ٥ يناير ١٨٩٦م.
- (٩٣) المجلس الخصوصي: دفتر رقم ٧٤، وثيقة رقم ٦٠، من ناظر المالية إلى ناظر الداخلية، ٢٦ صفر ١٢٨٥هـ - ١٨ يونيو ١٨٦٨م، ص ٦٣.
- (٩٤) المصدر السابق: دفتر رقم ٧٥، وثيقة رقم ١٢٦، قرار المجلس الخصوصي إلى المعية، ٩ جماد أول ١٢٨٦هـ - ١٧ أغسطس ١٨٦٩م، ص ٥٤.
- (٩٥) ديوان المطرية: م/١٩/١، صادر للدواوين، صورة الصادر إلى المالية، وثيقة رقم ٥، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٩٠هـ - ٩ أكتوبر ١٨٧٣م، ص ٤٦.
- (٩٦) مجلس الوزراء: نظارة المالية: محفظة ١٢/ب مصلحة المطرية، صورة وترجمة التقرير المقدم لنظارة المالية من قومسيون المطرية بشأن إجراءات المصلحة وما ترى له موافقة إجراءاته فيها، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٩٧هـ - ٤ يولييه ١٨٧٩م.
- * اللهم: كان للمصلحة في الزمن السابق أن تأخذ بعض أسماك عن كل مركب، وهذا الرسم الذي كان يؤخذ بالصنف استبدل فيما بعد يرسم محدد من النقود ومقداره خمسة ريالات عن كل مركب باعتبار قرشين وعشرة فضة فتكون الجملة ١١ جنيهاً ٠ اقروش.
- * مسموح المشايخ: كان تحصيل المسموح خلال فترة التزام مصلحة المطرية معداً لمكافأة مشايخ طائفة صيادي السمك، وبعد أن أحييت إدارة مصلحة المطرية على الحكومة المصرية أخذت المصلحة هذا المسموح لحسابها، وكان مقدار رسم المسموح اثنين فضة عن كل ريال باعتبار الريال قرشين وعشرة فضة وذلك من محصول المبيع بعد خصم رسم اللهم.
- * الحادثة: هي رسم قدرة عشرون في المائة تضيفه المصلحة إلى ثمن المبيع وهو معد للاعتياض عما يمكن خسارته من المبيع بالدين، وهذا الرسم على طرف المشتري.
- * فرق النحاس: ملتزم عوايد صيد السمك والطيور كان مرخصاً له بأن يدفع إلى صيادي السمك والطيور ثلاثة عشر في المائة من النحاس من قيمه محصول مبيع السمك والطيور والمصلحة تدفع هذا القدر بالفضة؛ لذلك فإنها تحجز ثلاثة عشر وثمان في المائة فرق النحاس.
- * مسموح الفساختة: هو رسم يؤخذ لنمة للفساختين الكبار، فالمصلحة تدفع لهم في الواقع قيمة ما يستقطع من هذا القليل ومقدار هذا الرسم يساوي مقدار مسموح المشايخ، وذلك لتشجيع تجار الفساختة على شراء الأسماك وصناعاته فسيحاً.
- مجلس الوزراء: نظارة المالية، محفظة ١٢/ب مصلحة المطرية بيان بأنواع المبالغ التي تستقطع من الإيرادات لنمة الحكومة. ملحق رقم ١.
- (٩٧) مجلس الوزراء- نظارة المالية: محفظة ١٢/ب مصلحة المطرية، صورة وترجمة التقرير

المقدم من قوميون المطرية إلى نظارة المالية، بتاريخ ٤ يولييه ١٨٧٩م.
(٩٨) المصدر السابق.

* الجدول من عمل الباحث مستعيناً بالأرقام التي وردت في المصدر السابق.
* تمتع الصيادون الأجانب بإعفاءات من العوائد المختلفة التي كانت تفرض على الصيادين الوطنيين، فالأسماك التي ترد من الصيادين الإجريج، والأروام، والشولم، والإيطاليين يجرى مبيعها فسي حلقة الأسماك بالكيفية التالية:

أولاً: الأسماك التي ترد مع الصيادين الإجريج يتم مبيعها، وتأخذ الحكومة نصف إيراد المبيع بدون مسموح أو حائثة أو فرق نحاس، ويأخذ الصياد النصف الثاني، فإذا كان إيراد المبيع مائة قرش، فحق الحكومة خمسون قرشاً، وحق الصياد خمسون قرشاً.

ثانياً: الأسماك التي ترد مع الصيادين الأروام، والشولم، فإن حق الحكومة فيها الثلث، والصيادين الثلثان دون إضافة أي رسوم لصالح الحكومة، فإذا كان إيراد المبيع مائة قرش فإن حق الحكومة ثلاثة وثلاثون قرشاً وأربعة عشر بارة، وحق الصياد ستة وستون قرشاً وستة وعشرون بارة.

ثالثاً: الأسماك التي ترد مع الصيادين الإيطاليين، فحق الحكومة فيها على المائة عشرة وحق الصيادين باعتبار المائة تسعين، دون إضافة أي رسوم لصالح الحكومة، فإذا كان إيراد المبيع مائة قرش فإن الحكومة تأخذ عشرة قروش، والصيادين تسعون قرشاً.

- نفس المصدر السابق.

(٩٩) تقرير عن مصلحة المطرية: المصدر المذكور، ص ٢٧.

(١٠٠) كويبا مصلحة المطرية: م/١/٤٧، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش المالية، وثيقة رقم ٤٧، عام ١٨٩٦م، ص ٢٨.

(١٠١) ديوان مصلحة المطرية: م/٣/٢٢، صادر لإدارة الموارد، صادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٧٤٥، بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٢٩٤هـ - ٢٧ ديسمبر ١٨٧٧م، ص ٦٨.

(١٠٢) ديوان مصلحة المطرية: م/١/٢٢، صادر لإدارة الموارد، صادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٤٧٢، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٩٤هـ - ١٩ أغسطس ١٨٧٧م، ص ١١١.

(١٠٣) المصدر السابق: م/٢/٢٢، صادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٥٨١، بتاريخ ٦ صفر ١٢٩٤هـ - ٢٠ فبراير ١٨٧٧م، ص ٦٦.

(١٠٤) كويبا مصلحة المطرية: م/٧/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، فبراير ١٨٩٠م، ص ٧٤.

(١٠٥) المصدر السابق: ص ٩٤.

(١٠٦) نفس المصدر السابق: ص ٩٣.

(١٠٧) ديوان مصلحة المطرية: م/١/٣٣، قيد الأوراق الصادرة لفروع المصلحة، صادر لموردة غيط النصاري، وثيقة رقم ٤١٠، أول سبتمبر ١٨٨٨م، ص ١٨.

(١٠٨) كويبا مصلحة المطرية: م/١/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى مديري عموم إدارة أموال

- غير مقررة ودخوليات، يناير ١٨٨٩م، ص ٤٢.
- (١٠٩) المصدر السابق: م/٤٤/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش المالية، ٢٥ يولييه ١٨٩٣م، ص ٤٢.
- (١١٠) نفس المصدر السابق.
- (١١١) نفس المصدر السابق، م/٤٢/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مديري عموم أموال غير مقرره ودخوليات، فبراير ١٨٨٩م، ص ١١٠.
- (١١٢) نفس المصدر السابق: م/٤٢/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى رئيس النيابة العمومية بمحكمة المنصورة الأهلية، مارس ١٨٩٢م، ص ٣٩.
- (١١٣) محافظ الثورة العربية: محفظة ٣، تلغراف من عرابي إلى سعادة قومندان فرقة دمياط، شوال ١٢٩٩هـ - أغسطس ١٨٨٢م.
- (١١٤) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العربية، للهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١، ص ٤٤٩.
- (١١٥) محافظ الثورة العربية: محفظة ٧، بتاريخ ٢ أكتوبر ١٨٨٢م.
- (١١٦) المصدر السابق.
- (١١٧) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٧/١ من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش المالية، وثيقة رقم ٧٦، بتاريخ ٢ مارس ١٨٩٦م، ص ٤٦.
- (١١٨) المصدر السابق: م/٤٦/١، صورة ما ورد للمصلحة من جناب لسمعلون بك مفتش المالية، وثيقة رقم ٢٣٤ غير رسمي، بتاريخ ٢٤ يونيه ١٨٩٧م، ص ٣١٣، مجلس الوزراء - نظارة المالية - مصلحة المطرية: محفظة ١٢/ب من ٨ سبتمبر ١٨٨٠م إلى ١٧ يولييه ١٨٩٩م، بشأن هجوم مشايخ وأهالي المطرية على مستخدمى المصلحة.
- (١١٩) عبد المنصف محمود: المرجع المذكور، ص ٨٢.
- (١٢٠) المجلس الخصوصي: محفظة رقم ٩ قرارات من عهد الخديو إسماعيل، دفتر قيد القرارات الصادرة من المجلس الخصوصي رقم ٨٥، صورة للقرار الصادر رقم ٧٦، ٥ ذى الحجة ١٢٩٣هـ - ٢٢ ديسمبر ١٨٧٦م، ص ١٤٨، مديرية الدفهلية، محكمة المطرية للشرعية، سجل رقم ١، وثيقة رقم ٤٩، بتاريخ ١٨ جماد ثاني ١٢٩٨هـ - ١٨ مايو ١٨٨٠م، ص ٣٢.
- (١٢١) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٢/٧، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر المالية، يناير ١٨٩٠، ص ٢٦-٢٧.
- * كان سكان المطرية يأخذون احتياجاتهم من مياه للشرب من بترعتى الجماملة والعصافرة اللتين تتصلان بالبحر الصغير، وعندما تجف مياه هاتين الترعتين كان الأهالي يحصلون على المياه من تصافى أطيان المزارع والحفر فى الأرض، بينما يأخذ الصيادون احتياجاتهم من المياه أثناء وجودهم فى البحيرة من بحر حادوس وبحر البقر حيث كانت مياهها تمتاز بالعذوبة وحلاوة المذاق، وذلك قبل إلقاء مياه الصرف الصحى للقاهرة الكبرى فيهما.

- ديوان المطرية: م/١٧/٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش المالية، وثيقة رقم ٨٨، بتاريخ ٩ ربيع ثان ، ١٢٩٠هـ - ٧ يونيه ١٨٧٣م، ص ٢٥.
- ، لقاء مع الرئيس عبده غنام.
- (١٢٢) ديوان المطرية: م/٢/٢، وارد مصالح، وارد موردة المطرية، وثيقة رقم ٤٦٠، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٨٩هـ - ٣ فبراير ١٨٧٣م، ص ٣٥.
- (١٢٣) محكمة المطرية الشرعية: سجل رقم ١٠، وثيقة رقم ١٨، بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٣٠٦هـ - ٨ نوفمبر ١٨٨٨م، ص ٣١.
- * ذكرنس: من القرى القديمة التابعة لمديرية الدقهلية، وأصبحت قاعدة للمركز الذى حمل نفس الاسم منذ سنة ١٨٧١م.
- محمد رمزي: المرجع المذكور، ص ٢٣٣.
- (١٢٤) كويبا مصلحة المطرية: م/٤٢/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مساعد مأمورية النيابة بالمنصورة، أول مايو ١٨٨٩م، ص ٣١٨.
- (١٢٥) المصدر السابق: م/٤٢/٧، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر المالية يناير ١٨٩٠م، ص ٦٧.
- (١٢٦) ديوان المطرية: م/٣٣/٢، قيد الأوامر الصادرة، صورة الصادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٧٩٧، بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٨٨٨م، ص ٥.
- * كانت مصلحة المطرية تفرض رسوماً على مختلف البضائع التى تقوم المراكب بنقلها فى حدود بحيرة المنزلة من أمثلة هذه البضائع:

الأجرة		الصنف
فضة	١٢٠	نقل الغلال
فضة	١٠٠	نقل البصل
فضة	٨٠	نقل الدخان
فضة	٢٠	نقل برميل للبياض
فضة	٢٠	نقل قماش قلع بالقنطار
فضة	٦٠	نقل التمر بالفرد
فضة	٢٠	نقل الدجاج والحمام بالقفص
فضة	٩	نقل حجر وطوب وريش وتراب بالوسق
فضة كل شهر	٣٢٠	مراكب الملاوى التى تباع المياه للشرب
فضة للنفر	٤٠	نقل الأنفار

وهذه الرسوم التي فرضتها المصلحة على البضائع تأخذ للمصلحة نصفها والمراكب النصف.

- ديوان الداخلية: ل/١٩/٣٦/٢، قيد القرارات واللوائح المنشورة، ص ص ٧٦، ٨٠.

(١٢٧) ديوان المطرية: م/٣/١٧، صادر مصالح، صورة للصادر للمالية، وثيقة رقم ٣٨٩، بتاريخ ٢ رجب ١٢٩٠هـ - ٢٦ أغسطس ١٨٥٣م، ص ٤٧.

(١٢٨) كويا مصلحة المطرية: م/٢/٤٣، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر مودة المطرية، مارس ١٨٩٢م، ص ٣٠.

(١٢٩) المصدر السابق: م/١/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى مدير عموم أموال غير مقررة والدخوليات، ٢٧ مارس ١٨٨٩م، ص ١٨٤.

(١٣٠) ديوان المطرية: م/٢/٣، وارد مصالح، وارد مودة المطرية، وثيقة رقم ٧٣٤، بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٩٠هـ - ٣ فبراير ١٨٧٤، ص ١٨.

(١٣١) المصدر السابق: م/٣/٣، وارد مصالح، وثيقة رقم ٧٨٦، بتاريخ جماد أول ١٢٩٠هـ - يونيو ١٨٧٣.

(١٣٢) المصدر السابق: م/١/٢٢، صادر إدارة الموارد، صادر لمودة المطرية، وثيقة رقم ٣٩١، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٩٤هـ - ٣١ يولييه ١٨٧٧م، ص ٤٩.

* تعود تسمية هذا اليوم بيوم الحدود إلى أن مصلحة المطرية المنوط بها الإشراف على حرفة الصيد في بحيرة المنزلة كانت تحدد مساحة من البحيرة عند مدخل الفتحات المؤدية إلى البحر المتوسط تسمى منطقة بحر الجميل - تمنع الصيد فيها وتحرسها بقواتها طوال للفترة من ما يولي إلى ١٥ أكتوبر، وفي هذه المنطقة يكثر السمك من الأصناف الكبيرة الغالية الثمن كالقاروص واللوت والبوري، ويتكاثر وذلك لهدوء مائها وجودة مرعاها ولقربها من لبواغيز التي تمون بحيرة للمنزلة بالماء والسمك من البحر المتوسط.

- عبد المنصف محمود: للمرجع المذكور، ص ص ٩٦-٩٧.

* الأشاتيم: يطلق هذا الاسم على الفتحات أو لبواغيز التي تصل بين بحيرة المنزلة والبحر المتوسط، وهي عبارة عن مجرى مائي طبيعي يقطع الحاجز بين البحيرة والبحر في أضعف نقطة له حيث استواء السطح وخلوه من الكثبان الرملية، ومن بين هذه الأشاتيم؛ أشتوم الجميل، وأشتوم الهداوي، وأشتوم أم فارج، وكانت مصلحة المطرية تقوم بترتيب قوارب للغفر من مستخدميها لحراسة حدود الأشاتيم حتى تحول دون تعدى صيادي الأشاتيم بالصيد في الأماكن الخارجية عن حدود الأشاتيم، أو قيام صيادي البحيرة بالصيد داخل حدود الأشاتيم، إذ أن مراكب الأشاتيم كانت تضع رايات تميزهم عن غيرهم من مراكب الصيادين.

وكانت مصلحة المطرية تعهد إلى صيادي للمطرية بالصيد في هذه الأشاتيم مقابل مبلغاً من المال - كان ٢١٠٠ كيس في عام ١٨٧٢م - ويسدد من إيراد الصيد، كما تقدم للمصلحة إعانة للصيادين قدرها خمسون ألف قرش للإتفاق منها على كافة احتياجاتهم من مؤن وشباك وإصلاح للمراكب، والأسماك التي ترد من الأشاتيم يتم بيعها بمعرفة المصلحة، ويحصل الصيادون على ثلث الإيراد، أم المصلحة

فتأخذ الثلثين والحادثة، ويخصم من ثمان البطارخ والحيتان مال التعهد والإعانة التي تقدم للصيادين.
- ديوان المطرية، صادر للمصالح، م/١٧/٧، وثيقة رقم ١٠٠٦، تقرير بيد مشايخ المطرية عن إجراءات تعهدهم بالثلاثة أشاتيم التابعين للمصلحة، ٢٩ محرم ١٢٩٠هـ — ٢٩ مارس ١٨٧٣م، ص ٥٣-٥٤.

مجلس الوزراء: نظارة المالية، محفظة ١٢/ب مصلحة المطرية، إجراءات الأشاتيم الذى يصير إجراها إذا كان الميرى يريد إدارة الأشاتيم على نمته قبل عام ١٨٨٠م، ص ٨.

(١٣٣) عبد المنصف محمود: المرجع المذكور، ص ص ٩٦، ٩٩.

(١٣٤) لقاء مع الرئيس السيد محمد منتصر - أحد أعضاء فرقة البرامكة للفنون الشعبية بالمطرية - يوم الثلاثاء ١٨/١٢/٢٠٠١.

(١٣٥) لقاء مع الرئيس على أحمد شحاته - أشهر حادى للصيادين يوم الأربعاء ١٩/١٢/٢٠٠١.

(١٣٦) نبيلة إبراهيم: أشكال التعبير فى الألب الشعبى، ط٣، مكتبة غريب، القاهرة ١٩٨٩م، ص ٢٤٦.

لقاء مع الرئيس على أحمد شحاته.

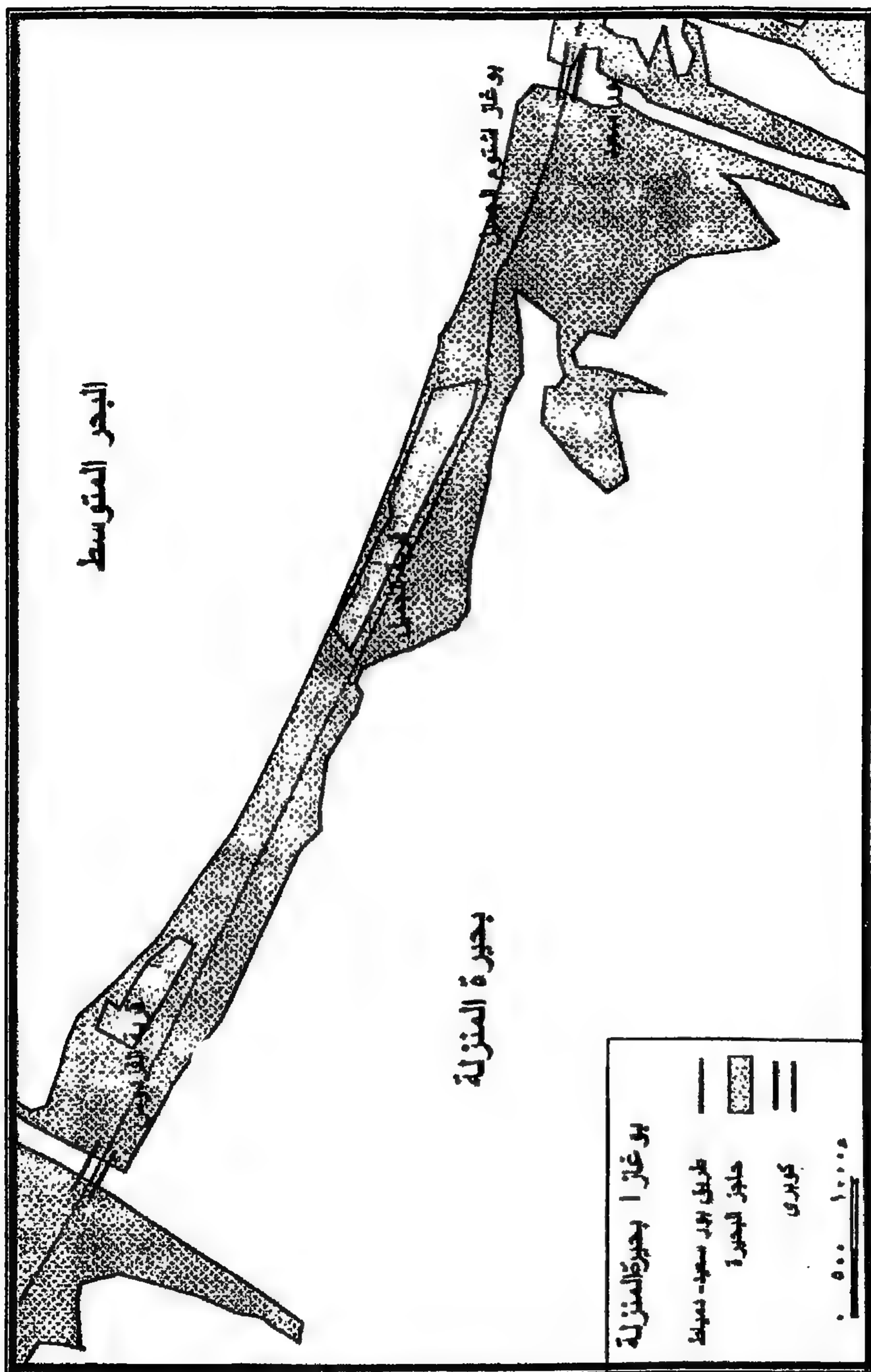
(١٣٧) عبد المنصف محمود: المرجع المذكور، ص ص ١٠٠-١٠١.

* القدور جمع قنر وهى من أشهر الأنية التى يستخدمها الصيادون فى الطبخ، وهى عبارة عن رقبة أسطوانية، وجسم مخروطى والقاع جزء من كرة، ومصنوعة من نحاس، ويتم تبيضها بالقصدير من الداخل لحمايتها من الأكسدة.

(١٣٨) كويبا مصلحة المطرية: م/٤٧/١، فهرست الصادر، صادر لمفتش المالية، وثيقة رقم ٤٥، بتاريخ ديسمبر ١٨٩٦، ص ٢٩٦.

(١٣٩) المصدر السابق: م/٤٣/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى رئيس نيابة محكمة المنصورة الأهلية، يونية ١٨٩١، ص ٨١.

(١٤٠) مديرية الدقهلية: محكمة المطرية للشرعية، سجل قيد السنوات للشرعية أرقام ٣، ٢، ١، عام ١٨٨٢م.



محمد عبد الحليم حلمي : التغيرات البيئية في منطقة بحيرة المنزلة، دراسة في الجغرافيا الطبيعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا ، عام ٢٠٠٢

طوائف المعمار في مصر خلال النصف الثاني

من القرن التاسع عشر

د. صبرى أحمد العدل

من أكثر المصطلحات المثيرة للجدل مصطلح "طائفة"؛ فهذا المصطلح يثير عدداً من المشكلات في استخدامه في الفترة السابقة علي القرن التاسع عشر، فقد استخدمته مصادر تلك الفترة بشكل مرن وفضفاض بحيث يصعب تحديد الأساس أو المعيار الذي علي أساسه تم استخدام هذا المصطلح. فهذا للمصطلح كان شائع الاستخدام في مصادر العصر المملوكي للدلالة علي جماعة مملوكية أو حزب سياسي بشكل عام ، ثم استخدم في العصر العثماني بمعنى أوسع وأشمل، فقد أطلق علي الجماعات أو البيوت المملوكية الكبيرة كطائفة الفقارية وطائفة القاسمية وبصيغة الجمع أيضاً كطوائف القاسمية، كما أطلق في الوقت نفسه علي البيوت المملوكية الصغيرة؛ كطائفة القازداغلية وعلي الفرق العسكرية العثمانية أيضاً، كما اتسع نطاق المصطلح ليشمل الجماعات الحرفية والمهنية والعرقية والدينية والعلماء ^(١). وفي القرن الثامن عشر كان هناك ثلاث مجموعات كبيرة من الطوائف في القاهرة وهي أمين الخردة والمحتسب والمعمار باشي ^(٢).

أما في القرن التاسع عشر فنلاحظ أن مصطلح طائفة – وفقاً للتعريف الإداري المستخدم بالوثائق التي اطلعت عليها – استخدم ليبدل أيضاً علي الجماعات الحرفية والمهنية بشكل أكثر تحديداً كما استخدم علي نطاق ضيق ليبدل علي الجماعات الدينية . حيث إن هناك بعض التغيرات التي حدثت في القرن التاسع عشر؛ فقد ألغيت وظيفة المحتسب بعد عصر محمد علي وحل محلها حكامدار الشرطة أو البوليس، وقد صنف هذه الطوائف إلي ثلاثة أنواع هي : طوائف أصحاب الحرف وطوائف التجار وطوائف الأعمال المتعلقة بالنقل، ولم يكن تاريخ الطوائف في القرن التاسع عشر تاريخاً للطوائف الحرفية بمعناها الضيق لكنه كان نظاماً يضم سكان المدن من الموظفين

كالكتبة وجباة الضرائب بينما بقيت البيروقراطية الكبرى والعلماء خارج هذا النظام علي الرغم من استخدام بعض المصطلحات التي تستخدمها طوائف الحرف كمصطلح طائفة وشيخ ونقيب^(٣).

وعلي أية حال، فقد كان المصطلح أكثر دقة وتحديدًا في القرن التاسع عشر، علي الأقل وفقًا للاستخدام في الوثائق بصورة عملية، حيث كان هذا الاستخدام محددًا من الناحية الإدارية في الطوائف الحرفية . كما استخدمت بعض المصطلحات الدالة علي الطوائف المهنية كمصطلح " كار " لتعني حرفة أو مهنة .

١ - البناء التنظيمي لطوائف المعمار

كانت هذه الطوائف تتشكل من عدد من الطوائف التي تعمل في مجال المعمار بكل ما يتصل بها من حرف أساسية وحرف معاونة لها . وكانت طوائف المعمار الأساسية تشمل البنائين والمهندسين والمبطلين والمرخمين والرصاصين والمبيضين والنقاشين والفعلة والعثالين ، بينما كانت الطوائف المعاونة تشمل الخشابة والقزامة واللغمجية والنحاتين والحجارين وتشاري الرخم والسباكين والجيارين والجباسين والحدادين والترابة وضاري الطوب وشيالي الطوب .

ويقف علي رأس البناء التنظيمي لطائفة المعمار " سر معمار " وهو المسئول عن تنظيم طوائف المعمار في مصر؛ حيث يقوم بتوزيع الأعمال علي الطوائف المختلفة . أما شيخ الطائفة فهو المسئول أمام الإدارة الحكومية عن أفراد طائفته ، كما أنه يحدد حجم العمل اليومي^(٤)، كما أنه المسئول عن أفراد الطائفة الذين يرسلون للعمل خارج الحدود المصرية ، من حيث ضمان أشخاصهم أمام السلطات الحكومية وضمان الأجر المقرر لهم^(٥) . ويعاون شيخ الطائفة وكيل يقوم بمهامه في حالة غيابه أو خلو المنصب^(٦) .

وكان شيخ الطائفة يتولي منصبه بالانتخاب أحيانًا ، وعن طريق الوراثة أحيانًا أخرى ، لكن في الغالب كانت الحكومة تتدخل في مسألة تعيينه^(٧)، وهو بمثابة النقيب المدافع عن حقوق طائفته، وهو المسئول أمام السلطات الحكومية عن أفراد طائفته . كما كان من مهام شيخ طائفة المعمار

التأكد من مطابقة المباني وفقاً لما هو موجود بالمقاييس المتفق عليها مع
المقاول المكلف بإنجاز البناء^(٨).

وتقع علي عاتق شيخ أو عمدة الطائفة كما تطلق عليه الوثائق مسألة
تحديد أجر العامل وفقاً لمهنته ودرجة إيجائته (فتته)^(٩).

كما كان تقدير المشايخ للأجور في بعض الأحيان لصالح العمال، كما
حدث في تقدير شيخ المبيضين لأجر أحد العمال اليومي، فقد قدره الشيخ
بثمانية قروش وزيادة قرشين لسابق خبرته، إلا أن ديوان المدارس اكتشف أن
له سابقة عمل بستة قروش لدي الدائرة للسنية ومن ثم يستحق فقط إجمالي
ثمانية قروش وتساعل الديوان عن سبب هذا الاختلاف^(١٠). وأحد مقدمي
الفعلة العامل بسكة سيدنا الحسين أجرته اليومية ثمانية قروش ويتظلم منها،
وقد أفاد شيوخ وعمد الطائفة أنه يستحق عشرة قروش^(١١).

٢ - معايير تحديد أجور العمال والترتيب النوعي لدرجات الوظائف

من الملاحظ أن مسألة تحديد أجور العمال والحرفيين لم تكن تسير
بشكل عشوائي؛ فقد كان هناك أكثر من معيار، ففي الفترة مجال الدراسة
أصدرت الحكومة المصرية لائحة تحديد الأجور عام ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م
والتي كانت بمثابة المرجعية التي يتم الرجوع إليها في حال الاختلاف بين
صاحب العمل والعامل، كما أصدرت الحكومة بعد ذلك عددا من اللوائح
الأخرى تم فيها تعديل الأجور وفقاً للظروف الاقتصادية وظروف سوق العمل
، وكانت هذه اللوائح جميعها مجرد تعديل للائحة الصادرة في ١٨٦٠م ،
وكان في كل مرة يطلق علي اللائحة اسم اللائحة المستجدة ، ووفقاً لهذه
اللوائح تم تقسيم درجة إجادة الحرفة إلي عدد من الفئات وفقاً لظروف كل
حرفة فهناك علي سبيل المثال "مقدم فعلة" و"سواق فعلة" و"فاعل كبير"
"وفاعل وسط" و"فاعل صغير" و"فاعل دون" و"فاعل دون السدون" كما سنري .

وقد كان هناك مرجعيات لتحديد الأجور إذا ما حدث تضارب أو تنمر
من قبل العمال حول الأجر المقرر لهم . فوفقاً للعينة المستخدمة في هذه
الدراسة والتي كان غالبها وثائق تتعلق بالعمال والحرفيين الذين يعملون أو
ينتدبون للعمل لدى جهات حكومية نلاحظ وجود لوائح حكومية لتحديد

الأجور^(١٢) ، كما كان هناك مغتار هام يتم علي أساسه تحديد أجر العامل؛ وهو تحديد أجر العامل وفقاً لنظيره الذي يعمل لدى الحكومة بشكل ثابت. ومن خلال الوثائق نجد أن هناك جهتين حكوميتين يتم القياس علي أساسهما، وهما القياس وفقاً لأجور العاملين في الدائرة السنوية وديوان المدارس^(١٣).

وقد تظلم بعض الفعلة والقرامة العاملون بـ "عمارة القلعة" من الأجر المرتب لهم الذي يمثل أجراً أقل من نظرائهم بالدائرة السنوية، فأرسل ناظر عمارة القلعة إلي الدائرة السنوية وديوان المدارس يستوضح عن الأجر المعمول به بهذه الأماكن، فأتضح أن هناك أكثر من لائحة يمكن العمل بها بهذا الخصوص منها "جدول ٧٧" وتقدير "سرمعمار" و"الدائرة السنوية" و"ديوان المدارس" كما يلي^(١٤):

المهنة	الأجر اليومي حسب جدول ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م	الأجر اليومي حسب تقدير سر معمار	الأجر اليومي حسب تقدير الدائرة السنوية	الأجر اليومي حسب تقدير ديوان المدارس
ريس الخشابة	٥٠٢٠	٧	٧	٧
نفر خشاب	٥	٦	٦	٦
ريس قزامة	٦	٧	لم ترد عنه إفادة	لم ترد عنه إفادة
نفر قزام	٥	٦	لم ترد عنه إفادة	٦
مقدم فعلة	٦	٨	٨	٨
سواق فعلة	٥	٧	٧	٧
نفر فاعل كبير	٣	٤	٥	٥

نفر فاعل وسط	٢,٢٠	٣	٣	٣
نفر فاعل دون	٢	٢,٢٠	٢	٢
نفر فاعل دون الدون	١,٢٠	٢	لم ترد عنه إفادة	لم ترد عنه إفادة

جدول يوضح الأجور اليومية لبعض طوائف المعمار حسب تقدير جهات مختلفة

أما المعيار الأخير فقد كان يتم بالرضاء بين العامل وصاحب العمل، كان ذلك غالبا ما يتم هذا الاتفاق بمقر الضبطية. وكان هذا الاتفاق يتم بمعرفة شيخ الطائفة^(١٥).

وفيما يتعلق بتحديد وقت العمل فقد خضع لمعايير معينة وفقا لطبيعة العمل، وطبيعة المهنة نفسها؛ فقد كانت بعض المهن تشترط التواجد من الصباح حتى المساء، كما كان الحال بالنسبة لمقدم الفعلة؛ حيث تؤكد إحدى الوثائق أن مدة عمله "من أول النهار إلى آخره"^(١٦). كما أن شيخ طائفة الحجارة يحدد معدل العمل لكل حجار بعشرة "قناطير وثمانية ترايبع من الدبش" يوميا^(١٧).

وكان اختبار الصناعاتية لمعرفة الفئة التي ينتمون إليها، يتم عن طريق شيخ الطائفة أو الجهات الحكومية التي ترغب في تعيينهم؛ حيث يتم عمل اختبار لأولئك الذين يودون العمل لدى الحكومة بأجر يومي، كما حدث عند إحالة عدد من الحجارة إلى باشمهندس سكة السويس لعمل امتحان لهم لمعرفة الفئة والدرجة التي يستحقونها^(١٨).

وكانت أجور عمال طائفة المعمار تتفاوت حسب الخبرة ونوع العمل نفسه، وفيما يلي جدول يوضح الأجور اليومية لبعض أصحاب المهن المعمارية:

المهنة	الأجر اليومي بالقرش	مكان العمل	المصدر
نفر فاعل دون	٢	تقدير لللايحة	وارد سر معمار، سجل ١ ، ص ١٧ مال الوارد من المحافظة ، وثيقة ٣١ عرض ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م.
نفر فاعل دون الدون	٢	تقدير لللايحة	وارد سر معمار، سجل ١ ، ص ١٧ مال الوارد من المحافظة ، وثيقة ٣١ عرض ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م.
نفر فاعل وسط	٣	تقدير لللايحة	وارد سر معمار، سجل ١ ، ص ١٧ مال الوارد من المحافظة ، وثيقة ٣١ عرض ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م.
فاعل كبير درجة أولي	٤	ديوان مرور السكة	صادر دواوين ، سجل ٤٦ ، ص ٧٦ ، صادر إلي المرور والسكة ، وثيقة ٥٠ ، بتاريخ ٥ الحجة ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م.
نفر فاعل كبير	٥	تقدير لللايحة	وارد سر معمار، سجل ١ ، ص ١٧ مال الوارد من المحافظة ، وثيقة ٣١ عرض ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م.
سواق فعلة	٥	ديوان مرور السكة	صادر دواوين ، سجل ٤٦ ، ص ٧٦ ، صادر إلي المرور والسكة ، وثيقة ٥٠ ، بتاريخ ٥ الحجة ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م.

المهنة	الأجر اليومي بالقرش	مكان العمل	المصدر
نشار رخام	٥ قروش	الأنثىخانة	صادر قلم هندسة ، سجل ٢ جـ ٢ ، ص ١٠٦ ، سايرة — لمديرية الجيزة ، وثيقة ٥٠٧ ، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م.
نشار (صناعي فوق)	٥	القلعة	صادر سر ومعمار ، سجل ١ ، ص ٥٧ صادر سايرة — لمحافظة مصر ، وثيقة ١٠١ عرض ، بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٨٧٤م.
قزام درجة ثانية	٦	ديوان الجهادية	صادر الدواوين ، سجل ٤٦ ، ص ٢٧ صادر إلى الجهادية ، وثيقة ٦ بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م.
نفر قزام	٦	تقدير اللايحة	وارد سر معمار ، سجل ١ ، ص ١٧ مال الوارد من المحافظة ، وثيقة ٣١ عرض ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م.
عتال	٦	الطوبخانة	صادر سر معمار ، سجل ٢ جـ ٢ ، ص ٢١ ، سايرة — صادر إلى سر طوبخانة ، وثيقة ٤٥١ ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م.
بناء	٦	(لم تحدد الوثيقة مكان العمل)	صادر سر معمار ، سجل ١ ، ص ٥١ ، صادر إلى ضبطية مصر ، وثيقة ٩٢ عرض ، بتاريخ ٢١ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م.
جلاء رخام	٦	الأنثىخانة	صادر قلم هندسة ، سجل ٢ جـ ٢ ،

ص ١٠٦ ، سايرة — لمديرية الجزيرة ، وثيقة ٥٠٧ ، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م.			
صادر دواوين ، سجل ٤٦ ، ص ١١٤ ، صادر إلي الدائرة السنية ، وثيقة ٢٤ ، بتاريخ ١٨ شوال ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م.	الدائرة السنية	٧	مبيض
صادر سر معمار ، سجل ١ ، ص ٤٣ ، صادر لمحافظة مصر ، وثيقة ٦٧ ، بتاريخ ١٢ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م.	عمارة المدابغ	٧	عتال
صادر سر معمار ، سجل ٤ ، ص ٧٢ ، صادر سايرة — لشيخ المهندسين ، وثيقة ١٧٧ عرض ، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م.	يعمل بالميري (لم يحدد مكان العمل)	٧	بناء
صادر الدواوين ، سجل ٤٦ ، ص ٢٧ صادر إلي الجهادية ، وثيقة ٦ بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م.	ديوان الجهادية	٨	قزام درجة أولي
وارد سر معمار ، سجل ٢ ، ص ٣٥ ، سايرة — وارد من الأوقاف ، وثيقة ٢٠ ، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م.	سكة سيدنا الحسين	٨	مقدم فعلة
وارد سر معمار ، سجل ٢ ، ص ٤٨ ، سايرة — وارد من مأمور إدارة المدارس الحربية ، وثيقة ٣٤ ، بتاريخ ٢٧ شوال	عمارة المدارس	٨	مقدم فعلة

١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م.			
مبيض	٨	عمارة المدارس	وارد سر معمار ، سجل ٢ ، ص ٣٠ ، سايرقـ ورا د من وكيل المدارس ، وثيقة ٣١٤ ، بتاريخ غاية رجب ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م.
جيار (حما جير يعمل في حريق الجير)	٨	القناطر	صادر سر ومعمار ، سجل ٢ جـ ٢ ، ص ٥٢ صادر سايرة - ناظر القناطر للخيرية ، وثيقة ٥٢٦ ، بتاريخ ١٤ محرم ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م.
نشار (صناعي أول تحت)	٨	القلعة	صادر سر ومعمار ، سجل ١ ، ص ٥٧ صادر سايرة - لمحافظة مصر ، وثيقة ١٠١ عرض ، بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م.
لغمجي	٩	قنطرة فم الترعة	صادر سر معمار ، سجل ٤ ، ص ١٠٣ ، سايرة - صادر إلي ناظر عمارة قنطرة فم الترعة ، وثيقة ٢٥٠ ، بتاريخ ١١ محرم ١٢٨٤هـ / ١٨٦٦م.
ريس عتالين	٩	عمارة المدابغ	صادر سر معمار ، سجل ١ ، ٤٣ ، صادر لمحافظة مصر ، وثيقة ٦٧ ، بتاريخ ١٢ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٨٧٤م.
مبلط	٩	المرور والسكة الحديد	صادر دواوين ، سجل ٤٥ جـ ٢ ، ص ٦٣ ، صادر للمرور والسكة الحديد ، وثيقة ١٠٤ ، بتاريخ ٥ رجب ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م.
مبلط	١٠	المرور	صادر دواوين ، سجل ٤٥ جـ ٢ ،

		والسكة الحديد	ص ٨١، صادر للمرور والسكة الحديد ، وثيقة ١١٩ ، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م.
شبال طوب	١٠ قروش لكل ألف طوبة	من درب اللبانة إلي سراي القلعة	صادر سر معمار ، سجل ٤ ، ص ٧٤، صادر لمحافظة مصر المحروسة ، وثيقة ١١٧ ، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م.
مرخم	١٠	مصلحة الأنتيخانة	صادر سر ومعمار ، سجل ٢ جـ ٢ ، ص ٤٦، صادر للمالية ، وثيقة ٣٧ ، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م.
سباك	١٠	القلعة	صادر سر ومعمار ، سجل ٢ ، ص ٩٤ لمحافظة مصر المحروسة، وثيقة ٤٣٧ ، بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م.
نشار (معلم أول)	١٠	القلعة	صادر سر ومعمار ، سجل ١ ، ص ٥٧ صادر سايرة - لمحافظة مصر، وثيقة ١٠١ عرض ، بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م.
معمارجي	١١	عمارة قنطرة فم الترعة	صادر سر معمار ، سجل ٤ ، ص ١٠٣، سايرقـ صادر إلي ناظر عمارة قنطرة فم الترعة ، وثيقة ٢٥٠ ، بتاريخ ١١ محرم ١٢٨٤هـ / ١٨٦٧م.
بناء	١١	سراي القلعة	صادر سر معمار ، سجل ٢ ، ص ٥٩، سايرة، وثيقة ٢٢ ، بتاريخ ٢ محرم ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م.
مهندس	١٣	القلعة	صادر سر ومعمار ، سجل ٣ ، ص

معماري		٤ صادر سايرة - لمحافظة مصر ، وثيقة ٩ عرض ، بتاريخ ٢٣ ربيع ثاني ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م .
مرخم	١٣	سراي المنيا صادر لواوين ، سجل ٤٤ جـ ١ ، ص ١٠ ، صادر جفالك سنبة قبلي مصر ، وثيقة ٥ ، بتاريخ ٦ شوال ١٢٩٠هـ / ١٨٧٤م .
مرخم	١٣	ديوان الأشغال صادر لواوين ، سجل ٤٤ جـ ١ ، ص ٥١ ، صادر للمالية ، وثيقة ٨٣ ، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م .
فاعل	٥،٤،٣،٢	ديوان الجهادية صادر للدواوين ، سجل ٤٦ ، ص ٢٧ صادر إلي الجهادية ، وثيقة ٦ بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م .
شيخ طايفة النشارين	١٤	القلعة صادر سر ومعمار ، سجل ١ ، ص ٥٧ صادر سايرة - لمحافظة مصر ، وثيقة ١٠١ عرض ، بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م .
شغال معماري	١٥	عمارة خان النحاس صادر لواوين ، سجل ٤٦ ، ص ٧ ، صادر إلي الدائرة السنبة ، وثيقة ٣ ، بتاريخ ٢ صفر ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م .
ريس عتالين	١٥	الدائرة السنبة صادر سر ومعمار ، سجل ٣ ، ص ٦٣ ، جهات سايرة ، وثيقة ١٣٧ ، بتاريخ ٢٩ جماد آخر ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م .
سباك	١٦	المدارس الحربية صادر سر ومعمار ، سجل ٢ جـ ٢ ، ص ٥١ صادر سايرة - لمحافظة

		بالعباسية	مصر، وثيقة ٥٢٣ ، بتاريخ ١١ محرم ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م.
مهندس معماري	١٨	ديوان المدارس	وارد سر معمار ، سجل ١ ، ص ١٢٦ ، سايرة — من ديوان المدارس ، وثيقة ٦٩٥ ، بتاريخ ٦ محرم ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م.
بناء متخصص في بناء أفران صهر الذهب والفضة	٢٠	القلعة	صادر سر معمار ، سجل ٢ ، ص ١١٦ ، صادر إلي ديوان الأوقاف ، وثيقة ٦٨٦ ، بتاريخ غاية ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م.
سباك	٢٥٠ (عن شبكة مجاري طولها ٨٠٠متر)	قصر شبرا	وارد سر ومعمار ، سجل ٤٥ ، ص ٧٩ وارد سايرة — المحروسة، وثيقة ٢٠٣ ، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م .

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ تفاوت أجور الحرفيين حسب نوع وطبيعة العمل والفئة أو الدرجة المهنية للعامل ، كما نلاحظ أن أكبر الأجور كانت للحرف النادرة أو المتخصصة وكذلك التي تحتاج إلي خبرة كالمهندسين والمبطين والمرخمين والنشارين والسباكين ، بينما كانت أدنى الأجور اليومية لتلك المهن التي لا تحتاج إلي خبرة كشبالي الطوب والقلعة حيث وصلت أجرة الفاعل يومياً إلي بضعة أنصاف فضة .

وبالنسبة للعمال الذين ينتدبون للعمل خارج مناطق سكناهم ، فقد كانوا يحصلون علي أجر اليومية العادية بالإضافة إلي صرف أجر شهر مقدماً، وأحياناً شهرين حسب تقدير المدة الزمنية التي سوف يستغرقها العمل . فحين طلب عدد من الحدادين، والنشارين والسقائين بالقاهرة السفر للعمل بقلعة

العقبة تم أخذ " ضمانه حضور " عليهم وتم صرف أجرة شهرين مقدما ، وكان يطلق علي هذا المقدم النقدي اسم " ترحيلة " ، وذلك بحضور مشايخهم حتي يتسني لهم ترك بعضاً من هذه النقود لعائلاتهم^(١٩).

كما طالب عدد من العمال الذين سيتوجهون إلي جزيرة طاشيوز لقطع أحجار الرخام علي سبيل " الجشني " بأجرة يومية قدرها ١٧١ قرشاً، وتم صرف راتب شهر مقدماً للعمال؛ لكي يتمكنوا من ترك جزءاً منها لعائلاتهم، لكن نظارة المالية طالبت بزيادة هذا المبلغ لعدم اتضاح المدة الزمنية التي سوف تستغرقها هذه العملية^(٢٠).

وتوضح العلاقة بين أفراد الطائفة بعضهم البعض مدي تماسك الطائفة وطريقة تنظيمها . فنلاحظ هناك في بعض الأحيان تجاوزات من بعض أفراد الطائفة، لكنها لم تكن علي أية حال تشكل ظاهرة عامة، وإنما كانت - حسبما يتضح من خلال الوثائق - حالات فردية ونبادرة الحدوث في الوثائق؛ ففي وثيقة مؤرخة بتاريخ غاية القعدة ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م ادعي أحد المهندسين علي أحد المبيضين العاملين بمبني قصر النيل بأنه أخذ من زميله مبلغاً قدره ثلاثة جنيهات، لكنه بعد القبض عليه ادعي ضياعها منه أثناء عملية القبض عليه، لكن الوثيقة لا توضح الدافع وراء أخذ هذه النقود، هل كان بدافع السرقة، أم لدوافع أخرى^(٢١)؟

وأحد المبيضين يريد الخروج الانتقال من العمل لدي معلمه إلي معلم آخر لأنه يشكو سوء معاملة معلمه له^(٢٢).

وكان هناك عدد من الضرائب والعوائد التي تفرضها الدولة علي أفراد الطوائف المعمارية؛ فقد أوجدت نظارة المالية عدداً من العوائد والضرائب التي يتم تحصيلها من العمال في مجال المعمار، فقد كان يتم تحصيل عائد يطلق عليها " تذاكر التمغة " للطوائف المعمارية وفقاً لمعايير تتعلق بقيمة الأجر اليومي ، حيث حددت " تذكرة " بقيمة عشرة قروش لمن تزيد يوميته عن أربعة قروش ، وتذكرة بقيمة خمسة قروش لمن يتراوح أجره اليومي ما بين خمسة قروش إلي قرش واحد ، وكانت هذه العوائد بخلاف العوائد اليومية الجاري تحصيلها من كل عامل^(٢٣). فنجد اثنين من النشارين راتبهما ٩ ، ٥

قروش، كان يقطع منهما أجره يومين بالإضافة إلي ٢٠ قرشا ثمن التذاكر
التمغة^(٢٤).

٣- طبيعة العمل ومعاملة حالات العجز عن العمل نتيجة الإصابة أثناء العمل

ربما كانت قسوة العمل مع قلة الأجر سبب من أسباب هروب بعض
أفراد الطائفة من العمل، كما حدث مع أحد النجارين الذي عمل بالقلعة مدة
يوم واحد وهرب^(٢٥).

وكان هناك في بعض الأحيان سوء تقدير لأجور العمال وعدم التزام
بلوائح الأجور، كما حدث لعمال الشغالين بالدخيلة والمكس بالإسكندرية؛ حيث
حصل العامل الذي رتب له أجر يومي قرشين علي ستين نصف فضة؛ بينما
من رتب له أجره قرش واحد حصل علي ٢٠ نصف فضة؛ مما اضطر
العمال للحضور لديوان الإسكندرية مطالبين بتطبيق لائحة الأجور^(٢٦).

وأحد العمال العتالين الذي كان يعمل باستحكامات شرق الإسكندرية ثم
سقطت عليه الأحجار مما أدى إلي كسر ساقه فأرسل إلي الإستبالية للعلاج
وتم صرف نصف راتب له حتي يتم الشفاء^(٢٧).

بينما نجد أحد المبيضين مريض بالبواسير ولم تعد به القدرة علي
ممارسة عمله، فتم إرساله إلي استبالية ضبطية مصر للكشف عليه واتضح
صحة ما قاله مما استدعي معه إبقاءه في العمل علي قدر طاقته لأجل
معاشه^(٢٨).

وهكذا يتضح لنا أنه كانت هناك مراعاة للظروف الصحية والاجتماعية
للعمال وفقا لما أوضحت الوثائق ، لكن من غير الواضح ما إذا كانت حالات
العجز الكامل كانت تعامل بنفس القدر من الرعاية أم لا ؟.

وعلي أية حال فإنه مما سبق يمكن أن نخرج بحقيقة مؤداها أن طوائف
المعمار في مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر التي لعبت
دورا مهما في فترة كانت فيها مصر تشهد نهضة حضارية - إلي حد كبير -
مقارنة بالفترة السابقة؛ حيث شهدت بناء القناطر والجسور والمنشآت
الحضارية وغيرها من المنشآت التي لايزال بعضها قائما إلي اليوم، وكان

ذلك نتاج عمل هؤلاء العمال المعماريين؛ لهذا كان دورهم متميزاً عن غيرهم من الحرفيين الآخرين . كما يتضح لنا أن الحكومة المركزية كانت - في كثير من الأحيان - وكما رأينا - تمسك بزمام الأمور فيما يتعلق بتنظيم الطوائف المهنية؛ فهي في الغالب التي تعين شيوخ الطوائف، وتحدد الأجور وفقاً للوائح معينة ومحددة.

كما يتضح لنا أن طوائف المعمار خلال الفترة مجال الدراسة قد شهدت نوعاً من الاهتمام والرعاية الحكومية ، لكن هذه الرعاية كانت لأهداف تتعلق بحاجة الحكومة إليها كما أن تدخلها لتنظيم هذه الطوائف كان بهدف ضمان عائداً حكومياً ثابتاً مما يتم تحصيله من الضرائب والعوائد من أفرادها.

الهوامش

- (١) حول استخدام هذا المصطلح في العصرين المملوكي والعثماني راجع : صبري أحمد العدل، سيادة البيت القازداغلي علي مصر ١٦٦٢-١٧٦٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٩٥، ص ٣٨، ٣٩.
- (٢) رموف عباس، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨، ص ٢٢.
- (٣) المرجع نفسه، ص ٢٣ .
- (٤) وارد سر معمار، سجل ٣ ، ص ٨ وارد من مال جهات سايرة - من ناظر عمارة العباسية ، وثيقة ٣ بتاريخ ٢٩ ربيع ثاني ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م .
- (٥) المصدر نفسه ، ص ٤٥ وارد من الروزنامة ، وثيقة ٢ بتاريخ ١ جماد أول ١٢٨٤هـ / ١٨٦٧م .
- (٦) صادر سر معمار ، سجل ٢ جـ ٢، ص ١٥ صادر لمجلس مصر، وثيقة ٤٣٩ بتاريخ غاية نوالقعدة ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م) ، صادر المحافظات والضبطيات والمجالس، ص ٦ صورة الصادر لمحافظة السويس، وثيقة ٣١ بتاريخ ١٨ رجب ١٢٩١هـ / ١٨٧٣م.
- (٧) عبد السلام عبد الحليم عامر ، طوائف الحرف في مصر من ١٨٠٥ - ١٩١٤ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٣٥.
- (٨) صادر سر معمار، سجل ١، ص ١٣٨ سايرة - لوكيل دايرة والددة باشا، وثيقة ٢٣٨، بتاريخ ١٢ ربيع ثاني ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م .
- (٩) وارد سر معمار، سجل ٢، ص ٣٠ سايرة - من وكيل المدارس، وثيقة ٣١٤، بتاريخ غاية رجب ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م .

- (١٠) المصدر نفسه، ص ٣٠ سايرة - من وكيل المدارس، وثيقة ٣١٤، بتاريخ غاية رجب ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م .
- (١١) المصدر نفسه، سجل ٢، ص ٣٥ سايرة - وارد من الأوقاف، وثيقة ٢٠ عرض بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م .
- (١٢) نفسه، ص ٢٣ . وجابريل بايير، طوائف الحرف في مصر في العصر الحديث،
- (١٣) صادر سر معمار، سجل ١ ص ٣٤ صادر سايرة - ناظر القلعة، وثيقة ٥٧ بتاريخ ٥ جماد أول ١٢٨١هـ/١٨٦٤م .
- (١٤) المصدر نفسه .
- (١٥) وارد سر معمار، سجل ٣، ص ٥٤ وارد من ديوان الأشغال، وثيقة ٢٦ بتاريخ ٢٨ ربيع ثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م .
- (١٦) وارد سر معمار، سجل ٣، ص ٥٤ وارد من مال الوارد من ديوان الأشغال، وثيقة ٢٦ بتاريخ ٨ ربيع الآخر ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م .
- (١٧) وارد سر معمار، سجل ٣، ص ٨ مال الوارد جهات سايرة - من ناظر عمارة العباسية، وثيقة ٣، ٩ جماد أول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م .
- (١٨) المصدر نفسه، سجل ٢، ص ٢٦ سايرة - ديوان الأشغال، وثيقة ٢١٨، بتاريخ ١١ رجب ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م .
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٩١ سايرة - إلي الروزنامة، وثيقة ٦١٣ بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م .
- (٢٠) صادر سر معمار، سجل ١ ص ١٨٩ صادر سايرة - للمالية وثيقة ٣٨٨ بتاريخ ١٣ الحجة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م .
- (٢١) المصدر نفسه، سجل ٢ ج ٢، ص ١٥ صادر لمجلس مصر، وثيقة ٤٣٩ بتاريخ غاية القعدة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م .
- (٢٢) المصدر نفسه، سجل ٥، ص ١٧ صادر سايرة - إلي وكيل طائفة المبيضين - وثيقة ٤٠ بتاريخ ٢٣ جماد آخر ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م .
- (٢٣) صادر الدواوين، سجل ٤٤ ج ١ ص ١٠٤ صادر إلي ديوان الأوقاف المصرية، وثيقة ٢٦، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٩٠هـ/١٨٧٤م .
- (٢٤) صادر الدواوين، سجل ٤٥ ج ٢، ص ٦٣ إلي المرور والسكة الحديد - وثيقة ١٠٣ بتاريخ ٤ رجب ١٢٩١هـ/١٨٧٤م .
- (٢٥) صادر قلم هندسة، سجل ٢ ج ٢، ص ١٤ جهات سايرة، وثيقة ٣٥٢، بتاريخ ٢١ ربيع ثاني ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م .

- (٢٦) ديوان الأبنية بالإسكندرية، وارد تحريرات عربي، سجل بدون رقم ٩ ربيع أول ١٢٦٠ - ١٣ شعبان ١٢٦١، ص ٣ وارد ديوان الفردة ، وثيقة ٩٤٢، ٩ ربيع أول ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م .
- (٢٧) ديوان الأبنية بالإسكندرية، وارد تحريرات عربي، سجل بدون رقم ٩ ربيع أول ١٢٦٠ - ١٣ شعبان ١٢٦١، ص ٤ ، وارد ديوان البحرية - وثيقة ٩٧٩، ١٦ ربيع أول ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م .
- (٢٨) صادر سر معمار، سجل ٥ ، ص ٣٠ إلي وكيل طايفة المبيضين ، وثيقة ٨١ عرض ١٩ رجب ١٢٨٤هـ / ١٨٦٤م .

إصدارات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية

كلية الآداب - جامعة القاهرة

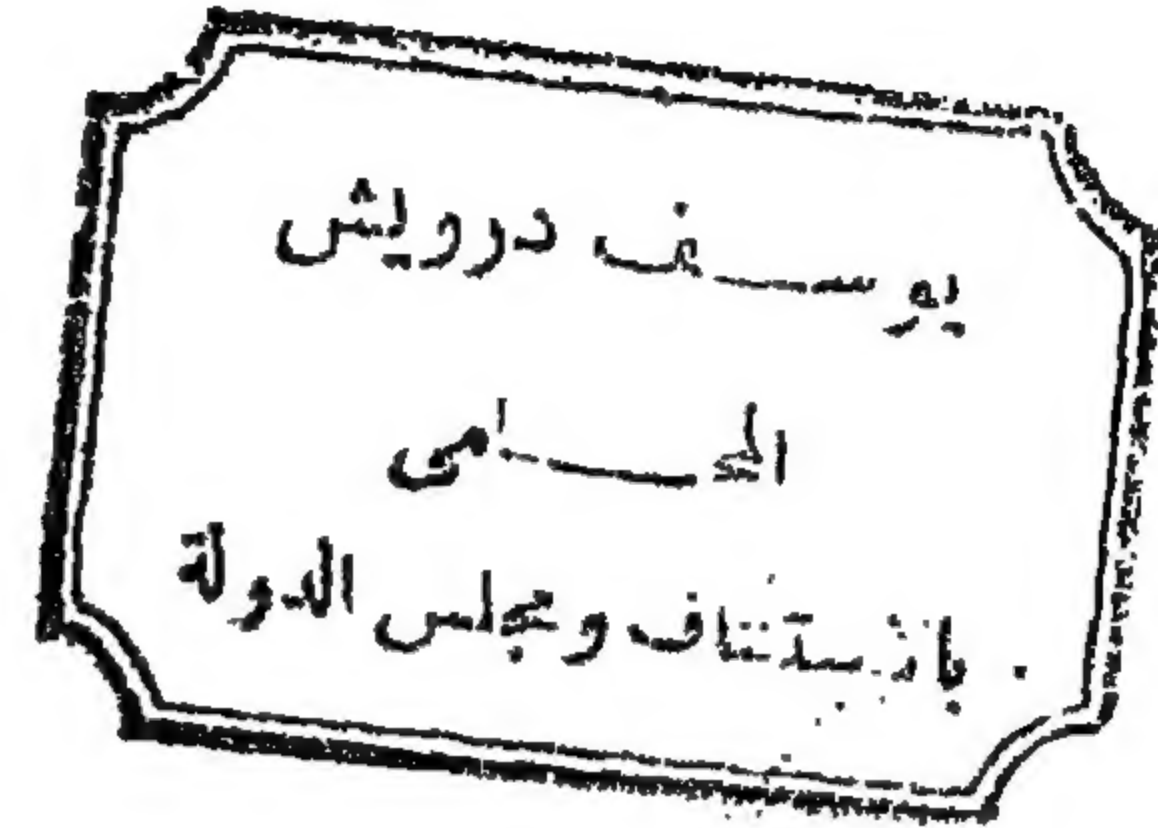
- ١- الببليوجرافيا الشارحة للترجمات العربية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا،
إشراف أحمد زايد، ١٩٩٧.
- ٢- الملخصات السوسيولوجية العربية: من الأول وحتى السابع، إشراف أحمد
زايد، ١٩٩٧.
- ٣- الملخصات السوسيولوجية العربية: من الثامن وحتى الحادى عشر، إشراف
محمد الجوهري فى عامى ١٩٩٩-٢٠٠٠.
- ٤- الإنتاج الفكرى العربى فى علم الفولكلور: قائمة ببليوجرافية، إعداد
محمد الجوهري وآخرون، ٢٠٠٠.
- ٥- الفولكلور العربى: بحوث ودراسات (المجلد الأول)، إشراف
محمد الجوهري، ٢٠٠٠.
- ٦- الفولكلور العربى: بحوث ودراسات (المجلد الثانى)، تحرير
محمد الجوهري، وإبراهيم عبدالحافظ، ومصطفى جاد، ٢٠٠١.
- ٧- استخدام الحاسب الآلى فى مجال العلوم الاجتماعية (استخدام برنامج SPSS
من خلال Windows)، عبدالحمد عبداللطيف، ٢٠٠٠.
- ٨- البناء السياسى فى إحدى قرى الصعيد، محمود جاد، ٢٠٠٠.
- ٩- آثار القبلية على المزاج الغنائى والموسيقى لأهل الصعيد، تأليف
محمود جاد، ٢٠٠١.
- ١٠- العنف فى الأسرة، تأديب مشروع أم انتهاك محظور، تأليف
عنى السمرى، ٢٠٠١.

- ١١- ملامح التغير فى القصص الشعبى الغنائى ، تأليف إبراهيم عبدالحافظ، ٢٠٠١.
- ١٢- الصحة والبيئة: دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور نبيل صبحى، تأليف مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، ٢٠٠١ (ضمن مشروع توثيق الإنتاج العربى فى علم الاجتماع).
- ١٣- الإنتاج الفكرى العربى فى علم الاجتماع : قائمة ببليوجرافية مشروحة (١٩٢٤-١٩٩٥) / إشراف أحمد زايد ، ومحمد الجوهرى ، ٢٠٠١، (وهى طبعة منقحة ومزودة من المجلدات السبعة الأولى من الملخصات السوسولوجية العربية التى سبق أن أصدرها المركز ونفذت) .
- ١٤- الشباب ومستقبل مصر : الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٩-٣٠ أبريل ٢٠٠٠ / تحرير محمود الكردى، ٢٠٠١.
- ١٥- المجتمع الاستهلاكى ومستقبل التنمية فى مصر : الندوة السنوية الثامنة لقسم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٢-٢٣ إبريل ٢٠٠١ / تحرير أحمد مجدى حجازى ، ٢٠٠١ .
- ١٦- الإدراك البيئى عند الطفل: دراسة مقارنة بين الريف والحضر، تأليف أحمد مصطفى العتيق، ٢٠٠١.
- ١٧- دراسات مصرية فى علم الاجتماع: مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى، ٢٠٠٢.
- ١٨- الجماعات الهامشية: دراسة أنثروبولوجية لجماعات المتسولين بمدينة القاهرة، تأليف ابتسام علام ، تقديم: فاروق العادلى ، ٢٠٠٢ .
- ١٩- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، للكتاب الأول: الإطار النظرى وقراءات تأسيسية، تأليف مجموعة من أساتذة الجامعات، ٢٠٠٢.
- ٢٠- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، للكتاب الثانى: التراث فى عالم متغير: قراءات تأسيسية، تأليف مجموعة من أساتذة الجامعات، ٢٠٠٢.

- ٢١- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي، الكتاب الثالث: مقترحات ومحاولات بحثية، تأليف مجموعة من أساتذة الجامعات، ٢٠٠٢.
- ٢٢- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي، الكتاب الرابع: عمال مصر بين ثقافة التصنيع والثقافة التقليدية: دراسة ميدانية بمجمع الألومنيوم، تأليف محمود عبدالرشيد بدران، أحمد محمد السيد عسكر، ٢٠٠٢.
- ٢٣- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي، الكتاب الخامس: التيار الإسلامي بين التأييد والمعارضة: قراءة في الصحافة المصرية، تأليف على ليلة، ٢٠٠٢.
- ٢٤- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي، الكتاب السادس: تأثير أنماط العمران على تشكيل بعض عناصر الثقافة الشعبية: دراسة ميدانية لسياقات اجتماعية متباينة بمصر، إشراف وتحرير محمود الكردي، ٢٠٠٢.
- ٢٥- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي، الكتاب السابع: الاحتفالات الشعبية الدينية: دراسة لديناميات التغير وقوى المحافظة والتجديد. تأليف منى الفرنواني، ٢٠٠٢.
- ٢٦- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي، الكتاب الثامن: الطب الشعبي: دراسة في اتجاهات التغير الاجتماعي في المجتمع المصري، تأليف سعاد عثمان، ٢٠٠٢.
- ٢٧- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي، الكتاب التاسع: قوى المحافظة والتجديد في بعض عناصر التراث المادي: دراسة حالة للأزياء الشعبية المصرية. تأليف فاتن أحمد على، ٢٠٠٢.
- ٢٨- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي، الكتاب العاشر: ديناميات تغير التراث الشعبي في المجتمع المصري: دراسة لعادات الطعام وآداب المائدة. إعداد نجوى عبدالمنعم قاسم، إشراف علياء شكرى.
- ٢٩- علم الاجتماع ودراسات المرأة: تحليل استطلاعي، تأليف محمود عبدالرشيد بدران، ٢٠٠٢.
- ٣٠- المرأة وقضايا المجتمع، تأليف مجموعة من أساتذة الجامعات، ٢٠٠٢.
- ٣١- بحوث في الأنثروبولوجيا العربية، مهداة إلى الأستاذ الدكتور أحمد أبوزيد،

- تحرير/ ناهد صالح، ٢٠٠٢.
- ٣٢- دراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور أحمد الخشاب، ٢٠٠٢.
- ٣٣- القيم كما تعكسها الصحافة المحلية: تحليل مضمون صفحة (المحليات) بجريدة الأهرام، تأليف فاطمة القليني، ٢٠٠٢.
- ٣٤- علم الاجتماع والرعاية الاجتماعية، دراسات مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور عبد المنعم شوقي، تحرير/ عبد الهادي الجوهري، ٢٠٠٢.
- ٣٥- العدالة بين الشريعة والواقع في مصر في العصر العثماني، إشراف رؤوف عباس، تحرير/ ناصر إبراهيم، عماد هلال، ٢٠٠٢.
- ٣٦- علم السكان، تأليف محمد محي الدين، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ٣٧- أنتوني جيننز: مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ٣٨- دراسات في علم الاجتماع، مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور مصطفى الخشاب، تحرير/ أحمد زايد، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٣٩- رشدي صالح والفولكلور المصري. دراسة لأعماله وفصول من تأليفه، محمد الجوهري، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٤٠- الإنتاج العربي في علم الاجتماع، قائمة ببليوجرافية مشروحة (المجلد الثاني: ١٩٩٥-٢٠٠٠)، إشراف محمد الجوهري وأحمد زايد، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٤١- الملخصات السوسيولوجية العربية، المجلد الثاني عشر، إشراف محمد الجوهري وأحمد زايد، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٤٢- التقاء الحضارات في عالم متغير، حوار أم صراع، تحرير: عبادة كحيلة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٤٣- الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة: تأصيل نظري ودراسة ميدانية للثقافة الفرعية ومحددات السلوك الإجرامي، تأليف محمود عبدالرشيد بدران، أحمد محمد السيد عسكر، ٢٠٠٣.

- ٤٤- قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع، ترجمة مصطفى خلف عبدالجواد، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، للقاهرة، ٢٠٠٢.
- ٤٥- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الحادى عشر: التراث والحداثة فى منظومة القيم المرتبطة بالعمل الأهلى عند قادة المجتمع المدنى، تأليف خالد عبدالفتاح، ٢٠٠٣.
- ٤٦- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الثانى عشر: التسامح الاجتماعى بين التراث والتغير، تأليف أشرف عبدالوهاب، ٢٠٠٣.
- ٤٧- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الثالث عشر: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع: دراسة للثبات والتغير الاجتماعى والثقافى، تأليف علياء شكرى، ٢٠٠٣.
- ٤٨- دراسات بيئية فى المجتمع المصرى، تأليف نجوى عبدالحميد سعدالله، ٢٠٠٢.
- ٤٩- كتابات اجتماعية معاصرة، مهداة إلى الأستاذ الدكتور السيد محمد بدوى، تحرير: محمد سعيد فرح، ٢٠٠٣.
- ٥٠- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الرابع عشر: الثابت والمتغير فى آليات الضبط الاجتماعى، تأليف: عدلى السمرى، ٢٠٠٣.
- ٥١- قراءة تاريخية لبعض الجماعات الهامشية المرتبطة بالوصية فى تاريخ مصر الاجتماعى الحديث، تأليف: سيد عشاوى، ٢٠٠٣.
- ٥٢- سخرية الرفض وتهكم الاحتجاج. عوام أهل مصر وتعسف وعنظية الأتراك. مصر العثمانية ١٥١٧-١٩١٤، تأليف: سيد عشاوى، ٢٠٠٣.
- ٥٣- الطوائف المهنية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى، تحرير: ناصر إبراهيم، إشراف رعوف عباس، ٢٠٠٣.



٢٠٠٣/٧١٥٩	رقم الإيداع
I.S.B.N. 977-223-759-8	الترقيم الدولي

مطبعة العمرانية للأوفست

الجيزة ت : ٧٧٩٧٥٥٠





Bibliotheca Alexandrina



0572365